# القول الفصل

## فيما لبني هاشم وقريش والعرب من الفضل


بقلم

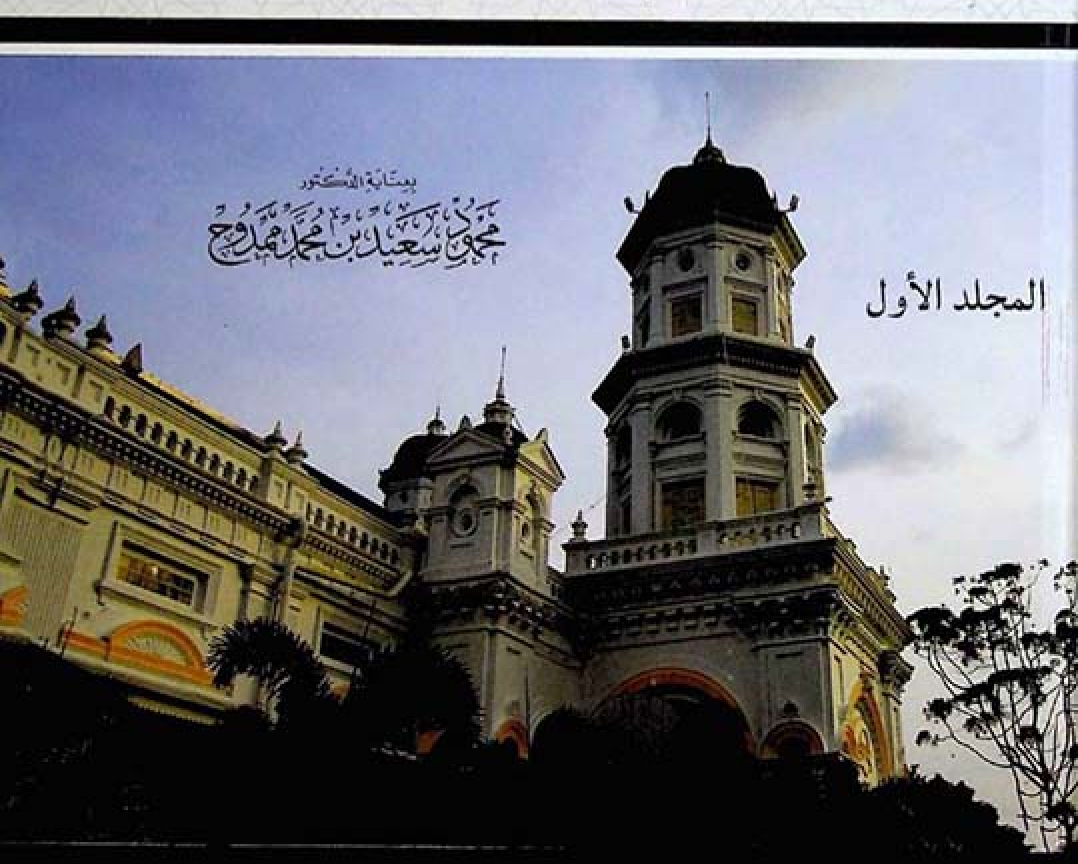
العلامة المفتي

علوي بن طاهر بن عبدالله الهدار الحداد

العلوي الحسيني

(١٣٠١هـ - ١٣٨٢هـ)

رحمه الله تعالى

بعناية الدكتور

محمود سعيد بن محمد ممدوح

المجلد الأول

# القول الفصل

## فيما لبني هاشم وقريش والعرب من الفضل


بقلم

العلامة المفتي

علوي بن طاهر بن عبدالله الهدار الحداد

العلوي الحسيني

(١٣٠١هـ - ١٣٨٢هـ)

رحمه الله تعالى

بعناية الدكتور

محمود سعيد بن محمد ممدوح


الجزء الأول


يطلب من

مكتبة

صباح

١٤٣٩-٢٠١٨

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية:
٢٠١٨/١١١٠٢

الترقيم الدولي:

978-977-834-052-5

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا رسول الله؛ وآله ومن والاه.

وبعد؛ فبين يدي القارئ الكريم كتاب: «**القَوْلُ الفَصلُ فِيمَا لِبَنِي هَاشِمٍ وَقُرَيشٍ وَالعَرَبِ مِنَ الفَضلِ**»؛ من أجَلّ مصنفات العلامة المتفنِّن الفقيه المحدِّث المؤرِّخ المفتي الحبيب: علوي بن طاهر بن عبد الله الهدار الحداد العلوي الحسيني الشافعي (١٣٠١-١٣٨٢) رحمه الله تعالى.

وقد وفَّقني الله تعالى للعناية به بقدر الطاقة، فأخرجت هذه الطبعة الجديدة له؛ احتفاءً بالكتاب وموضوعاته المتنوعة، وبصاحبه الذي انتشر صيته بين أهل العلم، واشتهر بتصدُّره لا سيَّما بوطنه الأصلي الحضرمي ثم في مهجره، ناشرًا للدين قائمًا بالتدريس والخطابة والإفتاء والتصنيف.

وهذه مقدمة بين يدي الكتاب جعلتها على فوائد.

والله تعالى الموفِّق، لا ربَّ سواه.



## تمهيد

قال ﷺ: «بُغضُ بني هاشمٍ والأنصارِ كفرٌ، وبغضُ العَرَبِ نفاقٌ»[(١)].

رواه الطبرانيُّ.

وقال ﷺ: «من يرد هوان قُريشٍ أهانهُ اللهُ»[(٢)].

---

(١) أخرجه الطبرانيُّ في«الكبير» (١١/ ١٤٥) (١١٣١٢) حدثنا علي بن المبارك الصنعاني، ثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أبو حفص عمر بن حفص بن يزيد القرظي، عن عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما، به مرفوعا، وهذا إسناد ضعيف جدا .

وقد ذكره الحافظ العراقي في «محجة القرب» (ص٢٢٨) وحسنه ، لأنه لما ساق إسناد الطبراني لم يذكر الضعيفين عمرو بن شمر، وجابر بن يزيد الجعفي .!! فرواه عن عمر بن حفص بن يزيد ، عن عطاء بن أبي رباح بدون واسطة.

وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٧٢): «وفيه مَن لم أعرفهم»، وأعاده في (١٠/ ٢٧) وقال: «رجاله ثقاتٌ» ، وانظر: «فيض القدير» (٣/ ٢٠٥).

فإن قيل: ربما وقع بالوجهين، قلت: هذا احتمال فيه نظر، فإنَّ عمر بن حفص لا يروي عن عطاء بن أبي رباح، فإن سلمنا تنزلًا بوجود الوجه الثاني ، فإسناده لا يحتمل التحسين لحال ابن أبي أويس، والانقطاع أو الإعضال بين عمر بن حفص وعطاء، والله أعلم .

(٢) أخرجه أحمد (١/ ١٧١، ١٨٣)، وابن أبي شيبة ( ٣٢٠٥٩)، والبخاريُّ في «التاريخ الكبير» (١/ ١٠٣)، والترمذيُّ (٣٩٠٥)، وابن أبي عاصمٍ في «السُّنَّة» (١٥٠٣)، و«الآحاد والمثاني» (٢١٥)، وأبو يعلى (٧٧٥)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٧٤)، وتمام=

أخرجه أحمد، وابن أبي شيبة، والعدني، والترمذيُّ وحَسَّنه، والطبرانيُّ، وأبويعلى، والحاكم في «المستدرك»، وأبو نعيمٍ، وتمّام الرازيُّ، وغيرهم.

وقال ﷺ: «والله لا يدخلُ قلبَ رجُلٍ إيمانٌ حتى يُحِبَّكُم لله ولقرابَتي»[1].

يعني أهل البيت، قال الترمذيُّ: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

وأخرجه أحمد، والحاكم في «صحيحه» [وطرَّاد]، وابن ماجه، والبغويُّ، ومحمد ابن نصر المروزيُّ، والطبرانيُّ في «الكبير» و«الأوسط»، وابن عساكر، والخطيب، والرويانيُّ، وأبو داود الطيالسيُّ، بألفاظٍ متقاربةٍ مِن طُرُقٍ متعدِّدةٍ.

---

=في «فوائده» (١٤٢١)، والضياء (١٠٤٤) وغيرهم، وقال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ غريبٌ»، من حديث سعد بن أبي وقاص به مرفوعا، وانظر: «محجة القرب" (ص٢٠٣)

(١) أخرجه الترمذيُّ في «المناقب» (٣٧٥٨) وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحِيحٌ».

وهو عند أحمد (١/ ٢٠٧) ، وفي الفضائل (١٧٦٠) وابن أبي شيبة (٣٢٨٧٥)، والنسائي في «الكبرى» (٨١٢٠)، وابن ماجه (١٤٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢٨٤)، وفي «الأوسط» (٧٧٥٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠٩٧)، والحاكم (٣/ ٣٣٢)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٦٣٩)، والخطيب في «تاريخه» (٥/ ٣١٧)، وابن عساكر (٢٦/ ٢٨٠) وغيرهم ، وما بين المعقوفتين لم أتبينه، والله أعلم.

## بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

سُبْحانَكَ لا عِلْمَ لنا إلَّا ما عَلَّمتنا إنَّك أنتَ العَلِيمُ الحكِيمُ.

اللهمَّ لك الحمد وإليك المُشتكَى، وبك المُستغاث وأنت المستعان، ولا حول ولا قوة إلَّا بك.

نحمدك اللهمَّ علىٰ ما علَّمتَ من الدِّين، وأوضَحْتَ من سُبُل اليقين، وكشفتَ مِن شُبهات الباطل والتزيين، وأبَنْتَ من دلائل التثبيت والتمكين، ببعثة رسولك الصادق الأمين، الذي بعثته في الأُمِّيين ومِن الأُمِّيين، رحمةً سابغةً للعالمين، وحُجَّةً بالغةً للمُحِقِّين وعلىٰ المبطلين، حين عَشَتْ مِن الناس بصائِرُهم، واسودَّت بظُلَم الظُّلْم ضمائِرُهم، ومَرَجَتْ بالبغي عُهودُهُم، وانحلَّت بالغيِّ عُقودُهم، واستَعَرَتْ نار الفِتَن، واستحْكَمَتْ حلقاتُ المِحَن.

فأرسلته ﷺ برهانًا منك ونورًا مُبينًا، وحِصْنًا لِحزْبك واقيًا حصينًا، ودليلًا بالحقِّ للحقِّ هاديًا، وشهيدًا بالبلاغ علىٰ الخَلْقِ زاكيًا، ومُبشِّرًا بالجنَّة والمِنَّة ونذيرًا، وداعيًا إلىٰ الله بإذنه وسِراجًا مُنيرًا.

فبلَّغ ﷺ صادق الدعوة، وكشف عن الأفئدة جِلْباب العَشْوة[1]، وأحكم عُرَىٰ الإسلام عروةً عروةً، ونقض من الباطل مَرَائِرَ[2] القوة، حتىٰ أصبح

---

(١) «العشوة»: بالضم والفتح والكسر، الأمر الملتبس، وأن يركب أمرًا بجهلٍ لا يعرف وجهه، مأخوذٌ عن عَشْوة الليل وهي ظلمته. اهـ «نهاية».

(٢) قال في «الأساس»: «وعندي مرير ومريرة: حبل محكم»، اهـ.

الدِّينُ راسيةً دعائمه، راسخةً قوائمه، مُشيَّدةً أركانه، عامرةً أوطانه، ثُمَّ اختاره الله لما عنده، واجتباه لما ادَّخر له وأعدَّه في ديار المقامة ومنازل الكرامة.

ولم يدعنا ﷺ هَمَلًا لا نرجع إلى هدايةٍ، ولا نَسْتَعْصِمُ بحراسةٍ ورعايةٍ؛ كلَّا، بل ترك لنا ثِقَلَي أَمَنَةٍ ونجاةٍ، وحَبْلَي عِصْمَةٍ وتُقاةٍ، ثقيلٌ أمرهما، جليلٌ خطرهما، عظيمٌ خيرهما ووفرهما.

أمرنا بالاستمساك بهما، وناشدنا الله في ثانيهما، وأخبرنا أنهما قرينان لا يفترقان، وحليفان لا يختلفان.

أولهما: كتاب الله، فيه الحقُّ المُبين ونجاةُ المُعتصِمين.

وثانيهما: أهل بيته بقية ذرية النبيين، وعترة الطيبين الطاهرين.

فلم يزل بنا غَوْلُ البغي الذي هلكت به الأمم السابقة، واتباع سَنَن من قبلنا الذي وعُدت به هذه الأُمَّة اللَّاحِقة، أن انهمك أكثرها في التفرُّق عن الكتاب بالاختلاف والتأويل، وضُروبٍ من اللَّيِّ والتعليل، حتى خَفِي الحقُّ بين ظلمات الأضاليل، وعادت الأمة شِيَعًا يرمي بعضها بعضًا بالتكفير والتضليل ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا﴾ [الأحزاب: ٦٢].

وبسط بعضها أيديهم إلى العِتْرة بالظُّلْم والتجريح والتقتيل، والتطريد والأَسْر والتغليل، بَلْهَ الشَنْأة والغِلِّ والغليل[1]، فبدَّلوا فيهم نِعْمَةَ الله كُفْرًا،

(١) «بَلْه»: بفتح فسكون، أي: دع الشنأة.. إلخ، فإنها أقل أفعالهم الخبيثة، والغليل: شدة الغيظ، والوجد، والعطش. والمراد هنا الأول.اهـ (مؤلف).

وأوسعوا عهد رسول الله غَدْرًا، هذا وقد أبلىٰ إليهم ﷺ في ذلك عُذْرا، وقدَّم إليهم ذِكرًا ونُذْرًا، ونهيًا وأمرًا، فجعلوا تركة[1] رسول الله ﷺ ومنشوده ووديعته[2] غرضًا يُرمىٰ حتىٰ رَثَت لهم القلوب القاسية، ورَقَّت لهم الأفئدة العاتية، وخصومهم لا يزدادون إلَّا غَيْظًا وعَتَبًا، ولا يحملون لهم إلَّا بُغضًا ونَصْبًا؛ حتىٰ غضب جَبَّار السماء مما يفعل جبابرة الأرض، فأنزل بهم النِّقَم الحواصِد؛ والقوارِع الصوارِد؛ والدواهي القواصِد؛ والشدائد تتلو الشدائد، فهلكت منهم طوائف، وخلف عنهم خلائف، فلا الأول ادَّكَر وارتدع، ولا الآخِر اعتبر واستمع.

هذا وسوط النِّقمة مرسلٌ عليهم شُؤْبُوبًا بعد شُؤْبُوبٍ، وأُلْهُوبًا يلحقه أُلْهُوب، ليرجع الباغي عن بغيه، وينثني الغاوي عن غَيِّه، فنستغيثك اللهمَّ لما نزل بنا وبقومنا، فقد انتكثت القوىٰ، وغلب الهوىٰ، وأعضلت الأدوا، وعمَّت البَلْوىٰ، وصارت الأُمَّة هشيمًا تذروه رياح الفتن، وتُبدِّدُه عواصف المِحَن، وقد استحصد زرع الباطل وبلغ نهايته، ونشر لأتباعه رايته، واستحكم عموده، واستجمع طريده، وحذق وليده، وضرب بجِرانِهِ، وأدلىٰ ببُهْتانه، والأُمَّة لاهية، والمَقَاتل بادية، والثغور عارية،

---

(١) تركته: أهل بيته، لقوله ﷺ: «إنِّي تاركٌ فيكُمُ الثَّقلينِ: كتابَ الله، وعِتْرَتِي».اهـ (مؤلف).

(٢) عترته: أقرباؤه من ولده وولد ولده وبني عمه. ومنشوده: أي مسؤله، لأنه ﷺ نَشَدَهم الله في عترته، أي سألهم بالله في رعاية حقهم.اهـ (مؤلف).

والمَرابئ[1] خاوية، وجنوده غاوية عاتيةٌ.

فأتِحْ له اللهمَّ مِن الحَقِّ يدًا حاصدةً، ونقمةً راصدةً، وبليَّةً قاصدةً، تَجُذُّ سَنامَهُ، وتُنكِّسُ أعلامه، وتَستأصِلُ أَغْتامَه، وتَكْشِفُ عنا قَتامَه، وتَطْمِسُ دَعوتَه، وتَدْرُسُ بِذرتَه.

ونستعينك على ما وجَّهنا إليه عزمنا من نصر الحقِّ المهضوم، ورد الخطأ الموهوم، ودمغ الباطل فإذا هو مهزوم، بالحُجَج القاطِعة، والدلائل النَّاصِعة، والنقول الجامعة، على ما بنا من قِصَر الباع والذراع، وقلَّة العِلْم والاطِّلاع، وعدم الأنصار والأتباع.

وأعِذْنا اللهمَّ من حَسُودٍ تَفُور سخائِمُه، وتثور عاصفة سمائمه، يتضرَّم حِقْدًا، ويتلَّهب وقْدًا، يعرف نعمة الله ثُمَّ يُنكِرها، ويلبسها غِبْطَة ثُمَّ يكفرها.

اللهمَّ وصلِّ وسلِّم أزكى صلاة وسلام، على أعظم قدوةٍ وإمامٍ، نبيِّ الإيمان والإسلام، ورسول الشريعة والأحكام، الهادي بالوحي والإلهام، والصادع بنور الحقِّ ظلمات الأوهام، والرافع بالنشر والنصر راية الدعوة والإعلام، محمَّدٍ سيِّد الأنام، وخِيرة البَرَرَة الكِرام، وعلى آله دعاة السَّلام، وجُلاة الظلام، وصحبه الأعلام، وأتباعه في الإقدام والإحجام.

**أمَّا بعد**؛ فقد رُوي عن النبيِّ ﷺ أنه قال:

**«يَحْمِلُ هذا العِلْمَ مِن كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عنه تَحْرِيفَ الغَالِينَ،**

---

(١) المرابئ: جمع مَرْبَأة، وهو موضع الطليعة، والرقيب الذي يرقب العدو.اهـ

وانْتِحالَ المُبْطِلِينَ، وتَأْوِيلَ الجاهِلِين»[1].

أخرجه ابن عديٍّ من طريق أهل البيت.

وروي عن معاذٍ، وابن عمر، وأسامة بن زيدٍ، وعبدالله بن مسعودٍ، وأبي أُمامة الباهليِّ، وعبدالله بن عمرو مرفوعًا، وعن إبراهيم بن عبدالرحمن العُذْرِيِّ مُرسلًا.

وقال الإمام أحمد: «هو صحيح»[2]، وهو عند ابن عديٍّ، والخطيب، وابن جريرٍ، والطبرانيِّ، والخلَّال، وتمَّامٍ الرازيِّ، وغيرهم.

فدلَّ هذا الحديث على أنه سيكون في كلِّ جيلٍ حملةٌ عُدُولٌ لما جاء به ﷺ من العلم، ينفون عنه ثلاثة أمور تَحْدُث فيه: تحريفٌ من الغالين، وانتحالٌ من المُبطِلين، وتأويلٌ من الجاهلين.

وقد وقع جميع ما أخبر به ﷺ من التحريف والانتحال والتأويل من قديم الزمان، ولا يزال يقع إلى اليوم، ولن يزال كذلك ما دام على وجه الأرض غالٍ

(١) أخرجه ابن عديٍّ في «الكامل» (١/ ٢٤٧) من طريق موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد: حدَّثنا أبي، عن أبيه، عن جدِّه جعفر بن محمَّدٍ، عن أبيه، عن عليِّ بن أبي طالبٍ عليه السلام به مرفوعًا.

(٢) نقل الخلال في «العلل» تصحيح أحمد للحديث، كذا في «شرف أصحاب الحديث» للخطيب (رقم ٥١)، وصحَّحه الحافظ العلائي في «بغية الملتمس» (ص٣٥)، وحسَّنه ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٩٠)، والقسطلانيُّ في «إرشاد السَّاري» (١/ ٤).

ومبطلٌ وجاهلٌ ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۞ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨- ١١٩].

ونحو هذا ما أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط»[(١)] عن أبي جَعْفَرٍ الفَرَّاءُ- مولىٰ أمير المؤمنين عليٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ- قال: شهدتُ مع عليٍّ النهروان، فلمَّا فرغ من قتلهم قال: «اطلبوا المُخْدَجَ». فطلبوه، فوجدوه في وَهْدَةٍ منتنَ الريح، في موضع يده كهيئة الثَّدْيِ عليه شعرات.

فلما نظر إليه قال: «صدق الله ورسوله»، فسمع إحدىٰ ابنيه إما الحسن أو الحسين يقول: الحمد لله الذي أراح هذه الأمة من هذه العِصابة. فقال عليٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لو لم يَبْقَ مِن أُمَّة محمَّدٍ إلَّا ثلاثة لكان أحدهم علىٰ رأي هؤلاء؛ إنهم لفي أصّلابِ الرجال وأرحامِ النِّساءِ».

فلا مَطْمَع إذًا في خُلُوِّ زمن من الأزمنة من الغُلاة المُحرِّفين، والمُبطِلين المُنتحِلين، والجاهلين المُتأوِّلين، ولا من الخوارج كلابِ النَّار؛ إنما الشأن كله في كشف شبهاتهم، وردِّ ضلالاتهم، ممن قدر علىٰ ذلك من حملة العلم العُدُول، ألحقنا الله بهم في خيرٍ وعافيةٍ آمين.

---

(١) أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» (٧٦٦٦)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٤٢): «فيه جماعةٌ لم أعرفهم».

## الكلام على معنى هذا الحديث

## وذكر تحريف الغالين

اعلم علَّمك الله أنه قد جاءت هذه الأمور الثلاثة الموعود بها مرَّتبةً في سِيَاق الحديث على قدر عِظَم ضررها في الدِّين وسوء أثرها في إفساد العلم.

وقد بدأ بتحريف الغالين؛ **والتحريف** هو: إحالةُ الشيء عن موضعه إلى جانب من جوانبه.

والحَرْف هو: الجانب.

والغُلاة: جمع غالٍ وهو المجاوِز للحدِّ، المُتنطِّع في الأمر.

فالغُلاة يُميلون الأدلة العلمية عن صَوْبِ المعنى المراد الذي تدلُّ عليه بضروب من التحريف، فقد يُحرِّفون ألفاظها بحملهم لها على غير ما وُضِعت له بالاستخراجات البعيدة، أو بإضافة قيودٍ أو حذفها، أو التصرُّف في مراجع الضمائر، أو الزيادة في الألفاظ أو الحذف منها أو أسانيدها بالتصحيح على غير وجهه أو التضعيف كذلك أو بالتجويد، أو بإيراد أضعف حديثٍ في الباب ليسهل عليه ردُّه والطعن فيما سواه، أو التغيير في وجه الصحيح به.

فكل هذا تحريفٌ إمَّا مباشرٌ لنفس الأدلة، أو غير مباشرٍ كالذي يكون في الأسانيد.

وسرُّ إضافة التحريف إلى الغالي ووقوعه منه ولصوقه به أنَّ الغالي قد تجاوزَ الحدَّ، وخرجَ عن صَوْبِ النَّهجِ، فالعلم بعيدٌ عنه وهو مُنحرفٌ عن

سبيله، فلذلك يحتال له بتحريفه والميل بأدلته إلىٰ جانب، متصرِّفًا فيه بأنواع التلاعب؛ ليتخذ من ذلك سندًا يستند إليه، ووجهًا يعتمد في جِداله عليه.

وبَليَّة الدين وأهله بالمُحرِّف عظيمةٌ؛ لأنه قصد إلىٰ نفس الأدلة -ألفاظها ومعانيها- فأفسدها وتصرَّف فيها، وهي عين الآلة الموصِّلة إلىٰ الحقِّ، ونفس الوسيلة المُبلِّغة إليه، فهو كمن عَمَد إلىٰ النور الذي أرسل الله به محمَّدًا ﷺ فأقام قِبَلَه الموانع وضرب دونه الأسداد؛ ليَصُدَّ عن حقيقته الأفهام، ويحجب ضَوْءَه عن الأبصار، ويمنع وجه الهداية به، ويفسد طريق الدلالة عليه، وهذا من أخبث شيءٍ وأضره، وهو من نوع الافتراء علىٰ الله وعلىٰ رسله، وتبديل وحيه ودينه، فلذلك جاء أوَّلًا في السِّياق تنبيهًا علىٰ عِظَم ضرره وسوء أثره واستطارة شرِّه في الناس.

وقد مُنِيَت الأُمَّة بمن لا يُحصىٰ من الغُلاة المُتعصِّبين فحرَّفوا معاني الكثير من الآيات والأحاديث، وصَرَفُوها إلىٰ مذاهبهم وآرائهم عن مدلولاتها الحقيقية بأنواع التحريفات اللفظية والمعنوية، اتباعًا للهوىٰ والعصبية، وغُلوًّا في حَمِيَّة الجاهليَّة.

## تحريف الهُزء والسخرية

فمن التحريف: إهدار بعض ألفاظ القرآن أو الحديث وجَحْد ما يدلُّ عليه، أو يُشير إليه، كما فعل صاحب الكتاب الذي نرد عليه في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ [الكهف: ٨٢] فإنه قال: «إنما هو خبرٌ من الأخبار أخبرنا الله به في مَعْرِض القصَّة ليس هو سبب حفظهما ولا سبب حفظ مالهما».

وسيأتي ذكر ذلك، وهذا قولٌ مخالفٌ لأقوال أئمة التفسير وللقواعد العربية، وفيه تجويز أن يكون في كتاب الله ما ليس له فائدةٌ ولا فيه عِبْرةٌ.

وكقوله في حديث آية التطهير: «وتغطية رسول الله ﷺ لأهل بيته -أهل الكِساء- به أن ذلك إنما كان من أجل البَرْد».

وهذا تعليلٌ بغير الظاهر وبغير ما يدلُّ عليه أمثاله من الأحاديث الواردة في شأن التبرُّك بأثاره ﷺ وما تعلَّق به.

بل ما هذا إلَّا هُزْءٌ وسخريةٌ، إذًا فلم طلبت أمُّ سلمة ﵂ أن يأذن لها رسول الله ﷺ في الدنوِّ منهم والدخول معهم فيه؟!، أفما كان حرصها الشديد على ذلك إلَّا محبَّةً للدَفَاء وهربًا من البَرْد؟!.

سبحانك هذا بهتان عظيم!!

والحقُّ أنَّ الحِكْمة فيه تأكيد مقتضى الإشارة من التعيين بفعلٍ حاصرٍ مؤكدٍ، كورود الإشارة بالمُسَبِّحَة عند كلمة الشهادة لتأكيد التوحيد، ولا يخفى أنَّ في اشتماله ﷺ بثوبه الشريف مع قوله: «هؤلاءِ أهلُ بيتي» من التعيين والحصر المؤكد ما ليس في سواه.

فهو بمثابة الحدِّ الجامع المانع، وقد فهمته أمُّ سلمة ﵂ فحرصت على الدخول معهم لذلك، وإن تبلَّد فيه من ليس له فِطْنَتُها ولا عُرُوبِيتُها وعَرَبِيتُها، وفيه معنًى آخر سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

## كلامه في آية التطهير بما يستلزم الطعن في أهل بيت رسول الله وأزواجه وأصحابه واستلزام ذلك لسبّه ﷺ

وقد رأيته في موضعٍ آخر يقرِّر: «أنَّ المخلِّطين من أهل الذنوب الذين أدوا الزكاة قد تحقَّقت طهارتهم، وفرَّق بينهم وبين أهل البيت؛ لأنهم إنما حصل لهم مجرَّد دعاء منه ﷺ».

فمقتضىٰ كلامه: أن عليًّا والحسن والحسين وأمَّهما فاطمة الزهراء البتول علىٰ مشرِّفهم وعليهم الصلاة والسلام لم تتحقَّق طهارتهم -حاشاهم- وذلك هو معنىٰ فرقه بينهم وبين المخلِّطين من أهل الذنوب.

ويلزمه أنَّ زوجات رسول الله ﷺ الطاهرات رضي الله عنهنَّ وأرضاهنَّ لم تتحقَّق طهارتهنَّ أيضًا -حاشاهنَّ- لاسيَّما وقد زعم أنَّ آية التطهير إنما نزلت فيهنَّ وهي عنده لا تقتضي التطهير.

وأيضًا فلا خلاف أنَّ عليًّا وفاطمة من السابقين الأوَّلين من المهاجرين، وأنَّ عليًّا والحسن من الخلفاء الراشدين، وأنَّ الحسن والحسين علىٰ جدِّهما وأبيهما وأمِّهما وعليهما الصَّلاة والسَّلام سيِّدا شباب أهل الجنَّة، وأبوهما خيرٌ منهما كما في الحديث، وهما بَعْدُ من الصحابة الذين اتَّبعوا السابقين منهم بإحسانٍ فسبيلهم واحدةٌ.

والقول فيهم هنا وفي بقيَّةِ الصحابة من السابقين والتابعين لهم منهم من المهاجرين والأنصار واحدٌ، فلئن لم تتحقَّق طهارة أهل البيت لأن الذي حصل لهم إنما هو مجرَّد دعاءٌ -كما زعم- فلئن لا تتحقَّق طهارة غيرهم أولىٰ؛ لأنه لم يحصل لهم حتىٰ ذلك الدعاء.

وكلامه هذا وما يستلزمه وينبني عليه منقوضٌ بما لا يُحصىٰ من الآيات والأحاديث وبالإجماع. وكيف يكون الخلفاء الراشدون والسابقون الأولون أفضل الأمَّة وليسوا بمحَقَّقِي الطهارة؟! بل طهارة المخلِّطين المؤدِّين للزكاة أثبت! إذًا فليكن هؤلاء هم أفضل الأمَّة!! وعلىٰ قوله بعدم تحقُّق طهارتهم يكون خُبْثُهم مُمكنًا عنده، هكذا يقتضي قوله.

ونبرأ إلىٰ الله مما يقول ويبتدع، وذلك أنه إذا نفىٰ التحقُّق عن طهارتهم، فقد أثبت خُبْثَهم راجحًا أو مرجوحًا، ويستلزم قوله حينئذٍ أن يكون جميع أصحاب رسول الله ﷺ وأزواجه وأهل بيته مظنونٌ له خبثهم، لم تتحقَّق عنده لهم طهارةٌ!!، ولم يَقُلْ بهذا مسلمٌ.

وهذا سَبٌّ لرسول ﷺ فظيعٌ، ولم يبلغ دُعاة النصرانية أن يسبُّوا رسول الله ﷺ، وأهل بيته وأزواجه وأصحابه، إلَّا بمثل هذا أو دونه.

ونستغفر الله ونتوب إليه من تسطير مثله ونقله فما مقصودنا إلَّا التحذير منه ومن نِحْلَتِه، وبيان ما يبلغ التحريف بأهله من الغُلاة وما يُلجئهم إليه الغُلُوُّ في الأُهْوِيَّة من الدخول في جُحْرِ الضَّبِّ.

وقد كنت في شكٍّ من قصده لما ذكرته، لا أتخيَّل مسلمًا يقول ذلك، حتىٰ وقفت علىٰ رسالة لبعض أصحابه يستدلُّ فيها علىٰ كفر سيِّدنا العبَّاس وأمير المؤمنين عليٍّ عليهما السلام ويورد في ذلك أحاديث لا توجد في كتب المسلمين، لا أدري أوَضَعها له إبليس أم أحدٌ من أعوانه؟! فعلمت أنَّ الخطب أجلُّ مما كنت أظنُّ، وأن هذه العصا من تلكم العُصَيَّة، لا تلد الحيَّة إلَّا حيَّة.

وكما حكى لنا الثقة عن بعضهم أنه رمى رسول الله ﷺ بالتعصُّب، وهذا كفرٌ صريحٌ.

وقال آخرٌ منهم: «ألا ترون إلى هذا الجزوليِّ الخام[1] له سبعمائة سنة يلعب على الناس: اللهمَّ صلِّ على محمَّدٍ، اللهمَّ صلِّ علي محمَّدٍ».اهـ

وقد أذكرني هذا بما حكاه لي أحد أهل بيحان[2] -وكان قد مكث ستة أشهر في مستشفى أقامته بعض جمعيات الدعوة إلى النصرانية بقرية الشيخ عثمان بقرب عدن لجرح كان به- قلت له: ماذا يقول لكم الطبيب الراهب؟ -وهم يسمونه المغوي- قال: إنه يقرأ لنا كل يومٍ فصلًا من الإنجيل ويدعو للمسلمين ويقول كذا وكذا -وساق عقيدة التثليث- ويقول لنا: لماذا تقولون لا إله إلَّا الله، لا إله إلا الله كل يومٍ؟ قولوها مرَّة كل سنةٍ يَكْفِكُم.اهـ

فهذا من ذاك، والباطل يشبه بعضه بعضًا.

ومن ذلك تفسيره المعدن في حديث: «النَّاسُ مَعَادِنٌ» بنفس الذهب والفِضَّة ونحوهما، ولم يقل هذا أحدٌ من علماء العربية ولا شرَّاح الحديث، وإنما المَعْدِن عندهم مَنْبِت الجواهر من ذهب ونحوه، أي مواضعها التي تُستخرج منها. وفسَّره بما تقدَّم ليصح له نفي دلالة الحديث على وجود المعادن الكريمة والأصول الزكيَّة، ويصرفه عن صوب معناه وحقيقة مرماه.

---

(١) مراده بالجزوليِّ صاحب «دلائل الخيرات»، والخام: «المنتن» بلغة حضرموت.

(٢) بيحان: مخلاف من مخاليف اليمن الشرقية يصب فيه واديان، وسكانه مراد إلى العطف أسفل بيحان ووراءه الغائط إلى مرخه.اهـ (مؤلف).

ومن ذلك تبديله بأسماء الثِّقات من رجال الأسانيد ضعفاء، غيَّرهم ليصح له الطعن في الحديث والحكم بضعفه وإسقاط الاحتجاج به.

وهذه منه حيلةٌ ظريفةٌ، ومن الغريب أنك لا تجد أحدًا سلك هذا المسلك البديع ممَّن تقدَّم مِن الفِرق الإسلامية على كثرتها وطول جدالها، ولا أحسبه اجترأ عليه إلَّا لأمنه من التعقُّب لما يرى من غلبة الجهل والإعراض عن علم الحديث وأسماء الرجال، فإن كان إنما فعل ذلك عن جهلٍ منه إلى هذا الحدِّ فالمسألة أظرف وأتحف.

وذلك تبديله بيزيد بن حيَّان التيميِّ: يزيد بن حيَّان النبطي البَلْخي، وبسفيان بن عُيَيْنَة: سفيان بن حسين الواسطي، وبأحمد بن محمد بن حبيبٍ البغداديِّ أبي جعفر الطُّوسي: أحمد بن محمد بن مسروق أبي العبَّاس الطُّوسي مؤلِّف جزء «القناعة»، وبكلثوم المحاربي: كلثوم بن جَوْشَن، وبالوليد بن مسلمٍ: الوليد بن سَلَمَة.

هذا مع أنه لم يتكلَّم إلَّا على نحو أربعة أحاديث فما بالك به لو تعرَّض لأكثر من ذلك؟؛ إذًا لوجدناه قد قلب هذا الفنَّ رأسًا على عقبٍ.

## انتحال المبطلين

وأمَّا **الانتحال**: فهو أن يدَّعي أمرًا لنفسه وهو لغيره.

يقال: انتحل شعر فلانٍ: إذا ادَّعاه لنفسِهِ.

وهذا يأتي على وجوهٍ؛ وذلك أن يدَّعي أنه على الحقِّ وليس كذلك، أو أن الأدلَّة معه فيما يدَّعيه، أو أنه من الدعاة المصلحين وورثة سيِّد المرسلين وخلفائه في نشر الدِّين، وهو من المُبطِلين المُنتحِلين الضالِّين المُضلِّين.

ولما كان المُبطل عاريًا عن العِلْم والحقِّ، خليًّا عن حقيقة الفقه في الدِّين، تدلُّ شمائله وبوادر أقواله وأعماله على حقيقة قصده وغاية ما عنده، قد كذَّبته شواهد الامتحان، وخَلَتْ دعاويه عن دليل وبرهان، كان من المُناسب إضافة الانتحال إليه وهو به أليق وألصق، وعليه أَوْقع وأَصْدق.

ولَمَّا كان انتحال المُبطلين وادِّعاؤهم ما ليس لهم يتلو التحريف في الضرر والتغرير بالأمَّة، ثنَّى بذكره في الحديث، وذلك أنَّ شأن العامَّة تصديقُ الدَّعاوَى العريضة والاغترار بالمُنتحلين وسرعة الانخداع لهم لمكان الغَرارَة والجهل منهم وغلبة ذلك عليهم.

ويشتد فيهم الميل بالطبع العامِّيِّ إلى من يقاربهم في طباعهم وأفكارهم، وقد عظم الضرر بالمُتنبِّئين والدَّجَّالين والمُنتحِلين ما ليس لهم، كالمدَّعين للمَهْدَوِيَّة والمسيحيَّة والإمامة في الدِّين والاجتهاد فيه، ونشأت عن ذلك فتنٌ عظيمةٌ، وضلَّ بهم عالَـمٌ كبيرٌ من الناس اغترارًا بهم؛ لانتحالهم سعة العلم والموافقة للحقِّ، وادِّعائهم سعة الاطِّلاع على الفنون وحلِّ المُشكِلات،

وازددات الأمَّة بسببهم اختلافًا وافتراقًا، وضعفًا وشِقاقًا، وامتلأت منهم الأرض كذبًا ونفاقًا، وعاد الدين غريبًا كما بدأ.

ويغلب أن تعظم الدَّعوىٰ من كلِّ ناقصٍ في العلم قصير الباع فيه، وقد قال الشَّعْبيُّ: «العلم ثلاثة أشبار: شبرٌ منه من عرفه ظنَّ أنه عرف كلَّ شيءٍ، والثاني مَن عرفه علم أنه لم يعرف شيئًا، والشبر الثالث لا يعلمه إلَّا الله». انتهىٰ بمعناه.

فالشَّادُون في العلم المبتدئون فيه هم أهل الشبر الأول وهم الذين يستطيرون انتفاجًا وانتفاخًا، ويملؤون الأُفُق صِياحًا وصُراخًا، والعامَّة أقرب إلىٰ المخادِع المُبطِل منهم إلىٰ الصادق المُحِق؛ لأن الأول يأتيهم بما يوافق طباعهم ويعظم به في أعينهم فيسرعون إليه.

ولذلك عظمت الفتنة بأمثال المُقَنَّع الخُراسانيِّ والقَرْمَطِيِّ قديمًا، وبأمثال البهاء ويسمَّىٰ الباب وأصحابه البابيَّة حديثًا، وهي ديانةٌ جديدةٌ ظهرت في أرض الفُرْس وانتقلت منها إلىٰ سائر الجهات[1] وقد جعلها أهل السياسة مركبًا لهم يستعينون بها علىٰ تفريق الأمم ليسهل استعبادهم، ويطول رقادهم.

وقد اختلق البهاء كلامًا ملفَّقًا أشبه شيءٍ بهدير المجانين زعم أنه قرآنه، وادَّعىٰ أنه ربهم، ولا تزال الربوبية تنتقل في أتباعه ربًّا بعد ربٍّ، تعالىٰ الله عمَّا يقول الظالمون عُلُوًّا كبيرًا.

ومثله في عظم الفتنة به أحمد القادياني الذي ظهر بالهند وزعم أنه المسيح،

---

(١) هي التي يقال تيوسوفي في جهات جاوا.اهـ

ولأتباعه نشاطٌ في نشر نِحْلَتهم، ودعوةٌ مُنَظَّمةٌ في أقطار البلاد، وأمرهم ظاهر الفساد.

ومثل حسن الضالعي[1] الذي ظهر في جبال يافع ودعاهم إلى تأليه المخلوقات وإنكار الخالق.

وقد انتشرت ديانته الكفرية وله أتباع في عدن والحبشة، لقيت منهم غير واحدٍ ولهم أوراد من قولهم: «أنا الله» ونحو ذلك، وشَرْحُ أمره يطول.

وقد رَدَدْنَا عليه، كما رَدَّ عليه غيرنا، كالشيخ العلامة سالم بن عبدالرحمن باصهي الشَّبَامي، والشيخ العلَّامة المحقِّق عبد الرحمن بن أحمد بَاشَيْخ الدَّوْعَني.

وأحسب أنه يَصْدُق عليه أنه دجَّال حِمْيَر الذي جاء ذكره في حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«بين يدي السَّاعة كذَّابون، منهم صاحبُ اليَمامةِ، ومنهم صاحبُ صنعاء العنسيُّ، ومنهم صاحب حِمْيَرَ، ومنهم الدَّجَّال الأكبر وهو أعظمهُم فتنةً»**[2]؛ قال جابرٌ: «وبعض أصحابي يقول: قريبٌ من ثلاثين كذَّابًا». رواه الإمام أحمد في «المسند» وابن أبي شيبة. وسَرْوُ حِمْيَرَ موضع قريب من الجبل.

ويقال: إنَّ على مثل نِحْلَة حسن الضالعي رجلًا بالسودان المصري له أتباعٌ يُسمَّى كرامة عوض أو عوض كرامة.

---

(١) سيأتي إن شاء الله تعالى كلام للمصنف عن حسن الضالعي فانظره (١/ ٥١).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٣٤٥) عن موسى: حدَّثنا ابن لَهيعة عن أبي الزبير، عن جابرٍ به مرفوعًا. وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٥٣٣) عن يزيد بن هارون، قال: أخبرنا مبارك، عن الحسن مرسلاً.

ومما ينبغي استطراده هنا عن حسن الضالعي: أني اجتمعت بسلطان الضالع سنة ست وثلاثين وثلاثمائة وألف بعدن، فسألته عن حسن الضالعي وأخبرته بادِّعائه السيادة! فضحك وقال: «أنا أعرف الناس به وهو من رعيَّتي وسكَّان بلدي، أعرف أباه وأمه، ما هو إلَّا من ضعفاء القبائل وأدناها». أو كما قال.

أمَّا رواية الثلاثين كذَّابًا فقد رواها البخاريُّ عن أبي هريرة[1]، ورواها عن غيره أبو داود والترمذيُّ وصحَّحه، وابن حِبَّان[2]، وهي عند أحمد وأبي يَعْلَىٰ من رواية عبدالله بن عمرو، وفي بعض روايات أحمد زيادة: «**آخرهم الدَّجَّالُ الأعور**».

وفي بعضها عن عبدالله بن عمرو: قلت: ما ءايتهم -أي علامتهم- قال: «**يأتونكم بسُنَّةٍ لم تكونوا عليها يُغَيِّرُوا بها سنَّتَكُمْ ودينكم، فإذا رأيتُمُوهُمْ فاجتنبُوهُمْ**»[3]، وهي عند أبي يَعْلَىٰ. زاد الطبرانيُّ: «**وعادُوهُم**».

---

(١) أخرجه البخاريُّ في الفتن (٧١٢١) بلفظ: «... وحتَّىٰ يُبعثَ دجَّالونَ كذَّابونَ، قريبٌ مِن ثلاثين، كُلُّهُم يزعم أنَّه رسول الله...».

(٢) أخرجه أبو داود في الفتن (٤٢٥٢)، والترمذيُّ في الفتن (٢٢١٩)، وابن حِبَّان (٧٢٣٨) وغيرهم من حديث ثوبان. وقال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ صحيحٌ».

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٩٥)، وأبو يعلى (٥٧٠٦)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٣/ ١٩٥) (١٣٩٠٤) كلهم من طريق إياد بن لَقيط، عن عبدالرحمن بن نُعيم الأعرجيِّ، عن عبدالله بن عمر به مرفوعًا؛ وزاد الطبرانيُّ: «قلنا: ما ءايتهم؟ قال: «**أن يأتوكم بسُنَّةٍ لم تكونوا عليها، يُغَيِّرُونَ بها سنَّتَكُم ودِينكُم، فإذا رأيتُموهُم فاجتنِبُوهُم وعادوهم**».

وأخرج أحمد في «المسند» عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: **«سيكونُ في أمَّتي دجَّالون كذَّابونَ، يأتونكم ببدعٍ من الحديثِ، بما لم تسمعُوا أنتم ولا آباؤكم، فإيَّاكم وإيَّاهم لا يفتنُونكُمْ»**[1].

وأخرج أبو داود عن عِمْرَانَ بن الحُصَيْنِ قال: قال رسول الله ﷺ: **«من سمع بالدَّجَّال فلينأَ عنه؛ فوالله إنَّ الرجل ليأتيهِ وهو يحسبُ أنَّه مؤمنٌ، فيتَّبعُهُ ممَّا يبعثُ به من الشُّبهاتِ»** أو **«لما يبعثُ به من الشُّبهاتِ»**[2]. ورواه أيضًا الإمام أحمد والحاكم عن عِمْرَان.

وقوله: **«فلْيَنْأَ عنه»** أي فليبعد عنه وليَجْتنبه.

وذلك أنَّ الدَّجَّالين يأتون بشبهاتٍ تشبه الحقَّ وتظهر بكسوته وتتلوَّن بلونه، ومن القلوب ما يكون مُخلخلًا مُستعِدًّا للشُّبَه، فإذا سمعها علقت به بأيسر مؤنةٍ ثُمَّ لا يقدر على التخلُّص منها أبدًا فيهلك مع الهالكين، لاسيَّما إن كان عنده شيءٌ من التحذلق، وادعاء الذكاء والعقل والمعرفة، والعجب بالنَّفْس والرِّضا عنها، فما أسرع وقوع هذا النوع في البدع والشبه، وما أكثرهم لا كثَّرهم الله.

وقد أخرج الحاكم في «المستدرك» عن حُذَيْفَةَ: **«لتنقضنَّ عُرَى الإسلام عروةً عروةً، وليكوننَّ أئمَّةٌ مضلُّونَ، وليخرجنَّ على أثر ذلك الدَّجَّالُونَ الثَّلاثَةُ»**[3].

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٣٤٩)، ومحمد بن وضاح القرطبيُّ في «البدع» (٦٥).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٤٤١)، وأبو داود (٤٣١٩)، والحاكم (٤/ ٥٣١) وغيرهم.

(٣) أخرجه الحاكم (٤/ ٥٢٨)، وقال: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه» وتعقَّبه الذهبيُّ بقوله: «بل منكرٌ».

فأمَّا انتقاض عُرىٰ الإسلام فقد وقع ولم يبقَ اليوم مكان تُنَفَّذ فيه أحكام الشريعة إلَّا في قطعة من أرض العرب، وبقية شرق الأرض وغربها إنما يُحكم فيها اليوم بأحكام القانون المُستمد من آراء قومٍ من أهل المِلَل الأخرىٰ، وما بقي من رسوم الدِّين، فقد شَمَّر لمَحْوُه المتفرنجون والملاحدة، وأمَّا الأئمَّة المُضلِّون فقد وُجِدَ منهم من أفسد البلاد والعباد.

وَهَلْ أَفْسَدَ الـدِّينَ إلَّا المُلُـوكُ وأَحْبَـارُ سُـوءٍ ورُهْبانُهَـا؟!

وأمَّا الدَّجَّالون الثلاثة؛ فلعلَّ أحدهم الباب معبود البهائية، وثانيهم أحمد القادياني مُتنبِّئ الخوجية الكمالية، وأمَّا ثالثهم فيحتمل أن يكون الضالعي أو غيره، ويحتمل أن يكون المشار إليهم في الحديث غيرهم، وإن كان هؤلاء من الدَّجَّالين بلا شك.

وكل هؤلاء الدَّجَّالين مُمهِّدون للدَّجَّال الأكبر فيأتي وقد فشىٰ في الأمم تأليه المخلوقات، فلذلك تعظم استجابة الناس له، ويُطْبقون علىٰ اتِّباعه حتىٰ ورد أنه لا يبقىٰ حينئذٍ علىٰ الإسلام من أهل الأرض غير اثني عشر ألفًا.

وقد يظن بعض من لا بصيرة له أنَّ الدَّجَّالين لا تكون لهم كتبٌ تُنشَر ولا أقوال تُؤثَر، ولا أتباع تمتد أيامهم، وتنتقل فيهم نِحَلهم وبِدَعهم وضلالهم، وهو غلطٌ نشأ عن سوء فهم، فكما أنَّ دُعاة الهُدَىٰ قد خلَّفوا آثارًا وكتبًا يُهتدىٰ بها ويشرق نور الهداية منها وأتباعًا يُبلِّغون الهُدىٰ عنهم، كذلك دُعاة الغِواية والضَّلالة قد تركوا -ولا يزالون يتركون- آثارًا وكتبًا يثور منها دخان الضلال ويَهْوِي في مهاويها مَن حقَّت عليه الشقاوة، وأتباعًا يَهْلِك علىٰ أيديهم الهالكون،

لتتم لكِلا الفريقين الإمامة في الحياة وبعد الموت.

وإننا لنرىٰ الآن من يتعصَّب للخوارج كلاب النَّارِ وينتصر لهم، ومن يتعصَّب للنواصب ويَحطِبُ في حبالهم، بل ومن يتردَّىٰ إلىٰ الدرك الأسفل فيؤلِّف في سيرة الحجَّاج وزياد بن سُمَيَّة ونحوهم من فراعنة الأمَّة مادحًا لهم مُقرِّظًا لأفعالهم.

فهؤلاء وأمثالهم من أهل الشقاء سيُلحقهم الله بأولئك الخُبثاء بسبب ميلهم إليهم ورضاهم عن أفعالهم ومحبَّتهم لهم، والمرء مع من أحبَّ.

وقد قال تعالىٰ في أئمَّة الحقِّ: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ۖ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

وقال في أئمَّة الباطل: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ﴾ [القصص: ٤١]، وذلك لتتم كلمة العذاب علىٰ أهلها قال تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩].

وإنَّا لنقف علىٰ كتب الاتحادية وما شاكلها فنعرف أنها مُقدِّماتٌ مُمهِّدةٌ للدَّجَّال الأعور، ولا يزال ضرُّها وشرُّها والدعاء إليها وإلىٰ أمثالها يكثر وينتشر حتىٰ يأتي الدَّجَّال والناس مُستعِدُّون له، والأسبابُ مُهيَّئةٌ مُجهَّزةٌ فيجد أحزابًا تقول بقوله، وتلتفُّ حوله، وإذا أراد الله شيئًا هَيَّأَ أسبابه، نسأل الله العافية والسلامة.

وقد يغترُّ بعض الناس بفهمه وذكائه فيدنو من أهل البدع يظن بنفسه الامتناع عن شبهاتهم فلا يلبث أن يقع ويضل ولذلك أمر ﷺ باجتنابهم

ومعاداتهم فحسب، والمقصود هنا بيان أنَّ جميع هؤلاء المُبطلين ينتحلون أمورًا ليست لهم، ويدَّعون من العلم ما ليسوا منه في قبيلٍ ولا دبيرٍ، ولا عِيرٍ ولا نَفِيرٍ.

وهاتان الصفتان -أعني الانتحال والإبطال[1]- تقع علىٰ الدَّجَّالين والمبتدعة والخوارج والنواصب وما شاكلهم، وبعضهم قد يجمع الصفات الأربع فيكون غاليًا مُحرِّفًا ومُنتحِلًا مُبطِلًا فيعظم شرُّه وضرُّه.

وقد رأينا كيف اغترَّ الناس بحسن الضالعي؛ لأنه كان يُطرِّز كلامه بكلماتٍ من القرآن والأحاديث وأقوال الصوفية، ثُمَّ يُحرِّف معناها إلىٰ نِحْلَته، ويَدْعَمُ بها دينه الجديد، وهكذا كلُّ مُبطِلٍ لابد أن يأخذ جانبًا من الحقِّ ليَدْعَمَ به باطله ويكسوه به.

وكلُّ أنواع هؤلاء المُنتحِلة تخترع لها من الدَّعاوىٰ العريضة ما تَبْهَر به أبصار العامَّة وتَخْتلِب به عقولهم، ومَن أراد خداع الناس وجد من ينخدع له، وأكثر ما يكون أئمَّتُهم من سَقْطِ الناس وجلابيبهم لتكون حُجَّة الله علىٰ مُتَّبِعيهم أوضح وأشهر.

ولهذه الحِكْمة جعل الله النبوة والكتاب في آل إبراهيم، وجعل الأئمَّة منهم، فجعل للهدىٰ مشارق ولأئمَّته مطالع ومغارس ولمائه الطهور منابع، دلالةً علىٰ شجرة النبوة وقطعًا للسان العُذْر.

والناس معادن -أي مراكز مختلفة- فمنها ما هو مراكز للذهب ونحوه من

---

(١) يقال: أبطل فلان إذا جاء بالباطل.اهـ «أساس»؛ ( مؤلف ).

الجواهر الكريمة، ومنها ما هو مراكز للنِّفْط والقار وما شاكله من الجواهر الدنيئة.

وفي التاريخ شواهد عظيمة لما ذكرناه، ومَن تأمَّل معادن بني أميَّة وآل مروان وثقيف وآل زياد ولصوق العظائم بهم، يتبع الآخر منهم الأول، علم أنَّ الحكيم العليم يضع بحكمته وعلمه كُلَّ شيءٍ موضعه اللائق به، من خيرٍ أو شرٍّ والله أعلم حيث يجعل رسالته.

## دعاة جهنم

ورد في الصحيح في حديث حُذَيفَةَ رضي الله عنه قال: كان النَّاسُ يسألُونَ رسول الله ﷺ عن الخير وكنتُ أسأله عن الشَّرِّ مخافةَ أن يدركني فقلتُ: يا رسولَ الله، إنَّا كُنَّا في جاهليَّةٍ وشرٍّ فجاءنا الله بهذا الخيرِ فهل بعد هذا الخير شرٌّ؟ قال: «نعم». فقلتُ: هل بعد ذلك الشَّرِّ من خيرٍ؟ قال: «نعم، وفيه دَخَنٌ». قلت: وما دخنه؟ قال: «قومٌ يستَنُّونَ بغير سنَّتي، ويهدونَ بغير هديي، تعرف منهم وتنكرُ»، فَقُلْتُ: هل بعد ذلك الخير من شَر؟ قال: «نعم، دُعَاةٌ على أبوابِ جهنَّمَ من أجابهُمْ إليها قذفوهُ فيها»، فَقُلْتُ: يا رَسُولَ الله، صِفْهُمْ لنا، قال: «نعم، قومٌ من جلدتِنا، ويتكلَّمُونَ بألسنتِنا»[1] الحديث.

وفي روايةٍ أنه قال في جواب سؤاله الأخير: «يكونُ بعدي أئمَّةٌ لا يهتدُونَ بهُدايَ، ولا يستَنُّونَ بسنَّتي، وسيقومُ فيهمْ رجالٌ قلوبُهُمْ قلوب الشَّياطينِ في جثمان إنسٍ» الحديث.

---

(١) أخرجه البخاريُّ في المناقب (٣٦٠٦)، وفي الفتن (٧٠٨٤)، ومسلمٌ في الإمارة (١٨٤٧).

يحتمل أن يكون المراد بهؤلاء دُعاة التجدُّد، وهم يريدون بالتجدُّد: ترك آداب الإسلام وأحكامه، والأخذ بكلِّ جديدٍ في الأحكام والقوانين والآداب والنِّكاح؛ وبالجملة يريدون اتباع خطوات الأجانب من الإفرنج وغيرهم.

وقد يريد بعضهم بالتجدُّد الرِدَّة وعدم التزام دين الإسلام ألبتَّة، ويسمُّون أنفسهم أنصار التجدُّد بدلًا عن أنصار الرِّدَّة والعياذ بالله، وهم كثيرٌ في أقطار البلاد التي فشت فيها مدارس النصارىٰ، وبسببها ألحدوا في الدِّين وخرجوا عن حَظِيرة الإسلام وعِدَاد المسلمين.

ولهم ألفاظٌ يَغِشُّون بها العامَّة كلَّما بدَّلوا حُكْمًا مِن أحكام الإسلام، فتارةً يقولون: إنَّ هذا لا يُنافي روح الإسلام، وتارةً يقولون: إنَّ هذا موافقٌ لسرِّ التشريع، أو للحريَّة والعدالة والمساواة. ومن العجب أنهم يجدون من علماء السوء في كلِّ قُطْرٍ ومِصْرٍ مَن يُشايعهم علىٰ كفرهم ويُؤوِّل لهم ردَّتهم.

وهم يُفضِّلون أن تكون الحكومة مدنية، ويعنون بالحكومة المدنية الحكومة التي لا دين لها تلتزمه، ويُخشىٰ أن يستطير شرُّ هذا النوع من المُفسدين لقوة العوامل التي تساعدهم، فإنَّ لهم طرقًا ووسائل كثيرة لنشر إلحادهم بين الناس، تارةً بواسطة الجرائد والمجلَّات والتآليف ذوات الأسماء الغربية، فكم مِن مُغترٍّ بأسمائها وألقابها، إذا تصفَّحها وجدها تطعن في وجود الله أو في صدق الأنبياء أو تبحث عن الشُّبَه الباطلة.

وتارةً بواسطة الخطب في الأندية والمجامع، وتارةً بواسطة التعليم في

المدارس، فكم من تلميذٍ أفسدوه، وقلبٍ طاهرٍ دنَّسوه، وخُلُقٍ زكيٍّ نجَّسوه، وقد ساعدهم على نشر مخازيهم وضلالهم فُشوُّ صناعة الطبع في هذه الأزمنة.

وإنك لتجد كتبهم ومؤلَّفاتهم مطبوعة أحسن طبع على أجمل ورقٍ بثمنٍ زهيدٍ جدًّا، ومن لم يعلم السبب أدركه العجب، وسبب ذلك أنه تصل إليهم معاونة وإمداد بالمال من جمعيات الدعوة إلى النصرانية وبعض حكومات النصارى، لعلمهم أنَّ نشرهم لإلحادهم بين المسلمين يدعو إلى رِقَّة الدِّيانة وانحلال الرابطة الإسلامية، فيصلون بواسطة هؤلاء المُلحدين إلى ما يريدون بالإسلام والمسلمين، ومنهم بالبلاد المصرية كثيرون معروفون، وللبابيَّة هناك حزبٌ قويٌّ ولهم تلطُّفٌ في نشر ديانتهم بأوجه مختلفة.

وقد رأينا منهم رجلًا مشهورًا كتم ذات نفسه وخَبيئةَ صدره سنين طويلة يتقرَّب فيها إلى المسلمين بتأليف الكتب التي يظهر بها محاسن الإسلام بزعمه، ثُمَّ رجع القَهْقَرَى فألَّف كتابًا نقض به عُرَى الإسلام عُروةً عُروةً مِن وجهٍ لطيفٍ ألطف فيه الصنعة وعمَّى الأمر فيه تَعْمِيَةً بحيث لا يفطن له كلُّ أحدٍ، بل قد جاز ذلك على بعض ذوي البصائر المُظلمة فأُعْجِبوا به وهو كُفْرٌ بَواحٌ نسأل الله العافية.

وبسبب وصول المال إليهم من هذه الجهات وحصولهم عليه قدروا على النشر والتأليف والطبع، مع ما هو معلومٌ من طباع البشر مِن شدَّة حرص ذوي النِحَلِ الباطلة والبِدَعِ العاطلة على بَثِّ دعوتهم وتبليغ نِحْلَتِهم.

و﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام:١٠٨]، ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر:٨]، ﴿وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءً﴾ [النساء: ٨٩]، وغرضنا

هنا التحذير منهم فإنهم كما قال ﷺ: «من جلدتنَا ويتكلَّمونَ بألسنَتِنا»[1]؛ ومن العجب أنك لا ترىٰ من علماء المسلمين مَن يعتني بالردِّ عليهم والتكذيب لهم إلَّا أفرادًا قليلين، وما هذا إلَّا لأمرٍ يُراد، نسأل الله العصمة.

## مداخل الشيطان

وتجد هؤلاء الدُّعاة -دُعاة الفتنة والردَّة ودُعاة البِدْعة والفُرْقة- يأتون من خذله الله بهم من الطرق والأبواب التي يأتيهم منها الشيطان، ويدخلون عليهم من مداخله من التزيين والتمنية، وإثارة ما يحرك فيهم حميَّة الجاهليَّة، ويبعث دفائن العصبية، ويملأ مناخِرَهُم كِبْرًا وعُجْبًا وتِيهًا وبَطَرًا للحقِّ وغَمْطًا للناس ورضاءً عن النَّفْس، حتىٰ لا يقبلون الحقَّ ممن جاءهم به أيًّا كان ولا يلتفتون إليه.

ومع ذلك فهم أشدُّ فرحًا بإمامهم الضالِّ مِن الجُعَلِ بدُحْرُوجَتِهِ، وتراهم ينظرون إليه وهم لا يُبصرون؛ وإنَّ أسرع الناس إلىٰ مَدارج الفتن وغمرات الضلالة دَهْماؤهم وأغمارهم، وقلوبهم أشدُّ القلوب استعدادًا لهذه الخدائع لقلَّة ذوي البصيرة فيهم، وغلبة الجهل عليهم، وعدم فهمهم مسالك الحُجَجِ والدلائل، وفرقان ما بين الحقِّ والباطل، ومن قلَّب أسفار التاريخ ورأىٰ كيف انتشرت البدع في الغَوْغاء والرَّعَاع، والأَوْشاب والأَوْزاع، وكيف عَظُمَت المصيبة بهم علىٰ الدين وأهله، وصل إلىٰ برد اليقين فيما قلناه.

(١) أخرجه البخاريُّ (٣٦٠٦)، ومسلمٌ (١٨٤٧)، وغيرهما.

وذكر أبو منصور البغداديُّ مداخل الباطنية في ترويج فتنتهم وأصناف من تُروَّج عليه فقال: «أحدها: العامّة الذين قلّت بصائرهم بأصول العلم والنظر كالنَّبَط والأكراد وأولاد المجوس.

**والصنف الثاني:** الشعوبية الذين يرون تفضيل العجم على العرب ويتمنون عَوْد المُلك إلى العجم.

**والصنف الثالث:** أغتام بني ربيعة من أجل غيظهم على مُضَر لخروج النبيِّ ﷺ منهم.

ولهذا قال عبد الله بن خازم السلميُّ في خطبته بخراسان: «إنَّ ربيعة لم تزل غِضابًا على الله مذ بعث نبيَّه من مُضَر، ومن أجل حسد ربيعة لمضر بايعت بنو حنيفة مسيلمة الكذَّاب طمعًا في أن يكون في بني ربيعة نبيٌّ كما كان مِن بني مضر نبيٌّ، فإذا استأنس الأعجمي الغِرُّ أو الربعي الحاسد المطز[1]، يقول الباطني له: قومك أحق بالملك من مضر، سأله[2] عن السبب في عود الملك إلى قومه فإذا سأله عن ذلك قال له: إن الشريعة المضرية لها نهاية وقد دنا انقضاؤها وبعد انقضائها يعود الملك إليكم»اهـ[3].

---

(١) كذا في النسخة المنقول منها ولعله المُطَرِّمِذ ذكره الحريري في « الدرة » وصاحب «ذيل الفصيح» وصاحب «القاموس» وقد فُسِّر بالصَّلِفِ والمتشبِّع بما ليس له، ولا نوافقه على جميع ما رمى به ربيعة.اهـ (مؤلف).

(٢) كذا في الأصل ولعله فيسأله.

(٣) «الفرق بين الفرق» لأبي منصور البغدادي (ص ٢٨٥).

أقول: وهذه السياسة في الدعوة يفعلها الآن دعاة الفتنة ودعاة النصرانية ودعاة البابيَّة ولكن بوجوهٍ أخرىٰ، فأمَّا دعاة الفتنة فيقولون لهؤلاء الأغمار: إنَّ هؤلاء يدَّعون الأفضليَّة عليكم ويحتقرونكم وأنتم قد رَئِمْتُم للذلِّ وخَنَعْتُم لهم وصدَّقتموهم، وهم لا يفضلونكم بشيءٍ وما أنتم إلَّا مثلهم بل خير منهم.

فإذا سمعوا ذلك منه ثارت حميَّتهم ورَبَت البغضاء في قلوبهم وتحرَّكت عقارب الحسد والحقد، واشرأبُّوا للمباراة والمنافرة، فحينئذٍ يَنْفِثون في قلوبهم السُّمَّ، ويُفرِّقون بين الإخوة وبني العمِّ.

وأمَّا دعاة النصرانية فإنهم يقولون للعجميِّ: قد كان أباؤك لهم من الآثار والملك واللغة والأصنام والديانة كذا وكذا، فقد ضيعتم أنفسكم وتاريخكم وتاريخ أبائكم، وصرتم أتباعًا للعرب الذي من شأنهم كذا ومن شأنهم كذا، ويذكرون لهم بعض المعائب التي يدعيها الشعوبية علىٰ العرب.

ثُمَّ يقولون لهم: أفلا تأنفون أن تكونوا أتباعًا لهم؟!، فإذا قالوا لهم ذلك تضرَّمَت قلوبهم حقدًا وغيظًا وبذلك تنْحَلُّ عُقْدة الإيمان من قلوبهم وترتخي رابطتهم.

فإمَّا أن يبقوا علىٰ الشك أو يدخلوا في النصرانية والعياذ بالله تعالىٰ، ولهذا قال ﷺ لسلمان الفارسيِّ رضي الله عنه: «**يا سلمان لا تُبغضني فتفارقَ دينكَ**»، قال: قلتُ: يا رسول الله كيف أُبغِضُكَ وبكَ هدانا الله؟! قال: «**تبغضُ العرب**

فتبغضُني»[1]؛ رواه الترمذيُّ.

فهذه من مداخل دُعاة الفتنة والرِدَّة ولهم مداخل أخرىٰ يطول شرحها.

ومنهم: من يشككهم في نقلِ العرب للدين ويدَّعي عليهم الخيانة والزيادة فيه، ويستشهد لهم بالأحاديث التي تحصر الخلافة في قريش وما في معناها.

ثُمَّ يقول لهم: ألا ترون كيف اختلقوا هذا لأنفسهم وقسَّموا فوفَّروا قِسَمَهم ونصيبهم اختصاصًا بالأمر والنهي وتفرُّدًا بالملك والسطوة؟!.

فإذا سمعه العجميُّ الغِرُّ قال في نفسه: وما يدريني أن يكون جميع ما نقله لنا هؤلاء كذبًا واختراعًا علىٰ النبيِّ ﷺ؟! فيسقط من قلبه احترام جميع الأحاديث النبوية والأحكام الإسلامية.

فإنْ أرادَ هذا الداعية أن يوسِّع جُرْح المسكين، ويذفِّف عليه بطعنةٍ قاضيةٍ نافذةٍ، فيقذفه في أسرع وقت إلىٰ جَاحِم جهنَّم المُتلظِّي، أفاض له في مراتب الحديث وخصَّ الموضوع منه وكثَّره عنده ونبَّهه إلىٰ وجوب الاحتياط والتبصُّر، وتلا عليه نُبَذًا من الأحاديث الموضوعة مشفوعة بالغَمْزِ واللَّمْزِ الذي يُثير حَمِيَّته، والدَّواعي التي يطول بها شكُّه وتردُّده.

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٤٤٠)، والطيالسيُّ (٦٥٨)، والترمذيُّ (٣٩٢٧)، والحاكم (٤/ ٨٦) وغيرهم. وقال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، لا نعرفه إلَّا من حديث أبي بدر شجاع بن الوليد. سمعت محمد بن إسماعيل يقول: أبو ظَبْيَان لم يدرك سلمان، مات سلمان قبل عليٍّ». وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يُخرِّجاه»، وتعقَّبه الذهبيُّ، بقوله: «قابوس بن أبي ظَبْيَان تُكلِّم فيه».

فإذا رأىٰ المسكين ذلك بنىٰ في نفسه علىٰ ردِّ كلِّ حديثٍ سمعه، لجهله بالمقبول والمردود، فيأخذ علىٰ ما وَقَرَ في نفسه من الشكِّ فيفوته خيرٌ كثيرٌ.

هذا إن لم يُفْضِ به الأمر إلىٰ النفاق، لاسيَّما وهو عاميٌّ بَحْتٌ، أو عجميٌّ أعْجم، عاجزٌ عن الاطِّلاع والتحقيق من كلِّ وجهٍ.

وهذه أبوابٌ وَساعٌ للشرِّ والضلال.

وسترىٰ في الكتاب الذي نرد عليه طرائق أخرىٰ، ومداخل كبرىٰ.

## الإباضية وميلهم إلى مذهب الشعوبية وولعهم بالكفاءة

ومِن الذين يدخلون علىٰ أصحابهم من مداخل العصبية والحَميَّة: الخوارج قاطبةً، وهم يحملون لقريش عامَّةً ولبني هاشم خاصَّةً أشد البغض والحسد والحقد، ولا يقنعون إلَّا بتكفيرهم وتكفير سائر المسلمين لتولِّيهم لهم ولأمور أخرىٰ.

والإباضية منهم أشدهم ميلًا إلىٰ مذهب الشعوبية، وأكثرهم ولعًا بمسألة الكفاءة، حتىٰ أنهم كانوا يدْعُون بادية الأعراب ويبذلون لهم الهدايا ليزوِّجوا غير الأكْفاء، ويرون أنَّ ذلك يبرد غيظهم وحقدهم ويؤيِّد مذهبهم وما يَدْعون إليه.

وقد ذكر أبو عثمان بن بحر في كتاب «البيان والتبيين» قصة غريبة في بابها قال في الجزء الأول منه ما لفظه: «وكما يقولون: هشام الدَّسْتَوائي[1] وإنما قيل له

(١) لم يُرمَ في كتب الجرح والتعديل إلَّا بالنصب، وهذا مما يشعر أنَّ كثيرًا ممن رُمِي فيها بالنصب فحسب كان خارجيًّا. اهـ (مؤلف).

ذلك لأن الإباضية كانت تبعث إليه من صدقاتها بثياب دَسْتوائية، فكان يكسو الأعراب الذين يكونون بالحباب فأجابوه إلى قول الإباضية، وكانوا قبل ذلك لا يزوِّجون الهُجَناء فأجابوه إلى التسوية وزوَّجوا هجينًا فقال الهجين في ذلك:

إنَّــا وَجَــدْنا الدَّسْــتَواءيينا ... الصَّـــائمِينَ المُتعَبِّـــدِينا

أفضـلَ مِـنكُمْ حَسَـبًا ودِينًـا ... أخْـزَى الإلــهُ المُتكَبِّرينـا

أفـيكم مَـن يُـنْكِحُ الهَجِينـا؟! اهـ[1]

وقد حكى أبو منصور عن إبراهيم النظَّام المعتزليِّ الخليع في جملة ما أنكره على عمر بن الخطاب رضي الله عنه تحريمه نكاح الموالي للعربيَّات، وقد علم الناس أنَّ عمر رضي الله عنه أتقى وأهدى من النظَّام.

وهذه التسوية التي يدعو إليها الإباضية هي التي يدعو إليها مبتدعة الشعوبية، ويعبر عنها كُتَّاب العصر بلفظة: «المساواة»، وهذه الدعاية هي اليوم قرة عين سَوَاسِ الأجانب، وقد قَرَوْها في مسامع أفراخهم والمتخرِّجين من مدارسهم، فجعلوا يَلُوكونها بألسنتهم ولا يَدْرون حقيقة ما يُراد بهم، والقول في بيان هذا المعنى طويلٌ.

وخلاصته: أنَّ الله سبحانه وتعالى اختار الأُمَّة المحمَّدية لتكون قائدةً للأمم والشعوب، وشهيدةً عليهم في إصلاح دينهم ودنياهم، وقد امتنَّ عليها بذلك في كتابه، فعرفت عِظَم ما أُوتيت، واغتبطت بالدرجة التي رفعها الله إليها

---

(١) «البيان والتبيين» لأبي عثمان بن بحر (١/ ٥٠).

والعمل الذي اختارها له والفضل الذي ميَّزها به، فاندفع سلفها في أكناف الأرض يطلبون موعود الله، ويقودون الأمم إلىٰ صلاح دينهم ودنياهم.

وبذلك سَمَت هِمَمهم وعزَّت أنفسهم ومن البديهي أنَّ المرء لا يسعىٰ لأمرٍ إلَّا إذا علم أنه أهله ومستحقه، وقد فهم الأفرنج هذا السر فجعلت كلُّ أمَّةٍ منهم تقرِّر لأبنائها في مدارسها أنها من أسمىٰ الأمم المتأهِّلة للسيادة علىٰ العالم أو أسماها، ذلك ليكون مطمح أبصارهم الأخذ بنواصي مَن سواهم.

فجاء الأحداث المُغرورون منا يقولون بالمساواة تحقيرًا لأمَّتهم وامتهانًا لها لتصغر نفوسها وتضعف هممها، ومنهم من يقول أنَّ الإسلام دين المساواة ولَعَمْري إنه دين المساواة قد سوَّىٰ بين أتباعه في الحقوق والحدود.

ولكن ليس معنىٰ ذلك أنَّ الله لم يخص بعض الأمم بالفِطَر الزكيَّة والمعادن الكريمة، والتاريخ العظيم والاستعداد التامِّ، والأخلاق العالية المتوارثة، وإنما خَلَقَهم سواء كأسنان الحمار فطرة زِنْجِيِّهم كعربيِّهم من كلِّ وجهٍ وهذا هو الذي يفهمه بعض الأغرار من كُتَّاب هذا العصر.

ومذهب أهل السُّنَّة والجماعة من العرب والعجم، أنَّ أفضل الأمم العرب ثُمَّ من لِحِقَ بهم في الإسلام من شعوب العجم، ولبسط هذا البحث موضع آخر؛ والقصد هنا بيان تشابه مذهب الإباضية ومبتدعة الشعوبية في هذا المعنىٰ، ولشدة ميلهم إلىٰ ذلك انفصلت عنهم اليزيدية الإباضية.

قال صاحب «الفرق»: «وهؤلاء أتباع يزيد بن أبي أنيسة الخارجي وكان من البصرة ثُمَّ انتقل إلىٰ تُون من أرض فارس، كان علىٰ رأي الإباضية من الخوارج،

ثُمَّ إنه خرج عن قول جميع الأمَّة لدعواه أنَّ الله عزَّ وجلَّ يبعث رسولًا من العجم وينزل عليه كتابًا من السماء وينسخ بشرعه شريعة محمَّدٍ ﷺ».اهـ[1]

أقول: وقد جاءهم هذا من طريقة العدل والمساواة التي أرادوا أن يوجبوها على الله، وقد ذكر صاحب «الفرق» أنهم لا يُعَدُّون من الفرق الإسلامية، ولا يبعد أن تكون هذه النِحْلَة أو شيء منها صار إلى الباب الملقَّب بالبهاء معبود البهائية والبابيَّة فانتحاها وقلَّدها.

فاليزيدية من الإباضية طَمَتْ بهم البغضاء للعرب وتفريعات المساواة وتوليدات القول بها على الخالق والمخلوق، حتى زعموا أنه لابُدَّ من نسخ الشريعة الهاشمية القرشية العربية بالرسول الذي ينتظرونه من العجم وبقرآنه المزعوم بغضًا منهم للعرب وميلًا إلى الشعوبية.

وإلى هذه الفرقة أشار صاحب كتاب «الأرواح» من البابية أهل هذا العصر وزعم أنهم المرادون بها، وقد أطال فيه التبشير بالبهاء وسمَّاه الهادي والمُصْلِح العظيم، وقال: إنه قد ظهر ببلاد الفرس في القرن الماضي، وكتابه هذا على صفة سؤال وجواب بينه وبين أحد السائلين على قاعدة المقامات والروايات.

وجعل ذلك على لسان الأرواح الكافرة لمعانٍ لا تخفى على اللبيب، وصرَّح بحرية الاعتقاد كأنَّ المكلَّف لا يلزمه التصديق بعقائد الإسلام والتزامها والبراءة مما خالفها.

وبالجملة: فقد تلطَّف فيه حتى يقبله الناس ولا ينكرونه، وأخَّر الكلام

---

(١) «الفرق بين الفرق» لأبي منصور البغدادي (ص ٢٦٣).

علىٰ معبودهم وإلههم البهاء إلىٰ آخر الكتاب حتىٰ لا يفاجأ به القارئ مفاجأة من أول الأمر.

وقد قبضت الشرطة في مصر علىٰ جماعةٍ منهم فتحوا مكتبًا يعلِّمون فيه الأطفال، ويقولون لهم: إنَّ دين محمَّدٍ قد نسخ. ولما سُئلوا قالوا: إنا نخدم الأديان كلها. وهذا هو الكفر البَواح.

ومن طرقهم في الدعوة: أنَّ يفيض الداعية في ذكر العالَم وما فيه من الحروب والمنافسة بين الأمم وما يُخشىٰ من عواقبها، فإذا ضاق المخاطب بها سمع ذَرْعًا، فتَحَ له أبواب الآمال وقال له سينتشر في العالم السلام والإصلاح والسعادة، وقد انبثق نور ذلك بالبهاء الذي هو كذا وكذا.

وهم يختارون الدعاة من ذوي الطباع الباردة، والنفوس الجامدة؛ لأنهم أقدر علىٰ ملاطفة العامَّة وملاينتهم ومعاناتهم، وبالجملة فهم يَتَلَوَّنُون ألوانًا ويتفنَّنُون أفنانًا، ويظهرون لكلٍّ أحدٍ بما يُحبه ويريده، وينكرون اليوم ما قالوه بالأمس، ويستحلُّون الكذب والخداع، عصمنا الله والمسلمين من الفتن.

ومع ذلك فإن منهم من لا يزال يلبس لِبْسة الإسلام ليكون آلة للتغرير يومًا من الأيام، فينبغي للحريص علىٰ دينه الشفيق علىٰ نفسه أن يحذر أشد الحذر في هذه الأزمنة من تصديق كل ناعِقٍ، والوثوق بكلِّ قائِلٍ، وقد رأينا من يدَّعي الإمامة في الدِّين وأنه من كبار المُصلحين، ويدَّعي له ذلك كثير من الغُلْف القلوبِ العُمْي الأبصار، وهو مع ذلك يُعَلِّم بعض الرهبان اللغة العربية ليستعين بهم علىٰ الطعن في الدِّين ومجادلة المسلمين، والسعي في

ارتدادهم وخروجهم عن دينهم.

ولقد طال الكلام، وإنما كان جُلُّ غرضنا بيان سرِّ ترتيب الأصناف الثلاثة المذكورين في الحديث على حسب عِظَم شرِّهم وضرِّهم وإن كان لا يخلو من فائدة.

## تأويل الجاهلين

فأمَّا التأويل: فهو بيان ما تؤول إليه الألفاظ ومعانيها.

ولا شبهة أنَّ بيان الجاهل لذلك وتأويله لا يكون إلَّا خطأ، إمَّا علمًا وعملًا، وإمَّا عملًا، وإمَّا علمًا. فإن من لم يؤته الله فِطْرةً سليمةً وقريحةً زكيَّةً، وذكاءً وفِطْنةً وألمعيَّةً، وسَعَةً في العِلْم وصحَّة من النظر كان مخطئًا في تعرُّضه لتأويل النقول العلمية وإن أصاب، بل لابد أن يقع بجهله في التأويل المخالف للصواب، وإنما مثاله مثال أعمى يحاول أن يصف ألوان الأشياء مع فقده الآلة الموصلة إلى ذلك وهي البصر، وهكذا الجاهل قد فقد البصر المعنوي وهو العلم، فأنى له العثور على الحقِّ فيما يحاوله.

وإنما جاء ذكره في الحديث آخر الثلاثة الأصناف المذكورة فيه لأنه أخفُّها ضررًا بالنسبة إليها وإن كان عظيمًا في نفسه، وذلك أنَّ الجاهل قد اعتقد اعتقادات زيَّنها له الجهل والعمى، فإذا وردت عليه النقول العلمية والدلائل الصحيحة، لم يُحسِن التخلُّص مما هو فيه من الضلال وما رسخ في قلبه من العقائد الباطلة، وكان قُصارى أمره إرجاعها إلى نحو ما عنده من العقيدة بضرب من التأويل، وهذا ضرره عظيمٌ، إلا أنَّ صاحبه لم يهجم على الأدلة هجوم المحرِّف الذي يُبَدِّل جوهرها أو المنتحل الذي يدَّعيها باطلًا، ولكنه أبقى الأدلة كما هي مع تأويلها الذي رآه، مُستمسكًا بها ظاهرًا وإن لم يكن مستمسكًا بها حقيقةً، فهو سالم القصد في الجملة وإن كان سيئ العمل، وإنما أُتي من قِلَّة العلم، فمعه من الجهل ما يُخَفِّف جُرْمه.

ويظهر أنَّ المراد بالجاهل هنا مُعتَقِد خلاف الحقِّ بضربٍ من التأويل لا يخرجه عن المِلَّة، ولا ينحاز به عن منهاج حملة السُّنَّة، وإن كان من كبار النُّظَّار وأعظم المتصدِّين للجدل والفتوىٰ؛ لأن كلَّ ما خالف الحقَّ جهلٌ محضٌ.

وقد يكون مُركَّبًا وهو شر أنواعه، وهذا يدخل فيه جميع المؤولين المسارعين إليه بغير وجهٍ صحيحٍ ولا مُلْجِئ إليه كامتناع حَمْل الخبر علىٰ ظاهره، والله الموفِّق والمعين.

## سبب تأليف هذا الكتاب واسمه

قد كنَّا أردنا أن نفيض القول في الفتنة التي ظَفِرَ بها إبليس من بعض العرب الموجودين بالجهات الجاوية فقرَّت بها عينُه، وبرق لها سِنُّه، ولكن كرهنا أن يُحَمَل منا ذلك على محبتنا التعرُّض للأعراض والتسبُّب للسِباب، وأن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا، فأعرضنا عن ذلك.

وخلاصة ما وقع: أنه التفَّ لفيفٌ ممن استشعروا بُغْضَ أهل البيت ونصبوا لهم العداوة وغصُّوا بما آتاهم الله من الفضائل والمناقب قديمًا وحديثًا، وحملهم رَغَدُ العيش وبَطَرُ المال على السعي في الغضِّ من عظيم قدرهم بالسِّباب والتنديد في المنشورات والجرائد والمجلات، فأكثروا من الضجيج والصراخ والتفَّ حول النعيق والناعق ألفَافُه وأتبَاعُه فلم يتركوا بابًا من أبواب السِّباب والهَجْو إلَّا طَرَقُوه، ولا أسلوبًا من أساليبها إلَّا قالوه، ولو جُمِع ما نشروه وقالوه في هذا المعنى لأَرْبى على جميع ما نُقِل لنا من الهَجْو عن شعراء الجاهلية والإسلام كثرةً وخُبْثًا، بل جاء في منشوراتهم ما هو سبٌّ صريحٌ لرسول الله ﷺ لا يقبل التأويل، وسترى في الكتاب الذي نَرُدُّ عليه نموذجًا من ذلك.

وقد ظهرت رُسيلة لإمامهم المسمَّى بالشيخ أحمد بن محمد سوركتي الأنصاري في مسألة سُئِل فيها عن الكفاءة وسماها «صورة الجواب» فأخطأ فيها على صغرها في مواضع، مع ما حشاها به من المغامز التي أيَّدتها القرائن والنظائر، فهبَّ للردِّ عليه جماعةٌ مِن فُضَلاء العلويين وغيرهم.

منهم: السيِّد العلَّامة عبدالله بن صدقة دحلان[1].

ومنهم: السيِّد الفاضل الألمعيُّ الشهير علوي بن حسين مديحج.

والسيِّد الفاضل الأريب محسن بن سالم بن محسن العطَّاس ردَّ عليه برسالتين.

ومنهم: الشيخ الفاضل الصادق في محبَّة أهل بيت نبيِّه صلىٰ الله عليه وعليهم أجمعين حسن بن عبدالرحمن بن عبدالله بن زين باسَلامَه من فضلاء مشايخ الحضارمة.

وقد نبَّهوه علىٰ المواضع التي أخطأ فيها، كدعواه الإجماع علىٰ وجوب تعيين المهر في العقد ومخالفته في ذلك لصريح القرآن وللإجماع، وخطأه في تشبيه النكاح بالبيع من هذه الجهة مع إجماع الأُمَّة علىٰ تباينهما فيها، وخطأه في نفي فضل النسب الصالح مع إجماع جمهور الأُمَّة علىٰ ذلك، لم يخالف فيه إلَّا مُبتدعة الشعوبية... إلىٰ غير ذلك.

فصعب عليه الرجوع إلىٰ الحقِّ واستبعد أن يكون جاهلًا بمثل هذه المسائل الإجماعية مع علم هؤلاء بها، مع أنهم في نظره جُهَّال لا يفهمون شيئًا ولا يعقلونه، فبَطَرَ الحقَّ وغَمَطَ النَّاسَ.

وظهر كتاب سُمي «بفصل الخطاب في تأييد صورة الجواب» لمؤلِّفه الشيخ أحمد بن العاقب بن شكرت الله الأنصاري أراد فيه تأييد ما قاله شيخه السوركتي من الخطأ والغلط، ولكنه لم يصنع شيئًا بل وقع في أغلاط أخرىٰ،

---

(١) انظر ترجمته في «تشنيف الأسماع» (١/ ٦٣٧).

وقد نقل فيه جوابًا له أيضًا أصرَّ فيه علىٰ خطئه الأول، إمَّا لعدم فهمه ما قاله المنكرون عليه، وإما لظنِّه أن الرجوع إلىٰ الحقِّ يُنْقِص قدره عند أشياعه.

ولَعَمْري إن تكذيب نفسه ورجوعه عن خطئه لمن أصعب الأمور؛ لأن تلك المسائل التي أنكروها عليه هي كل ما في رُسيلته، وقد ملأت الأندية ووصلت إلىٰ العذراء في خِدْرِها، وصاح بها أتباعه في كلِّ مكانٍ، فلو رجع عن ما قاله لساء ظنهم فيه، ولذلك آثر التمادي في الباطل علىٰ الرجوع إلىٰ الحقِّ، ولو لم يفعل لكان خيرًا له.

وقد طلب مني بعض ثقاة العلويين وفضلائهم الردَّ عليه فأجبته إلىٰ ذلك، ولكنِّي عندما سَرَّحْتُ طَرْفي فيه، واطَّلَعْتُ علىٰ قوادمه وخوافيه، رأيته مملوءًا بالسِّباب والشتائم، وإذا كتاب ليس علىٰ شاكلة كتب أهل العلم يثقل علىٰ كل ذي مروءة ترديد النظر في جوانبه، والاشتغال بالحِجَاج مع صاحبه، فَعَزَفْتُ نفسي عن ذلك، ثُمَّ نظرت فإذا وعدي قد سبق اختباري، وعلمت مع ذلك أنَّ الفَرِحِين بسبابه وشتائمه والواقفين علىٰ الدَوارِسِ من مَعالِمِه، قد امتلؤا غرورًا بما بَهْرَجَ وزيَّفَ، وأُشْرِبُوا في قلوبهم ما أوحَىٰ وزَخْرَفَ، ظنًّا منهم بسكوت الفُضلاء عنه أنه أصاب شَاكِلَةَ الصواب، وأتىٰ بما وافق السُّنَّة والكتاب.

فحملت نفسي علىٰ إنجاز ما وعدت، والإكمال لما به بدأت، مُشمِّرًا ذيلي عن أَوْضاره، مُترفِّعًا ما استطعت أن تصيبني مُنْتِنَات أَقْذاره، والله يغفر لنا ساعات أمضيناها في التردُّد علىٰ دِمَنِه، والوقوف علىٰ جلل عَطَنِه، ونسأله أن يجعلنا من الذين إذا مرُّوا باللغو مَرُّوا كِرامًا، وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلامًا.

واعلم أنَّ جملة ما اشتمل عليه كتابه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

**القسم الأول:** ادِّعاؤه لصاحبه الإمامة في الدِّين، والوراثة لسيِّد المرسلين، وأنه أكمل نوَّاب هذا الجيل، ومن المُصلِحين المُقدَّمين في أول الرعيل، إلى غير ذلك، ولا جواب لنا عن هذا القسم إلا قول الله تعالى: ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ [الإسراء: ٥٤].

ورحم الله القائل:

وَمَا أَعْجَبَتْنِي قَطُّ دَعْوَىٰ عَرِيضَةٌ ... وَلَوْ قَامَ فِي تَأْيِيدِهَا أَلْفُ شَاهِدِ

**والقسم الثاني:** سِباب وشتائم ورَمْيٌ بالعظائم، وتَعَرُّضٌ لأعْراض المسلمين، وتعريض بالأئمة المجتهدين فيما نقلوه لنا من الدِّين، وسبٌّ لأبناء سيِّد المرسلين، وسلالة الطيبين الطاهرين، وقد أفحش وأقذع وأنفق من هذه البضاعة إنفاق من لا يخشى الفقر، وغلب بها مُناظريه ولا فخر.

وجوابنا له عن هذا القسم عدم الجواب، بل ما علينا إذا أقررنا بالغلبة له في هذا الباب مِن ذمٍّ ولا عَاب، فلعمْري أنه مُنْتَضَلٌ لا يشرُفُ من أحرزَ خصلَه، وموردٌ لا يطهُرُ من شربَ نهلَه ولا عللَه، وإنما السِّباب سلاح العاجز وبضاعة السفهاء والأراذل، وقد قال ﷺ: «**المُتسابَّانِ شيطانانِ يتهاترانِ**»[(١)] ولسنا والحمد لله من الشياطين.

وبعدُ فالسبُّ لا يخرج من معادننا ولا يوجد في خزائننا.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٦٢، ٢٦٦)، والطيالسيُّ (١٠٨٠)، والبخاريُّ في «الأدب المفرد» (٤٢٧ و٤٢٨)، وابن حِبَّان (٥٧٢٦، ٥٧٢٧)، وغيرهم، من حديث عِياض بن حِمار.

وحَسْبُكُمْ هـذا التَّفَـاوُتُ بَيْنَنـا　　　وكُلُّ إناءٍ بالـذي فيـه يَنْضَـحُ

وقد ظنَّ بعض الأغبياء أن السبَّ يُنْقِص من قَدْرِ أهل البيْتِ، أو يَقْدَحُ في فضل الحيِّ منهم والميِّتِ، وما درىٰ أنها حُجُول شرف لا تحظىٰ بها إلَّا الأَجْياد الجِيَاد، ولا توجه إلَّا إلىٰ كرام العباد، ويرحم الله الشيخ أحمد بن عمر باذيب الشَبَامي حيث يقول:

والنَّاسُ لمْ يَنْجُ مِـن أَفْـواهِهِمْ أَحَـدٌ　　　حتَّـىٰ لقَـدْ شَـتَمُوا طَـهَ وجِـبْرِيلَا

وقِيـلَ في الله جَلَّـتْ ذاتُـهُ كَلِـمٌ　　　مِـنْهُمْ يُرتِّلُهـا التَّـالُون تَـرْتِيلا

وقال آخر:　　　ومـا زالـت الأشراف تُهْجَـىٰ وتُمْـدَحُ

ومَن نظر في الشتم الذي شتمهم به والتقريض الذي قَرَّضَ به صاحبه وقابل بينهما عَرَف أنَّ الغرور بلغ منه كل مَبْلَغٍ، ولأهل البيت أسوةٌ بكتاب الله وبرسوله، فإنا نرىٰ دُعاة النصرانية في هذا العصر ينسبون إليه ﷺ ما رفع الله قدره أن يُنْسَب إلىٰ جنابه، أو يَعْلَق بأثوابه، ونرىٰ المُلحدين يطعنون في كتاب الله جِهارًا في الجرائد والمؤلَّفات مسارعةً في الكفر وخروجًا عن المِلَّة، ولَعَمْري إنَّ البواعث مُتشاكلةٌ والمواد مُتقاربةٌ!!

وسترىٰ أنَّ صاحب الكتاب لمْ يَسْلَم منه حتىٰ رسول الله ﷺ؛ فقد عرَّض بمغامز من وجهٍ خفيٍّ، ليقدح بها في جنابه العليِّ، فلم ينقص بذلك قدر رسول الله ﷺ -حاشا- ولكن أفصح لنا بصنيعه عن حقيقة أمره، وصَدَقَنا سِنَّ بَكْرِه، وما يوم أهل البيت من الحاسدين بواحد، فقد غُصَّ بفضلهم أقوام فيما سلف من الأيام، فاسودَّت بفضائحهم صحائف الدهر، وصاروا لعنة في

كلِّ عَصْرٍ ومِصْرٍ، ورام آخرون مباراتهم فما نجحوا، وما لبثوا أن افتضحوا، ومن ذا -ألهمك الله رشدك- يُساجِل بيت النبوة، ومَغْرِسَ الفتوَّة، ومُتَنَزَّلَ الوَحْي، ومُخْتَلف الملائكة، ومَطْلِعَ الفضل، وناصية الشرف، وذِرْوَةَ المجد، وأصل الكرم.

وما ظنك بسماء فضلهم الرفيعة، وقد اتَّسَقَت فيها جُمَل مناقبهم مُزْرِيَةً بالدراري، مُخْجِلَةً للسبع الجواري، قد حرستها شُهب الكتاب والسُّنَّة، من شياطين الإنس والجِنَّة، يُقْذَفون بها من كلِّ جانب دُحورًا، فكم من مُسْتَرِقٍ هوىٰ لجنبه كسيرًا، ومُسْتَشرفٍ بَلَحَ دونها حسيرًا.

**القسم الثالث:** مسائل علمية، وأحكام شرعية، وأحاديث نبوية، لبَّس فيها الحقَّ بالباطل، وخَلَط الحابِل بالنابِل، وسوَّىٰ بين الحالي والعاطل، وجمع بين المتباين وفرَّق بين المُتشاكل، ونكَب عن معالم الدلائل، إلى معامي الخطأ والمجاهل.

فهذا القسم هو الذي أخذنا أنفسنا ببيانه وشرحه، حتىٰ ينكشف ليله عن صُبْحِه، بإثبات ما صدَّقه الدليل وأيَّدَه، ونَفْي ما خالفه البرهان وفنَّدَه، ليهلك من هلك عن بيِّنة ويحيىٰ من حَيَّ عن بينة، وإنَّ الله لسميعٌ عليمٌ.

وسنذكر هنا جُلَّ المواضع التي أنكرناها في كتابه ونؤخِّر الردَّ عليها إلىٰ مواضعه فنقول:

**الأول:** قوله: بتكافؤ الشعوب والقبائل واستوائها في مَعادنها ومَنابتها وأنسابها الصالحة والطالحة، وتسويته بين ذوي المعادن الكريمة، وذوي المعادن الدنيئة، والأصول الزكيَّة والأصول الخبيثة، وهذا هو الأصل الذي ألَّف كتابه

من أجله، وقوله هذا مخالفٌ للعقل وصريح النقل، ولأقوال أهل السُّنَّة والجماعة، بل ولقول جمهور الباحثين في علم طبائع الإنسان وعلم الاجتماع من علماء هذا العصر المحقِّقين في ذلك.

الثاني: إنكاره فضل العرب، وهو قول المبتدعة من الشعوبية، وهو خلاف مذهب أهل السُّنَّة والجماعة القائلين بفضل العرب علىٰ غيرهم، وقد قَطَع بذلك ابن تيمية وتلاه تلميذه ابن القيم، وللعلماء علىٰ هذه الفرقة ردودٌ كثيرةٌ.

وقد تبرَّأ منهم أئمَّة الحقِّ وأساطينُ علماء السُّنَّة والجماعة كالإمام أحمد بن حنبلٍ، وإسحاق بن إبراهيم، وعبدالله بن مَخْلَدٍ، وعبدالله بن الزبير الحُمَيديِّ، وسعيد بن منصورٍ، وغيرهم.

وسنذكر ما نُقِل عنهم في ذلك ومن صنَّف في الردِّ عليهم، وقد سمَّاهم ابن تيمية مبتدعة كما سمَّىٰ مُنكري انتفاع الأموات بالصدقة والدعاء وما شاكلهما مبتدعة، وسيأتي الكلام في ذلك مستوفىٰ إن شاء الله تعالىٰ.

الثالث: إنكاره فضل قريش وحَمْلِه عليهم، وهذا هو مذهب الخوارج الذين اتفقت الأُمَّة علىٰ ضلالهم وجَدَّت في قتلهم وقتالهم، ابتغاء ثواب الله وما عنده من الجزاء الحسن لمن قتلهم كما وردت به الأحاديث الصحيحة الصريحة.

الرابع: إنكاره فضل بني هاشم وأهل بيت رسول الله ﷺ، وهذا مذهب الخوارج وغُلاة النواصِب، وبعضهم لا يجرؤ علىٰ إنكاره أصالة ولكنه يعرف وينكر.

وهذه البدعة أعظم ضلالًا ومحالًا وبُعدًا عن الحقِّ مما تقدَّم؛ لأنها مستلزمةٌ

للبدعتين السابقتين، ولأن فيها -مع ردِّ الأحاديث الصحيحة الصريحة الواردة في فضلهم خاصة وهي أكثر وأنور وأشهر- ردًّا للأحاديث والأدلة المُثبِتة لفضل العرب وقريش، لأن ما تدلُّ عليه ثابتٌ لبني هاشم وأهل البيت من باب الأولى، لذلك كان مُنكر فضلهم مُنكرًا لفضل العرب وقريش لا محالة، لأن فضل هذين إنما جاء من ناحيتهم وبهم فَضُلُوا وفُضِّلوا، فهم منهم مكان القُطْبِ من الرَّحا والرُّوح من البدن.

فمُنكر فضل بني هاشم يجْحَد من الحق ويلتزم من الباطل أكثر مما يجْحَد ويلتزم مُنكر فضل العرب أو قريش، فكانت بدعة الخارجيَّة والنصب من هذه الجهة أعظم فسادًا وأبين عنادًا من بدعة الشعوبية، ولأن من الشعوبية من يُثبت فضل بني هاشم ويُقرُّ به ولا ينكره وإن أنكر فضل غيرهم.

وقد قال ابن تيمية: «إن لآل محمد حقًا لا يشركهم فيه غيرهم»، وقال: «إنهم يستحقون من المحبة والموالاة ما لا يستحقه غيرهم، كما أن جنس العرب يستحق من المحبة والموالاة ما لا يستحقه سائر أجناس بني آدم». وقال: «إن ذلك مذهب الجمهور الذين يرون فضل العرب على غيرهم، وفضل قريش على سائر العرب، وفضل بني هاشم على سائر قريش». قال: «»وهذا هو المنصوص عن الأئمة كأحمد وغيره، وعلى هذا دلت النصوص».اهـ[1] المراد نقله منه وسيأتي نقل كلامه برُمَّته وبيان ما فيه، وأن المخالفين في ذلك هم المبتدعة من الشعوبية.

---

(١) «منهاج ابن تيمية» (٤/ ٥٩٩).

الخامس: إنكاره صحة حديث: «الأئمَّةُ من قريشَ»[1] وقوله بضعفه ونكارته وبُطْلان ما ينبني عليه من مسألة الخلافة والإمامة الكبرىٰ، مع أنها من مسائل الإجماع، وقوله هذا يستلزم تكذيب المهاجرين من أصحاب رسول الله ﷺ وتغريرهم بالأنصار، وأنَّ الأنصار أخطئوا لبنائهم ما هو من أعظم مَعَاقِد الدين علىٰ غير رضى ولا مَقْنَع ولا أمر يصح الرجوع إليه عن المعصوم ﷺ، وأن الصحابة قد أجمعوا علىٰ أمر باطل مُفترىً والعياذ بالله تعالىٰ.

ويقتضي تضليل جميع الأمة المحمدية إلا الخوارج كلاب النار وحدهم، فيقتضي قوله أنهم هم علىٰ الحق فقط، ويقتضي أن يكون جميع من قاتل الخوارج فاسقًا، وقد قاتلهم جمع من الصحابة وفضلاء التابعين وأجمعوا علىٰ ضلالهم ومُرُوقهم من الدين كما وردت به الأحاديث الصحيحة، إلىٰ غير ذلك من اللوازم الباطلة والأقوال الخبيثة.

مع أنَّ هذا الحديث وما في معناه انعقد عليه إجماع الصحابة وقال بصحته الحفاظ، وقد عدَّه الحافظ ابن حجر من الأحاديث المتواترة وجمع في طرقه مؤلفا سماه: «لذَّةُ العَيش، في حديث الأئمَّةِ من قُريش»، رواه فيه عن أربعين من الصحابة فإذا كان مثل هذا الحديث منكرًا أو ضعيفًا فلا يصح في الدنيا حديث.

السادس: قوله: بضعف حديث آية التطهير، وهو من الأحاديث الصحيحة المشهورة المستفيضة المتواترة معنًى، واتفقت الأمة علىٰ قبوله. فهم بين مُحتَجٍّ به

---

(١) للحافظ ابن حجر جزء في طرق هذا الحديث الصحيح، وانظر ما كتبته عنه في «الاتجاهات الحديثية» (٢/ ٢٢٨).

كالشيعة، ومؤولٍ له كغيرهم، والتأويل فرع القبول، وقد قال بصحَّته سبعةَ عشرَ حافظًا من كبار حفاظ الحديث.

السابع: تضعيفه حديث الثَّقَلَيْنِ وقوله بنكارته، مع أنه قد روي عن بضعة وعشرين صحابيًا، وورد من طرق صحيحة مقبولة، وهو من الأحاديث المتواترة، أجمع الحفاظ على القول بصحته وإليهم المرجع في ذلك لا إليه.

الثامن: تضعيفه حديث الاصطفاء مع تصحيح الحفاظ له، وقد سلك في تضعيفه طريقًا باطلة مخالفة للأصول، بل هي من الأغلاط الفاضحة، وذلك أنه ضعَّفه بأن: «راويه عن الأوزاعي هو الوليد بن مسلم، وهو مدلس، فلعله دلسه عنه»!

وقوله: هذا غير صحيح ولا مقبول، وذلك أن الوليد بن مسلم ثقة غير مُدَافَع، وقد صرَّح فيه بالتحديث فانتفى توهُّم التدليس.

وأيضًا فقد رواه عن الأوزاعي غيره، كشعيب بن إسحاق، وأبي المغيرة، ومحمد بن مصعب، ويزيد بن يوسف.

وقد زعم أيضًا أن تمامًا الرازي قال في الوليد بن مسلم أنه منكر الحديث، وهذا خطأ، فإن الذي قال فيه تمام ذلك القول هو الوليد بن سلمة لا الوليد بن مسلم، وسيأتي شرح القول في ذلك إن شاء الله تعالى.

التاسع: إهداره كلام المعصوم ﷺ، وحمله على المعاني التافهة التي لا محصول لها، بل تدلُّ بقية روايات الحديث أو ما في معناه على أن ذلك تحريف وتبديل، وتعلُّلٌ بالأضاليل، كما فعل في تأويل حديث الاصطفاء.

وقد اتبع في ذلك خطوات ابن حزم، وقد رد كلامه ابن تيمية كما سيأتي شرح ذلك إن شاء الله تعالى.

العاشر: قوله في آية: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١] الآية، بغير ما قاله المفسرون من الصحابة ومَن بعدهم، وتضعيفه الروايات الصحيحة الصريحة في ذلك، وتحريف المحتملة منها إلى ما يوافق هواه ثم تصحيحها، مع أن فيها مقالًا.

الحادي عشر: خطأه في تلك الروايات والأقوال أيضًا بنسبتها إلى غير أربابها.

الثاني عشر: عدم إدراكه وجه الدلالة من قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ [الكهف: ٨٢] وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى.

الثالث عشر: إفحاشه في كلامه على حكمة تحريم الزكاة على الآل وتعريضه بتنقيصه ﷺ وتهمته على الدين مما لا يليق التفوُّهُ به في حق سيد المرسلين، ولولا تصديره له بصيغة الاستفهام الاستنكاري لكان كفرًا ظاهرًا لا يحتمل التأويل.

الرابع عشر: تضعيفه الحديث الوارد في تحريم الزكاة عليهم وقوله بشذوذه مع أنه في الصحيح ليس فيه مخالفة لثقة وله متابعات كثيرة وورد من طرق متعددة بأسانيد صحيحة، وما كان كذلك فليس بشاذ وإن رَغِمَ أنفُ الرَّاغِمِ.

الخامس عشر: رَدُّهُ علَّة التحريم المنصوصة، وقطعه بأنه لا علَّة لذلك إلا رفع التهمة فقط. وما قاله منقوض بخمس الخمس نقضًا لا يقبل الرد،

وبالأحاديث الصحيحة، ولا ينفعه هنا محاولته تشبيه خُمُسِ الغنائم بالمِرْباعِ الذي يأخذه رؤساء الجاهلية، فقد نزَّه اللهُ نبيَّه ﷺ أن يفعل في الإسلام فعل الجاهلية المذموم أو ما يشابهه.

**السادس عشر**: خطأه في معنىٰ حديث: «**النَّاسُ معادنٌ كمعادنِ الذَّهبِ والفضَّةِ**»؛ الحديث، ومخالفته في ذلك لشُرَّاح الحديث وعلماء اللغة وقد مرت الإشارة إليه.

**السابع عشر**: جهله معنىٰ الاحتجاج، وذلك أنه يتكلم علىٰ رجال أحاديث بما لو صَحَّ لم يَسْقُط به حديثهم عن درجة الحَسَن لذاته أو لغيره، ثم يدَّعي مع ذلك أنه لا يُحتَجُّ بهم ولا بها، وهذا خطأ فاحش، فإن الحجَّةَ كما تقوم بالصحيح تقوم بالحسن.

**الثامن عشر**: أنه حكىٰ عن المحدِّثين أنه لا يُحتَجُّ بحديث مُبتدِعٍ فيما يؤيد بدعته، وطعن بهذه القاعدة في حديث بعضهم لمخالفته لهواه، ثم احتجَّ بحديث رواه مُبتدِعٌ فيما يؤيد بدعته ولم يُحاسِب نفسه ولم يُطالبها بالتزام القواعد، كأن القواعد والأصول إنما جعلت لغيره أما هو فكلامه الحق المقبول ولو خالف الفروع والأصول!.

**التاسع عشر**: جرحه ما يَنيفُ علىٰ أربعين راويًا من رواة البخاري ومسلم والسنن ثم احتجاجه ببعضهم لنفسه، وفي هؤلاء مثل الأعمش، وشعبة بن الحجاج الذي يَعْدِلُ عند المحدِّثين مائة راو، وغيرهم من كبار الأئمة والحفاظ المشهورين.

العشرون: أنه بعد جرحهم زعم أنه لا يحتجُّ بحديثهم، مع أنه قد احتجَّ بهم البخاري ومسلم وأصحاب السنن والفقهاء الأربعة، وعملت الأمة بحديثهم قرنًا بعد قرن إلى اليوم في العبادات والمعاملات والدماء والفروج وغير ذلك.

الحادي والعشرون: غَلَطه في أسماء الرجال وتخليطه فيهم كما سبقت الإشارة إليه في الصحيفة الخامسة عشرة.

الثاني والعشرون: أنه جرح بعض الرواة وزعم عدم الاحتجاج به ورَدَّ ما رواه، ثم عاد واحتج به في موضع آخر عندما روى ما وافق نِحْلَته مع أن ذلك لم يُروَ إلا من طريقه!!

الثالث والعشرون: زعمه أن ذرية الحسنَيْنِ سِبْطَيْ رسول الله وريحانتَيْهِ عليه وعليهما الصلاة والسلام لا تدخل في مسمى أهل البيت، مع ورود الأحاديث بالدلالة على ذلك، وهو مقتضى اللغة والاستعمال الشائع على أَلْسنة حَمَلة الشرع من الأئمة.

الرابع والعشرون: أنه أطلق القول بعدم جواز الأخذ بقول أحد من الأئمة الأربعة وغيرهم إلا بعد معرفة دليله، ولو أنصف من نفسه لعلم أنه أَحْوجُ الناس إلى الأخذ بأقوالهم وذلك أنه بحث في مسألة واحدة وهي مسألة الكفاءة فارْتَطَمَ في تلك الأغلاط التي لا مخرج له عنها إلا بالتبرؤ منها، حتى غلط فيما صرَّح به القرآن وانعقد عليه الإجماع.

الخامس والعشرون: قوله بوجوب تعيين المهر في النكاح، وهذه مخالفة صريحة لكتاب الله تعالى وخَرْق للإجماع.

السادس والعشرون: أنه شبَّه النكاح بالبيع في الموضع الذي تباينا وافترقا فيه، وذلك أنه يجب لصحة البيع تسمية الثمن فيه[1] فشبَّه النكاح به في وجوب تسمية المهر لصحته، وهو خلاف ما أجمعت عليه الأمة.

السابع والعشرون: زعمه أن مِن صُوَرِ النكاح ما يكون تعيين المهر فيها شرطًا للصحة واستشهد بعبارة «أسنى المطالب» في ذلك، وقد فهمها على غير وجهها، فإنهم نَصُّوا على أن وجوب التعيين في تلك الصور شرط للزوم المسمى لا لصحة النكاح.

الثامن والعشرون: أنه لما حاول الاعتذار عن خطأ شيخه في اشتراطه تعيين المهر لصحة النكاح قال في (الصحيفة١٤١) من فصله: «واحتاج إلى ذكر تعيين المهر لئلا يخرج من تعريفه الصور التي يجب فيها تعيين المهر، كأن كانت المرأة غير جائزة التصرف». إلى آخر ما سيأتي نقله.

فكلامه هذا تأييد للخطأ بمثله، لأن دخول تلك الصور المستثناة في تعريفه يُخرج ما سواها من الصور لما بين القسمين من الاختلاف في الحكم، لأنها -أي المستثناة- يجب فيها تعيين المهر لِلُّزوم لا للصحة كما تقدم، وما سواها لا يجب فيها التعيين لا لِلُّزوم ولا للصحة.

فما قاله في «الصورة» إمَّا أن يكون تعريفًا[2] لهذا القسم أو ذاك، ويمتنع أن

---

(١) قد عبر في «صورة الجواب» بقوله «وعين المهر» والتعيين غير التسمية كما هو معلوم ويجب في البيع تسمية الثمن لا التعيين.اهـ (مؤلف).

(٢) أطلق التلميذ على عبارة شيخه في «صورة الجواب» لفظة التعريف.اهـ (مؤلف).

يصح تعريفًا لهما كما هو ظاهر، وكيفما كان الحال فهو مخطئ لأن التعيين ليس بشرط لا هنا ولا هناك، فلا محل إذًا لقوله: «فما أحكم هذا التعريف وأَدَقَّ نظر الأستاذ»!! فأين الإحكام وأين دِقَّةُ النظر؟؟

ولا لقوله في «الصورة» مخاطبًا سائله: «وأبشروا فقد وافاكم الحق نزيهًا يسيرًا وسألتم عنه خبيرًا». فمن وقف على هذه الأغاليط علم أن لا حَقَّ ولا نزاهة ولا يُسر ولا خبرة، وما زاده إلا جهلًا وعمىً، لبُطلان ما أجابه به من كل وجه.

**التاسع والعشرون:** دعواه اتفاق الأئمة الأربعة على سقوط الكفاءة بالإسقاط، وهي دعوى باطلة فإن الخلاف في ذلك شهير.

**الثلاثون:** زعمه أن مسألة الكفاءة ومسألة عدم التفاضل من المعلوم من الدين بالضرورة.

**الحادي والثلاثون:** دعواه الإجماع على أن التفاضل إنما يكون بالعلم والعمل والأخلاق فَحَسِبَ مع شهرة الخلاف في ذلك بين المتكلمين وإن خفي عليه، ولا ندري مُسْتَنده فيما نقل من الإجماع فإنه لم يذكر لنفسه في ذلك سندًا ولا سلفًا.

**الثاني والثلاثون:** زعمه في «الصورة» أن مسألة الكفاءة ليست مبنِيَّةً على تفضيل أحد ولا تنقيص أحد!! فما أعجب هذا الزعم وما أظرفَه! أتراه لم يفهم أن الكفاءة معناها المساواة وعدمها عدم المساواة، وذلك هو التفضيل؟ ولذلك عبر الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في «الأم» بفضل النسب ونقصه، وقطع ابن تيمية بأن القول بتفاضل الأنساب هو قول أهل السنة والجماعة.

الثالث والثلاثون: نِسْبَته السادة العلويين إلى اتِّبَاع الهوىٰ والتكبر والتعصب؛ لقولهم أن الكفاءة في النكاح من حقوق جميع الأولياء، وإذا كان كل من قال بهذا القول يكون متبعًا للهوىٰ متكبرًا متعصبًا؛ فإن الإمام أحمد والثوري وأتباعهما والأصبحي من الشافعية، كذلك كانوا لأنهم قالوا بهذا القول، ومعاذ الله أن يكونوا بهذه الصفات رضي الله عنهم وأرضاهم ولكنه كما قال أبو حيان رحمه الله تعالىٰ.

وَيَشْتُمُ أَعْــلَامَ الأَئِمَّـةِ ضِـلَّةً وَلَاسِــيَّما إِنْ أَوْلجُــوهُ المَضَــايِقَا

الرابع والثلاثون: أنه قال في صحيفة (٢٤١) من فصله: «إن القول بأن الكفاءة حق للمرأة وجميع قبيلتها، قول مبتدع مخترع وليس له أصل في الدين البتة ولا مطابقة للعقل، وإنما هو قول أحدثه حبُّ التَّأَلُّهِ والتكبُّرِ علىٰ عباد الله وليس هو مما اختلف فيه الأئمة».اهـ

ومعلوم أن هذا مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالىٰ، لا ينكره إلا جاهل معانِد، بل له قول أيضًا بأن الكفاءة من الحقوق المطلقة -أي حق لله- حتىٰ في كفاءة النسب، وقد غلط ابن القيم هنا وخالف جميع مَنْ نَقَل قول الإمام أحمد من أصحابه بغير مستَنَد فتنبَّه.

وقوله: أَنَّه ليس له أصل... إلخ، سِباب وهَذَيان صدر عن جهل فإن له الأصل الأصيل من حديث سلمان ﷺ وهو حديث صحيح رواه غير واحد.

وذكره ابن تيمية أيضًا وذكر أن الإمام أحمد قد احتَجَّ به، وعبارته بعد إيراد الحديث: «واحتج به أحمد في إحدىٰ الروايتين علىٰ أن الكفاءة ليست حقًا

لواحد معين بل هي من الحقوق المطلقة في النكاح حتىٰ أنه يفرق بينهما عند عدمها».اهـ[1]

وأما قوله: «ولا مطابقة للعقل» فإن عني به عقل غيره فقد علمت أنه طابق عقول أولئك الأئمة فقالوا به، وإن عني عقل نفسه فالأمر سهل، وصحة الأحكام ليست مشروطة بمطابقتها لعقله، وسيأتي ذكر ذلك في موضعه علىٰ وجه أبسط مما هنا مع نُقُولٍ أخرىٰ إن شاء الله تعالىٰ.

**الخامس والثلاثون:** قوله: «أن الأئمة ما قالوا بالكفاءة إلا تبعًا لمقتضيات السياسة، أي لم يقولوا بذلك اتباعًا لدليل شرعي، وهذا رَمْيٌ لهم بالخيانة في الدين».

**السادس والثلاثون:** سبَّه للسيد العلامة عبدالله صدقة دحلان وقذفه له بما شاء الهوىٰ من الجهل والحمق والجُرأة علىٰ دين الله لأنه احتجَّ بحديث: «**قدِّموا قريشًا ولا تقدَّموها**»، مع أنَّه حديث احتجَّ به الأئمة، وممن احتجَّ به الإمام الشافعي وأحمد وغيرهما وحسبه أن يكون مثلهم في ذلك.

هذا ما أردنا تعديده من أغلاط وبقيت أغلاط كثيرة أيضًا ستراها في تضاعيف الكتاب، وبعض ما ذكرناه من المسائل التي غلط فيها لا تخفىٰ حتىٰ علىٰ المبتدئين من طلبة علم الفقه ولا نواب العقود في القرىٰ والبوادي، فكيف بالمجتهدين الذين لا يجوز لهم الأخذ بقول أحد من الأئمة حتىٰ يعرفوا دليله!!!

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (١/ ٤٤٥).

## عدم رجوعه للحق، وسبه للناصحين
## وكون كتابه أجمع كتاب لألفاظ البَذاء وأساليبه

كان الواجب عليه بعد أن نبَّهه من تقدم ذكرهم ونصحوا له؛ أن يسارع إلى الرجوع إلى الحق، والندم على قوله في دين الله بغير علم، وإلى الثناء الحسن على الناصحين الذي ذكَّروه ما نسي وعلَّموه ما جهل، والاعتراف لهم بحقِّ النصيحة ومِنَّة التعليم.

وقد عَلِمَ أولوا العلم أن الرجوع إلى الحق خَصْلة جليلة وفضيلة تفوق كل فضيلة، لا وَصْمة فيه ولا عار بل هو دَيْدَنُ العلماء الأبرار، وهو لَعَمْري غُرَّة الفضل الشادِخة ورتبته المُنيفة الباذِخة، بل هو أدَلُّ دليل على الكمال لا يتصف به إلا نَحارير الرجال.

فلو فعل لعدَّها الناس فضيلة له، ولكنَّه أصرَّ على الخطأ وبَطَر ما قالوه من الحق، واحتقرهم وغَمَطهم وجزاهم بما نصحوا سبًّا شنيعًا، وفُحشًا قاذعًا فظيعًا، دخلوا به إن شاء الله في عِداد من أوذي في الله.

وسنُعْرِض عن نقله البتة إلا ما كان في أثناء كلام لابد من ذكره للرد عليه، فنقتصر منه على ما لو حُذِف لكان الكلام بدونه مبتورًا ناقصًا، ولا مَنْدوحة هنا عن الاعتراف بأمر واقع، وهو أنا لو أردنا مجاراته في ذلك لما قدرنا وكان هو الغالب لا محالة.

ولا تحسبن كلامنا هذا جاريًا مجرى التنكيت والتبكيت، كلا؛ بل هو جارٍ على وجهه وظاهره، فإني لم أَرَ في كتب المتقدمين ولا المتأخرين، ولا كتب الخلاعة وأشعار الخلعاء وأهل البَذاء، ما هو أجمع من كتابه لألفاظ الفُحْش وأساليبه وجمله المتعددة

وعباراته المتنوعة، فهو قاموس جامع وديوان حافل لطالبي الألفاظ البذيئة ومحبيها، وقدرته على جمع ذلك القدر الكثير والتنقيب عنه من بطون الأسفار أغرب وأعجب.

ولا يتأتى جمع مثله إلا لمن أفنى سنينًا طويلة في البحث والتقييد شيئًا فشيئًا، فإن كان ذلك من إنشائه وتحريره من غير استعانة ولا استعارة فلا شك أنه أعظم نابغ في هذا الفن.

وقد كنتُ أقولُ: لولا أنَّه لا يوجد لهؤلاء مُؤلَّف في نِحْلَتهم إلا هذا الكتاب السخيف لكان اشتغالنا بالرد عليه من أعظم العار، ولكن من أمعن النظر فيما يحكيه الله سبحانه وتعالى من أقوال الكفار في ذاته العلية وما يرمون به رُسله وأكرم الخلق عليه هان عليه الأمر، ونسأل الله أن يجعلنا ممن يَدْرأ بالحسنة السيئة ومن الذين لا يشهدون الزور وإذا مروا باللغو مروا كرامًا.

وقد سمينا كتابنا هذا: «**القَوْلُ الفَصْل، فيما لبني هاشمٍ وقُرَيشٍ والعَرَبِ من الفَضْل**» .

لأنَّ الكتاب الذي نرد عليه إنما أُلِّف لجَحْد فضائلهم وإنكارها، مجادلة بالباطل، وإنكارًا للحق، ومسارعة للبدع، وإحياء لأيامها، واتباعًا لأقوامها، وتلبسا بآثامها، ثبَّتنا الله على منهج الحق وجعلنا من أهله، آمين.

ولما كانت تلك الفضائل أثبت من الفَلَك الدائر، وأسْيَر في الآفاق من المَثَل السائر، وأزهر حُجَّة من القمر الزاهر، وأكثر مَدَدًا من البحر الزاخر، قد مَلأَت الدَّفاتر، واستنفدت المَحابِر، وعَبَق نَشْرُها في المحافِل والمَحَاضِر؛ كان مجرَّد جحودها وإنكارها غير مُجْدٍ ولا نافع للحاسدين المبغضين، لا تقوم لهم به

حُجَّة ولا تستنير أمامهم مَحَجَّة، فلذلك حاولوا أن يهاجموا النصوصَ الصريحة بالطعنِ في أسانيدها والتأويلِ لألفاظها ومصادرةِ نصوصها ولكنهم لم يفلحوا ولن يفلحوا، لأن الحقَّ قائمٌ بنفسه ظاهرٌ بنوره لا يزيده إنكار المنكرين وجحود الجاحدين إلا رُسُوخًا وثباتًا وانتشارًا.

وَإِذَا اسْتَطَالَ الشَّيءُ قَـامَ بِنَفْسِـهِ وِصِفَاتُ ضَوْءِ الشَّمْسِ تَذْهَبُ بَاطِلَا

ولا يمكن إنكار ما ورد في فضائلهم ومناقبهم إلا بإنكار ما لا يُحصىٰ من أحاديث الأحكام، لأن الرواة الذين رَوَوْا أحاديث مناقبهم هم الذين رَوَوْا أحاديث الأحكام، والحفاظ الذين صحَّحُوا هذه هم الذين صحَّحُوا تلك، ولو اطَّرَحْنَا كل حديث رواه راوٍ ممن جرحهم الجاحدون لتفلَّت من أيدينا غالب السنة النبوية، وكم في البخاري من الأحاديث التي لم يرْوِها إلا من طريق شُعْبَة أو غُنْدُر أو زكريا بن زائده أو الأعمش أو غيرهم ممن طعنوا فيهم بغير حُجَّة لأنهم رَوَوْا بعض فضائل من يحسدونهم.

واعلم أنَّ الذي جمعناه في كتابنا هذا إنما جمعناه لمن يقول بصحة الإجماع ويقبل روايات أهل الحديث الموثوق بهم ويرىٰ الاحتجاج بها، لا لمن يُضَلِّل جميع المسلمين أو يُكَفِرُّهم أو لا يقبل رواياتهم ولا أقوال أئمتهم، كالخوارج وأهل البدع والزَّيْغِ والأهواء المُضِلَّة، ولا للمقلدين من المبتدعة فإنهم أبْلَد أذهانًا وأشدُّ ضلالًا وأعظم غلوًّا وأقسىٰ قلوبًا وأوحش تعصبًا من أئمتهم، وهم أشد بعدًا عن فهم ما نقوله فأنَّىٰ لهم بقبوله؟! فليكن هذا المعنىٰ منك علىٰ بال، وقد قال حَبْرُ الأمَّةِ عبدالله بن عبَّاس ﷺ: إنَّ للضلالة حلاوة في قلوب

أهلها. وتلا قوله تعالىٰ: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾ [فاطر: ٨].

ولما كانت المسائل التي نرد عليها لها تعلُّقٌ قريب أو بعيد بالطوائف الضالة من الخوارج والنواصب والشعوبية حَسُن أن نشرح شيئًا من حالهم ومَحالهم علىٰ وجه الاختصار فنقول:

## القول في الخوارج والنواصب

**اعلم** - علَّمك الله تعالىٰ وألهمك رُشدَك- أنه قد هَلَك ببغض أهل البيت هالكون، وضلَّ بسوء الاعتقاد فيهم ضالون، استدرجهم الشيطان بغروره، وحقَّت عليهم كلمة العذاب باتِّباع زُورِه، فَخَلَت قلوبهم عن أنوار الإيمان والإيقان، وامتلأت بظلمات الكفر والنفاق، فمَرَقوا من الدِّينِ كما يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّةِ، وزين لهم الشيطان أعمالهم فكرهوا الحق وأَوْضَعُوا في خلافه والبعد عنه والمقاومة لأهله، فصاروا طَوْعَ إبليس يتصرفون بأمره ويجاهدون في سبيله متابعين في الغواية ماضين علىٰ الغَيِّ والعَمايَة، حتىٰ أَوْرَدَهم النار وبئس الوِرْدُ المورود.

وقد ورَدَ في ذم مبغضي أهل البيت وفي الوعيد الشديد علىٰ بغضهم أحاديث كثيرة، منها الخاص ومنها العام.

فمن الخاص: ما رَوَتْهُ أمُّ سَلَمَة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**لا يحبُّ عليًّا منافقٌ ولا يبغضُهُ مؤمنٌ**»[1].

---

(١) أخرجه الترمذيُّ في المناقب (٣٧١٧)، وأبو يعلىٰ (٦٩٣١)، والطبرانيُّ في «الكبير» (٢٣/ ٨٨٦) وغيرهم وقال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ».

وروىٰ أبو سعِيدٍ الخدريُّ ﷺ قال: إِن كُنَّا لنعرِفُ المنافقينَ -نحن معشرَ الأنصارِ- ببُغْضِهم عليًّا[1]؛ رواهما الترمذيُّ.

وفي «صحيح مسلم» عنه عليه السلام أنَّه قال: والذي فلقَ الحبَّةَ وبرأ النَّسمةَ إنَّهُ لعهدُ النَّبيِّ الأُمِّيِّ ﷺ إليَّ أن لا يحبَّني إلا مؤمنٌ ولا يبغضنىٰ إلا منافقٌ[2].

وعليٌّ عليه السلام أفضل أهل البيت بعد رسول الله ﷺ، فإن كان علة اختصاصه عليه السلام بهذا معنًىٰ آخر غير القرابة كما يدلُّ عليه إفراده بالذكر كان له وجه آخر.

وورد أيضًا أنه ﷺ قال للعبَّاس ﷺ: «والله لا يدخلُ قلبَ امرئٍ إيمانٌ حتى يحبكُم لله ولقرَابَتِي»؛ وسيأتي تخريج هذا الحديث وذكر طرقه وهو حديث صحيح[3].

وفيه دلالة علىٰ أنَّ محبَّةَ أهل البيت وآل رسول الله ﷺ شرطٌ لحصول الإيمان أو لازمٌ من لوازمه، ويمتنع حصول الشيء بدون شرطه ولازمه، وأنَّ بُغْضَهم ضدٌّ للإيمان مانعٌ من دخوله إلىٰ قلب المُبغض، فالبُغض دليل النفاق وبريد الكفر، وأن محبتهم ليست كمحبَّة غيرهم وأن بغضهم ليس كبغض

---

(١) أخرجه الترمذيُّ في المناقب (٣٧١٧)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٢٩٤) كلاهما من طريق قتيبة بن سعيد: ثنا جعفر بن سليمان عن أبي هارون العبديِّ، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ به، وقال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ غريبٌ، وقد تكلَّم شعبة في أبي هارون».

(٢) أخرجه مسلمٌ في الإيمان (٧٨).

(٣) رواه أبو داود الطيالسيُّ، وسعيد بن منصور، والترمذيُّ، والحاكم، ومحمد بن نصر المروزيُّ، والنَّسائيُّ، وطراد، والطبرانيُّ في معاجمه الثلاثة، والخطيب، وابن عساكر، وابن النجَّار، والرويانيُّ، من طرقٍ متعدِّدةٍ وصحَّح الاحتجاج به ابن تيمية.اهـ (مؤلف).

غيرهم؛ لأن محبَّتهم قسم من محبَّة رسول الله ﷺ لقوله ﷺ: «**حتَّى يحبُّكُم لله ولقرابتِي**» فهي محبَّة زائدة علىٰ ما يجب من محبَّة المؤمنين بعضهم بعضًا، وفي تنكير الإيمان في قوله: «**لا يدخلُ قلبَ امرئٍ إيمانٌ**» مع مجيئه في سياق النفي دليل علىٰ أنَّه يمتنع حصول أي معنىٰ من معاني الإيمان في قلب المرء مع وجود بغضهم فيه؛ لأن النكرة في سياق النفي من صِيَغ العموم كما هو مقرَّر في محله.

وأيضًا، فهنا ثلاثة أمور لا رابع لها: المحبة، والبغض، والخلو عنهما.

ولا يدخل الإيمان القلب إلا مع وجود المحبة، ووجودها مستلزم لعدم الأخيرين لامتناع الجمع والخلو، وما يُرىٰ عند بعض المبغضين لهم مما يُظَن أنه أثر من آثار الإيمان هو خشوع النفاق وعلم النفاق لا غير.

فبغضهم أدلُّ دليل علىٰ علماء السوء الذين حذَّرَنا رسول الله ﷺ منهم وخافهم علىٰ أمته.

وروىٰ ابن حِبَّان والحاكم في صحيحهما، وقال الحاكم: «علىٰ شرط مسلم»، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**لا يبغضنَا أهلَ البيتِ أحدٌ إلا أدخلَه الله النَّار**»[1].

فهذا الوعيد الشديد بدخول النار يدلُّ علىٰ عِظَمِ الذنب، وقد بيَّنَ ذلك الحديث قبله، إذ لا أعظم من ذنب يحول بين صاحبه وبين الإيمان هذا ما يدلُّ عليه الحديث، وإن كنَّا لا نحكم ظاهرًا بخروج من كان كذلك عن الملَّة وعِدَادِ أهل القبلة كما قاله العلماء في نظائر ما ذكرنا، ولبسط الاستدلال علىٰ ما ذكرنا موضع آخر.

---

(١) أخرجه ابن حِبَّان (٦٩٧٨)، والحاكم (٣/ ١٥٠) وصحَّحه علىٰ شرط مسلمٍ.

والقصد هنا ذِكْر أصناف الهالكين بسبب بغض أهل البيت، ووقوعهم في العذاب والضلال البعيد، وثبوت نفاقهم وعدم إيمانهم، وأن حقيقة الإيمان المُنجية لا توجد عندهم، وما لديهم إنما هو مجرَّد صورة تكون سببًا لغرورهم بأنفسهم حتىٰ تتم شقاوتهم، وإن أعمالهم -إن كانت لهم أعمال- ﴿كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا﴾ [النور: ٣٩].

فالنواصب والناصبة والناصبية هم الذين نصبوا العداوة لأمير المؤمنين علي عليه السلام، وهو اسم جامع لهم فيدخل تحته الخوارج ونواصب السفيانية والمروانية والحريزية والحرانية وكلهم يجمعهم بغضهم لأمير المؤمنين عليه السلام وبقية أهل البيت.

وما تراه في تراجم بعض علماء النواصب صنائع ملوك آل مروان بن الحكم بن أبي العاص طريد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان مروانيًا، وقد يقال: سفيانيًا أو حريزيًا ونحو ذلك فمعناه ما ذكرناه، وإنما سُموا بذلك لأنهم يتعصبون لملوكهم من بني مروان ويتولونهم ويرونهم أحق بالإمامة والطاعة وأولىٰ الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبالخلافة علىٰ أمته، وكانوا يرون وجوب طاعتهم حتىٰ في معصية الله.

فأما الخوارج فقد صحَّت الأحاديث بل تواترت بمُرُوقِهم من الدِّينِ، وأنهم كانوا مسلمين فصاروا كفَّارًا، وأنهم سفهاء الأحلام، وأنهم يقرءون القرآن لا يجاوز تَرَاقِيَهم، وأنهم يَمْرُقُونَ من الدِّينِ ثم لا يَعُودُونَ حتىٰ يَعُودَ السَّهْمُ علىٰ فُوقِهِ، وأنهم شرُّ الخلق والخليقة، وأنهم يقولون من خير قول البريَّة، وأجمع علىٰ ضلالتهم من بقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم.

وروىٰ الإمام مسلم الأحاديث الواردة فيهم من عشر طُرُق، ورواها البخاريُّ عن أربعة من الصحابة، ورواها أصحاب السُّنن والمسانيد مع أن بعض الأحاديث

المروية فيهم من الممنوع ذكرها وروايتها لذلك العهد لما فيها من مناقضة ما يعتقده أهل الإمارة وصنائعهم.

وقد تفرَّقوا إلىٰ فِرَقٍ كثيرة لا داعي لذكرها، ومن شأنهم أنهم لا يُقيمون لإجماع الأُمَّة وَزْنًا ولا يقبلون ما رَوَوْه من الأحاديث، ولا يرون فيها حجَّة، ولا يعرفون ما تواتر منها لاعتقادهم كفر من سواهم وبعدهم عنهم، وإعجابهم بأنفسهم وبأوليهم شديد، واحتقارهم لمن سواهم أشد، فلا فائدة في محاجَّتِهم ومجادلتهم، ولو أرادوا أن يتوبوا ويرجعوا عن بدعتهم ما قدروا لقوله ﷺ: «**يمرُقونَ من الدِّينِ ثم لا يعودونَ**»[1]، الحديث.

ولقوله ﷺ: «**وإنَّه سيخرجُ في أمتي أقوامٌ تجارى بهم تلك الأهواءُ كما يتجَارَى الكلبُ بصاحبِهِ لا يبقى منه عرْقٌ ولا مفصلٌ إلا دخله**»[2].

ومن المعلوم أن داء الكَلَبِ داءٌ عُضالٌ قلَّما يُشفىٰ منه صاحبه، والخوارج أشد أهل الأهواء غُلُوًّا وضلالًا ولذلك يكثر فيهم الإصرار علىٰ بدعتهم والنِّضال عنها والعجب بآرائهم وتقديمها علىٰ النصوص، كما استحسن ذو الخُوَيْصِرَة رأيه علىٰ فعل المعصوم ﷺ حتىٰ قال له: اعدل فأنك لم تعدل.

وذو الخُوَيْصِرَة هو ضِئْضِئي الخوارج وأصلهم كما ورد في الحديث وكلام العلماء في هذا المعنىٰ كثير.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤٠٩٩).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٠٢)، وأبو داود (٤٥٩٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١،٢)، والحاكم (١/ ٢١٨) وغيرهم.

## [درجات النَّواصب]

وأمَّا النَّواصب فبعضهم أشد غُلُوًّا من بعض.

ويجمعهم البَغْيُ والتغلب والاستبداد والقول به، ومناصبة أمير المؤمنين علي عليه السلام ومعاداته، والتكلم في جَنابه الرفيع، والطعن في خلافته الراشدة وجَحْد مناقبه، وبُغْض سائر أهل البيت.

وأشدهم في ذلك من قاتلهم وقتلهم مسارعة إلى مرضاة ملوكهم وتأييدًا لسلطانهم والتماسًا لفضتهم وذهبهم.

وعلماء هذه الفرقة يَرَوْنَ أن قَتْلَ سِبْطِ رسول الله ورَيْحانتِه وسَيِّدِ شباب أهل الجنَّةِ الحُسَيْنِ عليه السلام كان حقًّا وعَدْلًا أَحْسَنَ فيه فاعلوه وأُجِرُوا على ما فعلوه، وقد شاركوا بقولهم هذا من باشر قتله كالكَلْبِ الأَبْقَعِ شَمِرِ بن ذي الجَوْشَنِ[1] ويزيد بن أنس وأشباههم من الأنتان.

ومنهم من جعل سيف ابن مَرْجَانة الزنيم ابن الزنيم كَسيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان من هؤلاء أبو بكر بن العربي المالكي.

ورحم الله القائل:

وَقَــدْ رَخُصَــتْ قُرَّاؤُنَــا فِي قِتَــالِهِم      وَمَــا قَتَــلَ المَقْتُــولَ إلا المُــرَخِّصُ

---

(١) ورد في بعض الآثار أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى كلبًا أبقع يَلَغُ في دمه فكان ذلك هو شَمِر قاتل الحسين عليه السلام لأنه كان أَبْقَعَ من البَرَص.اهـ (مؤلف).

## [كثير من العلماء على عهد بني مروان كانوا من النواصب:]

وقد دلَّت الأحاديث الصحيحة علىٰ أن الناصبيَّ منافقٌ وأنه لا يدخل قلبه الإيمان، وقد كان علىٰ هذا المذهب الخَبيثِ المُخْبِثِ كثير من العلماء علىٰ عهد مُلك آل مروان وكانوا صنائعهم وشر العلماء علماء الملوك، وكان آل مروان يقربون من العلماء من عرف ببغض أهل البيت ويُقْطِعُونه الإقطاعات ويَبْذُلُون له الأموال ويَجْزِلُون له العطايا والجوائز ويُوطِئون الرِّجالَ عَقِبَه.

فكان هذا النوع أكثر شهرة في ذلك الزمان تبعًا لمظهر القوَّة وميل السَّطْوَة، وقد كثر أتباعهم من طلاب الدنيا والمستشرفين إلىٰ الوظائف وهم علىٰ دين ملوكهم، كما ترىٰ في هذا العصر من إطباق الموظفين علىٰ ما تقتضيه سياسة الحكومة فكذلك كانوا.

ولم تَدُلْ دولة بني مروان حتىٰ تأصَّلَت هذه العقيدة وصار لنواصب العلماء قَدْرٌ في قلوب العامة وتعظيم وشهرة وأَتباعٌ يَرْوون عنهم، وبقيت عقيدتهم يتناقلها الناس بينهم تُرَدُّ لأجلها الأحاديث الصحيحة الصريحة والنصوص العامة والخاصة، ويُطْعَنُ في كل من روىٰ حديثًا يدلُّ علىٰ بطلان ما هم فيه أو عُرِفَ بمَيْلٍ ومحبَّةٍ لأهل البيت.

فلما جاءت دولة بني العبَّاس وكانت علَّةُ الاستبداد واحدة في الدولتين، حملهم الحرص علىٰ الإغضاء عن كثير مما ذاع وشاع في الأساتذة والأَتباع وإن كانت الوَطْأَةُ أَخفُّ مما كانت عليه، فذهبت شِرَّةُ النصب ولكن بقيت آثاره.

فمن الناس من غلب عليه التقليد، وقَفَل علىٰ قلبه منه بقُفْلٍ من حديد فبَقِيَ

يَكْرَعُ من حِيَاضِ النصب الآسِنَةِ الآجِنَةِ على مثل حال سلفه، فإذا عرض له ما يخالف معتقده فزع إلى التأويل تارة والرد والإنكار أخرى.

وهؤلاء هم الذين أَعْضَلَ داؤهم وتعسَّرَ دواؤهم وشفاؤهم.

ومنهم: المتذبذب بين الطريقين طريقَيِ الضلال والهدى، يعرف مرة وينكر أخرى.

ومنهم: من ادَّعَى أنه من أهل السنة ظاهرًا وبقي على نِحْلَته باطنًا.

ومن هؤلاء المُبْتلين والعياذ بالله تعالى أفراد من أتباع المذاهب المشهورة وغيرهم.

يَثْنُون صدورهم كاظمين، وبين جوانحهم منه نار لا تخبو، فإذا كُرِبُوا وغُلِبُوا تنفسوا بالزَّفْرَة بعد الزَّفْرَة، وقذفوا الجَمْرَة تتلو الجَمْرَة، وهكذا لا تزال تَحَرقُ أرواحهم حتى تجتمع مع نار جهنم على حَرْقِ أرواحِهم وأشباحِهم.

ومتى خافوا أن يُفطن لهم عادوا يتذبذبون ويواربون ويوردون من الكلام ما يوهم أنهم ليسوا بنواصب هكذا شأنهم أبدًا.

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْـرِئٍ مِـنْ خَلِيقَـةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَـلَى النَّـاسِ تُعْلَـمِ

وهذا القسم هم الذين جمعوا النِفاقَيْن؛ نفاق النصب ونفاق الرياء بإظهار خلاف ما يعتقدون.

وتجد كثيرًا من أعمالهم وأقوالهم وضلالهم في غير هذا الموضع(١).

عافانا الله من الفتن بمنَّه وكَرَمِه آمين.

---

(١) كلام المصنف رحمه الله تعالى من أبدع ما كتب في كشف النواصب، وهو يحتاج لبيان وتفصيل، وألقى المصنف الحق يتلقفه شاكرًا من كان له سمع وهو شهيد .

## ذكر الشعوبية وبدعة القول بالتسوية
## ومن تبرأ منها ومنهم من الأئمة

الشُّعوبيَّة: نسبة إلى الشُّعوب بالضم، يُطلق على: الفرقة التي لا تعترف بفضل العرب على غيرهم.

والشَّعْب -بالفتح واحد الشعوب-: القبيلة العظيمة، وأبو القبائل الذي ينتسبون إليه، أي تنتهي أنسابهم إليه وتتفرع عنه، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

فعلى القول بعموم مدلول الأكرم والأتقى -خلافًا لما تُفيده صيغة أَفْعَل التفضيل من كونها خاصَّة، لأن هذه الصيغة تفيد التميز وقطع المشاركة- تكون مُثبتة للأفضلية في الكرم لمن ثبتت له الأفضلية في التقوى.

أما الكرم -لا الأكرميَّة- فتُثبته على قول المحقِّقين في مثل هذا، لأنه لا أكرميَّة إلا مع كرم، كما إذا قلت: زيدٌ أعلم الجماعة أو أغناهم فقد أثبتَّ لهم علمًا وغِنى وإن لم تُثبت لهم الغاية فيهما، وعلى قول غيرهم لا تُثبته ولا تَنفيه لأن غاية ما تدلُّ عليه إثبات غاية الكرم لمن ثبتت له الغاية في التقوى وهذا حق وصدق.

كما أنَّ الكرم أيضًا ثابت للمتَّقي الذي هو دون الأتقى، وللمعادن الكريمة والأنساب الصالحة كما وردت بذلك السنة الصحيحة المُبيِّنة للقرآن والمرجوع إليها في بيانه.

وهذا بحث عارض سيأتي في موضعه بأبسط مما هنا، والقصد هنا بيان معنى الشُّعوبيَّة، فنقول:

قال في «القاموس» وشرحه: «والشُّعوبي -بالضم- مُحتقِرُ أمر العرب»[(١)].

قال ابن منظور: «وقد غلبت الشعوب بلفظ الجمع علىٰ جيل العجم حتىٰ قيل لُمحتقِرِ أمر العرب: شُعُوبيٌّ، أضافوا إلىٰ الجمع لغلبته علىٰ الجيل الواحد، كقولهم: أنصاريٌّ، وهم الشعوبية وهم فرقة لا تُفَضِّلُ العرب علىٰ العجم ولا ترىٰ لهم فضلًا علىٰ غيرهم، وأما الذي في حديث مَسْروق أن رجلًا من الشُّعُوب أسلم فكانت تؤخذ منه الجِزية فأمر عمر أن لا تؤخذَ منه، فقال ابن الأثير: الشُّعُوب ههنا العجم ووجهه أن الشَّعْب ما تَشَعَّبَ من قبائل العرب والعجم فخُصَّ بأحدهما، ويجوز أن يكون جمع الشُّعُوبيِّ كقولهم اليهودُ والمجوسُ في جمع اليهوديِّ والمجوسيِّ».اهـ[(٢)]

فذكر أن بدعة هذه الفرقة كونها لا تُفَضِّلُ العرب علىٰ العجم، وبنحو هذا قال ابن تيمية، ولكن الحافظ ابن حجر قال في «تهذيب التهذيب»: «أن الشُّعُوبيَّة هم الذين يُفَضِّلون العجم علىٰ العرب».اهـ[(٣)]

وهو مُخالِفٌ لما نقلناه عن غيره، وفي كلام المسعودي الآتي ذكر احتجاجهم علىٰ تفضيل النَبَطِ علىٰ العرب، ووجه الجمع أن منهم غُلاة ومُتوسطين، فالغُلاة لا يقتصرون علىٰ إنكار فضل العرب بل يُفَضِّلون عليهم من سواهم.

ومن الغُلاة أمة الفرس قديمًا وأمم الإفرنج حديثًا فإنهم لهذا العهد يقولون بانقسام البشر إلىٰ أصناف كثيرة أدناها عندهم الجنس الأسود، ويزعمون أن

---

(١) «القاموس المحيط» (١/ ١٠٢).

(٢) «لسان العرب» (١/ ٥٠٠).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١/ ١٩).

حظَّه من المميزات والخصائص الإنسانية قليل، ويبنون على هذا الأصل أنه لا يستحق السيادة ولا العزة.

ويقولون: إن جنسهم هو أعلى الأجناس وأرقاها وهو الذي يستحقُّ أن يكون سيِّدًا، وما سواه من الأجناس مَسُودًا مُعبَّدًا له، ويجعلون العرب من الجنس الأسود، وقد رأيت في بعض ما تُرجم من كتبهم أن العرب من الجنس الأبيض الأدنى لا الأعلى فلا أدري أكان هذا مذهبًا لأحد منهم أم هي من جراب المترجم؟

وما ذكرناه مشروح في كتبهم وفيما تُرْجِمَ عنها، وقولهم هذا مردود بصريح القرآن، فإن الله جعل الأمة الإسلامية شهيدة على الأمم واختارها لذلك، وهو العليم الحكيم الذي يضع كل شيء موضعه اللائق به.

والنصوص في هذا الباب خوطب بها العرب خطاب مواجهة ودخل في حكم ذلك من تبعهم من بقيَّةِ الأمم، فلهم عليهم فضل الأولوية والسَّبْقِ، وقال صاحب «الأساس»: «وفلان شُعُوبيٌّ ومن الشُّعُوبيَّة وهم الذين يُصَغِّرون شأن العرب ولا يَرَوْنَ لهم فضلًا على غيرهم».اهـ[1]

وقد يُسميهم بعضهم: أصحاب التسوية، ويُسمِّي أهل السنَّة: أصحاب العصبية، وهذا جهل ووضع للأشياء في غير مواضعها، فإن التسوية التي يدَّعيها الشُّعوبية هي أن الله خلق الشعوب والقبائل متساوية في غرائزها وفطرها واستعدادها وخصائصها، وأن الله لم يُميِّز قبيلة في ذلك على قبيلة، وهذا

---

(١) «أساس البلاغة» للزمخشريِّ (١/ ٥٠٩).

قول مُخالِف للمعقول والمنقول، وإنما يستدلون علىٰ قولهم هذا بتسوية الإسلام بين أتباعه في الحدود والحقوق والدماء، ومع أن هذا القول ليس علىٰ إطلاقه فليس لهم فيه حُجَّة أصلًا.

ووجه ذلك أنهم لا يُنكرون أن الإسلام أثبت فضل المتَّقي والعالِم ونحوهما ومع ذلك فقد سوَّىٰ بينهما وبين من دونهما كالفاسق والجاهل في ذلك، فكما أن تسويته بين أولئك ومن دونهم في الأحكام لا تدلُّ علىٰ عدم فضلهم، فكذلك القول فيما هنا، والأحكام الشرعية إنما تبنىٰ علىٰ العِلَل الظاهرة المُنضبطة فعلق الشارع القِصاص والدِّيَة بالإسلام فحَسْب، فقال: «**المسلمون تَتَكَافَأُ دماؤُهُم**...»[1] الحديث، فسوَّىٰ بين العالِم والجاهل والمتَّقي والفاسق والقويِّ والضعيف.

وسوَّىٰ بين الكبير الذي ثبت له الإسلام استقلالًا وحقيقة، والطفل الصغير الذي لم يثبت إسلامه إلا تبعًا وحكمًا، كما سوَّىٰ بين العربي والعجمي، والقرشي والعربي، والشريف والمشروف في ذلك، فاستدلالهم بما ذكر مجرَّد شَغَبٍ، وفضل العرب ثابت بالأدلة الخاصة وستأتي مستوفاة إن شاء الله تعالىٰ.

وقد بنىٰ بعض المتكلمين الحجَّة في التسوية علىٰ أصل من أصول المعتزلة وهو أصل التعديل والتجوير مع أن التفضيل لا يندرج تحت ذلك الأصل، وإنما

---

(١) أخرجه أبو داود في الجهاد (٢٧٥١)، وابن ماجه في الدِّيات (٢٦٨٥)، وابن الجارود في «المُنتقىٰ» (٧٧١) و(١٠٧٣)، وغيرهم، من طريق عمرو بن شُعَيب، عن أبيه عن جدِّه به مرفوعًا.

هو كما يدل عليه اشتقاقه من باب الفضل والهبات كما فضَّل الله بعض الناس بمال وقوّة وصحّة ونحو ذلك قال تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢].

وقال الشِّهابُ الخَفَاجِيُّ: «الشعوبية أَذِيَّة لله ورسوله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧] وقد فصَّل ذلك الحافظُ العِرَاقيُّ في تأليف له مستقلٍّ سمّاه: «أنفع القُرَب في بيان فضل العَرَب».اهـ

وروى القاضي أبو الحسين محمد بن الفرَّاء الحنبلي في «طبقات الحنابلة» بسنده إلى الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، وذكره ابن القيم في كتابه «حادي الأرواح» نقلًا عن الفقيه الحافظ الحجَّة أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرْماني، وعزاه إليه ابن تيمية أيضًا أنه قال في مسائله المشهورة: «هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنَّة المستمسكين بها، المُقتدى بهم فيها من لَدُنْ أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من علماء الحجاز وغيرهم عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مخالف مبتدع خارج عن الجماعة زائل عن منهج السنَّة وسبيل الحق وهو مذهب أحمد، وإسحاق بن إبراهيم، وعبدالله بن مَخْلَد، وعبدالله بن الزبير الحُميدي، وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم».

وساق كلامًا طويلًا إلى أن قال: «ونعرف للعرب حقَّها وفضلَها وسابقَتها

ونحبُّهم لحديث رسول الله ﷺ، فإن حبَّهم إيمانٌ وبغضَهم نفاقٌ ولا نقول بقول الشُّعُوبيَّة وأرذال الموالي الذين لا يحبُّون العرب ولا يقرُّون لهم بفضل فإن قولهم بدعة».اهـ[1]

فبهذا تعلم أن القول بالتسوية قولٌ مبتَدَعٌ مُخالِفٌ لما عليه أهل السنَّة والجماعة وعلماء الأثر وأتباع الحديث، وخلاف المنقول عن السلف من الصحابة فمن بعدهم، لم يقل به إلا مبتدعة الشُّعُوبيَّة وأرذال الموالي.

وقد ذكر الفقيه الحافظ الحجة حرب الكَرْماني بعض من بدَّعهم وأنكر قولهم من أساطين الحديث في زمانه وحُمَّال العلم ورواسيه الشامخة كالإمام أحمد بن حنبل وناهيك به علمًا وعملًا ومعرفة بالسنَّة ومذاهب سلف الأمَّة ولذلك قال ابن تيمية: «وهو قوله وقول عامة أهل العلم».

وأما إسحاق بن إبراهيم: فهو ابن راهويه إمام خُرَاسان ومُقتداها في وقته وهو الذي قال فيه الإمام أحمد: «كان أعلم الناس، ولو عاش الثَّوْريُّ لاحتاج إلى إسحق»، وقد صنف وكان له أتباع ومذهب معروف.

وأمَّا عبد الله بن مَخْلَد: فهو أحد حفَّاظ الحديث من تلاميذ الإمام أحمد بن حنبل.

وأمَّا عبدالله بن الزبير الحُميدي: فهو أحد الأئمَّة، قال فيه ابن حِبَّان: «صاحب سنَّة وفضل ودين وهو من كبار شيوخ البخاري في القَدْرِ والمَنْزِلَة،

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (١/ ٤٢٠).

ولذلك بدأ بالرواية عنه في «صحيحه» وكان البخاري إذا وجد الحديث عنه لا يُخرِّجه عن غيره، وقال فيه يعقوب بن سفيان: ما لقيت أنصح للإسلام وأهله منه.

ولازَمَ الشافعي بمكة ورحَلَ معه إلىٰ مصر وأقامَ معه إلىٰ أنْ مات، وهو من كبار أصحابه ومشاهيرهم، ولما ذكَرَ الحافظُ ابن حجرٍ أصحاب الشافعيِّ ذكره أوَّلهم رحمهم الله تعالىٰ.

ولا ريب أنه أخذ هذا القول عن شيخه الإمام الشافعي فإنه كسائر علماء السنَّة في مخالفته للشُّعُوبيَّة المبتدعة كما هو صريح مذهبه في الإمامة الصُّغرىٰ والكُبرىٰ وفي الديوان والعطاء وترتيبه والكفاءة، بل مذهبه أبْيَن المذاهب في ذلك، كالإمام أحمد.

ولا تحسبنَّ الإمام مالكًا رحمه الله تعالىٰ يخالفهم في القول بفضل العرب، كلا؛ بل هو مثلهم في ذلك، ومخالفته لهم في الكفاءة لا تدلُّ إلا علىٰ أنه لم يَرَ ذلك مقتضيًا للقول بها، كما أنه لم يَرَ ذلك في الفضل بالعلم والتقىٰ والنسك، فاعتبر في الكفاءة التدين فحَسْب وهذا واضح، فلو جعل قوله بعدم اعتبار الكفاءة في النسب دليلًا علىٰ أنه لا يقول بفضله لأمكن جعل عدم اعتبارها في العلم والتقىٰ دليلًا علىٰ عدم قوله بفضلهما، وكلا الأمرين باطل.

عَوْدٌ إلىٰ ذكر الحُميدي: وهو الذي قال فيه إسحاق بن راهويه: «الأئمة في زماننا الشافعي والحُميدي وأبو عُبَيد»، وهو القائل: «ما دمت بالحجاز وأحمد بالعراق وإسحاق بخُرَاسان لا يغلبنا أحد». قال الحاكم: «أبو عبد الله الحُميدي

مُفتي أهل مكة ومُحدِّثهم وهو لأهل الحجاز في السنَّة كأحمد لأهل العراق».

وأما سعيد بن منصور: فهو المَرْوَزي الخُراساني المكي سكنها ومات بها، وهو أحد أئمَّة الحديث وأهل الفضل والصدق والإتقان والحفظ، وهو الذي قال فيه حرب الكَرْماني: «أملىٰ علينا نحوًا من عشرة آلاف حديث من حفظه ثم صنف بعد ذلك وهو أحد من ردَّ علىٰ أهل البدع».اهـ[1] مُلتقطًا من «تهذيب التهذيب».

فهذا محل هؤلاء من العلم، وقد روىٰ عنهم حرب الكَرْماني تبديع الشُّعُوبيَّة ومخالفتهم لأهل السنَّة والجماعة، وقال ابن تيمية في «الاقتضاء»: «فإن الذي عليه أهل السنة والجماعة اعتقاد أن جنس العرب أفضل من جنس العجم عِبْرانيهم وسُرْيانيهم ورُومهم وفُرْسهم وغيرهم، وأن قريشًا أفضل العرب، وأن بني هاشم أفضل قريش، وأن رسول الله ﷺ أفضل بني هاشم، فهو أفضل الخلق نَفْسًا وأفضلهم نَسَبًا، وليس فضل العرب ثم قريش ثم بني هاشم بمجرَّد كون النبي ﷺ منهم وإن كان هذا من الفَضْل، بل هم في أنفسهم أفضل، وبذلك ثبت لرسول الله ﷺ أنه أفضل نفسًا ونسبًا وإلا لزم الدَّوْرُ»[2].اهـ

فبقوله هذا: تعلم اتفاق أهل السنَّة والجماعة علىٰ القول بالتفضيل وأنهم المعنيون مع من وافقهم من الطوائف بقوله: «وهذا مذهب الجمهور» حيث

---

(١) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ٩٠).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (١/ ٤١٩، ٤٢٠).

قال ما نصه في موضع آخر: «ولا ريب أن لآل محمد ﷺ حقًا على الأمَّة لا يَشْرَكُهم فيه غيرهم ويستحقُّون من زيادة المحبَّة والموالاة مالا يستحقُّه سائر بطون قريش، كما أن قريشًا يستحقُّون من المحبَّة والموالاة مالا يستحقُّه غير قريش من القبائل، كما أن جنس العرب يستحقُّ من المحبَّة والموالاة ما لا يستحقُّه سائر أجناس بني آدم.

وهذا على مذهب الجمهور الذين يَرَوْنَ فضل العرب على غيرهم، وفضل قريش على سائر العرب، وفضل بني هاشم على سائر قريش، وهذا هو المنصوص عن الأئمَّة كأحمد وغيره.

وعلى هذا دلَّت النصوص كقوله صلى الله عليه (وآله) وسلم في الحديث الصحيح: «**إنَّ الله اصطفَى قريشًا من كنانةَ واصطفى بني هاشمٍ من قريشٍ**»[1].

وكقوله في الحديث الصحيح: «**النَّاس معادنُ كمعادنِ الذَّهبِ والفضَّةِ خيارُهُم في الجاهليَّةِ خيارُهُم في الإسلامِ إِذا فقهوا**»[2]، وأمثال ذلك.

وذهب طائفة إلى عدم التفضيل بين هذه الأجناس، وهذا قول طائفة من أهل الكلام كالقاضي أبي بكر بن الطيب وغيره وهو الذي ذكره القاضي أبو يَعْلَى في «المعتمد »، وهذا القول يقال له مذهب الشُّعُوبيَّة، وهو قول ضعيف من أقوال أهل البِدَع كما بسط في موضعه»[3].اهـ

---

(١) أخرجه مسلم في الفضائل (٢٢٧٦) من حديث واثلة بن الأسقع.

(٢) أخرجه مسلم في البرِّ والصِلَة (٢٦٣٨) من حديث أبي هريرة.

(٣) «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٥٩٩، ٦٠٠).

فالقاضي أبو بكر وأبو يَعْلَىٰ قد خرجوا في هذه المسألة عن مذهب أهل السُّنَّة والجماعة وليس في يدهم دليل إلا ما يقوله أهل الكلام من ادِّعائهم تساوي الأجسام لتساوي ما تتركب منه، أعني الجواهر المفردة وعدم استحالتها مع التركيب.

وهو قول قد أبطله عليهم ابن تيمية نفسه في كتابه «بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول»، وقد أجاد الردَّ عليهم ابن القيم في هذه المسألة خاصَّة أعني مسألة التفضيل في كتابه «إِعْلامُ الْمُوَقِّعِين» وسيأتي نقل كلامه برُمَّتِه، وبذلك تعلم أن القاضي أبا بكر وأبا يَعْلَىٰ ومن تابعهم من الشُّعُوبِيَّة قد خالفوا صحيح المعقول المنقول، ولبسط هذا موضع آخر، والله الْمُوفِّق والْمُعين.

## ذكر بعض أئمة المبتدعة من الشعوبية ومثالبهم

لم ينقل إلينا أن أحدًا من علماء الأثر وحفَّاظ الحديث والمتمسِّكين بالسُّنَّة قال بهذه البدعة، وإنما قال بها أفراد من المتكلِّمين معروفون بشناعة المذهب ومخالفة الجمهور، ومتهمون برقَّة الدِّيانة وبالنفاق والزندقة، مدفوعون عن الثقة والعدالة والصدق، كضِرَار بن عمرو، وثُمامة بن أشرس، ويونس بن أبي فَرْوَة الزنديق، وأمثالهم من المخذولين.

وأول من رُمي بها باطلًا فتنصَّل عنها: عامر بن عبد قيس أحد من تُضْرب به الأمثال في الزهد والتجرُّد للعبادة.

فقد ذكر ابن جريرٍ في «تاريخه» في حوادث سنة ثلاث وثلاثين للهجرة

قصة ذكر فيها: «أن عبد الله بن عامر تذاكروا يومًا في مجلسه الركوب والمرور بعامر بن عبد قيس -وكان منقبضًا عن الناس- فقال حُمْرَان: ألا أسبقكم فأخبره؟ فخرج، فدخل عليه وهو يقرأ في المصحف، فقال: الأمير أراد أن يمر بك فأحببت أن أخبرك. فلم يقطع قراءته ولم يُقبِل عليه، فقام من عنده خارجًا فلما انتهىٰ إلىٰ الباب لقيه ابن عامر، فقال: جئتك من عند امرئ لا يرىٰ لآل إبراهيم عليه فضلًا.

واستأذن ابن عامر فدخل عليه وجلس إليه، فأطبق عامر المصحف وحدَّثه ساعة، فقال له ابن عامر: ألا تغشانا؟ فقال سعد بن أبي العَرْجاء: يحب الشرف. فقال: ألا نستعملك؟ فقال حُصَين ابن أبي الحر: يحب العمل. فقال: ألا نزوجك؟ قال ربيعة بن عسل: يعجبه النساء. قال: إن هذا يزعم أنك لا ترىٰ لآل إبراهيم عليك فضلًا؟ فصَفَحَ المصحف وافتتح منه فكان أول ما وقع عليه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]».اهـ (١)

ومنهم: ضِرَار بن عمرو القاضي الغَطَفَاني المعتزلي أحد من ضربت به الأمثال في غرابة المذهب، وكان من النفاة، لا يثبت لله صفة، وينكر حَرْفَي عبدالله بن مسعود وأُبَيِّ بن كعب ويقول: «إن الله لم ينزلهما».

قال الذهبيُّ في «الميزان»: «معتزلي جَلْد له مقالات خبيثة قال: يمكن أن يكون جميع من يظهر الإسلام كفَّارًا في الباطن لجواز ذلك علىٰ كل فرد منهم

---

(١) «تاريخ الطبري» (٤/ ٣٢٧).

في نفسه. قال أحمد بن حنبل: شهدت على ضِرَار عند سعيد بن عبدالرحمن الجُمَحي القاضي، فأمر بضرب عنقه فهرب. وقيل إن يحيى بن خالد البرمكي أخفاه. قال ابن حَزْم: كان ضِرَار يُنكر عذاب القبر. قلت: هذا المدبر لم يَرْوِ شيئًا».اهـ كلام الذهبي[1].

وقال ابن عبد ربه: «قالوا كانت في ضِرَار بن عمرو ثلاثٌ من المُحَال: كان كوفيًّا معتزليًّا، وكان من بني عبدالله بن غَطَفَان ويرى رأي الشُّعُوبيَّة ومُحال أن يكون عربيٌّ شُعُوبيًّا».اهـ

وفي هذه العبارة نقص كما لا يخفى، وقد أعاد الدهر أُعْجُوبته -وهو أبوالعجب- في السوداني وتلميذه، وذلك أنهما ينتسبان إلى الأنصار، والأنصار عرب، ولهم قدم في محبَّة بني هاشم وأهل البيت قديمة، ولهم عليهم حق النصر في الجاهلية والإسلام، وحق الخُؤُولة. فما عدا مما بدا؟!

ومن مذاهب ضِرَار الخبيثة عدم قبوله أخبار الآحاد مطلقًا، ومن فروع مذهبه الشُّعُوبي أن الإمامة تصلح في غير قريش حتى إذا اجتمع قُرَشِيٌّ ونَبَطِيٌّ قدَّمنا النَبَطِيَّ.

وقد حكى هذا عنه غيرُ واحد، ونسبه إليه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»[2] ونسبه بعضهم إلى خَرْقِ الإجماع في ذلك، وهو كذلك.

وكان ضِرَار خَصِيصًا بالبرامكة، وكانوا يريدون إعادة المُلْك إلى الفُرْس

---

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي (٢/ ٣٢٨).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ١١٨)

ويُعدِّون لذلك عُدَّته، فلذلك أخذ يحتجُّ لما يَهوىٰ ذووا نعمته، وشرُّ العلماء علماءُ الملوك.

وكما قال ضِرَار بهذا القول إرضاءًا للبرامكة وتأسيسًا لما يَمكُرُونه، كذلك ظهر خلاف القاضي الباقِلَّاني في مسألة الخلافة أيام ملوك الطوائف عندما ضعفت دولة بني العبَّاس.

ومما وقع في عصرنا أن بعض من يقول بمذهب الشُّعُوبيَّة والنواصب أسس مع حزبه جمعية لمساعٍ معروفة، وجعل في قانونها أنه لا يمكن أن يتولىٰ رئاستها هاشمي ولو تأهَّل لها، فهذا هو عين مذهب ضِرَار بن عمرو!!

ومنهم: ثُمامَةُ بن الأشْرَس أبو مَعْنٍ النُمَيريُّ البصريُّ، ذكره في «الميزان» بأسوأ الذكر، قال فيه: «من كبار المعتزلة ورؤوس الضلالة»[1]، ثم ذكر بعض مقالاته الاعتزالية.

وقال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»: «وقال ابن قُتَيبة: كان من رقَّة الديانة وتنقيص الإسلام والاستهزاء به وإرساله لسانه علىٰ ما لا يكون علىٰ مثله رجل يعرف الله ولا يؤمن به»، قال: «ومن المشهور أنه رأىٰ قومًا يَتَعادَون إلىٰ الجمعة لخوف فَوْت الصلاة، فقال: انظروا إلىٰ البقر انظروا إلىٰ الحُمُر، ثم قال لرجل من إخوانه: انظر صُنْعَ هذا العربيِّ بالناس»[2].اهـ

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٧١، ٣٧٢).

(٢) «لسان الميزان» (٢/ ٣٩٨).

أقول: فانظر إلىٰ هذا الخبيث كيف ظهر ما يُكِنُّه جَنانه علىٰ فلتات لسانه وما أخرج هذه الكلمة -حتىٰ أطلق عنوان «العربي» علىٰ رسول الله ﷺ- في هذا الموضع إلا الإلحاد والحسد الذي اشتملت عليه أضلاعه للعرب حتىٰ أدَّىٰ به إلىٰ الكفر، وما أكثر ما يكون الحسد جِسْرًا لأهله إليه، وهو جِسْرٌ إبليسُ عَبَر عليه إلىٰ ظلمات الكفر، فإنه حسد آدم واستعظم أن يَفْضُلَ عليه فكفر.

وقد شقَّ علىٰ هذا المارد إطباق الأمم علىٰ اتِّباعه ﷺ والإيمان به وتصديقه، وكَبُر عليه اصطفاء الله له من العرب فقال: «انظروا إلىٰ صُنْعِ هذا العربيِّ»! فهل يرضى ذو دين وخشية أن يكون هؤلاء الزنادقة أئمته ومتبوعيه؟! كلا، ولكن سبق القضاء وغلب الشقاء ولا عاصمَ من أمر الله إلا من رَحِم.

وقال الشَهْرَستاني في ثُمامةَ بن الأشْرس: «أنه كان جامعًا بين سخافة الدين وخلاعة النفس مع اعتقاده أن الفاسق مُخَلَّدٌ في النار إذا مات علىٰ فسقه من غير توبة»[1].اهـ

ومن أعظم ما حُكي عنه: القول بالوجوب الذاتي، وهذا بعينه قول كفار الفلاسفة، وقد ذكر أبو منصور البغدادي كلامًا طويلًا في ثُمامة وأنه هو الذي سعىٰ بأحمد بن نصر المَرْوَزِيِّ الخُزَاعيِّ إلىٰ الواثق حتىٰ قَتَله ثم ندم علىٰ قَتْله.

وأن الخزاعيين رأوا ثُمامة بمكة فقتلوه ثم أخرجوا جيفته من الحرم فأكلته السباع، وكان قد قال للواثق في قتل أحمد بن نصر: سلَّط الله عليَّ السيوف إن لم تكن أنت مصيبًا في قتله. فكان عاقبة ابتهاله عقوبته وظهور كذبه.

---

(١) «الملل والنحل» (١/ ٧٠).

قال أبو منصور: «وحكىٰ الجاحظ في كتاب «المضاحك» أن المأمون ركب يومًا فرأىٰ ثُمامة سكران قد وقع في الطين فقال له: ثُمامة؟! قال إي والله. قال: ألا تستحي؟!. قال: لا والله. قال: عليك لعنة الله. قال: تترىٰ ثم تترىٰ.

وذكر الجاحظ أيضًا: أن غلام ثُمامة قال يومًا لثُمامة: قُمْ صَلِّ. فتغافل، فقال له: قد ضاق الوقت فقُمْ وصَلِّ واسترح. فقال: أنا مستريح إن تركتني» اهـ.[1]

ومنهم: الزنديق الشهير يونس بن أبي فَرْوة، أَلَّف كتابًا في مثالب العرب وعيوب الإسلام وصار به إلىٰ ملك الروم فأخذ عليه مالًا.

ومنهم: مَعْمَرُ بن المُثَنَّىٰ أبو عُبيدة كان شُعُوبيًّا ورُمي بالخارجية أيضًا، ذكره غير واحد.

قال ابن الأنباري في «طبقات الأدباء»: عن الكُدَيْمِيِّ أو أبي العَيْناء قال: قال رجل لأبي عُبيدة: ذكرت الناس وطعنت في أنسابهم فبالله عليك إلا ما عرَّفتني من أبوك وما أصله؟ فقال: حدَّثني أبي: أنَّ أباه كان يهوديًّا».اهـ[2]

وفي «التهذيب» للحافظ: «أنه كان يبغض العرب وصنَّف في مثالبها كتبًا»[3].

وقال أبو منصور الأزهري فيه: «كان متَّهما في روايته مُغْرًىٰ بنشر مثالب

---

(١) «الفرق بين الفرق» لأبي منصور البغدادي (ص ١٥٨، ١٥٩).

(٢) «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» لابن الأنباري (ص ٨٥).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٤٨).

العرب، فهو مذموم من هذه الجهة غير موثوق به». اهـ[1] ونقل عن ابن النديم نحو ذلك.

قال أبو حيَّان في «تفسيره»: «والنسب إلى الشعوب شَعُوبيَّة -بفتح الشين كذا- وهم الأمم التي ليست بعرب، وقيل: هم الذين يُفضِّلون العجم على العرب، وكان أبو عُبيدة خارجيًّا شعوبيًا وله كتاب في مناقب العرب -كذا- ولابن غرسية رسالة فصيحة في تفضيل العجم على العرب، وقد ردَّ عليه ذلك علماء الأندلس برسائل عديدة»[2]. اهـ

وقوله: إن الشعوبية بالفتح، غلط من الناسخ، فإن أبا حيَّان لا يخفى عليه مثل هذا، وقد ذكرنا كلام صاحب «القاموس» و«اللسان» في ذلك، وأنه بالضم لا غير.

وقوله: «في مناقب العرب» لعل الصواب: «مثالب العرب»، كذلك ذكره غيره: وله كتاب آخر في مآثر العرب.

وقوله: «ابن غرسية» لعله ابن عبد ربه وحرفه النساخ، فتأمَّل.

ومنهم: أحمد بن بشير الكوفي ذكره في «الميزان» قال: «كان رأسًا في الشُّعُوبيَّة عاصم في ذاك -كذا- فوضعه ذلك عند الناس».

ثم نقل تضعيفه عن الدارقطنيِّ وقال النَّسائيُّ: «ليس بذاك القوي»، وقال عثمان الدَّارميُّ: «هو متروك»[3]. اهـ

---

(١) «تهذيب اللغة» لأبي منصور الأزهري (١/ ١٣).

(٢) «البحر المحيط» (٩/ ٥٢٢).

(٣) «ميزان الاعتدال» (١/ ٨٥).

وقد ذكر ابن عبد ربه في كتابه «العقد الفريد» في الجزء الأول منه في فرش كتاب الوفود قصة للنعمان مع كِسْرىٰ، وفيها طول فلا محَلَّ لذكرها.

ذكر فيها ردَّ النعمان علىٰ كِسْرىٰ، وتفضيله للعرب بعزِّها ومَنَعَتِها وحسن وجوهها وبأسها وسخائها وحكمة أَلْسُنِها وصفاء عقولها وشدة أَنَفَتها ووفائها، في كلام طويل حسن بليغ فليراجعه من أراده.

وعلماء الطبيعة من الإفرنج لهذا العهد يتعصبون علىٰ العرب ويعدونهم من الجنس الدنيء الأسفل الناقص وهو الجنس الأسود.

ومنهم من يقول: بتعدد الأصول البشرية، ومن يقول بتعدد أصنافها، ومن يقول أن أباهم إنما كان قردًا من القرود وما زالت به طبيعة الانتخاب حتىٰ صار بشرًا ثم مازالت طبيعة الانتخاب تستصفي النوع بعد النوع من أولاده إلىٰ أن كان الخلاصة الخاصة منهم جنسهم الأبيض.

فهم مع قولهم بأنهم خلاصة أولاد ذلك القرد يزعمون أنهم أفضل الأجناس البشرية، وهذا القول مخالف للحديث الصحيح:

**«إنَّ الله خلقَ الخلقَ فجعلني من خيرِ خلقه وجعلهم فرقتينِ فجعلني في خيرِ فرقةٍ وخلقَ القبائلَ فجعلني في خيرِ قَبيلةٍ وجعلهُم بُيُوتًا فجعلني في خيرِهم بيتًا، فأنا خيركم بيتًا وخيركم نفسًا»**[1]، فما قالوه خطأ وظلم للعرب وتحامل عليهم.

وعندنا النص الثابت باختيار الله لشعب العرب جيلًا فجيلًا وقبيلةً فقبيلةً فلا

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٦٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٦٣٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٠)(٦٧٥).

نعدل عنه، وأيضًا فإن التاريخ لم يحفظ لأمَّةٍ من الأمم ما حفظ للعرب من طهارة العُنْصُر وزَكاء النسب واعتدال الخلق وما جرىٰ علىٰ أيديهم من حسن الإيالة والسياسة والعدل الذي لم تكتحل عين الزمان بمثله.

وما اختاره الله لهم واختارهم له من الدين المبين وبعثة خاتم النبيين الذي بَذُّوا به الأمم فسبقوا كل سابق، وفاتوا كل لاحق.

ومن العجب أن قول الشُّعُوبيَّة إنما ظهر عندما تُرجِمَت كتب الفلسفة اليونانية في زمن المأمون وما قبله، وتسامىٰ كثير من الفرس إلىٰ المناصب العالية في تلك الأوقات.

وقد أعاد الكَرَّة اليوم عندما انتشرت علوم الإفرنج وفلسفتهم بين المفتونين بها بواسطة التعليم في مدارسهم التي نشروها في الأقطار، ولهم في ذلك أغراض سياسية، فإنهم بجعلهم جنسهم هو الجنس الأفضل الكامل في الإنسانية ومميزاتها، يبقىٰ أفرادهم مُتشبِّثين بطلب السيادة والعلوِّ في العالم ومن طلب شيئًا أدركه.

ومنها أن تصغر نفوس المتعلمين من أفراد الأمم الأخرىٰ فيَرأموا للذل والمهانة ويَستخذوا لهم ويَستلذوا العبودية ويعتقدوا أنها لهم بحق ويَغتبطوا بالاقتداء بأسيادهم الذين استخلصتهم الطبيعة واصطفتهم، ولذلك تجد هؤلاء المتعلمين أشدَّ الناس استحقارًا لأمتهم وجهلًا بتاريخه.

وترىٰ بعض هؤلاء المخدوعين يقرن بين محمد ﷺ وعظماء أمته وبين نابليون وبسمارك وغلادستون وأشباههم من عظماء الإفرنج وينظمهم في سِلْك واحد متكلِّمًا عن تاريخهم وعظم شأنهم.

وهذا من الجهل القبيح والبعد عن التحقُّقِ بمعاني الإيمان، وعدم التفرقة بين الممدوح والمذموم والحسن والقبيح في الشرع.

ومن المتعلِّمين عندهم من أصاب ذَرْوًا من علم الدين مع ما تعلمه من فلسفتهم وعَجَزَ عن التمييز بين حقِّ الأمر وباطله، ثم لما رأىٰ أن من محاسن الدين الإسلامي تسويته بين الأمم والشعوب المسلمة في الأحكام ظن أنه أثبت استواءهم في الفِطَر والمعادن والأنساب، فلَهِجَ به ليزيل ما شوَّش فكره من قول أساتذته من الإفرنج بدناءة أصله ونقصان جنسه، ومنهم من بقي في غوايته مُحتقِرًا لأبناء جنسه، آلة لمستعبديه، فُصارىٰ أمره أن يتشبَّه بهم في أزيائهم وعاداتهم، مُتقربًا منهم متباعدًا عن قومه رجاء أن ينْفُضُوا عليه من غُبار فضل جنسهم الأبيض.

ولبعض المتكلِّمين منهم في التاريخ تعصُّب قبيح، وقد رأيت من ألَّف تاريخًا للعرب قبل الإسلام فاستقرب أن يكون أصل أهل اليمن من الحبشة واستدلَّ علىٰ ذلك بتقارب أشكال الكتابة الحبشية واليمنية الأولىٰ المعروفة بالمُسْنَد وباتحاد بعض العوائد التي لا يُبنىٰ علىٰ مثلها حُكْمٌ بين قُطْرَيْنِ مُتجاوِرَيْنِ يحتمل أن يكون كل واحد منهما هو المُتلقي عن أخيه.

ومعلومٌ أن عهد آسيا التي منها اليمن بالمدنيَّة قديمٌ، وكان مَهْدُها العراق، ولا يشكُّ أحدٌ في اتصال اليمن به واقتباسه آدابها، والشَبَهُ بين المدنيَّتَيْنِ -كما تدلُّ عليه الآثار- بيِّنٌ واضحٌ لمن جانب التعصُّب.

وأيضًا فإن لغة اليمن كانت واحدة وهي الحِمْيَرِيَّة، وكتابتهم المُسْنَد وهم

جنس واحد، فاتحد جنسهم ولغتهم وكتابتهم.

أمَّا الحبشة فتشتمل على أصناف كثيرة كالقالا والقراقي وغيرهم، وهم عدد كثير ولهم لغاتٌ مُستقلةٌ مُتقاربةٌ في كثير من مفرداتها، لا تشبه لغة العرب ولا توافقها في شيء من مفرداتها، والذين يوجد عندهم القلم المُسْنَد منهم هم الجنس المعروف بالأمْحَرِي خاصة، ولغتهم مشتقَّة من العربية لا تشابه بقيَّة اللغات الحبشية فهم غرباء هناك.

ومن نظر في لغتهم الفُصحى المسماة بالجئز لم يَبْقَ عنده مِرْيَةٌ في ذلك، وفيهم شبه بالعرب لولا تأثير الإقليم في سَحْنَتهم، فالذي عندنا أن الحبشة أخذت من اليمن وأن هذا الجنس المختص دون بقيَّة أهلها باللغة المشابهة للعربية اليمنية وبالكتاب العربي اليمني هو جنس طارئ عليها من غير بلادها ولا يحتمل أن يكون هذا الفرع المُنتبَذُ هناك أصلًا لأهل البلاد اليمنية والعراقية.

وذلك أنا نجد التشابه بين اللغة العِبْرانيَّة التي كان مهدها العراق، والعربية التي مهدها الجزيرة، والحبشية المحاطة بلغات أجنبية، فنعرف أنها غريبة بأرض الحبشة فارقت أختيها فجازت البحر إليها، ثم لم تَقْوَ على مَحْوِ ما تقدَّمها من اللغات.

فعلى ما ذكرنا يكون أصل الجنس الأمْحَرِي من اليمن دخل الحبشة فاتحًا في قديم الزمان فاستولى عليها، وبقيت له لغته وكتابته وإن ضاع عليه باقي المميزات العربية، بل بقي له في اسمه المُحرَّف ما يدلُّ على أصله فإن لفظة «أمْحَرِي» يقرب

قربا قويًا من لفظة «حِمْيَرِي» وقد تحوَّل بطول الاستعمال وتقادم السنين.

والقائل بأن أهل اليمن من الأحباش لمشابهة كتابتهم القديمة لبعض قبائل الحبشة يلزمه أن يقول إن أصل العِبْرانيين أيضًا كان حبشيًا لمشابهة اللغتين، وكل هذا خطأ.

وقد حفظ التاريخ للعرب وقائع كثيرة اندفعوا فيها علىٰ ماجاور بلادهم فاستولوا عليها وحافظوا علىٰ لغتهم وبعض مميزاتهم كما فعلوا في مصر في العهد الأول.

وقد جاء هذا الكلام استطرادًا والقصد بيان تعصُّب الإفرنج -ومن أخذ بعلومهم- علىٰ العرب وتصغير شأنهم ما استطاعوا، إلا طائفة قليلة يتهمهم قومهم بالشذوذ والميْل عن الجادَّة.

## إجماع الصحابة ومن بعدهم على فضل العرب

كان المسلمون في القرن الأول وما بعده مُجْمِعين علىٰ أفضليَّة العرب معترفين لهم بالمكانة التي خصَّهم الله بها والنعمة التي أسبغها عليهم.

يدلك علىٰ ذلك ما روي عن سَلْمان الفارسيِّ: أنه حَضَرَتِ الصَّلاةُ فقيل له: تَقَدَّمْ. فقال: ما أنا بالذي أَتَقَدَّمُ وأنتم العَرَبُ، منكم النَبِيُّ ﷺ.

وفي رواية: أنتم بنو إسماعيل الأئمَّةُ ونحن الوزراء[1]؛ أخرجه ابن أبي شَيْبَة بسند صحيح.

وقد ذكر هذا الحديث ابن تيمية في «الاقتضاء» مُحتجًّا به من طريق أخرىٰ غير التي ذكرناها فقال: «وأيضًا في المسألة ما روىٰ أبو بكر البزَّار: حدَّثنا

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٨١٦٠، ٨١٦١).

إبراهيم بن سعيد الجَوْهَرِي: حدَّثنا أبو أحمد: حدَّثنا عبدالجبَّار بن عبدالعبَّاس وكان رجلًا من أهل الكوفة يميل إلى الشيعة وهو صحيح الحديث مستقيمه - وهذا والله أعلم كلام البزَّار- عن أبي إسْحَق، عن أَوْسِ بن ضَمْعَجٍ قال: قال سَلْمان: نُفضِّلُكُم يا معاشِرَ العَرَبِ لتَفْضِيلِ رَسُول الله ﷺ إيَّاكُم، لاَ نَنْكِحُ نساءكُم ولا نؤمُّكُم في الصَّلاةِ.

وهذا إسنادٌ جيِّد، وأبو أحمد هو -والله أعلم- محمد بن عبدالله الزبيري، من أعيان العلماء الثقات وقد أثنى عليه شيخه والجَوْهَرِي، وأبو إسحاق السَّبِيعِي أشهر من أن يُثنى عليهما، وأَوْسُ بن ضَمْعَجٍ ثقةٌ روى له مسلم.

وقد أخبر سَلْمان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضَّل العرب، فإما إنشاء وإما إخبار، فإنشاؤه ﷺ حُكْمٌ لازمٌ، وخبره حديثٌ صادقٌ.

وتمام الحديث قد روي عن سَلْمان من غير هذا الوجه، رواه الثَّوْرِي، عن أبي إسحق، عن أبي لَيْلَى الكِنْدِيِّ، عن سَلْمانِ الفارسيِّ أنه قال: فَضَلْتُمُونَا يا مَعَاشِرَ العَرَبِ باثنَيْنِ: لا نَؤُمُّكُم، وَلا نَنْكِحُ نِسَاءَكُم؛ رواه محمد بن أبي عمر العدني وسعيد في «سننه» وغيرهما.

وهذا مما احتجَّ به أكثر الفقهاء الذين جعلوا العربية من الكفاءة بالنسبة إلى العجمي.

واحتجَّ به أحمد في إحدى الروايتين على أن الكفاءة ليست حقًّا لواحد معين بل هي من الحقوق المطلقة في النكاح حتى أنه يُفرَّق بينهما عند عدمها.

واحتجَّ أصحاب الشافعي وأحمد بهذا على أن الشَّرَف مما يُستحقُّ به التقديم في الصلاة.

ومثل ذلك ما رواه محمد بن أبي عُمَرَ العَدَنِيُّ: حدَّثنا سَعِيدُ بن عُبَيْد: أنبأنا عليُّ بن رَبِيعَةَ، عن رَبِيعِ بن نَضْلَةَ: أنَّه خرج في اثْنَيْ عشر راكبًا كلهم قد صَحِبَ محمَّدًا ﷺ غيره وفيهم سَلْمانُ الفارسيُّ وهم في سفرٍ فحضرَتِ الصَّلاةُ فتدافعَ القومُ أيهم يُصلِّي بهم فصَلَّى بهم رجلٌ منهم أربعًا فلما انصرف قال سلمانُ: ما هذا؟ -مرارًا- نصفُ المربوعَةِ. -قال مروان: يعني نصف الأربع- نحن إلى التَّخفيفِ أفقرُ؛ فقال له القومُ: صلِّ بنا يا أبا عبدالله أنت أحقُّنا بذلك؛ فقال: لا؛ أنتم بنو إسماعيل الأئمَّةُ ونحن الوزراءُ». اهـ [1]

ولكلامه بقية، وإنما أوردنا هنا ما يدلُّ على أن الصحابة كانوا يعرفون هذا الفضل للعرب ولا يُنكرونه.

وحسبُك بشهادة سَلْمان رضي الله عنه وروايته وخبره فإنه قال: «نفضِّلكُم يا معاشرَ العربِ بتفضيلِ رسول الله ﷺ إيَّاكُم»؛ وقوله: «لا ننكِحُ نساءكُم ولا نؤُمُّكُم في صلاتِكُم»، تفسير لذلك التفضيل وذلك لا يُنافي أن يكون هناك تفضيل بأمور أخرى غير ما ذكره.

وكان سَلْمان رضي الله عنه يتجنَّب نكاح العربيَّات، أخرج أحمد في «مسنده» عن عمرو بن أبي قُرَّةَ الكنديِّ قال: عَرَضَ أبي على سلْمانَ أخته فأبى وتزوَّج مولاةً

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٤٤٣- ٤٤٦).

لهُ يقال لها بُقَيْرَةُ [1]، الحديث.

وأمّا ما ذكره الحافظ ابن حجر في «الإصابة»[2]: أنَّ سَلْمانَ رضي الله عنه تَزَوَّجَ امْرَأَةً من كِنْدَةَ، فإنما أراد أنها منهم بطريق الموالاة وليست من صميمهم لما ذكرناه.

وأيضًا فإن النسخة المطبوعة من «الإصابة» فيها أغلاط، فلَعَلَّ الأَصْلَ من مَوَالِي كِنْدَةَ.

نعم؛ ذكر ابن الصَّلاح في شرح «مشكل الوسيط»: «أن عمر رضي الله عنه هَمَّ بأن يُزَوِّجَ سَلْمانَ الفارسيَّ ابنته رضي الله عنهما، فتداخل ابنه من ذلك شيء فشكى ذلك إلى عمرو بن العاص فقال عمرو: أنا أكفيك. فلقي سَلْمان وقال: هنيئًا لك تواضع لك أمير المؤمنين. فقال سَلْمان: أَلِمِثْلِي يُقَالُ هذا؟! والله لا أنكحُها أبدًا. وسَلْمانُ له من الصَّلاح ما هو مشهور ولكن فاته نسب ابنة عمر رضي الله عنهما»[3].اهـ كلام ابن الصَّلاح.

والمعروف عن سَلْمان رضي الله عنه الامتناع عن نكاح العربيَّات كما نقلناه عن «مسند الإمام أحمد» وكما تدل عليه الروايات السابقة، وهي روايات صحيحة، ومن المُستبعد أن يروي سَلْمان عن رسول الله ﷺ أمرًا ثم يُخالفه إلى ما نهى عنه

وقول ابن تيمية: «واحتجَّ أصحاب الشافعيِّ وأحمد بهذا على أن الشَّرَف مما يُستحقُّ به التقديم في الصَّلاة».اهـ. فيه أنه قد ورد في المسألة أحاديث خاصة.

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٤٣٩).

(٢) «الإصابة» (٣/ ١١٨).

(٣) «شرح مشكل الوسيط» (٣/ ٥٧٧).

منها: ما احتجَّ به الإمام الشافعيُّ في «الأُمِّ» وهو حديث: «**قدِّموا قريشًا ولا تقدَّموهَا**»[1].

ومنها: ما رواه الأَثْرَمُ واحتجَّ به أحمد في روايته عن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ قال: كان ابن عبَّاس في سَفَرٍ معه نَاسٌ من أصحاب رسول الله ﷺ منهم عمَّارُ بن يَاسِرٍ فكانوا يُقَدِّمُونَهُ لقَرَابَتِهِ من رسول الله ﷺ، فَصَلَّىٰ بهم ذَاتَ يَوْمٍ... الحديث[2].

وسيأتي الكلام في هذا المعنىٰ إن شاء الله تعالىٰ، والقصد هنا بيان ما كان عليه الصدر الأول من القول بفضل العرب.

فمن ذلك أيضًا ما أخرجه ابن جرير عن الإمام زَيْنِ العابدين عليٍّ بن سِبْطِ رسول الله الحُسَيْنِ بن عليٍّ المُرتضىٰ علىٰ جَدِّهما وأبيهما وعليهما الصَّلاة والسَّلام وقد قال له رجل: كيف أصبحت أصلحك الله؟ فكان من جملة جوابه قوله: «وأصبحت قريش تَعُدُّ أن لها الفضل علىٰ العرب لأن محمَّدًا ﷺ منها لا تَعُدُّ لها فضلًا إلا به، وأصبحت العرب مُقِرَّةً لهم بذلك وأصبحت العرب تَعُدُّ أن لها فضلًا علىٰ العجم لأن محمَّدًا ﷺ منها لا تَعُدُّ لها فضلًا إلا به وأصبحت العجم مُقِرَّةً لهم بذلك، فلئن كانت العرب صَدَقَتْ أن لها فضلًا علىٰ العجم، وصَدَقَتْ قريش أن لها الفضل علىٰ العرب لأن محمَّدًا منها، إن لنا أهل البيت الفضل علىٰ قريش لأن محمَّدًا منا فأصبحوا يأخذون بحقِّنا ولا يعرفون لنا

---

(١) «الأم» (١/ ١٨٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠٣٦).

حقًّا»[1]. اهـ

فقد حكىٰ ﷺ إقرار العجم بفضل العرب، وإقرار العرب بفضل قريش.

وقد قال أبو تمَّام في معنىٰ ما ذكره:

بَجَدِّكُمُ نَالُوا عُلَاهَا فَأَصْبَحُوا ... يَرَوْنَ بِهَا فَخْرًا عَلَيْكُمْ وَمَظْهَرا

وقال:

وَمِنَ الحَزَامَةِ لَوْ تَكُونُ حَزَامَةٌ ... أَلَّا يُؤَخَّرَ مَنْ بِهِ يُتَقَدَّمُ

وخير منه قول الإمام الصَّادق عليه وعلىٰ أسلافه السَّلام:

فَمَا سَادَ مَنْ سَادَ إِلَّا بِنَا ... وَمَا خَابَ مَنْ حُبُّنَا زَادُهُ

ومن ذلك قول بعض الأُمويين يخاطب الرَّشِيد:

يَا أَمِينَ اللهِ إِنِّي قَائِلٌ ... قَوْلَ ذِي فَهْمٍ وَعِلْمٍ وَأَدَب

عَبْدُ شَمْسٍ كَانَ يَتْلُو هَاشِمًا ... وَهُمَا بَعْدُ لِأُمٍّ وَلِأَب

فَاحْفَظِ الأَرْحَامَ فِينَا إِنَّمَا ... عَبْدُ شَمْسٍ عَمُّ عَبْدِالمُطَّلِب

لَكُمُ الفَضْلُ عَلَيْنَا وَلَنَا ... بِكُمُ الفَضْلُ عَلَىٰ كُلِّ العَرَب

ويكفي في هذا الباب ما تقدَّم نقله عن أئمَّة الحديث وأساطين السُّنَّة من اتفاقهم علىٰ القول بفضل العرب وأن قول الشُّعُوبيَّة بدعةٌ.

ومن الواضح أنه لا يكون بدعة إلا إذا كان القول به مُخالفًا لما كان عليه سلف الأمَّة من الصحابة والتابعين من قولهم بفضل العرب علىٰ العجم،

---

(١) «تاريخ الطبري» (١١/ ٦٣٠، ٦٣١).

وبفضل قريش على العرب، وبفضل بني هاشم على قريش.

ولو كان منهم قائل بخلاف هذا لما كان قول أهل التسوية بدعة ولما نَدَّد بهم علماء السُّنَّة وحفَّاظ الحديث، وبذلك يتمُّ الاستدلال ويحصل المقصود.

وصاحب الكتاب الذي نردُّ عليه لم يُؤلِّف كتابه لبيان مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في ذلك ولا لبيان سنَّة رسول الله ﷺ فإنه لم ينقل مذهبهم في ذلك ولا أشار إليه، بل عابه وشنَّع عليه ورمى القائلين به بكلِّ عظيمة ولم يقبل ما صح من الأحاديث بل ردَّها وطعن فيها، وبالجملة فكلامه كلُّه مُوجَّهٌ للردِّ على السنَّة وأهلها.

فلذلك يحسن أن نورد هنا خلاصة مذهب أهل السنَّة والجماعة في هذه المسألة لتكون مرجعًا للمستفيدين.

## خلاصة مذهب أهل السنة والجماعة
## في مسألة التفضيل

قال الإمام الحبر الجامع، ذو الفهم الثاقب والعلم الواسع وجيه الدين عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بلفقيه العلوي[1] في منظومته «عُمْدَةِ المُحقِّق» في علم التوحيد - بعد أن ذكر مذهب أهل السنَّة في تفضيل الأفراد- ما نصُّه:

وَفِي القَبَائِلِ آلُ المُصْطَفَى فَقُرَيْشٌ فَالْكِنَانِيُّ فَالْعَرَبُ الَّذِي اتَّصَلَا

(١) توفي ﷺ ليلة الأربعاء ٢٦ من جُمادى الآخرة سنة ١١٦٢ كان عالمًا عاملًا مُتفننًا ناظمًا ناثرًا، له مؤلَّفات كثيرة ومناقب عظيمة.اهـ (مؤلف).

فَنَسْلُ يَعْقُوبَ ثُمَّ الآدَمِيُّونَ ثُمَّ　　الجِنُّ وَالفَضْلُ عَمَّنْ يَكْفُرُ انْعَزَلَا

قال السيد العلامة المُحقِّق الجِهْبِذ الفهامة علوي بن سقَّاف بن محمَّد الجِفْرِي العلوي[1] في شرحه عليها المُسمىٰ «النهر المُتدفق علىٰ حدائق عُمدة المُحقِّق» بعد ذكر هذين البيتين ما نصُّه:

«أي أن القبائل أفضلهم آل المصطفىٰ وهم بنو هاشم وبنو المُطَّلِب ويتفاوتون في الفضل كتفاوتهم في القرب إليه فمن كان أقرب كان أولىٰ بالفضل[2] فيُفَضَّلُ السِّبْطان علىٰ غَيْرِهما من بني هاشم، وبنو هاشم علي بني المُطَّلِب، ثم قُريش لأنها أقرب إلىٰ النَّبي ﷺ، ثم كِنَانَةُ لقربها، ثم العرب لقربهم إلىٰ النَّبي ﷺ، ثم بنو إسرائيل وهم نسل يعقوب لأن فيهم الأنبياء، ثم بقيَّة الآدميين أفضل من الجنِّ لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠].

وشاهد هذا الترتيب حديث مسلم:

**«إنَّ الله اصطفى كنانةَ من ولد إسماعيلَ، واصطفى قُريشًا من كنانةَ، واصطفى من قريشٍ بني هاشمٍ، واصطفاني من بني هاشمٍ».**

(١) له مؤلَّفات عِدَّة، ترجمه الحبيب العارف بالله عَيْدَرُوس بن عمر الحَبْشي في كتابه «عقد اليواقيت» في الجزء الثاني منه، توفي عصر يوم الخميس سادس شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٣.

(٢) في النسخة المنقول عنها كان الفضل به أولىٰ.

وتفضيل نسل يعقوب يدلُّ عليه قوله تعالىٰ مُخاطبًا بني إسرائيل: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] .

واعلم أنَّ الفضل لا يتَّصف به الكافر لأنَّ الكفرَ درجةٌ خسيسةٌ تُباين الفضلَ فلهذا قال: عَمَّنْ يَكْفُرُ انْعَزَلَا». اهـ

وفيما ذكره كفاية.

ولو اقتصرنا عليه لقال بعض المفتونين: انظروا إلىٰ العلويين يستدلون بقول أسلافهم الخارج عن مذهب أهل السنَّة والجماعة ولم يَقُلْ به أحدٌ من أهل العلم. كما شنَّع عليهم التلميذ في «فصله» لما قالوه في مسألة الكفاءة، فصدَّقه الجاهلون، مع أنَّهم لم يقولوا إلا بما قد سبقهم غيرهم إلىٰ القول به أو بنظيره، ولكنَّ صاحب الهوىٰ والحسد لا يرضيه شيء.

فنذكر هنا ما قاله ابن تيمية لاشتهاره عندهم ووَلعهم بكتبه قال[1]:

«وهذا كله بِنَاءً علىٰ أنَّ الصَّلاة والسَّلام علىٰ آل محمَّد وأهل بيته تقتضي أن يكونوا أفضل من سائر البيوت، وهذا مذهب أهل السنَّة والجماعة الذين يقولون: بنوهاشم أفضل قُريش، وقُريش أفضل العرب، والعرب أفضل بني آدم.

وهذا هو المنقول عن أئمَّة السنَّة كما ذكره حرب الكَرْماني عمن لَقِيَهم مثل: أحمد، وإسحق، وسعيد بن منصور، وعبدالله بن الزبير الحُميدي، وغيرهم. وذهبت طائفة إلىٰ منع التفضيل بذلك كما ذكره القاضي أبو بكر والقاضي

---

(١) (٢/ ٦٦) من «منهاجه».

أبويَعْلَىٰ في «المعتمد» وغيرهما، والأول أصح».

ثم ساق حديث الاصطفاء.

وقال في موضع آخر[1]:

«ولا ريب أنَّ لآل محمَّد ﷺ حقًّا علىٰ الأمَّة لا يشركهم فيه غيرهم... »

إلىٰ آخر ما سبق نقله في الصحيفة (٧٨) وما بعدها فارجع إليه.

---

(١) ج٢ ص ٢٥٩ منه.

## ذكر من ألف في فضل العرب، ورد على المنكرين المبتدعين

لما أعلن مبتدعة الشُّعُوبيَّة بدعتهم واحتجُّوا لها وخالفوا ما كان عليه سلف الأمَّة وما اتفق عليه علماء السنَّة والجماعة؛ تبرَّأ منهم ومن نِحْلَتِهم من ذكرناهم من الأئمَّة الكبار أساطين السنَّة وحُماة الملَّة وغيرهم، وممن عابهم وندَّد بهم من المتأخرين: الشِّهابِ الخفاجيِّ، والحافظِ العراقيِّ، وابن حجر الفقيه الشافعي وغيرهم.

وقد ذكرهم المسعودي في تاريخه «مروج الذهب» وذكر بعض حُججهم وردَّ عليهم بمثلها.

وشنَّع عليهم الزمخشري في خطبة كتابه «المفصَّل» وقد جرَّح أئمَّة الحديث من عُرف بهذه البدعة ونُسب إليها كأحمد بن بشير الكوفي، وأبي عبيدة مَعْمَر ابن المُثَنَّى، وغيرهما.

وممن جوَّد التأليف وأطال الردَّ عليهم أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قُتيبة، فإن له مُصنفًا في ذلك قد طُبع مع بعض رسائل البلغاء.

وممن صنَّف في ذلك من علماء العصر العالم الشهير جميل العظم له مُؤلفٌ في ذلك سماه «نَيْلُ الأَرَب في فضل العَرَب» ذكر في آخره ما اطَّلع عليه من الكتب المؤلفة في فضلهم وهي:

«كتاب فضل العرب على العجم» لأبي الفضل أحمد بن أبي طاهر طَيْفُور البغدادي.

وكتاب «سعادة العرب» لأبي عبدالله محمَّد بن أحمد المعروف بالمُفَجَّع البصري.

وكتاب «بيوتات قُريش» لهشام بن محمَّد بن السائب الكلبي.

وكتاب «بيوتات ربيعة» له.

وكتاب «بيوتات اليمن» له أيضًا.

وكتاب «بيوتات قُريش» لأبي عبدالرحمن الهيثم بن عَدِيٍّ الثعلبيِّ.

وكتاب «بيوتات العرب» له أيضًا.

وكتاب «مناقب قُريش» لأبي بكر عبدالرحمن بن محمَّد النسَّابة.

وكتاب «فضائل قُريش» لأبي الحسن علي بن محمَّد المدائني.

وكتاب «مفاخر العرب» له أيضًا.

وكتاب «فضائل عَيْلان» لهشام الكلبيِّ.

وكتاب «شرف قُصَيٍّ بن كِلَاب وولده في الجاهلية والإسلام» له أيضًا.

وكتاب «فضائل قُريش وكِنَانَة» لأبي محمد القاسم بن أصبغ بن يوسف الأندلسيِّ.

وكتاب «مآثر العرب» لأبي عبيدة مَعْمَر بن المُثنَّىٰ.

وكتاب «الاستدلال بالحق في تفضيل العرب علىٰ سائر الخلق» لأبي مَرْوان عبدالملك بن محمد الأَوْسيِّ.

وكتاب «الآثار الرفيعة في مآثر بني ربيعة» لرضيِّ الدين الحنبليِّ.

وكتاب «مبلغ الأَرَب في فضل العَرَب» للشيخ أحمد بن حجر الهيثميِّ المكي الشافعي.

وكتاب «محجَّة القُرَب في محبَّة العَرَب» للحافظ العراقي.

وكتاب «مسبوك الذهب في فضل العرب» لمرعي المقدسيِّ الحنبليِّ.اهـ بحذف وتصرف.

وقد ذكر أبو حَيَّان أن لعلماء الأندلس في ذلك رسائل عديدة، وممن أَلَّف في الردِّ عليهم: الجاحظ، وأبو الحسن أحمد بن يحيىٰ، وقد كنا نقلنا في كتابنا هذا

نُبَذًا من كلام ابن قُتيبة والمسعودي والزمخشري وجميل العظم، ثم رأينا الكتاب سيطول بها فحذفناها اختصارًا، وقد دلَّلنا عليها بما ذكرنا فمن أحبَّ الاطلاع عليها بحث عنها، والله الهادي إلىٰ سواء السبيل.

## ابتداء الرد على صاحب «الصورة»

قد ثبت بما ذكرناه حقيقة مذهب أهل السنَّة والجماعة في هذه المسألة، وظهر به أن ما قرَّره صاحب «الصورة» وتلميذه بدعةٌ مردودةٌ مُخالِفَةٌ لنصوص الكتاب والسنَّة، ومُبايِنَةٌ لعقائد سلف الأمَّة.

وكل ما أورداه في كتابَيْهما من أدلة المُبتدعة ليس فيه حجَّة لهم ولا دلالة مقبولة، وإنما هي شُبَه يتَّبِعها أولو الزيغ والفتنة ويتعلق بها دُعاة البدعة والفُرقة، فلابدَّ من الكلام عليها والكشف عن زخارفها الباطلة، لأن المقام مقام احتجاج واستدلال لابدَّ فيه من التفصيل بعد الإجمال، علىٰ وجه تنكشف به وجوه الدلالة، وتنكسف معه وجوه الضلالة، والله الموفِّق والمعين.

قال الشيخ في صورته بعد البسملة: «الحمد لله وبه نستعين وصلىٰ الله وسلم علىٰ رسوله الصادق الأمين، حضرة مدير جريدة «صولوه هنديا» المحترم تولاه الله آمين؛ بعد تقديم صحف الاحترام».اهـ

الرد: ننتقد عليه ترك الصلاة علىٰ الآل فإن عمل العلماء علىٰ خلافه، ولم تَرِدْ عنه ﷺ ولا عن أصحابه أو التابعين لهم صيغة صلاة ليس فيها ذكر الآل.

ولما سأل الصحابة رسول الله ﷺ عن كيفية الصلاة عليه علَّمهم الصيغة الإبراهيمية المشهورة وفيها الصلاة على آله، فلا تكون الصلاة عليه مشروعة بدون ذلك ومن اقتصر على الصلاة عليه ﷺ دون آله كان مُقْتَصِرًا على بعض المشروع وتاركًا لبعضه فلم يفعل المأمور به ولا يكون مع ذلك ممتثلًا لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]؛ لأنَّ السنَّة مُبيِّنةٌ للقرآن، وليس في السنَّة صلاة بدون ذكر الآل.

ولذلك قال ابن تيمية إنه حق لآل محمد أمر الله به، وقد كثر من بعض المصنفين العصريين تَرْكُ آداب الإسلام في تصانيفهم، فمنهم من لا يكتب بسملة ولا حمدلة اقتداءً بكتاب الإفرنج ومُترجمي كتبهم.

وقد حكي عن بعض النواصب أنه ألَّف مؤلَّفًا ابتدأه بعد الحمدلة بالصلاة عليه ﷺ وذكر الأصحاب ولم يذكر الآل فانتقده بعضهم بأنه ذكر المَقِيسَ وترك المُقاس عليه، فغلبته الحميَّة لما ألَّف ثاني تأليف فترك الكُلَّ.

وهذا وإن كان تَرْكًا لمستحب فإنه خلاف ما عمل به سلف الأمَّة وعلماؤها فينبغي للمرشد والعالم والمفيد أن لا يكون قُدوة للناس في التملُّص من الآداب الإسلامية.

وقوله: «بعد تقديم صحف الاحترام» يدل على أنه قد قدَّم لصاحب الجريدة صحفًا قبل هذه النُّبَيْذة مُتضمنة عبارات الاحترام، فما الداعي؟!

قال: «نعرض أننا قد قرأنا بواسطة الترجمان في جريدتكم الغرَّاء عدد (٢) صحيفة (٢) الصادرة في ٨٢ -كذا- أكتوبر سنة ١٩١٥ مقالًا صادرًا عن

بعض الإخوان المُتحمِّسين من ذكر المساواة بين المسلمين».اهـ

ونقول: المُتحمِّس في اللغة: المُتشدِّد المُتصلِّب في دينه، وكونه مُتصلِّبًا مُتشدِّدًا من ذكر المساواة غير واضح.

ثم إنَّ المساواة التي يَلهَج بها كُتَّاب الجرائد، ويُكثِر من ذكرها السوداني وتلميذه ليست المساواة الإسلامية، فإنهما يجهلانها كل الجهل كما مرَّ بيان ذلك وكما سيأتي، وكلام أكثرهم متلَقَّفٌ عن فلاسفة الغرب ومُقلديهم مع أن فيها خلافًا بينهم.

فمنهم من يقول العدل هو المساواة بين المستحق وغيره، والفاضل والدنئ والشريف والمشروف، وهكذا ظنَّ ضِئْضِئي الخوارج وأصلهم كما سيأتي.

ومنهم من يقول أن العدل هو وضع كل شيء موضعه فقد يكون في التفضيل وقد يكون في المساواة، وهذا القول الأخير قريب من المساواة الإسلامية وإن اختلفنا معهم في التفصيل.

فإن المساواة في الأحكام الإسلامية أغلب، والتفضيل فيها قليل، ومع ذلك فله حِكَمٌ ظاهرةٌ وأسبابٌ واضحةٌ جُلُّها لا حيلة في كسبه.

قال: «تحت إمضاء حرف [Z] فهذا الأخ الفاضل قد رمز إلينا في مقاله هذا وأتى فيه بما لا يليق وهوَّل الأمر في موضوعه وأطال التشنيع، وخرج عن جادَّة الإنصاف وسلك طريق التشفِّي والاقتراف، فنزل بذلك عن مرتبة من يستحقُّ منا الجواب، ولعله يريد زيادة حطب في نار العصبيَّة التي أوقدها بعض الجُهَّال».اهـ

ونقول: أنه لم يكن بين العرب بجاوه تعصُّب ولا عصبيَّة، بل كانوا إخوة

يتعاونون ويتعاضدون، ليس بينهم إلا ما لا يخلو عنه مجتمعٌ إنسانيٌّ من الأمور الطفيفة التي لا يُبنىٰ عليها حكم، ولم يكن بينهم شُعُوبيٌّ ولا خارجيٌّ ولا ناصبيٌّ ولا رافضيٌّ.

وقد علم الله والمسلمون، الدعاة الذين كانوا سببًا لصَدْعِ وحدتهم وتفريق جماعتهم وتغيير عقيدتهم، الذين صيَّروهم أحزابًا وشيعًا فأفسدوا عليم أمر دينهم ودنياهم، وقد مضىٰ علىٰ العلويين بالقطر الحضرميِّ ما يناهز أحد عشر قرنا لم تنصدع فيها جماعة ولم توقد عصبيَّة، وما جاءت الفتنة والبلاء إلا من الدُّخَلاء.

قال: «ولما كان مقاله هذا يَشِفُّ عن عدم إدراكه لحقيقة هذه المسألة، وعن عدم حفظه لشروط المباحثة وقانون الأدب، وكان مقصوده به هتك أعراض المسلمين المصونة فقط، عدلت عن جوابه وضربت عنه صفحًا وأكرمت نفسي بعدم هتك الأعراض ومقابلته بمثل كلامه، كما صفحت عن غيره من قبل ممن سب وصاح واخترع الأكاذيب وأشاع وآذىٰ بما استطاع».

ونقول: إن هتك الأعراض والطعن في الأنساب، كلُّه موجودٌ في فصل الخطاب وجِراب السِّباب، وهو الذي صار علىٰ مؤلفيه فضيحة باقية ما بقي الدهر، وسُبَّةً لا يمحوها الماء، ومحكًّا عرفت به حقيقة أهله ومبلغهم من العلم والمعرفة، وما عندهم من التحقُّق بآداب الإيمان والإسلام، ومِرْآةً مُنطبِعةً فيها سرائرهم. يقول إنه أكرم نفسه عن مجاراته في هتك أعراض المسلمين، فياليته صدق فأفلح، والواقع أنه أمضىٰ سنينًا طويلةً لا هَمَّ له ولا لأتباعه إلا تحرير المقالات المملوءة بالسِّباب وهتك الأعراض.

ولا يزال ينشر مجلةً مرصدةً لذلك العمل الذي لم يتقن غيره.

وانظر مع ما ذكرناه إلى قول تلميذه في مدحه: «كالطود الراسخ والقاموس الهادئ ينظر إليهم نظر الأب الشفوق الذي جَنَّ أولاده، إذا سبُّوه تبسَّم، وإذا هدَّدوه تحلَّم، وإذا بارزوه بأنواع القبائح صفح وتكرَّم».!! فرحم الله المعرِّي ما أحسنَ لاميته(١).

قال: «ولست عائدًا إلى مخاطبته لأن التصدِّي لردِّ الكلام الذي ليس مبنيًّا على أساس المعقول ولا مُعضَّدًا بحُجَجِ المنقول، عَبَثٌ وضياع وقت فلا يشتغل به إلا من لا شُغْلَ له كما أنه لا يعتمد على مثله إلا من لا عقل له. ولكن سؤال حضرتكم عن الحق واستفساركم عن الحقيقة ضَغَطَ على ضميري وقَهَرَه وسَاقَه إلى كتابه هذه الكلمات بزاجر قوله تعالى:﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾(٢) [آل عمران: ١٨٧] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ * إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩ - ١٦٠].

وقوله صلى الله عليه (وآله)(٣) وسلم: «**من سئلَ عن علمٍ يعلمهُ فكَتَمَهُ ألجمهُ الله يومَ القيامةِ بلجامٍ من نارٍ**».اهـ

---

(١) هي التي مطلعها: «أَلَا فِي سَبِيلِ المَجْدِ مَا أَنَا فَاعِلُ».

(٢) في أصله «لقد» فاصلحناه.

(٣) زدناه من عندنا هنا وفي مواطن كثيرة مما نقلناه عن غيرنا تجنبًا للصلاة البتراء.

نقول: إن الكاتم للعلم كالقائل على الله بغير علم، كلاهما مذمومان قد جاء في شأنهما الوعيد الشديد، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ۝ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل: ١١٦ -١١٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقد سئل فأفتى بخلاف قوله الله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]، وخالف نصوص السنة وأحكامها.

فإن فعل ذلك عن علم فهو من الكاتمين، وإن فعله عن جهل فهو من الذين يقولون على الله ما لا يعلمون.

**فإن قيل:** ظنَّ بنفسه العلم والمعرفة خطأ، فله نوع عذر.

**قلنا:** إذا كان هذا صحيحًا فلم أصرَّ على خطأه وردَّ السنَّة الصحيحة وخالف الإجماع ومذهب أهل السنَّة والجماعة؟!!

وأما الحديث الذي ذكره في كَتْمِ العلم فقد أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي بلفظ:

«من سُئِلَ عن علمٍ علمهُ ثمَّ كتمهُ أُلجِمَ يوم القيامةِ بلجامٍ من نارٍ».

ورواه ابن ماجه بلفظ:

«من سُئِلَ عن علمٍ يعلمهُ فكتمهُ أُلجِمَ يوم القيامةِ بلجامٍ من نارٍ»[1].

ولم نقف على رواية باللفظ الذي ذكره صاحب «الصورة»، ومن البديهي أنه غير داخل تحت هذا الوعيد لأنه سئل عن علم لا يعلمه كما ظهر من نُبَيْذته وجوابه عن البنجري.

## المعلوم من الدين بالضرورة وجهله به

نقول إن الكلام على عباراته هذه من وجوه:

الأول: في تحقيق الأمر الذي زعم أنه معلوم من الدين بالضرورة، هل قصد به التفضيل، أو المساواة، أو حكم الكفاءة؟

أما الأول فظاهر أنه لم يقصده، فيتعين أن يكون قصد الأخيرَيْنِ أو أحدهما، وليسا من المعلوم من الدين بالضرورة، فالسوداني مخطئ على كل حال.

أما الاستدلال على تعيين الذي قصده منها فإنما يظهر ببقيَّة كلامه وكلام تلميذه فإنه قال في صحيفة (٢) من «الصورة»: «من ذكر المساواة بين المسلمين».

وقال في صحيفة (٣) منها: «ومن توهُّمِكم في دين الإسلام المقدَّس عدم المساواة بين المسلمين وإضاعة حقوق الأعمال بمراعاة الأنساب حتى احتجتم إلى السؤال عنه».

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٦٣، ٣٠٥، ٣٤٤، ٣٥٣)، وأبو داود في العلم (٣٦٥٨)، والترمذي في العلم (٢٦٤٩) وحسنه، وابن ماجه في المقدمة (٢٦٦) وغيرهم من حديث أبي هريرة.

ثم عقبه بالجواب عن النكاح وحكمه بقوله: «أن النكاح بين المسلمين...» إلخ ما سيأتي نقله والكلام عليه، ثم قال: «لما كان جُلُّ ذلك معلومًا عند حضرتكم ولم يداخلكم الشكُّ إلا في مسألة النكاح فقط من جهة حكم الدين».

فهذه الجملة تدلُّ على أنه قصد بالأمر المعلوم من الدين بالضرورة مسألة النكاح لأنه أجاب سائله بحكمه، ولأنه قال له ولم يداخلكم الشكُّ إلا في مسألة النكاح، فسائله قد شكَّ فيها فسأله عنها فأجابه بها في «الصورة».

وأيضًا فإنه قال: «غير أني أتأسف من خفاء مثل هذا الأمر المعلوم من الدين بالضرورة على أمثالكم».

فالأمر الذي خفي على سائله هو الذي داخله الشكُّ فيه وهو الذي وقع عنه السؤال والجواب، وتدلُّ هذه المواضع أيضًا على أن مسألة المساواة من جملة ما وقع فيها الأخذ والردُّ بينه وبين بعض الإخوان المتحمسين، وأن مسألة الكفاءة تفرَّعت عنها، ولذلك أنكر أن تكون مبنيَّة على التفضيل وعدمه[1].

وقال التلميذ في فصله صحيفة (٥): «سأل سائلٌ من إخواننا الجاويين مُستفهمًا عن الإخاء بين المسلمين، وعن ما يَفْضُل به بعضهم بعضًا، وعن حكم التزاوج بينهم، ووجَّه سؤاله إلى الأستاذ، فأجاب حفظه الله تعالى على ذلك السؤال».اهـ

فهذه ثلاث مسائل:

---

(١) عبر صاحب «الصورة» بالتفضيل والتنقيص للتشنيع، فإن عدم التفضيل لا يسمى تنقيصًا.

١ - الإخاء بين المسلمين.

٢- ما يَفْضُل به بعضهم بعضًا.

٣- حكم التزاوج بينهم.

كلها زعم السوداني أنها من المعلوم من الدين بالضرورة، وكان جُلُّها معلومًا لسائله إلا مسألة النكاح، وإنما احتجنا لهذه الإطالة لأن تلميذه حاول التملُّص من هذا الخطأ الفاحش بتوجيه جملة المعلوم من الدين بالضرورة إلى مسألتي التفاضل والمساواة وقد ظنَّهما من المعلوم من الدين بالضرورة أيضًا!!

**الوجه الثاني:** من المعلوم أن عادة أهل الأهواء والأغراض التعبير بالكلمات المُبهمة المُجملة ليتوجَّه لهم إيراد الأدلَّة عليها مع إجمالها فيغترُّ بها من لا يعرف حقيقة الأمر.

ومن ذلك هنا قول السوداني: «ومن توهُّمِكم في دين الإسلام المقدَّس عدم المساواة بين المسلمين وإضاعة حقوق الأعمال بمراعاة الأنساب». اهـ

فمتى وقف الجاهل على هذه العبارة توهَّم لا محالة أن القول بالتفضيل يوجب عدم المساواة بين المسلمين وإضاعة حقوق الأعمال، والحقُّ أن هذه العبارة من عبارات أهل الباطل الجُوفِ[1] المزخرفةِ التي لا محصول لها إلا أنها تغرُّ الغبيَّ والجاهل.

وبيان ذلك أنا لو فرضنا الممتنع وقلنا أن الله يُثيب أهل الأنساب ويعطيهم

(١) جمع جَوْفاء.

ما أعطىٰ أهل الأعمال بمجرَّد أنسابهم فقط، كما يُثيب أهل الأعمال بأعمالهم؛ لم يكن في هذا إضاعة لحقوق الأعمال بمراعاة الأنساب، بل غاية ما فيه التفضُّل علىٰ أهل الأنساب بمثل ما جُوزي به أهل الأعمال، فأي تضييعٍ لحقوق الأعمال في مثل هذا؟ فإنَّ الله يفعل ما يشاء، مع أنه لم يقل بهذا أحد علىٰ الإطلاق.

وأيضًا فإن القول بتفضيل الأنساب الذي قال به أهل السنُّة والجماعة ودلَّت عليه النصوص الصريحة ليس فيه تضييعٌ لحقوق غيرهم، لأن الدين الإسلامي سوَّىٰ بين أتباعه في الحقوق والحدود غالبًا.

وهذا فيه نهاية العدل ومراعاة الحقوق لاسيَّما أنه مع إثباته ما أثبته العلم وحقَّقته التجارب من تفاوت الشعوب والقبائل وتفاضلها، سوَّىٰ بينها في الحقوق، فأيُّ عدلٍ أعظم من هذا؟! وأيُّ حفظٍ لحقوق الأعمال خيرٌ وأهدىٰ منه؟!

**الثالث:** أنهم يُعبِّرون بلفظ المساواة تارةً وبلفظ الإخاء بين المسلمين تارةً أخرىٰ، فيتوهم الناظر في كلامهم أن لَفْظَةَ المساواة مُرادِفةٌ لمعنىٰ الأُخوَّة الإسلامية، وأن الدليل علىٰ الأُخوَّة هو الدليل علىٰ المساواة، وليس الأمر كذلك، فإن معنىٰ المساواة هو أن الإسلام ساوىٰ بين أتباعه في الحقوق والحدود غالبًا.

ومن غير الغالب تحريم الزكاة علىٰ الآل، وقِسْمُهم في خُمسِ الخُمسِ، وحَصْرُ الخلافة في قريش، وحُكْمُ الكفاءة عند من يقول بها، والتفضيل في العطاء علىٰ قول بعض الخلفاء الراشدين وما أشبه ذلك، وليس في ذلك إضاعة لحقوق غيرهم.

وذلك لأنه لا يقول أحد أن صلاح الصالح وعمله يقتضي أن تحرم عليه

الزكاة، أو يعطىٰ من خُمس الخُمس كما يعطاها أهل البيت، أو يكون له حقٌّ في الخلافة ونحو ذلك، لأن هذه أحكامًا خاصة بأهلها ليس علَّتها مَحْض العمل حتىٰ يكون منعها لغيرهم مُنافيًا للمساواة.

وبيان ذلك أن كل حكم أو تفضيل سببه العمل فلا شكَّ أنَّ إثباته لبعض العاملين دون بعض مُنافٍ للمساواة، وكل حكم أو تفضيل لم يكن سببه وعلَّته العمل فتخصيصه بأهله ليس فيه إضاعة لحقوق الأعمال، لأنَّ الأعمال لا تقتضيه ولا تُوجبه وليست علَّة ولا ملزومًا له وهذا واضحٌ، وحينئذٍ فالتفضيل للعرب فقريش فبني هاشم الذي يقول به أهل السُّنَّة والجماعة وتخصيصهم ببعض الأحكام كما سبق ليس فيه إضاعة لحقوق العاملين لأنَّ علَّة التفضيل والتخصيص أمرٌ آخر غير العمل كما سيأتي بسطه.

وأما الأُخوَّة الإيمانية بين المؤمنين فلا شكَّ أنها من المعلوم من الدين بالضرورة، ولكن ليس معناها المساواة ولا هي مُوجبة لها، فإن مُقتضىٰ الأُخوَّة التساوي في الحقوق والتناصر والتعاضد، لا التساوي في الذوات والصفات والخصائص، فإنَّ بني الأب الواحد تُوجب لهم أُخوَّتهم التساوي في حقِّ الإرْث ونحوه لا التساوي في الكبر والصغر والقوَّة والضعف والصحَّة والشباب وسائر ما يحصل به التفاوت والتفاضل من الأعمال والأخلاق ونحوه.

وبهذا يُعرف أنَّ الأُخوَّة غير المساواة المطلقة وأنها لا تقتضيها ولكنها تقتضي مُطلَق المساواة وهي المساواة في الحقوق والحدود فقط وذلك لا يُنافي التفاضل فيما سواه.

الرابع: أن قول السوداني بالمساواة، أي عدم التفاضل في الأنساب وعدم الكفاءة مُخالفٌ في المسألة الأولى لأهل السنُّة والجماعة وفي الثانية للجمهور، وقوله بأن ما قاله فيهما معلومٌ من الدين بالضرورة تضليلٌ آخرَ لهم بأنهم لا يعرفون الضروريَّ من دين الإسلام، وهذا من أخبث تعريضٍ بهم وتمريضٍ لهم.

الخامس: أن قوله: «فقد وافاكم الحقُّ نزيهًا يسيرًا وسألتم عنه خبيرًا». يدلُّ على الجهل المركَّب، لأنه أفتى سائله بالخطأ الذي لا يحتمل التأويل، مع مبالغته في وصفه بالحق النزيه اليسير، وفي وصف نفسه بالخبير، فكل هذا غير مطابقٍ للواقع.

## أغلاط فاحشة غريبة في مسائل سهلة قريبة

ثم قال: «إنَّ النكاح بين المسلمين كالبيع والإيجار من جهة أنه متى عُيِّنت المنفعة المقابلة من المهر أو الثمن أو الأجر وسمح من بيده الأمر وقبل الآخر، صحَّ العقد وحلَّ بذلك الانتفاع والتمتع ولا خلاف في ذلك بين علماء الأمَّة المعتبرين وكلا الفريقين حرٌّ مختارٌ فيما في يده أو تحت حكمه قبل المعاقدة.

وقد ينوب عن صاحب السلعة وليُّه أو وكيله إذا كان ناقص الرشد أو المعرفة لدفع المغابنة، ولما كان جُلُّ ذلك معلومًا عند حضرتكم بالضرورة ولم يُداخلكم الشكُّ إلا في مسألة النكاح فقط من جهة حكم الدين فإني أذكر لكم في هذه الأسطر بعض ما بلغني من قضايا الرسول ﷺ وأصحابه في ذلك لتعلموا حكم الدين الحقيقي وعدله وبراءته عن الأدناس والسَفَاسِف السياسية، لأن ما جاء به الرسول وما فعله وما أمر به وما أقرَّ عليه هو الدين لا غيره وإليه التحاكم وإليه الرجوع لقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ

وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩] ولقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ﴾ [الشورىٰ: ١٠] ولقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ ﴾ [الحشر: ٧] ولقوله تعالىٰ: ﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]

ثم إن شئتم بعد ذلك مَزيدًا من أقوال أهل العلم المتَّبعين لآثار الرسول أذكر لكم من نصوص علماء الأمَّة المعتبرين من أهل المذاهب الأربعة ما يكون به الإقناع وينكشف به القناع في مقالة أخرىٰ إن شاء الله تعالىٰ لأنَّ الأئمَّة الأربعة المجتهدين متفقون علىٰ أنه إذا رضيت المرأة ووليُّها الأقرب أو أولياؤها الأقربون لتزويج مسلم وعُيِّن المهر وحصل الإيجاب والقبول بغير شرط صحَّ النكاح بدون نظرٍ إلىٰ شيء وراء ذلك وتبعهم علىٰ ذلك علماء الأمة المعتبرون.

وأما من شذَّ وخرج عن هذا المنهج الذي أجمع عليه النَّبي وأصحابه والأئمَّة المجتهدون وعلماء الأمَّة وحكماؤها المعتبرون وغضَّ النظر عن حكم الشرع لمجاراة عادةٍ أو لإرضاء ذي سلطان أو عصبيَّة فليس منَّا ولسنا منهم.

﴿ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٨] ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٣] كلُّ ذلك مبنيٌّ علىٰ عدل الإسلام ومساواته بين المسلمين ومحافظته علىٰ حقوق الشعوب المتشرِّفةِ بتفيُّؤِ ظلالِه». اهـ

إنَّ في عباراته هذه علىٰ قلَّتها أغلاطًا كثيرة.

وقد استدرك بعضها في جواب سؤالٍ زعم أن سائلًا بنجريًّا سأله به، وما ازداد إلا تَهافُتًا وغَلَطًا، واعتذر تلميذه عن بعضها في مواضع من «فصله» فلم يُوفَّق لشيءٍ مقبولٍ.

ونحن نردُّ على ذلك التخليط على الترتيب لتعلق الكلام بعضه ببعض فنقول:

## الخطأ الأول والثاني ومخالفته للإجماع

في قوله: «إن النكاح بين المسلمين...» إلى قوله: «لدفع المغابنة» وذلك أنه شَبَّه النكاح بالبيع وبالإجارة من جهة اشتراطه تعيين المهر لصحَّته كما يشترط تعيين الثمن لصحَّة البيع وتعيين الأُجْرة لصحَّة الإجارة والمراد بالتعيين التسمية فإن أراد بالتعيين مقابل ما في الذمَّة كان خطأ ثالثًا، وكلُّه مُخالفٌ لما دلَّ عليه القرآن ولما أجمعت عليه الأمَّة.

وذلك أنه قد انعقد الإجماع على أن النكاح لا يشبه البيع من جهة اشتراط تسمية المهر فلا تجب لا لصحَّته ولا للزومه كما تجب تسمية الثمن في البيع، لأن الثمن ركن من أركانه لابدَّ من ذكره، والمهر ليس ركنًا من أركان النكاح إجماعًا، فلذلك أجمعوا على صحَّة النكاح بدون تسميته وقد قالوا في صُوَرٍ معدودة بوجوب تسميته لا لصحَّة النكاح ولا للزومه ولكن للزوم المهر المسمَّى، ومن فروع هذه القاعدة المُجمع عليها أنَّا لا نعلم صورة يبطل النكاح فيها لعدم تسمية المهر ولكن توجد صورة أو صورتان يبطل فيها النكاح بسبب تسميته!!

قال الإمام الشافعيُّ في «الأمِّ»: «واستدللنا بقول الله عز وجل: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٦]، أن عقد النكاح يصحُّ بغير فريضة صَداق وذلك أنَّ الطلاق لا يقع إلا على من عقد نكاحه وإذا جاز أن يعقد النكاح بغير مهر فيثبت، فهذا دليلٌ على الخلاف بين النكاح والبيوع، والبيوع لا تنعقد إلا بثمن معلوم، والنكاح ينعقد بغير مهر. استدللنا على أن العقد يصحُّ بالكلام به وأن الصَداق لا يفسد عقده أبدًا»[1]. اهـ كلام الإمام وعبارة مختصر المُزني: «فدلَّ على أنَّ عُقدةَ النكاح بالكلام، وأنَّ ترك الصَداق لا يفسدها»[2].اهـ

## الخطأ الثالث

أنه اشترط لصحة النكاح بين المسلمين أمرين تعيين المهر والصيغة التي عبَّر عنها بقوله: «وسمح من بيده الأمر وقَبِل الآخر» ومع اقتصاره على هذين فقط فقد قال: «صحَّ العقد وحلَّ بذلك الانتفاع والتمتع ولا خلاف في ذلك بين علماء الأمَّة المعتبرين» ومعلومٌ أنه ترك شروطًا أخرى اشترطها العلماء للصحَّة منها المتفق عليه بينهم ومنها المختلف فيه كالبينة وعدم الإحرام والخُلوِّ عن الموانع وعن المرض على قول مالك واشتراط الكفاءة عند من يجعلها شرطًا للصحَّة ولا يجوز النكاح بدونها.

---

(١) «الأم» (٥/ ٦٢، ٦٣).

(٢) «مختصر المزني» (٨/ ٢٨٠).

والخلاصة: إن قوله بعدم الخلاف في صحَّة النكاح بما ذكره فقط خيانة في نقل العلم وتغرير بالمسلمين وتبديل للدين، فإن قال ذلك جاهلاً كان تعرَّضه للإفتاء مع هذا الجهل المركب من مصداق قوله ﷺ: «إنَّ الله لا يقبضُ العلمَ انتزاعًا ينتزعه من العبادِ ولكن يقبضُ العلمَ بقبضِ العلماءِ حتى إذا لم يبقِ عالمًا اتَّخذ النَّاسُ رءوسًا جهَّالًا فأفتوا بغيرِ علمٍ فضلُّوا وأضلُّوا»[1].

## الخطأ الرابع

قد علم أنه اشترط لصحَّة النكاح شرطين: تعيين المهر، والصيغة.

وقد علمت أن اشتراط تعيين المهر مُخالفٌ لما دلَّ عليه القرآن والإجماع، فلم يَبْقَ إلا الصيغة فقط، فاستقر كلامه على أنه لا يشترط لصحَّة النكاح إلا الصيغة، فهل سمع السامعون بمجتهدٍ بلغ مثل هذا التحقيق الغريب؟!!!

## الخطأ الخامس

في قوله: «لأنَّ الأئمَّة الأربعة المجتهدين...» إلى قوله: «فليس منَّا ولسنا منهم». وذلك أنه صدَّر هذه الجملة بإذا رَضِيَت، وعطف عليها بقيَّة الجمل بالواو فدخلت في حكم الشرط ومعناه وهي قوله: «وعُيِّن المهر وحَصَل الإيجاب والقبول بغير شرط صحَّ النكاح بدون نظر إلى شيء وراء ذلك».

فقد جعل الرضا وتعيين المهر وحصول الإيجاب والقبول وعدم الشرط، شروطًا لصحَّة النكاح.

---

(١) أخرجه البخاري في العلم (١٠٠)، ومسلم في العلم (٢٦٧٣).

ثم أكَّد أنه لا ينظر إلىٰ شيءٍ وراء ذلك، ففيها مثل ما في العبارة السابقة من الخطأ وزيادة منها وهو:

## الخطأ السادس

أنه اشترط عدم الشرط، ومعلوم أن من الشروط ما اتفق العلماء علىٰ عدم بُطْلان النكاح معه وإن اختلفوا في وجوب الوفاء به، وحينئذٍ فجَعْل عدم الشرط مُطلقًا شرطًا للصحة من أبطل الباطل.

## الخطأ السابع

في قوله: «إذا رضِيَت المرأة ووليُّها الأقرب أو أولياؤها الأقربون لتزويج مسلم». وبيانه أن لَفْظَة مسلم تعمُّ العدل والفاسق.

وقد اتفق العلماء علىٰ أن التدين معتبرٌ في الكفاءة لا مجرَّد الإسلام فقط ومنهم من لا يقرُّ النكاح مع فقده وفقد النسب كما قاله ابن تيمية فإطلاقه هذا اللفظ هنا كما قال في العبارة السابقة: «أن النكاح بين المسلمين» مُفهمٌ خلاف مذاهبهم ولم يتفقوا عليه قَطُّ فما معنىٰ قوله لأن الأئمة الأربعة المجتهدين متفقون... إلخ؟!

## الخطأ الثامن

## وفيه كلام في الكفاءة

أنه أغفل الكفاءة وهي في النسب والدين شرطٌ لصحة النكاح عند أحمد وسفيان الثوري وغيرهم قال ابن تيمية في «فتاويه»: «والذي يقتضيه كلام أحمد أن الرجل إذا تُبيِّن له أنه ليس بكُفْؤ فرق بينهما وأنه ليس للولي أن يزوِّج المرأة من غير كُفْؤ ولا للزوج أن يتزوج ولا للمرأة أن تفعل ذلك وإن الكفاءة ليست بمنزلة الأمور المالية مثل مهر المرأة إن أحبَّت المرأة والأولياء طلبوه وإلا تركوه ولكنه أمرٌ ينبغي لهم اعتباره وإن كانت منفعته تتعلق بغيرهم وفُقِد النسب والدين لا يُقَرُّ معهما النكاح بغير خلاف عند أحمد»[1].اهـ

وقال في موضع آخر: «وأما الكفاءة في النسب، فالنسب معتبرٌ عند مالك (كذا)[2]، وأما عند أبي حنيفة والشافعي، وأحمد في إحدى الروايتين عنه، فهي حقٌّ للزوجة والأبوين فإذا رضوا بدون كُفْؤ جاز، وعند أحمد هي حقٌّ لله فلا يصحُّ النكاح مع فواتها والله أعلم»[3].

وبهذا يعلم أن دعواه الاتفاق على صحَّة النكاح بما ذكره دعوى باطلة.

---

(١) «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٤٥٤).

(٢) لعل الصواب غير معتبر.

(٣) «الفتاوى الكبرى» (٣/ ٩٨).

## الخطأ التاسع

أنه قال: «إذا رَضِيَت المرأة ووليُّها الأقرب أو أولياؤها الأقربون». فجعل رضى الأولياء شرطًا متفقًا عليه، والصواب أن من العلماء من جوَّز للمرأة تزويج نفسها من كُفْؤ بغير وليٍّ، وهذا منقول عن أبي حنيفة وزُفَر والشَّعبي والزُّهري.

## الخطأ العاشر

أن من العلماء من أجاز للوليِّ إنكاح الصغيرة التي لا يُعتبر رضاها وهذا يُخالف ما قاله من اشتراط رضاها ورضى وليِّها معًا، فإن قيل أنه قد قال في العبارة السابقة «وقد ينوب عن صاحب السلعة وليُّه» إلخ. قلنا؛ نعم، ولكنَّه هناك لم يجعله ضمن أداة الشرط كما ذكره هنا فإنه هنا جعل رضى المرأة والوليِّ معًا شرطًا عَلَّق صحَّة النكاح بوجوده ففيه دعوى الاتفاق على اشتراط ما ليس بشرط.

## الخطأ الحادي عشر

أنه بعد حكاية اتفاق الأئمَّة على ما لم يتفقوا عليه بل وعلى ما قد أجمعوا على خلافه، قال: «وتبعهم على ذلك علماء الأمَّة المعتبرون» والإشارة في ذلك إلى ما زعمه وهذه دعوى أخرى منظومة في سِلْكِ أخواتها.

## الخطأ الثاني عشر

أنه قال: «وأما من شذَّ إلى قوله فليس منَّا ولسنا منه» وقد علمت أن النَّبي ﷺ وأصحابه والأئمَّة المجتهدين وعلماء الأمَّة وحكماءها كلهم لم يقولوا في ما يصحُّ به

النكاح بمثل قوله قَطُّ وقد تبرَّأ منهم بقوله «فليس منَّا ولسنا منه»، كما قد تبرؤا من أمثاله من قبل، فبُعْدًا للقوم الظالمين.

وهذا وإن تردَّد النظر في قصده له ولكن كلامه يقتضيه.

## الخطأ الثالث عشر

أنه قال: «أجمع عليه النَّبي وأصحابه والأئمَّة» إلخ؛ فأدخل النَّبي ﷺ في ضمن أهل الإجماع، وقد انتقده عليه السيد العلامة عبدالله دَحْلان ونصُّه: «ما كنَّا نظنُّ أحدًا يجهل معنى الإجماع حتى جاء هذا... وتبجَّح بهذه العبارة التي لم يُسبق إليها، فهي من مُبتكراته وبِدَعِ مُنكراته، لأن الإجماع عبارةٌ عن اتفاق جملة من أهل الحَلِّ والعَقْدِ من أمَّة محمَّد في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع و... جعل النَّبي ﷺ أحد المتفقين في الإجماع وعَزَله عن منصب التشريع وجعله كواحد من العلماء المجتهدين، وفي ذلك من حَطٍّ قدر النَّبي ﷺ مالا يخفى».اهـ

ونقول أن التلميذ قد أورد في «فصله» كلمات يُفهم منها الحَطُّ من قدره ﷺ لا تُعَدُّ هذه الكلمة معها شيئًا مذكورًا، فالله المستعان.

## الخطأ الرابع عشر

## وفيه تعريضه بالأئمة أنهم كانوا مداهنين في دين الله

وذلك في قوله: «ولم يداخلكم الشكُّ إلا في مسألة النكاح...» إلى أن قال: «فإني أذكر لكم في هذه الأسطر بعض ما بلغني من قضايا الرسول ﷺ وأصحابه في ذلك لتعلموا حكم الدين الحقيقي وعدله وبراءته عن الأدناس

والسَفاسِف السياسية».اهـ

ثم إنه لم يذكر إلا القضايا التي استدلَّ بها على عدم الكفاءة، فمراده بالسَفاسِف السياسية ما قاله الأئمَّة أبو حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم ممن قال بالكفاءة وبالدين الحقيقي، ما عَرَفه هو وجهلوه هم بزعمه.

وقد فصَّل هذه الجملة تلميذه في «فصله» في الصحيفة (٥٩) و (٦٠) وخلاصة ما فيه أن من قال من العلماء بالكفاءة إنما قال بها تبعًا لمقتضيات السياسة الملكية والسياسة المعاشية، فراعى أبو حنيفة بني أميَّة بل نساءهم المتكبِّرات كما فعل مثل ذلك الشافعي في زمن بني العبَّاس.

وذلك مستند الأئمَّة المجتهدين، لا أدلَّة الدين، فقد اكتشف التلميذ وشيخه من قبل مسألة من مسائل السياسة الملكية لا الشرعية اشتملت عليها كتب هذين الإمامين وأصحابهما وهذا اكتشاف عجيب، وأعجب منه استدلال هذين الإمامين وأصحابهما عليها بالقرآن كما صنع الشافعي في «الأُمِّ» وبالحديث كما في كتب أصحابهم. ونتيجة هذا أنهم تلاعبوا بدين الله وكتابه وحديث رسوله مُراعاةً لخواطر نساء الملوك المتكبِّرات!!!

سبحانك هذا بهتانٌ عظيمٌ، نعوذ بالله من مُضِلَّات الفتن.

## الخطأ الخامس عشر

## وفيه بيان أن أصل ضلال الخوارج توهمهم أن العدل في المساواة

في قوله: «كلُّ ذلك مَبنيٌّ على عدل الإسلام ومساواته بين المسلمين ومحافظته على حقوق الشعوب المتشرِّفةِ بتَفيُّؤِ ظلالِه». يقع في أوهام أكثر الناس

أن العدل مُستلزِمٌ للمساواة وعكسه، وأنه لا يتمُّ العدل إلا بها، وهي شُبْهة قديمة، كانت من جملة شُبَه الخوارج التي افتتنوا بها فمَرَقُوا من الدين، وقد زاد انتشار هاتين الكلمتين في هذا العصر ولاكَتْها ألْسِنَةُ الخاصَّة والعامَّة.

ومنهم من يضيف إليها الحرية، وقد دُبِّجَت المقالات المزخرفة في مدحها إجمالًا، وغلا الناس في مدلولها لاسيَّما مع الاحتكاك بالغربيين وفُشُوِّ نِحَلِهم بين أهل المشرق، فيحملون الحريَّة على الانطلاق عن قيود الدين على اختلاف في مفاهيمهم.

وقد اتبعت بعض الحكومات الإسلاميَّة هذه الخطوات الشيطانيَّة فأجازت الربا، والزنا للنساء المسلمات، وغير ذلك من الأمور المخالفة للدين بناءً على ما يسمونه الحريَّة، وما هي بها ولكنها الخلاعة وترك الدين والعياذ بالله تعالى.

أما المساواة فقد غلا فيها الآن بعض الأُمم حتى زعموا أنها لا تتمُّ إلا بنسخ حكم المِلْك والاختصاص فصيروا الأموال والاختصاصات كلها شرعًا بينهم وكل هذا مُخالِفٌ لدين الإسلام.

والمقصود هنا: بيان أن العدل لا يَستلزِمُ المساواة المطلقة، لأن العدل هو وضْع كلِّ شيءٍ مَوضِعَه وإعطاء كل مُستحِقٍّ ما يَستحقُّه، فقد يكون في المساواة وقد يكون في التفضيل، وإن المساواة إنما تكون في الحقوق التي هي نتيجة الأعمال والأكساب المتساوية فترْكُها تَرْكٌ للعدل غالبًا. ومن غير الغالب أن تكون هناك مصلحة عامَّة تقتضي التفضيل.

وأما الحقوق التي ليست نتيجة لعملٍ ولا كسبٍ بأن كان علَّتها ومُوجِبها

أمورًا خلقيةً كالنسب أو عمليةً لا تتكرر كالسَّبْقِ بالهجرة والجهاد وما شاكل ذلك، فليست من هذا القسم، فلمَّا جعل السوداني عدم الكفاءة مبنيًّا على عدل الإسلام ومساواته بين المسلمين ومحافظته على حقوق الشعوب كان المفهوم من كلامه أن اعتبار الكفاءة مَبْنِيٌّ عنده على الظلم والأَثَرَةِ وإضاعة حقوق الشعوب المسلمة.

فالأئمَّة الذين قالوا بها ما هم عنده إلا ظَلَمَةٌ مُستأثرون مُضيِّعون لحقوق المسلمين، وهذه جُرْأةٌ عظيمةٌ وتهجُّمٌ على الدين وأئمَّته وحَطٌّ من قَدْرِهم وفضلهم ولمزٌ قبيحٌ لهم، وقد نالوا بهذا حظًّا من الوارثة لمتبوعهم الأعظم ﷺ فقد لمزه أصلُ الخوارج وضِئْضِئُهم ذو الخُوَيْصِرَة لما توهَّم أن العدل إنما يكون في المساواة، وبقيت شِنْشِنَتُه مُتوارثة في أتباعه والآخذين بشُبْهَتِه، ولا يزالون حتى يخرج آخرهم مع المسيح الدَّجَّال.

أخرج النَّسائيُّ عن أبي برزة قال: أُتي رسول الله ﷺ بمال فقسمه، فأعطى من عن يمينه ومن عن شماله ولم يعط من وراءه شيئًا، فقام رجلٌ من ورائه فقال: يا محمَّد ما عدلت في القسمة -رجلٌ أسودُ مطمومُ الشَّعر عليه ثوبانِ أبيضانِ- فغضبَ رسول الله ﷺ غضبًا شديدًا وقال: **«والله لا تجدونَ بعدي رجلاً هو أعدلُ منِّي»**، ثمَّ قال: **«يخرجُ في آخرِ الزَّمانِ قومٌ كأنَّ هذا منهمْ يقرءُونَ القرآنَ لا يجاوزُ تراقيهمْ يمرقونَ من الإسلامِ كما يمرقُ السَّهمُ من الرَّميَّةِ سيماهُمُ التَّحليقُ، لا يزالون يخرجون حتى يخرجَ آخرهم مع المسيحِ**

الدَّجَّالِ فإذا لقيتُمُوهُم فاقتلوهم، هم شرُّ الخلقِ والخليقةِ»[1]؛ وفي رواية: «شرُّ قتلَى تحتَ أديمِ السَّماءِ»[2].

وقد ورد تسمية هذا الرجل في أكثر الأحاديث أنه ذو الخُوَيْصِرَة.

وفي رواية أن رسول الله عليه وآله وسلم قال لعمر لما استأذنه في قتله: «دعهُ فإنَّهُ سيكون له شيعةٌ يتعمَّقُونَ في الدِّينِ حتى يمرقونَ منهُ كما يمرقُ السَّهمُ من الرَّميَّةِ»[3]؛ قال ابن تيمية في «الصارم المسلول» بعد أن أورد عدة روايات سبق بعضها، ما نصُّه:

«فلما رأىٰ النَّبيُّ ﷺ الرجلَ الطاعنَ عليه في القِسْمة الناسبَ له إلىٰ عدم العدل بجهله وغُلوِّه وظنِّه أن العدل هو ما يعتقده من التسوية بين جميع الناس دون النظر إلىٰ ما في تخصيص بعض الناس وتفضيله من مصلحة التأليف وغيرها من المصالح، عَلِمَ أن هذا أول أولئك فإذا طعن عليه في وجهه علىٰ سنَّته فهو يكون بعد موته وعلىٰ خلفائه أشدَّ طعنًا»[4]؛ اهـ كلامه.

وعندنا أن لما وقع فيه الخوارج من الضلال والمروق من الدِّين سببًا آخرَ مع ما ذكره ابن تيمية لا مَحَلَّ هنا لشرحه، وكما أن الخوارج كانوا يعبِّرون عن باطلهم الذي اعتقدوه ومَرَقُوا به من الدِّين بقولهم: «لا حكم إلا لله»، وهي كما

---

(١) أخرجه النسائي في «المجتبىٰ» (٧/ ١١٩).

(٢) أخرجه الترمذي في «تفسير القرآن» (٣٠٠٠) وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ».

(٣) أخرجه البخاري في المناقب (٣٦١٠)، وفي استتابة المرتدين والمعاندين (٦٩٣٣)، ومسلم في الزكاة (١٠٦٤).

(٤) «الصارم المسلول» (١/ ١٨٤).

قال الإمام المرتضىٰ عليه السلام: «كلمةُ حقٍّ أُرِيدَ بها بَاطلٌ»، كذلك فعل دُعاةُ الشُّعُوبيَّة في تعبيرهم عن معتقدهم المخالف لمذاهب السلف بلفظتي: «العدل» و«المساواة»، وهما كلمتان ظاهرهما حسنٌ جميلٌ، وباطنهما ما يعتقدونه من انحصار العدل في المساواة، فيؤدِّي لا محالة إلىٰ ردِّ جانب من السنَّة النبوية والطعن في أحكامها كما فعل صاحب «الصورة» وتلميذه، وقد أشرنا فيما سبق إلىٰ تقارب الخوارج والشُّعُوبيَّة في هذا المعنىٰ.

## الخطأ السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر

أنه قال في «الصورة»: «وهاك من كتاب ربك بُرهانًا علىٰ ما أدَّعيه وسراجًا يضيءُ لك ما تبتغيه قال تبارك اسمه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: ١٣] إن تقسيم القبائل والشعوب أو تسميتها بالأسماء المختلفة إنما هو لأجل التعارف».اهـ

ونقول: إن مُجملَ ما في الآية أن الله جعل الناس شعوبًا وقبائل لأجل التعارف وليس فيها نَفْي ما سوىٰ التعارف من الحكم في ذلك ولا الحصر الذي لبَّس به صاحب «الصورة» فقال: «إنما هو لأجل التعارف» فالتعبير الصحيح أن يقال: إن الله جعل الناس شعوبًا وقبائل للتعارف ولا يجوز أن يقال: «للتعارف لا غيره» أو «إنما هو للتعارف»، ونحو ذلك من العبارات التي تفيد الحصر من غير دلالة عليه بل ولو مع ما يوهم الدلالة وذلك مثل قوله

تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] ففي هذه حصر حكمة الخلق في العبادة.

وقال في الآية الأخرىٰ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨ - ١١٩] فهذه حكمةٌ أخرىٰ في خلقه إياهم، ونظائر هذا كثيرة.

وأيضًا فإنه فسَّر الجَعْل بالتقسيم، والصواب تفسيره بالتصيير أو الخَلْق، فمعنىٰ وجعلناكم شُعُوبًا وقبائل، أي: صيَّرناكم أو خلقناكم كذلك.

وقال: «أو تسميتها بالأسماء المختلفة» وهذا خطأ ثالث، فإن جَعْلَهم شعوبًا وقبائل ليس معناه تسميتهم شعوبًا وقبائل، وهذا مما لا خلاف فيه.

## الخطأ التاسع عشر

ثم قال: «كتسمية الأشخاص من أبناء الرجل الواحد لتمييزهم عن بعضهم فقط، وهي كتقسيم البحار والرياح والأقطار ولا تفاضل بينهم إلا بالنتائج والآثار».اهـ

الذي يُفهم من كلامه أن معنىٰ قول الله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ﴾ سميناكم، أي كما يسمِّي الرجل أبناءه، فأسماء الشعوب والقبائل عنده توقيفية، مع أن تسمية الرجل أبناءه لتمييزهم لا تنفي تفاضلهم في الخَلْق والجِبِلَّة والقوَّة والبطش وسائر ما يَجْبُل الله عليه العباد، كما يتفاضلون بأعمالهم وآثارهم.

ويقال في الشعوب والقبائل المختلفة بمثل ذلك، فكما أن تسمية أبناء الرجل ليُعرفوا لا يَنفِي تفاضلهم في جِبِلَّاتهم، كذلك كان جَعْلُهم شعوبًا وقبائل ليُعرفوا لا يَنفِي ذلك.

وقوله: «وهي كتقسيم البحار والرياح والأقطار» حجَّةٌ عليه فإن البحار تتفاضل كما تتفاضل الرياح والأقطار والبلاد وقد خلقها الله مُتفاضِلَة، وقال في كتابه العزيز: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف: ٥٨] وقد خلق الله البلد الطيِّب طيِّبًا والبلد الخبيث خبيثًا، ولذلك قال بعض المفسرين إن الله ضرب اختلاف إنتاج البلاد مثلًا لما في البشر من اختلاف الاستعداد للغيِّ والرشاد.

وقد قال رسول الله ﷺ: «**مثلُ ما بعثني الله به من الهدَى والعلمِ كمثلِ الغيثِ الكثيرِ أصاب أرضًا فكانَ منها نقيَّةٌ قبلتِ الماءَ فأنبتتِ الكلأ والعُشبَ الكثيرَ، وكانَ منها أجادبُ أمسكتِ الماء فنَفَعَ الله بها النَّاسَ فشربُوا وسقوا وزرعوا، وأصابَ طائفةً أخرى منها إنَّما هي قيعانٌ لا تمسكُ ماءً ولا تُنبتُ كلأً، فذلك مثل من فقه في دينِ الله ونفعهُ ما بعثني الله به فعَلِمَ وعلَّمَ، ومثلُ من لم يرفعْ بذلكَ رأسًا ولم يقبَلْ هدى الله الذي أرسلتُ به**»[1]؛ وهذا الحديث في الصحيحين، وأخرجه أحمد والنَّسائيُّ.

فأرجَع الانتفاع الذي حصل لأهله إلى ما جَبَلَهم الله عليه من الاستعداد وطيب العُنْصر، ومن هذا يظهر بُطْلان نَفْي ما سوى التعارف من الحكم كما زعمه السوداني فيما سبق، وأن التفاضل حاصلٌ في هذه الأمور المختلفة قبل ظهور نتائجها وآثارها، وأن تفاضل نتائجها وآثارها تابعٌ لتفاضلها في ذواتها

---

(١) أخرجه البخاري في العلم (٧٩)، ومسلم في الفضائل (٢٢٨٢).

من قبل، وأن النصوص الواردة في فضل العرب وقريش وبني هاشم دالةٌ على أفضليَّة أعمالهم وآثارهم كما دلَّت على أفضليَّة معادنهم واستعدادهم وذواتهم.

## الخطأ العشرون

في قوله: «إن جميع أهالي الأديان متفقون على أنَّ أصلَ جميع الناس واحدٌ بلا خلاف ولا فضل لأحدٍ على أحدٍ بذات دمه ولحمه».اهـ

أما دعواه اتفاق جميع الأديان على أنَّ أصلَ الناس واحدٌ، فإن عَنَىٰ بهم أهل الأديان الثلاثة فقوله صحيحٌ، وإن عَنَىٰ من سواهم فلا نُثبت دعواه، وقوله: «ولا فضل لأحدٍ على أحدٍ بذات دمه ولحمه». من الدَّعاوَىٰ المجرَّدة عن الدليل، وقد علمت أن الآية لا تدلُّ عليها أصلًا، وأن الاختلاف والتفاضل بين الشعوب والقبائل في استعدادهم وفِطَرِهم وأخلاقهم الجِبِلِّيَّة واقعٌ كما أثبته العِيان والتجربة، ودلَّت عليه النصوص، وحقَّقه علماء الأخلاق وغيرهم.

وهو القول الذي قال به محقِّقوا فلاسفة الغربيين، وسواء كان مصدر ذلك التفاوت والتفاضل اللحم والدم أو ما وراء ذلك من الأرواح والأنفس، فإن ذلك غير قادحٍ فيما نقوله.

ثم إن هذه الجملة فيها من الإبهام والإجمال ما يدعو إلى الالتباس، فلابدَّ من تحقيق ما يُفهم منها لذلك، فنقول:

**الأول**: أن يعني بذلك أن لحوم الناس ودماءهم متساوية في اللون والطعم وما شاكل ذلك من الأعراض، ولا اختلاف بينهم في ذلك كما اختلفت لحوم أصناف النوع الواحد من الحيوان لاختلاف الأصول والمرعىٰ ونحو ذلك.

فهذا أمرٌ لا نعلمه وإنما ينبغي أن يُسألَ عنه أَكَلَةُ لحوم البشر من أهل أفريقيا، وما خلق الله البشر ليؤكلوا حتى يفاضل بين لحومهم ودمائهم من هذا الوجه.

الثاني: أن يعني به عدم تفاوت استعداد الناس وفِطَرِهم وجِبِلَّاتهم وهذا أمرٌ يكاد يقطع العقل ببُطْلانه، وأما كيفيَّة تعلُّق ذلك التفاوت المعنويِّ بنفس اللحم والدم فلا يعنينا لأن المقصود حاصلٌ بدونه.

الثالث: أن يعني بذلك عدم اختلاف حكم القِصَاص والدِّيَات بينهم ونحوه على خلاف في الأخير، فليس في هذا ما يمنع تفاضلهم فيما سواه، لأن الشرع علَّق هذه الأحكام بعلَّةٍ ظاهرةٍ مُنضبطةٍ وهي الإسلام.

ولو لم يفعل ذلك لما أمكن تنفيذ حكم القِصَاص أصلًا، لتعذُّر استواء القاتل والمقتول في جميع الصفات الحسِّيَّة والمعنويَّة وعلى هذا فاستدلاله به على استواء المعادن والأصول باطلٌ كما سبق شرحه.

## الخطأ الحادي والعشرون

ثم قال: «لكنَّهم يتفاضلون بالصِّفات والآثار وحسن التربية».اهـ

ونقول إن التفاضل بين الناس بالثلاثة المذكورة مُسلَّم، ولكن حصر التفاضل فيها غير مُسلَّم إنْ قَصَرَ الصفات على المكتسب، وذلك أنه قد ثبت بالنصِّ الصريح الصحيح تفاوت أصول القبائل ومعادنها كما سيأتي تفصيله.

ونصَّ علماء الأخلاق كالأصبهاني وغيره على أن الأبناء قد يرثون من آبائهم طِباعًا وأخلاقًا كما يرثون منهم الأمراض والقوَّة وما شاكلها، وأجمع المحقِّقون

من الفلاسفة الغربيين على أن الوراثة هي العامل الأقوى في الأخلاق لا التربية فقط.

ولهم على ذلك أدلَّةٌ كثيرةٌ مشهورةٌ فيما تُرجِم من كتبهم وقالوا: إنه قد تظهر بعض صفات جَدٍّ أعلى في أحد أحفاده الموجودين بعد مئات من السنين.

وهذا قد جاء في معناه أحاديث في تفسير قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨] وسيأتي ذكر ما تيسر منها إن شاء الله تعالى.

وقالوا: أن ابن الأُصَلاء المُعرِقِين في المجْد والمعْدِن الزكيِّ تكون فيه الأخلاق الكريمة أثبت وأرسخ، وإن ضَعُفَ مثلًا في جانب الذكاء والفِطْنة.

فلو اعتُنِيَ مثلًا بتعليم أحد أبناء الزَّنج والأصيل تعليمًا واحدًا فربما يفوقه الزَّنجيُّ ذكاءً وفِطْنةً وحفظًا وتقدُّمًا في العلم، ولكن الأصيل يفوقه من جهةٍ أخرى إذا طرأت عليهما الأحوال وباغتتهما الحوادث، فإن الزَّنجي يعود لطبع أسلافه من الرُّعُونة والخفَّة والطَّيش، ويظهر على الأصيل ما وَرِثه عن أسلافه من الطِّباع الكريمة.

وما ذكرناه يُحكى عن محقِّقٍ منهم لهذا العصر(١) وقد وافقه عليه أكثر فلاسفتهم، وما خالف عن هذه القاعدة فإنه يرجع إلى امتزاج دم أجنبي بالدم الزكيِّ.

ويدلُّ على هذا ما ورد أن عِرْقَ السوء كأدب السوء، وما ورد في التحذير من

---

(١) هو: جوستاف لوبون.

خضراء الدِّمَن، وهي المرأة الحسناء في المَنْبَتِ السوء، والكلام في هذا المعنى طويل.

**وخلاصة ما أشرنا إليه**: أن السوداني قد خالف في قوله ما ورد به الأثر وما قاله أهل النظر.

## الخطأ الثاني والعشرون

في قوله: «كالأثمار المأخوذة من شجرةٍ واحدةٍ فإنها تتفاضل في حلاوة الطعم وعِظَم المقدار والسلامة من الفساد وكذلك الناس يتفاضلون في العلم والعمل والأخلاق».اهـ

ونقول إنه ضرب هذا المثل ليكون حجَّةً عليه، ووجْهُه أنه قد أثبت أن الأثمار المأخوذة من شجرةٍ واحدةٍ- ومن المعلوم أنها لا تكون إلا من صنفٍ واحدٍ- تتفاوت طعمًا وعِظَمًا وسلامةً، فما بالك بالتفاوت بينها إذا كانت من أشجارٍ مُتعدِّدةٍ من صنفٍ واحدٍ فإنه يكون لا محالة أعظم، فإذا كانت من أصناف نوعٍ واحدٍ كانت أعظم تفاوتًا وتفاضلًا، وبهذا يثبت عين ما نقوله.

ومن البديهي أن البشر وإن كانوا نوعًا واحدًا فإنهم أصنافٌ كثيرةٌ، كلُّ صنفٍ مُتميزٌ بخواصِّه وأعراضه عن بقيَّة الأصناف والتفاوت بين الأصناف ظاهرٌ بيِّنٌ، كظهور التفاوت بين أفراد الصنف الواحد، وهذه الأمور ثابتةٌ عند المشتغلين بالبحث فيها.

ومن أجاد النظر والتأمل في خواصِّ الأصناف ومميزاتها ازداد تحقُّقًا بعلم

ما أشرنا إليه، أما المثل الصحيح لهذا المعنى فهو ما تراه في كلِّ ثمرةٍ أو فاكهةٍ ذات أصناف، أو نوع من الحيوان كذلك، كالعنب فإنَّ أصنافه كثيرةٌ ولا يتحول صنفٌ إلى صنفٌ أبدًا سواء حسنت التربية أم ساءت، كالعنب الملاحي لا يعود رازقيًّا وعكسه.

ومثله التفاح والعنب لا يتحول صنفٌ منه إلى غيره، كالعجّوة لا تعود بَرْنِيًّا وعكسه، وغاية تأثير حسن الطينة والتربية أن يَحْسُن ذلك الصنف حُسْنًا ما من غير أن يجاوز دائرة صنفه.

وهكذا القول في الخيل، فإن سائر أصناف الخيل لا تبلغ مَبْلَغ الصنف العربي ولو أطيل انتقاؤها وأحسنت تربيتها وأجيد تضميرها وتدريبها، والقول في سائر الأنواع بالنسبة إلى أصنافها واحد.

وسيأتي نقل كلام الراغب الأصبهاني في الوراثة، وكلام العلماء في ذلك كثيرٌ، سنذكر منه ما تيَّسر إن شاء الله تعالى.

**والحاصل**: أن السوداني أخطأ في ضرب هذا المثل فإنه غير صحيح ولا مطابق للموضوع.

## الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والعشرون

في قوله: «وكما أن البذرة المأخوذة من الشجرة الصغيرة تنتج بحسن التربية والعناية شجرةً كبيرةً ذات أثمار عظيمةٍ فائقةٍ على أصلها في الحلاوة والنضارة، كذلك البذرة المأخوذة من الشجرة العظيمة الجيِّدة من ذلك النوع يَصغُر ثمرها وتَنقُص حلاوته ويَفسُد إذا ساءت التربية ونقصت العناية بها».اهـ

فالأول: خطأه في نفس المثل فإن ما زعمه من كون البذرة المأخوذة من شجرةٍ صغيرةٍ تعود بحسن التربية شجرةً كبيرةً من أبطل الباطل، فإن علماء الفلاحة يوصون بانتقاء البَذْر من الشجر الكبير السالم من الآفات.

وذلك أن الشجرة الموؤفة تُكمِن في بذورها جراثيم الآفة ثم تظهر في أول مُستنبَتٍ منها أو فيما بعده، كما أن بذر الشجرة الصغيرة لا يكون أبدًا -وإن أُحسنت تربيته- كالمأخوذ من أصلٍ كبيرٍ إلا على وجه الندور والشذوذ ولا يُبنى على مثله حُكْم، فهو كالشيء الذي خَرِق ورُقِّع.

وينبني على الخطأ الأول في المثل الخطأ الثاني في الممثل له، وهو المعدِن الخبيث، فقضية كلامه أن أعراقه الخبيثة تتحول بحسن التربية إلى أعراقٍ طيِّبةٍ، وهذا غير صحيح، فإن هذا التحول لا يرسخ إلا بعد أجيالٍ كثيرةٍ على ما قاله بعض علماء هذا الشأن.

الخطأ الثالث: «في قوله كذلك البذرة... إلخ» وذلك أن بذرة الشجرة الجيِّدة الصنف أو النوع -وإن ساءت تربيتها- تَكمُن فيها الأعراض الجيِّدة، حتى إذا وافقت بذورها طينةً طيِّبةً وتربيةً حسنةً عادت إلى حُسْنِ أصلها وكرمه.

الرابع: إن تمثيله هذا غير صحيح، فإن هذا المعدِنَ الزكيَّ ولو أسيئت تربيته تبقى أعراق أصله في نسله.

والخطأ الخامس: إن هذين المثالين إنما يصحُّ ضربهما للأفراد المنتسبين إلى أصلٍ واحدٍ، لا للأصول المتعدِّدة والقبائل المختلفة والمعادن المتباينة، وقد

ضربنا لها آنفًا مثلًا صحيحًا والحمد لله.

وقد أبقى قسمًا ثالثًا لم يضرب له مثلًا، وهو المتسب إلى المعدِنِ الطيِّبِ الزكيِّ، والنسب الصالح العليِّ، إذا وافق مطرًا من العلم صيبًا، وحظًّا من التربية طيبًا، فمثله ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وكالبلد الطيب ﴿يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٨]، وكالشجرة المباركة ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور: ٣٥].

## الثامن والتاسع والعشرون

في قوله: «فكذلك الحال في بني آدم وفي بني كلِّ رجلٍ فاضلٍ عظيمٍ من البشر فإن ابن الكريم العالم الفاضل الحَسَنِ الأخلاق يكون بليدًا جبانًا خسيسًا سيِّئ الأخلاق إذا ساءت التربية ويكون ابن البليد الأحمق الخسيس الجاهل كريمًا شجاعًا فاضلًا عالمًا حَسَنَ الأخلاق إذا حَسُنت تربيته».

فقوله: «فكذلك الحال... إلخ» قد بيَّنا بُطْلانه بنقد الأمثلة التي ذكرها وما بناه عليها، وقرَّرنا القياس التمثيلي الصحيح بما ذكرناه، وهو مُقتضى الأحاديث الصحيحة.

ولو كان ما يذكره الباحثون في هذا الشأن لهذا العهد مُخالفًا لِما وردت به السنَّة لجادلنا به السوداني وتلميذه كما فعل أمثالهم من المتكلمين القائلين بتساوي الجواهر من قبل، فإنهم جادلوا أهل السنَّة والجماعة بالفلسفة اليونانية.

ولكن كان من صُنْع الله لأهل السنَّة أن الباحثين اليوم قد عثروا بعد شدَّة

البحث والتنقيب والاستقراء علىٰ قريبٍ مما وردت به السنَّة، فإن قواعد هذا العلم عندهم أربع:

١- الجديد يُبيد القديم.

٢- الطبيعة تَستبقي الأحسن.

٣- الانتخاب سنَّة في الكون.

٤- الفروع تَرِثُ الأصول.

فالقاعدة الثالثة أشارت إليها أحاديث الاصطفاء، والقاعدة الرابعة دل عليها حديث: «النَّاسُ معادنُ...» والدليل الذي به نأخذ وعليه نعتمد هو السنَّة النبوية، وما سواها شواهد تُورَد للتقوية، والعمدة غيرها.

وقوله: «فإن ابن الكريم...» إلىٰ قوله: «إذا حسُنت تربيته» قد أخطأ فيه أيضًا، وذلك أن الصفات تنقسم إلىٰ قسمين: غريزيٍّ، ومُكتسبٍ.

والبلادة والجبن والشجاعة من الغرائز، وقد أجمع علماء الأخلاق علىٰ أن الذكاء لا يُكتسب، كما أن البلادة لا تزيلها التربية، والمكتسب لا يكون كالجِبِلِّي أبدًا وليس الطَّبع كالتطبُّع:

لَــيْسَ التكَحُّــلُ في العَيْنَــيْنِ كَالكَحَــلِ

وبالجملة فقد جمع في هذه العبارة ما يمكن معالجته بالتربية وما لا يمكن، فالبليد يُطبَع بليدًا ثم لا يَقدِر أحدٌ أن يحوله ذكيًّا لا بتربيةٍ ولا غيرها، كما أن الذكيَّ يُطبَع ذكيًا وينشأ كذلك ثم لا يعود بليدًا إلا إن ألمت به آفةٌ، وأثر التربية

إنما يكون في تصريفهما لا في إحالة الجِبِلَّة فيهما، وابن الكريم الشجاع أشدُّ استعدادًا للشجاعة والكرم من ابن اللئيم الأحمق، فإن تخلف ذلك فيه كان له سببٌ آخرَ من جهة أمِّه أو عِرْقٍ قديم.

وسيأتي الاستدلال على ذلك بالأثر وكلام الحكماء إن شاء الله تعالى.

أما قوله: «فلا محل إذًا للاغترار بالانتساب إلى كريمٍ أو عالمٍ أو نبيٍّ من الأنبياء».اهـ فإنه حقٌّ وصدقٌ، ومن اغترَّ بالله هَلَك فكيف بمن اغترَّ بغيره، وإذا كان الاغترار بالعمل الصالح والاعتماد عليه دون رحمة الله مُهلِكًا لصاحبه فما بالك بما سواه، ومن المعلوم أن النهي عن الاغترار بالنسب الصالح لا ينفي فضله، كما أن النهي عن الاغترار بالعمل الصالح لا ينفي فضله.

وفي ذلك يقول إمام الإرشاد الحبيب عبدالله بن علوي الحدَّاد بعد أن ذكر بعض مفاخر أهل البيت النبويِّ وفضائلهم:

ثُـمَّ لَا تَغْـتَرَّ بِالنَّسَـبِ ... لَا وَلَا تَقْنَـعْ بِكَـانَ أَبِي

وَاتَّبِـعْ فِي الهَـدْيِ خَـيْرَ نَبِـي ... أَحْمَـدَ الهَـادِي إلى السَّـنَنِ

وقال أيضًا:

وَاحْذَرْ وَإِيَّاكَ مِنْ قَوْلِ الجَهُولِ أَنَا ... وَأَنْتَ دُونِيَ فِي فَضْلٍ وَفِي حَسَبِ

فَقَدْ تَأَخَّرَ أَقْوَامٌ وَمَا قَصَدُوا ... نَيْلَ المَكَارِمِ وَاسْتَغْنَوْا بِكَانَ أَبِي

وبالجملة فكلام أسلافنا في هذا المعنى كثيرٌ قَلَّ أن يخلو عنه مُؤَلَّفٌ من مُؤَلَّفاتهم والله الموفِّق والمعين.

## الخطأ الثلاثون

في قوله: «ولتقرير هذا المبدأ وإقناع المتوهمين خلاف ذلك قال رسول الله ﷺ: «**من أبطأ به عملُهُ لم يُسرع به نسبُهُ**»[1]؛ وقال ﷺ: «**ليس لأحدٍ فضلٌ على أحدٍ إلَّا بدينٍ أو عملٍ صالحٍ**»[2].اهـ

وذلك أنه استدلَّ بهذَيْنِ الحديثَيْنِ علىٰ نفي فضل النسب الصالح مُطلقًا، ومثلهما ما في معناهما وبيان ذلك من وجوه:

**الأول:** أنه ثبت عن رسول الله ﷺ أحاديث تدلُّ علىٰ فضل النسب الصالح والمعدِن الزكيِّ كحديث الاصطفاء، وفي معناه حديث الاختيار، وكحديث: «من أكرمُ النَّاسِ...» [3] ونحو ذلك، وهي صحيحةٌ صريحةٌ في فضله بل هي أصحُّ وأقوىٰ سندًا وأكثر طُرُقًا.

والقاعدة في مثل هذا الموضع أن يُقدَّم الأصحُّ علىٰ الصحيح، والصحيحُ علىٰ الضعيف، إذا لم يُمكِن الجمع، هذا علىٰ تقدير أن بينها تُعارضًا وستعلم مما نورده عدم التعارض وليس من سنَّة طلاب الحقِّ أن يضربوا السنَّة بعضها ببعض.

الثاني: أن أهل السنة والجماعة وعلماء الأثر قد رَوَوْا هذين الحديثين وما في

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٥٢ و٤٠٧)، ومسلم في الذكر والدعاء (٢٦٩٩)، والترمذي في القراءات (٢٩٤٥)، وابن ماجه في المقدمة (٢٢٥) وغيرهم.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٤٥، ١٥٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٤٥٩)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ (٨١٤) وغيرهم، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٨٤): «وفيه ابن لهيعة وفيه لين، وبقية رجاله وثقوا».

(٣) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء (٣٣٥٣)، ومسلم في الفضائل (٢٣٧٨).

معناهما، ورَوَوْا حديث الاصطفاء وحديث المعادن وما في معناهما ووضعوا كلًّا منها موضعه، فأثبتوا ما تقتضيه هذه وقالوا به، وأثبتوا ما تقتضيه تلك وقالوا به، وكانوا أسعد بالسنَّة من الشُّعُوبيَّة ومن سلك سبيلهم إذ قَبِلُوا بعضها وردُّوا بعضها، فكانوا كمن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض، وذلك لأنهم أفهم عن الله ورسوله من الشُّعُوبيَّة وأعرف بمواقع الحقِّ منهم.

الثالث: أن الحديث الأول صحيحٌ رواه مسلم عن أبي هريرة، وأبو هريرة أيضًا هو الذي روىٰ عنه مسلم حديث: «مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟» وفيه أنَّه ﷺ قال: **«أفعن معادنِ العربِ تسألونِي تجدونَ النَّاسَ معادن كمعادنِ الذَّهبِ والفضَّةِ...»** الحديث.

وفسَّر العلماء معادن العرب بأصول قبائلها لا بنفوس أفرادها، كما فسَّره به التلميذ في «فصله» وغاية ما يدلُّ عليه هذا الحديث أن النسيب لا يُسرِع به نسبُه إذا أبطأ به عملُه، وهذا حقٌّ صحيحٌ، فإن الأمر الذي يحصل فيه التباري والتسابق هو العمل الصالح وهو الذي يمكن الاستزادة منه.

أما النسب فلا يؤثِّر فيه الاكتساب فلا يمكن من فاته أن يدركه ولا من أدركه أن يستزيد منه وإنما هو من قبيل الأمور الخَلْقِيَّة كالجمال والصحَّة والقوَّة والذكاء ونحوها فنفي الإسراع والسبق بمجرَّد النسب لا يدلُّ علىٰ نفي ما سوىٰ ذلك من مزاياه.

الرابع: أن أهل السنَّة والجماعة ومن قال بفضل النسب من غيرهم لم يقولوا أنه يسرع بمن أبطأ به عملُه بل أثبتوا فضله مع لوازمه ونَفَوْا عنه ما لا يستلزمه، فأثبتوا ما صحَّت به السنَّة من هذا وهذا وحينئذٍ فلا يصحُّ الردُّ به عليهم.

الخامس: أن الجملة الثانية قطعة من حديث عُقْبَة بن عامر، وقد أخرجه أحمد والبيهقيُّ وابن جَرير بألفاظ مختلفة وفي سنده ابن لَهيعة تركوا الاحتجاج به، وعند ابن جَرير روايتان مُختلِفٌ لفظهما مع أن سندهما واحدٌ والظاهر أن ذلك من تخليط ابن لَهيعة فلا يحتجُّ بمثله.

السادس: أن حديث عُقْبة بن عامر والحديث الذي لفظه: «لا فضلَ لعربيٍّ على عجميٍّ...»؛ الحديث. كلاهما مما يتضمن نَفْيًا وإثباتًا كقوله ﷺ: «إنَّما الأعمالُ بالنيَّاتِ»، وقوله: «لا صلاة لجارِ المسجدِ إلَّا في المسجدِ»، و«لا نكاحَ إلَّا بوليٍّ»، و«لا فضلَ لعربيٍّ على عجميٍّ ولا لعجميٍّ على عربيٍّ إلَّا بالتَّقوى...» الحديث، و«لا صيامَ لمن لم يُبيِّتِ النيَّةَ من الليلِ»؛ ونحو ذلك.

وقد اختلف العلماء في هذا النوع هل هو من المجمل؟ لأن المنفي حقيقة موجودة ولا يصحُّ نفيها، وإنما المنفي صفةٌ لها أو معنىً مجازيٌّ، وكلاهما غير مذكور فكان مُجمَلًا مُفتقِرًا إلى البيان، ولا يصحُّ العمل به بدونه. وممن قال بذلك القاضي أبو بكر الباقِلَّاني وأبو عبدالله البصري وأبو الحسين البصري وطائفة من المعتزلة فعلى هذا لا يصحُّ الاستدلال بالمجمل على نَفْي المبيَّن.

وأمَّا الجمهور فقد قالوا بأنه لا إجمال في هذا النوع وإنما فيه تردُّدٌ بين العُرْفِ الشَّرعيِّ والوَضْعِ اللغويِّ وبين الإضمار.

وبيان ذلك أنه إما أن يكون للشارع عُرْفٌ فيما تطلق عليه هذه الألفاظ فيُحمل على عُرْفه، وإن لم يثبت له عُرْف في ذلك وثبت فيه عُرْفٌ لغويٌّ وهو أن مثله يقصد منه نفي الفائدة والجدوى كقولهم: «لا علمَ إلَّا ما نَفَع» و«لا

كَلامَ إلَّا ما أَفاد» و«لا رجالَ بالبلد» و«لا بلدَ إلَّا بسلطان» و«ليس لأحدٍ غنىٰ إلَّا بالقَنَاعةِ» ونحو ذلك، حُمل عليه.

وإن قُدِّر انتفاء العُرْفين أو عدم ثبوتهما حمل علىٰ نفي الصحَّة أو الكمال، والأَوْلىٰ الأول، ومعلومٌ أن ثبوت الأولويَّة في أحدهما لا تَنفي أصلَ التردُّدِ في إضمار أحدهما، ففيه شَمَّةُ إجمال، لاسيَّما إن كان للثاني قرينة تقويه فيضعف جانب الأولويَّة أو يتساويان، وحاصل ذلك أن الاستدلال به علىٰ نَفْي أصل الفضل غير صحيح.

السابع: أن نفي الفضل فيه محمولٌ علىٰ الفضل الأُخرويِّ وهو ما لازمه كثرة الثواب ورفعة الدرجة، فيكون معناه موافقًا لمعنىٰ حديث: «**من أبطأ به عملهُ لم يسرِعْ به نسبُهُ**»، وكلامه ﷺ يُصَدِّقُ بعضُه بعضًا.

كما أن القرآن يُصَدِّق بعضُه بعضًا، وكل ما يتوهَّم فيه الاختلاف له عند الراسخين في العلم محامل صحيحة ومخارج بينة واضحة، وبيان ذلك أن الثواب إنما يكون للعمل الذي يعمله المرء غالبًا، ولا يكون لما هو من قبيل الخِلْقَة كقوَّة البطش والذكاء والشجاعة وطيب المعدِن ونحو ذلك، وإن حصل بها وفيها الفضل والتفاضل.

وإنما يُثاب علىٰ ما صدر عنها من الآثار والأعمال ويُعاقب، فاختلف مورد النفي والإثبات لأن فضل النسب المثبت بالأحاديث الصحيحة غير الفضل الأخرويِّ المنفيِّ عنها فلا تعارض مع اختلاف موردهما، ومن المعلوم أنه لا يصح التناقض بين قضيتين ما لم تجتمع شروطه، ولم تجتمع هنا، وقد صرَّح بهذا

الفرق علماء السنَّة والجماعة وقرَّروه في كتبهم وبه مع ما يأتي جمعوا بين هذه الأحاديث.

الثامن: أن قوله ﷺ: «**لا فضلَ لعربيٍّ على عجميٍّ...**» الحديث؛ وقوله: «**ليسَ لأحدٍ فضلٌ على أحدٍ إلَّا بدينٍ أو عملٍ صالحٍ**»، محمولٌ على فضل الفرد على الفرد، وما ورد في أحاديث الاصطفاء والاختيار محمولٌ على فضل الجملة على الجملة، فجملة العرب أفضل من جملة العجم، وجملة قُريش أفضل من جملة العرب، وجملة بني هاشم أفضل من جملة قُريش، وهذا هو الذي قاله علماء هذا الشأن وفصَّله ابن تيمية في مواضع من كتبه فليرجع إليه.

أمَّا الحبيب عبدالرحمن بن عبدالله بِلْفَقِيه فإنه قال في منظومته:

وَالخَلْقُ فِي الأَصْلِ أَشْبَاهٌ وَفُضِّلَ بَالتَّـ ـوْقِيفِ وَالقُرْبِ وَالأَحْوَالِ أَوْ عُدِلَا

وَالفَضْلُ بِالقُرْبِ وَالتَّقْوَىٰ لَدَىٰ الله وَالأَعْرَاضُ تَرْفَعُ أَوْ يَدْنُو بِهَا العَمَلَا

إلى أن قال:

وَيَفْضُلُ الآلُ أَوْ ذُو العِلْمِ وَالسَّبْقُ مِنْـ ـهُمُ بَلْ وَنَسْلُ النَّبِيِّ الطُّهْرِ مَا عُـدِلَا

ثم ذكر تفضيل القبائل كما تقدَّم ذلك وقوله: «والخلق في الأصل أشباه» أي قبل أن تتصنف الأصناف البشرية وتتفاوت في صفاتها وأعراضها وهذا واضح.

فإن قيل: هل كان مَلحَظ التسوية الأفرادية أصل الخلق كما كان مَلحَظ التفضيل بين القبائل خصائص الصنف لأنها إنما تتكامل في مجموعه؟ قلنا هذا محلُّ نظرٍ وفيه تفصيلٌ ليس هذا موضعه، والله أعلم.

التاسع: أن العلماء قد قرَّروا التفضيل من وجهٍ دون وجهٍ، وقالوا: قد يُوجَد في المفضول ما لا يُوجَد في الفاضل فيكون المفضول أفضل من الفاضل من بعض الجهات، كفضيلة النسب أو القرابة.

وممن نصَّ عليه الطبريُّ والدِّهْلَويُّ والسَّمْهوديُّ وابن القيِّم وغيرهم، ونتيجته إثباتهم فضيلة النسب للفرد كما ثبتت للمجموع وقولهم بعدم التعارض بين الأحاديث.

## الخطأ الحادي والثلاثون

في قوله: «وقد أخرج الله كَنْعان ابن نوح من آل نوح حينما ساء عمله مع رجاء أبيه وشفاعته فيه بقوله الأسمىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾[هود: ٤٦]، فزجره الله بذلك عن إلحاق من لا يعمل مثل عمله».اهـ

وذلك أن فضل النسب أعمُّ من النجاة وهي أخصُّ منه بل لم يَقُلْ أهل السنَّة والجماعة القائلين به أن النجاة من لوازمه حتىٰ يلزم من نفيها نفيه وقد قرَّروا أن أصل بناء الثواب إنما كان علىٰ الأعمال والأكساب لا علىٰ الأنساب والأحساب.

وذكروا لفضل النسب لوازم أخرىٰ غير النجاة كالتعظيم والتقديم والاحترام والاختصاص ببعض الأحكام، وغرض السوداني هنا الاستدلال بالآية علىٰ إخراج العاصي من الآل عن حضيرتهم.

وقد قال العلماء بخلافه، وأما الذي في الآية فإنه تخصيصٌ لعموم الوعد بنجاة أهله كلهم، فأخرجه من مُطلق الأهل الموعود بنجاتهم لا من الأهل

مطلقًا كما يدلُّ على ذلك تعقيبه النفي بتعليله بأنه عملٌ غيرُ صالحٍ.

وبيانه أن الله وعد نوحًا عليه السلام أن ينجِّيَه وأهله فأخذ نوح عليه السلام بمقتضى عموم الوعد فلما غرق ابنه وهو من أهله قال فيما حكى الله عنه: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ۞ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٥ - ٤٦].

فأنبأه الله بوجه فيه تخصيصٌ لعموم الوعد وهو أن الموعود بنجاتهم هم المؤمنون منهم، أما الابن فكان كافرًا كما ورد في بعض الروايات، أو أنهم المطيعون لأمره بركوب السفينة لا من عصى الأمر وترك سبب النجاة.

وفي الآية قراءتان:

**الأولى:** «إِنَّهُ عملٌ غير صالحٍ» بصيغة المصدر، وهذا كما يظهر إخراجٌ له بكفره عن الأهل المؤمنين الموعود بنجاتهم، لأن العاصي لا يُخرجه عصيانه عن عِدادِ أهل نسبه، كما لا يُخرجه عن عِدادِ الأمَّة المحمَّدية.

**والثانية:** «إِنَّهُ عملَ غير صالحٍ» بصيغة الماضي، وهذا إخراجٌ له من عِدادِ المطيعين منهم إما بمخالفته الأمر أو بتركه سبب النجاة وهو ركوب السفينة أو بكليهما، أو بذلك مع أعمال أخرى له، فالله يعلم أي ذلك كان، أما الروايات فستأتي إن شاء الله تعالى.

والحاصل: إنَّ العقوبةَ الدُّنيويَّة قد تكون على الكفر وقد تكون على المعصية.

والآية إنما تدلُّ على إخراجه عن عِدادِ الأهل الناجين لا مُطلقًا، وإن لزوم

النجاة لفضل النسب ولو للعاصي من أهله، لم يَقُلْ به أحدٌ لا من أهل السنَّة والجماعة ولا من غيرهم، فنفيها لا يستلزم نفيه.

وأما الأحكام اللازمة للنسب الفاضل فهي ثابتة لمن كان من أهله ولو عاصيًا، كتحريم الزكاة، وخُمس الخُمس، والصلاة عليهم، ونحو ذلك.

وحينئذٍ فالاستدلال بما ذكر على نفي أصل فضل النسب غير صحيح، واستدلاله به على ذلك هو الذي يدلُّ عليه آخر كلامه وأوله، ولو أورد ذلك مورد التحذير من الاغترار بمجرَّد النسب الصالح لكان صوابًا.

## الخطأ الثاني والثلاثون

قال: وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَـٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [الطور: ٢١].

فقيَّد الله الإلحاق في الدرجة بالإيمان والاتِّباع، لست أعني الإلحاق اللحمي الموضوع لأجل التمييز والتشعيب أي أن يقال فلان ابن فلان ولكن أعني الإلحاق[١] في الفضيلة».اهـ

ونقول إنه أراد بالاتِّباع: الاتِّباع في الأعمال كما صرَّح به فيما يأتي، والذي في الآية أن الذريَّة اتَّبعت آباءها بإيمان، وليس فيها أنها اتَّبعتهم بإيمانٍ واتِّباعٍ في الأعمال، مع أن من السلف من حمل الذريَّة فيها على الصغار وإنما يُحكم بإسلامهم تَبَعًا لآبائهم فلم يبلغوا أوان الإيمان الاستقلاليِّ فَضْلًا عن الاتِّباع في الأعمال.

---

(١) في الأصل: الإلحقاق.

ومن حمل منهم الذريَّة على الكبار لم يشترط مساواة أعمال الأبناء لأعمال الآباء، وكلا القولين دالٌّ على فضل النسب الصالح، فالاستدلال بها على نفيه؛ من القول في كتاب الله بغير علمٍ، وقد عقدنا للكلام على الآية فَصْلًا حافلًا فارجع إليه.

## الخطأ الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والثلاثون

قال: «فإذا فهمت ذلك فاعلم أن شرط الإيمان بالله ورسوله أن يكون هوى المؤمن تابعًا لأحكام الله ورسوله بدون تردُّدٍ ولا اختيارٍ ولا نظرٍ إلى ما يحبُّه ويتخيَّله مصلحةً له أو تكليفًا عليه لقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، ولقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وعليه فلا يظهر إيمانُ المرء وقوَّتُه إلا عندما يأتي حكم الله مُخالِفًا لما يهواه أو لما يتخيَّله مصلحةً له، فإن رأيته خاضعًا لحكم الله مسلِّمًا له بالقلب والقالب فذلك برهان إيمانه، وإن رأيته حَرِج الصدرِ مُتعاظِمًا عليه يتطلَّبُ التخلُّصَ منه بالاحتيال أو بالتأويل إلى ما يناسب هواه، أو بتغطيته على الناس، فهو عبد هواه، ولم يبرهن إيمانه بالله ورسوله، ولا ينفعه حينئذٍ ما يعمله من الأعمال الدينيَّة الموافقة لهواه لأن دينه حينئذٍ يكون تابعًا لشهواته لا متبوعًا لها، فيكون داخلًا في مضمون قوله

تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [الحج: ١١] اهـ.

ونقول إنه أخطأ هنا في مواضع:

**الأول**: في قوله: «فاعلم أن شرط الإيمان بالله ورسوله أن يكون هوىٰ المؤمن تابعًا...» إلخ، فإنه جَعَلَ كَوْنَ هوىٰ المؤمن تابعًا لأحكام الله ورسوله شرطًا للإيمان، وإنما هو لازمٌ من لوازم أصله أو كامله.

**الثاني**: في قوله: «بدون تردُّدٍ ولا اختيارٍ ولا نظرٍ إلىٰ ما يُحِبُّه...» إلخ، فإن هذا من التكليف بما لا يُطاق كمحبَّة الأعداء، والذي دلَّت عليه النصوص أنه يلزم لكمال الإيمان الكمال الواجب أو المستحب لوازمُ منها:

ما ورد في الحديث: «**ثلاثٌ منْ كنَّ فيهِ وجدَ حلاوةَ الإيمانِ: منْ كان اللهُ ورسولُهُ أحبَّ إليهِ ممَّا سواهُمَا...**»[1] الحديث؛ فوجودُ حلاوةِ الإيمان عبارةٌ عن حصول كامله لا أصله.

وقول الله تعالىٰ: ﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٞ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤].

فيه وعيدٌ علىٰ أحبيَّة غير الله ورسوله من آبائهم وأبنائهم... إلخ، لا علىٰ أصل محبَّتهم، فَضْلًا عن النظر إلىٰ ما يحبُّونه، فكلُّ ذلك جائزٌ لا يُخِلُّ بأصل

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان (١٦)، ومسلم في الإيمان (٤٣)..

الإيمان ولا بكماله، فقد اشترط السوداني ما ليس بشرطٍ وأوجب ما ليس بواجبٍ.

**الثالث:** في قوله: «وعليه فلا يَظهر إيمان المرء وقوَّته إلا عندما يأتي حُكْمُ الله مُخالِفًا لما يهواه أو لما يتخيَّله مصلحةً له». فإنه أول كلامه فجَعَل كَوْنَ هوى المؤمن تابعًا لأحكام الله ورسوله شرطًا للإيمان، ومن لازم التابعيَّة انتفاء المخالفة، وهنا منع ظهور الإيمان أو قوَّته إلا عندما يأتي حُكْمُ الله مُخالِفًا لهواه.

فتلخَّص من كلامه أنَّ مَنْ لم يَأتِ حُكْمُ الله مُخالِفًا لهواه لم يظهر إيمانُه أو لم تظهر قوَّة إيمانه، والذي قرَّره أوَّلًا أنه يمتنع وجود الإيمان فَضْلًا عن ظهوره إذا لم يكن هواه تابعًا لا مُخالِفًا لحُكم الله لأنه جَعَلَ ذلك شرطًا للإيمان ولا يُوجد الشيء بدون شرطه فاستحال في كلامه الشرط مانعًا والمانع شرطًا.

وبالجملة فمن كان هواه تابعًا لأحكام الله ورسوله، لا تأتي أحكامهما مُخالفة له، فكلامه يَنْقُضُ بعضُه بعضًا.

**الرابع:** في قوله: «فإن رأيته خاضعًا لحُكم الله مُسَلِّمًا له بالقلب فذلك برهان إيمانه».اهـ فإنه تفريع على تفصيله السابق، وقد بينَّا تناقضه.

وقوله: «فذلك برهان إيمانه» مُؤيِّدٌ لما بيَّنَّاه من تناقض كلامه، فإنه جَعَلَ الخضوع والتسليم مع مُخالفته لهواه برهانًا للإيمان وهناك جعل التابعيَّة المستلزمة لعدم المخالفة شرطًا له.

**الخامس:** في قوله: «وإن رأيته حَرِج الصدر...» إلى قوله: «ولم يُبرهِن إيمانه بالله ورسوله».اهـ

يدلُّ علىٰ أنه مع ذلك مؤمنٌ وأن الإيمان موجودٌ وذلك يناقض ما اشترطه أوَّلًا، يوضحه أنه قال: «ولم يُبرهِن إيمانه»، فنفىٰ عن الإيمان فعل البرهان، فدلَّ علىٰ أنه موجودٌ إلا أنه لم يُبرهَن.

السادس: في قوله: «ولا ينفعه حينئذٍ ما يعمله من الأعمال الدينيَّة الموافقة لهواه».اهـ وبيانه أنه لم يَقُلْ أحدٌ من علماء الأمَّة بعدم نَفْعِ الأعمال الدينيَّة الموافقة لهوىٰ العبد، وإن قالوا بعدم نفعها إذا فعلها لموافقتها هواه لا تعبُّدًا، فإن بين الأمرين فَرْقًا ظاهرًا.

وقد تكون الأعمال الدينيَّة مُوافِقةً لهوىٰ العبد تارةً ومُخالِفةً له أخرىٰ، وقد جاء في الحديث: «اعبدِ الله بالرِّضا واليقينِ فإن لم تستطعْ ففي الصَّبرِ على ما تكرهُ خيرٌ كثيرٌ»[1] أو كما قال.

وقال عمر بن عبدالعزيز: «إذا وافقَ الحقُّ الهوىٰ كان كالزُّبدِ بِالنَّرسِيَانِ».

وإن قيل: لعل مُراده بكلامه هذا أنَّ من استسلم لأمر الله تعالىٰ إذا وافق هواه وتبرَّم منه إذا خالفه كان متَّبِعًا للهوىٰ لا للأمر، ودلَّ فعله علىٰ أن أعماله مَدخولة مَعلولة يعمل للهوىٰ لا للامتثال لأنه إنما يأتي بما وَافَقَ هواه لا ما خالفه، وإلا لاستوت حالاه في المنشَطِ وَالمكْرَهِ.

قلنا: لو أن كلامه دلَّ علىٰ ما ذكر أو نحوه لما وُجِدَ من يناقشه ولكنَّه متنافرٌ

---

(١) أخرجه الحاكم (٣/ ٥٤١) وقال: «هذا حديثٌ كبيرٌ عالٍ من حديث عبدالملك بن عمير، عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما، إلا أن الشيخين رضي الله عنهما لم يُخرِّجا شِهاب بن خِراش، ولا القَدَّاح في الصحيحين، وقد روي الحديث بأسانيد عن ابن عبَّاس غير هذا».

متناقضٌ كما ترىٰ، والله المستعان.

**السابع:** في قوله: «لأن دينه حينئذٍ يكون تابعًا لشهواته لا مَتبوعًا لها...» إلخ، لأنه تعليلٌ لما قبله وقد علمت أنه خطأ وإنما يصلُح أن يعلِّل به عدم نفع أعمال العامل لموافقة الهوىٰ لا لما ذكره، والله أعلم.

## الخطأ الأربعون

في قوله: «فإذا تأملت فيما ذكر يَظهَر لك أن الإلحاق في الفضيلة مشروطٌ بالإيمان والاتِّباع في الأعمال الصالحة».اهـ قد بيَّنَّا أن الذي في الآية هو الاتِّباع بإيمان، قال الله: ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ﴾ [الطور: ٢١] وليس فيها ذكر الاتِّباع بالأعمال الصالحة وإن كانت الأعمال الصالحة من الإيمان، ولكن ينبغي أن يُؤتىٰ الأمر من وجهه وسواء صحَّ أن إلحاق الذريَّة بآبائهم مشروطٌ بالإيمان المقترن بالعمل الصالح أم لم يصح فليس في ذلك ما ينفي فضل النسب الصالح، بل فيه ما يثبته لو كان يَدري ما يقول، وذلك أنه لابدَّ أن يكون لتخصيص إلحاق الذريَّة المؤمنة بآبائهم مَزِيَّة ليست لغيرهم هي فائدة التخصيص والعناية، فتلك المزِيَّة من أسباب فضل النسب، فالآية إذًا من الأدلَّة التي تُثبته لا التي تَنفيه، وحاصله أن تقييد الإلحاق بالإيمان والعمل الصالح لا ينفي فضل النسب فالاستدلال به عليه خطأ مبين.

## الخطأ الحادي والثاني والأربعون

في قوله: «وأن الإيمان شرطه التفويض لأحكام الله ورسوله وأن الفضل بالأعمال والآثار لا بالأنساب والأحساب».اهـ فهنا جعل التفويض شرطًا للإيمان، يقال: فوَّض أمره إلى الله، أي: ردَّه إليه، والتفويض لأحكامه: الرجوع إليها، وضدُّه العناد، وهو غير ما تقدَّم.

وفي إطالته في شرح هذا الشرط وذاك اللازم في سياق الكلام على تَبْيِنك المسئلتين تعريض بالمخالفين له في مسألة التفضيل وهم أهل السنَّة والجماعة، وفي مسألة الكفاءة وهم الجمهور، بأنهم ليسوا مُفوِّضين لأحكام الله ورسوله وأن أتباعهم الذين أنكروا عليه كذلك كانوا.

وفي قوله: «وإن الفضل بالأعمال...» إلخ ما قد بينَّاه من الحصر الباطل، والحقُّ إن الفضل كما يكون بالأعمال والآثار يكون بالأنساب الصالحة والمعادن الكريمة، وبذلك جاءت النصوص الصحيحة الصريحة واتَّفق على القول به أهل السنَّة والجماعة، ولم يُخالِف في ذلك إلا مُبتدِعة الشُّعُوبيَّة ومن سلك سبيل البدعة كما سلكوا.

## الخطأ الثالث والأربعون

في قوله: «ولو كان الفضل بالتوارث والانتساب لما رأيت في بني آدم ساقطًا ولا جاهلًا ولا شِرِّيرًا لأن انتساب جميع الناس إلى آدم وإلى نوحٍ عليهما الصلاة والسلام وهما أبوا الرسل والأصفياء والحكماء والملوك والأمراء وهما

أيضًا أَبَوَا الفاسقين والملعونين والجُهَّال والحُمَقاء والسَّاقطين، وانظر إلىٰ آل إبراهيم وآل عمران الذين اصطفىٰ الله منهم الرسل والمقرَّبين كموسىٰ وعيسىٰ ويحيىٰ وإسماعيل ومحمَّد عليهم الصلاة والسلام.

فانظر كيف لعن الله المعتدين منهم والعاصين الذين لا يَتناهَوْنَ عن المنكر بقوله تعالىٰ: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ۞ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٨ - ٧٩].

ونقول: إن هذه الشُّبْهَةَ هي أوثَقُ دليلٍ عند مُبتدِعة الشُّعُوبيَّة وأعظمها في أنفسهم وَقْعًا، وقد دَنْدَنَ حولها التلميذ في «فصله».

وحاصلها محاولتهم نقض القول بفضل النسب الصالح والمعدِن الكريم، بما يُرَىٰ من تخلُّف الصلاح في بعض أبناء الصالحين أو الزكاء في بعض المنتسبين إلىٰ معدِنٍ زكيٍّ، وشُبْهتهم هذه باطلةٌ من وجوه:

الوجه الأول: إن كلامهم هذا خارجٌ عن موضوع النزاع، لأن أهل السنَّة والجماعة قالوا بفضل بني هاشم وقُريش والعرب من حيث المجموع فأثبتوا ما أثبته النصوص الصريحة من أن الله خيَّر الفِرَق -أي فضَّلَها- بعضها علىٰ بعض فاختار منها العرب، ثم خيَّر القبائل -أي فضَّلها- بعضها علىٰ بعض فاختار منها قُريشًا، ثم خيَّر البيوت، أي بيوت قُريش -أي فضَّلها- بعضها علىٰ بعض فاختار منها بني هاشم، فبيتهم خير البيوت من خير القبائل من خير الفِرَق.

ففي الأمر تخييرٌ ثم اختيارٌ -أي تفضيلٌ- ثم اصطفاءٌ للأفضل واجتباءٌ له

ويقولون إنَّ الاختيار من العليم الحكيم قد صادف موضعه ومحلّه وأهله والله أعلم حيث يجعل رسالته.

وقد ظهرت آثار الخيرة الإلهيَّة فيهم بالفعل بعد أن كانت بالقوَّة فظهر في بني هاشم من الخير والهدىٰ والبركة ما لم يَظْهر مثله ولا ما يُقاربه في سائر قُريش، وظهر في قُريش من ذلك ما لم يَظْهر مثله ولا ما يُقاربه في سائر العرب، وظهر من ذلك في العرب ما لم يَظْهر مثله ولا ما يُقاربه في سائر الشعوب المسلمة المشار إليها بقوله تعالىٰ: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[الجمعة: ٣]؛ وحينئذٍ فإيراد مُبتدِعة الشُّعُوبيَّة عليهم هذه الجموع الكثيفة من بني آدم ونوح وإبراهيم وإسرائيل وآل عمران عليهم الصلاة والسلام خارج عن موضوع الدَّعوىٰ فما هٰؤلاء القوم لا يَكادون يَفقهون حديثًا!.

**الوجه الثاني**: من البديهيِّ أن لتخلُّف آثار الوراثة في مسألتنا أسبابًا كثيرةً كتغلُّب عِرْقٍ أجنبيٍّ في بعض الأفراد وتأثير البيئة[1] أو التربية أو التعليم أو استيلاء الجهل ومعاشرة الأضداد، وحينئذٍ فيكون التخلُّف دليلًا علىٰ وجود المانع أو تعدُّد العلَّة لا علىٰ ما زعموه.

يوضحه **الوجه الثالث**: وهو إن العلَّة المؤثِّرة إنما يتمُّ تأثيرها بتوفر المواد، وعدم المضادِّ، فإذا لم تتوفر عليها مواد التأثير كان عدم تأثيرها في بعض المواضع دليلًا علىٰ ضعفها لعدم المساعد لا علىٰ عدمها، ولا علىٰ بُطْلانها.

---

(١) كان شيخنا الحبيب العارف بالله أحمد بن حسن العطَّاس يُعبِّر عنها بـ«الموطن» وهو تعبيرٌ حسنٌ قريبٌ.اهـ (مؤلف).

ومثل ذلك ما لو توفرت عليها مواد التأثير ولكن عارضها من الموانع ما هو أقوىٰ منها فصدَّها عنه، أو عارضتها عِلَلٌ أخرىٰ وتغلبت عليها.

ومثال ذلك ما نراه في حبَّة البُرِّ أو الذُّرَة ونحو ذلك فإنها مُشتملةٌ علىٰ قوىٰ كثيرةٍ قائمةٍ بها بإذن الله تعالىٰ، كقوَّة الإنبات والقوَّة الحافظة لمقوِّمات نوعها وخواصِّ صنفها حتىٰ لا تستحيل إلىٰ غير أصلها وخلاف نوعها، ولكن ظهور هذه القوىٰ منها وبروزها من عالم الكمون إلىٰ عالم الظهور، متوقفٌ علىٰ مواد خارجيَّة لابدَّ من وجودها.

ولها موانع تمنعها ومؤثِّرات تفسدها لابدَّ من عدمها أو ضعفها، فصار بروز قُواها، وما خَفِيَ من جوهرها وهَيُولاها، مُتوقِّفًا علىٰ وجودٍ وعدمٍ، وجود المواد، وعدم المضاد.

فمن موادِّها التربة الطيِّبة والماء العذب ثم حسن الحَرْث، فإذا لم يكن لها تربةٌ طيِّبةٌ ولا ماءٌ ولا حرثٌ واستنباتٌ لم تُنبِت أو لم يحسُن نباتها، ويكون ذلك دليلا علىٰ أن تخلُّف القوىٰ عن البروز إنما كان لعدم المواد الخارجيَّة لا لعدم القوىٰ نفسها، ومثل هذا ما لو وُجِدَت مواد التأثير ولكن وجدت موانع أقوىٰ منها منعت تأثيرها أو أفسدت ما ظهر منها كالعوارض التي تَعرِض للاستنبات والنبات وهي كثيرةٌ معروفةٌ. والمراد هنا تقريب المعاني الغامضة إلىٰ الأفهام بضرب الأمثال.

وهكذا القول فيما تناسل عن مَعدِن زكيٍّ أو نسبٍ فاضلٍ فسنَّة الوراثة إنما تتخلَّف في بعض أفراده لشيءٍ مما أشرنا إليه، فسقط استدلال الشُّعُوبيَّة وبان

بُطْلان شُبْهتهم وأما مُخالَطةُ العِرْقِ الخبيث الأجنبيِّ للعِرْقِ الطيِّبِ الزكيِّ فإنما يأتي من جهة الخال قال الشاعر: «وللخَالِ عرقٌ لا ينامُ ولا يُكْدِي».

ومثاله ما يسمىٰ في علم الفلاحة بالتطعيم وهو أن يُرَكَّب غصن من بعض أشجار الفواكه في شجرةٍ أخرىٰ فيأتي ثمره مَزيجًا من أصله والشجرة التي رُكِّبَ فيها فهكذا يأتي النسل الذي مازجته الأعراق الخبيثة وفي ذلك يقول بعض العرب يخاطب أبناءه:

وَأَوَّلُ إِحْسَانِي إِلَيْكُمْ تَخَيُّرِي ... لماجِدَةِ الأَعْرَاقِ بَادٍ عَفَافُهَا

وقد قال الباحثون من علماء هذا الشأن أن الشعب الدنيء لا يَزكو بمصاهرة الشعب الشريف ولكن الشعب الشريف يَدْنُؤُ بمصاهرة الشعب الدنيء، وبالجملة فلهم تجاربُ كثيرةٌ نتجت عنها نتائجَ غريبةً، وبها وبأمثالها تنكشف كثيرٌ من الأمور التي يَصعُب فهمها.

**الوجه الرابع**: إن فساد فرد أو أفراد إنما يدلُّ علىٰ فساد الفرد نفسه فقط لا علىٰ خُبْث صنفه ولا فساد أصله، كفساد حَبَّةٍ أو حبَّات من ثمر الشجرة الزكيَّة لا يدلُّ علىٰ فساد الشجرة نفسها، وهذا واضحٌ.

**الوجه الخامس**: إنه إذا قيل بخيريَّة جماعة من الناس أو قبيلة أو أمَّة أو قَرْن فإنما يُراد بذلك خيريَّة المجموع لا خيريَّة الجميع كما في قوله تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١]، المراد بذلك مجموعها لا جميعها فلا ينافي أن يكون في سائر الأمم أفراد يُفضلون علىٰ كثير منها من بعض الجهات.

ومثل ذلك قوله ﷺ: «خيرُ القرُونِ قَرْنِي ثُمَّ الذينَ يلُونَهمْ...»[1] الحديث، فإنه كان في أهل قَرْنه السابقون من المهاجرون والأنصار والذين اتَّبعوهم بإحسان، وقد كان فيه أيضًا المنافقون والمرتدُّون والمقارفون للفواحش، ووقع فيما يلي ذلك من القرون فتنٌ ووقائعُ عظيمةٌ، وظهر فيها جبابرة فعلوا في الأُمَّة الأفاعيل، ولهم على ذلك من أعوانهم جموعٌ كثيرةٌ، فلو كان المراد بخيريَّة هذه القرون سائر أفرادها لم يكن مدلوله صحيحًا ولكن المراد من ذلك المجموع كما ذكرنا.

يوضحه **الوجه السادس**: وهو أن القاعدة في المفاضلة بين الشعوب والقبائل والبيوت أن يُنظر إلى فضائلها في مجموعها فكلُّ شعبٍ أو قبيلةٍ أو بيتٍ كانت فضائله في مجموعه أكثر مما سواه فهو أفضل، وبمُقتضى هذا جاء الحديث الصحيح.

أخرج الترمذيُّ وأحمد: عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إنَّ الله خلق الخلق فجعلني من خيرِ فرقهم وخيرِ الفريقينِ، ثُمَّ خيَّرَ القبائِلَ فجعلني من خيرِ القبائلِ، ثُمَّ خيَّرَ البيوتَ فجعلني من خيرِ بيوتِهِم، فأنا خيرهُم نفسًا، وخيرُهُم بيتًا**»؛ وفي رواية أحمد: «**فأنا خيرُهُم بيتًا وخيرُهُم نفسًا**»[2].

فدلَّ الحديث على أن فضائل قبيلته ﷺ في مجموعها أكثر من سائر القبائل فكانت خيرها وأفضلها كما أن بيته -والمراد بيت نسبه وهم بنو هاشم- كانت

(١) أخرجه البخاري في الشهادات (٢٦٥٢)، ومسلم في فضائل الصحابة (**٢٥٣٣**).

(٢) أخرجه الترمذي في المناقب (٣٦٠٧)، وأحمد (١/ ٢١٠)، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة» و«التاريخ» (١/ ٤٩٧)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (١٦)، وغيرهم، وقال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ».

فضائله في مجموعه أكثر فكان خيرها وأفضلها.

يوضحه **الوجه السابع**: وهو أنَّا إذا فاضلنا بين قبيلتين أو بيتين مثلًا فلابدَّ أن نُلاحِظ مع ما تقدَّم كثرة عدد القبيلة وقلَّته، فالقبيلة التي عددها مائة وقد أنجبت بعشرة من النُجَباء تعتبر أزكى مَعْدِنًا من القبيلة التي عددها مائتان وأنجبت بعشرة، لتفاوتهما بالنسبة إلى المجموع لأن الأولى أنجبت عشرة من المائة والثانية إنما أنجبت خمسة من المائة وعلى هذا القياس.

وبالجملة: فإنما يُحتاج إلى مثل هذه الموازنة والمعادلة في غير المنصوص عليه، أما **ما ورد النصُّ بفضله فلا نقبل فيه بحثًا ولا مُقايسةً ولا مُوازنةً.**

وإنما أوردنا هذا لبيان كيفية تفضيل المجموع على المجموع وتقريبه من الفهم.

**الوجه الخامس**: أن أهل السنَّة والجماعة لم يقولوا بأنه يلزم للنسب الكريم الفاضل، والمعدِن الزكيِّ الكامل، أن لا يكون من أهله ظالمٌ أو فاسقٌ أو أحمقٌ، وإن أثبتوا له تمام الاستعداد والنجابة في مجموعه، فلا يَرِدُ عليهم ما ذكره مُبتدِعة الشُّعُوبيَّة.

**الوجه السادس**: أن للأعمال والأكساب أسبابًا كثيرةً منها ما يرجع إلى المعدِن وما تَرِثُه السلاسلات بعضها من بعض، ومنها ما يرجع إلى الجهل أو سوء التربية أو إلى أعراقٍ خبيثةٍ دمَّرت على الأعراق الطيِّبة فأفسدت بسوء أثرها ما سواها.

وحاصله: إن سوء الأعمال لا يدلُّ على خُبْث المعدِن ولا عدم التوارث لخفاء العلَّة الموجبة لها وتعدُّد العِلَلِ وإمكان استقلال كلِّ واحدةٍ منها بالتأثير.

**الوجه السابع**: أن يُقال لهم إن الله تعالى قال في كتابه العزيز: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ

ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٠]، فهذه الآية نصٌّ على التكريم والتفضيل لجنس بني آدم على كثيرٍ ممن خُلِق تفضيلًا مُؤكَّدًا بالمصدر.

وقد كان فيهم ومنهم من ذكره صاحب «الصورة» من الأنبياء والمرسلين والصدِّيقين والشهداء والصالحين؛ ومن الجبابرة والظالمين، والحُمَقاء والسُّفَهاء والضالين، وكلهم من بني آدم الذين تشملهم الآية فما وجه التكريم والتفضيل إذًا؟ فأيُّ جوابٍ أجابنا به المنازع عن هذا السؤال أجبناه بمثله.

## الخطأ الرابع والأربعون

في قوله: «فالمدح والذم والفضل والنقص تابعةٌ للأعمال لا لدَمٍ مخصوصٍ ولا لنسبٍ مخصوصٍ فقد أفلح من زكّىٰ نفسه بصالح الأعمال وقد خاب من دسَّاها». اهـ

فقد أطلق إن المدح والذم والفضل والنقص كل ذلك تابعٌ للأعمال وهذا الإطلاق غيرُ صحيحٍ، وقد قال ﷺ: «**فأنا خيركم بيتًا وخيركُم نفسًا**»، ولا مدح أعلىٰ من هذا المدح، ونَاهِيكَ بالخيريَّة التي تجمع كلَّ ما دونها من الخير.

وقال ﷺ: «**تجدونَ النَّاس معادنَ في الخيرِ والشَّرِّ**»[1] في رواية رواها أبو داود الطيالسي، والخير يَتْبَعُه المدحُ كما أن الذمَّ يَتْبَعُ الشَّرَّ وكما يُمدَح

---

(١) أخرجه أبو داود الطيالسي (٢٤٧٦)، وأحمد (٢/ ٤٨٥)، والبزَّار في «مسنده» (٩٤٨٤)، وابن حِبَّان (٩٢)، وأبو يَعْلَىٰ (٦٠٧٠)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «أمثال الحديث» (١٥٨)، وغيرهم، من طُرُقٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

مَعدِنُ الخير لصدور الخير عنه، كذلك يُذمُّ مَعدِنُ الشَّرِّ لصدور الشَّرِّ عنه، وقد بينَّا اتفاق أهل السنَّة والجماعة على فضل بني هاشم وقُريش والعرب على غيرهم.

ومعلومٌ أن الفضل والنقص من مَقُولَة الإضافة وفضلهم على غيرهم مُستلزِمٌ لمنافيه لحكم الإضافة، لأن المتضايفين يتوقف تعقُّل أحدهما على تعقُّل الآخر.

وما زال الناس يقولون: مَعدِنٌ كريمٌ وأعراقٌ طيِّبةٌ، ومَعدِنٌ خبيثٌ وأعراقٌ خبيثةٌ وعِرْقٌ لئيمٌ وعِرْقُ سُوءٍ، وقال الشاعر:

وَلَــوْ قِيــلَ لِلكَلْــبِ يَــا بَــاهِلِيُّ      عَوَىٰ الكَلْبُ مِنْ لُؤْمِ ذَاكَ النَّسَــب

فبما ذكرناه وما أشبهه -وهو كثيرٌ لا حاجة لنقله- يَظهر أن المدح والذم والفضل والنقص قد يتعلَّق بدَمٍ مخصوصٍ ونسبٍ مخصوصٍ، وقوله: «فقد أفلح من زكَّىٰ نفسه...» إلخ، صحيحٌ لا غُبارَ عليه ولعلَّه أراد أن يقول أن الأسماء الشرعيَّة كالصالح والفاسق والمتقي والمفلح والفائز وما شاكل ذلك إنما تطلق على أصحابه تبَعًا لأعمالهم، فأَغْرَقَ في العبارة حتىٰ أتىٰ بهذا الإطلاق المُخِلِّ.

## الخطأ الخامس والأربعون

في قوله: «وأما دين الإسلام، فكما علمه كل من اطَّلع على قواعده الشريفة العالية وأصوله الشريفة، هو دين العدل والمساواة، هو الدين الذي يُمكن للعقل أن يَرضى لأحكامه بدُون ضغطٍ ولا إجبارٍ ولا تخويفٍ».اهـ

ونقول: إن دين الإسلام كما وصف وخيرٌ مما وصف، ولكن في جمعه بين العدل والمساواة ذلك الإيهام الذي أشرنا إليه فيما سبق وهو اعتقاد أن العدل

مُنحصرٌ في المساواة وقد بينَّا بُطْلان هذا الوهم وأنه من جملة شُبَه الخوارج التي افتتنوا بها فردُّوا السنَّة ومَرَقُوا عن الملَّة.

## الخطأ السادس والسابع والأربعون

في قوله: «وهو الذي جعل الحكم والتميز في الأمور للعقل والعلم خاصَّة».اهـ فهنا خَطآنِ كبيران عظيمان:

**أولهما:** إنه زعم أن دين الإسلام جعل الحكم للعقل مع أن الحكم هو خطاب الشارع المتعلِّق بأفعال المكلَّفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع، فالحلال ما أحلَّ الله والحرام ما حرَّمه، وليس للعقل أن يتحكم في الدين ولم يَكِلِ الله أحكام دينه إليه، ولم يَقُلْ بذلك أحدٌ من المسلمين، ولو صحَّ قوله لاستغنى الناس عن بعثة الرسل وإنزال الكتب والشرائع جملة، لأنه قد جعل الحكم لعقولهم فيحكمون بها شاءوا.

**فإن قيل:** لعله أراد بالحكم: الإسناد، وهو الرابطة بين المسند والمسند إليه.

**قلنا:** وهذا أيضًا ليس من الجَعْل الشرعيِّ، فكما لا يقال أن دين الإسلام جعل الإبصار للعين خاصَّة والسمع للأذن خاصَّة والبطش لليدين خاصَّة والمشي للرجل خاصَّة؛ كذلك لا يقال أن الدين الإسلاميَّ جعل الفهم للعقل خاصَّة، أو الحكم -أي تعقُّل الإسناد أو الحكم به- للعقل خاصَّة، لأن هذا من الجَعْل الكونيِّ لأنه فصل للعقل وُجِد معه حينما وُجِد لم يتوقَّف على بعثة رسول ولا إنزال كتابٍ ولا تشريع شريعةٍ، وإنما هذه العبارة التي أوردها من العبارات التي ينشرها دُعاةُ التجدُّدِ ليصرفوا الأُمَّة عن دينها ويستمسكوا

بالقوانين المستحدَثَة المخالفة لما جاء به ﷺ.

**ثانيهما:** زَعْمُه أن الدين الإسلامي جعل التمييز للعقل خاصَّة وهذه مثل سابقتها فإن عنىٰ بالتمييز أن له صفةً يُميِّز بها بين الحسن والقبيح، كما تميِّز العين بين الصور الحسنة والقبيحة فهو كسابقه وليس هذا من الجَعْل الشرعيِّ، وإن عنىٰ أن للعقل أن يستقلَّ بالتحسين والتقبيح فهذه المسألة من أعظم المسائل التي اختلفت فيها الطوائف، ومذهب الأشعريَّة فيها معروف.

**وخلاصته:** إن العقل لا يُحسِّن ولا يُقَبِّح، والحَسَن ما أمر الشارع بالثناء علىٰ فاعله، والقبيح ما أمر الشارع بذمِّ فاعله.

وقالت المعتزلة: إن العقل قد يدرك صفة الحُسْن والقُبْح، ولكن لم يقولوا أن له الاستقلال دون الشرع في تشريع ما توجبه الصفة من إيجابٍ أو منعٍ أو تخييرٍ.

فكلامه باطلٌ من كل وجهٍ وفي جمعه بين الحكم والتمييز في سياقٍ واحدٍ ما يُشعِر بأنه يَرىٰ أن للعقل إذًا ميزان يَحكُم وهذا لم يَقُلْ به مسلمٌ والله المستعان.

**فإن قيل:** أليس قد قال: جعل الحكم والتمييز للعقل والعلم خاصَّة فذكر العلم مع العقل؟

**فجوابه:** إنه إن أراد بالعلم عِلْمَ الدين نفسه فهو بعينه الحكم الذي هو الخطاب الشرعيُّ، فكيف يجعل الشيء لنفسه؟!

وأيضًا فهو المميِّز بين الحلال والحرام والحسن والقبيح، وثبوت هاتين الصفتين له يمتنع معه إثباتها للعقل.

وإنما العقل هو المتلقِّي والمستعدُّ لفهم ما جاء به الشرع وقبوله لا أن الدين

الإسلاميَّ وَكَلَ إليه الحكم والتمييز حتىٰ يُشَرِّع ويَحكُم.

فإن قيل: إنما عنىٰ بكلامه هذا تلك القاعدة التي أسَّسها المتكلِّمون لعقولهم وهي أنه إذا تعارض العقل والنقل قُدِّم العقل.

قلنا: ومن الذي قال منهم أو من غيرهم أن الدين الإسلاميَّ أسَّس هذه القاعدة وفي أيِّ آيةٍ أو حديثٍ وردت.

وكيف يوردها السوداني وهو يُهوِّل ويُطوِّل آنفًا في التفويض لأحكام الله ورسوله، فما باله يُقَدِّم عليها عقول الناس؟!

والصحيح: إن كلامه لا يدلُّ علىٰ هذه القاعدة ولا يُفيدها لأن هذه القاعدةَ مخصوصةٌ بما إذا تعارض العقل والنقل، وكلامه مُطلقٌ في ذلك علىٰ أن هذه القاعدةَ نفسها باطلةٌ، وفَرْضُ تعارض العقل والنقل فَرْضٌ غير واقعٍ، ولا تَأتي الرسل بمُحالات العقول ولكنها قد تأتي بما يَعْجَز العقل عن فهمه فإذا هُدِيَ إلىٰ وجهه اهتدىٰ.

وإن هذا العقل الذي قدَّموه علىٰ النقل لا ضابط له، وإن أهله الذين يَنتحِلون علمه قد اختلفوا فيه اختلافًا شديدًا، فظهر أنه مَنْبَع اختلاف لا ائتلاف، ومع الاختلاف الضلال والباطل.

بل وقد ظهر بالفلسفة الجديدة بُطْلان كثيرٍ من الأصول التي بَنَوْا عليها آراءهم، ومن اطَّلع علىٰ أقوالهم عَلِمَ حقَّ العِلْمِ أنَّ السلامةَ كلُّ السلامةِ في الاستمساك بما جاء به محمَّدٌ ﷺ والتصديق به فما فهمه العبد فذاك، وما لم يفهمه وَكَلَه إلىٰ عالِمِه مع غاية التصديق والتسليم به.

والحاصل: إن كلام صاحب «الصورة» من أبطل الباطل فاحذره، والله وليٌّ هدانا وهداك.

## الخطأ الثامن والتاسع والأربعون

في قوله: «وجعل التفاضل بين الناس بالعلوم والأعمال فقط هو الدين الذي لا يُؤاخَذُ فيه الوالد بذنب الولد ولا الولد بذنب الوالد».اهـ وذلك أنه زعم أنه جعل التفاضل بين الناس بالعلوم والأعمال فقط، والحصر باطل.

وقد علمت مذهب أهل السنَّة والجماعة في ذلك، والتفاضل فيما سوىٰ ذلك واقعٌ ثابتٌ عقلًا ونقلًا ولا عبرةَ بأساطيرِ مُبتدِعة الشُّعُوبيَّة ولا حجَّة بها.

أيضًا فإنه قال: «هو الدين الذي لا يُؤاخَذُ...» إلخ، وهذا المعنىٰ قد حكاه الله تعالىٰ عن الأديان السابقة أيضًا في قوله عز وجل: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ * وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ * أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ٣٦ - ٣٨] فما تفيده عبارته وسياقه من الخصوصية باطل.

## الخطأ الخمسون

في قوله: «هو الدين يقول شارعه علىٰ رؤوس الأشهاد: «**لا فضلَ لعربيٍّ على أعجميٍّ ولا لأعجميٍّ على عربيٍّ إلَّا بالتَّقوى ولا لأسودَ على أحمرَ ولا لأحمرَ على أسودَ إلَّا بالتَّقوى**».اهـ

ونقول: وهو الذي ينادي شارعه علىٰ رؤوس الأشهاد بـ«**أنا محمَّدُ بن عبدالله بن عبدالمطَّلبِ إنَّ الله خلق الخلقَ فجعلَني في خيرهم، ثمَّ جعلهُم فرقتيْنِ**

**فجعلَني في خيرِهِم فرقةً، ثُمَّ جعلهُم قبائلَ فجعلني في خيرِهِم قبيلةً، ثُمَّ جعلهُم بيوتًا فجعلَني من خيرِهِم بيتًا وخيرِهِمْ نفسًا».**

قال هذا ﷺ على المنبر على رؤوس الأشهاد، فإن ضاقت حَوْصَلَةُ صاحب «الصورة» عن الجمع بينه وبين الحديث الذي ذكره فسيجد في ما قاله أهل السنَّة والجماعة مَخرجًا من الحِيرَة ولا يَجْمُل به أن يَطْعَن في الأحاديث الصحاح بمجرَّد الهوى كما فعل تلميذه في «فصله» وهذه الرواية التي أوردها فيها إبدال لفظة: «عَجَمَيٍّ» بـ«أَعْجَميٍّ» وهي روايةٌ باطلةٌ غير موجودةٍ في شيءٍ من كتب الحديث.

والأَعْجَمِيُّ يُطلَق على غير الفصيح سواء كان عَجَمِيًا أم عربيًّا، وقد رواه الترمذيُّ بلفظ: «**لا فضلَ لعربيٍّ على عجميٍّ ولا لعجميٍّ على عربيٍّ إلَّا بالتَّقوى...**»[1] الحديث، وقال الترمذيُّ: «حديثٌ غريبٌ لا نعرفه من حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر إلا من هذا الوجه، وعبدالله بن جعفر يَضعُف، ضعَّفه يحيىٰ بن مَعِينٍ وغيره وهو والد علي بن المدِينيِّ، وفي الباب عن أبي هريرة وابن عبَّاس».اهـ

**أقول:** أما عبد الله بن جعفر المدِيني فقد ضعَّفه أيضًا عمر بن علي، وقال أبو حاتم: «مُنكَر الحديث جدًّا، يُحدِّث عن الثقات بالمناكير، يكتب حديثه ولا يحتجُّ به».

---

(١)وأخرجه بهذا اللفظ: أحمد في «المسند» (٥/ ٤١١)، والطبرانيُّ في «الأوسط» (٤٧٤٩)، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٤٧٧٤). وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٦٦): «رواه أحمد، ورجالُهُ رجالُ الصَّحِيحِ».

وقال النَّسائيُّ: «متروك الحديث»، وقال العُقَيْليُّ: «ضعيف»، وتكلَّم فيه أبو أحمد الحاكم، وابن أبي حاتم، فلا يُحتجُّ بروايته ولا تصحُّ أن تكون مُعارِضةً للأحاديث المُثبِتَةِ لفضل الأنساب الصالحة، لا من جِهَة سندها ولا من جِهَة مدلولها.

وأما حديث أبي هريرة الذي أشار إليه الترمذيُّ فقد أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» و«الصغير»، والبيهقيُّ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا كانَ يومُ القيامةِ أمر الله مُنَادِيًا يُنادي: ألا إنِّي جعلتُ نسبًا وجعلْتُم نسبًا...**» الحديث، رواه البيهقيُّ مرفوعًا وموقوفًا، وقال: «المحفوظ الموقوف فقط»[1].

فقد علمت الاختلاف في رفعه ووقفه وإن المحفوظ وقفه فحسب.

وقال الطبرانيُّ بعد إيراده له: «لا يُروىٰ عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به صالحٌ».اهـ

وفي سنده طلحة بن عمر، ضعفه ابن مَعين وأحمد والنَّسائي، بل قالا: «متروك الحديث»، وضعَّفه البخاريُّ وابن المدِيني وأبو زَرْعة.

وأما حديث ابن عبَّاس فقد رواه البخاريُّ في «الأدب المفرد» عنه من قوله موقوفًا عليه[2].

وفي الباب أيضًا حديث أبي ذَرٍّ بلفظ: «**انظُرْ فإنَّك لستَ بخيرٍ منْ أسودَ ولا**

---

(١) أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» (٤٥١١)، و«الصغير» (٦٤٢)، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٤٧٧٦)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٨/ ٨٤): «وفيه طلحة بن عمرو وهو متروك».

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٩٨).

أحمرَ»[1]؛ فقد رواه أحمد، عن بكر بن عبدالله المزَنِيِّ، عن أبي ذَرٍّ، ولكنه منقطعٌ لأن بكر بن عبدالله لم يسمع من أبي ذَرٍّ.

وبالجملة: فلم نقف على روايةٍ صحيحةٍ لهذا الحديث لا مَطعَنَ فيها.

إلا أن ابن تيمية زعم في «الاقتضاء» صحَّة رواية رُويت عن سعد الجَرِيريِّ عن أبي نَضْرَةَ عمن شهد خطبة النَّبيِّ ﷺ ولم نقف على سندها حتى نُقِرَّ ما قاله أو ندفعه، وعلى تقدير صحَّة هذه الأحاديث وما في معناها، فلابدَّ من الجمع بينها وبين غيرها من الأحاديث التي هي أصحُّ منها مَتْنًا وأقوى سَنَدًا وأكثر طُرُقًا، فاستدلال السوداني بهذا الحديث على نفي فضل النسب الصالح والمعادن الكريمة باطلٌ من وجوه قد سبق شرحها.

وخلاصتها: أنه لابدَّ من تحرير القول في المراد بقوله ﷺ: «لا فضلَ» وعلى ماذا يُحمل؟ وهل للشارع عُرْفٌ شرعيٌّ في هذه اللفظة أم لا؟ وعلى القول بأن له عُرْفًا شرعيًّا في ذلك لابدَّ من إثباته، وإذا لم يَثبُت العُرْف الشرعيُّ وحُمِل على الوضع اللغويِّ فما هو وَضْع اللغة في ذلك؟، وعند تعذُّر ثبوتهما أو الحَمْل عليهما فهل يُحمل على الصحَّة أو الكمال؟ وهل هناك أدلَّة تدلُّ على تعيُّن حمله على الكمال دون الصحَّة؟ وما هي تلك الأدلَّة؟.

وبالجملة: فلابدَّ من إيضاح وجه الدلالة تمام الإيضاح وبدون هذا لا يتمُّ له الاستدلال، وأيضًا فإنه لابدَّ من تحقيق مَناط التفضيل في أحاديث الاصطفاء

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٨)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٨٤): «رجاله ثقات إلا أن بكر بن عبد الله المزني لم يسمع من أبي ذر».

والاختيار حتىٰ تتبيَّن العلَّة المقتضية للتفضيل الذي صرَّحت به تلك الأحاديث وبذلك يُعرف التعارض بينها وبين حديث الباب أو عدمه، فإن تَعارضَا قُدِّمت أحاديث الاصطفاء والاختيار لصحَّتها وقوَّة أسانيدها وكثرة طُرُقِها، وإن لم يَتعارضَا فقد ظهر وجه الجمع وسقط الاستدلال به علىٰ نفي فضل النسب.

وقد حرَّرنا هذا المطالب أتمَّ تحريرٍ كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

## الخطأ الحادي والثاني والخمسون

في قوله: «ولو كان الإسلام دين سياسةٍ أو تفضيل أشخاصٍ وأنسابٍ بغير عملٍ، أو كان يُميِّز قريبًا عن بعيدٍ في حكمه لما انتشر هذا الانتشار الذي لم يُعْهَد له مثال في الأديان بغير دُعاة ولا سُعاة مع فقر أهله وسقوطهم وفشلهم في هذا الزمان ليس إلا لترامي العقول والقلوب عليه لسهولة مبادئه وعدله وإنصافه وسماحة قواعده». اهـ

ونقول: إن عادة ذوي الأهواء والبدع أن يُطلقوا علىٰ ما لا تهوىٰ أنفسهم من عقائد الإسلام وأحكامه ألفاظًا شنيعةً وإطلاقاتٍ منكرةً، يُشنِّعون بها علىٰ أحكام الله ورسوله ويتوصَّلون بذلك إلىٰ التنفير عنها والذمِّ للمستمسكين بها وأمثلة ما ذكرنا كثيرة شهيرة في كتب المقالات.

ولك فيما تراه هنا أصدق شاهد علىٰ ذلك، فإن صاحب «الصورة» نفىٰ أن يكون الإسلام دين سياسةٍ ومحاباةٍ وتفضيل أشخاصٍ وأنسابٍ، ومراده بذلك التوصُّل إلىٰ تكذيب ما صحَّ عنه ﷺ من تفضيل الله لمن تقدَّم ذكرهم واختياره

لهم، وقد حَكَيْنا عن بعض حِزبه أنه رمىٰ رسول الله صلىٰ الله عليه وآله بالتعصُّب لقومه، وهذا كفرٌ صريحٌ وانخلاعٌ عن الإيمان.

وقريب من هذا صنيعه في الكلام علىٰ علَّة تحريم الزكاة، فإنه زعم أن القول بأن العلَّة فيه التطهير ونحوه يُفضي إلىٰ القول بأنه ﷺ كان ساعيًا في توسيخ المسلمين وإذلالهم -حاشاه ثم حاشاه- كما سيأتي ذكر ذلك وله ولأمثاله في هذه الإطلاقات المنكرة غرضان:

الأول: تقبيح هذه الأحكام الإسلاميَّة وتكذيبها والطعن فيها وفي نَقَلَتِها والقائلين بها من علماء الأمَّة وحُماةِ الملَّة وأساطين السنَّة وحَمَلَة الآثار وحفَّاظ الحديث.

الثاني: ترويع الناظرين في كلامه والمخالفين له بتلك الألفاظ الهائلة وإدخال الوَهْم عليهم ليتوهَّموا أن إثبات هذه الأحكام والقَوْلَ بها يَلزم منه الطعن في الإسلام وأهله فينخذلوا والعاميُّ ومن هو قريبٌ من العاميِّ من طلبة العلم يرتاع عند سماع ذلك وينزعج ويَهُولُه الموقف لظنِّه صحَّة كلامه.

وهو في الحقيقة من جنس الترويع بالخرافات والخيالات والأوهام، وإنما يَنخدِع بذلك النساء وأشباه النساء من الأَجْلاف والأغبياء والذين تستولي عليهم القضايا الوَهْمِيَّة وتَقصُر أفهامهم عن الفَرْق بين البرهان الصحيح والمغالطة، والأحكام الإسلاميَّة أَجَلُّ وأعلىٰ وأطهر وأقوم من أن يَلصَق به تشنيع ذي شناعةٍ.

وقد أخطأ هنا في موضعين في جملة الشرط وجملة الجواب:

فالأول: قوله: «ولو كان الإسلام دين سياسة... إلى قوله في حكمه». اهـ

فإن عنى بالسياسة: القيام بما يَصلُح به شأنُ الملَّة وحالُ الأمَّة، فما طَرَق العالَم دينٌ أطهر سياسةً ولا ألطف مدخلًا إليها ولا أجمع لدقائقها وما تفرَّق منها من دين الإسلام، وهو دين سياسة بهذا المعنى بل لم يبلغ مَبْلَغه في ذلك دين ألبتَّة.

وإن عنى بالسياسة المعنى المنتشر بين أهل العصر وهو التوصُّل إلى ظلم الناس وأكل أموالهم وإفساد ذات بينهم وتفريق جماعتهم وإلقاء الشُّبَه في عقائدهم والطعن في دينهم والاستيلاء على الأمم واستعبادها بالمكر والخداع والغدر والغش والرياء والنفاق والتوصُّل إلى الباطل بالباطل وإلى الفاسد بالفاسد ونحو ذلك؛ فدين الإسلام ليس دين سياسة بهذا المعنى ألبتَّة.

فمن قال: إن في الأحكام الإسلاميَّة شيءٌ من هذا المعنى، فهو إما منافقٌ يحمل أحكام الله ورسوله على ما وَقَرَ في قلبه من الشكِّ وما خالطه من ظنِّ الجاهليَّة وما عنده من خُبْث الدُّخْلَة وسُوء النيَّة، أو عدوٌ مُداجٍ أو مُجاهِرٌ يجعل حسنات الإسلام ذنوبًا، ومحاسنه عيوبًا، أو جاهلٌ مخدوعٌ على جهله مصابٌ في دينه وعقله.

وحينئذٍ فما أخبر به ﷺ من الخبر الصادق الذي لا يتخلَّف من تخيير الله للعرب وقُريش وبني هاشم واختيارهم، هو مَحْضُ الحقِّ وعَيْنُ الصِّدْقِ الذي تطمئنُّ إليه قلوب المؤمنين، وتستبشر به أفئدة المتقين، وتَقَرُّ به عيون المسلمين، المسَلِّمين لأحكام رب العالمين، والمصَدِّقين للصادق الأمين، ليس فيه سياسةٌ مذمومةٌ ولا محاباةٌ ولا مخادعةٌ للأمَّة ولا مُداجاةٌ، فليستمسك المؤمن بعُروة الحقِّ

ولا يخدعه المُتَهَوِّكُون عن دينه فإن الزمان مُظلمٌ، والجهل غالبٌ، والفتن فاشيةٌ، والباطل قويٌ، والحقَّ خَفِيٌّ، وأنصاره قليلٌ، والصَّابرَ على دينه كالقَابضِ على الجَمْرِ.

وكلُّ مؤمن يَقطع ويَجزم أن الله بعث نبيَّه ﷺ من خير أهل الأرض نسبًا وأخلاقًا، فأخبر ﷺ بنفس الواقع، ولو أنَّ الله بعثه من غيرهم مثلًا لم يمنعه عن الإخبار بذلك مانعٌ، وأنه كما أخبر عنه مولاه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤].

وقوله: «وتفضيل أشخاصٍ وأنسابٍ بلا عمل».اهـ

جوابه: إنَّا قد بينَّا أن هذا تفضيل بالمعدِن الذي هو جُرثُومة ما وراه وبالخير الذي قدر لهم ومنهم وكل فرد منهم يحتمل أن يكون شَذْرة ذهبٍ برزت من ذلك المعدِن إذا صلُحت آثاره وأعماله أو جُرثُومة اشتملت على شَذْرةٍ أو شَذَراتٍ كما تشتمل الصَّدَفَة على اللآلي، ولا يخفى أيضًا ما تناله الأمَّة من الرِّفْعة والمجد وعِظَم القدر والمحلِّ -أو من المكانة الأدبيَّة كما يقوله كتَّاب العصر- بتاريخها وقديمها وقديم بني هاشم وقريش والعرب في مجموعهم لم تبلغه أمَّة من الأمم ولن تبلغه فقد وافق الخُبْر الخَبَر والحمد لله.

وقوله: «أو يُميِّز قريبًا أو بعيدًا عن حُكْمه».اهـ من أبطل الباطل إذ ليس في دين الإسلام شيءٌ من هذا التمييز إلا ما كانت المصلحة فيه للملَّة والأمَّة قبل من مُيِّز به.

ولا ريب أن المحافظة على معادن بُيوتات الأمَّة أعظم صلاح وإصلاح لها

لأنها منها بمنزلة الأعضاء الرئيسة، وما تأكّد من المحبَّة لأقاربه ﷺ حتى صار لازمًا من لوازم الإيمان فذلك لِعِظَم حقِّه ﷺ على الأمَّة ووجوب محبَّته الشاملة لمحبَّتهم فمحبَّتهم جزءٌ من محبَّته ومُحالٌ أن يوجد الشيء بدون أجزائه وهكذا القول في محبَّة سائر من نصره ووازره وأحسن صحبته وفي محبَّة قومه على اختلاف رُتَبِ القُرْب والقرابة والطلب الشرعيّ كما تنقسم أنواع العبادات إلى مُتعيِّنٍ فرضُه مُعظَّمٍ شأنُه ومُؤكَّد نفلُه عظيمٌ ثوابُه وإلى ما هو دون ذلك.

وبالجملة: فالإسلام دين سياسة بالمعنى الذي ذكرناه ومسألتا التفاضل والكفاءة لم يَكُن عدمُهما من أسباب انتشار الإسلام ولم يتوقَّف انتشاره على ذلك ألبتَّة لأنهما معروفتان في القرون الأولى من تاريخه، وليس فيهما ما تكره العقول ولا القلوب، ولم يُنقَل لنا أن شعبًا أو قبيلةً أو فَرْدًا توقَّف إسلامه على علمه بحكمهما وكلُّ هذا من الكذب على التاريخ والمغالطة فيه وما سبب انتشار الإسلام إلا وَعْدُ الله الصادق بالإظهار لدينه والنصر لرسوله ﷺ. قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]

فهيَّأ لذلك أسباب الظهور والنصر وإذا أراد الله شيئًا هيَّأ أسبابه.

الخطأ الثاني: في قوله: «لما انتشر هذا الانتشار إلى قوله وسماحة قواعده».اهـ والكلام فيه من وجوه:

الأول: إنه لا يعني بهذا الانتشار انتشار الإسلام القديم في قرونه الأولى أيام دَوْلته وصَوْلته ودُعاته وسُعاته وظهور الملَّة وحياة الأمَّة، يدلُّ على ذلك قوله:

«بغير دُعاة ولا سُعاة مع فقر أهله وسقوطهم وفشلهم في هذا الزمان».اهـ

فهذا يدلُّ على أنه يعني -لا محالة- انتشاره في هذا الزمان، وسبب هذا الانتشار الأخير ما زعمه من أنه ليس دين سياسةٍ ولا محاباةٍ، يُعرِّض بهاتين المسألتين لأنه يستدلُّ على بُطْلانهما بما ذكره، أما في قرونه الأولى فكانت علَّة انتشاره وَعْدَ الله لنبيِّه المصطفى بقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]

فهيَّأ لذلك أسبابه من الدُعاة والسُعاة والقوَّة والسطوة فكانت الأمور تجري على وَفْقِ سنن الكون المعروفة.

**الثاني**: إننا نعلم أن الداعي الأعظم والرسول الأكرم ﷺ قد لَقِيَ في سبيل الدعوة إلى دين الإسلام من العَنَا والتعب والأذى والقتال ما هو مشهور، هذا والدين غَضٌّ طَرِيٌّ لم تَشُبْهُ شائبةٌ ولم تَشُنْهُ فُرْقَةٌ وأما اليوم فهو ينتشر بلا دُعاة ولا سُعاة هكذا يزعم السوداني.

**الثالث**: أنه لا يعقل انتشار دين بلا دُعاة ولا سُعاة ولم تَجْرِ العادةُ بذلك ولو جرى الحال على هذا المنوال لَمَا بعث الله الرسل مُبشرين ومُنذرين، ولَمَا أوجب التبليغ عليهم وعلى المؤمنين من بعدهم، ولَمَا قال ﷺ: «**لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ منكم الغائبَ**»[1]، و«**بلِّغوا عنِّي ولو آيةً**»[1]، ولما قال الله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

---

(١) أخرجه البخاريُّ في العلم (٦٧)، ومسلمٌ في القسامة (١٦٧٩).

لأنه حينئذٍ يَلِجُ القلوبَ ويُجادل الأمم ويُزيلُ الشُّبَه ويُنبِّه الغافلين ويدعو المعْرِضين بنفسه بلا دُعاة ولا سُعاة، فيكون الدُّعاة والسُّعاة له مما لا تدعو إليه ضرورة، أو من الكماليِّ الذي لا تشتدُّ الحاجة إليه مع فقده.

**الثالث**: إن العادة قاضيةٌ والعقول حاكمةٌ بأن كلَّ دينٍ لم تَكُنْ له دُعاةٌ ولا سُعاةٌ لا ينتشر انتشارًا ما، فكيف ينتشر في هذا الزمان انتشارًا لا يُعهَد له مثيلٌ في الأديان، وذلك لأن الدعوة حياة الأديان والنِّحَل والمذاهب كما نرىٰ انتشار دعوة النصرانيَّة والبابيَّة والقاديانيَّة في أقطار المعمور لما لأهلها من الجِدِّ والاجتهاد في نَشْر دعوتهم مع ما في نِحَلِهم من مُخالفة العقل.

**الرابع**: إنه قد أُشيع في كثيرٍ من الجرائد السيَّارة والمجلات الجوَّابة أخبارٌ مُتعدِّدةٌ عن انتشار الإسلام في أوربا وأمريكا وتردَّد صَداها في أُفُقِ العالم الإسلاميِّ فصدَّقها أكثر الناس ولا يعلمون حقيقة الحال، مع أن هؤلاء الناس الذين يُشاع عنهم أنهم أسلموا إنما دخلوا في دين البابيَّة أو القاديانيَّة فينشر دُعاتها تلك الأخبار بواسطة الجرائد تحت عناوين: «انتشار الإسلام».

وهاتان النِحْلَتان لهما جمعيَّاتٌ ودُعاةٌ وأموالٌ مُرصدةٌ لأعمال النشر والتغرير، وقد اتخذوا لقب الإسلام والدَّعوة إليه شِعارًا لهم لينتفعوا بصيته وتاريخه الشهير في توطيد مكانتهم بين الجُهَّال والأغبياء، ومن أهل الجرائد من

---

(١) أخرجه البخاريُّ في أحاديث الأنبياء (٣٤٦١)، والترمذيُّ (٢٦٦٩) وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

ينشر أخبارهم هذه وهو يعلم ما فيها من المكر والخداع للمسلمين وغيرهم، والدواعي الباعثة على ذلك لا تخفى.

الخامس: إن كثيرًا من الأحبار والرُّهبان ما زالوا ينشرون أخبارًا مُصطنعةً عن انتشار الإسلام في إفريقيا وغلبته للنصرانيَّة يريدون بذلك إلهاب حميَّة إخوانهم وإثارة غَيْرتهم ليزيدوا جِدًّا واجتهادًا في تكثير دُعاتهم بتلك الجهات وإنفاق الأموال في سبيل ذلك، ويزداد المسلمون غرورًا وغفلة، وليضحكوا منهم إذا صدَّقوا بما لا يكون، واعتمدوا على أن دينهم ينتشر في أكناف إفريقيا بلا دُعاة ولا سُعاة وقد اغترَّ بمكرهم وخداعهم وكاذب أخبارهم كثيرٌ من أفاضل المسلمين ثم ظهرت لهم حقيقة أمرهم.

**وحاصل ما ذكرناه:** إن ما زعمه السوداني من انتشار الإسلام اليوم انتشارًا فائقًا غير الانتشار القديم لا أصل له، وإذا سلَّمنا له هذا الزعم لم نُسلِّم له أن علَّة انتشاره ما ذكره لأنه لم يستقرئ أحوال كلِّ من أسلم حتى يعلم الدواعي التي حملته على الدخول في الإسلام وإذا سلَّمنا له معرفة ذلك فلا نُسلِّم له أن الدين الإسلاميَّ الحقيقيَّ ليس فيه هاتان المسألتان لثبوتهما عند الجمهور فليس فيهما ما يُنكره العقل ولا يُكذبه الوجود فبطلت علَّة السوداني ومعلوله.

## الخطأ الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والخمسون

في قوله: «فإذا فُهِم ذلك فالقَوْل بأن بعض الشعوب أفضل من غيرهم

لذات دمائهم ولحومهم بدون اعتبار عملٍ أو علمٍ، ونسبة هذا القول إلى الشرع الشريف تلويثٌ له بما لا يُناسب شيئًا من أصوله وإيقاظٌ لفتنةٍ عظيمةٍ بينه وبين العقل الذي جعله الله ميزانًا لكل شيءٍ وإثباتٌ لدعاوى أعدائه المتعنِّتين عليه فمن دَسَّ على الدين شيئًا من ذلك فهو مردود عليه والله ورسوله بَرآءٌ منه قال رسول الله ﷺ: «من أحدثَ في أمرنَا هذا ما ليسَ منهُ فهو ردٌّ»[1].اهـ

ونقول: هذه هي النتيجة التي وصل إليها في كلامه، وهي إنكار فضل العرب على سائر الشعوب وفضل قُريش على سائر العرب وفضل بني هاشم على سائر قُريش، وقد علمت أن هذا خلاف مذهب أهل السنَّة والجماعة وحَمَلَة الآثار وأهل الحديث وأنه بعَيْنه مذهب مُبتدعِة الشُّعُوبيَّة وفي ذلك عدَّة أغلاطٍ:

**الأول:** مخالفته لمذهب أهل السنَّة والجماعة كما ذكرنا.

**الثاني:** إنه قال: «بدون اعتبار علمٍ ولا عملٍ» وهذا قَيْد يُراد منه التشنيع، وقد أشرنا إلى أن تفضيل العرب وقريش وبني هاشم من جهاتٍ متعدِّدة: منها الأخذ بمُقتضى النصِّ في ذلك، ومنها المعدِن الذي هو أصلٌ للعلم والعمل والأخلاق، ومنها تاريخهم العظيم الذي لا يُوجد مثله لأمَّةٍ من الأمم، ومنها كونهم قومه ﷺ وكونه منهم، ومنها نزول القرآن بلغتهم، وظهور الإسلام

(١) أخرجه البخاريُّ في الصلح (٢٦٩٧)، ومسلمٌ في الأقضية (١٧١٨).

علىٰ أيديهم وسبقهم إليه، وتوقُّف الاجتهاد في الدين علىٰ العلم بلغتهم، ومنها غير ذلك كما سيأتي، فلا داعي لهذا القَيْد إلا مجرَّد التشنيع.

الثالث: في قوله: «ونسبة هذا القول.... إلىٰ قوله: بما لا يُناسب شيئًا من أصوله».اهـ فإن ورود النصوص فيما ذكرنا مما لا يشكُّ فيه أحد من أهل العلم، وإنما يَمتري في ذلك من قلَّ حظُّه من علم الآثار والأحاديث وأقوال أهل السنَّة، وليس في ذلك مخالفةٌ لأصول الإسلام أَصْلًا، وقد بيَّنَّا أن القول بالتفاضل بين الشعوب هو الأمر الذي دلَّ عليه الوجود، وإخباره ﷺ بذلك من أعظم المعجزات لأن ذلك من العلوم الذي لم يَهْتَدِ إليها البشر إلا في العصور الحديثة.

الرابع والخامس: في قوله: «وإيقاظٌ لفتنةٍ عظيمةٍ بينه وبين العقل الذي جعله الله ميزانًا لكلِّ شيءٍ».اهـ فإن عنىٰ بالعقل عقله نفسه فلا يضرُّ ذلك دين الإسلام ولا يقتضي صحَّة طعنه في أحكامه سواءً استيقظت الفتنة بين عقله وبين الإسلام أو خمدت، وإنما الضرر كلُّ الضرر واقعٌ عليه لحرمانه التسليم والتصديق بما أخبر به ﷺ، وإن عنىٰ بالعقل ما سوىٰ ذلك فليبيِّنه حتىٰ نردَّ عليه، ولا مُخالفة بين النقل والعقل في هذه المسألة ألبتَّة.

وقوله: «العقل الذي جعله الله ميزانًا لكلِّ شيءٍ» خطأ، فإن من الأمور ما لا يقدر العقل علىٰ الإحاطة به فضلًا عن أن يكون ميزانًا له.

وأيضًا فإنَّا نرىٰ أهل المعقول الذي يَنتحلون علمه ويزعمون أنهم أهله

تختلف آراءهم وأنظارهم اختلافًا شديدًا ومن شأن الميزان أن تظهر به مقادير الأمور علىٰ وجه الصحَّة، وميزان العقول في مُقابل المنقول عَائِلٌ مَائِلٌ وقد ردَّ كثيرٌ من النظَّار نصوصًا صريحةً أو أوَّلها وزعم أنها مخالفةٌ للعقل فاطِّراحها أمرٌ لازمٌ، وقد قبلها غيره ولم يَرَ فيها منافاةً ولا مناقضةً لشيءٍ من ذلك، وطالما اتفق كبراؤهم علىٰ مُقدِّمة هي عندهم قطعيَّة ثم ظهر لهم أو لغيرهم أنها باطلة.

وإذا نظرنا إلىٰ المكذِّبين والجاحدين نجد من أسباب تكذيبهم بالدين وجَحْدِهم رسالة المرسلين اعتمادهم علىٰ موازين عقولهم، فمن البديهي أن الله لا يجعل العقل ميزانًا لكلِّ شيءٍ مع صدور أمثال هذه الاختلافات عنه وليس لنا أن نَزِنَ كتاب الله بموازين عقولنا فنقبل منه ما قبلته ونردُّ ما نَفَتْه، وكذلك سنَّة رسوله ﷺ الصحيحة وإنما وظيفة العقل بالنسبة إليها تدبُّرهما والتسليم لما خَفِيَ عليه علمه منهما.

وكما أنه لا يصحُّ أن يقال: إن الله جعل العين مُبصرةً لكلِّ شيءٍ، لأن هناك أمورًا كثيرةً لا تراها كالملائكة والجنِّ والشياطين وما خَفِيَ عن العيون من أمور الغيب، كذلك لا يصحُّ أن يقال: إن الله جعل العقل ميزانًا لكلِّ شيءٍ، لأن هناك أقوال المعصوم ﷺ ولا يصحُّ أن يتوقَّف قبولها نفسها علىٰ وزنها بميزان العقل، فلم يجعل الله العقل ميزانًا لها لا تُقبل إلا به وتُرَدُّ به، وهناك أمورٌ أخرىٰ يَقصُر العقل عن الاطِّلاع علىٰ كُنهِها فضلًا عن وزنها بميزانه.

وأيضًا فقوله: «العقل الذي جعله الله ميزانًا لكلِّ شيءٍ» إن أراد بهذا الجَعْل:

الجَعْلَ الكونيَّ، فقد علمت بُطْلانه بما سبق، وإن أراد بذلك: الجَعْلَ الشرعيَّ، فأين الآيات والأحاديث التي تثبت أن الله جعل العقل ميزانًا شرعيًّا لكلِّ شيءٍ؟! وإنما هي كلمةٌ جَوْفاء لا طائل تحتها.

وأيضًا فإنه قد ظهر للباحثين في شؤون الإنسان وطبائع شعوبه وخواصِّهم، أنهم يتفاوتون في الخَلْق والأخلاق والطبائع، وإن الخاصَّة التي امتاز بها أحد الأصناف عن غيره لا تزال تتوارث فيه سُلالةً عن سُلالةٍ، وقد انتشر هذا العلم وأُلِّفت فيه المؤلَّفات الممتعة، وقبلته العقول، وقرَّره المدرِّسون في مدارسهم، ولا ريب أنهم يقابلون مُنكِره بالتجهيل والغباوة وقلَّة الاطِّلاع.

وعلىٰ هذا فالقول بتساوي الشعوب هو الذي يُوقِظ الفتنة بين الدين القائل به وبين العقل، لا القول بتفاضلها.

السادس: في قوله: «وإثبات دعاوىٰ أعدائه المتعنِّتين عليه».اهـ ونقول: إنه لا يجوز لنا ترك شيءٍ من كتاب ربِّنا ولا سنَّة نبيِّنا ﷺ ولا أحكامهما مخافة دعاوىٰ أعداء الإسلام المعتدلين فضلًا عن المتعنِّتين، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَـٰسِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٩]، ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠].

ومن البديهي أنهم يَرَوْنَ دين الإسلام نفسه باطلًا وضلالًا، دَعْ عنك هذا الحكم فقط ومن أحكامه ما يَعُدُّونه عَيْبًا وعارًا ومُخالفًا لعقولهم، وسبب ذلك

سَبْقُ الشَّقَا واتِّباع الهوىٰ وتقليد الآباء وانتكاس العقول وفساد الفِطَر ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [المائدة: ٤١].

وعند أعداء الإسلام من الأمور المعكوسة المنكوسة التي لا يَمتري فيها مُنصِف، أضعاف ما يُنكِرونه علىٰ الإسلام، علىٰ أنهم مُخطئون في إنكارهم عليه من كل وَجْه، ولا يُشترط لصحَّة الأحكام الإسلاميَّة والأخبار النبويَّة عدم إثباتها لدعاوىٰ المتعنِّتين عليه من أعدائه، وإن كثيرًا من الأحبار والرهبان والمتصدِّين لإلقاء الشُّبَه في الإسلام يستبشعون تعدُّد الزوجات والطلاق وما أشبه ذلك من الأمور المخالفة لدينهم المبَدَّل، فهل نُبطِلها ونَجحَدها ونمتنع عن القول بها لئلا نُثبِت دعاوىٰ أعدائه المتعنِّتين عليه؟!!

وهذه الجملة التي أوردها السوداني لها صَوْلة في قلوب المتفرنجين والمقلِّدين لهم، ويُحتمل أن تكون هذه الكلمة المزخرفة وأمثالها من الشُّبَه سبب مَنْعِ بعض الحكومات الإسلاميَّة تعدُّد الزوجات والطلاق ونحوه لهذا العهد ويُحتمل أن يكون سبب ذلك الإلحاد المحْض والتمادي في التجدُّد والردَّة نسأل الله العفو والعافية والثبات علىٰ الإيمان والإسلام آمين.

السابع: قوله: «فمن دسَّ في الإسلام شيئًا...» إلخ، ونقول إن هذه العبارة ظاهرها حسنٌ جميلٌ، وباطنها سيءٌ خبيثٌ، ومقصودُه منها أن أهل السنَّة والجماعة وحَمَلَة الآثار وحفَّاظ الحديث قد دسُّوا في دين الإسلام هاتين المسألتين، مسألة التفاضل ومسألة الكفاءة، وكَذَبُوا علىٰ النبيِّ ﷺ في رواية النصوص الدالَّة علىٰ ذلك، أو صدَّقوا الكاذبين واعتمدوا علىٰ كذبهم.

## الخطأ الستون والحادي والثاني والثالث

## والرابع والخامس السادس والسابع والستون

## وفيه نقل كلام العلماء في فضل النسب ونقصه

في قوله: «وأما مسألة الكفاءة بين المسلمين التي خاض فيها بعض العلماء فليست مبنيَّةً على تفضيل أحدٍ ولا على تنقيص أحدٍ، وإنما النظر فيها إلى وسائل حسن المعاشرة والاتفاق بين الزوجين والنظر في حالة معاشهما، فإن بنت الغنيِّ التي تلبس كل يوم بدلةً جديدةً، وتأكل كل يوم ألوانًا كثيرةً، وتبيت على الفراش الليِّن الناعم، إذا دخلت في بيت فقيرٍ ليس عنده شيءٌ من ذلك فإنها تتكدَّر وتسوء حالتها (كذا) فيجرُّ ذلك إلى بغض الزوج واحتقارها له فيكون ذلك سببًا لعدم الاتفاق ولسوء المعاشرة، فرَأَوْا أن المناسب أن يتزوجها من يُناسب حالتها. وكذلك الحال بين المتعلمة والجاهل، وبين المتربية وقليل التربية، وغيرها ممن لا مُناسبة بين أحوالهم وأخلاقهم.

ولما كان هذا الاعتبار تابعًا لأمر المعاش والمعاشرة كان ساقطًا عند حصول رِضَاءِ المرأة مع العلم بحال الرجل الخاطب إذا كان مُسلمًا، إذا كانت رشيدةً تُمَيِّز بين محاسن الرجال ومساويهم لأنه ربما كان رِضاؤها به مع ما ذُكِرَ لمِزِيَّةٍ أخرى تعادل ما فقدته من خصوبة العيش ونعومة اللباس والفراش والعلم والحضارة وشرف المَحْتِد، كالقوَّة والشباب وحُسْن الأخلاق وحُسْن المنظر وغير ذلك من الصفات التي تُرضِي النساء، ولذلك جعل الشارع المدار على رِضائها مع الرُّشد، فإن لم تكن رشيدةً كان أقرب الناس نائبًا عنها في ذلك، ومن ادَّعى على الشارع شيئًا وراء ذلك

فقد افترىٰ عليه ما هو بريءٌ منه. هذا حكم الله وهذا حكم رسوله فمن اتَّبعه وأسلم وجهه فقد استمسك بالعُروة الوُثْقي، ومن تكبَّر علىٰ أحكام الله وأعرض عنها فلْيبتغِ نفقًا في الأرض أو سُلَّمًا في السماء، فالله يحكم لا مُعَقِّب لحكمه».اهـ

ونقول: إنه قد غَلِطَ هنا أغلاطًا متعدِّدةً:

**الأول**: في قوله: «وأما مسألة الكفاءة... إلىٰ قوله: ولا تنقيص أحد..» إلخ.اهـ

وذلك من وجوه:

**الأول**: إن العلماء قد اتَّفقوا علىٰ اعتبار الكفاءة في الدين، والمراد بذلك التديُّن لا مُطلق الإسلام فقط، وقد اتفقوا أيضًا علىٰ تفضيل المتديِّن علىٰ من ليس بمتديِّن، وحينئذٍ فاعتبار الكفاءة في ذلك مبنيٌّ علىٰ أساس التفضيل والتنقيص بذلك.

**الثاني**: أن الكفاءة هي المساواة وضدُّها عدم المساواة وهو مُستلزِمٌ للتفاوت والتفاضل، والكُفُؤ: النظير والمساوي، وفي الحديث: «المسلمونَ تتكافأُ دماؤُهُم»(١) أي تتساوىٰ في القِصاص والدِّيَات، ويُقال: هو كُفُؤٌ وكَفِيءٌ ومكافئ بين الكفاءة.

قال الشاعر:

فأَنْكَحَهَا لا في كَفَاءٍ وَلَا غِنًىٰ ... زِيَادٌ أَضَلَّ اللهُ سَعْيَ زِيَادِ

ويقال هم أَكْفَاء كِرامٌ.

**وبالجملة**: فكلُّ تصاريف هذه الكلمة تدلُّ علىٰ معنىٰ المساواة فكلُّ معتبرٍ للكفاءة من العلماء إنما قصد بذلك مساواة الزوجين في الخصال المعتبرة في

---

(١) تقدَّم تخريجه.

ذلك من الدِّين والنَّسَب والحَسَب والصنعة ونحو ذلك.

وعدم الكفاءة معناها عدم المساواة، وقولهم ليس بكُفْءٍ أي ليس بمُساوٍ، فعدم كفاءة أحد الزوجين للآخر معناه عدم مُساواته له وذلك مُستلزِمٌ للتفاوت بينهما لا محالة، سواء كان التفاوت في الدِّين أو في النَّسَب والحَسَب ونحوه من خصال الكفاءة وهذا واضحٌ لا يُنكِره إلا من لا يعرف اللغة ولا كلام العلماء.

الثالث: أن من العلماء من صرَّح بالتفاضل في سياق الكلام على الكفاءة وغيرها ومنهم الإمام الشافعيُّ رضي الله تعالى عنه.

## كلام الإمام الشافعي رضي الله عنه
## في فضل النسب ونقصه

قال في خطبة «الرسالة»: «فكان خيرَتُهُ، المصطفى لوحيِهِ المنتخبُ لرسالته، المفضَّلُ على جميع خلقهِ بفتحِ رحمتِه وختمِ نُبُوَّتِهِ، وأعمَّ ما أُرسل به مرسلٌ قبلَه، المرفوعُ ذكرُهُ مع ذكرِهِ في الأُولَى، والشَّافعُ المشفَّعُ في الأخرى، أفضلُ خلقه نفسًا وأجمعُهُم لكلِّ خُلُقٍ رضيهُ في دينٍ ودُنيا، وخيرُهُم نسَبًا ودارًا، محمَّدًا عبدهُ ورسولَهُ ﷺ وشرَّف وكرَّم...»[1] إلخ ما قاله.

فانظر كيف قال: «خيرَهُم نسَبًا ودارًا».

---

(١) «الرسالة» (١/ ١٠).

وقال في «الأمِّ» في أبواب الإمامة في الصَّلاة:

«ولو كانَ فيهم ذو نسبٍ فقدَّمُوا غير ذي نسبٍ أجزأَهُمْ وإنْ قدَّمُوا ذا النَّسبِ واشتبهتْ حالُهُمْ في القرَاءَةِ والفقهِ كان حسنًا لأنَّ الإمامةَ منزِلةٌ وفضلٌ وقد قال رسولُ الله ﷺ: «قدِّمُوا قريشًا ولا تقدَّمُوها»، فأُحِبُّ أن يُقَدَّمَ من حضرَ منهُم اتِّبَاعًا لرَسُولِ الله ﷺ إذا كان فيهِ لذلكَ موضعٌ»[1].اهـ

وسيأتي بيان صحَّة استدلال الإمام الشافعيِّ بهذا الحديث وما جاء في معناه في أثناء ردِّنا علىٰ التلميذ.

وقال الإمام الشافعيُّ أيضًا في ترتيب قسمة العطاء: إنَّه يَبدَأُ بالأَقْرَبِ فالأَقْرَبِ إلىٰ رَسُولِ الله ﷺ، فإذا خَلَصَت قُرَيْش قُدِّمَتْ الأَنصَارُ علىٰ جميع قبَائلِ العربِ لمكانِ الإسْلَامِ.

فكلامه هذا يدلُّك علىٰ أن للنسب الفاضل من التقديم في منازل الكرامة والتَّجِلَّةِ والفضل والشَّرَف ما ليس لغيره، حتىٰ قُدِّم لأجله القارئ العالِم علىٰ مساويه في القراءة والعلم، وقُدِّمت سائر قبائل قريش علىٰ الأنصار مع أن فيهم من ليس له قَدَمُهم ولا سَابِقَتُهم ولا مَقَامَاتُهم العظيمةُ في الإسلام.

وعقَّب الإمام الشافعيُّ ما تقدَّم بقوله:

«الناس عباد الله فأولاهم أن يكون مقدما أقربهم بخيرة الله لرسالته ومستودع أمانته وخاتم النبيين وخير خلق رب العالمين ، محمَّدٍ ﷺ»؛ «ومن

---

(١) «الأم» (١/ ١٨٤).

فرض له الوالي من قبائل العرب رأيت أن يقدم الأقرب فالأقرب منهم برسول الله – صلىٰ الله عليه وآله وسلم – في النسب فإذا استووا قدم أهل السابقة علىٰ غير أهل السابقة ممن هم مثلهم في القرابة »[1].اهـ

وله في «الأُمِّ» عباراتٌ كثيرةٌ ردَّد فيها التعبير بفضل النسب ونقصه، نورد منها ما تيسر:

قال: «وإذا زوج الولي الواحد كفؤا بأمر المرأة المالك لأمرها بأقل من مهر مثلها لم يكن لمن بقي من الولاة رد النكاح ولا أن يقوموا عليه حتىٰ يكملوا لها مهر مثلها لأنه ليس في نقص المهر نقص نسب»[2]؛اهـ فقال: «نَقْصُ نَسَبٍ» فأثبت له النقص.

وقال: «وكذلك لو كان بعضهم أفضل من بعض نسبا فتناكحوا في الشرك نكاحا صحيحا عندهم ثم أسلموا لم أفسخه بتفاضل النسب ما كان التفاضل» [3]؛ اهـ فقد أثبت التفاضل في النَّسَب وقال به.

وقال: «أو انتسب لها إلىٰ نسب فوجدته من غير ذلك النسب ومن نسب دونه ونسبها فوق نسبه»[4]؛اهـ فذكر الدَّونَ والفَوْقِيَّةَ في النَّسَب والمراد بذلك فَوْقِيَّةَ الرُّتبة وضِدُّها.

---

(١) «الأم» (٤/ ١٦٧).

(٢) «الأم» (٥/ ١٦).

(٣) «الأم» (٥/ ٦١).

(٤) «الأم» (٥/ ٨٩).

وقال: «وهذا كانَ لأوليَائِهَا علىٰ الابتداءِ إذا أذنتْ فيهِ أن يمنعُوهَا منهُ بِنَقْصٍ في النَّسبِ»[1].اهـ

وقال: «ولم يكن للولاةِ معهَا إلَّا بما وصفنا والله أعلمُ، إلَّا أن تنكحَ من ينقُصُ نسبُهُ عن نسبِهَا».اهـ

وقال: «ولو غرَّتهُ بنسبٍ فوجدهَا دونهُ وهو بالنَّسبِ الدُّون كفء».اهـ

وقال: «ولو غُرَّتْ بنسبٍ أو غرَّ به فوجدَ خيرًا مِنْهُ...» [2].اهـ

فذكر خَيْرِيَّة النَّسَب، وكلامه هذا في أحكام الكفاءة كما يعلم بمراجعة «الأُمِّ».

وقال الحافظ ابن حجرٍ في «تلخيص الحبير لتخريج أحاديث الرافعي الكبير» بعد كلامه علىٰ حديث الاصطفاء وقد أورده الرافعيُّ استدلالًا به علىٰ اعتبار الكفاءة في النَّسَب، ما نصُّه: «وحديثُ واثلةَ يُستفادُ منه الكفاءة ويُذكرُ علىٰ سبيل شُكْرِ النِّعَمِ»[3].اهـ

## كلام الحنفية على فضل النسب ونقصه

قال في «المبسوط»: «أفضلُ النَّاس نَسَبًا بنو هاشِمٍ ثم قريْشٌ ثم العربُ، لما رويَ عن محمَّد بن عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: **إنَّ الله اختارَ من النَّاسِ العربَ، ومن العربِ**

---

(١) «الأم» (٥/ ٨٩).

(٢)«الأم» (٥/ ٨٩، ٩٠).

(٣) «تلخيص الحبير» (٣/ ٣٥٥).

قريشًا، واختارَ منهُمْ بني هاشمٍ واختارَنِي من بني هاشِمٍ ولا فَخْرَ»[1].اهـ نقله الزيلعيُّ شارح «الكنز» وأقرَّه.

## كلام الحنابلة في فضل النسب ونقصه

قد تقدَّم نقل كلام ابن تيمية في ذلك واستدلال الإمام أحمد بحديث سَلْمان رضي الله عنه وفي ذلك كفاية.

وبما ذكرناه تعلم بُطْلان دَعوَىٰ صاحب الصورة أن العلماء لم يَبْنُوا مسألة الكفاءة علىٰ تفضيل أحدٍ ولا تنقيصه.

## كلام المالكية في ذلك

قد قلنا إن المالكية كسائر أهل السنَّة والجماعة يقولون بتفاضل الأنساب، وإن لم يعتبروها في كفاءة النكاح، وقال الزُّرْقاني المالكي في «شرح المواهب»: «قال بعض العلماء: والتفاضل في الأنساب والقبائل والبيوت باعتبارِ حسنِ خلقة الذوات والتفاضل فيما قام بها من الصفات حتىٰ في الأقوات ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِ﴾ [النحل: ٧١] وهذا جارٍ في المخلوقات ﴿فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ [الجمعة: ٤] فلا اتجاه لما عساه يُقَال: الإنسان كلُّه نوعٌ فما معنىٰ التفاضل في الأنساب»[2].اهـ

(١) «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» (٢/ ١٢٩).

(٢) «شرح الزرقاني علىٰ المواهب اللدنية بالمنح المحمدية» (١/ ١٣٢).

وقوله: «الأنساب كلُّه نوعٌ» هذا صحيح ولكن النوع تتفاوت أصنافه تفاوتًا عظيمًا.

الخطأ الثاني: في قوله: «وإنما النظر فيها إلى وسائل حُسْن المعاشرة... إلى قوله: أحوالهم».اهـ وذلك إنه إن عنىٰ بالنظر نظر العلماء فقد علمت أقوالهم وقد تقدَّم منها ما فيه كفاية وهي مُخالفةٌ لما نسبه إليهم، ولحوق العار للأولياء إنما يَنبني علىٰ النظر إلىٰ أسباب الشرف والفضل والدناءة والنقص لا أمر المعاش واللباس والفراش الناعم وألوان الأطعمة، وذلك أن أصحاب البيوتات الرفيعة والشرف والمجد يَرَوْنَ مُراعاة الشرف ألزم وأهمَّ من مُراعاة ألوان الأطعمة وأنواع الثياب.

ومنهم من يُقدِّم نفسه وماله في سبيل المحافظة علىٰ شرفه ومجده، إلا من أفسدت الحضارة أخلاقه، واستولىٰ الحرص والجَشَع علىٰ فؤاده، وفي اعتبار اليسار في الكفاءة خلاف في مذهب الشافعيِّ ﷺ، والمعتمد عدم اعتباره.

وما أطال صاحب الصورة إلا فيه كأنه الكلُّ في الكلِّ وكأن ما سواه من خصال الكفاءة لا تستحقُّ الاهتمام كالدِّين والنَّسب والحَسَب وغير ذلك، مع أنها في قلوب أهلها أعظم قدرًا ومحلًّا من الأطعمة والألبسة وتوقُّف حُسْن المعاشرة علىٰ الكفاءة فيها أعظم من توقُّفها علىٰ اليسار، وحسبك بالمنافرة التي تحصل بين العفيفة المتدينة والفاسق الخليع وبين النسيبة الحسيبة في قومها والزنيم الدنيء، ولكنه يحاول إسقاط فضل النسب بأيِّ وجْهٍ كان من غير مبالاةٍ بما يقع فيه من الخطأ. وإن عنىٰ بالنظر نظر نفسه فلا قيمة له.

والثالث والرابع: في قوله: «ولما كان هذا الاعتبار تابعًا لأمر المعاش والمعاشرة كان ساقطًا عند حصول رِضَاءِ المرأة... إلى قوله: التي تُرضِي النساء».اهـ وذلك أن الكفاءة لا تَسْقُط برِضَا المرأة فقط بل لابدَّ مع ذلك من رِضَا الأولياء أيضًا ولا نعلم في ذلك خلافًا بين العلماء القائلين بها.

وقوله: «مع العلم بحال الرجل الخاطب إذا كان مُسْلِمًا» فيه ما تقدَّم من اتفاق العلماء على اعتبار الدين في الكفاءة وأن المراد بذلك التديُّن لا مطلق الإسلام فقط.

والخامس والسادس: في قوله: «ولذلك جعل الشارع... إلى قوله: نائبًا عنها في ذلك».اهـ. وذلك أنه إن عنى بكون المدار في ذلك على رضاها صحَّة إسقاط الكفاءة به ولو لم يَرْضَ أولياؤها فكلامه باطلٌ ولا حجَّة له، وإن عنى أمرًا آخرَ فما هو؟ وقوله: «وإن لم تكن رشيدةً كان أقرب الناس إليها نائبًا عنها في ذلك» من أبطل الباطل لأنه لا يجوز تزويج غير الرَّشيدة إلا من كفء ولا نعلم بين العلماء خلافًا في ذلك ونسبته له مع ذلك إلى الشارع من الافتراء على الله ورسوله.

والسابع: في قوله: «ومن ادَّعى على الشرع شيئًا وراء ذلك فقد افترى عليه ما هو بريءٌ منه».اهـ يظهر أن اسم الإشارة يرجع إلى ما قاله هو في هذا الموضع من سقوط الكفاءة برِضَا المرأة الرَّشيدةِ أو وليِّ غير الرَّشيدةِ، وقد علمت مُخالفته في ذلك للشارع والشرع وحَمَلَتِه فجملة الجزاء إنما تتنزَّل عليه قبل غيره.

والثامن: في قوله: «هذا حكم الله وحكم رسوله... إلى قوله لا معقِّبَ

لحُكْمِهِ».اهـ وذلك أنَّا قد بينَّا المواضع التي خالف فيها القرآن والإجماع ومذهب أهل السنَّة والجماعة وقول الجمهور بما فيه كفاية، فدعواه مع ذلك أن ما قاله هو حكم الله ورسوله خاتمة تلك الدواهي والله المستعان.

وقد أخَّرنا الكلام على القضايا التي ذكرها مستدلًّا بها على حكم الكفاءة إلى آخر الكتاب كما فعل ذلك السيد العلامة عبدالله دَحْلان والتلميذ.

## جواب السؤالات البنجرية وما فيه من الخطأ

لما نشر صاحب «الصورة» صورته، وألقى بين الناس نُبَيْذَتَه، همس بعضُهم ببعضٍ ما فيها من الخطأ، فلما نمى إليه الخبر بذلك أصدر جوابًا مُستدرِكًا فيه بعضها ولكنَّه وقع به في أغلاط أخرى، ولولا تَصدِّي من ذكرنا للردِّ عليه لتوالت الجوابات وطالت الاستدراكات، ولكنَّه رأى أن الخَرْق واسعٌ لا يحتمل الترقيع فكان قصارى أمره إصدار ذلك الجراب المملوء بالسِّباب على لسان تلميذه فكان ما اشتمل عليه من الأغلاط أكثر وأفحش. فنشير هنا إلى بعض ما في جوابه على وجه الاختصار فنقول:

## مجمل ما في السوآلات البنجرية وجواباتها

**أما السؤال الأول:** فعن الذين عناهم في قوله: «ولا خلاف في ذلك بين علماء الأمَّة المحمَّدية المعتبرين».اهـ

وقد أجاب بما حاصله: أن العلم ينقسم إلى نقليٍّ وعقليٍّ وأن مسألة الكفاءة من النقليِّ، وأن جميع ما وصل إليه من النقول الشرعيَّة دالةٌ على جواز التزاوج

بين المسلمين إذا حصل التراضي بين الفريقين، وأن من الأئمَّةِ المعتبرين الأئمَّةَ الأربعة أبا حنيفة ومالكًا والشافعيَّ وأحمدَ رضي الله عنهم، وأن مرجع الإشارة من قوله: «في ذلك» إلىٰ تشبيه النكاح بالبيع من الجهات التي ذكرها كما شبهه غيره قال: «ثم قلت: ولا خلاف في ذلك، أي التشابه المذكور» وأنه ذكر في الصحيفة بقيَّة الأمور التي إذا حصلت يتفق معها الأئمَّة الأربعة علىٰ صحَّة النكاح وأن كلمة: «بحضور شاهدين» سقطت من النسخة المطبوعة.

هذا مُجمَل جوابه عن السؤال الأول من آخر الصحيفة (٤٤) إلىٰ أثناء الصحيفة (٤٦) من «الفصل» وليس فيما ذكره إلا ترديد الأغلاط السابقة وذلك من وجوه.

**الأول**: أن كون العلم ينقسم إلىٰ نقليٍّ وعقليٍّ... إلخ ما أطال به خارجٌ عن الموضوع فهو من التهويل بالتطويل.

**الثاني**: أن عدم وصول نقول شرعيَّة إليه تدلُّ علىٰ ما قاله الأئمَّة في مسألة الكفاءة لا يجوز له أن يحكي اتفاقهم علىٰ ما لم يتفقوا عليه، أو ينسب إليهم ما لم يقولوه، أو ينفي عنهم ما قد قالوه واعتمدوه واتخذوه مذهبًا يدينون الله به ويُفتون به سائر الأمَّة كما بيَّناه فيما سبق، وقد دَرَجَ العلماء علىٰ نسبة كل قول إلىٰ قائله لأن المَدارك مُختلفةٌ وفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ.

**الثالث**: أن قوله بأن الأئمَّة الأربعة من الأئمَّة المعتبرين الذين لا خلاف بينهم فيما ذكره شاهدٌ ناطقٌ علىٰ ما وقع فيه من الخطأ، وقد بيَّنا أنه لا يقول أحدٌ منهم بصحَّة النكاح بما ذكره فضلًا عن اتفاقهم علىٰ ذلك.

**الرابع**: تصريحه بأن الإشارة في قوله: «في ذلك» راجعة إلىٰ تشبيه النكاح بالبيع

من الجهات التي ذكرها، وقد علمت أن الأمَّة مُجمِعةٌ على عدم تشابه النكاح والبيع فيما ذكره وأنه انفرد بهذا التشبيه ولم يَقُل به أحدٌ غيره لا مُجتهدٌ ولا مُقَلِّدٌ.

الخامس: قوله إنه ذكر في الصحيفة السابعة بقيَّة الأمور التي إذا حصلت يتفق معها الأئمة الأربعة على صحَّة النكاح، وقد علمت عدم صحَّة النكاح بما ذكره عند الأئمَّة الأربعة، فراجع ما تقدَّم، وحينئذٍ فخلاصة ما ذكره أنه ردَّد أغلاطه السابقة وأصرَّ عليها.

## السؤال الثاني وجوابه وما فيه

**وأما السؤال الثاني**: فعن المراد بالأئمَّة الأربعة في قوله: «لأن الأئمَّةَ الأربعةَ المجتهدين متفقون...» إلخ.

**ومجمل الجواب**: أن المراد بالأئمَّة الأربعة أبو حنيفةَ ومالكٌ والشافعيُّ وأحمدُ رضي الله عنهم، وأن الإمام أحمد قد نُقِلَ عنه قولان بالتجويز وعدمه، ورُدَّ قوله بعدم التجويز بأنه ليس مُعَضَّدًا بدليل ولا مُوافقًا للكتاب والسنَّة المتواترة ولا وافقه عليه أحد من حفَّاظ الحديث الموثوق بهم واحتمل فيه أيضًا أمورًا ثلاثة:

**الأول**: أن عدم التجويز محمولٌ على الكفاءة الإسلامية كما ذكر ابن القيِّم.

**والثاني**: أنه قاله قبل أن يسمع قضايا رسول الله ﷺ!

**والثالث**: أن يكون قاله عن دليل بَلَغَه ولكن لم يصل إليه هو ولا يجوز أن يُفتي به لذلك.

هذا خلاصة ما يستحقُّ الردَّ عليه منه وهو من الصحيفة (٤٦) إلى آخر

الصحيفة (٤٩) من «الفصل» وهو كالأول من وجوه:

**الأول**: أنَّا قد بيَّنا بُطْلان ما اشترطه لصحَّة النكاح وزعم اتفاق الأئمَّة عليه من عدَّة وجوهٍ وذلك أنه اشترط لصحَّته تعيين المهر وقد أجمعوا علىٰ عدم اشتراطه وشَبَّه النكاح بالبيع من هذه الجهة وقد أجمعوا علىٰ المباينة التامة بينهما في ذلك، وأسقط البيِّنة وقد اشترطوها، واشترط مالكٌ الإظهار أيضًا، وأغفل بقيَّة ما يُشترط لصحَّة النكاح كالخُلُوِّ عن الإحرام وعن الموانع والمرض عن الإمام مالك، والكفاءة عند من يجعلها لجميع الأولياء الأقربين والأبعدين وعند من يجعلها حقًّا لله تعالىٰ، واشترط عدم الشَّرْط وقد اتفقوا علىٰ أن الشروط لا تُفسد النكاح إلا ما أُريد به إبطال مقصود العقد علىٰ تفصيل في ذلك، وجعل رِضَا الأولياء الأقربين شرطًا لصحَّة النكاح ولم يتفقوا علىٰ ذلك إلىٰ غير ذلك مما تقدَّم مُفَصَّلًا.

وخلاصته: أنهم لم يتفقوا علىٰ صحَّة النكاح بما ذكره من جهة الكفاءة ولا غيرها، وأن دعوىٰ الاتفاق علىٰ ذلك باطلةٌ، وإقراره هنا بأنه قصد بالأئمَّةِ الأربعةَ أبا حنيفة... إلخ، إصرارٌ علىٰ تلك الأغلاط كلِّها.

**الثالث**: أننا لو سلَّمنا صحَّة ما اعتذر به عن عدم مُراعاة مذهب الإمام أحمد في مسألة الكفاءة فلا يصحُّ له عذرٌ فيما سوىٰ ذلك، فإنه قد اشترط ما لا يُشترط لصحَّة النكاح ونفىٰ ما لا يصحُّ بدونه وادَّعىٰ الاتفاق علىٰ ما لم يتفقوا عليه.

**الرابع**: أن ما اعتذر به من عدم مُراعاة مذهب الإمام أحمد ﷺ باطلٌ أيضًا، وتوضيح ذلك: أن الذي يقتضيه كلام السوداني سقوط الكفاءة إذا رَضِيَت

المرأة وأولياؤها الأقربون، وأما مذهب أحمد ففي إحدىٰ الروايتين عنه أنها تسقط برِضَا المرأة وأوليائها الأقربين والأبعدين لا الأقربين فقط، والرواية الثانية أنها حقٌّ لله فلا تسقط بحال، إذا علمت ذلك فقوله إنه قد نُقِل عن الإمام أحمد قولان أحدهما بالتجويز كباقي الأئمَّة غير صحيح فلم يُنقَل عنه قولٌ بذلك أصلًا، وإنما نُقِل عنه فيما إذا رَضِيَ الأقربون والأبعدون من الأولياء لا الأقربون فقط.

الخامس: ما زعمه من أن قول الإمام أحمد بعدم التجويز غير مُعَضَّدٍ بدليل زعمٌ باطل لأنه قد استدل بحديث سَلْمان رضي الله عنه وغيره، وسيأتي شرح ذلك إن شاء الله تعالىٰ.

السادس: احتماله أن يكون قول الإمام أحمد بأن الكفاءة حقٌّ لله تعالىٰ خاص بالكفاءة الإسلامية (كذا)، لا وجه له لصحَّة النقل عنه بإجراء ذلك في النَّسَب أيضًا كما نقلناه عن ابن تيمية.

السابع: احتماله أن يكون الإمام أحمد قاله قبل أن يسمع قضايا رسول الله ﷺ ثم رَجَعَ عنه احتمالٌ بعيدٌ، بل باطلٌ لأن الإمام أحمد قد روىٰ في «مسنده» بعض تلك القضايا ويُستبعد عدمُ سماعه لباقيها وإن لم يُخرِّجها فيه.

الثامن: أنَّا إذا سلَّمنا له أنه لا يجوز له الإفتاء بقول الإمام أحمد لعدم اطِّلاعه علىٰ دليله، فبماذا جاز له أن يَنسُب إليه قولًا لم يَقُلْهُ؟! فهنا يتحرَّج أن يُفتيَ بقوله لعدم اطِّلاعه علىٰ دليله، وهناك نَسَبَ إليه غير قوله بغير دليله، فياللعجب!!

## السؤال الثالث وجوابه والرد عليه

**وأما السؤال الثالث:** فعن قوله: «وأما مسألة الكفاءة بين المسلمين التي خاض فيها بعض العلماء فليست مبنيَّة عل تفضيل أحدٍ ولا تنقيص أحدٍ».

**قال السائل:** فهذه أيضًا من المشكلات وتحتاج إلى دليلٍ واضحٍ بأن الكفاءة ليست مبنيَّة على تفضيل أحدٍ أو تنقيصه وكونها مبنيَّة على أمر المعاش...»إلخ ما في الصحيفة (٥٠) من «الفصل».

**أما الجواب** فهذا نصُّه مع تعقيب كلِّ جملةٍ منه بمناقشةٍ مختصرةٍ:

«الحمد لله، أقول: إن من أمعن النظر في نصوص الكتاب والسنَّة الواردة في الحكم بين ذوات المسلمين لم يَجِدْ فيها نصًّا واحدًا يُفَضِّلُ أحدًا بذات دَمِه على آخر بل أَناطَ الشارع التفاضل في جميع أحكامه بالأعمال والصفات ونصَّ على مساواة الذوات والدماء فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] وقال تعالى: ﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ١٩٥] وقال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]».اهـ

**ونقول:** ماذا يريد بالحكم بين ذوات المسلمين؟ هل مراده بالحكم: الخطاب الشرعيِّ بأنواعه الثلاثة من الاقتضاء والتخيير والمنع؟ فقد قلنا إن الإسلام قد ساوى بينهم في الأحكام بهذا المعنى، فسوَّى في ذلك بين فاضلهم ومفضولهم وعالمهم وجاهلهم فكلُّهم مُخاطبون بفعل الواجبات وترك المحرَّمات سواء تساوت أعمالهم وأخلاقهم أو تفاضلت، وعلى هذا فما معنى قوله: «بل أناط الشارع التفاضل في جميع أحكامه بالأعمال والصفات».اهـ؟ وذلك أنه ليس في

الشرع تفاضل في الأحكام الواجبة أو المحرَّمة إلا ما كان من قبيل الخصوصيَّة ولكن مَناطَها النَّسَب أو نحوه لا الأخلاق والأعمال. وإن عنىٰ بالحكم أمرًا آخرَ فما هو؟

**فإن قيل:** لعلَّه أراد الحكم الأُخرويَّ.

**قلنا:** فما معنىٰ قوله: «بل أناط الشارع التفاضل في جميع أحكامه بالأعمال والصفات ونصَّ علىٰ مساواة الذوات والدماء».اهـ؟

فظاهرٌ من عبارته أنه فَاضَلَ بينهم في الأحكام الشرعيَّة وأناط التفاضل فيها بالأعمال والصفات، ولكنَّه ساوىٰ بين ذواتهم ودمائهم، ويظهر أن مراده من هذه العبارة أن حكم الكفاءة راجعٌ إلىٰ الأعمال والصفات لأن الشارع أناط التفاضل في جميع أحكامه بهما لا إلىٰ النَّسَب لأنه ساوىٰ بينهم في الذوات والدماء. وما ذكره باطل من كل وَجْهٍ:

**أولا:** قوله: «لم يَجِدْ نصًّا واحدًا يُفَضِّلُ أحدًا بذات دمه علىٰ آخر» إن عنىٰ بذلك نَفْيَ الأحاديث الواردة في فضل بني هاشم وقريش والعرب فهو باطلٌ، بل فيه النصوص الكثيرة الشهيرة، وإن عنىٰ بذلك أمرًا آخرَ فلا يعنينا.

**ثانيًا:** قوله: «بل أناط الشارع التفاضل في أحكامه بالأعمال والصفات» باطلٌ أيضًا لأن الشارع لم يفاضل بينهم في الأحكام إلا ما كان من قبيل الخصوصيَّة وليس مَناطُها ما ذكر ومَناطُ الأحكام التكليف والإسلام.

**ثالثا:** قوله: «ونصَّ علىٰ مساواة الذوات والدماء»: أما مساواة الدماء فنصوصُه واضحةٌ ظاهرةٌ ومَناطُها أصل الإسلام من غير نظرٍ إلىٰ ما يَقَعُ فيه

من التفاضل. وأما مساواة الذوات فإن عنىٰ في الفضل فالنصوص إنما تدلُّ علىٰ المفاضلة لا المساواة، وإن عنىٰ غير ذلك فليس من موضوع النزاع.

رابعًا: ليس في الأدلَّة التي استدلَّ بها دليلٌ علىٰ ما ذكره لأن قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، دلَّ علىٰ ما يقتضيه الإيمان بينهم من التآخي، ومن لوازمه التوادُّ والتعاطف والتراحم، والحكم إذا رُبط بمشتقٍّ دلَّ علىٰ أنه علَّةٌ له، فعلَّة الأُخوَّة الإيمان، والمؤمنون يتفاضلون في الإيمان، وهو نفس العلَّة التي صاروا بها إخوةً فلا يمتنع تفاضلهم فيما سوىٰ ذلك من باب الأَوْلىٰ.

وقوله: ﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ إما أن يكون المعنىٰ: بعضكم من بعض في الإيمان فقد علمت أن الأُخوَّة بالإيمان لم تمنع التفاضل فيه وهو نفس العلَّة فلا تمنع التفاضل بغيره من باب أولىٰ، وكذلك القول في البعضيَّة التي مَناطُها الإيمان. وإما أن يكون المعنىٰ بعضكم من بعض في النَّسَب العامِّ فكذلك، لأنَّا لا ندَّعي الفضل لنَسَبٍ عامٍّ وإنما ندَّعيه لنَسَبٍ خاصٍّ، ولأن لوازم العامِّ ثابتةٌ للخاصِّ ولا عَكْسَ.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ فيدلُّ علىٰ ثبوت الموالاة بين المؤمنين وليس في ذلك ما يدلُّ علىٰ عدم تفاضلهم في إيمانهم وهو علَّة الموالاة فما بالك بما سواه؟!

وقوله: وقال ﷺ: «المؤمنونَ تَتكَافأُ دماؤُهُم ويسعَى بذمَّتِهم أدناهُم» فيه دليل المساوة في الدماء وهذا مُسَلَّم لا نزاعَ فيه، ولكنَّه لا يَستلزِمُ المساواة في نفس الإيمان وهو العلَّة التي علَّق الحكم بها فكيف بما سواه، وقوله ويَسعَىٰ بِذمَّتِهم أدناهم يدلُّ علىٰ خلاف ما زعمه من إناطة الشارع التفاضل في جميع

أحكامه بالأعمال والصفات فإن الذمّة -أي بذل الأمان- من جملة أحكامه ولا مفاضلة فيه بينهم بل قال: «يسعَى بذمَّتِهِم أدناهُم» فهذا حجَّةٌ عليه وحجَّةٌ لنا.

وأما قوله: «وقال ﷺ: **ليس لأحدٍ فضلٌ على أحدٍ إلَّا بدينٍ أو عملٍ صالِحٍ**» فقد بيَّنا فيما سبق ضعف سنده وما فيه من الإجمال ومخالفة ما هو أصحُّ منه والمعنىٰ الذي حمله عليه علماء السنَّة والجماعة .

وأما قوله: «وقال ﷺ: **ليس لابن البيضَاءِ على ابنِ السَّوداءِ فضلٌ**» فهو قطعةٌ من حديث أبي ذرٍّ وقد تقدَّم الكلام عليه ولم نرَ له روايةً لا مَطعَن فيها.

وأما قوله: «وقال ﷺ: **لا فضلَ لعربِيٍّ على عجميٍّ ولا لعجمِيٍّ على عربِيٍّ ولا لأسودَ على أبيضَ ولا لأبيضَ على أسودَ إلَّا بالتَّقوى**» فقد سبق الكلام عليه وسيأتي فيه زيادة تفصيل.

## الكلام على

## قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ﴾ الآية

وأما قوله: «وقال تعالىٰ في أسباب الفضل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: ١٣]». فقوله: «في أسباب الفضل» باطلٌ لأنها وردت مورد النهي عن التفاخر والسخرية والتنابز بالألقاب وما شَاكَلَ ذلك، يدلُّ علىٰ ذلك ورودها بعقب الآيات الناهية عما ذكرنا أو للحكم في الأكرميَّة التي يقع فيها التنازع فقطع عِرْقَ التَّبارِي فيها بما ذكره لا لحَصْرِ أسباب الفضل.

وقد جاءت السنَّة ببيانِ منطوقِ هذه الآية ومفهومها فيما رواه البخاريُّ ومسلمٌ والنَّسائيُّ وأحمدُ عن أبي هريرة ﷺ قال: قيل للنبيِّ ﷺ: من أكرمُ النَّاس؟ قال: «أكرمُهُم أتقاهُم» قالوا: يا نبيَّ الله ليس عن هذا نسأَلُكَ. قال: «فأكرمُ النَّاس يوسف نبيُّ الله ابن نبيِّ الله ابن نبيِّ الله ابن خليلِ الله». قالوا: ليس عن هذا نسألك. قال: «أفعن معادنِ العربِ تسألُونِي؟» قالوا: نعمْ. قال: «خياركُم في الجاهليَّةِ خياركُم في الإسلامِ إذا فقهوا»[1]؛ وفي روايةٍ عند أحمد عن أبي هريرة: «النَّاس معادنٌ كمعادِنِ الذَّهبِ وَالفضَّةِ»[2]؛ زاد الطيالسي: «النَّاسُ معادِنٌ في الخيرِ والشَّرِّ» وقد أخرجه الطبرانيُّ عن ابن مسعود ﷺ

والكلام هنا من وجوه:

الأول: أن الذي في الآية أن الله -جَلَّ وَعَلا- خلق الناس من ذكرٍ وأنثىٰ وجعلهم شعوبًا وقبائلَ ليتعارفوا بينهم، والتعارف قد يكون سببًا للتواصل والاجتماع، كما أن التناكر قد يكون سببًا للتقاطع والتفرُّق، وأيضًا فالشعوب نَسَبٌ عامٌّ والقبائل نَسَبٌ أَخَصُّ منه، ولكل منهما أثرٌ في التواصل، وعطْف النسيب علىٰ نسيبه معروفٌ في طِباع البشر، فهذه جامعةٌ نسبيَّةٌ ينبني عليها التعارف المفيد لمجموعهم، ولما كان التفاخر في الأنساب يؤدِّي إلىٰ إثارة العصبيَّة التي هي من أعظم أسباب الفتن قَطَع عليهم سبيل التعالي فيه والتَّبارِي في شأنه بإعلامهم

---

(١) أخرجه أحمد في المسند رقم (٩٥٦٨) والبخاري في الصحيح رقم (٣٣٥٣) ومسلم في الصحيح رقم (٢٣٧٨) والنسائي في الكبرىٰ رقم (١١١٨٥)

(٢) أخرجه أحمد في المسند رقم (١٠٩٥٦)

أن أكرمهم عنده اتقاهم، فأثبت الأكرميَّة للأتقىٰ منهم. هذا خلاصة ما تُفيده الآية فليس فيها دلالةٌ علىٰ نفي تفاضل الأنساب.

الثاني: إن الآية تدلُّ أيضًا علىٰ مبدإ التمييز بينهم وهو جَعْلهم شعوبًا وقبائلَ فإن نفس انقسامهم إلىٰ ذلك قد ثبتت له لوازم كالرحم القريب والبعيد وما يَتْبَع ذلك من الحقوق اللازمة والمواريث وما أشبه ذلك، فكانت إما أصلًا للتفاوت بينهم أو تابعةً له كما تبع ذلك ما تقتضيه طبيعة الانتخاب من التفاوت، ومع ذلك فلا يجوز أن يجعل سببًا للتناكر.

الثالث: إن إثبات الأفضليَّة لشيءٍ من الأشياء في معنىٰ من المعاني لا يَستلزِم نفي الفضل عما سواه وهذا هو المعروف في لغة العرب، فإذا قيل: زيدٌ أغني أهل بلده لم يَستلزِم ذلك نفي الغني عن غيره من أهل بلده وإن امتاز عنهم بكونه أغناهم ومثل ذلك ما لو قيَّدنا أفضليَّته في الغني بنوعٍ من أنواع المال كما لو قلنا: زيدٌ أغنىٰ أهل بلده بنقوده أو بعَقاره ونحو ذلك وحينئذٍ فدلالة الآية منحصرةٌ في إثبات الأكرميَّة للأتقىٰ إذ الأكرميَّة أفضل الكرم فهي أعلىٰ رتبةٍ منه كما أن الأكرم غير الكريم لأن الكرم المطلق غير مطلق الكرم كما أن الأتقىٰ غير التقيِّ وأصل التقوىٰ غير أعلاها وأجمعها فقول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ مُثبِتٌ للأكرميَّة للأتقىٰ غير نافٍ لما دون ذلك.

الرابع: إنه لا يصحُّ أن تكون الآية نافيةً لما سوىٰ الأكرميَّة الثابتة للأتقىٰ لأن ذلك يَستلزِم نفْي كَرَم المتقي فيكون كل مُتَقٍّ غير كريمٍ وهذا مما لا خلاف في بُطْلانه.

الخامس: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ له منطوقٌ ومفهومٌ كما ذكرنا فمنطوقه إثبات الأكرميَّة للأتقى ومفهومه نفيها عن غير الأتقى وما سوى هذين الحكمين بَاقٍ على الأصل يُرجَع فيه إلى الدليل.

السادس: إن السنَّة مُبيِّنةٌ للقرآن ومُوَضِّحَةٌ له وقد ورد فيها إثبات ما أثبتته الآية بمنطوقها وحكم ما لم تدل عليه بمفهومها. كما في حديث أبي هريرة المذكور آنفًا فإنه ﷺ حين سُئِلَ: مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟ قال: «**أكرمهُم أتقاهُم**». فهذا منطوقُ الآية، قالوا: يا نبِيَّ الله لَيْسَ عن هذا نسألُكَ. قال: «**فأكرمُ النَّاس يوسف نبيُّ الله ابن نبيِّ الله ابن نبيِّ الله ابن خليلِ الله**»؛ وهذا كرمُ النَّسَب الصَّالح، ولم يدخل في منطوق الآية ولا مفهومه لأن منطوق الآية كما ذكرنا إثبات الأكرميَّة للأتقى ونفيها عن غيره، وأيضًا فالذي فيها أكرميَّة مُطلقة مَناطها العمل، وما سواها إنما مَناطها النَّسَب فلا تعارض لاختلاف العلَّة والموضوع، فالأكرميَّة بجهة التقوى لا تعارضها الأكرميَّة بجهة النَّسَب الصالح لعدم اتحاد جهتَيهما، ولأن المراد بها أكرميَّة دون أكرميَّة التقوى، ولأنَّا نقول: هذا أَكْرَمُ النَّاسِ، فنُطلق القول إذا كان أتقاهم ولا نُقيِّده.

ولو قلنا في غيره: هذا أَكْرَمُ النَّاسِ نَسَبًا فقيَّدناه لم يكن في هذا التقييد وَضْعٌ من شأنه أو نَقْصٌ من حقِّه.

فلما قالوا الثانية: لَيْسَ عن هذا نَسْأَلُكَ. قال: «**أفعنْ معادنِ العربِ تسألوني؟**». فأسَّس للجواب الحكيم بهذا الاستفهام الجامع، وأخرجهم به عن السؤال عن الأفراد إلى أكرميَّة المجموع؛ لأن المراد بمعادن العرب أصول

قبائلها، فقالوا: نعم. قال: «**النَّاسُ معادنٌ كمعادنِ الذَّهبِ والفضَّةِ خيارهُم في الجاهليَّةِ خيارهُم في الإسلامِ إذا فقُهُوا**». ومن المعلوم أن خيارهم في الجاهليَّة قُريش وبنو هاشمٍ فكانوا خيارهم في الإسلام كما صدَّقه الواقع؛ ولملاحظة هذا المعنىٰ أورد الأئمَّة هذا الحديث في مناقب قُريش فتأمَّل.

السابع: إن الله تعالىٰ خاطب الناس كافَّة، فقال لهم: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾، ولا يكون الأكرم الذي لا أكرم منه إلا واحدًا، كما أنه لا يكون الأتقىٰ الذي لا يُوجَد أتقىٰ منه إلا واحدًا، ولا يَثبُت هذا النعت إلا لرسول الله ﷺ ولا تكون هذه الخصوصيَّة لأحدٍ غيره فهو أَكْرَمُ النَّاسِ وأَتْقَاهُم. وقد نظرنا في سنَّته ﷺ فوجدنا فيها ما يُصدِّق هذا المعنىٰ ويدلُّ عليه دلالةً بيِّنَةً، ففي حديث أنس بن مالك عند الترمذيِّ أنه ﷺ قال: «**وأنا أكرمُ ولد آدم على ربِّي ولا فخرَ**»[1].

وفي حديث ابن عباس: «**وأنا أكرمُ الأوَّلينَ والآخرينَ ولا فخرَ**»[2]؛ وفي حديث مسلم: «**ما بالُ أقوامٍ يرغبونَ عمَّا رخِّصَ لي فيه فوالله لأنا أعلمُهُم بالله وأشدُّهُم له خشيةً**»[3].

---

(١) أخرجه الدارمي (٤٩)، والترمذي (٣٦١٠)، والبيهقي في «الدلائل» (٥/ ٤٨٤) وغيرهم وقال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ».

(٢) أخرجه الدارميُّ (٤٨)، والترمذي (٣٦١٦)، والضياء في المختارة (٤٠٩) وغيرهم وقال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ غريبٌ».

(٣) أخرجه مسلمٌ في الفضائل(٢٣٥٦).

وفي حديث البخاريِّ: «إنَّ أتقاكُم وأعلمَكُم بالله أنا»[1].

فهذه سنَّة رَسُول الله ﷺ وذاك كتاب الله وفيهما الدلالة على أنَّ أكرم الناس أتقاهم، وعلى أن أكرم الناس وأتقاهم محمَّدٌ رَسُولُ الله ﷺ فلذلك قلنا والله أعلم إنه ﷺ هو المراد بالآية.

يؤيِّده الوجه الثامن: أن أول سورة (الحجرات) نزل في قصَّة وَفْد بني تميم الذين جاءوا يُفاخرونه ﷺ وقد وردت في ذلك روايات، منها ما أخرجه الترمذيُّ عن البَرَاء بن عازبٍ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤] قال: قام رجلٌ فقال: يا رسول الله إنَّ حمدِيَ زينٌ وإنَّ ذمِّيَ شينٌ. فقال النَّبيُّ ﷺ: «ذاك الله»[2].

وقد ذكر القصَّة ابن سعد عن الزُّهري وسعيد بن عمرو، وذكرها محمَّد بن إسحق، وأخرجها أبو عبدالله بن مَنْده عن جابر بن عبدالله، وأسندها الواحديُّ في «أسباب النزول» له[3]، قالوا: جاء بنو تميم إلى رسول الله ﷺ بشاعرهم وخطيبهم فنَادَوْا على الباب اخْرُج إلينا فإن مدحنا زَيْنٌ وإن ذمَّنا شَيْنٌ. فسمعهم رسول الله ﷺ فخرج إليهم وهو يقول: «إنَّما ذلكُمُ الله الذي مدحهُ زينٌ وذمُّهُ شيْنٌ؛ فماذا تُريدونَ؟».

---

(١) أخرجه البخاريُّ في الإيمان (٢٠).

(٢) أخرج الترمذيُّ في التفسير (٣٢٦٧)، وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ».

(٣) أخرج القصة ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٢٢٤)، والواحديُّ في «أسباب النزول» (١/ ٤٠٤).

فقالوا: ناسٌ من بني تميمٍ جئنا بشاعرنا وخطيبنا لنُشاعرك ونُفاخرك؛ فقال النَّبيُّ ﷺ: «ما بالشِّعر بعثتُ ولا بالفخارِ أُمرتُ ولكن هاتوا». فقال الزِّبرقانُ بن بدرٍ لشابٍّ من شبابهم: قمْ فاذكر فضلكَ وفضل قومكَ؛ فقال: الحمد لله الذي جعلنا من خيرِ خلقهِ وآتانا أموالًا نفْعلُ فيها ما نشاءُ فنحنُ من خيرِ أهلِ الأرضِ، أكثرهِم مالًا وأكثرهِم عُدَّةً وأكثرهم سلاحًا، فمن أبىٰ علينا قولنا فيأتنا بقولٍ هو أحسن من قولنا، وفعالٍ هي خيرٌ من فعالنا؛ فقال رسول الله ﷺ لثابتِ بن قيس بن شَمَّاسٍ: «قم فأجبْ»؛ فقامَ فقال: الحمدُ لله أحمدهُ وأستعينه وأؤمن به، وأتوكَّل عليه وأشهدُ أن لا إله إلَّا الله وحدهُ لا شريكَ لهُ، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولهُ، دعا المهاجرينَ بني عمِّهِ أحسن النَّاسِ وجوهًا وأعظم النَّاس أحلامًا فأجابوا، الحمدُ لله الذي جعلنَا أنصارَهُ ووزرَاء رسولهِ وعِزًّا لدينهِ، فنحن نقاتلُ النَّاسَ حتىٰ يشهدُوا أن لا إله إلَّا الله، فمن قالها منع منَّا مالهُ ونفسهُ ومن أبىٰ قاتلناهُ وكانَ إرغامهُ علينَا في الله هيِّنًا، أقولُ قولي هذا وأستغفِرُ الله لي وللمؤمنينَ والمؤمنات؛ فقال الزِّبرقانُ بن بدرٍ لشابٍّ من شبابهم: قم يا فلان فقل أبياتًا تذكر فيها فضلكَ وفضل قومكَ؛ فقال:

نَحْـنُ الكِـرَامُ فَـلَا حَـيٌّ يُعَادِلُنَـا  نَحْنُ الرُّءُوسُ وَفِينَا يُقْسَـمُ الرُّبُـعُ

إلىٰ آخر أبياته؛ فقال رسولُ الله ﷺ عليَّ بحسَّانِ بن ثابتٍ، فانطلق إليه الرَّسولُ فقال: وما يريدُ منِّي وقد كنت عنده؟ قال: جاءتْ بنو تميم بشاعرهم وخطيبهم فأمر رسولُ الله ثابتًا فأجابهُ، وتكلَّم شاعرهم فبعثَ رسول الله إليك لتجيبَه؛ فقال حسَّانُ: لقد آنَ لكم أن تبعثوا إلىٰ هذا العود؛ فجاءَ حسَّانُ فقال له رسول الله ﷺ: «يا حسَّانُ أجبهُ». فقال يا رسول الله: مُرْهُ فليُسمعنِي ما قال؛

فقال: «أسمعْهُ ما قلتَ». فأسمعَهُ، فقالَ حسَّانُ:

نَصَرْنَا رَسُولَ اللهِ وَالدِّينَ عَلَىٰ رَغْمِ بَادٍ مِنْ مَعَدٍّ

إلخ أبياته. والقصَّة مشروحةٌ بِطُولها في كتب السِّيَر وفيما ذكرناه دلالةٌ علىٰ احتمال أن تكون هذه الآية من تمام الردِّ علىٰ بني تميم في مُفاخرتهم له ﷺ ومُباراته في الكرم ولذلك قال لهم حسَّان:

فَلَا تَجْعَلُوا للهِ نِدًّا وَأَسْلِمُوا * وَلَا تَفْخَرُوا عِنْدَ النَّبِيِّ بِدَارِمِ

فإن قيل: إن الآية التي نزلت في بني تميم هي في أول السورة وآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾ [الحجرات: ١٣] الآية، بعدها بآيات.

قلنا: إن في القرآن لهذا نظائر كثيرةً فإنه قد يذكر قصَّةً ويستطرد في أثنائها إلىٰ أحكام كثيرةٍ ثم يعود إلىٰ إتمامها وذلك كما تراه في سياق قصَّة أُحُدٍ في سورة (آل عمران)، وقصة بَدْرٍ في سورة (الأنفال) علىٰ أنه قد رُوِيَ عنه ﷺ الردُّ علىٰ الذين راموا أن يضعوا من نسبه وقام فيهم خطيبًا وذلك لأمرين:

الأول: أنهم يكذبون في قولهم فبيَّن ﷺ كذبهم وظنَّهم الباطل.

والثاني: أن ذلك يؤدِّي إلىٰ الغضِّ من مقامه ﷺ والطعن في خيريَّة نسبه وأفضليَّته وذلك كفرٌ أو نفاقٌ، فبيَّن لهم طريق النَّجاة منهما ببيان ذلك والرسل إنما تُبعث في أنساب قومها.

يوضِّحه الوجه التاسع: فقد أخرج الترمذيُّ وحسَّنه عن العبَّاس بن عبدالمطَّلب قال: قلتُ: يا رسولَ الله إنَّ قريشًا جلسوا فتذاكرُوا أحسابَهُم بينهُم

فجعلوا مثلك مثل نخلةٍ في كبوةٍ من الأرضِ، فقال النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ الله خلقَ الخلقَ فجعلني مِن خيرِ فرقِهم وخيرِ الفريقين، ثمَّ خيَّرَ القبائِلَ فجعلني من خيرِ القبائلِ، ثُمَّ خيَّرَ البيوت فجعلني من خيرِ بيوتِهِم، فأنا خيرُهُم نفسًا، وخيرهُم بيتًا»[1].

وفي رواية بلغ النبيَّ ﷺ أن قومًا نالوا منه؛ وفي رواية البيهقي أن القائل هو أبو سفيان.

فقصَّة بني تميم وقصَّة قُريش مُتشابهتان، فعلىٰ ما تقدَّم يكون الله تعالىٰ قد تولَّى الدفاع عن رسوله والردَّ علىٰ بني تميم، وتبيَّن ما في الآية من الإبهام بما قاله ﷺ في الردِّ علىٰ قُريش فإن في قوله ﷺ: «فأنا خيركُم نفسًا وخيركُم نسبًا» بيانٌ لأفضليَّته عليهم في نفسه وهذه أكرميَّة التقوىٰ، وفي نسبه وهذه أكرميَّة النسب. فكتاب الله وسنَّة رسوله يُصدِّق بعضها بعضًا ويؤيِّد بعضها بعضًا.

يوضِّحه **الوجه العاشر**: أن تنزيل هذه الآية علىٰ غيره ﷺ يؤدِّي إلىٰ أحد أمرين: إما إحالة معنىٰ الآية إذ لا يوجد في الناس من هو بتلك الصفة غيره، وإما تفضيل غيره عليه. وكلا الأمرين ممتنعٌ.

**الحادي عشر**: أن الخطاب في الآية عامٌّ لسائر الناس لقول الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾، ولا نعلم خلافًا في شمول هذا النوع من الخطاب له ﷺ فإذا أُضيف إلىٰ ذلك أن صيغة أفعل التفضيل تقتضي التمييز وقطع

---

(١) تقدم تخريجه.

المشاركة تَبيَّن لنا بذلك اختصاصه ﷺ بمعنى الأكرميَّة المدلول عليها بهذه الآية وإلا كان فيها تفضيل غيره عليه والإجماع منعقدٌ على خلافه.

الثاني عشر: أن يكون المراد بالعنديَّة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ عنديَّة المنزلة في الدار الآخرة فلا تعارض ما كان متعلِّقًا بالحكم الدنيويِّ كما قال تعالى: ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، ﴿وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [القصص: ٦٠]، ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، ﴿وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [ص: ٤٠]، ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧]، ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٤]، ﴿فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ لَهُم مَّا يَشَاءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]، ﴿وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، ﴿فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]، ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥].

والآيات في هذا المعنى كثيرةٌ والله أعلم.

## فصل

قال السوداني: «وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩] ونقول: إنه أورد هذه الآية في سياق الاستدلال على ما تقدَّم ولم يُبيِّن وجه الدلالة منها على ذلك فإن فضل من يعلم على من لا يعلم

وعدم التساوي بينهم من جِهَتَيْ العلم والجهل أمرٌ مُسَلَّمٌ لا خلاف فيه، ولكن ذلك لا ينفي أن يكون للنسيب فضلٌ علىٰ من ليس كذلك فلا وَجْهَ للاستدلال بها علىٰ نَفْيِه.

**فإن قيل:** بل لها الوجه الوجيه وذلك أن نفي المساواة بين الشيئين من صيغ العموم فتقتضي نفي الاستواء في جميع الأمور علىٰ ما ذهب إليه جمهور الشافعيَّة وطوائف من الأصوليين والفقهاء فلا مساواة إذًا بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون من كل وَجْه.

**فجوابه:** فليكن كذلك ونحن إنما نستدلُّ علىٰ التفاوت الذي هو عدم المساواة، والتفاوت لا يناقض التفاوت لاختلاف الجهات فليس في ذلك ردٌّ علينا بحال، علىٰ أن في اقتضاء هذه الصيغة للعموم خلافًا شهيرًا فقد ذهبت الحنفيَّة والمعتزلة والغزاليُّ والرازيُّ إلىٰ أنها ليست من صيغ العموم وغاية ما تدلُّ عليه سلب عموم التسوية لتقدُّم حرف النفي، لا عموم السلب، وقد رجح الصفيُّ الهنديُّ أن نفي الاستواء من باب المجمل من المتواطئ لا من باب العام وتَقَدَّمه إلىٰ ترجيح الإجمال الْكِيا الطبريُّ كما نقله الشوكانيُّ.

**فإن قيل:** لعلَّ وجه الدلالة منها أنه ما نفىٰ المساواة بينهم إلا بسبب العلم ففاضل بينهم به.

**قلنا:** هذا وجهٌ صحيحٌ ولكن ليس فيه ما ينفي التفاضل أيضًا بأمور أخرىٰ.

## فصل

وأمَّا استدلاله بقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟

وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴾ [العصر: ١- ٣] وقوله تعالىٰ: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الجاثية: ٢١] وقوله تعالىٰ: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ [ص: ٢٨] وقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾ [البينة: ٧].

فلَعَمْرِي إن هذا لهو القصص الحقُّ آمنًا بالله وآياته، والتفاوت بين هذه الأصناف واقعٌ ما له من دافعٍ، وطُوبىٰ لمن آمن وعمل صالحًا، ولكن ليس في هذا ما ينفي فضل النَّسب الصالح لأنَّا لم نَقُلْ ولم يَقُلْ أحدٌ قبلنا أن الله وضع عن ذوي الأنساب التكاليف وأوجب لهم الفوز والفلاح بلا عملٍ صالحٍ.

وأما قوله بعد إيراد هذه الآيات: «وهكذا قد أناط الله الفضل بالعلم والعمل الصالح والتقوىٰ وقوَّة الإيمان والعكس بالعكس في جميع أحكامه بغير استثناء لطائفةٍ من البشر».اهـ

فنقول: إن عنىٰ بكلامه إثبات الفضل والتفاضل بما ذكر مع إثبات فضل النَّسب الصالح والمعدِن الكريم علىٰ ما ليس كذلك فكلامه صحيحٌ لا غُبار عليه، وإن عنىٰ به ذلك مع جَحْد فضل النَّسب الصالح والمعدِن الكريم فالأخير باطلٌ.

وأما قوله: «فلا يَفضُل أحدٌ أحدًا إلا إذا عمل ما يُوجِب الفضل ولا يَنقُص أحدٌ من أحدٍ إلا إذا اتَّصف بما يُوجِب النقص».اهـ

قلنا: قد بيَّنا أن هذا القول فيه حقٌّ وباطلٌ والفضل قد يكون بمزايا أخرىٰ غير العمل فقد يكون بالنبوَّة والرسالة والتكليم والمواهب الإلهيَّة والاصطفاء والاختيار والمحبَّة الإلهيَّة والخلَّة، وبالأعمال الصالحة والنَّسَب الصالح والمعادِن الكريمة، لأنها أصلٌ للأعمال الصالحة وبالقرابة كما تقدَّم وكما سيأتي مشفوعاً بأدلَّته.

ثم عقَّب ما تقدَّم بأدلته علىٰ عدم اعتبار الكفاءة وسيأتي الكلام عليه في موضعه إن شاء الله تعالىٰ.

وقد انتهىٰ ما أردنا من كشف الحجاب عن أغلاط «صورة الجواب»، حتىٰ بدت واضعة النقاب عارية الإهاب.

ولما كان الذي في «فصل» التلميذ مبنيًّا علىٰ المنهار من بنيانها والمتداعي من أركانها، فسنكتفي في ردِّ ما تكرَّر منها بما قد تقرَّر.

وهذا أوان الكلام علىٰ أغلاط التلميذ فنقدم قبله تمهيدًا ومقدِّمات.

## معنى الفضل

الفضيلة والفضل: الخير، وهو خلاف النقيصة والنقص.

قال في «القاموس» وشرحه: «الفضل معروفٌ وهو ضدُّ النقص، جمعه فُضُول. والفضيلة خلاف النقيصة وهي الدرجة الرفيعة في الفضل، وفضَّله على غيره تفضيلًا مزَّاه أي أثبت له مَزِيَّةً، أي خَصْلةً تميِّزه عن غيره أو فضَّله حكم له بالتفضيل أو صيَّره كذلك»[1]. اهـ مُلتقطًا منهما.

وحكى الشارح عن الصَّيْمَرِيِّ: أن الفضل هو السؤدد.

وقال الراغب في «مُفرداته»: «والفضل إذا استعمل لزيادة أحد الشيئين على الآخر فعلى ثلاثة أضرب: **فضلٌ من حيث الجنس**: كفضل جنس الحيوان على جنس النبات.

**وفضلٌ من حيث النوع**: كفضل الإنسان على غيره من الحيوان وعلى هذا النحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ إلى قوله: ﴿تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠].

**وفضلٌ من حيث الذات**: كفضل رجلٍ على آخر.

فالأولان جوهريَّان لا سبيل للناقص منهما أن يُزيل نقصه وأن يستقلَّ بالفضل، كالفرس والحمار لا يمكنهما أن يكتسبا الفضيلة التي خُصَّ بها الإنسان. والفضل الثالث قد يكون عرضيًّا فيُوجَد السبيل إلى اكتسابه ومن هذا النوع التفضيل المذكور في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ﴾ [النحل: ٧١]،

---

(١) «القاموس المحيط» (١/ ١٠٤٣).

﴿فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [الإسراء: ١٢] يعني المال وما يكتسب وقوله: ﴿بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [النساء: ٣٤] فإنه يعني بما خُصَّ به الرجل من الفضيلة الذاتيَّة له والفضل الذي أعطاه من المَكِنَة والمال والجاه والقوَّة قال: ﴿وَلَقَدۡ فَضَّلۡنَا بَعۡضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [الإسراء: ٥٥] وكل عطيَّةٍ لا تَلزم من يُعطي يُقال لها فضلٌ نحو قوله: ﴿وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضۡلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢] ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٥] وعلىٰ هذا ﴿قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٥٨] ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٢٠]» [1].اهـ

والذي يظهر من تصاريف هذه الكلمة أنها مأخوذةٌ من الفضل بمعنىٰ الزيادة فإن الفاضل يزيد في المعنىٰ الذي فضل به علىٰ من دونه، والفضيلة التي هي الدرجة الرفيعة في الفضل تَستلزِم هذا المعنىٰ، والتفضيل إثبات مَزِيَّةٍ للغير ففيه معنىٰ الزيادة بها، وقد قالوا في السيِّد: أنه من زاد علىٰ قومه بخَصلة من خِصال الخير، ففسَّروه باللازم لأن سيِّد القوم يكون كذلك غالبًا، ولهذا قال الصَّيْمَرِيُّ أن الفضل هو السؤدد وكلام الرَّاغب في أنواع الفضل حَسَنٌ وقد ذكر ما يكون بالجنس وبالنوع وبالصنف وقوله: «والفضل قد يكون عرضيًّا فيُوجَد السبيل إلىٰ اكتسابه ومن هذا النوع التفضيل المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [النساء: ٣٤] فإنه يَعنِي بما خَصَّ الرجل من الفضيلة الذاتيَّة له» فيه تناقضٌ فإن كون الفضيلة ذاتيَّة للرجل يمتنع معه كونها

---

(١) «المفردات في غريب القرآن» (١/ ٦٣٩).

عرضيَّة يُوجَد السبيل إلى اكتسابها ولعلَّه أراد بالعرضيِّ الذي يُمكِن اكتسابه ما سوى ذلك فإنه قال بعد ما تقدَّم: «والفضل الذي أعطاه من المَكِنَة والمال والجاه والقوَّة».

أو لعلَّه أراد بالذاتيِّ خواصَّ الصنف وقوله: «وقال: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥] ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ﴾ [النساء: ٩٥]» فأما الآية الأولى فليس التفضيل الذي فيها من قسم العرضيِّ الذي يُكتسب ولم تكن نبوَّةٌ مُكتسبةٌ.

**فإن قيل:** لعلَّ المراد تفضيلهم في ما سوى ذلك من الأعمال.

**قلنا:** إن رَبْط التفضيل بلفظ النبيين وهو لفظٌ مشتقٌّ يدلُّ على أن النُّبوَّة هي العلَّة الذي وقع بها وفيها التفضيل، ويُرشِّح ذلك قوله: ﴿وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣] فإنه مُشعرٌ أن التفضيل المراد هنا كان بما أوتوا ووهبوا، لا بما عملوا وكسبوا، فإن ذلك فضلٌ وتفاضلٌ آخر، أما تفضيل المجاهدين على القاعدين فلا شكَّ أنه من القسم الذي يُمكِن اكتسابه ولكن تفضيل القاعدين أُولِي الضَّرَر على القاعدين من غيرهم ليس منه، وقوله: «وكلُّ عطيَّةٍ لا تَلزم من يُعطي يُقال لها فضلٌ».اهـ

في معناه ما نقله شارح «القاموس» عن المُناويِّ والجُرجانيِّ: «إنَّ الفضلَ ابتداءَ إحسانٌ بلا علَّةٍ» ولا مُنافاة بين العبارتين والابتداء بالإحسان بلا علَّة يَقتضي للمُحْسَن إليه التفضيل والفضل على من لم يَحصُل له ذلك الإحسان.

## القول في أسباب الفضل

أسباب الفضل كثيرة فقد نقل الخَفَاجيُّ والسَّمْهُوديُّ والزُّرقانيُّ عن القَرَافيِّ أنه قال: «إن أسباب الفضل أعمُّ من الثواب فإنها منتهية إلى عشرين قاعدةٍ» وقد بيَّنها في كتاب «القواعد» له.

ثم قال: «بل إنها أكثر وإنه لا يَقدِر على إحصائها خَشْيَةَ الإسهاب»(١).

وقال السُّبكيُّ بنحو ذلك من عدم الحصر في ما به الثواب فقط وآيات القرآن تدلُّ على التعميم.

وقد حصر بعض المتكلمين أسباب الفضل فيما يكون به الثواب وهو اصطلاحٌ حادثٌ تدلُّ الآيات القرآنيَّة والأحاديث النبويَّة على خلافه.

## ما قاله الرَّاغب الأصبهاني في أسبابه

قال في كتابه «تفصيل النشأتين» في الكلام على أسباب تفاوت الناس ما نصُّه: «أسباب ذلك سبعة أشياء:

**الأول:** اختلاف الأَمْزِجة وتفاوت الطِّينة واختلاف الخِلْقة كما أُشير إليه فيما رُوِيَ: أن الله تعالى لما أراد خَلْقَ آدم عليه السلام أمر أن يُؤخَذ من كلِّ أرضٍ قبضةً فجاء بنو آدم على قدر طينتها الأحمر والأبيض والأسود والسهل والحزن والطيِّب والخبيث، وإلى نحو هذا أشار الله تعالى بقوله: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف: ٥٨] وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى

---

(١) انظر: «شرح الزرقاني على المواهب اللدنية» (٢/ ١٠١).

﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٦].

الثاني: اختلاف أحوال الوالدَيْنِ في الصَّلاح والفساد وذلك أن الإنسان قد يَرِثُ من أبَوَيْه آثار ما هما عليه من جميل السِّيرة والخُلُق وقبيحهما كما يَرِثُ مشابهتهما في خَلْقِهما ولهذا قال الله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ [الكهف: ٨٢] وعلىٰ نحوه رُوِيَ أنه قال في التوراة: «إنِّي إذا رضيتُ باركتُ وإنَّ بركتي لتبلغُ البطن السَّابع، وإذا سخطتُ لعنتُ وإنَّ لعنتي لتبلغُ البطن السَّابعَ»؛ تنبيهًا علىٰ أن الخير والشَّرَّ الذي يكسبه الأنسان ويتخلَّق به يبقىٰ موروثًا إلىٰ البطن السابع.

والثالث: اختلاف ما تتكون منه النُّطْفة التي يكون منها الولد ودم الطَّمْث الذي يتربَّىٰ به الولد فذلك له تأثير بحسب طِيبِ ما تكوَّنا منه وخُبْثِه ولهذا قال ﷺ: «**تخيَّرُوا لنُطفكِم**» وقال: «**النَّاكحُ غارسٌ فلينظرْ أحدكم أينَ يضعُ غرسهُ**» وقال: «**إيَّاكُم وخضراءَ الدِّمنِ**» قيل: وما خضراءُ الدِّمَنِ؟ قال: «**المرأةُ الحسناءُ في المنبتِ السُّوءِ**».

والرابع: اختلاف ما يُتفقَّد به من الرضاع ومن طيب المطعم الذي يتربَّىٰ به ولتأثير الرضاع تقول العرب لمن تصفه بالفضل: «لله دَرُّهُ».

والخامس: اختلاف أحوالهم في تأديبهم وتلقينهم وتطبيعهم وتعويدهم العادات الحسنة والقبيحة فحقُّ الولد علىٰ الوالدين أن يُؤخَذ بالآداب الشرعية وإخطار الحقِّ بباله وتعويده فعل الخير كما قال النبي ﷺ: «**مُرُوهُم بالصَّلَاةِ لسَبْعٍ واضربوهُم لعشرٍ**». ويجب أن يُصان عن مجالسة الأردياء فإنَّه في حال

صباه كالشمع يتشكَّل بكلِّ شكلٍ يُشَكَّلُ به.

وأن يُحَسَّنَ في عينه المدح والكرامة ويُقَبَّحَ عنده الذم والمهانة، ويُبَغَّضَ إليه الحرص على المآكل والمشارب ويُعَوَّدَ الاقتصاد في تناولها ومُخالفة الشهوة ومُجانبة ذوي السُّخْف، ويُؤخَذَ بقلَّة النوم في النهار فهو يُشيبُ ويُورِثُ الكسل.

ويُعَوَّدَ التأنِّي في أفعاله وأقواله، ويُمنَع من مُفاخرة الأقران ومن الضرب والشتم والعبث والاستكثار من الذهب والفضة، ويُعَوَّدَ صلة الرحم وحُسْن تأدية فروض الشرع. قال بعض الحكماء: من سعادة الإنسان أن يتفق له في صباه من يُعَوِّدُه تعاطي الشريعة حتى إذا بلغ الحُلُمَ وعرف وجوبها فوجدها مُطابِقةً لما تَعَوَّدَه قويت بصيرته ونفذت في تعاطيها عزيمته.

**والسادس**: اختلاف من يتخصَّص به ويخالطه فيأخذ طريقته فيما يتمذهب به: «عَنِ المرْءِ لا تَسْأَلْ وَأَبصِرْ قَرِينَهُ».

**والسابع**: اختلاف اجتهاده في تزكية نفسه بالعلم والعمل حين استقلاله بنفسه.

والفاضل التامُّ الفضيلة من اجتمعت له هذه الأسباب المسعدة وهو أن يكون طيِّب الطينة مُعتدِلَ الأَمْزِجة جاريًا في أصلاب آباء صالحين ذوي أمانةٍ واستقامةٍ مُتكوِّنًا من نطفةٍ طيِّبةٍ ومن دَمِ طَمْثٍ طيِّبٍ على مُقتضى الشرع ومُرتضعًا بِدَرٍّ طيِّبٍ ومأخوذًا في صغره من قِبَل مُربِّيه بالآداب الصالحة وبالصيانة عن مصاحبة الأشرار ومتخصِّصًا بعد بلوغه بمذهب حقٍّ ومُجهِدًا نفسه في تعرُّف الحقِّ مُسارعًا إلى الخير فمن وُفِّقَ في هذه الأشياء تتجمَّع فيه الخيرات من جميع الجهات، كما قال الله تعالى: ﴿لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ

أَرْجُلِهِم﴾ [المائدة: ٦٦] ويكون جديرًا أن يُعَدَّ ممن وصفه الله تعالىٰ بقوله: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧].

والرَّذْلُ التامُّ الرذيلة هو من يكون بعكس هذا في الأمور التي ذكرناها

واعلم أن من طابت أحواله انتفع بكل ما سمعه وشاهده إن خيرًا وإن شرًّا ومن خَبُثَت أحواله استضرَّ بكل ما سمعه وشاهده وعلىٰ ذلك دلَّ الله تعالىٰ بقوله: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ فالخبيث من الأرض وإن طاب بَذْره وعَذُب مآؤه لا يُنبِت إلا خبيثًا، والطيِّب من الأرض وإن كَدُر بَذْره ومَلُح مآؤه لا يُنبِت إلا طيِّبًا ولذلك قال سبحانه وتعالىٰ في كتابه: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾ [الرعد: ٤] وقال في صفة كتابه: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤]» [١]. اهـ

وقال في موضع آخر من «المفردات» في تعديد إطلاق لفظة فَوْق: «الخامس باعتبار الفضيلة الدنيويَّة نحو ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾[الزخرف: ٣٢ أو الأخرويَّة ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[البقرة: ٢١٢] فوق الذين كفروا» [٢]. اهـ

فقد ذكر الراغب في قوله الأول للفضل ثلاث جهاتٍ فضل الجنس علىٰ الجنس وفضل النوع علىٰ النوع، وفضل الذات علىٰ الذات.

وذكر في قوله الثاني للتفاضل والتفاوت بين الناس سبعة أسباب:

---

(١) انظر: «تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين» للراغب الأصبهاني (١/ ٥٥-٥٨).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصبهاني (١/ ٦٤٩).

**الأول:** اختلاف الأَمْزِجة والطِّينة والخِلْقة.

**الثاني:** اختلاف حال الوالدين صلاحًا وفسادًا وما يَرِثُه الابن منهما وهذا هو المعدِن وما يُورَث عنه.

**الثالث:** اختلاف ما تتكوَّن منه النُّطْفة.

**الرابع:** اختلاف الرَّضاع والطعام فإن الرَّضاعَ يُغَيِّر الطِّباعَ.

**الخامس:** التأديب والتربيَّة والعادة واختلاف أنواعها.

**السادس:** اختلاف القرين والمخالط.

**السابع:** العمل في التزكية أو التدسية إذا استقلَّ بنفسه وبقيت عليه أسباب كثيرةٌ من أسباب الفضل والتفضيل.

بل إن تقسيمه المذكور إذا فُصِّلَ عاد إلى أسباب كثيرةٍ، وقد ذكر الراغب أن من اجتمعت له الأسباب السبعة فهو الفاضل التامُّ الفضيلة ومن فُقدت فيه فهو الرَّذْلُ التامُّ الرذيلة، ويُفهَم من قوله هذا أن ما بين ذلك درجاتٍ مُتفاوتةٍ ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٥٤].

والذي يَستوقِفُ النظر في كلام الراغب هو قوله بتوارث الصفات التي تَخلَّق بها الأب إذا صارت كالجِبِلَّة واستدلَّ عليها بذلك الأثر، وقد قال بمثله كثيرٌ من الباحثين لهذا العهد في الخُلُق الذي تتخلَّق به السُّلالات وتُحافظ عليه طبقةً بعد أخرى حتى يَرسَخ ويَتمكَّن في طبقاتها فيُتوارث بعد رسوخه كما يُتوارث الجِبِلِّي وقد غلا بعضهم فادَّعى التوارث حتى فيما تخلَّق به الشخص ولو قَرُب عهدُه، وقد ردُّوا عليه دعواه.

## مذهب ابن حزم في أسباب الفضل

ابن حَزْمٍ معروف الحال كثير الشذوذ جرئ القلم ملموزٌ بالنَّصْب وفيه يقول ابن خفيف: «قَلَمُ ابنُ حَزْمٍ وسَيْفُ الحجَّاجِ شَقِيقَانِ» وهو صاحب الحملات المشهورة المذكورة على الأشعري وأكابر أصحابه.

وقد ذكر في كتابه «الفصل» كلامًا طويلًا في أسباب الفضل والتفضيل نُلخِّص منه ما يأتي مع تعقيبه بردٍّ مُختصرٍ.

### تقسيم الفضل

ينقسم الفضل عنده إلى قسمين لا ثالث لهما[1]:

**الأول**: فضل اختصاص من الله بلا عمل.

**والثاني**: فضل مجازاة من الله بعمل.

فأما فضل الاختصاص فيَخُصُّ الله به من يشاء من المخلوقين.

**الناطق**: كفضل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في ابتداء خَلْقِهم -يعني قبل مباشرتهم الأعمال ونحوها- على الإنس والجنِّ، وفضل إبراهيم ابن النَّبيِّ ﷺ على سائر الأطفال.

**وغير الناطق**: كفضل ناقة صالح عليه الصلاة والسلام وفضل مكَّة وفضل المدينة وفضل المساجد وفضل الحجر الأسود وفضل رمضان وفضل الأيام الفاضلة والليالي الفاضلة فهذا هو فضل الاختصاص المجرَّد بلا عمل.

---

(١) انظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤/ ٩١) وما بعده.

وأما فضل المجازاة فلا يكون ألبتَّة إلا للحيِّ الناطق من الملائكة والإنس والجنِّ وهذا هو القسم الذي تنازع الناس فيه.

## نتيجة الفضل وثمرته

**له نتيجتان:**

**أولاهما:** إيجابُ الله تعظيمَ الفاضل في الدنيا على المفضول وهذه يَشترك فيها كلُّ فاضلٍ سواءً كان فضله بعملٍ، أو اختصاصٍ مجرَّدٍ بلا عمل، وسواءً كان ذلك الفاضل عَرَضًا أو جمادًا أو حيًّا ناطقًا أو غيرَ ناطقٍ، كما أمر الله بتعظيم الكعبة والمساجد ويوم الجمعة والشهر الحرام وشهر رمضان وناقة صالح عليه الصلاة والسلام وإبراهيم ابن رسول الله ﷺ.

**ثانيتهما:** إيجابُ الله تعالى للفاضل درجةً في الجنَّة أعلى من درجة المفضول، وقد يكون دخول الجنة اختصاصًا مجرَّدًا وذلك للأطفال كما ذكرنا قبل.

## قوله بفضل أمهات المؤمنين رضي الله عنهن على سائر الخلق بعد الأنبياء والمرسلين

قال: «إن زوجات رسول الله ﷺ أفضلُ الخَلْقِ بعد الأنبياء والمرسلين لأنهنَّ في درجته ﷺ وفي قصوره في الجنَّة وعلى سُرُرِهِ فيها بيقينٍ لا يُداخله الشكَّ وفضلهنُّ هذا فضلُ عملٍ لا فضلَ اختصاصٍ مجرَّدٍ لأن عملهنَّ أفضلُ من عمل بقيَّة الصحابة».

## إيراد أورده على نفسه وجوابه

**ثم أورد على قوله هذا:** ما يلزمه في إبراهيم ابن رسول الله ﷺ فإنه في

درجة أبيه ﷺ فيكون أفضل من سائر الصحابة كأمهات المؤمنين.

وأجاب: عن ذلك بأن الذي حصل لإبراهيم ابن رسول الله ﷺ اختصاصًا مجرَّدًا إكرامًا لأبيه ﷺ لا بعملٍ كان منه لأنه لم يَبلُغ أوان العمل، وحينئذٍ فلا تصحُّ المفاضلة بينه وبين بقيَّة الصحابة لعدم اتحاد جِهَة التفضيل.

## إيراد آخر

ثم أورد على نفسه: حديث: «إِنَّهُ لن يدخلَ أحدٌ منكُم الجنَّةَ بعملِهِ» أي فيكون دخول المؤمنين كلُّهم اختصاصًا مجرَّدًا ورحمةً من الله وفَضْلًا.

وأجاب عن ذلك: بأنَّ المنفيَّ دخول الاستحقاق بالعمل والوجوب على الله به.

## استنتاج مما تقدم

ثم استنتج مما تقدَّم: أنه يمتنع يقينًا أن يُجازىٰ الأفضل بالأنقص وعكسه وأنه لا يُجزىٰ أحدٌ من أهل الأعمال إلا بما استحقَّه برحمة الله جزاءً علىٰ عمله، ولله أن يتفضَّل علىٰ من شاء بما شاء، وجائزٌ أن يُقدِّم علىٰ ذوي الأعمال الرفيعة لأنه يختصُّ برحمته من يشاء، فمفهوم من كلامه هذا أن الممتنعَ من جهة الجزاء جائزٌ من جهة التفضُّل.

## سؤال وجواب

ثم قال: لو قال قائل: أَيُّ المكانَيْنِ أعلىٰ في الجنَّة وأفضل، أمكان إبراهيم ابن النبي ﷺ أم مكان أبي بكر وعمر وعثمان وعليٍّ رضي الله عنهم؟

قلنا: مكان إبراهيم أعلىٰ بلا شكٍّ، ولكن ذلك المكان اختصاصٌ له مجرَّدٌ لم يستحقَّه بعملٍ ولم يستحقَّ أن يقصر به عنه، ومواضع هؤلاء المذكورين جزاء لهم علىٰ قدر فضلهم وسوابقهم، وكذلك الزوجات ولذلك صحَّت المفاضلة بينهنَّ وبين الأصحاب.

## سؤال وجواب آخر

ثم قال: فإن قال قائل: إنهنَّ لولا رسول الله ﷺ ما حصلن علىٰ تلك الدرجة، أي فيكون فضلهن من نوع الاختصاص المجرَّد.

وأجاب بقوله: نعم ومثل ذلك يقال في جميع الصحابة، فلولا رسول الله ﷺ ما حصلوا أيضًا علىٰ الدَّرَج التي لهم وإذ قد ثبت فضلهم مع ذلك فليثبت فضلهنَّ معه ويَبقَىٰ ما كان علىٰ ما كان أي فيكون هذا الإيراد مشترك الإلزام.

## اعتراض وجوابه

ثم بعد أن أطال الكلام في تفضيل عائشة رضي الله عنها علىٰ بقيَّة الصحابة، ذكر أنه اعتُرِضَ عليه بأنه يَلزَم علىٰ قوله هذا أن تكون امرأة أبي بكرٍ أفضل من عليٍّ رضي الله عنهما لأن امرأة أبي بكرٍ مع أبي بكرٍ في الجنَّة في درجةٍ واحدةٍ وهي أعلىٰ من درجة عليٍّ عليه السلام، ثم أجاب بعد تذبذب وتذاؤب وترنُّحٍ وتَجاهلٍ بأيهما الأفضل أنه يحتمل أن يكون لأزواج الصحابة من الصحابيَّات والتابعيَّات منازل سافلة عمن يفضلهنَّ من الصحابة فينزل أزواجهنَّ إليها ولا يَرتَقِينَ إلىٰ درجاتهم العالية.

## اعتراض وانتقاض

ثم ذكر أنه عُورِضَ بأنه يَلزَم على ما ذكره أن يكون أزواج رسول الله ﷺ أفضل من جميع الأنبياء والمرسلين لأنهنَّ معه ﷺ في درجته التي تعلو كلَّ درجةٍ وقد استحقَقْنَها بأعمالهنَّ.

وأجاب: بأن الجنَّة دار مُلْكٍ وطاعةٍ وعُلُوِّ منزلةٍ ورئاسةٍ واتباعٍ من التابع للمتبوع، والأنبياء متبوعون والأزواج تابعات فلا ينظر في التفاضل بينهم مع اختلاف الطبقة، وإنما يفاضل بين المتبوعين أيهم أفضل أو بين الأتباع أيهم أفضل، ويعلم الفضل بعلوِّ درجةِ كلِّ فاضلٍ على من دونه في الفضل، ولا يجوز أن ينظر بين الأتباع والمتبوعين لأن المتبوعين لا يكونون أحطَّ درجة من التابعين. قال: وإذ قد صحَّ عن النبيِّ ﷺ أنه يأتي مع أمَّته فنحن مع نبيِّنا ﷺ فما لَزِمَنا من هذا الاعتراض يَلزَم المعترض مثله فيما ذكرنا.

## اعتراض آخر

ثم قال: فإن قال قائل: هل قال هذا أحدٌ قبلكم؟ قلنا له -وبالله التوفيق-: وهل قال هذا أحدٌ قبل من يخالفوننا الآن؟

ومعنى كلامه هنا، والله أعلم: أنا قلنا في التفضيل بغير سلفٍ لنا فيه، كما قال مُخالفونا فيه بغير سلفٍ فما جاز لهم جاز لنا، ثم تمادى في إيرادات واعتراضات لا محلَّ لذكرها.

## الرد على ابن حزم

**ونقول**: إنَّ تقسيمه الفضل إلى قسمين لا ثالث لهما خطأ بيِّنٌ وتأصيلٌ فاسدٌ، فلذلك جاءت نتائجه فاسدةً باطلةً.

والصواب أنَّ الفضل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

**الأول**: فضل الاختصاص.

**والثاني**: فضل الأعمال.

**والثالث**: فضلٌ مُرَكَّبٌ من الاختصاص والأعمال.

فأما فضل الاختصاص وفضل الأعمال فقد مثَّل لهما، وأما الفضل المرَكَّب منهما فقد جاء في كلامه أمثلة له ولكنه غضَّ طرْفه عنها لمكان العصبيَّة والنَّصْب، ولولا إغفاله هذا القسم لما وصل به الحال إلى خَرْق الإجماع والقول بما لم يَقُلْ به أحدٌ قبله.

## تذبذبه في فضل الاختصاص

قد جعل من فضل الاختصاص المجرَّد عن العمل فضل إبراهيم بن النبيِّ ﷺ لأنه في درجة أبيه ﷺ ثم لم يفضِّله بذلك على بقيَّة الصحابة كما فضَّل أمهات المؤمنين عليهم.

**فنقول له**: إنك جعلت رفعة الدرجة لازمًا من لوازم الفضل ومهما وُجِد اللازم وُجِد الملزوم وتعدُّد السبب لا يُوجِب اختلاف المسبب المعين.

**فإن قلت**: إنَّ رفعة الدرجة إن كانت مُسبَّبةً عن عملٍ أوجبت لصاحبها فضلًا على غيره، وإن كان سببها الاختصاص المجرَّد لم تُوجِب له فضلًا.

قلنا لك: إنَّ هذا تحكُّمٌ وفيه شَمَّةٌ من قول المعتزلة في علَّة التكليف ويلزمك أن لا تجعل لإبراهيم ابن النبي ﷺ فضلًا على غيره من سائر الأمَّة ولا أطفالها الذين ماتوا صغارًا، لأنه إذا امتنع التفضيل بينه وبين سائر الصحابة امتنع لا محالة بينه وبين سائر الأمة، وهذا يناقض أصلك السابق وينفي فضل الاختصاص، فلا يكون للأنبياء عليهم الصلاة والسلام فضل اختصاصٍ على غيرهم ولا لبعضهم على بعض وقد قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فنصَّ على تفضيلهم بما هو من قبيل الاختصاص.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥] فنصَّ على مافضَّل به دواد وهو الزَّبُور، ويلزم أن لا يكون للنبيين فضلٌ على غيرهم بالنبوَّة لأن نبوَّة النبيِّ غير تقواه ونبوَّته اختصاصٌ مجرَّدٌ، ومن البديهي أنهم سيُفضَّلون على غيرهم في درجات الجنَّة لا بالأعمال فقط لأن من النبيين من لم يؤمن به أحدٌ من أمته فيُمكِن أن يكون لغيره من غير الأنبياء من الأعمال ما ليس له مع الإجماع على أفضليَّة النبيين على غيرهم، فيلزم أن ترفع درجته بنفس النبوَّة فالأنبياء قد فضِّلوا على غيرهم بالاختصاص والمواهب هنا وهناك، وبذلك يَثبُت أن لرفعة الدرجة في الجنَّة فضلاً سواء كان سببها العمل أو الاختصاص فإنه قد يكون للشيء الواحد سببان وبهذا يظهر أن إبراهيم ابن

النبيِّ ﷺ أفضلُ من جهة فضل الاختصاص الذي حصل له لكونه ابن رسول الله ﷺ إكرامًا لأبيه كما يقال مثل ذلك في الذريَّة الذين أُلحِقوا بآبائهم وأن ذوي الأعمال من الصحابة أفضلُ من جهة شرف الأعمال وكثرة أنواع النعيم لا من جهة لازمها الذي هو رفعة الدرجة لأنه أرفعُ درجةً منهم.

وأما تفضيلك أزواج رسول الله ﷺ على سائر أصحابه لوجود لازم الفضل وهو رفعة الدرجة وزعمت أن هذا فضلُ جزاءٍ وأن أعمالهنَّ تَفضُل أعمالَ الصحابة، فجوابه: إن درجتهنَّ لرفيعةٌ وقد بَلَغْنَها بفضل الاختصاص والتفضُّل لا بأعمالهنَّ فقط، لأنَّا نعلم أن أعمالهنَّ لا تبلغ بهنَّ درجة رسول الله ﷺ لأنه يلزم عليه أن تكون أعمالهنَّ كأعمال رسول الله ﷺ، والقول بهذا كفر.

ويُقالُ بمثل هذا في زوجة كلِّ نبيٍّ وفي زوجات الصديقين والشهداء والصالحين، فيلزم على قولك أن يكون عمل زوجة النبيِّ الأفضل مماثلًا لعمله وأعظمَ من عمل كلِّ فردٍ من أمَّته، وهكذا.

**فإن قيل:** إن أمهات المؤمنين رضي الله عنهنَّ قد فَضُلَت أعمالهنَّ جميع أعمال السابقين الأوَّلين لقول الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١] فبسبب إيتائهنَّ الأجر مرتين زادت أعمالهنَّ على أعمالهم.

**قلنا:** وهل ساوى عملُ كلِّ واحدةٍ منهنَّ عملَ رسول الله ﷺ حتى بَلَغْنَ إلى درجته، فلابدَّ من لا.

قلنا: فبطل قولك. ونقول أيضًا: من أين أتاهنَّ الاختصاص بإيتاء الأجر مرتين؟ ولم خُوطِبْنَ بقوله تعالى: ﴿لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] أليس ذلك من أجل وُصْلَتهنَّ به ﷺ إكرامًا له؟

فهذا من فضل الاختصاص، وحينئذٍ فلابدَّ من القول بالقسم الثالث الذي هو الفضل المركَّب من الاختصاص والعمل، وبه يتمُّ الخروج من هذه الإلزامات وأمثالها، ولو فرضنا أنه تمَّ ما همَّ به رسول الله ﷺ من طلاق سَوْدَةَ رضي الله عنها فماذا يقول ابن حزمٍ في أعمالها رضي الله عنها؟ هل تبلغ بها درجة رسول الله ﷺ كسائر الأزواج الباقيات في عصمته ﷺ؟

وهل يقول بفضل أعمالها التي عملتها وهي في حال الزوجيَّة على أعمال أفاضل الصحابة؟

ولو اتصل طلاقه لها بموتها فهل تَستحيل أعمالها من المضاعفة إلى النقص حتى تَنزِل بذلك من الدرجة التي تُوجبها المضاعفة إلى درجة أمثالها من سائر النساء أم لا؟ فيُخالف قوله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾.

وماذا يقول في سراريه ﷺ كمارِيَة القبطيَّة فإنهنَّ معه ﷺ ولم يَأتِ النصُّ بمُضاعفة أجورهنَّ كما جاء في شأن الأزواج، فتعيَّن أن إلحاق أزواجه ﷺ بدرجته هو من محْض الفضل والاختصاص ولم يَبْلُغْنَها بأعمالهنَّ، وإلا لزم الممتنع في مطلقته مثلًا وهو مساواة درجتها له أو لنسائه.

**فإن قال:** إن مضاعفة عملها ورفعة درجتها مشروطٌ ببقائها في عصمته.

**قلنا:** وبهذا صحَّت المسألة.

وأيضًا فإنه قال: يمتنع جزاء الأفضل بالأنقص وعكسه وجوَّز أن يُقدَّم المتفضَّل عليه بمحْضِ الاختصاص علىٰ ذوي الأعمال الرفيعة.

وهذا إقرارٌ منه بتجويز أن يكون بعض ذوي الاختصاص أعظم درجة من ذوي الأعمال، وإذا ثبت ذلك له، ثبت فضله عليه لا محالة، وإن لم يكن سبب فضله العمل لأن الثمرة والنتيجة واحدة والاسم المجرَّد لا يُجدي في صحَّة الفرق، والرزق لا يتخلَّف معناه وفائدته إذا كان باكتسابٍ أو بغير احتسابٍ.

وبهذا يظهر تناقضه في حكمه برفعة درجة إبراهيم ابن النبيِّ ﷺ علىٰ درجة كلِّ صحابيٍّ مع نفيه لازم ذلك وهو فضله عليهم، لامتناع وجود لازم الشيء بدون ملزومه، لأنه قال إن رِفعةَ الدرجةِ لازمٌ من لوازم الفضل وذلك موجودٌ هنا.

وأما نحن فنقول إن إبراهيم عليه السلام أفضل من جهة القرابة التي نال بسببها تلك المنزلة الرفيعة، وإن فَضَلَه غيره من جهة فضل العمل وكما أن الأعمال سبب المجازاة كذلك كانت القرابة سببًا لهذا الاختصاص، وأما ما أورده علىٰ نفسه بأن أزواج رسول الله ﷺ ما أَدْرَكْنَ ذلك إلا به ﷺ فإنه إيراد صحيحٌ لا يُدفَع، وجوابه عنه بأنه يقال مثله في سائر الصحابة فلولا رسول الله ﷺ لما حصلوا علىٰ تلك الدَرَج التي بلغوها جوابٌ مُؤيِّد للإيراد مُبرهِنٌ عليه.

وبه يثبت أن الأزواج وسائر الصحابة ما بلغوا الدرجات العالية إلا به ﷺ وكان لهم حظٌّ من فضل الاختصاص، به فاقت أعمالهم سائر الأعمال وبه بلغوا مالا يبلغ إلا به.

وإن تعجب فعجبٌ ذلك الإيراد الذي أورده على نفسه وهو أنه يلزم على قوله إن أمَّ رُومَان في درجة أبي بكر رضي الله عنها أن تكون أفضل من عليٍّ كرَّم الله وجهَه وقد تجاهل في جوابه وترنَّح وراوده النَّصب أن يُفضِّل أمَّ رُومَان ثم جَبَهَتْه النصوص والفضائل العالية، فاضطرب ووصل به التذبذب إلى النكوص والتقهقر فلاذ باحتماله أن يكون لأبي بكر ﷺ منازل عالية تعلو سائر الأصحاب، ومنازل سافلة عن كثير منهم يلتقي فيها بأمِّ رُومَان رضي الله عنها. ويقال بمثل هذا في أزواج الأفضل من سائر الصحابة بالنسبة إلى المفضول منهم، وإنما ضرب ابن حزم المثل بأمِّ رُومَان وعليٍّ كرَّم الله وجهه دون عمر وعثمان رضي الله عنهما لأن عليًّا عليه السلام زوج البَتُول ابنة رسول ﷺ وهي سيِّدةُ نساء العالمين وهي مع زوجها عليه السلام وقد قال لها أبوها: «**إنَّكِ أوَّل أهلي لُحوقًا بي ونعمَ السَّلفُ أنا لكِ**»[1] فيلزم أن تكون درجتها أسفل من درجة أمِّ رُومَان بل ودرجة أزواج سائر الخلفاء وبالجملة فلكلامه هذا لوازم باطلةٌ خبيثةٌ:

**الأول**: أنه يلزم أن لا يكون لأبي بكر ﷺ أزواج في درجاته العالية في الجنَّة، لا من الحور العين ولا غيرهنَّ لأن الآدميَّات أفضل منهنَّ، فيلزم على القول بوجود الزوجات فيها أن تكون الحور العين أو غيرهنَّ من زوجات أبي بكر أفضل من أمِّ رُومَان الصحابيَّة المهاجرة السابقة، بل ومن في درجتها أو دونها من الصحابة.

**الثاني**: أن هذا تشتيتٌ لشَمْل الصحابة وأزواجهم وتفريقٌ بينهم في الدار

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» كتاب فضائل الصحابة (٢٤٥٠).

التي يجمع الله فيها شمل المؤمن ويُقِرُّ عينه.

الثالث: أنه احتمل أن يكون لأبي بكر درجات سافلة يلتقي فيها بأمِّ رُومَان رضي الله عنها فيُقَال له: إن أبا بكر قد أدرك هذه الدرجات بعمله وعمله يقتضي درجات عالية لا سافلة، وأيضًا فإن أمَّ رُومَان لا تبلغ بعملها درجات أبي بكر، ولا يصح أن يدَّعي لأعمالها المضاعفة كأمهات المؤمنين، لأنه يلزم أن يدَّعي ذلك أيضًا لكل زوجةٍ مع زوجها إذا كانت أعمالها لا تبلغ بها درجته، أو تتفاوت درجاتهم فيؤدِّي ذلك إلى تباعدهم وتفرُّقهم وأن تنزل الزوجة إذا كانت درجتها عالية إلى درجة زوجها السافلة.

ويَرِد ما ذكرناه بالنسبة إلى زوجات الرسل مع من دونهم في الفضل من المرسلين والمؤمنين ويلزم أيضًا أن تكون الأعمال مُوجِبةً للنقص لا للفضل لأن فاطمة على أبيها وعليها الصلاة والسلام لو ماتت صغيرة لكانت مع أخيها إبراهيم في درجة أبيها عليهم الصلاة والسلام فلما بلغت الإيمان والأعمال قصرت بسببها عن الوصول إليها، وبالجملة فإنه يلزم على قوله ما لا يُحصىٰ من اللوازم الباطلة الفاسدة المردودة عقلًا ونقلًا ولكن ما على مثله يُعَدُّ الخطأ.

## انتقاض أصله الذي أصله

أورد على نفسه أنه يلزم أن يكون أزواج رسول الله ﷺ أفضل من إبراهيم وموسى وبقيَّة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لرفعة درجتهنَّ التي استحققْنَها بالأعمال، لأن لازم الفضل وهو رفعة الدرجة موجودٌ فالملزوم موجودٌ، ثم أجاب عنه بأن الأنبياء في درجاتهم ذوو رئاسة وأنهم متبوعون فيها وهذا

جوابٌ فاسدٌ، لأنه جعل رفعة الدرجة لازمًا للفضل ولا يجوز انفصال اللازم عن ملزومه فالإيراد باقٍ بحاله وهذا قول بما لم يَقُلْ به أحدٌ وتفضيل لهنَّ على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من جهةٍ واحدةٍ، لأنه يقول إنهنَّ بَلَغْنَ درجة رسول الله ﷺ بأعمالهنَّ فلم يَكْتَفِ بدعواه موازاة أعمالهنَّ لأعماله ﷺ حتى قال بفضلها على أعمال سائر الأنبياء والمرسلين.

سلَّمنا أن لهم من فضل الرئاسة والمتبوعيَّة ما ليس لهنَّ ولكن هذا لا ينفي رفعةَ درجتهنَّ المُستلزِمَةَ لفضلهنَّ وغاية ما يقتضيه جوابه هذا أن يكون لهم فضلٌ آخرَ ليس لهنَّ وهو فضل الرئاسة على أتباعهم، وقوله إنه لا يجوز النظر في التفضيل بين الأتباع والمتبوعين قولٌ فاسدٌ لا دليل عليه فإنه كما يصح النظر بين الأتباع والمتبوعين من طبقةٍ واحدةٍ كذلك يصح النظر بين هذه الطبقة ومتبوعي غيرها.

وقد قال في أمهات المؤمنين إنهنَّ أفضل من جميع الخَلْقِ بعد الملائكة والنبيين عليهم الصلاة والسلام فنظر في فضلهنَّ إلى الأتباع والمتبوعين، وتأتي مثل هذه الإيرادات في النظر بين أزواج سائر الأنبياء وبقيَّة أفاضل الصحابة، وأما قوله إنه قد صحَّ عن النبيِّ ﷺ أنه يأتي مع أمَّته فنحن مع نبيِّنا ﷺ فهو نقضٌ لأصله السابق، لأن هذا من الاختصاص إكرامًا له ﷺ لا يُدرَك بمجرَّد العمل، وسيأتي في كلامنا ما تَنْحَلُّ به كثيرٌ من هذه الإشكالات.

ولا مَنْدُوحة عن القول بالفضل المركَّب من فضل العمل وفضل الاختصاص وقال الحافظ ابن حجرٍ في «الفتح»: «وقد سُئِلَ السُّبْكِيُّ هل قال أحدٌ أن أحدًا من نساء النَّبيِّ ﷺ غير خديجة وعائشة أفضل من فاطمة؟ فقال:

قال به من لا يُعتَدُّ بقوله، وهو من فضَّل نساءَ النَّبيِّ ﷺ علىٰ جميع الصحابة لأنهنَّ في درجته في الجنَّة». قال: «وهو قولٌ ساقطٌ مردودٌ».اهـ وقائله هو أبو محمَّد بن حَزْم وفساده ظاهر.

قال السُّبْكِيُّ: «ونساؤه ﷺ بعد خديجة وعائشة متساوياتٌ في الفضل لقول الله تعالىٰ: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾ إلخ»[1].اهـ والخلاف في التفضيل بين هؤلاء مُنتشرٌ لا محلَّ لذكره والله أعلم.

## كلام ابن القيم في الاختيار والاصطفاء والتفضيل بهما

لابن القيِّم كلامٌ في ذلك مُفرَّق في مؤلَّفاته نقتطف منه ما تيسَّر وقد وضعنا لما نقلناه تراجم تدلُّ علىٰ مضمونه.

## معنى الاختيار والفضل به

«ليس المراد بالاختيار الإرادة التي يُشير إليها المتكلمون فإن هذا الاصطلاح حادثٌ منهم لا يُحمل عليه كلام الله -أي ولا كلام رسوله- بل لفظ الاختيار في القرآن مطابق لمعناه في اللغة وهو اختيار الشيء علىٰ غيره وهو يقتضي ترجيح ذلك المختار وتخصيصه وتقديمه علىٰ غيره وهذا أمرٌ أخصُّ من مُطلق الإرادة والمشيئة قال في «الصِّحَاح»: الخِيَرَةُ الاسم من قولك خَارَ الله لك في هذا الأمر، والخِيَرَةُ أيضًا يقول مُحَمَّدٌ خِيَرَةُ الله من خَلْقِهِ وخِيرَةُ الله أيضًا بالتسكين، والاختيار الاصطفاء، وكذلك التخيير والاستخارة طلب الخِيَرَة يقال: استَخِرِ

---

(١) «فتح الباري» (٧/ ١٣٩).

الله يَخِرْ لك، وخَيَّرته بين الشيئين: فوَّضت إليه الاختيار»[1].انتهى

فهذا هو الاختيار في اللغة، وهو أخصُّ مما اصطلح عليه أهل الكلام قال الله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص:٦٨] فالاختيار العامُّ الذي هو المشيئة وهو الذي يَعنيه المتكلمون داخلٌ في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ وهو اختيار قبل الخلق وقوله تعالى: ﴿وَيَخْتَارُ﴾، المراد به ههنا الاجتباء والاصطفاء فهو اختيار بعد الخلق وهو أخصُّ ومُتأخِّرٌ فهو اختيار من الخلق وذلك أي الاختيار العام الذي هو بمعنى المشيئة اختيار للخلق وأصحُّ القولين أن الوقف التامَّ على قوله تعالى: ﴿وَيَخْتَارُ﴾ ويكون ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ نفيًا أي ليس هذا الاختيار إليهم بل هو إلى الخالق وحده فكما هو المتفرِّد بالخلق فهو المتفرِّد بالاختيار منه فليس لأحدٍ أن يخلق ولا يختار سواه فإنه سبحانه أعلم بمواقع اختياره ومَحالِّ رضاه وما يَصلُح للاختيار ومالا يَصلُح له وغيره لا يُشاركه في ذلك بوجه فهو سبحانه وتعالى ينفي هذا عنهم ويُبيِّن تفرُّده بالاختيار كما قال تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢] فأنكر عليهم سبحانه تخيُّرهم عليه وأخبر أن ذلك ليس إليهم بل إلى الذي قسم بينهم معائشهم المتضمِّنة لأرزاقهم ومدَّد آجالهم وكذلك هو الذي قسم

---

(١) «الصحاح» لأبي نصر الفارابي (٢/ ٦٥٢).

فضله بين أهل الفضل على حسب علمه بمواقع الاختيار ومن يَصلُح له ممن لا يَصلُح وهو الذي رفع بعضهم فوق بعضٍ درجات وقسم بينهم معائشهم ودرجات التفضيل فهو القاسم ذلك وحده لا غيره وهكذا هذه الآية بيَّن فيها انفراده بالخلق والاختيار فإنه سبحانه وتعالى أعلم بمواقع اختياره كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] أي الله أعلم بالمحَلِّ الذي يَصلُح لاصطفائه وكرامته وتخصيصه بالرسالة والنبوَّة دون غيره»[(١)]. اهـ من «زاد المعاد» له.

## تعديد بعض المخلوقات المختارة المصطفاة

ذكر ابن القيِّم: «إن الله خلق السموات سبعًا فاختار العُليا منها فجعلها مستقرُّ المقرَّبين من ملائكته واختصَّها بالقرب من عرشه» وغير ذلك مما عدَّده، قال: «وهذا التفضيل والتخصيص مع تساوي مادة السموات من أبين الأدلَّة على كمال قدرته وحكمته وأنه يخلق ما يشاء ويختار ومن هذا تفضيله سبحانه جنَّة الفردوس على سائر الجنَّات» قال: «ومن هذا اختياره من الملائكة، المصطفَين منهم على سائرهم كجبريل وميكائيل وإسرافيل، وكذلك اختياره سبحانه للأنبياء من ولد آدم عليهم الصلاة والسلام واختياره الرسل منهم واختياره أولي العزم منهم واختياره منهم الخليلين

---

(١) «زاد المعاد» (١/ ٤١) وما بعده.

إبراهيم ومحمَّد ﷺ.

ومن هذا اختياره سبحانه وتعالىٰ ولد إسماعيل من أجناس بني آدم ثم اختار منهم بني كِنَانَةَ بن خُزَيْمَةَ ثم اختار من ولد كِنَانَةَ قُريشًا ثم اختار من قُريشٍ بني هاشمٍ ثم اختار من بني هاشمٍ سيِّد ولد آدم محمَّدًا ﷺ، وكذلك اختار أصحابه من جملة العالمين واختار منهم السابقين الأوَّلين واختار منهم أهل بدر وأهل بَيْعة الرضوان واختار لهم من الدين أكمله ومن الشرائع أفضلها ومن الأخلاق أزكاها وأطهرها وأطيبها.

واختار أمَّته ﷺ علىٰ سائر الأمم كما في «مسند الإمام أحمد» وغيره من حديث بَهْزِ بن حَكيمِ بن مُعاوِيَةَ بن حَيْدَةَ عن أبيه عن جَدِّه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنتم موفونَ سبعينَ أُمَّةً أنتُم أخيرُهَا وأكرمُهَا على الله**»[1]. قال عليُّ بن المدِينيِّ وأحمد حديثُ بَهْزِ بن حكيم عن أبيه عن جدِّه صحيحٌ.

وظهر أثر هذا الاختيار في أعمالهم وأخلاقهم وتوحيدهم ومنازلهم في الجنَّة ومَقاماتهم في الموْقِف فإنهم أعلىٰ من النَّاسِ علىٰ تَلٍّ فوقهم مُشْرِفُونَ عليهم ومن هذا اختيارُهُ سبحانه وتعالىٰ من الأماكنِ والبلادِ خَيْرَها وأشْرَفَها وهي البَلَدُ الحرَامُ»[2].اهـ من «زاد المعاد».

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣)، وعبد بن حميد (٤١١).

(٢) زاد المعاد (١/ ٤٣-٤٧).

## إثبات المزية لما ثبت له الاصطفاء وكون الفضل ذاتيًا وصفاتيًا والإنكار على من زعم خلاف ذلك أو ساوى بين ذوات المخلوقات المصطفاة وغيرها مما ليس كذلك

أورد ابن القيِّم في كتابه «إعلام المُوَقِّعين» السؤال المشهور وهو أن الله خَصَّ بعض الأزمنة على بعض وبعض الأمكنة على بعض بخصائص شرعيَّة مع تساويها في الذات فجعل ليلة القدر خيرًا من ألف شهر وجعل شهر رمضان سيِّدَ الشهور وجعل مكان البيت أفضل بِقَاع الأرض ثم ردَّ عليه بقوله:

«فالمقدِّمة الأولى صادقةٌ والثانية كاذبةٌ وما فضَّل بعضها على بعض إلا لخصائص قامت بها اقتضت التخصيص وما خَصَّ سبحانه وتعالى شيئًا إلا بمُخصِّص ولكنه قد يكون ظاهرًا وقد يكون خفيًّا واشتراك الأزمنة والأمكنة في مُسمَّى الزمان والمكان كاشتراك الحيوان في مُسمَّى الحيوانيَّة والإنسان في مُسمَّى الإنسانيَّة بل وسائر الأجناس في المعنى الذي يَعمُّها، وذلك لا يُوجِب استواءها في أنفسها والمختلفات تشترك في أمورٍ كثيرةٍ والمتفقات تتباين في أمورٍ كثيرةٍ والله سبحانه وتعالى أحكم وأعلم من أن يُفضِّل مِثْلًا على مِثْلٍ من كلِّ وَجْهٍ بلا صفةٍ تقتضي ترجيحه هذا مستحيلٌ في خلقه وأمره كما أنه سبحانه لا يُفرِّق بين المتماثلين من كلِّ وَجْهٍ فحكمته وعدله تَأْبَى هذا وهذا، وقد نزَّه سبحانه نفسه عمن يظنُّ به ذلك وأنكر عليه زعمه الباطل وجعل حكمه مُنكَرًا ولو جاز عليه ما يقول هؤلاء لبطلت حُجَجه وأدلَّته فإن مبناها على أن حكمَ الشيء حكمُ مثله وعلى أن لا يُسَوِّي بين المختلفين فلا يجعل الأبرار كالفجَّار ولا المؤمنين كالكفَّار ولا من أطاعه كمن عصاه ولا العالم كالجاهل وعلى هذا

مَبنىٰ الجزاء فهو حكمه الكونيّ والدينيّ وجزاؤه الذي هو ثوابه وعقابه.

وبذلك حَصَل الاعتبار ولأجله ضُربَت الأمثال وقُصَّت علينا أخبار الأنبياء وأممهم ويكفي في بُطْلان هذا المذهب المتروك الذي هو أفسد مذاهب العالم أنه يتضمَّن مساواة ذات جبريل لذات إبليس وذات الأنبياء لذات أعدائهم ومكان البيت العتيق بمكان الحُشُوش وبيوت الشياطين وأنه لا فرق بين هذه الذوات في الحقيقة وأن ما خُصَّت به هذه الذات عن هذه الذات كان لمحْض المشيئة المرجِّحة مِثْلًا علىٰ مِثْلٍ بلا مُوجِب بل قالوا ذلك في جميع الأجسام وأنها متماثلة فجسم المسك عندهم مساوٍ لجسم البول والعَذِرَة وإنما امتاز عنه بصفة عرضيَّة وجسم الثلج عندهم مساوٍ لجسم النَّار في الحقيقة.

وهذا مما خرجوا به عن صريح المعقول وكابروا فيه الحسَّ وخالفهم فيه جمهور العقلاء من أهل الملل والنِّحَل وما ساوىٰ الله بين جسم السماء وجسم الأرض ولا بين جسم النار وجسم الماء ولا بين جسم الهواء وجسم الحَجَر وليس مع المنازعين في ذلك إلا الاشتراك في أمرٍ عامٍ وهو قبول الانقسام والأبعاد الثلاثة والإشارة الحسيَّة ونحو ذلك مما لا يُوجِب التشابه فضلًا عن التماثل وبالله التوفيق»[1].

وقال في «زاد المعاد» بعد أن أفاض في ذكر خصائص ال‍بيت الحرام: «وهذا كلُّه سرُّ إضافته إليه سبحانه وتعالىٰ بقوله: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ﴾ [الحج: ٢٦] فاقتضت هذه الإضافة الخاصَّة من هذا الإجلال والتعظيم والمحبَّة ما اقتضته، كما اقتضت

---

(١) «إعلام الموقِّعين عن رب العالمين» (٢/ ١١٥، ١١٦).

إضافته لعبده ورسوله إلىٰ نفسه ما اقتضت من ذلك، وكذلك إضافته عباده المؤمنين إليه كَسَتْهم من الجلال والمحبَّة والوقار ما كَسَتْهم، فكلُّ ما أضافه الربُّ تعالىٰ إلىٰ نفسه فله من المزِيَّةِ والاختصاص علىٰ غيره ما أوجب له الاصطفاء والاجتباء ثم يَكْسُوه بهذه الإضافة تفضيلًا آخرَ وتخصيصًا وجلالةً زيادة علىٰ ما له قبل الإضافة ولم يُوَّفق لفهم هذا المعنىٰ من سوَّىٰ بين الأعيان والأفعال والأزمان والأماكن وزعم أنه لا مَزِيَّة لشيءٍ منها علىٰ شيءٍ وإنما هو مجرَّد ترجيحٍ بلا مُرَّجِحٍ وهذا القول باطل بأكثر من أربعين وَجْهًا قد ذُكِرَت في غير هذا الموضع.

ويكفي تصوَّر هذا المذهب في فساده فإن مذهبًا يقتضي أن يكون ذوات الرسل كذوات أعدائهم في الحقيقة وإنما التفضيل بأمرٍ لا يرجع إلىٰ اختصاص الذوات بصفات ومزايا لا تكون لغيرها وكذلك نفس البِقاع واحدة بالذات ليس لبقعة علىٰ بقعة مَزِيَّة ألبتَّة وإنما هو لما يَقع فيها من الأعمال الصالحة فلا مَزِيَّة لبقعة البيت والمسجد الحرام ومِنَىٰ وعرفة والمشاعر علىٰ أي بقعة سميتها من الأرض وإنما التفضيل باعتبار أمرٍ خارجٍ عن البقعة لا يعود إليها ولا إلىٰ وصفٍ قائمٍ بها والله سبحانه وتعالىٰ قد ردَّ هذا القول الباطل بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ قال الله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ أي ليس كلُّ أحدٍ أهلًا لها ولا صالحًا لتحمُّل رسالته بل لها محَالٌّ مخصوصةٌ لا تَليق إلا بها ولا تَصلُح إلا لها والله أعلم بهذه المحالِّ منكم ولو كانت الذوات متساويةً كما يقول هؤلاء لم يَكُن في ذلك ردٌّ عليهم.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ

﴿عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣] أي هو سبحانه وتعالىٰ أعلم بمَنْ يشكره علىٰ نعمته فيختصُّه بفضله ويَمُنُّ عليه ممَّنْ لا يشكره فليس كلُّ محَلٍّ يَصلُح لشكره واحتمال مِنَّته والتخصيص لكرامته فذوات ما اختاره واصطفاه من الأعيان والأماكن والأشخاص وغيرها مُشتملةٌ علىٰ صفاتٍ وأمورٍ قائمةٍ بها ليست في غيرها ولأجلها اصطفاها الله وهو سبحانه الذي فضَّلها بتلك الصفات وخصَّها بالاختيار فهذا خَلْقه وهذا اختياره ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨].

وما أُبيِّن بُطْلان رأيٍ يقتضي بأن مكان البيت الحرام مُساوٍ لسائر الأمكنة وذات الحجر الأسود مُساويةٌ لسائر حجارة الأرض وذات رسول الله ﷺ مساوية لذات غيره وإنما التفضيل في ذلك بأمورٍ خارجةٍ عن الذات والصفات القائمة بها وهذه الأقاويل وأمثالها من الجنايات التي جناها المتكلِّمون علىٰ الشريعة ونسبوها إليها وهي بريئةٌ وليس معهم أكثر من اشتراك الذوات في عامٍّ مع اختلافها في صفاتها النفسيَّة وما سوَّىٰ الله بين ذات المسك وذات البول أبدًا ولا بين ذات الماء وذات النَّار أبدًا والتفاوت البيِّن بين الأمكنة الشريفة وأضدادها أمرٌ أعظم من هذا التفاوت بكثير فبين ذات موسىٰ عليه السلام وذات فرعون من التفاوت أعظم مما بين المسك والرَّجِيع وكذلك التفاوت بين نفس الكعبة وبين بيت السلطان أعظم من هذا التفاوت أيضًا بكثيرٍ فكيف يجعل البقعتان سواءً في الحقيقة والتفضيل باعتبار ما يَقَعُ هناك من العبادات والأذكار والدعوات.

ولم نَقْصِد استيفاء الردِّ علىٰ هذا المذهب المردود والمرذول وإنما قصدنا

تصويره، وإلى اللبيب العادل العاقل التحاكم ولا يعبأ الله وعباده بغيره شيئًا والله سبحانه وتعالى لا يخصِّص شيئًا ولا يُفضِّله ويُرجِّحه إلا لمعنى يقتضي تخصيصه وتفضيله. نعم هو مُعطي ذلك المرجَّح وواهبه فهو الذي خلقه ثم اختاره بعد خلقه ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾»[1]. انتهى.

وقال فيه، في نسبه ﷺ: «وهو خير أهل الأرض نَسَبًا على الإطلاق فَلِنَسَبِه من الشرف أعلى ذُرْوة، وأعداؤه كانوا يشهدون له بذلك ولهذا شهد له به عدوُّه إذ ذاك أبو سفيان بين يَدَيْ ملك الروم فأشرف القوم قومه وأشرف القبائل قبيلته وأشرف الأفخاذ فخذه»[2].اهـ

## الأمور التي تؤخذ من كلام ابن القيم

يتضح مما نقلناه عن ابن القيِّم أنه جعل لكل مَقامٍ مَقالًا، وإن كلامه في مسألة الكفاءة ليس مبنيًّا على القول بالتسوية وما يقوله مُبتدِعة الشُّعُوبيَّة، ولكنَّه لم يَرَ ذلك مُقتضيًا للقول بالكفاءة، فما قاله فيها اختيارٌ له خالف فيه مذهب إمامه أحمد بن حنبل والجمهور.

ويؤخذ من كلامه أمور:

**الأول:** إن الاختيار في لسان الشرع وَرَدَ بمعنى الاصطفاء -أي أَخْذُ صفوة الشيء وخلاصته -والاجتباء-أي أَخْذُ جباية الشيء- لا بمعنى الاختيار المصطلح عليه بين المتكلمين وغيرهم فإن ذاك ضدُّ الجَبْر.

---

(١) «زاد المعاد» (١/ ٥٢).

(٢) «زاد المعاد» (١/ ٧٠).

الثاني: إن الاختيار والاصطفاء من المخلوقات يَقتضي ثبوت مَزِيَّة وخصوصيَّة وترجيح وتقديم وفضّل لذلك الشيء المصطفىٰ.

الثالث: إنه يجوز أن تَخفىٰ علينا المزايا التي كان الاصطفاء من أجلها.

الرابع: إن هذه المزايا قد تكون ذاتيَّة وقد تكون صفاتيَّة، وأن الذوات المصطفاة لا يُساويها ما ليس بمُصطفىٰ في حقائقها ولا عوارضها.

الخامس: إن اصطفاء الله للمصطفَين لرسالته أو الإيمان به كان لمزِيَّةٍ أخرىٰ هي الاستعداد والصلاحيَّة، وهي مَزِيَّة ذاتيَّة جَبَلَهُ الله عليها يكون بها مُستعدًّا لما أُريد به وله.

السادس: إن هذا الاختيار والاصطفاء يكون للأماكن والأزمان والأعمال والأخلاق وذوات الناس والشعوب والقبائل والأنساب، وكلُّ ذلك مُوجبٌ لها خيريَّةً ومَزِيَّة وفضلًا خاصًّا.

السابع: إن الاختيار قد يتكرَّر فيكون الشيء خيارًا من خيارٍ من خيارٍ وصفوةً من صفوةٍ من صفوةٍ كما كان جنس الإنسان الخيار من المخلوقات ثم كانت بنو كِنانة الخيار منهم ثم كانت قُريش الخيار من بني كِنانة ثم كان بنو هاشمٍ الخيار من قُريش ثم كان محمَّد ﷺ الخيار من بني هاشمٍ فيثبت الاختيار لكلِّ طبقةٍ من هذه الطبقات علىٰ من قبلها.

الثامن: إن عدم فَهْمِنا وجه الخصوصيَّة التي كان الاختيار لأجلها لا يَقدَح في وجود الاختيار الموجِب للفضل، لأن الخصوصيَّة هِبَةٌ من الله قارنت خلق الشيء المختار أي كان خلقه علىٰ الهيئة المختارة ثم اختير، فالاختيار دالٌّ علىٰ

الفضل وهو الشاهد والعلامة عليه.

**التاسع**: إن الفضل والخيريَّة ووقوع الاختيار لا يتوقَّف علىٰ سَبْق العلوم والأعمال لأن هناك مزايا تقتضي ذلك سواهما كما دلَّ عليه إثبات الاختيار لما لم يسبق له شيءٌ من ذلك.

**العاشر**: إن نفس الدماء والذوات لا تتساوىٰ وذلك أن الاختيار المبنيَّ علىٰ خيريَّة الذات يمنع التساوي بينها وبين ما ليس كذلك والدم بعض الذات وجزءٌ من أجزائها فهو تابعٌ لها طهارةً وخُبْثًا.

**الحادي عشر**: إن عدم التساوي بين الذوات ودمائها ليس بسببٍ أمورٍ عرضيَّة بل ذاتيَّة وصفاتيَّة.

**الثاني عشر**: إن تخلُّف ثمرات الاختيار المظنونة لا يدلُّ علىٰ عدمه مهما ثبت بالنصِّ لأنَّا لا نقطع بالمعنىٰ الذي كان الاختيار له أو لعلَّ ذلك كان نظرًا إلىٰ الأغلب من الشيء المختار أو لأن خصوصيَّة الاختيار متوقِّفٌ إنتاجها علىٰ شرائط قد تتخلَّف أو يعارضها مانعٌ أقوىٰ منها وذلك كالحبَّة الموهوب لها قوَّة الحياة إذا تخلَّفت عنها شرائط الإنبات من الماء والتراب والهوىٰ فإنها لا تَنبُت ومثل ذلك ما لو عرض لها ما يَخْنُق تلك القوَّة ولا مانع أن يُقال نحو هذا في كلِّ شعبٍ مُختارٍ تخلَّف في بعض أفراده نتائج الاختيار والله يحكم لا مُعَقِّب لحكمه.

**الثالث عشر**: إن المعنىٰ الذي اقتضىٰ التخصيص بالاختيار لابدَّ أن يكون عطيَّةً مُبتدَأةً وهِبَةً سابقةً لكلِّ معنىً صدر عنه أو انبني عليه وإلا لَزِمَ التسلسل فإن الاستمداد علىٰ قَدْرِ الاستعداد والاستعداد وموادُّ الاستعداد هبةٌ من المهيمن الجوَّاد.

## أسباب الفضل

قد تقدم أن القَرَافيَّ أنهاها إلى عشرين قاعدة ولو اطلعنا على كلامه لنقلناه بفَصِّه ونَصِّه ولكنا نذكر هنا ما ظهر لنا مستعينين بالله تعالى.

فمنها: الاختيارُ الأزليُّ، أي السابق في علم الله تعالى وهذا أصل كل فضل وسبب كل فوز وفلاح، وعليه ينبني جميع أسباب الاختيار والتفضيل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] وهذا يرجع إلى مَحْض الإرادة الأزليَّة والعلم الإلهيِّ لا يُدرَك بخلقٍ ولا عملٍ ولا كسبٍ ولا وسيلةٍ، لتقدُّمه على كلِّ سببٍ فهو صادر عن مَحْض الإرادة المقتضية للتخصيص بالمشيئة المَحْضَة كيف شاء الله ولمن شاء الله.

ومنها: الاستعدادُ الفطريُّ والتأهلُ واللياقةُ للاصطفاء والاختيارُ اللاحقُ لهما والمترتِّب عليهما، وهو من أسباب الفضل الظاهرة وقد قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] قال ابن جَرير: «يقول جلَّ ثناؤه فأنا أعلم بمواضع رسالاتي ومن هو لها أهل فليس لكم أيها المشركون أن تتخيروا ذلك عليَّ أنتم؛ لأن تَخَيُّرَ الرسول إلى المُرسِلِ دون المُرسَلِ إليه والله أعلم إذا أرسل رسالةً بموضع رسالاته»(١).اهـ

ففي الآية دلالة واضحة أن الله يختار لرسالته وإنزال وَحْيِه من عَلِمَ منه الأهليَّة لذلك وكل ذلك منه فهو الذي أهَّلَه على علْمٍ منه سبحانه وتعالى بما أهَّلَه له ثم اصطفاه بعد ذلك له فالأهليَّة وهي الاستعداد الفطريُّ جِبِلَّةٌ جَبَلَ الله

---

(١) «تفسير الطبري» (١٢/ ٩٦).

عليها من أحبَّه ورضيه لرسالته، وهذا قول المسلمين كلهم أما كفار الفلاسفة فقد جعلوا الاستعداد للنبوة كسبيًّا يحصل بالعمل والتزكِّي والتخلُّق وتصفية النفس حتىٰ إذا صفت وتزكَّت وجانست الملائكة بذلك فاض عليها الوحي وهو مبنيٌّ علىٰ أصولهم الكفريَّة من نفي الفاعل المختار وقولهم إنه فاعلٌ بالذات وقد مال إلىٰ قولهم هذا السوداني في كتابه «توجيه الإخوان» وقد نقله عنه التلميذ في الصحيفة (١٨٨) من «فصله» وقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ فيه دلالةٌ علىٰ ما تقدَّم من أسباب الفضل هو العلم الأزليُّ الذي يدلُّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾ والأهليَّةُ والاستعدادُ اللذان يدلُّ عليهما قوله: ﴿حَيْثُ﴾ فالحَيْثِيَّة تقتضي التميُّز والتفرُّد عن غيرها كما يُشعِر بها سياق الآية وورودها مورد الردِّ علىٰ أولئك الجاحدين قال تعالىٰ: ﴿جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَمْكُرُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٤] قال النَّيسَابُوريُّ في «تفسيره»: «قال بعض العقلاء: الأرواح متساوية في تمام الماهية فحصول النبوَّة والرِّسالة لبعضها دون بعض تشريف من الله تعالىٰ وإحسان وتفضُّل. وقال آخرون: بل النفوس مختلفة في جواهرها وماهياتها فبعضها خَيِّرَةٌ طاهرةٌ عن علائق الجسمانيَّات مشرقةٌ بالأنوار الإلهيَّة مُستعْلِيَةٌ مؤثِّرةٌ وبعضها خبيثةٌ كَدِرَةٌ محبَّةٌ للجسمانيَّات، والنفس ما لم تكن من القسم الأول لم تصلح لقَبول الوَحْيِ والرِّسالةِ»[1].اهـ

---

(١) تفسير النيسابوري المسمىٰ «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» (٣/ ١٥٨).

وكلا هذين القولين خالٍ عن التحقيق واتحاد ماهية الأرواح لا يُوجِب تساويها فإن الناطقيَّة في الإنسان من تمام الماهية وهي تختلف في الناس ضعفًا وقوَّةً وقلَّةً وكثرةً وظهورًا وخفاءً كما هو مشاهدٌ ومعلومٌ ولا دليل بيَدِ مُدَّعِي التسويةِ إلا مجرَّد الحَدْس وقد أعدَّ اللهُ النَّبيَّ وسوَّىٰ خلقه وروحه ليجعله نبيًّا ثم أوحي إليه ونبَّأه ولا نعلم خلافًا بين علماء الإسلام في فضل روحه علىٰ روح غيره، ومجرَّد طهارة الرُّوح لا يَستلزمُ النُّبوَّةَ ولا يُوجِبُها، فإن النَّبوَّةَ إحسانٌ وتفضُّلٌ من الله تعالىٰ علىٰ من شاء من عباده والأهليَّة لها التي أشارت إليها الآية تفضُّلٌ وإحسانٌ منه أيضًا جارٍ علىٰ مُقتضىٰ مشيئته وتصرُّفه المطلق لا أثر فيه لطبعٍ ولا علَّة ماديَّة.

وقول القائل باختلاف جواهر النفوس، إن عَنَىٰ به اختلاف حقائقها فباطلٌ، وإن عَنَىٰ اختلافًا فيما سوىٰ ذلك فهو صواب إن شاء الله تعالىٰ، وقد أخرج الحاكم في صحيحه في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] الآية، قصَّة عرض ذريَّة آدم عليه وأنه رأىٰ فيهم الأنبياء مثل السُّرُج[1]، وفي رواية إسحق عن أبي هريرة موقوفًا أنَّه رأىٰ الأنبياءَ علىٰ هَيْئتِهم[2]، وفي رواية أخرىٰ عن ابن عبَّاس قال: مسح ظهر آدم

---

(١) أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائده علىٰ «المسند» (٥/ ١٣٥)، والحاكم (٢/ ٣٢٣-٣٢٤)، والضياء في «المختارة» (١١٥٨) وغيرهم، وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه ابن بشران في «أماليه» (١/ ٢٨٧).

فأخرج كلَّ طيِّبٍ في يمينه وفي يده الأخرىٰ كلَّ خبيثٍ[1]. وفي رواية أخرىٰ عنه قال: فخرجت كلُّ نفسٍ مخلوقةٍ للجنة بيضاءَ وكلُّ نفسٍ مخلوقةٍ للنار سوداءَ[2]؛ وروي نحو ذلك عن ابن مسعودٍ وأبي مُرَّةَ الهَمْدَانيِّ. ففي ذلك ما يُستأنسُ به لاختلاف الأرواح وتفاوتها طهارةً وخبثًا وإن لم تختلف ماهياتها.

وبالجملة: فقد أجمع المسلمون علىٰ أن النُّبوةَ لا تكتسب وهي أمرٌ خاصٌّ فلا بِدْعَ أن يَخلقَ الله لها استعدادًا خاصًّا وكلاهما لا مَدخلَ للكسب فيه والله أعلم.

ويدلُّ علىٰ نحو ما تقدَّم قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾[الأنعام: ٥٣]، ففي الآية دلالة علىٰ أن الحكمة في تخصيصهم بالإيمان ما عَلِمَه الله تعالىٰ منهم من تأهُّلِهم للشكر واستعدادهم له، ومن البديهي أن الشكر علىٰ النعمة يأتي بعَقِبِ النعمة لا قبلها فليس كلُّ أحدٍ أهلًا لقبول ما جاءت به الرسل والتصديق به.

وقال تعالىٰ: ﴿ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [فاطر: ٣٢]، فالإيراث للكتاب وقع بعد الاصطفاء والاصطفاء وقع للإيراث، ولا يكون الاصطفاء إلا لمن قد هيَّأته العناية الإلهيَّة له بالاستعداد اللائق بما اصطفي له فقد اصطفاهم ليُوَرِّثهم الكتاب، والإشارة في قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [فاطر: ٣٢] استظهر أبو حيَّان أنها لإيراث

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٥٢٤٥).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٥٣٦٢)، والفريابي في «القدر» (٥٨).

الكتاب واصطفاء الله لهذه الأمة. وقال النَّيسَابُوريُّ: ذلك الذي ذكر من التوفيق أو من السبق أو من الإيراث. وقال قتادة: ذلك نعمة الله. والذي تدلُّ عليه بقيَّة الآيات أنه إشارة للاصطفاء.

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢]، قالوا في تفسيرها علىٰ علمٍ منَّا بأنهم أهلٌ للاختيار ومحَلٌّ له فالأهليَّة سابقةٌ للاختيار وليست متأخِّرةٌ عنه، فقد أهَّلهم للاختيار ثم اختارهم، وهذا هو الاختيار للرسالة والنُّبوَّة أو الإيمان، وإن قلت: اختارهم للتأهيل ثم أهَّلهم كان صوابًا والله يخلق ما يشاء ويختار.

وقال الرَّاغب في هذه الآية: «يصحُّ أن يكون إشارةً إلىٰ إيجاده تعالىٰ إيَّاهم خيرًا وأن يكون إشارةً إلىٰ تقديمهم علىٰ غيرهم»[1].اهـ

ومما تقدَّم تعلم أن كلا المعنيين صحيحٌ وأحدهما مَستلزِمٌ للآخر وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٥١]، قال بعضهم في تفسيرها بنحو ما قالوا في ما تقدَّم، ومن الناس من لا يشترط سَبْقَ الأهليَّةِ والاستعدادِ الفطريِّ فراراً من مُشابهة القول بأن النُّبوَّةَ تُكْتَسب.

والفرق بين القولين ظاهرٌ جَلِيٌّ فإن القائلين بسَبْقِ الأهليَّةِ يقولون إنها استعداد جِبِلِّيٌّ يجبُلُ الله عليه الشيء المصطفىٰ ثم يصطفيه لما أعدَّه له وهو الحكيم العليم الذي يهيِّئ أسبابًا لأسبابٍ، وما كان من قبيل الجِبِلَّات لا يكون

---

(١) «المفردات في غريب القرآن» (١/ ٣٠١).

كسبيًّا وهو امتيازٌ خاصٌ خارجٌ عن طَوْقِ البشر فانتفى هذا الوهم، وقال الله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، قال الرَّاغب في «مفرداته»: «الاصطفاء تناول صَفْوِ الشيء كما أن الاختيار تناول خيره والاجتباء تناول جِبَايَتِه واصطفاء الله بعض عباده قد يكون بإيجاده صافيًا عن الشَّوْبِ الموجود في غيره وقد يكون باختياره وبحكمه وإن لم يتعرَّ ذلك من الأوَّل».اهـ

وقال: «واصطفيت كذا على كذا أي اخترت»[1].اهـ

فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ﴾ أي اختاره وفضَّله عليكم ولعلَّ هذا هو الاختيار الأول للتهيئة والتأهيل، وقوله: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ هذا هو التأهيل بالمزِيَّة الخاصَّة لما أُريدَ به وله، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ﴾ هذا هو الاصطفاء الثاني الذي يجيء بعدهما وبمعناه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ [البقرة: ٢٤٧]، وإنما قالوا: ﴿وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ﴾ لجهلهم باصطفاء الله له وبما أُعطيه من الاستعداد الذي خَفِيت عليهم حقيقته.

وقد حكى الله عن الأمم مع رسلهم نحو ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠]، وكان

---

(١) «المفردات» (١/ ٤٨٨).

جواب الرسل بذكر منَّة التخصيص لهم قال الله تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [إبراهيم: ١١] مثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] أي إن هؤلاء الممتنعين أضافوا إلى تكذيبهم بالحقِّ وزعمهم أنه سحرٌ اعتراضًا آخرَ على اختيار الله لك يا محمَّد وتخصيصك بمنِّه ورحمته وقد بيَّنه بقوله: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ﴾ أي مكَّة والطائف ﴿عَظِيمٍ﴾ فإن الذي له من العظمة الظاهرة يحسُن معها لديهم تخصيصه بالاصطفاء والرسالة فقال الله تعالى مُنكِرًا عليهم قِيلَهم واعتراضهم: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ أي ليس ذلك إليهم ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ وهي الأمر الزائل والشيء الفاني ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ وهذا هو التفضيل بينهم في المتاع والمراتب الدنيويَّة والجاه والمال وكثرة الأتباع فلم نَكِلْ هذا إلى قسمتهم واختيارهم بل خصَّصنا من شئنا منهم بما شئنا فكيف نَكِلُ إليهم الاختيار فيما هو خير من متاع الدنيا الذي يجمعونه ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢]. والآيات في هذا المعنى كثيرةٌ وما زال الناس يُنكِرون المزيَّة والخصوصيَّة على المصطفَين من العباد، وكلُّه صادرٌ عن العجب والغرور بالنفس والحسد كحسد آدم لإبليس وادِّعائه أنه خيرٌ منه، وكحسد اليهود لبني إسماعيل عليه الصلاة والسلام، وكحسد مُبتدِعة الشُّعُوبيَّة للعرب، وحسد النواصب لأهل البيت وهو يؤول بصاحبه إلى النفاق أو الكفر،

واعلم أن الاختيار الأول لابدَّ أن يكون بغير مَزِيَّة سبقت وإلا فيلزم الدَّوْر، وذلك أنَّا إذا قلنا باشتراط سَبْق المزِيَّة لكان لا يختاره حتىٰ يخصَّه بها ولا يخصُّه بها حتىٰ يختاره وهذا دَوْرٌ وبما ذكرناه تعلم غلط السوداني وتلميذه في معنىٰ الاصطفاء والاختيار.

ومن أسباب الفضل: المزايا الظاهرة كالرسالة والإيمان والأعمال وإيراث الكتاب والاستخلاف في الأرض ورفعة الدرجة بين الناس وما يتفاوت فيه الناس من الأموال والأولاد والعشائر والأتباع والجاه والأَيدِ والقوَّة والحُشْمة والحِرَف والصنائع والأنساب والأحساب، فإن بلغت هذه المزايا إلىٰ الغاية المقصودة كان الفضل بها فضلًا دنيويًّا وأخرويًّا وإلا فيكون دنيويًّا فقط، وقد ورد في القرآن التعبير عن التخصيص بها بالفضل والتفضيل قال الله تعالىٰ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ فهذا إثباتٌ لوقوع التفضيل بينهم إجمالًا وقوله: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ بيانٌ لبعض أوجه التفضيل، والتكليم مَزِيَّة وخصوصيَّة ليست من باب أكثريَّة الثواب في الآخرة المنبني علىٰ العمل وقوله: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] تفضيل بالمزايا التي عبَّر عنها بالدرجات كما قال في أهل الدنيا: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾ [الزخرف: ٣٢]، وبين القسمين من الفَرْق مثل ما بين أهلهما قال المفسِّرون: والبعض المبهم هو سيدنا محمَّد ﷺ وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥] فهذا تفضيل بالمواهب كالذي ذكر في الآية السابقة يدلُّ علىٰ ذلك ذكر ما فضَّل به داود من إيتاء الزَّبُور.

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ * ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣٣ - ٣٤] فمعنىٰ اصطفائه إيَّاهم علىٰ العالمين أنه فضَّلهم عليهم وليس المراد به والله أعلم الاصطفاء بالرسالة فقط لأن من آل إبراهيم وآل عمران المؤمنين الذين ليسوا بمرسلين فيكون للاصطفاء علىٰ القول الأخير معنيان معنىٰ بالنسبة إلىٰ آدم ونوح ومعنىٰ بالنسبة إلىٰ آل إبراهيم وآل عمران وذلك خروجٌ عن مُقتضىٰ الظاهر.

**فإن قيل:** لعلَّ الآية مخصوصةٌ بالمرسلين منهم.

**قلنا:** إن المفسِّرين حملوها علىٰ عموم المؤمنين منهم وقد جاء ذكر تفضيلهم في مواضع أخرىٰ نحو قوله تعالىٰ مُخاطبًا بني إسرائيل: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٢]، وهو بمعنىٰ الاصطفاء المتعدِّي بعلىٰ كما في هذه الآية والمراد به مجموعهم كما مرَّت نظائره، والقرآن يُبيِّن بعضه بعضًا وبنحو ما ذكرناه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٤٢] فالاصطفاء الأوَّل هو جعْلها مُصطفاة أي صفوة من آل عمران، وقوله: ﴿وَطَهَّرَكِ﴾ تتميمٌ لهذا المعنىٰ وقوله: ﴿وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أي فضَّلكِ عليهنَّ، وقد عقَّب ذلك بذكر المزايا الظاهرة التي فضِّلت بها في الآيات التي بعدها في قوله: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ﴾ [آل عمران: ٤٣] إلخ.

وقوله: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾ [آل عمران: ٤٥] إلخ،

وقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٧] الآية، أي فضَّله عليكم وقد عدَّد بعد ذلك المزايا التي فضِّل بها وهي البَسْطة في العلم والجسم وإيتاء الملك وقد تقدَّم في الكلام علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢] أن الإشارة في قوله: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢] إلىٰ الإيراث وهو من المزايا الظاهرة وقال الله تعالىٰ: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] ففي الآية الأمر بذكر النعمة وذكرها داعٍ إلىٰ الشكر وامتثال الأمر وقوله: ﴿وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ الخطاب فيه للمجموع والتفضيل بالنظر إليه لتكافل الشعب الواحد وتضامنه واشتراك أفراده في شرف مزايا المجموع وفضل المصطفَين منه وقد عدَّد بعد هذه الآية كثيرًا من المزايا التي فضِّلوا بها كإغراق عدوِّهم فرعون وقومه وإنجائهم وإيتاء موسىٰ عليه الصلاة والسلام الكتاب وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [غافر: ٥٣]، والتوبة عليهم بعد الخطيئة، وبعثهم بعد الرَّجْفة، وتظليل الغمام، وإنزال المنِّ والسَّلْوَىٰ عليهم، ورِزْقِهم من الطيِّبات، وأمرهم بدخول القرية، وتفجير العيون من الحَجَر، وما عَقَب ذلك من ذكر العقوبات التي حلَّت بهم لما خالفوا الأمر وتركوا اتِّباع الرسل وفي ذلك مُنتهىٰ العبرة لهم ولغيرهم وفَّقنا الله لمراضيه، وجنَّبنا معاصيه.

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ

كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ [النساء: ٣٢] فقوله: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ فيه النهي عن تمنِّي مزايا التفضيل وإثباتها، لأن التمنِّي مَدْعاةٌ للحسد، والحسد مَدْعاةٌ للبغي والإيذاء لمن فضَّله الله تعالى، وقد يدعو إلى التبرُّم من قضاء الله تعالى والتمرُّد عليه، وقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ بَعْضٍۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ﴾ تذكير بأن أبواب الكسب والأعمال مفتوحةٌ أمام الكاسبين والعاملين فإن كان في مزايا التفضيل ما لا سبيل إلى اكتسابه كالذكورة والقوَّة وجمال الخِلْقة وطِيب المعدِن وشرف النَّسَب ففيها أيضًا ما يسَّر الله سبيله وأقام دليله.

﴿وَسْـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ فعنده منه خزائن لا تَنفد وخصائص لا تُحصر، وقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ فيه إيماءٌ إلى أنه يَضَعُ بعلمه كلَّ شيءٍ مَوْضِعَه ولا يُضيع أجر من أحسن عملا ولا يَغفُل عن سائلي فضله، وقال تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤] ففي قوله: ﴿بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ تنبيهٌ على أن المراد تفضيل ذوات الرجال على ذوات النساء وذلك أنه لم يَقُلْ هنا بما فضَّل الله به كما قال في الآية الأولى بل قال: ﴿بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ فأوقع التفضيل عليهم وعلى هذا فما ذكره المفسِّرون هنا من المزايا التي خُصَّ بها الرجل تابعٌ لهذا الفضل الجنسيِّ ومبنيٌّ عليه إما فِطْرةً وإما شرعًا، كالعقل والحزم والعزم والقوَّة والفروسيَّة والرمي والنبوَّة والعلم والإمامة

الكبرىٰ والصغرىٰ والجهاد والأذان والشهادة في الحدود والقِصاص وزيادة النصيب في الإرْث والتعصيب في الميراث والحَمالة والقَسامة والولاية في النكاح والطلاق والرَّجْعَة وعدد الأزواج وأن إليهم الانتساب، إلىٰ غير ذلك مما خالف فيه الرجل المرأة. وقال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾[الأنعام: ١٦٥] ففي قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾ مَزِيَّة فضل للجنس البشريِّ كلِّه، وفي قوله: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾ مَزِيَّة لبعضهم وقد بيَّن حكمة الاستخلاف والتفضيل بقوله تعالىٰ: ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾[الأنعام: ١٦٥]، وفَّقنا الله لشكره آمين.

ولما ذكر الله تعالىٰ ما أعدَّه لُمريد الآجِلَة الساعي لها، وما أعدَّه لُمريد العاجِلَة المُقتصر عليها عقَّبه بقوله: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ۝ ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْءَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٢٠ - ٢١] فالآيتان دالَّتان علىٰ تكاثر أسباب التفضيل الدنيويِّ والأخرويِّ الذي أمدَّ بها أهل اليمين وأهل الشمال فكلُّه من إمداد الله وعطائه وإن انقسم إلىٰ محمود العاقبة وغيره وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ [سبأ: ١٠] فتأويب الجبال والطير مع داود عليه الصلاة والسلام وإلانة الحديد له من فضل الاختصاص ليست بعمل.

وقال تعالىٰ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ وقال: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَىْءٍ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النمل: ١٦]، ومن المزايا التي وقع

بها التفضيل قوله تعالىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فهذه الخَصْلة قد ورد أن الناس يَعُدُّونها لآدم عليه السلام في موقف الحشر وعدَّها له موسىٰ في قصَّة المحاجَّة المشهورة بينه وبين آدم عليهما الصلاة والسلام وقد ورد في حديث الإسراء الذي رواه ابن جَريرٍ وابن أبي حاتم وابن مَرْدَوَيْه والبزَّار وأبو يَعْلَىٰ والبَيْهَقِيُّ أن الأنبياء عدُّوا ما خصَّهم الله به لما خطبوا ليلة الإسراء، فعدَّ إبراهيم عليه السلام الخُلَّة والمُلْك وكونه أمَّةً قانتًا يُؤتم به وإنقاذه من النار، وعدَّ موسىٰ عليه الصلاة والسلام تكليم الله له وإهلاك آل فرعون ونجاة بني إسرائيل علىٰ يده وأن جعل من أمته قومًا يَهْدُون بالحقِّ وبه يعدلون، وعدَّ داود عليه الصلاة والسلام المُلْك والزَّبُور وإِلَانَةَ الحديد وتسخير الجبال يُسَبِّحْنَ والطير وإيتاءه الحكمة وفصل الخطاب، وعدَّ سليمان عليه الصلاة والسلام تسخير الرياح والشياطين له وتعليم مَنْطِقَ الطير وإيتاءه من كلِّ شيءٍ والمُلْك العظيم الذي لا ينبغي لأحدٍ والتفضيل علىٰ كثيرٍ من عباده المؤمنين.

وعدَّ عيسىٰ عليه الصلاة والسلام كونه كلمة الله وأن مَثَله مَثَل آدم وتعليمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل وأن يَخْلُق من الطين كهيئة الطير وإبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتىٰ والرفعة والتطهير والإعاذة من الشيطان الرجيم.

وعدَّ نبيُّنا محمَّدٌ ﷺ أن الله أرسله رحمةً للعالمين وكافَّةً للناس بشيرًا ونذيرًا وأنزل الفرقان عليه فيه بيان كلِّ شيءٍ وجعل أمَّته خير أمَّةٍ أُخرجت للناس وأمَّةً وسطًا وأنهم الأوَّلون والآخِرُون وشَرْح الصدر ووَضْع الوزر ورَفْع الذكر وكونه فاتحًا وخاتمًا.

وفي الحديث: إنَّ إبراهيم عليه الصلاة والسلام قال لبقيَّةِ الأنبياء بهذا فَضَلَكُم

محمَّدٌ ﷺ [1].

وبالجملة: فكلُّ ما ذكره العلماء من خصائصه ﷺ وخصائص أمَّته يُعَدُّ من المزايا التي يكون بها الفضل وفيها ما ليس من قبيل الثواب فهي ناقضةٌ لما ادَّعاه السوداني وتلميذه من انحصار أسباب الفضل فيما ذكراه فقط فاستدلال السيِّد العلامَّة عبدالله دَحْلان ببعض ما ذكرناه من الآيات صحيح، وتشنيع التلميذ عليه بسبب ذلك في غير محلِّه فإنه لم يَفهَم معنىٰ الاستدلال ولا وجه الدلالة ومن جَهِلَ شيئًا عاداه والله المستعان.

## فصل

وأما الأحاديث الدالَّة علىٰ الفضل بالمزايا التي ليست من قبيل الثواب والدرجات الأخرويَّة فكثيرةٌ يَطُول استقصاؤها، فنذكر منها ما يَفِي بالمقصود.

فمنها ما أخرجه البخاريُّ في «التاريخ» والطبرانيُّ والحاكم في «المستدرك» وصحَّحه، وابن مَرْدَوَيْه والبَيْهَقِيُّ في «الخلافيَّات» عن أمِّ هَانِئٍ رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: **«فضَّلَ الله قريشًا بسبعِ خصالٍ لم يُعطها أحدٌ قبلهُم، ولا يعطاهَا أحدٌ بعدهمُ فضَّل الله قريشًا أنِّي منهُم، وأنَّ النُّبوَّةَ فيهم وأنَّ الحجابةَ فيهم وأنَّ السِّقايةَ فيهِم ونصرهم على الفيلِ وعبدوا اللهَ عشر سنين لا يعبدهُ**

(١) أخرجه الطبري (١٧/ ٣٣٦، ٣٣٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٣١٨٤)، والبزَّار في «مسنده» (٩٥١٨)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٧٢): «رواه البزار، ورجاله موثقون، إلا أن الربيع بن أنس قال: عن أبي العالية أو غيره. فتابعيه مجهول».

غيرهم وأنزلَ اللهُ فيهِم سورةً من القرآنِ لم يذكر فيهَا أحدٌ غيرهم»[1].

فالخَمْسُ الأُوَل والأخيرة لا تدخل تحت قاعدة السوداني، والحديث يدلُّ على ثبوت الفضل ويُستفاد من الحديث أمورٌ:

**الأول**: إن الفضل الذي خُصَّت به قُريش لا يجوز أن يشاركهم فيه غيرهم لقوله لم يُعْطَها أحدٌ قبلهم ولا يُعطَاها أحدٌ بعدهم.

**الثاني**: إن كون النبي ﷺ منهم مُوجِبٌ لهم فضلًا على غيرهم ولا جدال في تفاوت هذا الفضل بين القريب والأقرب.

**الثالث**: إن من جملة أسباب الفضل اختصاص قبيلة ومثلها اختصاص زمانٍ أو مكانٍ بأمرٍ شريفٍ أو فعلٍ من أفعال الحقِّ عظيمٍ يُوجِب له فضلًا به على غيره ككون النبوَّة فيهم ونَصْرِهم على أصحاب الفيل.

**الرابع**: إن المفاخر والمآثر التي أقرَّها الإسلام تُوجِب لأهلها فضلاً كالحِجابة والسِّقاية إلخ.

**الخامس**: إن نزول شيءٍ من القرآن مخصوصًا بأحدٍ يُوجِب له فضلًا إذا لم

---

(١) أخرجه البخاريُّ في «تاريخه الكبير» (١/ ٣٢١)، والحاكم (٢/ ٥٨٤)، والطبرانيُّ في «الكبير» (٢٤/ ٤٠٩) (٩٩٤)، وابن عَدِيٍّ في «الكامل» (١/ ٤٢٤)، وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يُخرِّجاه»، وتعقبه الذهبيُّ بقوله: «يعقوب ضعيف، وإبراهيم صاحب مناكير هذا أنكرُها». وعند ابن عديٍّ بلفظ: «**فَضَّلَ الله عزَّ وجَلَّ قُرَيْشًا بِسِتِّ خِصَالٍ**». وله شاهدٌ من حديث الزُّبير بن العوَّام أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» (٩١٧٣)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٥): «وفيه من ضعف، ووثَّقهم ابن حِبَّان».

يَكُنْ فيه وعيدٌ ولا ذمٌّ له.

السادس: إن وجود بعض المزايا في بيتٍ من قبيلةٍ يسري فضله إلى سائر القبيلة لأن الحِجابة والسِّقاية إلخ، إنما كانت في بعض بيوتهم ويأتي هنا ما ذكرنا قبل من وجود التفاوت بين القريب والأقرب.

السابع: إن الفضل يكون بالمزايا والخصوصيَّات التي ليست من قبيل الثواب ودرجاته.

وأخرج الترمذيُّ: عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**خير يومٍ طلعت فيه الشَّمسُ يوم الجمعةِ فيه خُلِقَ آدمُ وفيه أُدخلَ الجنَّةَ وفيه أُخرجَ منها، ولا تقومُ السَّاعةُ إلا في يومِ الجمعةِ**»[1].

وفي رواية عند أبي داود عن أَوْسِ بن أَوْسٍ: «**إنَّ من أفضل أيَّامكم يوم الجمعةِ فيه خُلِقَ آدمُ وفيه قُبض وفيه النَّفخةُ وفيه الصَّعقةُ فأكثروا عليَّ من الصَّلاة فإنَّ صلاتكُم معروضةٌ عليَّ**»[2] الحديث؛ وروى هذا الحديث أحمد والنَّسائيُّ وابن ماجه.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» في الجمعة (٨٥٤)، والترمذي في الجمعة (٤٨٨) وقال: «حديث حسن صحيح».

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٨)، وأبو داود (١٠٤٧) و(١٥٣١)، والنسائي في «المجتبى» (٣/ ٩١)، وفي «الكبرى» (١٦٦٦)، وابن ماجه (١٠٨٥) و(١٦٣٦)، وإسماعيل بن إسحاق في فضل الصلاة على النبي ﷺ (٢٢)، وابن خزيمة (١٧٣٣)و(١٧٣٤)، وابن حِبَّان (٩١٠)، والحاكم (١/ ٢٧٨) و(٤/ ٥٦٠) وغيرهم، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وصححه النووي في «الأذكار» .

وهذه الخِلَال المذكورة في الحديث من أسباب فضل يوم الجمعة هكذا قال العلماء وممن نصَّ علىٰ ذلك ابن القيِّم وابن العربيِّ في شرحَيْهما علىٰ «سنن الترمذيِّ» ونقل عن القاضي عِياض أنه قال: «الظاهر أنَّ هذه القضايا المعدودة ليست لذكر فضيلته لأن إخراج آدم وقيام الساعة لا يُعَدُّ فضيلة وإنما هو بيان لما وقع فيه من الأمور العظام وما يقع ليتأهَّب العبد فيه بالأعمال الصالحة لنَيْلِ رحمة الله تعالىٰ ودَفْعِ نقمه». ذكره الملا علي قاري في «المرقاة»[1].

وهو محجوجٌ بما رواه أحمد عن سعد بن مُعاذ أنَّ رَجُلًا من الأنصار أتىٰ النبيَّ ﷺ فقال: أخبرنا عن يوْمِ الجمُعةِ ماذا فيه من الخَيْرِ؟ فقال: «**فيه خمْسُ خصالٍ**» وساق إلىٰ آخر الحديث[2]، وهو صريح في أن تلك القضايا لذكر فضيلته.

وبالجملة فتخصيص يوم الجمعة بوقوع هذه الحوادث العظام فيه وما آلت إليه من الخير مَزِيَّة تقتضي فضله وخيريَّته علىٰ غيره لما قلنا آنفًا إن تخصيص مكانٍ أو زمانٍ بفعلٍ من أفعال الحقِّ عظيمٍ يُعَدُّ مَنْقَبة له يقتضي فضله.

ومثل ذلك ما ورد في فضل شهر رمضان كحديث: «**إذا كان أَوَّلُ ليلةٍ من رمضان صُفِّدتِ الشَّياطينُ ومردةُ الجنِّ وغُلِّقتْ أبوابُ النَّارِ فلم يُفتح منها بابٌ،**

---

(١) «مرقاة المفاتيح» (٣/ ١٠١١).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٢٨٤)، وعبد بن حميد (٣٠٩)، والبزار (٣٧٣٨) وغيرهم وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٦٣): «وفيه عبدالله بن محمد بن عقيل وفيه كلام وقد وثِّق، وبقيَّة رجاله ثقات»، وجود إسناده أبو الفضل العراقيُّ في «طرح التثريب» (٣/ ٢١٥).

وفُتِّحت أبوابُ الجنَّةِ فلم يُغلق منها بابٌ»[1] الحديث، رواه الترمذيُّ وابن ماجه ورواه أحمدُ والنَّسائيُّ أيضًا بلفظٍ آخر.

ومن ذلك ما وَرَد في فضل مكَّة والمدينة واليمن وبعض قبائل من العرب من المزايا التي لا تدخل تحت قاعدة أن الفضل بما يكون به الثواب فقط ولو تتبعنا ذلك لطال الكلام وفيما ذكرنا ما يُغني اللبيب ويُقنع طالب الحقِّ ويَنقُض هذه القاعدة.

## فصل

ومن أسباب الفضل الإضافة إلى الله تعالى كما تقدم فما أضافه تعالى إلى نفسه أكسبته الإضافة مَزِيَّةً وخصوصيَّةً وفضلًا وشرفًا نحو قوله تعالى: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ﴾ [الحج: ٢٦] فأضافه إلى نفسه، وقوله: ﴿وَءَامَنتُم بِرُسُلِي﴾ [المائدة: ١٢] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢] وقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧] وقوله: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [الحج: ٣٠] وقال: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] فهذه الإضافات من جملة الأسباب الموجبة للفضل ومن آثار الاختيار والاصطفاء ونحو ذلك الإضافة إلى رسول الله ﷺ كما يُقال مدينة رسول الله وأهل بيته وأزواجه

---

(١) أخرجه الترمذيُّ في أول كتاب الصوم (٦٨٢)، وابن ماجه في الصيام (١٦٤٢)، وابن خُزَيمة (١٨٨٣)، وابن حِبَّان (٣٤٣٥)، والحاكم (١/ ٤٢١) وصحَّحه، ووافقه الذهبيُّ وغيرهم.

وأصحابه وحديثه وخليفته ونحو ذلك.

ومنها: المحلِّيَّة كفضل المساجد لكونها محلَّ العبادة والذكر، والمصاحف لكونها محلًّا لكتابة كلام الله، وكتب العلم لاشتمالها على شرائع الدين، وفضل المدينة لحلوله ﷺ بها حيًّا وكونها مَباءَة الإيمان.

ومنها: المجاورة كفضل بقيَّة الحرم لمجاورته البيت الحرام والمسجد الحرام وكفضل حرم المدينة وفضل المدينة لمجاورة المسجد النبويِّ والروضة النبوية وفضل القبر الشريف لمجاورته جسده ﷺ وفضل جِلْد المصحف لمجاورته المصحف ونحو ذلك.

وللعلماء هنا بحثٌ في فضل القبر النبويِّ نأتي على ذكر شيء منه لمناسبته:

قال السَّمْهُوديُّ: «قد انعقد الإجماع على تفضيل ما ضَمَّ الأعضاء الشريفة للمجاورة ولهذا يَحرُم للمُحْدِث مَسُّ جِلْد المصحف واعترض ذلك ابن عبدالسلام في «أماليه» بأن معنى تفضيل مكَّة على المدينة وعكسه أن الله يُرتِّب على العمل في إحداهما من الثواب أكثر مما يُرتِّبه على العمل في الأخرى فيُشكِل قول القاضي عياض: أجمعت الأمة على أن موضع القبر الشريف أفضل إذ لا يمكن أحدًا أن يَعبُد الله فيه»[1].اهـ بتلخيص وتصرُّف.

أقول: وقول ابن عبدالسلام هذا لا يَخفى ضعفه فإن أسباب الفضل كثيرةٌ ومزاياه عديدةٌ، وكيف لا، وأعظم أسبابه لا تأتي بجهد ولا أعمال كالنبوَّة والرسالة وإيراث الكتاب، فإن نبوَّة النبيِّ ليست عين تقواه ولا عمله وهذا إجماعٌ من المسلمين، وذهب كفَّار الفلاسفة إلى إمكان اكتساب النبوَّة، ولما

---

(١) «وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى» (١/ ٣١).

أقول: والذي ظهر لي في وجه النظر أن بقيَّة الحرم المدنيِّ قد سرت إليه الأفضليَّة حتىٰ صار حرامًا لمجاورته المسجد النبويِّ ومَهبِط الوحي من منزله ﷺ حيًّا وموضع قبره ميتًا فكان موضع قبره أفضل من المسجد، والمسجد أفضل من بقيَّة المدينة وهي أفضل مما أحاط بها إلىٰ آخر حدود الحرم، وهنا تنقطع خصوصيَّة التفضيل لورود التحديد من الشارع إلىٰ تلك الغاية فسريان الفضل غيرُ لازمٍ، كما أن سريان التحريم غيرُ لازمٍ، والتحريم عنوان التفضيل ويُقال بمثل ذلك في حدود الحرم المكيِّ فإن الشارع جعل للحرم الذي اقتضاه الفضل وكان كالسِّياج علىٰ المسجد والبيت حدودًا لا يتعدَّاها التحريم فلا يتعدَّاها الفضل فما استلزمه ابن حَزْمٍ غير لازمٍ.

وسبب الفضل وأصله الذي ترجع إليه جميع الأسباب هو الاصطفاء تَحقَّق وقوعه لما دخل في حدود الحرم دون ما سواه وذلك لم يشرع مثل هذا التحريم لما جاور المسجد الأقصىٰ مع أنه من المساجد الثلاثة.

قال الخَفَاجيُّ بعد ما تقدَّم ذكره عن ابن عبدالسلام: «وردَّ عليه تلميذه الشهاب القَرَافيُّ بأن التفضيل للمجاورة والحلول كتفضيل جِلْد المصحف علىٰ سائر الجلود فلا يمسُّه مُحْدِثٌ ولا يُلابَس بقذرٍ لا لكثرة الثواب وإلا للزمه أن لا يكون جِلْد المصحف بل ولا المصحف أفضل من غيره لتعذُّر العمل فيه وهو خلاف المعلوم من الدين بالضرورة وأسباب الفضل أعمُّ من الثواب فإنها منتهية إلىٰ عشرين قاعدة وبيَّنها في كتابه «الفروق»»[1].اهـ

---

(١) انظر: «شرح الزُّرقانيِّ علىٰ المواهب اللدنيَّة» (٢/ ١٠١).

أقول: وشبيهٌ بما ذكرته ما جعله الله أثرًا للتنزيه والتطهير من تحريم الزكاة على نبيِّه محمَّدٍ ﷺ ثم على أهل بيته لاتصالهم به وكونهم منه وهو منهم واختصاصهم بذلك، فلا يُقال ينبغي أن تحرم على بقيَّة قُريش الأقرب فالأقرب على قاعدة مُجاور المجاور، لأن الشرع حدَّ هذا الحدَّ فلا يُتعدَّى، والخصوصيَّات لا يُقاس عليها.

ومنها: الجهة كفضل جهة القبلة على غيرها من الجهات وكفضل جهة اليمين على غيرها من الجهات ولذلك ورد النهي عن البُصَاق إلى جهة القبلة في الصلاة، وفضِّلت ميمنة المسجد على ميسرته، وجعلت اليمين لما كان للكرامة والتشريف، واليسار لضدِّ ذلك وكان ﷺ يحبُّ التيمن في شأنه كلِّه.

ومنها: القوَّة على قول بعضهم في حكمة تخصيص اليمين بما خُصَّت به أن ذلك لكونها أقوى من اليسار، فهذا نوع آخر من أسباب التفضيل ويمكن أن يدخل تحته أفراد كثيرة مثل قوله تعالى: ﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةً فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧] فكانت بسطة الجسم من المزايا التي فضِّل بها طالوت على سائر قومه، ويدخل في ذلك قوَّة الغرائز الإنسانية كالعقل والأخلاق الجِبِلِّية المحبوبة وقوَّة الذكورة في الذكر والأنوثة في الأنثى وقوَّة الحَدْس والفهم والذكاء والحفظ ونحو ذلك وفي الحديث: «**إنَّ المؤمن القويَّ خيرٌ وأحبُّ إلى الله من المؤمنِ الضَّعيفِ وفي كلٍّ خيرٌ**»[1]؛ أو كما قال.

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٣٦٦، ٣٧٠)، ومسلم في القدر (٢٦٦٤) وغيرهما عن أبي هريرة.

ومنها: قصد المكلَّف إلى الشيء بتعبُّد وما فيه شرف وضده، وذلك أن لقصد المكلَّف وهمَّته أثرًا فيما يتوجَّه إليه تُورثه فضلًا أو نقصًا اعتباريًّا فمن ذلك فضل الجهة التي يتوجَّه إليها المصلِّي عند تحيُّره في القبلة أو سفره لقول الله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فالجهة التي خُصَّت بهذه المزِيَّة أفضل من غيرها بها، وضد ذلك تأثير قصد المكلَّف في البقعة التي يقصد فيها قضاء الحاجة من الفَلاة ونحوها مما ليس معدًّا لذلك فيقدِّم إليها يسراه لأن البقعة صارت كالمستقذرة بالقصد المذكور، ومثل ذلك اتصاف المذبوح بالخبث بقصد الوَثَنيِّ ذبحه للوثن ونحو ذلك.

ومنها: النقص، ولا غرابة في هذا، فكثيرٌ ما يؤول الشيء إلى ضدِّه والمراد بهذا ما يكون من نقصٍ في الخِلْقة وضعفٍ في القوَّة فيعجز صاحبها بسببه عن بعض الأعمال فيكون نقصه عذرًا له يُدرِك به مراتب العاملين إذا كان صادق الرغبة صحيح النيَّة في العمل مُتلهفًا على فوْتِه، قال الله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ۝ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٥ - ٩٦]، روي عن ابن عباس في قوله: ﴿غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ أنه قال: «هم أهل العذر»[1] وقد أجمع

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٧٠٧٣).

المفسِّرون على القول بأن أولي الضرر ينالون فضل المجاهدين لعذرهم واشترط بعضهم لذلك: الحرص على العمل لولا العذر، والنصح لله ورسوله.

وقد جاءت الأحاديث مبيِّنة لذلك وهي في الصِّحاح والسنن فلا نطيل بنقلها، وقال بعضهم: إن المجاهدين يزيدون على أولي الضرر بدرجةٍ واحدةٍ وهي درجة المباشرة بالنفس ويساوونهم في بقيَّة الدرجات المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ۝ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾؛ وروي هذا عن ابن جُرَيج والأكثرون على الأول.

وقد روى البخاريُّ وغيره عن أنسٍ، ومسلمٌ وغيره عن جابرٍ، واللفظ لمسلمٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لقد خلَّفتُم بالمدينة رجالًا، ما قطعتُم واديًا ولا سلكتُم طريقًا إلا شركوكم في الأجرِ، حبسَهُم المرَضُ**»؛ وفي رواية البخاريِّ: «**حبسهُم العُذْرُ**»(1)؛ وهو أعمُّ من الأول.

والذين اشترطوا النصح أخذوه من قول الله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا۟ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[التوبة: ٩١]، وهو ظاهر، وإن كانت الآية واردة في نفي الحرج فإن اشتراط ذلك لحصول الفضل أولى.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الجهاد والسير (٢٨٣٩) وفي المغازي (٤٤٢٣)، وأحمد (٣/ ١٠٣)، وابن حِبَّان (٤٧٣١) وغيرهم من حديث أنس.
وأخرجه مسلم في «صحيحه» في الإمارة (١٩١١) وغيره من حديث جابر.

فإن قيل: إن الفضل الذي أدركه هذا الناقص وإن شئت قلت المعذور إنما أدركه بنيَّته.

قلنا: كلا، إنما النيَّة شرطٌ لا سبب، ولذلك وردت بعد حرف الشرط في قول الله تعالىٰ: ﴿إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ ولأن النيَّة المجرَّدة لا تُوجِب الفضل والأجر للقاعد غير المعذور كما هو واضحٌ، وبالجملة فالعذر إما أن يكون سببًا تامًّا للفضل أو جزءًا منه، وأيًّا كان فهو كافٍ في إثبات ما قلناه.

ومنها: رفعة الموضوع وجلالته كفضل العلوم بعضها علىٰ بعضٍ برفعة موضوعها وخلافه كفضل علم التفسير أو الحديث أو الفقه علىٰ ما سواها مما دونها، ومن هذا تفضيل بعض سور القرآن علىٰ بعضٍ كفضل سورة (الإخلاص) و«آية الكرسي» و(الفاتحة) ونحو ذلك.

ومنها: كِبَرُ السِّنِّ وقد ورد الأمر بتقديمه في الإمامة، وفي الحديث: «وليؤُمَّكُم أكبرُكمْ»[(١)]، وفي الكلام عن القوم والخطاب عنهم كما في الحديث أنه قال: «الكبرَ الكبْرَ»[(٢)] أي ليتكلم الأكبر، وفيما ذكرنا أحاديث لا نطيل بها فإن المقصود إثبات تعدُّد أسباب الفضل من غير نوع العمل والإشارة تغني اللبيب.

ومنها: فضل المتبوع فإنه سببٌ لفضل التابع كما امتازت هذه الأمَّة وفَضَلَت غيرها من الأمم وأوتيت أجرها مرتين وفضِّلت بالخصائص العديدة في الدنيا

---

(١) أخرجه البخاري كتاب الأذان (٦٢٨)، ومسلم في المساجد (٦٧٤).

(٢) أخرجه البخاري كتاب الديات (٦٨٩٨).

والمحشر والجنَّة إكرامًا لمتبوعها الأعظم ﷺ ولذلك عدَّها العلماء مع الخصائص النبويَّة، والأحاديث الدالَّة على ذلك كثيرة في الصِّحاح وغيرها لا تَخفى على مُترسِّم.

ومنها: الأوليَّة كفضل البيت بأنه أوَّل بيتٍ وَضِعَ للناس وهكذا الأوليَّة في كلِّ عملٍ صالحٍ سبق صاحبُه إليه كالأوليَّة في الإسلام والجهاد والرمي في سبيل الله والصدقة.

فإن قيل: إن هذا من فضل الأعمال.

قلنا: إن الأوليَّة من خصائص المسجد الحرام معدودةٌ في ما فَضَل به غيره من بيوت العبادة ولا عمل من البيت، وإنما ذلك عنوان مَزِيد الشرف والعناية به، والأعمال موجودة حقائقها بدون الأوليَّة فهي معنىً زائدٌ على العمل وإن تعلَّق به، وإذ قد وجدنا الأوليَّة اقتضت شرفًا ومَزِيَّةً في غيره فلا مانع من عدِّها سببًا للفضل.

ومنها: القرب من المتبوع في المكان كالقرب من الإمام في الصلاة والقرب من رسول الله ﷺ في مجلسه على عهده وقد مدح العلماء العُمَرَيْنِ بأنهما ضجيعا رسول الله ﷺ.

ومنها: طهارة الذات وصفاؤها كطهارة ذاته ﷺ وقد عَرَف ذلك أصحابه وسلف أمَّته، فكانوا يتبركون بتَفْله وريقه ونُخَامته وشَعْره، ومنهم من شرب دمه وآخرون ادَّخروا شَعْره وعَرَقه وثيابه، ومنهم من أوصى بدفنها معه والأحاديث في ذلك كثيرة فمن ذلك حديث البخاريِّ في قصَّة الحُدَيبية قال فيه: «والله إن

رأيتُ ملكًا قطُّ يُعظِّمهُ أصحَابُه ما يعظِّمُ أصحابُ محمَّدٍ ﷺ محمَّدًا، والله إنْ تنخَّم نُخامةً إلا وقعتْ في كفِّ رجلٍ منهم فدلك بها وجههُ وجلدهُ، وإذا أمرهم ابتدرُوا أمرهُ وإذا توضَّأ كادوا يقتَتِلونَ علىٰ وضوئهِ»[1].

قال الحافظ ابن حجرٍ: «زاد ابن إسحاق: ولا يسقطُ من شعرهِ شيءٌ إلا أخذوه»؛ قال: «وفيه دليلٌ علىٰ طهارةِ النُّخامةِ والشَّعْرِ المنفصلِ والتبرُّكِ بفضلَاتِ الصالحين الطَّاهرةِ»[2]اهـ؛ فكأنَّه جعل العلَّة في ذلك الصَّلاح فحسب.

وقد ورد شرب دمه من فعل ابن الزبير، وسَفِينة مولىٰ رسول الله ﷺ، ومن فعل مالك بن سِنَان أخرجه الطبرانيُّ وابن السَّكَن في صِحاحه وفيه أنه ﷺ قال: «لا تمسُّهُ النَّارُ»[3].

وفي حديث عند البيهقِيِّ والطبرانيِّ أنه قال لخادم أمِّ سَلَمَة لما شربت بوله: «لقدِ احتظرْتِ من النَّارِ بحظارٍ»[4].

وفي قصَّةٍ أخرىٰ أنه قال لسلمىٰ امرأة أبي رافع: «اذهبي فقدْ حرَّمَ الله بدنكِ على النَّارِ»[5]؛ رواه الطبرانيُّ.

---

(١) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» كتاب الشروط (٢٧٣١).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٣٤١).

(٣) أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» (٩٠٩٨)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٧٠): «ولم أرَ في إسناده من أجمع علىٰ ضعفه».

(٤) أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» (٢٤/ ٢٠٥) (٥٢٧)، وقال الهيثميُّ (٨/ ٢٧١): «ورجاله رجال الصحيح غير عبدالله بن أحمد بن حنبلٍ وحكيمة وكلاهما ثقةٌ».

(٥) أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» (٩٩٢١)، وقال الهيثميُّ (٩/ ٩٢): «وفيه معمر بن محمد وهو كذَّابٌ».

وأحاديث تبرُّكهم بعَرَقِه وشَعْرِه في الصِّحاح فلا نطيل بذكرها. وهذا كلُّه يدلُّ على فضل الذات النبويَّة ومَزِيَّتها على غيرها وهذا كافٍ في إثبات أصل تفاوت الذوات.

ومنها: الأحوال التي تُحيط بالمؤمن من فقرٍ وخوفٍ وتفرُّدٍ وقلَّة أعوانٍ فإن تلك الأحوال تجعل للعامل والعمل مَزِيَّةً خاصَّةً، وفي الحديث: «**سبق مائة درهمٌ ألفَ درهمٍ**»[1]؛ فحال الفقر وقلَّة ذات اليد التي أحاطت بالمنفق حتى كان أكثر أجرًا وثوابًا من المنفق مائة ألف درهم من أسباب الفضل نظرًا إلى حاله لأنه كان معه درهمان فعمد إلى أحدهما فأخرجه وجاء الآخر فأخرج من عُرْضِ ماله ألف درهم، فهذا أنفق نصف ماله وذاك إنما أنفق أقلَّ من نصفه.

ومنها: مكان العمل فإنه يوجب للعمل فضلًا على مثله بمكانٍ غيره كفضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره من الأماكن ومكان العمل غير العمل وإن تعلَّق به وإلا لما كان للمسجد الحرام فضلٌ بذلك.

ومنها: مَزِيَّة الزمن كفضل العمل ومضاعفته في شهر رمضان وأحبيَّته في عشر ذي الحجة، وفضل الدعاء يوم الجمعة في ساعة الإجابة وبعد النصف الأول من الليل، فسبب المضاعفة وقوع العمل في الزمن الفاضل وفي معنى ذلك فضل أعمال الصحابة زمن رسول الله ﷺ وبمعيَّته على أعمال غيرهم وعلى أعمالهم بعده، فهذا له سببان زَمَنُه ﷺ ومَعِيَّته، لأنَّا لا نثبت الفضل الخاصَّ لعمل من لم

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٣٧٩)، والنَّسائيُّ (٥/ ٥٩) وابن خزيمة (٢٤٤٣)، وابن حِبَّان (٣٣٧٧)، والحاكم (١/ ٤١٦) وصحَّحه وغيرهم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

يصحبه وإن عمل في زمنه، ولا لعمل الصحابة بعده والزمن والمعيَّة غير العمل.

ومنها: الجنسيَّة كفضل جنس بني آدم علىٰ غيرهم وهذا ظاهرٌ لا يحتاج إلىٰ استدلال.

ومنها: المحافظة علىٰ الوقت فقد قال بعضهم: إن الصوم في السفر أفضل من الفِطْر محافظةً علىٰ وقته.

ومنها: مراعاة الخلاف وذلك كقولهم: إن القصر في السفر إذا بلغ ثلاث مراحل أفضل من الإتمام مُراعاةً للخلاف، لأن أبا حنيفة يقول بوجوبه وقولهم أن الإتمام في المرحلتين أفضل لأنه يقول بوجوبه.

ومنها: كراهةُ النَّفسِ الرُّخْصَةَ رغبةً عن السنَّةِ، أو طَعْنُ أهل البدع فيها كما قال ابن المنذر: «اختلف العلماء أيهما أفضل المسح علىٰ الخفَّين أو نزعهما وغسل القدمين والذي أختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض» قال: «وإحياء ما طَعَن فيه المخالفون من السُّنَن أفضل من تركه».اهـ وقال الشيخ محي الدِّين: «صرَّح جمعٌ من الأصحاب أن الغَسْل أفضلُ بشرط أن لا يترك المسح رغبةً عن السنَّة كما قالوه في تفضيل القَصْر علىٰ الإتمام»[1].اهـ من «الفتح».

ومنها: الذكورة، فإن الذكر من حيث الذكورة أفضل من الأنثىٰ ولذلك خُصَّ في عقيقته بشاتين وكان له سهمان من الإرْث وجُعِلَت المرأة علىٰ النِّصْف منه في الشهادة والدِّيَة، ونَقُصْنَ عقلًا ودينًا كما صَحَّ به الحديث.

---

(١) «فتح الباري» (١/ ٣٠٥، ٣٠٦).

## من أسباب الفضل؛ قربى رسول الله ﷺ

ومن أسباب الفضل القرب من رسول الله ﷺ نَسَبًا وسَبَبًا كفضل أهل بيته وذريَّته وكفضل أزواجه رضي الله عنهم وعنهنَّ.

وهذا هو موضوع النزاع بيننا وبين المخالفين من الخوارج والنواصب والشُّعُوبيَّة وأدلَّة ذلك كثيرة سيأتي منها ما يسَّره الله في تضاعيف الكتاب.

ومنها: المعدِنُ الطيِّبُ والمغرِس الزكيُّ كما دلَّ عليه حديث: «**تجدونُ النَّاسَ معادنَ**».

ومنها: الانتساب إلى الآباء الصالحين كما دلَّت عليه آية: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ [الكهف: ٨٢] وحديث: «**أكرمُ النَّاسِ يوسف**» إلخ، وغير ذلك فهذه عدَّة أسبابٍ للفضل يَظهَر بها عدم انحصار الفضل فيما به الثواب فقط ولعلَّ القَرَافِيَّ قد عدَّ بعضها أو كلَّها فإنَّا لم نَقِفْ على ما ذكره.

والحاصل: إن معنى الفضل في كلام الله وكلام رسوله كمعناه في اللغة وإن ما ذكره المتكلِّمون اصطلاحٌ حادثٌ لهم خَصُّوا به بعض ما يتناوله.

## مقالة الجاحظ في فضل العرب وقريش وبني هاشم

قال: «قد علم النَّاس كيف كَرَمُ قُريشٍ وسخاؤها، وكيف عقولها ودهاؤها، وكيف رأيها وذكاؤها، وكيف سياستها وتدبيرها، وكيف إيجازها وتَحْسِيرُها، وكيف رجاحة أحلامها إذا خَفَّ الحليم، وحِدَّةُ أذهانها إذا كَلَّ الحديد، وكيف صبرها عند اللقاء، وثباتها في اللأْوَاء، وكيف وفاؤها إذا

استُحسِنَ الغدر، وكيف جودها إذا حُبَّ المال، وكيف ذكرها لأحاديث غد، وقلَّة صدودها عن جهة الصد، وكيف إقرارها بالحقِّ وصبرها عليه، وكيف وَصْفُها له ودُعاؤها إليه، وكيف سماحة أخلاقها، وصَوْنها لأعراقها، وكيف وصلوا قديمهم بحديثهم، وطَرِيفَهم بتَلِيدِهم، وكيف أشبه علانيتهم سرهم، وقولهم فعلهم. وهل سلامةُ صَدْرِ أحدهم إلا علىٰ قَدْرِ بُعْدِ غَوره، وهل غَفْلَتُه إلا في وزن صدق ظَنِّه، وهل ظنُّه إلا كيقينِ غَيْرِه، وقال عمر: إنك لا تنتفعُ بعقلكَ حتىٰ تنتَفِعَ بظنِّك.

قال أَوْسُ بن حُجْر:

الأَلْمعِيُّ الـذِي يَظُـنُّ بِـكَ الظَّـنَّ ... كَـأَنْ قَـدْ رَأَىٰ وَقَـدْ سَـمِعَا

وقال آخر:

مَلِـيحٌ نَجِـيحٌ أَخُـو مَـازِنٍ ... فَصِـيحٌ يُحَـدِّثُ بِالغَائِـبِ

وقال بَلْعَاءُ بن قَيْسٍ:

وَأَبْغِـي صَـوَابَ الـرَّأْيِ أَعْلَـمُ أَنَّـهُ ... إِذَا طَاشَ ظَنُّ المَرْءِ طَاشَتْ مَقَادِرُهُ

بل قد علم الناس كيف جمالها وقَوامُها، وكيف ضياؤها وبهاؤها، وكيف سروها ونجابتها، وكيف بيانها وجَهارتها، وكيف تفكيرها وبَداهتها، فالعرب كالبدن وقُرَيشٌ روحها، وقُريش روح وبنو هاشمٍ سرُّها ولبُّها، ومَوْضِعُ غاية الدِّينِ والدُّنيا منها، وهاشم مِلْحُ الأرض وزينة الدُّنيا، وحُلي العالم، والسَّنام الأضخم، والكاهل الأعظم، ولُباب كلِّ جوهرٍ كريمٍ، وسرُّ كلِّ عنصر شريف، والطينة البيضاء، والمغرِس المبارك، والنصاب الوثيق، ومعدِن الفهم،

ويَنْبُوع العلم، وثَهْلان ذو الهِضَاب في الحِلْم، والسيف والحسام في العَزْم، مع الأناة والحَزْم، والصفح عن الجُرْم، والقصد عند المعرفة، والصفح بعد المقدرة، وهم الأَنْفُ المقدَّمُ، والسَّنامُ الأَكْوَمُ، والعَلَمُ الْمُشْمَخِرُّ، والصُّيَّابَةُ والسِّرُّ، وكالماء الذي لا يُنَجِّسُه شيء، وكالشمس لا تخفىٰ بكل مكان، وكالذهب لا يعرف النقصان، وكالنجم للحيران والبارد للظمآن، ومنهم الثقلان، والأطيبان، والشهيدان، وأسد الله، وذو الجناحين، وذو قَرْنَيها، وسيِّد الوادي، وساقي الحجيج، وحليم البطحاء، والبحر، والحَبْر، والأنصار أنصارهم، والمهاجر من هاجر إليهم أو معهم، والصديق من صدقهم والفاروق من فرَّق بين الحقِّ والباطل فيهم، والحواري حواريهم، وذو الشهادتين لأنه شهد لهم، ولا خير إلا لهم أو فيهم أو معهم أو يُضاف إليهم، وكيف لا يكونون كذلك ومنهم رسول رَبِّ العالمين، وإمام الأوَّلين والآخِرين، ونجيب المرسلين، وخاتم النبيين، الذي لم تتم لنبيٍّ نبوَّةٌ إلا بعد تصديقه والبشارة بمجيئه الذي عمَّ برسالته ما بين الخافِقَين، وأظهره الله علىٰ الدين كله ولو كره المشركون»[1].اهـ

## القول في أصناف البشر وتفاضل الأنساب

**واختصاص الله تعالى بعضها بالنبوة والكتاب واصطفاء الله لها، وبيان أنَّ الشعب العربيَّ أرقى شعوب البشر وأقومه فطرةً، وأنَّ الله جعل أئمَّة الناس مِن ذُرِّيَّة إبراهيم عليه الصلاة والسلام ثُمَّ مِن قريشٍ منهم.**

---

(١) «زهر الآداب» (١/ ٩٤).

إنَّ الله جَلَّت قدرته وتعالَت حِكْمَتُهُ قد خَلَقَ في هذا العالم أجناسًا مُتقاربةً مُتباينةً، تتقارب بأمرٍ عامٍّ، وتتباين بأمرٍ خاصٍّ، فالعام يجمعها، والخاص يُفرِّقها، ثُمَّ نوَّع الأجناس إلىٰ أنواعٍ مُتعدِّدةٍ، إظهارًا لمزيد القُدْرة، وكشفًا عن وجه الحِكْمَة، وإتمامًا للنِّعْمة، وتوسعة لمداخل المنفعة، وتمييزًا لمنازل الفضل ووجوه الخصوصيَّات، والتفرُّد بالاختيار والتوحد بالتخصيص، وتكثيرًا لمطالع العلم ومذاهبه، ومناحي لطائفه وغرائبه، وكلها تجتمع في المشترك العام، وتتباين في الخاص القريب، وأقام لها سبحانه وتعالىٰ من القوىٰ الخَفِيَّة، المُدَبَّرة بالقُدْرة الإلهيَّة، وسُنَّة الله التي لا تتبدَّل ما يحفظ عليها مقوِّماتها ومُشخِّصاتها وخواصِّها فتتعدَّد أفرادها وتتكاثر أعدادها، متباينةً من حيث التشخُّص الذاتي العيني، مُتحِدةً في المشتركات الجنسيَّة، ويمتاز بعضها عن بعضٍ أيضًا بما سوىٰ ذلك من صفات الأنواع ولوازم الأصناف، وكلُّ من اقتصر من علم هذه المعاني علىٰ ما يصل إليه الذِّهن من الحدود العِلْميَّة والاصطلاحات الفنيَّة، وما يُفسَّر به الجنس والنوع والفصل والخاصة، والعرض الخاص والعام، دون تطبيقه علىٰ ما في الخارج فهو ضعيفٌ في معرفة حقائق الموجودات، غبيٌّ عن لطائف الكائنات، ومَن ظنَّ أنه يُحيط بأسرارها بالنظر المستعجل أو القول بالمقتضب فقد قلَّ علمه، وضعف فهمه، وطاش في اقتناص شوارد التحقيق سَهْمُهُ.

كلا، لا يُدرَك الحقُّ في ذلك، ولا يُطَّلَع علىٰ اللطيف مما هنالك، إلَّا بغوص الفطن واستثارة الفكر في الأجناس والأنواع والأصناف، ومقابلة بعضها ببعضٍ

والموازنة بينها، والبحث فيما تجتمع فيه وما تتفرَّق عنه، وما يعمها وما يخص بعضها مع الإحاطة بأعراضها اللازمة والمُنفكَّة، ووجوه الاختلافات فيها.

فعسىٰ إذا أتقن ذلك أن يحظىٰ بنصيبٍ من علم ما أودعه الله فيها من وجوه الحِكَم وخفايا العِلَل، ومن قنع من معرفة النوع بأنه: «المقول علىٰ كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو؟» وجمد عليه وحمله علىٰ الأنواع قضية مسلمة كان مُقصِّرًا بنفسه ظالمًا لها، قد حَجَبها عن علمٍ غزيرٍ، وتحقيقٍ مفيدٍ، وفرائد يغتبط بها، وأوابد يطول العناء في اقتناصها، وكان لا محالة جاهلًا بما تقتضيه حقائق الأنواع في الخارج لاسيَّما مع اختلاف أفرادها وتباين أصنافها، لا يُفرِّق بين ما تستلزمه حقيقة النوع وما لا تستلزمه، ولهذا حار بعض من النظار الذين لم يستضيؤا بأنوار صاحب الشرع في معنىٰ تفضيل العرب علىٰ من سواهم؛ فوقعوا في تأويل النصوص الصريحة لضعف العلم وسبق الوهم، وما أشرنا إليه يظهر في الخيل مثلًا فإنه نوعٌ من أنواع الحيوان، فمن جمد علىٰ قولهم في حدِّ النوع بأنه: المقول علىٰ كثيرين متفقين بالحقائق، من غير تحريرٍ لمعنىٰ الحقيقة ولا كشف عن كنهها فإنه يغلط لا محالة؛ لأن هذا الحد لا يصل به إلىٰ معرفة الأصناف التي يشملها حدُّ النوع، فإنها تتباين تباينًا تتعدَّد وجوهه وتختلف بسببه أغراض الناس فيها، فمن أراد اقتناء فرسٍ للكرِّ والفرِّ، وملاقاة الأبطال في حومات القتال ومضائق النزال لم يُغنِهِ في الحصول علىٰ بغيته النظر إلىٰ وجود الحقيقة المشتركة بين أصناف النوع دون مميزاتها الخاصَّة، ومن المحال العادي أن يجد مرامه في أصناف الخيل التي لا تصلح إلَّا لجر العجلات وحمل

الأثقال، أو في هجين ومقرف، ولو أجهد نفسه في تربيته وتضميره، وقتل وقته في تعليمه وتسييره، فمن المحال أن يرتقي بذلك إلى مرتبة جياد نجد الشهيرة ولا إلى ما يقارِبها ويناسبها، بل لا يرتقي عن خواص صنفه إلَّا قليلًا، ولا يلبث إذا حقَّ الحقيق ولزَّ المضيق ويبس الرِّيق أن يتبلَّد ويحرن، وتتغلَّب عليه طبيعة أصله ويجذبه عرق أهله إلى ميراثه القديم التليد، دون مكتسبه الطريف الجديد، لأن التخلُّق يأتي دونه الخُلُق.

ودونك مثال آخر هو أظهر من هذا في أنَّ الأنواع تفترق إلى أصناف تلزم خواصها ومميزاتها حتى تكاد تكون أنواعًا مستقلةً انفصلت عن نوعها الأول حتى صار لها جنسًا أو كالجنس، بسبب ما امتازت به من الخواص الثابتة اللازمة التي لم يشاركها فيه بقية نوعها، فإنه ماثل لك في النخل مثلًا وهو أقرب شيءٍ إلى مشابهة الإنسان من جنس النبات، وقد ضربه النبيُّ ﷺ مثلًا للمؤمن كما في حديث البخاريِّ[1] فإنه نوعٌ من أنواع الشجر قد امتاز بهيئةٍ مخصوصةٍ في أجذاعه وسَعَفِهِ، وسائر مُقوِّماته ومُشخِّصاته وخواصِّه المشتركة بين أفراد نوعه، ولكن إذا تأمَّلت أصنافه وجدت بينها فروقًا واضحةً، يمتاز بها بعضها عن بعض، عن قوى راسخة لازمة لها لزوم مقومات نوعيته، فهي سارية في أفراد صنفه كما سرت مقوماته ومشخصاته في أفراد نوعه، حتى أنك لتدرك الفرق بين الصنف الذي يعرف في الجهة الحضرمية بالمديني أو الهجري أو الحمراء أو الزجاج أو الصيق أو البطيطة أو الجفسوس حتى في لون السعف

(١) أخرجه البخاري كتاب العلم (٦١) عن ابن عمر.

والعراجين، فمنها ما يميل لون سعفه إلى الخضرة العميقة كالبطيطة والضيق، ومنها ما يميل إلى الخضرة الفاتحة كالزجاج أو مع شيءٍ من الكُدْرة أو الحُمْرة كالنوع المعروف بالسريع ونحو ذلك من أصنافه، وكما ظهرت هذه الفروق في خضرة سعفه فقد تبعها فروق في طلعه وخلاله وبلحه وبسره ورطبه وتمره في حجمه واستطالته وتدويره وحلاوته ولونه وهيئة عجمه وشماريخه، فمنها الملون بالصفرة الفاتحة أو الغامقة أو الخفيفة أو الحمرة كذلك، ثُمَّ في اختلاف عجمه في الكبر والصغر أو الضخامة وضدها، وقد يختص بعضه بوجود الجرم الغريب في تمره وبسره دون بقية الأصناف، كالجرم الخشبي الذي يوجد في بسر نوع البطيطة أو الصيق ولا يجيء في بقية الأصناف أصلًا، إذا عقلت ذلك فتأمَّل في حفظ كلٍّ صنفٍ منها لخواصه وسريان ذلك في أفراده كافة، ورسوخ ذلك في فسائله وانتقاله إليها وتأصله فيها لا ينفك عنه أبدًا ولو فعل بها الغارس ما فعل ونقلت إلى أي محلٍّ، فإنها تبقى مع ذلك حافظة لخواصها متشبثة بأعراض صنفها لا تحول عنه ولا تزول، هذا والنخل نوعٌ واحدٌ ولكن أصنافه لا تُحصَر.

وكما وقع هذا الاختلاف في إناث هذا النوع وقع في فحوله، فإنَّ أصناف فحوله مختلفةٌ اختلافًا كثيرًا، فمنها البيِّن الفحولة الذي يسرع نضج ما أبر به ومنه ما ليس كذلك، ومنها ما يصلح طلعه للإلقاح بعد استكمال ظهوره واطلاعه ومنه ما لا يصلح لذلك حتى يتشقق طلعه ويبتدئ طحينه في التناثر، ومنها ما يعظم بسببه نوى النخل المؤبَّر به ومنه ما يكون صغيرًا ولا تجيء

فسائل كل صنفٍ إذا غرست إلَّا مثل أصولها وكما كانت أوائلها.

وهذه أمورٌ معروفةٌ لا يجهلها الممارسون لها، وهي عندهم أوضح من كلِّ واضحٍ، بل وفي مؤلَّفات الباحثين في علم النبات والحيوان لهذا العصر تفصيلاتٌ كثيرةٌ موافقةٌ لما ذكرناه مؤيِّدةٌ لما حرَّرناه علىٰ أنه يوجد أنواع أخرىٰ تشابه النخل بعض المشابهة في الجذور والسعف دون الثمر، وأقربها شبهًا به النوس ثُمَّ الصار والعزف ثُمَّ النارجيل، وهذه الأنواع معروفةٌ في الجهات الحضرمية في لصوب الأودية ومغائضها، وتوجد في غيرها أنواع كثيرة تشابه النخل مشابهة بعيدة أو قريبة.

فإذا عقلت هذين المثلين الحيواني والنباتي المضروبين لتقريب المعاني فهلم بنا نرقي إلىٰ مستوىٰ أعلىٰ، ومثال أجلىٰ، نشرف منه علىٰ الحقيقة والمقصد الذي سلكنا لأجله هذه الطريقة ألا وهو الإنسان، وما أدراك ما الإنسان، الإنسان نوعٌ لا كالأنواع، اقترب حتىٰ قيل أنه لا أصناف له وابتعد حتىٰ قيل إنما هو أنواع ممتازة اقتربت في الصورة الظاهرة والتخطيط الإجمالي وأصل النطق الحسي والمعنوي، وافترقت فيما سوىٰ ذلك في الألوان والأخلاق ودقائق التخطيط، وفروق الصور وغلبة الطباع علىٰ شعب دون شعب، وكمال بعضها في معنىٰ الإنسانية ونقص غيره، وما تتفاوت به من الغرائز والطباع، والحق أنه نوعٌ ذو أصنافٍ، ولكلِّ صنفٍ منها خواصٌّ ومُميِّزات تفرق بينه وبين بقيتها، بل لو قيل إنَّ البعد بين أصنافه أشد من البعد بين أصناف غيره من الخيل أو النخل أو غيرهما لكان هذا القول أولىٰ بالصحة وأقرب إلىٰ الواقع، وإنك لترىٰ

من أصناف البشر من ليس له من الإنسانية إلَّا نطق اللسان وتخطيط الصورة، وهو فيما سوىٰ ذلك كالبهيمة، وما أكثر الفروق في الألوان والصور والغرائز بين القوقاسي والملقي والهندي والمغولي والصيني وهلمَّ جرّا، فإنَّ أصناف البشر تنوف علىٰ خمسة عشر صنفًا، وقد صرح الباحثون في الإنسان أنَّ الزنج صنفٌ منحطٌّ لا يقبل الترقِّي أبدًا، ولاحظ بعضهم أنَّ قحف الرأس فيهم يلتئم قبل تمام نمو المخ أي قبل أوانه في غيرهم فيمنع المخ عن النمو، وتدرك الفرق واضحًا إذا قابلت بين العرب مثلًا وغيرهم كالزنج أو غيرهم، فيظهر لك الفرق واضحًا في اللون والصورة والعقل والغريزة والبيان وفي سائر مقوِّمات الإنسانية، فتجدها في العرب أوضح وأصرح وأغزر وأقوىٰ مادة وأوسع مجالًا، وأعلىٰ مثالًا، وألطف وأشرف، وتجد الصنف العربي صنفًا حيًّا ذا نباهةٍ وأعراق طيبة وغرائز أصيلة قوية ثابتة منذ بدء التاريخ، ولا تجد أُمَّةً من أمم الأرض مثل العرب، فقد بذوا من سواهم وسبقوهم في كلِّ ميدان من تأسيس الدول وتقنين القوانين ونشر الآداب، وما لهم من محاسن الصنائع وبدائعها وغرائب الفنون، وفيهم ظهر أكمل الأديان وأعلاها وأتمها وأليقها بكلِّ زمانٍ ومكانٍ، بل لم يعرف في التاريخ أُمَّةٌ عريقةٌ في المجد إلَّا وأصلها من العرب، فمنهم العمالقة الذين أسسو الممالك الواسعة في بابل والعراق وسورية ومصر والحبشة، وحسبك أنَّ لغة المصريين القدماء المسماة بالهيروغليفية منذ نحو أربعة آلاف سنة أصلها عربيٌّ كما أظهره البحث كاللغة الأمحرية الحبشية، فالأمم الشهيرة في بدء نهضة العالم إنما كانت منهم.

وما زالت الجزيرة تفيض بهم المرة بعد المرة فما تهبط السعادة بهم على أمة إلَّا وجددوا فيها الحياة وأسسوا فيها الملك، وقد أقاموا المدنية والنظام في بابل منذ أربعة آلاف سنة بل ستة آلاف سنة، واشتهر منهم حمورابي وقد روي عن بني إسرائيل أنه بارك على إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وشريعة حمورابي عربيةٌ وهي أقدم شريعة في العالم عرف تاريخها، وقد شادوا مملكة بمصر وهم العمالقة المعروفون بالشاسويل، ودولة مصر التي قبلها إنما كانت عربية كما أظهره البحث الآن، وبين لغتهم واللغة العربية تقارب، فالشعب العربي شعبٌ نشيطٌ حيٌّ ذو نباهةٍ وقابليةٍ، وقد ترحل منه طائفة إلي ناحية من البلاد فتتملكها وتستوطنها، فإذا استمرَّ بها الدهر جاءت منهم طائفةٌ أخرى جديدةٌ طارئةٌ فتحل محل الأولى.

ومن العرب الأمم البائدة العظيمة الشأن التي قصَّها علينا القرآن كعاد إرم قوم هود عليه الصلاة والسلام، وثمود قوم نبي الله صالح عليه الصلاة والسلام، ومدين قوم شعيب عليه الصلاة والسلام، والتبابعة من دولة حمير العظيمة الشأن، الذائعة الصيت الماثلة الآثار، ذات الحضارة والتجارة والزراعة والصناعة والنظام، ودول الأذواء وبطرا وتدمر وطسم وجديس، إلى أن ختم الله لهم بالفخر الأعظم والشرف الأكبر ببعثة محمَّدٍ ﷺ من بني عدنان، فساق الله إليهم بذلك ما هو مذكور ومشهور، ولم يعرف لأمَّةٍ من الأمم ما للعرب من العراقة والرسوخ في إقامة الممالك وتشييد معالم الحضارة والتمدُّن وقدم السبق إلى ذلك، لم تقاربهم في ذلك أُمَّةٌ من الأمم في القديم والحديث، ولا يزال البحث والتنقيب عن آثار العرب في أكناف البلاد يظهر

من فضائل هذه الأُمَّة العظيمة الشأن، ما يُحيِّر الأذهان، ولو واتت الأسباب على اكتشاف آثار الدولة الحِمْيريَّة والسبأية والمعينية والقتابية من دول اليمن، وآثار عاد من دول الأحقاف المطمورة في الرمال، لظهر للناس علمٌ عظيمٌ يكون مثار عبرةٍ وتبصرةٍ، ودولة عادٍ هي التي أرسل الله إليها هودًا عليه الصلاة والسلام، وقد سبقت قبله فيهم رسلٌ غيره، وقد أتى هودٌ مُجدِّدًا لشرعهم يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ النُّذُرُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ﴾ [الأحقاف: ٢١].

وقال الشيخ العلَّامة أحمد بن المبارك اللمطيُّ نقلاً عن شيخه عبدالعزيز: «إنه كان من ولد إسماعيل عليه الصلاة والسلام ولم يكن من عادٍ أنفسهم، وإنما سُمِّي أخوهم لأنه كان هو وعشيرته قد ساكنوهم وعاشروهم والتحموا بهم، فعدُّوا منهم». أي ومثل هذا شائعٌ عند العرب كما حقَّقه ابن خلدون قال: «ونسبه: هود بن عابر بن شياع بن الحرث بن كلاب بن قيدار بن إسماعيل» قال: «وليست عاد الثانية كلها من ذرية إسماعيل بل هودٌ وعشيرته فقط، ومنهم شدَّاد بن عادٍ الذي له الخيمة العظيمة ذات العِماد، قال: والعلماء يظنون أنَّ إِرَم ذات العِماد مدينةٌ مبنيَّـةٌ بالذهب على صفة الجنَّة، في كلامٍ طويلٍ لهم وليس كذلك، بل إِرَم اسم قبيلة عادٍ وذات العِماد نعتٌ للقبيلةِ، أي صاحبة العِماد لهذه الخيمة التي لكبيرهم، أو المراد: جميع خيامهم فإني رأيت مسكنهم ووصفه بقريب مما وصف به العلماء الأحقاف»، قال: «وهو مسيرة تسعة أيام وكبيرهم يسكن في وسط الأرض، وكان من قصده يمشي حافيًا عاري الرأس

مسيرة أربعة أيام ونصف من كلِّ ناحيةٍ بين الخيام لقوة العمارة فيها وكثرة الخلائق مع ضيقها عنهم، وأرسل الله تعالىٰ إليهم مياهًا وعيونًا تسيح علىٰ وجه الأرض من ناحية جبال بعيدةٍ عن بلادهم يزرعون عليها»، قال: «وخيمة كبيرهم مساحتها قدر رمية سهم وأوتادها وأعمدتها مطبقة بالذهب الخالص، وحبالها من الحرير، وقد رأيت قطعًا من ذهبها باقية إلىٰ الآن مدفونة في أرضهم، وجميع خيامهم مطبقة بالمنف ولم يكن في ذلك الزمان إلَّا الأبيض منه فبه يبطنون وإلىٰ هؤلاء القوم أرسل الله هودًا الذي سبق نسبه» انتهىٰ.

ومما ذكره الشيخ يعلم أنها كانت زراعية صناعية ذات حكومةٍ ونظامٍ، وأنها قد سبقت لها شرائع إلهيَّة وديانة مستقيمة وانحرفت عنها فأرسل الله إليها هودًا عليه الصلاة والسلام، وعسىٰ أن يوفَّق الباحثون إلىٰ الحصول علىٰ شيءٍ من الآثار التي فيها عبرةٌ لأولي الأبصار.

وأمَّا أرضهم التي أشار إليها فهي الأحقاف، وقد روي أنها الرمل فيما بين عمان إلىٰ حضرموت في اليمن، وينقسم إلىٰ شعبتين: كبرىٰ تسمَّىٰ وبار والربع الخالي والبحر السافي، وصُغرىٰ تسمَّىٰ صيهد وهو شمالي الجبال الحضرمية وغربيها. وقال بعضهم وادٍ بين عمان ومهرة، وهذا يقع في الجانب الشرقيِّ الشماليِّ لها، وقال بعضهم: أنه رملٌ مشرف علىٰ البحر بأرض يقال لها الشحر، وكانت الشحر تطلق في القديم علىٰ سواحل ظفار وحضرموت وعمان.

وهذه أقوالٌ متقاربةٌ، وقد صحَّح ياقوت في «معجمه»[1] قول ابن عبَّاسٍ

---

(١) «معجم البلدان» (١/ ١١٥).

وابن إسحاق وقتادة أنها رمال باليمن؛ لأن الحقف: الرمل المستطيل، والمراد باليمن ما يشمل ناحية حضرموت، فإن منازل عادٍ في رمالها بلا شك، والقصد الإشارة إلىٰ ما خصت به الأُمَّة العربية من قديم الذكر وغريزة الذكاء الخاصة التي امتازت بها الأمم وسبقتها إلىٰ ذلك، ولذلك كان من مزيتها أن الله لم يقص علينا في القرآن إلَّا أنبياء بني عمهم من بني إسرائيل وأنبياءهم، كهودٍ وصالحٍ وشعيبٍ عليهم الصلاة والسلام، وأمَّا يونس فقد بعث إلىٰ أهل نينوي من أهل الموصل وهي من مساكن العمالقة، فيحتمل أن يكون المرسل إليهم عربًا بعثه الله إليهم من ذرية إبراهيم عليه الصلاة والسلام، كما بعث هودًا إلىٰ عادٍ من ذريته، فإنَّ الله جعل النبوة والكتاب في ذُرِّيَّة إبراهيم من بعده، وأمَّا إلياس فقد بُعث إلىٰ قوم يعبدون صنمًا يُسمَّىٰ بعلًا، ويغلب أن يكونوا من بقايا العمالقة من البابلين، وقد اكتشف الباحثون كثيرًا من آثار دول اليمن، ومنذ عام اكتشفوا مدافن ومحافد لهم اشتملت علىٰ غرائب الصنعة في الأواني والصور من الرخام المصنوع أجمل صنعة المخروط أتقن خرط وأجمله، من مداخن وأجانات ومداهن وأواني جزعية من الجزع الجميل علىٰ أتقن هيئة وأجمل صنعة، وبالجملة فللكلام في هذا موضعٌ آخر، والقصد إثبات تفاوت أصناف البشر في الفطر والغرائز والطباع، وذلك بما لها من الآثار والمجد القديم، فقد دلَّنا التاريخ والبحث كما دلَّنا الحديث النبويُّ علىٰ أنَّ صنف العرب أرقىٰ أصناف البشر، وتجد بين بقية الأصناف البشرية الأخرىٰ تفاوتًا ظاهرًا، وقد تكفَّلت مؤلَّفات الباحثين لهذا العهد بذكر الفروق الخَلْقِية والخُلُقِيَّة بينها، ولكنهم فضلوا أبناء

جنسهم تعصُّبًا وكلامهم مردودٌ، وكم من صِنْفٍ من البشر لم يحفظ لهم التاريخ قديمًا، ولم يعرف منهم نبيًّا ولا صِدِّيقًا، ولا خرجوا عن الدائرة التي حصرتهم فيها أمزجتهم ولا ارتفعوا عن الدرجة السافلة التي جثموا فيها.

وقد ورد في الحديث الصحيح انتقاء الله للقبائل قبيلةً بعد قبيلةٍ كما في حديث «صحيح مسلم» عن واثلة بن الأسقع قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إنَّ الله اصطفى كنانةَ من ولدِ إسماعيلَ، واصطفى قريشًا من كنانةَ، واصطفى من قريشٍ بني هاشِمٍ، واصطفاني مِن بني هاشِمٍ»**؛ وللحديث رواياتٌ أخرىٰ في بعضها: **«إنَّ اللهَ اصطفى من ولدِ إبراهيم إسماعيل، واصْطَفى مِن بني إسماعيل كِنَانَةَ...»**[1] الحديث.

وفي حديثٍ آخر قال: قال رسول الله ﷺ: **«إنَّ اللهَ حين خلق الخلقَ جعلني من خير خلقهِ، ثمَّ حين فرقهُمْ جعلني من خيرِ الفريقَين، ثُمَّ حين خلق القبائلَ جعلني من خيرهمْ قبيلةً، وحين خلق الأنفُسَ جعلني من خيرِ أنفسهمْ، ثُمَّ حين خلق البُيُوتَ جعلني من خير بيوتِهِمْ، فأنا خيرهمْ بيتًا وخيرهُمْ نفسًا»**؛ وهذا الحديث قد أخرجه أحمد والترمذيُّ وحسَّنه، وابن مَرْدُويَه وأبو نعيمٍ والبيهقيُّ.

وفي لفظٍ آخر: **«إنَّ اللهَ خلق الخلق فاختار مِن الخلقِ بني آدم...»** الحديث.

فهذا فيه لفظ الاختيار، فالاصطفاء كما قال ابن العربي: «أخذ الصافي من جملة معه فيها غيره وليس مثله»، وقال الراغبُ: «الاصطفاء تناول صفو الشيء

---

(١) تقدم تخريجه.

كما أنَّ الاختيار تناول خيره، والاجتباء تناول جبايته»(1).

فهذه الأحاديث حُجَّةٌ في أنَّ الشعب العربيَّ صفوة الشعوب، وهو حُجَّةٌ دامغةٌ على الشعوبية ومَن وافقهم كابن العاقب والسودانيِّ.

فكِنانة صفوة العرب، وقريشٌ صفوة كِنانة، وبنو هاشمٍ صفوة قريشٍ، ونبيُّنا محمَّدٍ ﷺ صفوة بني هاشمٍ، فهذا ترقٍّ وانتخابٌ واصطفاءُ إلهيٌّ دلَّ عليه الحديث النبويُّ وهدان إليه، وسيأتي الكلام على هذا الحديث ورواياته إنشاء الله تعالى.

فهذا الاختيار والاصطفاء كان على ترتيب الأخيرية طبقة بعد طبقةٍ بها تمتاز به كلُّ طبقةٍ عما قبلها، مما يثبت لها من الخواص التي ترسخ على طول الأزمان وتسوقها إليه القُدْرة الإلهيَّة، وتقلُّبها فيه يد الاصطناع الربانيَّة، لما يراد منهم ولهم قال الله تعالى في حقِّ موسى عليه الصَّلاة والسَّلام: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: 39] ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ [طه: 41]، وقد أعلمنا الله في كتابه العزيز بهذا الانتقاء والانتخاب فقال في سورة (آل عمران): ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: 33] وقبل ذلك قال الله لنوحٍ عليه الصَّلاة والسَّلام: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ۚ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [هود: 48].

---

(1) «المفردات» (1/ 488).

فقد اقتضت القُدْرة الإلهيَّة بقاء ما يصلح للبقاء من الأمم التي اشتملت عناصرها على جراثيم الفطر الزكيَّة، والاستعداد الخيري وقد انحصر البقاء في ذرية نوحٍ عليه الصَّلاة والسَّلام قال الله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧] وحصر الله في ذريته النبوة والكتاب بعد ما سلف من القرون فقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾ [الحديد: ٢٦] وقد نوَّه عزَّ وجلَّ بذرية نوحٍ عليه الصَّلاة والسَّلام في موضعٍ آخر فقال: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣] فقدر بعضهم أخص ذرية نوحٍ إنهاضًا لهم إلى الأسوة والاقتداء بهذا الأب الشكور.

واعتبر ذلك بأنَّ نوحًا دعىٰ الله علىٰ قومه لما فسدت فِطَرُهم فلم يبقَ فيها للإيمان استعدادٌ، ولا من الرسول استمدادٌ، قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ۞ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٦ - ٢٧]، فكان وجود هؤلاء وبقاؤهم ضررًا محضًا لتأصل الأعراق الخبيثة الكفرية فيهم، ولذلك قال: ﴿وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾، فقد صاروا بمنزلةٍ امتنع معها فيهم كلُّ رجاءٍ، وانمحىٰ منهم كلُّ استعدادٍ فكانوا نفاية نوع البشر فأهلكهم الله وأبقىٰ نوحًا وذريَّته لمكان الاستعداد فيهم فصادف الانتقاء والإبقاء منهم محلًّا ومصطنعًا.

ثُمَّ جاء الدور لترقٍّ آخر في ذرية إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام فانطقه الله بما أراده لهم من سابقة الخير ليكون له مزية استجابة الدعوة، وخاصية المكانة

والحظوة، وذلك في قول الله: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] فسأل الله تعالى عندما خُصَّ بالإمامة في نفسه أن يجعل من ذُريَّته أئمَّةً يؤتمّ بهم كما جعله إمامًا، فأعطاه الله ذلك مُستثنيًا منهم الظالمين، فكان في ذريته النبوة والكتاب، كما قال تعالى في سورة (الحديد): ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ ۖ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد: ٢٦] وقال في سورة (العنكبوت): ﴿وَقَالَ إِنِّى مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّىٓ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ * وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٦ - ٢٧]، وقال ابن عبَّاسٍ في الأجر في الدنيا: أنه الثناء الحسن والولد الصالح.

وقال في سورة (إبراهيم): ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ * رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى ۖ وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ [إبراهيم: ٣٥ - ٣٧].

وقال: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠] وقال في سورة (البقرة): ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ

وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ * رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ * رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧ - ١٢٩]، وقد استجاب الله دعوة إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام في ذريَّته فجعل منهم الأئمَّة في غابر الدهر وحاضره، وجاء الشرع الحنيفيُّ مُبيِّنًا صدق هذه الدعوة شرعًا، كما صدقت كونا فقال ﷺ: «الأئمَّة مِن قريشٍ». واستجاب الله له ببعثة رسول الله ﷺ فيهم، فكان دعوة أبيه إبراهيم كما ورد به الحديث.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤] أي اختبره ربُّه، ومعنىٰ هذا الاختبار من العليم الخبير إظهار ما استعد له إبراهيم من الوفاء بالعقود الشرعية والتكاليف الإلهية؛ لأن الله لا تخفىٰ عليه خافيةٌ، فالمراد بالابتلاء غايته أو سببه، وهي الكلمات، واختلف المُفسِّرون في الكلمات التي ابتلىٰ الله بها إبراهيم فقيل هي التي ذكرها الله بقوله: ﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦] ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ * رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ﴾ الآية. ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ [البقرة: ١٢٩] الآية.

والضمير علىٰ هذا القول في «فأتمهنَّ» يرجع إلىٰ الله، ويكون معنىٰ الابتلاء الإنعام أو الاختبار بشكرها، فكأنه ذكرها إجمالًا ثُمَّ ابتداء في تفصيلها.

ومنهم مَن عدَّد أمورًا أخرىٰ من الآداب الشرعية كلَّفها الله إبراهيم «فأتمهنَّ»

أي فوقَّ بهنَّ إبراهيم ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴾[النجم: ٣٧]، ﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِىۖ ﴾ أي ومن ذُرِّيَّتي أنت جاعل إمامًا، وهذا التقدير أولى لأنه هو الذي يدل عليه المذكور وقدَّره بعضهم: ومِن ذُرِّيَّتي فاجعل إمامًا ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ذكر المستثنين عن الدخول تحت ما عهد الله به إليه تنبيها على بشاعة الظلم، وأقام التصريح بالخارجين عن العهد مقام التصريح بالداخلين فيه، تنبيهًا على أنَّ ذلك من الثابت الذي لا يحتاج إلى إعادةٍ له ولا إشادةٍ به.

فلم يقتض الحال إلَّا الإعلام بما استثنى منه وفي ذلك من معنى التأكيد ما لا يخفى، وقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ [البقرة: ١٢٨] مُبيِّنٌ لما ذكرناه فقوله: «من ذُرِّيَّتنا» يقتضي التبعيض، واختلف في ملحظه فقيل لما أعلمه الله أنَّ مِن ذُرِّيَّته ظالمون اقتصر من الدعاء على بعضٍ، وقيل إنما عني بهم العرب، وقد شنع ابن جريرٍ على القائلين به، ولا وجه للتشنيع فإنَّ لهذا القول مؤكِّدات قوليَّة وحاليَّة، أمَّا القولية فقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ ﴾[البقرة: ١٢٩] والمراد بهذا الرسول نبيُّنا محمَّدٌ ﷺ كما تقدَّم. وقد قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ ﴾[الجمعة: ٢]، والمراد به نبيُّنا ﷺ كما قال هنا: ﴿وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ ﴾ ، والقرآن يُفسِّر بعضه بعضًا، وكما قال في الآية الأخرى: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ ﴾ [البقرة: ١٥١] وللدلالة على عموم رسالته آياتٌ أخرى، والأولى أن لا يتعدَّى بالخصوص موضعه.

فالذرية المدعو لها أن يبعث فيها رسولًا منها هي الأُمَّة العربية.

فإن قيل: إنَّ مدَّعي العموم يقول: ﴿ رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ ﴾ أي ذُرِّيَّة إبراهيم كلها ولا خلاف أنه ﷺ مبعوثٌ إلىٰ بنيٍّ إسرائيل كما أنه مبعوثٌ إلىٰ قومه؟

قلنا: إنك قلت: مبعوثٌ إلىٰ بني إسرائيل ولم تقل منهم فهذا يدل علىٰ الفرق بين الأمرين، وأيضًا فإنه يشارك بني إسرائيل سائر أمم الأرض في كونه ﷺ مبعوثٌ إليهم، ولكن لا يشارك العرب أحد من الأمم في كونه مبعوثًا منهم وفيهم، وهذا القائل إنما فرَّ من التخصيص فوقع في مثله.

وأمَّا المؤكِّد الحالي: فهو أنَّ الكلام مع الأُمَّة العربية في تذكيرها بحال أبيها إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام، وما سأل لذريته من الإمامة، وتأمين البلد الحرام، ورزقهم من الطَّيِّبات، والدعاء بأن تكون منهم أمَّة مُسلمة، وبعثة رسول منهم فيهم، ليعلموا ما خبَّأ لهم القَدَر من السَّعادة، وأنَّ هذا هو وقتها الذي فيه ظهرت فيسارعوا إلىٰ الأخذ بأسبابها، يدلك علىٰ هذا ما ذكره الله تعالىٰ في غير هذا الموضع حكاية عن إبراهيم بقوله: ﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا ٱلۡبَلَدَ ءَامِنٗا وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ ﴾ [إبراهيم: ٣٥] الآيتين، ثُمَّ قال: ﴿ رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، فأتىٰ بالتبعيض لأنه إنما أسكن بعض ذريته بذلك الوادي، وادي مكة، وهم إسماعيل وولده فهم عين المقصود بالبعض في قوله: ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ ﴾ [البقرة: ١٢٨] يؤيِّد

ذلك قوله: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩] ويؤيِّد ذلك قوله ﷺ: «أنا دَعْوَةُ أبي إبراهيمَ وبِشَارَةُ عِيسَى»(١) الحديث؛ أخرجه ابن عساكر وابن سعدٍ.

وأخرج أحمد وابن جريرٍ وابن أبي حاتمٍ والحاكم وابن مَرْدُويَه والبيهقيُّ نحوه من حديث العِرباض بن سارية(٢).

وأخرج أحمد وابن سعدٍ والطبرانيُّ وابن مَرْدُويَه والبيهقيُّ عن أبي أُمامة نحوه(٣).

فدل ما ذكرناه على أنَّ دعوة إبراهيم وإسماعيل عليهما الصَّلاة والسَّلام كانت خالصة للعرب، وفي إخبار الله بذلك وإجابته لهما تنويه بما أدركوه من الفضل والشرف والسعادة بهذه الدعوات، فقد خُصُّوا بها دون الأمم فلهم مَزِيَّة هذا الاختصاص، وقوله تعالى في إبراهيم: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: ٢٧] وهو على العموم في ذرية إبراهيم ولذلك أرجع الضمير إليه دون إسحاق ويعقوب، وهو بمعنى قوله تعالى في سورة

(١) أخرجه ابن سعد (١/ ١٤٩).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٧، ١٢٨)، وابن جرير في «تفسيره» (٢٠٧١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٢٥٤)، وابن حِبَّان (٦٤٠٤)، والحاكم (٢/ ٤١٨) وقال: صحيح الإسناد اهـ وغيرهم.

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٢)، وابن سعد (١/ ١٤٩)، والطبراني في «الكبير» (٧٧٢٩) وغيرهم عن أبي أمامة الباهلي.

(الصافات) بعد أن أجرىٰ ذكر إسماعيل وقصة رؤيا أبيه في ذبحه وبشارته بإسحاق جزاءً علىٰ صبره علىٰ ذبح بكره فقال: ﴿وَبَٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ وَعَلَىٰٓ إِسۡحَٰقَۚ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا﴾[الصافات: ١١٣] فإنَّ الضمير علىٰ ما ذكرناه يرجع إلىٰ إسماعيل وإسحاق عليهما الصَّلاة والسَّلام، وقد انحصرت ذرية إبراهيم فيهما، ويحتمل أن يكون الضمير في عليه يرجع إلىٰ إبراهيم فيكون ذكر ذرية إسماعيل هنا ضمنًا كما كان ذكر ذرية إسحاق ضمنًا في آية سورة (البقرة) علىٰ قول مدَّعي العموم في الذرية المسلمة، والأظهر ما قلناه إتمامًا للنعمة علىٰ إسماعيل المأمور بذبحه وإسحاق المُبَشَّر به جزاءً لصبره ومزيدًا لشكره، وتوحيد الذرية في سورة (البقرة) مع الإضافة إلىٰ ضميرهما أعني إبراهيم وإسماعيل مع وجود ذرية يصلح إضافتها إليهما وأخرىٰ لا تضاف إلَّا إلىٰ أحدهما ومع التبيعض في الذرية في قوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ﴾ أي وبعض ذريَّتنا كل ذلك يدل علىٰ ما قَرَّرناه من أنَّ المراد بها ذريته من العرب وما سواه تكلُّفٌ، ويقويه ما سبق والله أعلم بأسرار كتابه.

وما ذكر من التخصيص بجعل الله النبوة والكتاب في ذرية إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام هو من آثار الاصطفاء الذي نصَّت عليه آيته في (آل عمران) بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣] ودلَّ علىٰ ذلك حديث الاصطفاء.

كما أنَّ بعثته ﷺ من العرب ثُمَّ مِن قريشٍ ثُمَّ من بني هاشمٍ هو من آثار الاصطفاء والانتخاب والانتقاء المتكرِّر فيهم طبقةً بعد طبقةٍ، وحالًا بعد حالٍ،

كما دلَّ عليه الحديث: «وهكذا كانتِ الرُّسُلُ إنَّما تُبْعَثُ في أنسابِ قومها»[1].

وفي ذلك حِكْمةٌ أخرىٰ وهو أنَّ أكثر الناس يقصر عن درك الحقِّ بنفسه ويغلب علىٰ طباعه النظر إلىٰ القائل ومحلِّه من الأمة فهو أبدًا إنما يعرف الحق بالرجال، فجعل الله رسله من أعلىٰ البشر محتدًا ونسبًا وجعل نوابهم وورثتهم كذلك، لتقبل منهم العامة ولا تنفر عنهم الخاصة لأن النفور عن منحطِّي الأنساب غالبٌ علىٰ أكثر الناس، ولتكون حُجَّة الله أظهر وأنور، فلا يكون لأعداء الرسل في ذلك شبهةٌ، ولا ما يتعلَّقون به إذا أرادوا الطعن فيهم.

والله يَخْلُقُ ما يشاء ويَخْتار، ما كان لهم الخِيَرة، سبحانه وتعالىٰ عمَّا يشركون.

## دليل على فضل النسب

اعلم أنَّ أعظم النِّعم وأتمها وأشملها وأعمها وأجمعها لخيرات الدنيا والأخرة هي بعثة نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ، فهي النعمة العُظمَىٰ، والمِنَّة الكُبرَىٰ، والشَّرف التام في الدنيا والأُخرَىٰ، وقد امتنَّ الله بها في كتابه العزيز فعظمها وفخمها وردَّد ذكرها، فقال عزَّ من قائل كريم: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الجمعة: ١] فذكر في هذه الآية تسبيح أهل السموات والأرض له توطئة وتقدمة لذكر مِنَّته العُظمَىٰ، وتنبيهًا علىٰ أنها من مظاهر قدسيَّته وطهارته، وعُلوِّ صفاته وسعة مُلْكِه، وتناهي عِزَّته وحِكْمته،

---

(١) أخرجه أبو يعلىٰ (٢٦١٧) في حديث طويل.

فلذلك وصف نفسه بالمَلِك القُدُّوس، أي: الطاهر الذي اقتضت طهارته وعِزَّته وحِكْمته أن يبعث مظهر رحمته العُظمَىٰ محمَّدًا ﷺ لتطهير هذه الأُمَّة وتزكيتها من أدران الكفر والشرك والفُسُوق والعِصْيان.

فقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۞ وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الجمعة: ٢ - ٣].

فالأمِّيون هم العرب، والآخرون الذين لم يلحقوا بهم هم التابعون لهم من أبنائهم، وقال بعضهم: ومن غيرهم علىٰ العموم. والقائل بأنهم من العرب جرىٰ علىٰ ظاهر الآية ولذلك قال أبو حَيَّان في الحديث الوارد في أنهم فارس: «لو فهم منه الحصر فيهم لا يجوز أن تُفسَّر به الآية. ولكن فَهِم المُفسِّرون أنه تمثيل فقال مجاهدٌ: الروم والعجم، وقال مجاهدٌ أيضًا وعكرمة ومقاتل: هم التابعون من أبناء العرب لقوله منهم أي في النسب. وقال مجاهدٌ أيضًا والضَّحَّاك وابن حَيَّان: طوائف من الناس. وقال ابن عمر: أهل اليمن. وعن مجاهدٍ أيضًا: أبناء الأعاجم. وعن ابن زيدٍ أيضًا: هم التابعون. وعن الضَّحَّاك أيضًا: العجم. وعن أبي روق: الصغار بعد الكبار. وينبغي أن تحمل هذه الأقوال علىٰ التمثيل كما حملوا قول الرسول ﷺ في فارس»[١].اهـ بتصرُّف وقول أبي حَيَّان لو فهم منه الحصر لا يجوز أن تُفسَّر به الآية معناه أنَّ الآية أعم من ذلك.

---

(١) «البحر المحيط» (١٠/ ١٧٢).

وفي التعبير بشاعةٌ ولذلك قال: ولكن فَهِم المُفسِّرون أنه تمثيلٌ، والتفسير بالتمثيل ورد كثيرًا في السُّنَّة والأثر، والظاهر رجوع الضمير في منهم إلى الأميين ودخول فارس وغيرهم من الأعاجم لا يقدح في ذلك؛ لأنهم في معناهم ولأنهم منهم بكونهم على دينٍ واحدٍ، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩] فإنه عائدٌ على الذرية المتقدِّمة وهم العرب، والرسول هو نبيُّنا محمدٌ ﷺ وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ [الجمعة: ٤] فمعناه كما قال ابن جرير: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ يقول تعالى ذكره: هذا الذي فعل تعالى ذكره من بعثته في الآميين من العرب وفي آخرين منهم رسولًا يتلو عليهم آياته ويفعل سائر ما وصف ﴿فَضْلُ ٱللَّهِ﴾ تفضَّل به على هؤلاء دون غيرهم ﴿يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ يقول: يؤتي فضله ذلك من يشاء من خَلْقِه، لا يستحق الذم من حرمه الله إياه؛ لأنه لم يمنعه حقًّا كان له قبله، ولا ظلمه في صرفه عنه إلى غيره ولكنه علم من هو أهل له فأودعه إياه وجعله عنده»(١).اهـ

فالذي في هذه الآية امتنانٌ من الله على الأمِّيين عامَّةً من غير تقييدٍ بوصفٍ وهو نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، وأمَّا قوله تعالى في سورة (آل عمران): ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، فهو مُقيَّدٌ بوصف الإيمان، فابتعاث الله

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٣/ ٣٧٦).

له ﷺ من الأُمَّة العربية وفيها من أعظم النعم، وأكبر المِنن، وأسمى الشرف، والذكر الجميل الحسن الذي لا تمحوه الأجيال، ودلَّ ذلك على مزيد عناية الله بهم حيث بعثه منهم بالنسب الأدنى والرَّحِم القريبة، وفيهم بابتداء الدعوة فيهم أولًا وبالذات، فقد خُصُّوا في ذلك بمزيَّة الأولوية وفازوا برتبة السَّبْق، ومنهم كان المهاجرون والأنصار، وبهم عُبِد الله حَقَّ عِبادته، وإن شاركهم غيرهم في النسب الأبعد من حيث الجنس، ولذلك خصَّ الله قريشًا بكونه ذكرًا لهم على ما في الروايات الصحيحة فقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ٤٤].

والذكر الحسن الجميل هو من لوازم الشرف والفضل، وهو مما يرغب فيه الذين يحبون معالي الأمور ويكرهون سفاسفها، ولذلك قال أبو حَيَّان: «قيل: وهذه الآية تدل على أنَّ الإنسان يرغب في الثناء الحسن الجميل، ولو لم يكن مرغوبًا فيه ما امتنَّ به على رسوله فقال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾، وقال إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْءَاخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]، والذكر الجميل قائمٌ مقام الحياة بل هو أفضل من الحياة؛ لأن أثر الحياة لا يحصل إلَّا من الحيِّ وأثر الذكر الجميل يحصل في كلِّ مكانٍ وزمانٍ»[١].اهـ

**أقول:** ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] وقوله تعالى عقب ذكر الأنبياء نوح وإبراهيم وموسى وهارون وإلياس في سورة (الصافات):

---

(١) «البحر المحيط» (٩/ ٣٧٦).

﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ * سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ ﴾[الصافات: ٧٨ - ٧٩] إلخ الآيات، فعن ابن عبَّاسٍ قال: «يذكر بخير».

وقال قتادة: «أبقىٰ الله عليه الثناء الحسن في الآخرين». وروي عن السُّدِّيِّ مثل ذلك زاد ابن زيدٍ: «كما ترك اللسان السوء علىٰ فرعون وأشباهه كذلك ترك اللسان الصِّدْق والثناء الصالح علىٰ هؤلاء»(١).

أقول: وهذا جزاءٌ من الله لأهل الفضل ودُعاة الحقِّ علىٰ ما يلقونه من أعدائهم وحُسَّادهم من التعييب والذمِّ لهم، وقد ذكر الإمام الشافعيُّ في خطبة الرسالة كونه ﷺ نعمة للخاصَّة والعامَّة، وعنىٰ بالخاصَّة قومه وبالعامَّة الناس وعبارته: «وعرفنا خلقه -أي معاشر خلقه أو خلق الله له ﷺ- نعمة للخاصَّة والعامَّة، والنفع في الدِّين والدنيا به فقال: ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[التوبة: ١٢٨].

وقال: ﴿ لِّتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ [الشورىٰ: ٧] وأمُّ القرىٰ مكَّة وفيها قومه، وقال: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾[الشعراء: ٢١٤] وقال: ﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾[الزخرف: ٤٤].

---

(١) «تفسير الطبري» (٢١/ ٦٠، ٩١).

قال الشافعيُّ: أخبرنا سفيان بن عُيَيْنَه، عن ابن أبي نجيحٍ في قوله: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَ ﴾ قال: يقال: ممن الرجل؟ فيقال: من العرب. فيقال: من أي العرب؟ فيقال: من قريش. قال الشافعيُّ رضي الله تعالى عنه: وما قال مجاهدٌ من هذا بيِّنٌ في الآية مُستغنًى فيه بالتنزيل عن التفسير، فخص الله جلَّ ثناؤه قومه وعشيرته الأقربين في النِّذارة، وعمَّ الخلق بعدهم، ورفع بالقرآن ذكر رسول الله ﷺ، وخصَّ قومه بالنذارة إذ بعثه فقال: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَ ﴾ وزعم بعض أهل العلم بالقرآن أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**يا بني عبد منافٍ إنَّ الله بعثني أن أُنذرْ عشيرتي الأقربين، وأنتم عشيرتي الأقربون**»[١].اهـ

ونقول إنَّ رواية الشافعيِّ أخرجها عبدالرزَّاق وسعيد بن منصور وعبد بن حميدٍ وابن جريرٍ وابن المنذر وابن أبي حاتمٍ، والبيهقيُّ بزيادة: «فيقال من أي قريشٍ فيقال من بني هاشمٍ»[٢] وقد أشار الشافعيُّ ﷺ بقوله: «ورفع بالقرآن ذكر رسول الله ﷺ» إلى المعنى المراد من التفسير، ولذلك اقتصر ابن جريرٍ عليه وعبارته: «وقوله: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَ ﴾ يقول تعالى ذكره: وإنَّ هذا القرآن الذي أوحي إليك يا محمد الذي أمرناك أن تستمسك به لشرفٌ لك ولقومك من قريشٍ ﴿وَسَوۡفَ تُسۡـَٔلُونَ ﴾ [الزخرف: ٤٤].

---

(١) «مقدمة الرسالة» (١/ ١٠- ١٣).

(٢) أخرجه الشافعيُّ في «تفسيره» (٣/ ١٢٤٩)، وعبدالرزَّاق في «تفسيره» (٢٧٨٢)، وابن جريرٍ (٢١/ ٦١٠)، وابن أبي حاتمٍ في «تفسيره » (١٨٥٠٩).

يقول: وسوف يسألك ربُّك وإياهم عما عملتم فيه، وهل عملتم بما أمركم ربكم فيه وانتهيتم عما نهاكم عنه فيه؟ وبنحو الذي قلنا في تأويل ذلك قال أهل التأويل.

ذكر من قال ذلك:

حدَّثني عليٌّ قال: حدَّثنا أبو صالحٍ: قال حدَّثنا معاوية، عن عليٍّ، عن ابن عبَّاسٍ: قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَ﴾ يقول: إنَّ القرآن شرفٌ لك.

حدَّثني عمرو بن مالكٍ قال: حدَّثنا سفيان» فذكره بمثل رواية الشافعيِّ.

وروىٰ عن السُّدِّيِّ بمثل رواية عليِّ بن أبي طلحة[1].

أقول: ورواية عليِّ بن أبي طلحة في التفسير من أقوىٰ الروايات وأصحها وعليها اعتمد البخاريُّ في «صحيحه»، واعتمدها أبو حاتمٍ، وأثنىٰ عليها الإمام أحمد ثناءً بليغًا، وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله تعالىٰ في الكلام علىٰ آية: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾ [الطور: ٢١] الآية.

ورواية الشافعيِّ ورواية ابن جريرٍ من طريق سفيان إلىٰ آخر السَّند صحيحةٌ أيضًا.

قال السيوطيُّ نقلًا عن الحافظ ابن حجرٍ: «فمن الثِّقات مجاهدٌ، وابن جُبيرٍ ويروىٰ التفسير عنه من طريق ابن أبي نجيحٍ ومجاهدٍ رحمهما الله والطريق إلىٰ ابن أبي نجيحٍ قويةٌ»؛ قال: «ومن طريق معاوية بن صالحٍ، عن عليِّ بن أبي طلحة، عن

---

(١) «ابن جرير» (٢١/ ٦١٠، ٦١١).

ابن عبَّاسٍ. وعليٌّ صدوقٌ ولم يلقَ ابن عبَّاسٍ لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه؛ فلذلك كان البخاريُّ وأبو حاتمٍ وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة»[1].اهـ

وقد حمل بعض المتأخِّرين «الذكر» على معنى التذكير والموعظة وهو صحيحٌ لغةً، وما ذكرناه صحيحٌ لغةً وروايةً.

والمعنى جامعٌ لهما فإنَّ التخصيص بالتذكير ومثله التخصيص بالنذارة في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] من لازمهما الشرف والذكر الحسن؛ لأنهما دليل مزيد العناية الإلهية، فلا يخرج كلا المعنيين عن أن يكون لازمًا أو ملزومًا.

والذي حمل أهل الصدر الأول على تفسير الذكر بالشرف أنه قد جاء في القرآن نحوه في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] بالإضافة الخاصَّة هنا وما جاء من وصف القرآن بالذكر فعلى العموم.

ويقوي القول بأنَّ المراد بالذكر في هذه الآية: الشرف، تخصيصه به ﷺ في قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ﴾ وعطف القوم عليه بقوله: ﴿وَلِقَوْمِكَ﴾.

والمقصود: أنَّ ما ذكرناه من أنه ﷺ نعمةٌ خاصَّةٌ وعامَّةٌ على الأُمِّيين وهم العرب، ثُمَّ من لحق بهم من شعوب العجم، ومِنَّةٌ عظيمةٌ خاصَّةٌ على خاصة قومه من قريشٍ ثُمَّ من بني هاشمٍ، وما يلزم ذلك من كونها دليل العناية الإلهية والتخصيص بالفضل إنما جاء من قبل النسب، فالنسب زمام هذه النعمة

---

(١) «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (٨/ ٦٩٩، ٧٠٠).

ومجرىٰ التخصيص بها وقد دلَّ قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ علىٰ ما لذوي قرباه وذوي نسبه من الأولوية ومزيَّة التخصيص علىٰ غيرهم بالإنذار وهو النعمة العظيمة، وإذا كانت بعثته ﷺ في العرب والأميين نعمةٌ كبرىٰ، وكان إنذاره نعمة أخرىٰ، كان التمييز والتخصيص بها فيه من معاني الفضل العظيم ما فيه، وأي تفضيلٍ أعظم من تخصيصهم بالذكر الخاص عنايةً بهم وتنويهًا بالحقِّ العظيم الذي أوجبته قرابتهم منه ﷺ، وميزه التحامهم به، وما يقتضيه إتمام النعمة عليه ﷺ بإتمام النعمة عليهم، وأن يكونوا أوفر الناس حظًّا من هذه الهداية رعايةً لمكانتهم منه؟!

ففي الآية من معاني الشرف ومطالع الفضل ودلائل الكرامة ما يبقىٰ علىٰ الدهر منشورًا، ويخلد في الصحف متلوًا ومذكورًا.

وليس في الآية ولا في التخصيص بالنذارة غضاضةٌ من ذوي نسبه، كما يفهمه ذو الفهم القاصر، والذهن الفاتر، بل فيها غاية التنويه بهم والعناية بمحلهم، وأولوية حقِّهم وأسبقية صِلتهم، وإن مكانتهم منه ينبغي أن تراعىٰ وتخص بمزيد اهتمام وتقديم، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

## خصوصية من خصائص النسب

إنَّ الله خلق الإنسان اجتماعيًّا مدنيًّا قاصرًا بنفسه كاملًا بغيره، لا يصلح شأنه ولا يتمُّ أمره ولا تستتبُّ له أسباب الحياة ولا يتوفَّر له هناء المعيشة إلَّا بالاجتماع، فهو وحده لا شيء وهو مع بقية جنسه كل شيء.

وقد خلقه الله علىٰ طبيعةٍ ينساق بها إلىٰ استجلاب النافع ودفع الضارِّ، ولكن الفطر والعوائد تتفاوت في تحديد ذلك، ووراء ذلك اختلاف الرغائب، وبواعث الشهوات، ومنازع الأهواء، واختلاف الآراء، وكل ذلك مدعاةٌ للبغي ومجاوزة الحدود، وهو أصل الضلال ومبدأ العدوان.

فكان من تمام رحمة الله وحِكْمته الخاصَّة بهذا النوع أن أمدَّه بهدايةٍ أخرىٰ عظيمة النفع له، مُقوِّمةٌ لما اعوجَّ من الفِطرة، ومُرشدةٌ لما خفي علىٰ العقل، وهي هداية الأنبياء، فلم يزل الله عزَّ وجلَّ يمده بالراشدين من أنبيائه ورسله كما قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] وقال: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤] وقال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. تتميمًا منه للهداية، وإقامة للحُجَّة وقطعًا للسان العذر.

وكان من طبائع البشر استحسان العادة والرجوع إلىٰ التقليد، والاستمساك بالقديم، واللزوق بما ورثوه عن الآباء، مع التعصُّب لما ألفوه، والدفاع عما اعتادوه، والمحاماة عنه والقتال دونه، وإن كان فيه هلاك العاجلة وعذاب الآجلة وعار الدهر وضياع العمر.

فلا يسمعون لداعي الحقِّ ولا يتوجَّهون إليه، ولا ينتظرون به الأيام بل

يعاجلونه بالبطش ويسرعون إليه بالبغي، قد غشي قلوبهم من محبَّة ما زُيِّن لهم وكراهة ما فوجئوا به حُجُبٌ كثيفةٌ تحجب عنهم رؤية الحقِّ وتعميهم، وتصمُّهم عن سماعه وتصميهم، فالذي يحاول إخراجهم عما هم فيه يعدُّونه غاصبًا لحقوقهم معتديًا عليهم، عدوًّا لهم يحاول سلبهم وإضلالهم، فهو في نظرهم من أعظم الناس جرمًا، وأحقهم بإنزال السطوة به، والتعدِّي على نفسه وعرضه، كما قال الله تعالى حاكيًا عن قوم شعيب: ﴿قَالُواْ يَـٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَـٰكَ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١] فلم يمنعهم عن رجمه إلَّا مخافة قومه، فلو كان من سُنَّته تعالى أن يبعث الأنبياء والمرسلين حيث لا منعة تمنعهم، ولا عصبية تحدب دونهم، لهجم البغاة ومحبي العدوان على الرسول منهم في أول دعوته، وعنفوان بعثته، وبدء إرشاده، فلم تقم برسول حُجَّةٌ، ولم تتم له دعوةٌ.

كما قال تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ [غافر: ٥] ولكن الله أعلم بطبائع عباده، وما تتم به أسباب حُجَّته وتبليغ نذره، وأمنة رسله، فلم يبعث نبيًّا إلَّا في منعةٍ من قومه كما ورد في الصحيح ببعض قومه، أو بمنعة الهية كما قال الله تعالى لموسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَـٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا﴾ [القصص: ٣٥].

وفي حديثٍ آخر: «وكذلك الرُّسل تبعثُ في أنسابِ قومهَا».

قال الله تعالىٰ حكايةً عن لوطٍ عليه السلام: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠].

قال المُفسِّرون في الركن الشديد :إنه العشيرة.

أخرج أبو الشيخ عن عليٍّ عليه السلام أنه خطب فقال:

«عشيرة الرجل خيرٌ من الرجل لعشيرته؛ إنه إن كفَّ يده عنهم كفَّ يدًا واحدةً وكفُّوا عنه أيديًا كثيرة، مع مودَّتهم وحفاظتهم ونصرتهم حتىٰ لربما غضب الرجل للرجل وما يعرفه إلَّا بحسبه، وسأتلو عليكم بذلك آياتٍ من كتاب الله فتلا هذه الآية: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ والركن الشديد العشيرة، فلم يكن للوطٍ عليه السلام عشيرةٌ، فوالذي لا إله غيره ما بعث الله نبيًّا بعد لوطٍ إلَّا في ثروة من قومه»[1].

وهذا محمولٌ علىٰ الأمم التي تعتمد النسب كالعرب.

وقد روي هذا التفسير عن ابن عبَّاسٍ وابن جريجٍ وقتادة وروي مرفوعًا عن رسول الله ﷺ في قوله: ﴿أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ قال: «**رحم الله لوطًا كان يأوي إلى ركنٍ شديدٍ**»[2] يعني الله تعالىٰ. «**فما بعثَ الله بعدهُ نبيًّا إلَّا في ثروةٍ**

---

(١) ذكره السيوطيُّ في «الدر المنثور» (٤/ ٤٥٩) وعزاه إلى أبي الشيخ.

(٢) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» كتاب أحاديث الأنبياء (٣٣٧٢) و(٣٣٨٧)، ومسلمٌ في الإيمان (١٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

من قومِهِ»[1]؛ أخرجه البخاريُّ في «الأدب المفرد» والترمذيُّ وحسَّنه، وابن جريرٍ وابن المنذر وابن أبي حاتمٍ وأبو الشيخ، والحاكم وصحَّحه، وابن مَرْدُويَه من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن هذا الحديث تعلم أنه كان من سُنَّة الله جلَّ وعلا بعد لوطٍ عليه الصَّلاة والسَّلام في المرسلين أن يبعثهم في أنساب قومهم وموضع العزِّ والعدد ومكان المنعة والقوة، ليحدبوا دونه ويمنعوه عمن أراده بسوء حتى تقوم به الحُجَّة، وتنتهي به الكلمة ويستعز به الأتباع، وتبلغ به الدعوة مقطع الحُجَة وغاية الإعذار.

فهذه خصوصيةٌ عظيمةٌ لو لم يكن في النسب سواها لكفت، فهي سياج النبوة وعصمة أولى الرسالة عن أيدي الظلمة وأولي الجهالة، ودرعهم الحصين الواقي بإذن الله من شباة أولى الدعارة وألاف العادة وأتباع التقليد ورعاع الفتنة، ولولاها لأسكتوا صوت الداعي قبل البلاغ، فهي فضيلةٌ لا تقاس بها فضيلةٌ إلَّا عدلتها، إلى ما للنسب من فضائل وخصائص لا تجهل.

فالذين يطلقون القول في ذم الأنساب ووضع محلها وإنكار فضلها قد استولت عليهم غفلةٌ حَجَبَتْهُم عن استشفاف حِكْمة الله فيها، فعصبية النسب هي البذرة بل المركز الذي يدور عليه محور التبليغ عن الله، حتى يجمع الله شأن

---

(١) أخرجه البخاريُّ في «الأدب المفرد» (٦٠٥)، والترمذيُّ في أبواب التفسير (٣١١٦)، وابن حِبَّان (٦٢٠٦)، والحاكم (٢/ ٥٦١) وصحَّحه وغيرهم، وقال الترمذيُّ: «وهذا حديثٌ حسنٌ».

المستجبين للرسول فتعود العصبية دينية، وهي جامعةٌ أوسع من عصبية النسب لأنها تضم العصائب، وتجمع إليها الأباعد و الأقارب.

ولكن لفضيلة النسب حقُّ التأسيس وفضيلة السبق في هذا النفع العظيم، وإذا نظرت إلىٰ بعثته ﷺ وكشفت عن المنعة التي بعث فيها وحدبت دونه رأيت تاج هذه المكرمة، وإكليل هذه المزية المعلمة، لم يعقدا إلَّا علىٰ رأس مفاخر آل هاشم، فإنهم هم عصبته وبيته وعشيرته الذين حاموا دونه، وذادوا عن حوضه وحدبوا بالنفس والنفيس عليه، وقد أعانهم وشاركهم في ذلك إخوانهم من بني المطلب.

فمن الذي تحمَّل في شأنه ﷺ شظف العيش، وعداوة قريش، وشدة البؤس والحيف، وبأساء الحصر في الخيف، وامتاز بذلك دون الناس ثلاثة عشر سنة لم يشاركه في ذلك غيره حتىٰ أذن الله لرسوله ﷺ في الهجرة وجاء نفس الرحمن من قبل اليمن، إنك إن طلبت ذلك لم تجد سوىٰ عشيرته ﷺ، ولا غرو فهذا قليلٌ من كثير من الخصائص التي خصَّ الله بها هذا البيت الكريم، وفي ذلك لهم شرفٌ عظيمٌ، ومنقبةٌ فخيمةٌ، وخصوصيةٌ دون العباد في مشارق الأرض ومغاربها، واختيار من الله لهم دونهم، حتىٰ يقوموا بحقِّ المنعة التي كانت سياجًا أعدَّها الله لبعثته ﷺ.

والله أعلم حيث يجعل رسالاته.

النسب لُحْمَةٌ مَتينةٌ، ووصلةٌ مكينةٌ، ووشيجةٌ تخالط الإحناء، ووليجةٌ يخضع لتأثيرها البعيد والأدنى. أعراق بمنزلة العروق التي يمتد منها جوهر الحياة، وأسباب هي من أوثق أسباب النصرة والموالاة. أمرٌ مركوز في الفِطَر السليمة تعظيمه، ومبنى مغروسٌ في الجِبلَّات احترامه وتكريمه، وما ظنك برابطةٍ هي من أعظم الروابط وأحكم الضوابط، يقوم بها معناك في شخص سواك، فتنظر إليه كأنك ناظر نفسك ومشاهد ذاتك.

وما أباؤك إلَّا الكل الذي عنه انفصلت، والمبتدأ الذي منه بدأت، وما شقيقك إلَّا شقٌّ منك، وما عشيرتك إلَّا أجزاء من كلٍّ أنت بعضه، فإن ضِيم أحدٌ منهم أمضتك لفحة الضيم، وإن ليم بلغ منك ذلك اللوم، ووجدت له غضاضة، ونالتك منه حزازة، وإن أكرم أحسست أنك بالكرامة مقصودٌ، وخلت أنَّ شرفها عليك رواقٌ ممدودٌ، وإنَّ فضل أو نقص ثبت ميسمه عليك، وإن وجه إليه مدح أو قدح رأيت كأن الخطاب موجَّهٌ إليه.

النسب ركنٌ من الأركان التي بنيت منه الأمم، وتألَّفت به العشائر، وقامت به البيوت، وانظر كيف يحكم للأُمَّة بالفضل باعتبار مجموعها، وما تفرَّق في بيوتها وأفرادها، كما يحكم للنسب الخاص بالفضل باعتبار الأغلب من أصوله وفصوله.

وإنَّ الأُمَّة لتخاطب في الأمور مخاطبة الفرد باعتبارها هيئةً واحدةً متحدةً

متواشجةً متضامنةً متكافلةً، كلُّ فردٍ منها بمنزلة عضوٍ من جسدٍ واحدٍ، كما أنَّ ذوي النسب الواحد يخاطبون في الأمور مخاطبة الفرد باعتبار تشعُّب بعضهم من بعض، واتصالهم بعرقٍ واصلٍ واحدٍ.

ومن هنا يظهر لك عموم مثل قوله ﷺ: **«إنَّا أهلُ البيتِ لا تحلُّ لنا الصَّدقةُ»** أو **«إنا آل محمَّدٍ»**[1] كما في رواية أخرىٰ. لمن كان في زمنه منهم ولمن بعده؛ لأنهم يسمُّون أهل بيته وآله ولو طالت الأيام وانفسح الدهر.

وكذلك تقول في كلِّ ما ورد بهذا العنوان واعتبر ذلك بسنة القرآن في مخاطبة الشعوب والأمم.

وانظر كيف خاطب الله فيه بني إسرائيل الموجودين منهم زمن البعثة بما فعله مع سلفهم، فذكَّرهم أنه أنعم عليهم وفضلهم وأنجاهم من آل فرعون، وأنزل عليهم المَنَّ والسَّلْوَىٰ ورزقهم من الطيبات وظلَّل عليهم الغَمام... إلىٰ غير ذلك مما هو مذكورٌ في سورة (البقرة) وغيرها، يخاطبهم بذلك كأنهم هم المفعول بهم ذلك، ثُمَّ ثنَّىٰ فذكر مخالفتهم ومجاحدتهم فقرَّعهم وأنبهم كأنهم هم الذين فعلوا ذلك وما فعله إلَّا أسلافهم، لكن لما كان ذوو النسب الواحد كالشخص الواحد والخلف نسخة السلف وكأنهم أغصان حلَّت محل ما اندثر من الشجرة حتىٰ كأنه هو، وكان العرف يثبت للخلف ما أثبته للسلف من المدح والقدح والفضل والشرف والنقص والضعة خوطبوا علىٰ تقرر من ذلك.

وانظر إلىٰ قول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ

---

(١) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» كتاب الزكاة (١٤٨٥)، ومسلمٌ في الزكاة (١٠٦٩).

﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] فقد خاطبهم عزَّ وجلَّ خطاب مواجهة بأنه أنعم عليهم والنعمة قد يكون المراد بها النبوة والكتاب والمُلْك، وقد يكون المراد بها أعم من ذلك، وحذف المتعلق يدل على ذلك.

وعلى كلٍّ فالنبوة من النِّعم وما كانت إلَّا في بعضهم قال الله: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٠] فقال: ﴿فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾ ولكنها نعمةٌ عليهم باعتبار ما ينالهم من الهدى وما ينالهم من الشرف كما اعتبرت كذلك بالنسبة إلى هؤلاء المخاطبين.

وانظر مع ذلك كيف خاطبهم بالتفضيل فقال: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ فواجههم بخطاب التفضيل ولئن حملناه على المجاز وتركنا الحقيقة فإنه لا يصح المجاز إلَّا مع علاقة، فما هي هذه العلاقة التي اعتبرها ربُّ العالمين هذا الاعتبار حتى أقام الفرع مقام الأصل في هذه الأمور العظام، تعديد النعم وإيجاب التفضيل والمطالبة بالشكر واللوم بها فعل الآباء، يقول لهم: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥] ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ﴾ [البقرة: ٦١] ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ [البقرة: ٧٢] ﴿فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٣] يخاطبهم بذلك ومعلومٌ أنهم لم يقولوا ذلك وإنما قاله أسلافهم، ولم يكن القتل إلَّا من بعضهم ولكنهم نسخة آبائهم، فرعٌ ناب مناب أصله وأخذ موضعه من الوجود فثبت له ما يثبت لأصله من مناقب ومثالب، وصحَّة المؤاخذة بالموالاة

والمحبة، فههنا نسبةٌ ومواخذةٌ، وهذا يدلُّنا على أنَّ الإضافة النسبية أمرٌ حقٌّ معتبرٌ شرعًا وعُرْفًا، شرعًا لما ذكرنا من خطاب الله لهم بها ذكر وكالحكم بالإسلام وضده للذرية، وعرفًا لأن ذلك لو لم يكن معروفًا عند الناس لم يجر الخطاب على ذلك؛ لأن خطاب الناس إنما يجري على ما يعرفون.

وبذلك تعلم أنَّ قول ابن خلدون في النسب أنه أمرٌ وهميٌّ لا حقيقة له ولا يصح، أفليس أكبر مفاسد الزِّنا اختلاط الأنساب؟ وقد تسامح في هذا الإطلاق فأفرط ولو تأمَّل لفقه أكثر مما قلناه ولكنه شغف من النسب بخاصة واحدة من خواصه وهي العصبية فغفل عما سواها، وقد عظمت في عينه هذه الخصلة حتى كاد يجعلها الكل في الكل، ولم ينظر إليه من حيث تفاوت منابت الشعوب وغرائز الأمم وما لها من الآثار وما يغلب عليها من الطباع بالوراثة، وإن كان قد ذكر نوعًا آخر من حيث تأثير العادة والبيئة.

وقد خالفه علماء الاجتماع الآن فجعلوا الوراثة لما كان عليه الأباء من صحَّةٍ ومرضٍ وذكاءٍ وحمقٍ وغير ذلك من أكبر المؤثِّرات في الأخلاق والصِّفات والطِّباع.

ولما عاد ابن خلدون إلى ذكر الفتن وأراد أن يبني الاعتذرات عنها على مسألة العصبية وقع في مناقضات تدرك بالتأمُّل، ولو كانت العصبية حقًّا كما زعم وأنه ينبغي مراعاتها في الخلافة لراعاها الصحابة في خلافة أبي بكرٍ وعمر رضي الله عنهما؛ لأنَّهما ليسا من بني عبد مناف الذين يزعم ابن خلدون أنَّ العصبية كانت فيهم، والذي يستقرأ من الحوادث أنَّ أكثر الصحابة كانوا يرونها حقًّا لقريش عامة، ويشترطون مع ذلك شرط السبق إلى الإسلام

والهجرة كما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «ليس لطَليقٍ ولا لابن طَليقٍ فيها شيءٌ». وأنهم لم يعتبروا العصبية أصلًا واعتبر ذلك بجعل الشورىٰ في ستةٍ منهم، فهل كانت العصبية لجميع قبائلهم؟

علىٰ أنَّ الشرع قد نهىٰ عن الدعوة إليها وطالب العصبيَّات كلها بتوجيهها إلىٰ المحافظة علىٰ الدِّين بأن تتحد وتوجِّه قواها كلها إلىٰ ما ذكر، أمَّا الجري علىٰ عادتها في الجاهلية من التعصُّب للقبيل والسعي وراء منافعه الذاتية الخاصة فقد نهىٰ عنه الشرع أشد النهي كما في الأحاديث المشهورة من ذمِّ العصبية وذمِّ الدعوة إليها.

وقد حفظ التاريخ من مطالبة الصحابة وغيرهم بالشورىٰ والتأسُّف علىٰ فقدها ما تفتر عنه ثناياه، وتنكشف عنه خباياه، لأنه لا شورىٰ مع العصبية ولكن معها الاستبداد المحض علىٰ بقية العصبيات واستتباعها كما فعل ذلك بنو أمية، فتلاقفوها تلاقف الكرة فغلبوا الأمَّة واستعبدوها وقتلوا خيارها ورفعوا شرارها فاعتبر هذا بحقٍّ وتأمَّله تجده واضحًا.

وتأمَّل قوله: «إنَّ النسب أمرٌ وهميٌّ لا حقيقة له»[1] مع إثباته الشرف والحسب له ومع قوله: «ليس يوجد لأحدٍ من أهل الخليقه شرفٌ متصلٌ في آبائه من لدن آدم إليه إلَّا ما كان من ذلك للنبيِّ ﷺ كرامةً وحياطةً علىٰ السرِّ فيه»[2].اهـ

---

(١) «تاريخ ابن خلدون» (ص ١٦١)

(٢) «تاريخ ابن خلدون» (ص ١٧٠)

وكيف يكون الشرف بأمرٍ وهميٍّ ويعد مع ذلك من فضائله ﷺ؟!

ومعلومٌ أنَّ الشرف والحسب هو غير العصبية، فما معنىٰ ذلك مع قوله: «إنه لا فائدة للنسب إلَّا العصبية»؟!

وكيف يكون النسب أمرًا وهميًا لا حقيقة له وقد انبنت عليه أمورٌ وجوديةٌ وأحكامٌ شرعيةٌ؟ أينبني الوجوديُّ والشرعيُّ علىٰ وهميٍّ؟! كلا.

وفي النسب أمور غيرها لا يجوز أغفالها كالتولد والبعضية والكلية والتوارث الخَلْقِي والخُلُقي وغير ذلك مما يمتنع معه أن يكون النسب أمرًا وهميًّا لا حقيقة له، وإذا كان كذلك فلم جعله الله مجرىٰ لِحِكْمة التعارف؟ ولِم أثبتم له الشرف والحسب والعصبية وبنيت عليه أحكام شرعية؟

**وبالجملة:** فقول هذا القائل لم يسلك فيه مسلك الاستدلال الشرعيِّ، وإلَّا فكيف يكون الأمر الذي قام عليه بناء المجتمع الإنساني وبه امتازت الشعوب والأمم واعتبرته الشرائع وهميًّا؟!

وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات: ١٣] ومعلومٌ أنَّ الشعب ما كان شعبًا إلَّا بالنسب الذي يجمعه، ولا كانت القبيلة قبيلةً إلَّا بالنسب الذي جمعها وأحكم وشائجها، فمقوم الشعوب والقبائل هو النسب وتعارفهم كان به، فعلىٰ قول هذا القائل ما قامت الشعوب والقبائل ولا تعارفت إلَّا بالأوهام، وقد أخبرنا الله أنه جعل الناس كذلك فيكون هذا الجعل ما صدر عنه إلَّا أمرٌ وهميٌّ، مع أنَّ الجعل إيجادٌ لذاتٍ أو صفةٍ، وقد قال تعالىٰ: ﴿لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ فذكر أنَّ حِكْمة ذلك الجعل التعارف، والتعارف غير العصبية وهي أمرٌ زائدٌ عليه، فكيف

يقال أنه لا فائدة له إلَّا العصبية مع أنَّ هذه فائدةٌ أخرىٰ بل ما بنيت العصبية إلَّا عليها.

بل العصبية الخارجة عن حدودها المطلوبة قد حوَّلت حِكْمة النسب الذي هو التعارف إلىٰ تناكر، وهي أصل البلاء بين الأمم، وحوَّلت الشورىٰ الإسلامية إلىٰ تغلُّبٍ واستبدادٍ حتىٰ نزىٰ علىٰ أمر الأُمَّة مروان وأجراء مروان.

وأيضًا فإنَّ الشرع قد اعتبر النسب في أبوابٍ كثيرةٍ: كباب الإيمان، وباب الإمامة الكبرىٰ والإمامة الصغرىٰ، وباب الزكاة، وباب الأولياء والكفاءة في ولاية النكاح وغيره، والأرث والوصية، والوقف والنفقات، والعقيقة والأضاحي، وقسمة الفيء والغنيمة والاسترقاق، وفي القصاص والعاقلة والشهادة والوكالة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأبواب الآداب الشرعية، بل وأمر النذارة والدعوة النبوية فإنه الله يقول: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] خصَّهم بالنذارة زيادة في العناية بهم لمكانهم منه ﷺ؛ وفي ذلك مزيد فضلٍ لهم كما مر شرح ذلك، فإن كان أمرًا وهميًّا كما تقولون فيا حبَّذا هذا الأمر الوهميُّ الذي يعتبره الشرع هذا الاعتبار، ويحله هذا المحل الجليل.

وبالجملة: فلا يصح كلام ابن خلدون إلَّا بتأويلٍ، فظاهره باطلٌ بلا شكٍّ.

ومن ذلك أنه جعل العِلَّة التي حملت الشارع علىٰ جعل الأئمَّة من قريشٍ كون العصبية كانت لهم في العرب. وليس كما قال، وإنما شغف بخاصة العصبية من خواص النسب وأطرح ما سواها وأرام أن يجعل جسرًا للاعتذار فما أفلح ولا أنجح.

والحقُّ أنَّ العِلَّة في ذلك دينيةٌ نسبيةٌ فقط، ونعني بذلك ما خُصُّوا به من شرف القُرْب منه ﷺ وكرامة المنبت، ومايقتضيه ذلك من تعظيم الأُمَّة لهم، ولم يأتِ هذا الدِّين خاصًّا بالعرب وعصبيتهم فتقوم شئونه وخلافته بهم ما دامت عصبية قريشٍ فإذا انحلَّتا فلا دين ولا إمام، هيهات.

إنَّ العصبيَّة كما يقول هو كائنٌ فاسدٌ توجد وتتوثَّق معاقدها ثُمَّ تنحل فتنعدم، وما كان الشارع وهو الحكيم العليم ليبني قاعدة تعد من أقوىٰ قواعد الدِّين وهي الإمامة علىٰ مثل ذلك، ولو كان الذي جاء به سيِّدنا ومولانا محمدٌ ﷺ دينا خاصًّا بالعرب كما أنَّ اليهودية خاصة ببني إسرائيل لكان كلامه صوابًا، ولكن محمدًا ﷺ أرسله الله ليكون للعالمين نذيرًا، والوجود مملوء بالشعوب والقبائل والعصائب، ومن المعلوم أنَّ كلَّ قبيلةٍ تؤنس من نفسها القوة والمنعة تتطاول إلىٰ إدراك هذا الأمر، وتحاول أن تستتبع غيرها وذلك أصل الفتن، وما قامت الفتن في الإسلام إلَّا عندما تحوَّل الأمر عصبية، فالعصبية شرٌّ محضٌ، وقد قال رسول الله ﷺ: «**دعوها فإنَّها مُنْتِنَةٌ**»[1].

ولكن بني أمية ما تركوها وانتزوا بها علىٰ الأُمَّة بالسيف فغلبوها، فإن الإسلام قد جاء بأخوة عامَّةٍ تعمُّ سائر الشعوب علىٰ اختلاف أجناسهم، فلابد

---

(١) أخرجه البخاري كتاب التفسير (٤٩٠٥) و(٤٩٠٧)، ومسلم في البر والصلة (٢٥٨٤) عن جابر بن عبدالله.

لهم من وازعٍ وحافظٍ، وذلك هو الإمام، فلو ترك الأمر هملًا لأدَّىٰ أن يتسامى إليه كلُّ من آنس أنَّ له قوةً واجتمعت له عصبيةٌ، ولأدَّىٰ ذلك إلىٰ تنازع العصائب واقتتالها، وذلك هو الأمر الذي ما جاء الإسلام إلَّا لإزالته، وأكثر الاقتتال بين شعوب البشر وأجناس الأمم علىٰ المُلْك، أفلا يكون من محاسن الدِّين الإسلاميِّ أن يضع للآخذين به أمرًا يحسم مادَّة الشرور ويطفئ نيران التنازع عليه؟

بلىٰ، وهو الدِّين التام الذي جاء بالإصلاح العام، فكان من الحكمة أن ينصَّ علىٰ أنَّ الأئمَّة من قريشٍ؛ لأنهم قبيلة نبيٍّ هذا الدِّين الذي يعترف بشرفهم وقربهم وفضلهم وآثارهم كلُّ من آمَن به، ولِما لهم من الفضائل الدِّينية التي ليست لغيرهم، والتي يجتمع أهل الدِّين علىٰ الإقرار بها، ولِما خُصُّوا به من طيب المَنبت وكرم المَعدن والشرف العظيم بمحمَّدٍ ﷺ، فقرع بذلك رؤوس المتطاولين إلىٰ المُلْك والتنازع عليه، وقريشٌ شعبٌ ليس بالقليل، لا يعدم فيهم مضطلع بهذا الأمر، ولو كان الشارع إنما جعل الأئمَّة من قريشٍ لما لهم من العصبية لجعلها في القبيلة التي زعم ابن خلدون أنَّ العصبية ما كانت إلَّا لها علىٰ قريشٍ ثُمَّ علىٰ مضر وهم بنو أمية علىٰ ما زعم، ولما بويع أبو بكرٍ وعمر رضي الله عنهما، ولما رشَّح عمر رضي الله عنه في كلامه المشهور عند وفاته عددًا منهم من أكثر قبائلهم، فهل يقول بأنهم ما عرفوا الحِكْمة فلذلك جعلوها في غير نصابها من العصبية؟ أم كان النص غير تام البيان أم لم يفهموه؟!

هذا كله إذا كان الأمر شورىٰ بين المسلمين علىٰ اجتماعٍ منهم، فإذا خرج

الأمر عن ذلك فلا كلام لنا فيه، فإنها تغلُّبٌ ومُلْكٌ لا إمامة، وهذا البحث طويلٌ لا يمكننا في هذه العجالة أن نزيد على ما ذكرناه.

ولا يزال كثيرٌ من الشعوب المتمدِّنة تحصر الملك في بيوتٍ معروفةٍ، ولهذا سِرٌّ يعرفه من عرف أنَّ هيبة بيوت المُلْك إنما ترسخ على طول الزمان، وفي تحوُّل المُلْك من بيتٍ إلى آخر سقوطٌ لهيبته، وفتح باب الأطماع للطوائف التي تسمو إليه، وأيضًا فلو دخل في الإسلام شعبٌ آخر ذو قوة واستتبع هذه الأمَّة بقوته لخيف منه أن يتعصَّب لجنسه فيسعى إلى حلِّ مُقوِّمات هذا الدِّين ليدغم الأُمَّة في جنسه ويدعم بها ملكه، ولا شك أنَّ اللغة من أعظم مُقوِّمات هذا الدِّين ومميزاته وهي له كالسياج، والعربية لغة العرب ثُمَّ قريش وهي لغة الدِّين، فمن الحِكْمة أن لا يجعل إمام هذا الدِّين إلا من يحافظ على لغته طبعًا وشرعًا؛ لأنها لغة القرآن الذي هو معجزة هذا الدِّين ومستمد أحكامه وحدوده وشرائعه وهي لغة عباداته أيضًا.

ولا يفلح عرب ملوكها عجم، وكلامنا هذا كله فيما إذا توفرت الأسباب وساعدت الأمور وإلا فللضرورات أحكام تخص بها، ومما أخطأ فيه ما قاله: «أنَّ العصبية في قريشٍ والعرب أجمع كانت لبني أمية»، مع قوله: «أنها حقٌّ».

فانظر كيف جهل هذا الحق المهاجرون الأولون وأهل بدرٍ وأحدٍ وبيعة الرضوان، والحقُّ أن إجماعهم على ترك العمل به هو الحُجَّة على بطلانه، وأيضًا قوله: «إنَّ العصبية لقريش على العرب»، إن أراد أن ذلك كان لهم قبل الإسلام فهو غير مُسلَّمٍ، وقد اجتمعت قبائل الإسلام تحت راية غيرهم ورياسته وأين

ذهبت عنه قبائل اليمن وربيعة وبينهم وبين مضر ما هو معروف ومتى دخلوا في الجاهلية تحت راية قريش دع بني أمية فلماذا قال أنهم كانوا مستتبعين لهم بالعصبية؟

هذا الخيال الذي لا حقيقة له، نعم كانت العرب تحترم قريشًا لأنهم سدنة البيت ولما ظهر لهم من عناية الله بهم في قصة أصحاب الفيل فكانوا يسمُّونهم أهل الله، ولكن ذلك لم يوجب لهم استتباعًا حتى ظهر الدِّين وبعث خاتم النبيين.

وقد علم الناس كيف ظهر ومن أين بدأ ومن ناصبه وكابره، ومن ظاهره ووازره، وإنما لدوران رحى الإسلام أسباب أخر طيُّها خيرٌ من نشرها، ومن كان ذا فطنةٍ ورُزِقَ اطِّلاعًا وخبرةً فلابد أن يعرف الحقَّ في ذلك.

وبالجملة: فأمُّ المصائب ترك الشورى واقتطاع الأمر دون فُضلاء الأُمَّة، وما سوى ذلك فتوابع ليست المحرِّك الأعظم ولا العامل الأكبر، ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤].

فلنرجع إلى ما نحن بصدده فنقول: وقد أشار المُفسِّرون في الآيات السابقة إلى شيءٍ مما ذكرناه، قال ابن جرير: «ويعني بقوله تعالى: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] أني فضلت أسلافكم، فنسب نعمته على آبائهم وأسلافهم إلى أنها نعمةٌ منه عليهم، إذ كانت مآثر الآباء مآثر للأبناء والنِّعم عند الآباء نعمٌ عند الأبناء لكون

الأبناء من الآباء»[1].

وقال النيسابوريُّ: «والنِّعمة على الآباء نعمةٌ على الأبناء إذ لولاها لم يبقَ نسلهم، ولأن الانتساب إلى أباء خصَّهم الله تعالى بنعم الدِّين والدُّنيا نعمةٌ عظيمةٌ في حقِّ الأولاد؛ لأنهم إذا علموا أنَّ آباءهم إنما خُصُّوا بهذه النِّعِم لمكان طاعتهم والإعراض عن الكفر والجحود رغبوا في هذه الطريقة؛ لأنَّ الابن مجبولٌ على اتباع الأب ومن أشبه إياه فما ظلم»[2].

وقال أبو حَيَّان: «وفي قوله: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ دليلٌ على أنَّ من انتمى إلى شخصٍ ولو بوسائط كثيرةٍ يُطلَق عليه أنه ابنه، وعليه يا بني آدم ويسمَّى ذلك أبًا، قال تعالى: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ﴾[الحج: ٧٨] وفي إضافتهم إلى إسرائيل تشريفٌ لهم بذكر نسبتهم لهذا الأصل الطيِّب وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم خليل الرحمن». قال: «وهذه النِّعم وإن كانت نعمًا على آباءهم فهي أيضًا نِعَمٌ عليهم؛ لأنَّ هذه النِّعَم حصل بها النَّسْل، ولأنَّ الانتساب إلى أباء شرفوا بنعم تعظيم في حقِّ الأولاد»[3].اهـ

وقال الرازي: «فإن قيل: هذه النِّعم ما كانت على المخاطبين بل كانت على آبائهم فكيف تكون نعمًا عليهم وسببًا لعظم معصيتهم؟ والجواب من وجوه:

أحدها: لولا هذه النِّعم على آبائهم لما بقوا ولما كان يحصل هذا النسل، فصارت

---

(١) «تفسير الطبري» (١/ ٢٣).

(٢) «تفسير النيسابوري» (١/ ٢٧٠).

(٣) «البحر المحيط» (١/ ٢٨٢).

النعم على الآباء كأنها على الأبناء.

وثانيها: أنَّ الانتساب إلى أباء قد خصَّهم الله تعالى بنعم الدِّين والدنيا نعمةٌ عظيمةٌ في حقِّ الأولاد.

وثالثها: متى سمعوا أنَّ الله تعالى خصَّ آباءهم بهذه النِّعم لمكان طاعتهم وإعراضهم عن الكفر والجحود رغب الولد في هذه الطريقة؛ لأنَّ الولد مجبولٌ على التشبه بالأب في أفعال الخير، فيصير هذا التذكير داعيًا إلى الاشتغال بالخيرات والأعراض عن الشر»[1].اهـ

فمعنى كلام ابن جريرٍ: أني أنعمت عليكم وفَضَّلتكم بإنعامي على آبائكم وتفضيلي لهم لأنكم بعضٌ منهم أو مسببون عنهم، ففيه إثبات الإنعام والتفضيل الذي كان للآباء لأبنائهم لأنهم بسبب منهم.

وأمَّا النيسابوريُّ وأبو حَيَّان والرازي فقد أشاروا إلى تأويلٍ آخر وهو أنَّ النِّعم سببٌ لبقاء الآباء بدفع الذبح عنهم والمظالم التي تؤدِّي إلى انقطاع نسلهم، وبقاء الآباء سبب لحصول النسل وبقائه فالواسطة في الإثبات هو السببية.

وأشاروا أيضًا إلى معنًى آخر، وهو أنه لما كان الانتساب إلى آباءٍ أنعم الله عليهم يُورِث الشرف كما قال الخازن وغيره، وهو أيضًا نعمةٌ عظيمةٌ كما قال النيسابوريُّ والرازيُّ، وتعظيمٌ في حقِّ الأولاد كما قال أبو حَيَّان، جعل أثر النعمة كالنعمة وهذا تجوُّزٌ في المثبت، ويحتمل أن يكون كلامهم بيانٌ لوجه الملابسة فيكون مجازًا في الإثبات

---

(١) تفسير الرازي المسمى «مفاتيح الغيب» (٣/ ٤٧٨).

ويعود إلى أنَّ ذلك من لوازم الانتساب، لأنه قال: ولأن الانتساب إلى آباءٍ شرفوا بنعمٍ تعظيمٌ في حقِّ الأولاد، وذلك أنَّ التعظيم من لوازم الفضل كما قاله ابن حزمٍ.

وأشار الرازيُّ والنيسابوريُّ أيضًا إلى تأويلٍ غير ما تقدَّم، وهو أنَّ النِّعم والفضل الذي حصل للأباء كان سببًا للتذكير به، والتذكير به سببًا لعلم الأبناء بأنَّ ما وصل إليه آباؤهم أو وصل إليهم كان بسبب لزوم الطاعة، فيكون ذلك سببًا لتهييج الأبناء وإلهاب هممهم وإثارة عزائمهم، فأسند ذلك إليهم لهذا المعنى. وقد جعل بعضهم ذلك كله من مجاز الحذف على القول بأنه مجازٌ على حدِّ قول امرئ القيس:

فَإِنْ تَقْتُلونَا نُقَتِّلْكُمْ　　　وإن تَقْصِدُوا الدَّمَ نَقْصِدِ

قالوا: فإنَّ معناه: فإن قتلتم بعضنا نقتلكم، إذ لا يتصوَّر أن يقتلوهم بعد استيعاب جميعهم بالقتل.

ومن استقرأ هذه الآيات وقابلها بما ذكروه رأي أنه لا يمكن إجراء ذلك في كلِّ موضعٍ، فما أشرنا إليه أول المقالة هو أوسع التأويلات في مثل هذا الموضع وأشملها، وأقوى الملابسات وأكملها.

وبالله التوفيق.

## كلام في النسب وبعض أحكامه

اعلم أنَّ الكفر قد قطع كلَّ صلةٍ بين الكافر والمؤمن، فهو قاطع الوصلات والعلائق وسالب النسب ثمراته شرعًا إلَّا ما استثني، وذلك أنه حسم مواد النصرة والموالاة والموادَّة والإرث والنفع الأخروي من الصدقة عنه والاستغفار والشفاعة له لقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّواْ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَٰنِ ﴾ [التوبة: ٢٣] وقوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾[المجادلة: ٢٢] وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ [الممتحنة: ١].

وقال: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ ﴾ [الممتحنة: ٤].

وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [الأنفال: ٧٣].

وقال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِىِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [التوبة: ١١٣].

وإذا ثبت هذا للكفر فلابد أن يثبت للإيمان ضده، فالإيمان قد أيَّد ووثَّق وقوَّىٰ وأحكم بين المؤمنين الأجنبيين بعض هذه الوصلات وبين المؤمنين القريبين هذه الوصلات كلها، فأثبت بينهما المودَّة والصلة والموالاة والنصرة

والإرث والنفع الأخروي والصدقة والاستغفار والشفاعة له وإلحاق القريب بدرجة قريبه، ومهما وجد الإيمان ثبت له هذا كله، وفي الأخير كلام سيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

ولا يمنع ثبوته التقصير والمعصية؛ فإنا نصلِّي علىٰ الأموات من المؤمنين ونستغفر لهم في صلاتنا ونتصدَّق عنهم ونحجُّ عنهم ونرجو لهم العفو والتجاوز ونطمع لهم في الشفاعة مع ما هم عليه من التقصير، وإنما شرع الاستغفار والدعاء والصدقة عن المقصِّرين بالأولىٰ، كما أنه لا ييأس مؤمن أن تناله شفاعة نبيِّه ﷺ مهما وجد الإيمان، وكما أنَّ التقصير لم يقطع الصلة بينه وبين نبيِّه فلا يزال يعد من أمته ثابتة له صلة التبعية به وإن كان مقصرًا وإن كانت صلة أقوىٰ من صلة.

فكذلك شأن المؤمن مع قريبه المؤمن كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١].

وقال تعالىٰ: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣]. وسيأتي إيراد ما روىٰ في معنىٰ «صلح» وما المراد بالصلاح هنا.

وقال تعالىٰ: ﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ [الأحزاب: ٦].

فدل علىٰ أنَّ الإيمان وثَّق تلك الصلات النَّسَبيَّة وأكَّدها وأنه يرجىٰ للقريب المؤمن بسبب قريبه ما لا يرجي لغيره لمكان الرَّحِم والقرابة كما سيأتي بسط ذلك.

وإذا كان الكفر هو قاطع الأسباب والوصلات فالإيمان مؤيِّدها ومؤكِّدها وهذا قياس عكسٍ، من أحسن القياسات وأوضحها فقد ثبت حكم الانقطاع بينهما لثبوت علته هو الكفر، وانتفى الحكم لانتفاء العلة فيثبت ضده لثبوت علته، وقول الله تعالى: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ٣] إنما ورد في تلك الأرحام التي قطعها الكفر واختلاف الدِّين، أمَّا الأرحام المؤمنة فقد علمت ما جاء في الكتاب والسُّنَّة في جمع الله شمل أهلها وإتمام نعمته عليهم، وهذا كله من تغليب جانب الرحمة على جانب الغضب، وقد منع الله الموادَّة والموالاة والبرَّ مع الكفر المقارن للمحاربة والمحادَّة لله تعالى زيادةً في الغلظة والشدة عليهم، فإذا انتفت المحادَّة والمحاربة جاز البرُّ والإقساط اليهم قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٨- ٩] فإذا ارتفع الكفر ارتفعت الأحكام التي علقت به جملة قال تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١].

والوصلات النسبية والصهرية بين الناس على أربعة أقسام:

١- وصلة كافرٍ بكافرٍ.

٢- ووصلة كافرٍ بمؤمنٍ.

٣- ووصلة مؤمنٍ بكافرٍ.

٤- وصلة مؤمنٍ بمؤمنٍ.

**فالقسم الأول**: قد ورد فيه تلك الآية الآنفة الذكر أعني قوله تعالىٰ: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الممتحنة: ٣]. ونظائرها من الآيات.

**وبقية الأقسام الثلاثة**: قد جاء ذكرها في القرآن في نسقٍ واحدٍ في سورة (التحريم) وقد نزل أول السورة في معاتبة عائشة وحفصة رضي الله عنهما، وجاء في آخرها ما يتضمَّن التخويف والحث علىٰ النهوض والسبق إلىٰ الطاعة لذوي الأنساب الصالحة والوصلات الرفعية قال الله تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ﴾ [التحريم: ١٠].

**فهذا فيه ذكر للقسم الثاني وهو وصلة كافر بمؤمن**: وتذكير لمن كان كذلك أنه لا ينفعه انتسابه إلىٰ المؤمنين من سلفه مع كفره، ولذلك قال الله تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ وقد قال بعض المُفسِّرين: إنَّ في ذلك تعريضًا خفيًّا بعائشة وحفصة رضي الله عنهما، وحكي عن ابن سلام، والمراد بذلك الإشادة لهما بمظهر من مظاهر الاعتبار وهو من حيث لفظه ومعناه عام؛ فإنَّ صيغته صيغة عموم. ولا يخفىٰ أنَّ العرب كانوا يعتدُّون بانتسابهم إلىٰ إبراهيم وإسماعيل عليهما الصَّلاة والسَّلام ويفخرون بهما ويتولونهما ويعتدُّون بتوليهما مع إقامتهم علىٰ كفرهم، فكانت هذه الآية وأمثالها شارحةٌ لهم ولأمثالهم من ذوي الأنساب خيبة ظنهم وبطلان حكمهم، وأنه لا ينفعهم مع كفرهم لُحمة نسبٍ ولا وصلة صهرٍ، إذ قطع الكفر أكثر العلائق بين الكافر والمؤمن وإن كان المؤمن في أقصىٰ درجات الصلاح، ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦]، كما لم ينفع تينك المرأتين كونهما

زوجَتَي نبيَّين فخانتاهما وذلك بكفرهما وهو الذي تُشعِر به الآية من ضربهما مثلًا للذين كفروا.

وقد ذكر المُفسِّرون رواياتٍ في تعيين الخيانة ليس من غرضنا نقلها فما يفهم من الآية من كونهما كافرتين كافٍ في المقصود، وهو محكيٌّ عن ابن عبَّاسٍ وعكرمة والضَّحَّاك قالوا: «فخانتاهما في الدِّين»[1]. ويدل على ذلك لزها مع امرأة لوطٍ عليه السلام في قرن، وقد علم كفرها من القرآن في آياتٍ كثيرةٍ، ويدل على ذلك التنظير في الآية الآتية بامرأة فرعون فهنا كان الزوجان مؤمنين والزوجتان كافرتين، وفيما يأتي كان الزوج كافرًا والزوجة مؤمنةٌ.

ومن هذا ما ورد في سبب نزول آية: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾[الشعراء: ٢١٤] وقوله ﷺ: «لا أُغْني عنكم مِن الله شيئًا»[2]. فإنَّ إنذارهم هذا كان من أجل ما كانوا مقيمين عليه من الشرك والآية مكيَّة.

ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[البقرة: ١٢٤] فالظلم اسم عام وقد يأتي في القرآن مرادًا به الشرك وقال تعالى حكاية عن إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾[البقرة: ١٢٨].

---

(١) انظر «تفسير ابن جرير» (٢٣/ ٤٩٧، ٤٩٨).

(٢) أخرجه البخاري في الوصايا (٢٧٥٣) وتفسير القرآن (٤٧٧١)، ومسلم في الإيمان (٢٠٦) عن أبي هريرة.

فهذا مع قوله: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠].

مما يدلنا على أنَّ مِن سُنَّة القرآن أن يذكِّر ذوي الأنساب بما كان عليه آباؤهم من الإيمان والصلاح استنهاضًا لهم إلى اتباعهم، وبذلك يصح لهم شرف الانتساب إليهم ويكمل لهم الانتفاع به، وما في الآيات التي تفسرها قد اشتمل على الترغيب والترهيب، وإنما قدم الترهيب لأن السورة سورة معاتبة وفيه تذكير لهم ولأمثالهم بأنهم لا ينتفعون بانتسابهم إلى المؤمنين مع الإقامة على الكفر، وقطع لأطماعهم وآمالهم، وقد جاء الترغيب أيضًا في إلحاقهم بصالحي آباءهم بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١] لاسيَّما وسورة (الطور) مكية فهي تحثُّهم على المسابقة إلى الإيمان ليلحقوا بآبائهم الذين لا يزالون مُستمسكين بزعمهم بموالاتهم والتشرف بالانتساب إليهم، ومن هذا قوله تعالى: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا﴾ [الحج: ٧٨].

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٨].

﴿وَجَعَلَهَا﴾ أي وجعل إبراهيم كلمة التوحيد ﴿بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ أي في ذريته فلم يزالوا يتواصون بذلك أو لم يزل فيهم موحِّدون.

قال الله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢].

أو يكون الضمير راجعًا إلى الله فيكون المعنى: وجعل الله كلمة التوحيد

باقيةً في عَقِبِهِ. وذلك إجابة لدعائه ودعاء ابنه إسماعيل عليهما الصَّلاة والسَّلام كما حكى الله تعالى عنهما بقوله: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ [البقرة: ١٢٨].

وقد روي أنه ﷺ قرأ على الستة النفر من الأنصار ليلة العقبة قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴾ [إبراهيم: ٣٥].

وذلك أنَّ في تذكيرهم بدعوة أبيهم ما يثير الهمم الساكنة، ويُهيِّج العزائم الكامنة، وإذا علم المؤمن أن استزادته من الأعمال الصالحة من أسباب رفعة درجته بفضل الله ومن أسباب إلحاق ذريته المؤمنين به زاد جدًّا واجتهادًا، وكان ذلك من دواعي المثابرة والملازمة؛ لأنه كلما عظم النفع المتوقَّع في العمل زادت الرغبة في الاستكثار منه، فيكون ذلك من دواعي الجدِّ لا داعيًا إلى الغرور وترك العمل كما زعم السودانيُّ وتلميذه.

ولذلك قال سعيد بن المسيِّب: «إني أصلِّي فأذكر أولادي فأزيد في صلاتي». على أنه لا موضع للغرور فإنَّ العامل نفسه لا محل لاغتراره بعمله فإن حقَّ الله عظيمٌ، والخاتمة مجهولةٌ، والآفات المفسدة للعمل كثيرةٌ فمتى يأمن مكر الله من هذا حاله في نفسه فكيف بغيره من المتصلين به، فالغرور لا محل له ولا يأمن أحدٌ مكر الله.

ولعل للانتفاع بالنسب الصالح شروطٌ قد لا تتحقَّق في النسيب كما أنَّ لقبول العمل الصالح شروطٌ قد لا تتحقَّق في العامل، ومع ذكرنا فلا ينكر

فضل العامل كما لا ينكر فضل الانتساب إليه.

ثُمَّ قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ۞ وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١١ – ١٢].

ضرب الله مَثليْن للمؤمنين:

**أولهما للقسم الثالث:** وهو وصلة مؤمنٍ بكافرٍ فدلَّت الآية على أنه لا تضرُّه هذه الوصلة ولا تنقص ثوابه ومنزلته عند الله كما لم يضر آسية ذلك.

**وثانيهما للقسم الرابع:** وهو وصلة مؤمن بمؤمنٍ وهو قوله تعالى: (ومريم) وحسن عطفه على ما قبله كونهما مثلين للمؤمن إمَّا من حيث الوصلة بكافرٍ وهو ما اقتضاه أولهما، وإما بمؤمنٍ وهو ما دل عليه ثانيهما، وقد نالت مريم بتصديقها وتحصين فرجها ما لم ينله غيرها ممن ليس في منزلتها من بيوت الصلاح ومنازل الاصطفاء، فنالت مرتبة الصِّدِّيقيَّة قال الله تعالى: ﴿وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥] وحازت الشرف الأكبر بأمومة عيسى عليه السلام وما ظهر لها وعلى يديها من الكرامات، ولهذا جاء ذكرها في سورة (آل عمران) بعد آية الاصطفاء المعقَّبة بقوله تبارك وتعالى: ﴿ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣٤].

و«من» في قوله: ﴿ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ﴾ تقتضي تحقيق النسبة والبعضية المتلازمة ولذلك قال البغويُّ: «بعضهم من بعضٍ: من ولد بعض»[1]؛ وقال

---

(١) «تفسير البغوي» (١/ ٤٣١).

أبو حَيَّان: «ومِن للتبعض حقيقةً، أي: متشعبّة بعضها من بعضٍ في التناسل»[1].اهـ

والقول بالحقيقة مقدَّمٌ على القول بالمجاز، وهو كونهم بعضهم من بعضٍ في الطاعة والإيمان، فإنَّ ذلك غير مقصودٍ ولا خاصٌ بالذرية لاسيَّما والمقام مقام الإشادة بتخصيص المحل بالاصطفاء، وإفراده بالذكر وإنما يُعبَّر عند الاصطفاء للدِّين بمثل قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ ﴾ [البقرة: ١٣٢] فهنا اصطفاءان: اصطفاؤهم أنفسهم واصطفاء الدين لهم ولكلٍّ محلٌّ وفضلٌ.

ويدل على ما ذكرناه من معنى البعضية قوله تبارك وتعالى في سورة (النساء): ﴿ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُم ۚ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾ [النساء: ٢٥]. أي بعضكم متشعبٌ من بعضٍ من حيث الأصل الأول، هكذا قال الأكثر من المُفسِّرين. أمَّا ابن جريرٍ فجعل «بعضكم» فاعل أي: فلينكح بعضكم من بعض من فتياتكم[2].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: ٦٧] ذكرهم بما يقتضي تشابكهم وتواشجهم من حيث التناسل في الأرحام؛ لأن ما بينهم منها هو السبب الذي جمعهم مع وصف النفاق على عصبية بعضهم لبعضٍ، فأسباب تمالئهم على النفاق كانت راجعة إلى صلات نسبية قومية نفسانية، فوصفهم بها لأنها هي المؤثِّرة عليهم في ذلك، بخلاف المؤمنين

---

(١) «البحر المحيط» (٣/ ١١٢).

(٢) «تفسير الطبري» (٨/ ١٩١).

فقد قطعوا الوصلات التي بينهم وبين غيرهم ممن لم يَدِن بدينهم قريبًا كان أو بعيدًا، وجمعهم الدين على اختلاف أنسابهم فلهذا قال فيهم: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ﴾[التوبة: ٧١] ولم يقل: بعضهم من بعضٍ لما ذكرنا، وقدَّم ذكر البعضية بعقب آية الاصطفاء على ذكر الموالاة وإن كان يصح ذكرها هناك أيضًا لما قلنا أنَّ المقام مقام تنويه باصطفاء من ذكرهم الله تعالى وجعل الأنبياء منهم، والكتاب والدِّين السماوي فيهم وفي ذريتهم ومن تبعَّض منهم، وهذا واضحٌ.

ويدل على ما ذكرنا في تأويل قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ أنَّ رأس المنافقين إذ ذاك كان عبدالله بن أُبيٍّ، وكان المنافقون من قومه وكانوا يتعصَّبون له ويلتفُّون حوله، وقد جاءت الإشارة إلى ذلك في الحديث لما قال عمر ﵁ لرسول الله ﷺ: «دعني أضرب عنق هذا المنافق»، يعني ابن أُبيٍّ. فقال ﷺ: «**إذًا ترعدُ له أنوفٌ كثيرةٌ بيثرِبَ**»[1].

**فإن قيل:** ما فائدة ذكر البعضية هنا مع أنَّ ذلك معلومٌ؟

**قلنا:** فائدتها ما أشرنا إليه من أنَّ الحامل لهم على التكالب على النفاق وتعصُّب بعضهم لبعضٍ فيه هي العصبية الجاهليَّة التي ينهى عنها الشرع، فالآية تنعى عليهم ذلك ولذلك قابله بقوله في المؤمنين: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ﴾ فذكر لهم صفة الموالاة والنصرة والتعاضد على الدين وإخلاص الدعوة لله لا للعصبية، وفائدة ذكر ذلك في آية (آل عمران) التنويه بظهور آثار

---

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٣/ ٤٠٥، ٤٠٦).

الاصطفاء لإبراهيم وآله عليه وعليهم السلام في الذرية التي تشعَّبت عنه وتبعَّضت منه كما سبق.

والمقصود: أنَّ قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ قد تكون «من» فيه لابتداء الغاية أي: ولدت منهم لأنها من أعقاب هارون أخي موسى عليه السلام، ذكر هذا غير واحدٍ من المُفسِّرين: منهم الزمخشريُّ والنيسابوريُّ وأبو حيَّان والرازيُّ والبيضاويُّ والنَّسَفِيُّ.

واقتصر عليه الخازن فقال: «﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ أي المطيعين وهم رهطها وعشيرتها؛ لأنهم كانوا أهل بيت صلاحٍ وطاعةٍ لله»، وقاله البغويُّ.

وقد يكون المراد بـ«القانتين»: الجنس، أي: من جملة القانتين المطيعين لله من غير إشارةٍ إلى معنى أصلها الطيِّب ومحلها الكريم إلَّا من حيث ما يفيده التقسيم والمقابلة بما قبله.

**فإن قلت**: لِمَ لم يذكر الوصلة الصهرية بين زوجين مؤمنين وعدل عنه إلى ضرب المثل بمريم عليها السلام.

**قلنا**: عدل عن ذلك لما قلنا أنَّ أول السورة نزل في عتاب من ذكرنا من أمهات المؤمنين الطاهرات رضي الله عنهنَّ فلا يحسن بالمقام ذكر ذلك مع أنَّ ذلك قد ذكر في مواضع أخر مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ * هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٥ - ٥٦] ونحو قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣].

وهذا يشمل عموم أهل الجنَّة، أمَّا الخاص بهنَّ فمثل قوله تعالىٰ: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٢] فإنهنَّ إنما كنَّ كذلك لما أشعرت به الإضافة إليه ﷺ مِن أنهنَّ نساؤه، فبلغن بالتبعية التي هي الوصلة به تلك المنزلة الرفيعة من الكون معه ﷺ وليس ذلك بأعمالهنَّ، إذ لا يبلغ أحدٌ عمله ﷺ ولا تقواه، فالتقوىٰ شرطٌ لسلامة المزيَّة لهنَّ لا لحصولها، يؤيِّده ورود ذلك بحرف الشرط لا التعليل، فنسأل الله أن يلهمنا تقواه فإنها مفتاح كلِّ خيرٍ والسبب الموصل إليه.

وفي ذكر مريم عليها السلام إهابةٌ بالأزواج رضي الله عنهنَّ ومَن في معناهنَّ أن يسعوا إلىٰ ما وصلت إليه مريم عليها السلام، فإنَّ لهنَّ من الوصلة بالقانتين من آل إبراهيم مثل مالها، ولا شيء أدعىٰ إلىٰ إثارة الهمَّة وتحريك العزمة من ذكر مناقب النظير والإغراء بالمسابقة إلىٰ ما وصل إليه والنهوض إلىٰ مساماته، لاسيَّما والمثل مضروبٌ بأنثىٰ مثلهنَّ وأنت إذا تأمَّلت ما قلناه في تأويل هذه الآيات وما ترمي إليه وجدته من أحسن ما قيل فيها، لاسيَّما واللفظ يساعد عليه والمعنىٰ لا يأباه، والمقام مقام تبيين حالة الوصلات النسبية بين أهلها، ومريم عليها السلام لم تكن لها وصلةٌ بأحدٍ إلَّا سلفها الصالح، إذ لم يكن لها زوجٌ فصح ضرب المثل بهذا للمؤمن المنتسب إلىٰ مؤمنٍ ذي خصوصية ومزية، وما يرجىٰ له مع التقوىٰ وسلوك سبيل سلفه من إتمام النعمة عليه كما أتمها عليهم، قال الله تعالىٰ حاكيًا عن يعقوب في مخاطبته لابنه يوسف عليه الصَّلاة والسَّلام: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ

﴿وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَۚ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [يوسف: ٦].

وقد اقتضت حِكْمته أن يكون لمظاهر هدايته مواضع مخصوصة تطلع منها بدورها، ويشرق من آفاقها نورها ليكون ذلك أدعى إلى قبولها والتصديق بها، لأنها أتت من معدنها المعهود وفاضت من منهلها المورود.

والحاصل: أنَّ ضرب المثل بمريم عليها السلام وما نالته من الاصطفاء والتطهير والاصطفاء الثاني الذي هو بمعنى التفضيل وما تبع قيامها بحقِّ الاتباع من تخصيصها بولادة نبيِّ الله عيسى عليه السلام من غير ذَكَرٍ هو دليلٌ على فضل الانتساب إلى السلف الصالح؛ لأن قوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ﴾ [آل عمران: ٤٢]. الأولى أن يكون المعنى: اصطفاك باصطفائه آل إبراهيم عليه السلام وكونك منهم. إذ لا يقال أنَّ المعنى: اصطفاك من آل إبراهيم عليه السلام. لأن فيهم من هو أفضل منها بيقينٍ، ولا أنَّ معنى ذلك: اصطفاك لأمومة عيسى عليه السلام ونحو ذلك من الكرامات؛ لأنَّ ذلك فيما يظهر هو معنى قوله تعالى ثانيًا: ﴿وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٤٢]. وذلك سرُّ ضرب المثل بها هنا للقسم الرابع.

هذا ما ظهر، فإن كان صوابًا فمن الله وإن كان خطأ فمنِّي، واستغفر الله إن الله غفور رحيم.

## الكلام على قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾

ذكر السيِّد العلامة عبدالله دحلان هذه الآية مستدلًا بها، وتعقَّبه التلميذ في «فصله» مفندًا لكلامه واستدلاله، فنورد كلام التلميذ ونرد المردود منه، ويأتي خلال ذلك مدلول الآية وما يؤخذ منها، والله الهادي إلى سواء السبيل.

قال التلميذ في صحيفة (١٢٣): «الجواب: أولا: المفهوم من مدلول الآية أنَّ الغلامين كانا صغيرين لم يبلغا الحُلُم ولم يُخاطَبا بشيءٍ من العبادات حتى تكون المسألة مما نحن فيه». اهـ

**ونقول:** لا شبهة في بطلان كلامه من وجوه:

**الأول:** أنَّ الاستدلال بهذه الآية على فضل النسب الصالح صحيحٌ واضحٌ، وقد استدلَّ بها سلف الأُمَّة وعلماؤها وكفى بهم حُجَّة في ذلك.

**الثاني:** أنَّ مفهوم كلامه أنَّ النزاع إنما هو في فضل النسب الصالح أو نفعه بالنسبة إلى الكبير لا إلى الصغير، ولما كانت الآية واردة في غلامين صغيرين فلا دلالة فيها على ذلك، ولا وجه لما قاله لأن وجه الاستدلال بها أن صلاح أبيهما سببٌ تامٌّ أو جزء سببٍ في حفظ ما لهما والعناية بهما، ورابطة هذا السبب هو النسب فثبت فضله لا محالة، ولو فرض تخلُّف تأثير صلاح الأب بالنسبة إلى الكبير لم يكن ذلك لبطلانه من أصله ولكن لعدم ما يقويه أو ما يكمله أو لوجود مانع.

**الثالث:** أنَّ الآية دالَّةٌ على أنهما حُفِظَا في مالهما لصلاح أبيهما قبل أن يبلغا

أشدهما وبعد أن بلغاه فإنَّ الله تعالىٰ يقول: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢] فقد حفظا في ذلك في صغرهما إلىٰ بلوغهما وبعد بلوغهما؛ لأن الاستخراج لم يقع إلَّا بعده كما دلَّت عليه الآية، فالذي قال فيه التلميذ أنه المفهوم هو في الحقيقة غير المفهوم.

قال: «ثانيا: أنَّ الله سبحانه قد أخبر أنَّ سبب حفظ مالهما: حتىٰ يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما رحمةً مِن ربِّك، ولم يقل أنَّ سبب ذلك صلاح أبيهما ولا صلاح غيره، وهو سبحانه لا حجر عليه ولا حصر علىٰ رحمته فهو يرحم من يشاء، وذكر صلاح أبيهما إنما هو خبر من الأخبار أخبرنا الله به في معرض القصة، ليس هو سبب حفظهما ولا سبب حفظ ما لهما فلا شاهد فيه». اهـ

ونقول: أنَّ في كلامه هذا خبطًا كثيرًا وأغلاطًا فاحشةً عربيةً وأصوليةً، وفيه نسبة العبث إلىٰ الله عزَّ وجلَّ والكلام عليه من وجوه:

الأول: في تحقيق دلالة الآية علىٰ أنَّ صلاح أبيهما من أسباب العناية بهما.

الثاني: بيان أنَّ: ما ذكره الله تعالىٰ من وقوع ذلك رحمةً منه، من المؤكِّد لما نستدل عليه، وأن جميع الأسباب التي أوصلت المرحومين إلىٰ الرحمة هي من رحمته أيضًا.

الثالث: بيان أنه يمتنع أن يكون في كتاب الله ما يورد لمجرَّد الأخبار لا لعبرةٍ أو دلالةٍ، كما يفعل أهل الأساطير والرِّوايات، لاسيَّما إذا سيق الكلام لبيان أسباب ما تقدَّم ووجه الحِكْمة فيه والإخبار بتأويله كما في هذه الآية.

وينتظم القول في ذلك مع الردِّ علىٰ بقية كلامه في ثلاثة فصول فنقول:

## فصل

اعلم أنَّ من القواعد المعروفة المُسلَّمة بين علماء الأصول والفروع أنَّ الفاء قد تأتي للسببية لاسيَّما في العاطفة جملة أو صفة، فتارة تدخل على المسبَّب نحو: «زيدٌ فاضلٌ فأكرمه» فالإكرام مُسبَّبٌ عن الفضل، والفضل سببٌ له.

فما قبلها في صورة المثال عِلَّةٌ لما بعدها، ومثل ذلك قولك: ضربه فأوجعه، وضربه فبكى. فالضرب عِلَّةٌ للإيجاع وعِلَّةٌ للبكاء.

وكقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ﴾ [القصص: ١٥]، فالوكز عِلَّة القضاء عليه وسببه، ونحو قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِ﴾ [البقرة: ٣٧] فالتلقي سبب التوبة وعلتها، وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] فالسرقة عِلَّة القطع وأمثلة ذلك كثيرة.

وقد تدخل على السبب فتكون بمنزلة لام التعليل نحو: ﴿فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٞ﴾ [الحجر: ٣٤]، وأكرم زيدًا فإنه فاضلٌ، واقطع فلانًا فإنه سارق؛ فما دخلت عليه الفاء في هذه الأمثلة سببٌ لما قبله كما هو ظاهر، فقد دخلت على ما هو الشرط في المعنى كما أنَّ الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى.

وقد يكون الحُكم منبنيًا على سببين أو جزء سبب -على الخلاف المشهور في مسمى العلة- معطوفٌ أحدهما على الآخر بالواو فيشتركان في السببية للحكم المنبني عليهما كما في قوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا﴾ [الكهف: ٧٩] فهذا بيان وتأويل لما فعله الخضر

وأنكره عليه موسى عليهما الصَّلاة والسَّلام، ومعنى التأويل هنا إظهار ما تؤول إليه تلك الأفعال ببيان عللها وأسبابها التي اقتضتها ووجوه الحكم والمصالح المؤدِّية إليها، فذكر لما فعله من تعييب السفينة سببين:

**الأول**: أنها لمساكين بقوله: ﴿ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ﴾.

**والثاني**: الخوف من أخذ الملك لها بقوله: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ وفي الثاني منهما إشارةٌ ضِمنيَّـةٌ إلى أنَّ ذلك التعييب هو عين الإصلاح، وأمَّا الحكم المُسبَّب عن هذين السببين فهو قوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ وإنما وسطه بينهما لنكتة ذكرها صاحب «الكشاف» ونقلها عنه النيسابوريُّ وأبو حَيَّان وأقرَّاها، وأوردها أبو السعود وغيره، وعبارة «الكشاف»: «فإن قلت: قوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ مُسبَّبٌ عن خوف الغصب عليها فكان حقُّه أن يتأخَّر عن السبب. قلت: النية به التأخير وإنما قدِّم للعناية، ولأن خوف الغصب ليس هو السبب وحده ولكن مع كونها للمساكين فكانت بمنزلة قولك: زيد ظني مقيم»[1].اهـ

وعبارة أبي السعود: «ولعل تفريع إرادة تعييب السفينة على مسكنة أصحابها قبل بيان خوف الغصب عليها مع أنَّ مدارها كلا الأمرين للاعتناء بشأنها إذ هي المحتاجة إلى التأويل وللإيذان بأن الأقوى في المدارية هو الأمر الأول، ولذلك لا يبالي بتخليص سفن سائر الناس مع تحقيق خوف الغصب في حقِّهم أيضًا»[2].اهـ

---

(١) «تفسير الزمخشري» (٢/ ٧٤٠، ٧٤١).

(٢) «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٥/ ٢٣٨).

أمَّا في الآية التي نحن بصددها وهي قوله تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ [الكهف: ٨٢] فقد ذكرت الأسباب في نسقٍ واحدٍ معقبة بذكر المُسبِّب وهو المشار إليه بقوله: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾ الآية، لتقاربها في المعنىٰ المقتضي للغاية وإن كان السبب الأخير أقواهما، أعني قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ كما سيأتي شرحه.

ثُمَّ قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۝ فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨٠ - ٨١] ففي هذه الآية من لطائف التعبير ومحاسن الكنايات ما يثير الأريحية ويبعث العجب وذلك أنه قال: ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ فذكر أحد طرفي السبب وطوىٰ الطرف الآخر وهو كون الغلام كافرًا اكتفاء بما يفهم من قوله: ﴿فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾ فإنه لو كان مؤمنًا لما خُشي ذلك منه، وتنويهًا بأصل السبب الأهم وهو كونهما مؤمنين.

علىٰ أنَّ المُفسِّرين قالوا: إنَّ في الكلام حذفًا وإنَّ المعنىٰ: وكان الغلام كافرًا. وكذا وجد في مصحف أُبَيٍّ، وقرأ ابن عبَّاسٍ: «**وأمَّا الغلام فكان كافرًا**» وإنما عطف قوله: «فخشينا» بالفاء علىٰ ما قبله دون الواو لأنه مُسبَّبٌ عما قبله فكون الغلام كافرًا وأبواه مؤمنين تسبَّب عنه الخشية عليهما أن يرهقهما، أي: يغشاهما طغيانًا وكفرًا تعصُّبًا لدينه واستطالة بقوته علىٰ ضعفهما وبشبابه علىٰ شيبتهما، وتسبَّب عن الخشية: قتل الغلام، فأدمج هذا المسبب وأغفل ذكره وأقام مقامه ذكر حِكْمةٍ أخرىٰ في قتله غير سلامة أبويه المفهومة من المقال والمقام، إشارة

إليه من أحسن وجوهه وأحمد غاياته فقال: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾، ﴿خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً﴾ أي طهارة ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ أي عطفًا وشفقة عليهما فحذف مسبب الخشية الحقيقي وهو قتل الغلام، وأقام إحدىٰ الحِكْمتين المترِّتبتين عليه مقامه لأنه غير مقصودٍ لذاته.

وذلك لأنه لا يقتل كلُّ كافرٍ، فما أكثر الكافرين علىٰ وجه الأرض، فلو كان ذلك مقصودًا لذاته لسارع إلىٰ قتلهم، وإنما أوقعه لما ترتَّب عليه من السلامة لأبويه والمصلحة بتبديلهما خيرًا منه، فالأولىٰ نجاةٌ والثانية غنيمةٌ، وخصَّها بالذكر الصريح بإقامتها مقام المسبب المحذوف؛ لأنها أظهر دخولًا في جانب التفضل والإحسان من مجرَّد السلامة، والضمير في قوله: «فخشينا، فأردنا» للخَضِر عليه السلام وعليه الأكثر، ويرشِّحه الإتيان بضمير الغيبة في: «ربهما» وقوله فيما يأتي: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾، ومن جوَّز إسنادها إلىٰ الله تعالىٰ جعل المعنىٰ علىٰ التشبيه والاستعارة كاستعمال: «لعل، وعسىٰ» في القرآن نظرًا لحال المخاطبين، فمعنىٰ الخشية علىٰ ذلك: الكراهة، أي: فكر هنا كراهة من خاف سوء العاقبة.

فإن قلت: لِمَ لم يعطف الفعل الأخير بالواو علىٰ الفعل الأول كما وقع ذلك في الآية المتقدِّمة والآية التالية؟

قلنا: لم يعطفهما بالواو لما أشرنا إليه سابقًا وذلك في الكلام تفريعًا وترتيبًا فكونهما مؤمنين وهو كافرٌ تسبَّب عنه الخشية عليهما من الإرهاق فحسن عطف فعلها بالفاء، والخشية عليهما تفرَّع عنها الإرادة بقتله أن يبدلها ربُّهما خيرًا منه زكاةً وأقرب رُحْما، فعطف علىٰ ما قبله بالفاء أيضًا، وأمَّا ما تقدم وما يأتي فقد

عطف أحد جزئي السبب بالفاء وعطف عليه الثاني بالواو التي تقتضي إدخاله في معنى السببية.

ثُمَّ قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ [الكهف: ٨٢] ففرَّع إرادته تعالى بلوغهما الأشد واستخراجهما الكنز على أنَّ الجدار ليتيمين، وأن تحته كنزًا لهما وأنَّ أباهما صالحٌ.

فهذه الثلاثة الأمور هي سبب إقامة الجِدار ليبقى لهما كنزهما فلا يطلع عليه أحدٌ، ولا تمتد إليه يدٌ، كما أنَّ كون السفينة لمساكين وراءهم مَلِكٌ يأخذ كلَّ سفينةٍ غصبًا هما سبب تعييبها، الذي هو تعييبٌ في الظاهر وسلامةٌ وإصلاحٌ في الباطن، فقد تألَّف السبب هناك من أمرين كما تألَّف هنا من ثلاثة، وقوله: ﴿فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ﴾ عطفه بالفاء لأنه جزاء حرف الشرط الذي هو «أمَّا» ومسببه، وهو أيضًا وما بعده سبب لقوله: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾ وقال: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ فعطف هذين الفعلين عليه بالواو، فصار لهما حكم سابقهما لأنهما مُسبَّبان عما قبلهما وسببان لما بعدهما مثله، وقد عبَّر عن المسبَّب الذي هو إقامة الجدار بحِكْمته المقصودة فإنه قال: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ لما ذكرنا في الآية التي قبلها؛ ولأن المقام مقام تأويلٍ وإيضاحٍ وإظهار حسن ما فعله الخَضِر وجريانه على الوجه المحمود المقصود، ولا يتبيَّن ذلك إلَّا ببيان السبب والمسبَّب عنه، ولما كانت الأفعال معلومةً لهما لأن موسى عليه الصَّلاة والسَّلام رأى الخَضِر عليه السلام حين فعلها كان

المهم بيان حِكْمتها لا هي في نفسها، فلذلك أتى بحِكْمة الفعل بدلًا عن الفعل فقال فيما قبلها: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا﴾ إلخ ولم يقل فقتلناه، وقال هنا: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾ إلخ، ولم يقل فأقمنا الجدار لأنه بذلك يظهر حسن ما فعله الخَضِر ﷺ وجوازه في ظاهر الحكم كما كان جائزًا في الباطن، فالأسباب المذكورة مؤثِّرة في حُكْم أعيان تلك الأفعال، وإلَّا لما صح جعلها تأويلًا يدفع اللائمة ويبين جواز الفعل.

فإن قيل: لم لم يعبِّر في قصة السفينة بحِكْمة الفعل دون الفعل كما عبَّر بها في قصة الغلام والغلامين فإنه قال: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾؟

قلنا: إنَّ الفعل الواقع من الخَضِر ﷺ هو خرق السفينة، قال الله تعالى: ﴿ فَانطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا ﴾ فعدل عنه إلى قوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ لأن تعييب السفينة هو الذي يدفع عنها نظر الطامع فيها والغاصب لها، ومع اكتناف الفعلين له ظهر المراد من التعييب أنه عين الإصلاح كما سبق نقله عن صاحب «الكشاف»، فقد عدل عن الفعل الذي هو الخرق إلى ما تظهر به حِكْمته وهو قوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ فكان الأمر في سياق القصص الثلاث واحدًا.

فإن قيل: إنَّ السبب في قصة الجدار تألَّف من ثلاثة أمور: كونه لغلامين يتيمين في المدينة، وكون تحته كنزٌ لهما، وكون أبيهما صالحًا. كما تألَّف في قصة السفينة من سببين، فما هو الأهم من هذه الأمور الثلاثة؟

قلنا: أمَّا كون تحته كنزٌ لهما فليس بالمهم وإنما هو مع الجدار العين التي جرى الفعل فيه، وإنما اهتم به لغيره، كما أنَّ السفينة إنما ذكرت لأنها مجرى القصة

والموضع الذي وقع عليه وفيه الفعل، فالاهتمام بها كان عنايةً بأهلها لا بها فهي تابعةٌ كالجدار والكنز هنا. فالمهم إذًا أمران: كونه لغلامين يتيمين في المدينة، وكون أبيهما صالحا، فأيهما الأقوىٰ في مدار العناية وأقوىٰ تأثيرًا في اقتضاء الفعل؟

والذي يظهر والله أعلم أنَّ اليتم هنا يقابل المسكنة في أصحاب السفينة، وصلاح الأب يقابل الإيمان في أبوي الغلام المؤمنين، وكلاهما مقتضٍ للعناية والأقوىٰ منهما صلاح الأب؛ لأن ما متعلقه الدين أقوىٰ وأمكن من غيره، ولما ورد فيه عن ابن عبَّاسٍ وغيره كما سيأتي، وأيضًا فإنَّ المسكنة إنما احتملت تعييب السفينة، وإيمان الأبوين قد احتمل القتل الذي هو أفحش في الظاهر من تعييب السفينة، فكان احتماله لذلك أقوىٰ دلالة علىٰ قوة تأثيره، فيقال بنظيره هنا في المقابلة بين يتم الغلامين وصلاح أبيهما فصلاحهما أقوىٰ السببين في التأثير﴿فَأَرَدتُّ ﴾﴿فَأَرَدْنَآ ﴾﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ ﴾.

وأمَّا النكتة في قوله: ﴿فَأَرَدتُّ﴾ ﴿فَأَرَدْنَآ﴾ ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾ فقد ذكرها المُفسِّرون وأجمعهم قولًا في ذلك البيضاويُّ، قال: «ولعل إسناد الإرادة أولًا إلىٰ نفسه لأنه المباشر للتعييب.

وثانيا: إلىٰ الله وإلىٰ نفسه لأنَّ التبديل بإهلاك الغلام وإيجاد الله بدله.

وثالثا: إلىٰ الله وحده لأنه لا مدخل له في بلوغ الغلامين، أو لأن الأول في نفسه شرٌّ والثالث خيرٌ والثاني ممتزجٌ، أو لاختلاف حال العارف في الالتفات إلىٰ الوسائط»[1].اهـ

---

(١) تفسير البيضاوي المسمىٰ «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٩١).

أمَّا ابن جريرٍ فسيأتي ما رواه، وقال النيسابوريُّ: «وفي قوله: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ دلالة على أنَّ صلاح الآباء يفيد العناية بأحوال الأبناء، عن جعفر بن محمد ﷺ: كان بين الغلامين وبين الأب الذي حفظا فيه سبعة أباء»[(١)]. اهـ

وقال البغوي: «﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ قيل: اسمه كاشح، وكان من الأتقياء قال ابن عبَّاسٍ: حفظا بصلاح أبيهما، وقيل: كان بينهما وبين الأب الصالح سبعة أباء. قال محمد بن المنكدر: إنَّ الله يحفظ بصلاح العبد ولده وولد ولده وعترته وعشيرته وأهل الدويرات حوله، فما يزالون في حفظ الله ما دام فيهم. قال سعيد بن المسيِّب: إني أصلِّي فأذكر ولدي فأزيد في صلاتي»[(٢)]. اهـ

وقال الخازن نحو كلام البغويِّ، وقال النَّسَفِيُّ: «﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا﴾ قيل: جدهما السابع ﴿صَٰلِحًا﴾ ممن يصحبني. وعن الحسين بن عليٍّ رضي الله عنهما أنه قال لبعض الخوارج في كلام جرى بينهما: بمَ حفظ الله الغلامين؟ قال بصلاح أبيهما. قال: فأبي وجدِّي خيرٌ منه»[(٣)].

وقال في «الجلالين»: «﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ فحفظا بصلاحه في أنفسهما وما لهما»[(٤)]، قال في «حاشية الجمل» عليه ما نصُّه: «قوله: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾

---

(١) «تفسير النيسابوري» (٤/ ٤٥٣).

(٢) «تفسير البغوي» (٣/ ٢١١).

(٣) «تفسير النسفي» (٢/ ٣١٥).

(٤) «تفسير الجلالين» (١/ ٣٩٣).

ظاهر اللفظ أنه أبوهما حقيقة، وقيل: هو الأب السابع قاله جعفر بن محمد، وقيل: العاشر، فحفظا فيه وإن لم يذكرا بصلاحٍ، وكان يسمَّىٰ كاشحًا، قاله: مقاتل، واسم أمهما: دنيا، ذكره النقاش. ففيه ما يدل علىٰ أنَّ الله يحفظ الصالح في نفسه وفي ولده وإن بعدوا عنه، وقد روي أنَّ الله يحفظ الصالح في سبعةٍ من ذريَّته، وعلىٰ هذا يدل قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَـٰبَ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٦] قرطبي»[1].اهـ

وقال البيضاويُّ: «﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَـٰلِحًا﴾ تنبيهٌ علىٰ أنَّ سعيه ذلك كان لصلاحه، قيل: كان بينهما وبين الأب الذي حفظا فيه سبعة آباء وكان سياحًا واسمه كاشح»[2].اهـ

وقال الرازي: «فأراد الله إبقاء ذلك الكنز علىٰ ذينك اليتيمين رعاية لحق صلاح أبيهما».اهـ، وقال أيضًا: «الفائدة الثالثة: قوله: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَـٰلِحًا﴾ يدل علىٰ أنَّ صلاح الآباء يفيد العناية بأحوال الأبناء، وعن جعفر بن محمدٍ: كان بين الغلامين وبين الأب الصالح سبعة أباء. وعن الحسن بن عليٍّ أنه قال لبعض الخوارج في كلامٍ جرىٰ بينهما: بِمَ حفظ الله مال الغلامين؟ قال: بصلاح أبيهما. قال: فأبي وجدِّي خيرٌ منه. قال: قد أنبأنا الله أنكم قومٌ خَصِمون»[3].اهـ

---

(١) «حاشية الجمل علىٰ تفسير الجلالين» (٣/ ٤٣).

(٢) «تفسير البيضاوي» (٣/ ٢٩١).

(٣) «تفسير الرازي» (٢١/ ٤٩٢).

وقال أبو السعود: «﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ تنبيهٌ على أنَّ سعيه في ذلك كان لصلاحه، قيل: كان بينهما وبين الأب الذي حفظا فيه سبعة أباء»[1].

وقال أبو حَيَّان: «وحفظ هذان الغلامان بصلاح أبيهما، وفي الحديث: «**إنَّ الله يحفظُ الرَّجلَ الصَّالحَ في ذُرِّيَّتِهِ**»[2]»اهـ

وقال ابن كثيرٍ: «﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ فيه دليلٌ على أنَّ الرجل يحفظ في ذريته، وتشمل بركة عبادته لهم في الدنيا والأخرة بشفاعته فيهم ورفع درجتهم إلى أعلى درجة في الجنَّة لتقرَّ عينُه بهم كما جاء في القرآن ووردت به السُّنَّة. قال سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ: حُفِظا بصلاح أبيهما ولم يذكر لهما صلاحًا. وتقدَّم أنه كان الأب السابع والله أعلم»[3].اهـ

وقال صاحب «الكشاف»: «﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ اعتدادٌ بصلاح أبيهما وحفظٌ لحقِّه فيهما»[4].اهـ

وقال صاحب «روح البيان» [5] نحو ما ذكرناه عنهم.

فهؤلاء ثلاثة عشر من المُفسِّرين يقولون بما قلناه ولا نعلم لهم مخالفًا

---

(١) «تفسير أبي السعود» (٥/ ٢٣٩).

(٢) «البحر المحيط» (٧/ ٢١٦).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٥/ ١٨٧).

(٤) «تفسير الزمخشري» (٢/ ٧٤٢).

(٥) «روح المعاني» (٥/ ٢٨٧).

ونقلوه عن النقاش والقرطبيِّ أيضًا، وعن الحسن بن عليٍّ رضي الله عنهما، وعن ابن عبَّاسٍ وجعفر بن محمدٍ رضي الله عنهم، وسعيد بن جبير ومحمد بن المنكدر ونقل عن جابر بن عبدالله، وعن الشَّعْبيِّ ومقاتل بن سليمان وكعب الأحبار ووهب بن مُنبِّهٍ وسليمان بن سليم وخيثمة أحد الأعلام، وقاله ابن حجرٍ الهيتميُّ في «الزواجر».

فهؤلاء سبعة وعشرون حبرًا من أحبار الأُمَّة المحمدية يؤيِّدون ما قلناه ويوثِّقونه، ويخالفون ما قاله الخصم وينكرونه.

وقد أخرج الروايات في ذلك: ابن المبارك وسعيد بن منصور وأحمد في «الزهد»، وابن أبي حاتمٍ والحاكم وابن مَرْدُويَه وابن أبي شيبه وعبد بن حميد وابن المنذر وابن جريرٍ وابن عساكر.

فهؤلاء اثنا عشر حافظًا أخرجوا هذه الروايات في كتبهم وتفاسيرهم.

وقد أخرج ذلك ابن أبي حاتمٍ في «تفسيره» وقد التزم أن يذكر فيه أصح ما ورد، وقد أخرج ابن جريرٍ رواية ابن عبَّاسٍ قال: «حدَّثنا موسى بن عبدالرحمن: قال حدَّثنا أبو أسامة: عن مِسْعَرٍ، عن عبدالملك بن مَيسرة، عن سعيد بن جُبيرٍ قال: قال ابن عبَّاسٍ في قوله: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ قال: حُفِظا لصلاح أبيهما وما ذكر منهما صلاحٌ. حدَّثنا أبو كُرَيبٍ قال: حدَّثنا سفيان، عن مِسْعَرٍ، عن عبدالملك بن مَيسرة، عن سعيد بن جُبيرٍ بمثله»[1].اهـ

وقول ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: وما ذكر عنهما صلاحٌ. أي فلو كانا

---

(١) «تفسير ابن جرير الطبري» (١٨/ ٩٠، ٩١).

صالحين لذكر صلاحهما لأنَّ المقام مقام إيضاح للأسباب التي روعيت لها مصلحتهم في تلك الأفعال، وحينئذٍ فإمَّا أن يكون لهما صلاحٌ ولكن صلاح أبيهما أعظم فكان هو مدار العناية فلم يكن لصلاحهما تأثيرٌ، أو لا يكون لهما صلاحٌ فحُفِظا لصلاح أبيهما، وهذا من فقه ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما وغوصه على دقائق التفسير؛ لأن ما بالنفس أولى بأن يكون مدارًا للعناية وأولى بالذكر فدل عدم ذكره على عدمه أو ضعفه.

وقد روى ابن جريرٍ رواية ابن عبَّاسٍ عن راويين من شيوخه، وهما: موسى بن عبدالرحمن، وأبو كُرَيبٍ.

فأمَّا موسى فرواه عن أبي أسامة، وأمَّا أبو كُريبٍ فراوه عن سفيان، كلاهما عن مِسْعَرٍ.

فأمَّا موسى بن عبدالرحمن: فهو ابن سعيد الكندي المسروقي أبو عيسى الكوفي، احتجَّ به الترمذيُّ والنَّسائيُّ وابن ماجه. قال فيه النَّسائيُّ: «ثقة»، وقال ابن أبي حاتمٍ: «صدوقٌ ثقةٌ»، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات »[1].

وأمَّا شيخه أبو أسامة: فهو حماد بن أسامة القرشي مولاهم أحد الأعلام ومن أعظم من روى له الستة واحتجُّوا به، وعظَّمه الأئمَّة ووثَّقوه، فوثَّقه أحمد وأثنى عليه ووصفه بشدة الضبط والكيس والصِّدق وصحَّة الكتاب، ووثَّقه ابن

---

(١) كل ما نذكره من الجرح والتعديل فهو من «التهذيب» و«لسان الميزان» ومقدمة «الفتح» أو «تعجيل المنفعة» كلها للحافظ ابن حجر، وقد نذكر شيئًا عن الذهبي من «الميزان» أو «التذكرة». اهـ (مؤلف).

معينٍ وابن سعدٍ والعجليُّ وابن قانعٍ، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» وقد اخطأ الذهبيُّ في «الميزان» فنقل فيه قولًا نسبه إلىٰ سفيان الثوري وهو غلطٌ، إنما قاله سفيان بن وكيعٍ وهو ضعيفٌ لا يعبأ بقوله، والمنقول عن سفيان الثوريِّ فيه أنه قال: «ما بالكوفة شابٌّ أعقل من أبي أسامة».

وأمَّا أبو كُريبٍ: فهو الحافظ الحُجَّة محمد بن العلاء الهمدانيُّ، أحد رجال «الصحيحين» ومن أعظم من روىٰ له الستة واحتجُّوا به وأجمعوا علىٰ توثيقه.

وأمَّا شيخه سفيان: فهو ابن عُيَيْنَةَ المعرفة التي لا تتنكر والعلم الشاهر بنفسه عن أن يوصف ويشهر، أجمع الأئمَّة علىٰ توثيقه والاحتجاج به فلا نطيل القول فيه.

وأمَّا مِسْعَرٌ: فهو ابن كِدام الهلاليُّ العامريُّ الرواسيُّ أبو سلمة الكوفيُّ، أحد الأعلام، روىٰ له الستة واحتجُّوا به، وأجمع الأئمَّة علىٰ توثيقه وأثنوا عليه الثناء البليغ.

وأما عبدالملك بن ميسرة: فهو أحد الأعلام روىٰ له الستة وأجمعوا علىٰ توثيقه والاحتجاج به.

وأمَّا سعيد بن جُبيرٍ: فالكلام في وصفه من باب السماء فوقنا والأرض تحتنا، حُجَّةٌ لا يُسأل عن مثله، وإمامٌ من الأئمَّة وعلمٌ من أعلام الأُمَّة.

فالسند صحيحٌ وثيقٌ متينٌ مرويٌّ عن ابن عمِّ رسول الله ﷺ ترجمان القرآن حَبر الأُمَّة عبدالله بن عبَّاسٍ رضي الله عنهما، وقد أخرج السيوطيُّ هذه الرواية عن ابن المبارك وسعيد بن منصور وأحمد في «الزهد» وابن المنذر وابن أبي حاتمٍ والحاكم قال: وصحَّحه.

ولا ريب أنَّ الأُمَّة كلها تعتمد قول ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما في تفسير الآية، ولا تقيم معه وزنًا لتخيُّلات التلميذ ولا شيخه، ومن لم يفعل كذلك فليس منها، ولذاك أطبق المُفسِّرون على ذلك كما ذكرناه لك عن مشاهيرهم المتداولة تفاسيرهم.

**فإن قلت:** إنَّ هذا موقوفٌ على ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما ولم يصرِّح برفعه.

**قلنا لك:** لا يشك أحدٌ أنَّ ابن عبَّاسٍ والحسين بن عليٍّ رضي الله عنهم وسعيد بن جُبيرٍ ونحوهم ممن ذكرنا قد خصَّهم الله بتوقُّد الأذهان وفصاحة اللسان وسعة العلم وسهولة الأخذ وحسن الإدراك وسرعته، والعربية طبيعتهم وسليقتهم والمعاني الصحيحة مركوزةٌ في فِطَرهم وعقولهم، فهم أدق الناس فهمًا لمعاني كتاب الله وأبدعهم استخراجًا ولا يشك أحدٌ أنهم أعرف مِنَّا بدلالات الألفاظ وأساليب العربية وإشارات الكلام ومعاريضه ومدخله ومناحيه؛ فما فهموه من الآية أولى بالاعتماد من كلِّ فهمٍ.

وقد علمت مما تقدَّم في تفسير الآية وبنائنا له على القواعد العربية أنَّ الآية تكاد تكون نصًّا في هذا المعنى إن لم تكن ظاهرًا فقط، وقد قال ابن القيِّم بعد أن تكلَّم على حكم الاحتجاج بأقوال الصحابة ما نصُّه: «فإن قيل هذا حكم أقوالهم في أحكام الحوادث فما تقولون في أقوالهم في تفسير القرآن؟ هل هو حُجَّةٌ يجب المصير إليها؟ قيل: لا ريب أنَّ أقوالهم في التفسير أصوب من أقوال من بعدهم، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أنَّ تفسيرهم في حكم المرفوع».

قال أبو عبدالله الحاكم في «مستدركه»: «وتفسير الصحابيِّ عندنا في

حكم المرفوع»[1]. ومراده أنه في حكمه في الاستدلال به والاحتجاج، لا أنه إذا قال الصحابيُّ في الآية قولًا قلنا: إنَّ هذا القول قاله رسول الله ﷺ، أو قال رسول الله ﷺ.

وله وجهٌ آخر وهو أن يكون في حكم المرفوع بمعنىٰ أنَّ رسول الله ﷺ بيَّن لهم معاني القرآن وفسَّره لهم كما وصفه تعالىٰ بقوله: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فبيَّن لهم القرآن بيانًا شافيًا كافيًا وإذا أشكل علىٰ أحدٍ منهم معنىٰ سأله عنه فأوضحه له، كما سئله الصِّدِّيق عن قوله تعالىٰ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] فبيَّن له المراد.

وكما سأله الصحابة عن قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، فبيَّن لهم معناها.

وكما سألته أمُّ سلمة عن قوله تعالىٰ: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨] فبيَّن لها أنه العَرْض، وكما سأله عمر عن الكلالة فأحاله علىٰ آية الصيف التي في أخر السورة، وهذا كثيرٌ جدًّا.

فإذا نقلوا لنا تفسير القرآن فتارة ينقلونه عنه بلفظه وتارة بمعناه فيكون ما فسَّروا بألفاظهم من باب الرواية بالمعنىٰ كما يروون عنه السنة تارة بلفظها وتارة بمعناها وهذا أحسن الوجهين، والله أعلم»[2].اهـ كلامه وهو كلامٌ حسنٌ في بابه.

---

(١) «المستدرك علىٰ الصحيحين» (٤/ ٥٧٥) بلفظ: وتفسير الصحابي مسند. اهـ

(٢)«إعلام الموقعين» (٤/ ١١٧).

وقد ذكر السيوطيُّ في «الدر المنثور» رواياتٍ أخرىٰ تعتبر من الشواهد والمتابعات في معنىٰ الآية قال: «وأخرج ابن أبي حاتمٍ عن ابن عبَّاسٍ قال: إنَّ الله يصلح بصلاح الرجل ولده وولد ولده ويحفظه في ذريته والدويرات حوله فما يزالون في ستر من الله وعافية.

وأخرج ابن مَرْدُويَه عن جابرٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله يُصلحُ بصلاحِ الرَّجُلِ الصَّالحِ ولدهُ وولدَ ولدِهِ وأهل الدُّويرات حوله فما يزالون في حِفْظِ الله ما دام فيهم**».

وأخرجه ابن المبارك وابن أبي شيبة عن محمد بن المنكدر موقوفًا.

وأخرج أحمد في «الزهد» عن كعبٍ قال: إنَّ الله يخلف العبد المؤمن في ولده ثمانين عامًا؛ وأخرج ابن أبي شيبة، وأحمد في «الزهد» وابن أبي حاتمٍ، عن خيثمة قال: قال عيسىٰ ابن مريم عليه السلام: طوبىٰ لذريَّة المؤمن ثُمَّ طوبي لهم كيف يحفظون من بعده؛ وتلا خيثمة: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾.

وأخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن وهبٍ قال: إنَّ الله يصلح بالعبد الصالح القبيل من الناس.

وأخرج ابن أبي حاتمٍ من طريق شيبة، عن سليمان بن سليم بن سلمة قال: مكتوب في التوراة: إنَّ الله ليحفظ القرن إلىٰ القرن إلىٰ سبعة قرونٍ، وإنَّ الله يهلك القرن إلىٰ القرن إلىٰ سبعة قرونٍ.

وأخرج أحمد في «الزهد» عن وهبٍ قال: إنَّ الربَّ تبارك وتعالىٰ قال في بعض ما يقول لبني إسرائيل: إني إذا أُطعت رَضيتُ، وإذا رَضِيتُ باركتُ، وليس لبركتي

نهايةٌ. وإذا عُصِيتُ غَضِبتُ ولَعَنْتُ، ولعنتي تبلغ السابع من الولد.

وأخرج أحمد عن وهبٍ قال: يقول الله: «اتقوا غضبي فإنَّ غضبي يدرك إلى ثلاثة أباء، وأحبو رضاي فإنَّ رضاي يدرك الأمة»[1].اهـ

وقد أخرج ابن جريرٍ ما رووه عن سيِّدنا جعفرٍ الصادق بسندٍ فيه راويان لم أجدهما في «اللسان» ولا «تهذيب التهذيب» .

وستأتي روايات أخرىٰ في الكلام علىٰ آية: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾ [الطور: ٢١] الآية إنشاء الله تعالىٰ شاهدة لما ذكرنا.

وهذه كلها تعتبر مما يستأنس بها فليس بها الاحتجاج بل الاحتجاج بنفس الآية، فإنها قد دلَّت علىٰ أنَّ صلاح الأب من أسباب الرحمة والعناية الإلهية بذريته، وذلك مثبتٌ لفضل النسب الصالح، والحمد لله علىٰ فضله علىٰ ذوي الفضل والله ذو الفضل العظيم.

---

(١) «الدر المنثور» (٥/ ٤٢٢- ٤٣٠).

## بقية الرد على التلميذ في كلامه على هذه الآية

قال التلميذ في صفحة (١٢٣) من «فصله»: «إنَّ الله سبحانه قد أخبر أنَّ سبب حفظ ما لهما حتى يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما هو محض رحمته تعالى إذ قال: ﴿وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [الكهف: ٨٢]» اهـ

وجوابه:

أولاً: أنَّ رحمة الله هي السبب الذي إليه تنتهي جميع الأسباب، وحينئذٍ فلا يمتنع أن تكون هناك أسباب موصلة إلى رحمته هي من رحمته، فإنَّ رحمة الله سببٌ لكلِّ سببٍ، فهي سبب التوفيق للأعمال والثواب ودخول الجنَّة بل سبب كلِّ فضلٍ ونعمةٍ وصلت إلى أحدٍ من عباده، فإنَّ رحمته عزَّ وجلَّ وسعت كلَّ شيءٍ كما وسع علمه كلَّ شيءٍ ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾[غافر: ٧]، والأسباب الكونية يتسلسل بعضها ببعضٍ حتى تنتهي إلى مُسبِّب الأسباب وهذا الانتهاء إليه لا ينفي كونها أسبابًا.

ثانيًا: أنَّ تعييب السفينة لحفظها على المساكين هو رحمةٌ من الله، وتبديل الأبوين المؤمنين خيرًا من ولدهما الكافر بعد قتله رحمة من الله أيضًا، ومع ذلك فقد ذكر لها الله أسبابًا قد أتينا على بيانها وتفصيلها.

ثالثًا: أن يقال: وقد أخبر الله أنَّ سبب حفظ ما لهما وإقامة الجدار لهما كونهما غلامين يتيمين في المدينة وكون تحته كنزٌ لهما وكون أبيهما صالحًا، فكما أخبر الله بهذا السبب أخبر بذاك، ولا مانع من تسلسل الأسباب حتى تنتهي إلى مُسبِّبها عزَّ وجلَّ.

رابعًا: أنَّ قوله تعالىٰ: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِي﴾ [الكهف: ٨٢] كما يحتمل أن يكون عِلَّةً لقصة الغلامين يحتمل أن يكون عِلَّةً لما فعله الخَضِر عليه السلام في القصص الثلاث كما قاله بعض المُفسِّرين ويقويه تعقيبه بقوله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ﴾ أي كل ذلك ﴿عَنْ أَمْرِي﴾ ﴿ذَٰلِكَ﴾ أي ما مضىٰ جميعه ﴿تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢] فظاهر السِّياق يدل علىٰ رجوع الكلام لما وقع جميعه.

خامسًا: أنه يلزمه من نفي أن يكون ما ذكره الخَضِر عليه السلام أسبابًا أن يأتي بتأويلٍ آخر غير ما حكاه الله في كتابه يظهر به حسن هذه الأفعال وصحَّتها، ولا يكون ذلك حتىٰ يجحد ما حكاه الله عزَّ وجلَّ ويرده.

قال: «ولم يقل أنَّ سبب ذلك صلاح أبيهما ولا صلاح غيره».اهـ

ونقول: بل دل كتاب الله تعالىٰ أنَّ صلاح أبيهما من أسباب حفظهما لوروده علىٰ الأسلوب المفيد للسببيَّة والمثبت لها، ولا يلزم لثبوتها أن يقول: «وسبب ذلك صلاح أبيهما» فإنَّ للعلَّة مسالكٌ مُتعدِّدةٌ وما في الآية أحدها وهو من قسم الظاهر الذي يتلو النص، فلا يجوز العدول عنه ويلزم منكره أن يقول بمثل ذلك في نظائره، فيقول في قول الله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]: ليست السرقة سبب القطع؛ لأن الله تعالىٰ لم يقل أنها سببه، وإذا قال القائل: ضربه فأوجعه. أنَّ الضرب ليس سبب الوجع لأنه لم يقل أنه سببه، فيزيل الألفاظ عن مدلولاتها، ويحيل معانيها ويقصر بها دون غاياتها، وفي هذا إحالة معاني القرآن والحديث واللغة وتبديلها ويلزمه أن لا يجعل كون السفينة لمساكين في البحر وكون وراءهم مَلِكٌ يأخذ كلَّ سفينةٍ غصبًا علة لتعييبها، ولا

كون أبوا الغلام مؤمنين والغلام كافرًا والخشية عليهما أن يرهقهما طغيانًا وكفرًا، وإرادة تبديلهما خيرًا منه زكاة وأقرب رحمًا علة لقتله، لأنه لم يقل في ذلك كله: إن كذا سببًا لكذا، ونتيجة هذا أنَّ الخَضِر ﷺ لم يخبر موسىٰ بتأويل شيء منها قط وأنَّ قوله: ﴿ذَٰلِكَ تَأۡوِيلُ مَا لَمۡ تَسۡطِع عَّلَيۡهِ صَبۡرٗا﴾ خلاف الواقع، فلا تأويل ولا مشار إليه، وهذا هو التحريف بل التكذيب والجحود.

قال: «وهو سبحانه لا حجر عليه ولا حصر علىٰ رحمته فهو يرحم من يشاء».اهـ

قلنا: نعم، ولهذا رحم الغلامين ليتمهما وصلاح أبيهما.

قال: «وذكر صلاح أبيهما إنما هو خبرٌ من الأخبار أخبرنا الله به في معرض القصة ليس هو سبب حفظهما ولا حفظ ما لهما فلا شاهد فيه».اهـ

ونقول: أنه يُستبعَد من أحاد الحكماء أو العقلاء أن يورد في سياق تأويل قصة أو حكم وفي أثناء الكلام عن عللها وأسبابها ما لا تأثير له في التأويل والعليَّة، وذلك أنَّ أفعال الحكيم وأقواله تُصان عن العَبَث فيكف بأحكم الحاكمين؟!

وبالجملة: فذكر ما لا تأثير له مع المؤثِّر غير جائزٍ من آحاد العقلاء فضلًا عن رسول الله ﷺ كما قاله العلماء، فأمَّا في كتاب الله فغير جائزٍ إجماعًا؛ لأنا إذا نفينا وروده للعلية لم يكن مفيدًا، ولا يجترئ مؤمنٌ علىٰ القول به، وإن قطع التلميذ بأن في كتاب الله ما هو من نوع الأخبار التي لا تورد لفائدةٍ ولا تدل علىٰ عبرةٍ فإنَّ ذلك بمعنىٰ اللغو والباطل الذي نزَّه الله كتابه عنه بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ * لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾ [فصلت:٤١-٤٢] فما قطع به

التلميذ مخالفٌ للعقيدة والأصول واللغة والنقل والإجماع.

والحقُّ أنَّ هذه الآية كنظائرها دالة على أنَّ للنسب الصالح تأثيرًا في الجملة في الحفظ أو رفعة الدرجة أو جمع الشمل أو رحمة الله لصاحبه، كآية الإلحاق وقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣] وكحديث إدخال الله الآباء الجنة بفضل رحمته للأبناء، وكجعل الله النبوة والكتاب في ذرية إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وقد ذكرها الله في معرض الامتنان عليه وهذا مبسوطٌ في محلِّه.

قال: «نعم؛ من المحتمل أن يكون أبوهما قد كان دعى لهما بالخير والحفظ وقبل الله دعاءه فيهما».اهـ

وجوابه: أنَّ هذا الاحتمال لا دليل عليه، ومما يبعث العجب هنا تركه ما يدل عليه الكلام وتقتضيه القواعد وتؤيِّده النظائر وما قاله المُفسِّرون وثبتت به الرواية عن ابن عبَّاسٍ ترجمان القرآن رضي الله عنهما، ورجوعه إلى هذه الاحتمالات التي لا دليل له عليها لفظيٌّ ولا عقليٌّ ولا نقليٌّ!!

ومع هذا فنقول له: على فرض حصول هذا الدعاء إنه يدل على فضل آخر للنسب الصالح، كما دعى إبراهيم عليه الصلاة والسلام لذريته وقد سبق شرح ذلك.

قال: «لكن ليس ذلك مخصوصًا بمنتسب ولا بغيره بل يجوز أن يدعو أي أحدٍ من المسلمين لأيِّ أحدٍ منهم فيستجيب الله دعاءه فيه كما يجوز أن لا يستجيب له سواء كان منسوبًا أو غير منسوبٍ».اهـ

ونقول: إنَّ كلامه هذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ مجرَّد خبرٍ لم يورد لكونه سببًا وقد علمت بطلانه، واحتمال أن يكون قد دعىٰ لهما أبوهما، وقد علمت أنه لا دليل عليه، وما تفرَّع علىٰ الباطل وما لا دليل عليه كان باطلًا، ودعاء المسلمين بعضهم لبعضٍ ليس من موضوع النزاع، وفضل النسب الصالح لا تدفعه هذه المماحكات الباردة.

قال: «بل ليس بلازمٍ أن يستجيب الله كلَّ دعوةٍ من رسله فضلًا عن غيرهم، فقد دعىٰ إبراهيم لأبيه فلم يستجب الله له». اهـ

وجوابه: أنَّ هذا خارجٌ عن موضوع النزاع أيضًا، ولم يستجب الله لإبراهيم عليه الصلاة والسلام في أبيه حين استغفر له لكونه مشركًا وقد قطع الشرك كلَّ صلةٍ ونسبةٍ فليس مما نحن فيه.

قال: «ودعىٰ نوحٌ لابنه فلم يستجب الله له بل خوطب بقوله: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ۞ قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٦ - ٤٧]». اهـ

وقد تكلَّمنا علىٰ هاتين الآيتين فيما مضىٰ من ردِّنا علىٰ «الصورة» وفيه كفاية، ونقول هنا أنَّ عدم استجابة الله لنوحٍ عليه الصَّلاة والسَّلام في ولده لا تنفي فضل النسب الصالح، فقد استجاب الله لإبراهيم عليه الصلاة والسلام في ذريته وهم كثيرٌ لا واحد فهذه بتلك، وقد عدَّ العلماء في فضائل كثيرٍ من الصحابة أنَّ النبيَّ ﷺ دعىٰ له فكان نفس دعائه لهم وتخصيصه إياهم به منقبةٌ لهم، وقد قال الله

تعالىٰ: ﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ﴾أي دعواته ﴿أَلَآ إِنَّهَا قُرۡبَةٌ لَّهُمۡ﴾[التوبة:٩٩] فمتىٰ دعىٰ ﷺ لأحدٍ أثبتنا له فضلًا بذلك وكان قربة له كما أخبرنا الله تعالىٰ بذلك.

وأيضًا فإنَّ شأن الاستجابة مغيَّبٌ عنًّا فإنها قد تكون بالتعجيل أو التأجيل إلىٰ الآخرة أو دفع مثلها من البلاء فلا يجوز أن يطلق القول في عدم استجابة الله لمؤمنٍ فضلًا عن نبيٍّ مرسلٍ.

وأيضًا فإنا نثبت لصاحب العمل الصالح فضلًا مع أنَّ شأن الثواب مُغيَّبٌ عنًّا وليس كل عملٍ بمقبول، ولا ندري بماذا يختم لصاحبه والخاتمة الحسنة ليست بلازمةٍ له، ومع ذلك فإنا نثبت له الفضل بناءً علىٰ غلبة الظن.

فكذلك القول في دعائه ﷺ لمن دعىٰ له من أهل بيته وأصحابه إلَّا ما خرج بدليلٍ مخصوصٍ.

وبالجملة: فإنَّ عدم اللزوم أو تحقُّقه في منشأ الفضائل لا يمنع من إثباتها، فإنَّ أكثرها مبنيٌّ علىٰ أمورٍ ظنيَّة كأكثر أدلة الأحكام بل وترتيب الأفضلية إنما كان ظنيًّا كما قاله المحقِّقون لخفاء الشأن الأخروي. وهذا مجاراة «للتلميذ» وإلَّا فليس النزاع في الدعاء وقبوله.

قال: «ودعىٰ محمدٌ صلىٰ الله عليه (وآله) وسلم علىٰ قريش أو همَّ أن يدعو عليهم فخوطب بقوله تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨]».اهـ

ونقول أنَّ نهيه ﷺ عن الدعاء عليهم أو عدم استجابة هذه الدعوة خاصة راجع إلىٰ ما خصَّ الله به قريشًا في سابق علمه، وما سبق لهم من دعوة أبويهم

إبراهيم وإسماعيل عليهم الصلاة والسلام لهم بأن يبعثه ﷺ فيهم ففيها حُجَّةٌ على «التلميذ» لا له.

وأيضًا فإنَّ ورود النصِّ بعدم الاستجابة في هذه الدعوة بعينها لا يدل على عدم استجابة دعائه ﷺ مطلقًا ولا عدم لزومها لقول الله ﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِۚ أَلَآ إِنَّهَا قُرۡبَةٞ لَّهُمۡۚ﴾ [التوبة: ٩٩] وقد قال العلماء أنَّ دعاءه ﷺ مستجابٌ.

قال: «وأمَّا قولهم أنَّ الأب المذكور كان الأب السابع أو العاشر فلا أصل له». اهـ

ونقول: أنَّ الاستدلال على الاعتداد بصلاح الأب كان بنفس الآية وهذا الأثر لا يؤثِّر في صحة الاستدلال ولا بطلانه صح أو بطل.

قال: «وأمَّا خبر أنَّ الله يحفظ الرجل في ذريته فهو خبرٌ باطلٌ والحديث المرويُّ فيه كذبٌ موضوعٌ من موضوعات محمد بن عبدالرحمن البيلماني، قال فيه الحافظ المقدسيُّ: «ليس بشيءٍ في الحديث».

وقال الحافظ الذهبيُّ في «الميزان»: «قال ابن حِبَّان في البيلماني هذا: حدَّث عن أبيه بنسخة شبيهًا بمائتي حديثٍ كلها موضوعةٌ»

ثُمَّ أورد هذا الخبر في «موضوعاته» ونصُّه: «إنَّ المؤمن يعمل بالطاعات يحفظه الله في سبع قرون من ذريته».

وكذلك أورده الحافظ المقدسي في «الموضوعات»، ونصَّ ابن حجرٍ العسقلانيُّ على أنه حديثٌ كذبٌ». اهـ

قلت: هذا الحديث لم يورده السيِّد العلامة عبد الله دحلان وإنما أورده «التلميذ» تكثرًا بردِّه والطعن في سنده، (شنشنة أعرفها من أخزم).

فإن كان هذا الأثر باطلًا كما يقول فإن الآية ليست بباطلة وبها الاستدلال لأنه وقد أعاد «التلميذ» هنا الشبهة التي ذكرها شيخه في «الصورة» ورددناها عليه فيما تقدم من عشرة أوجه فراجع «الخطأ الثالث والأربعون» في الصحيفة (١٤٧) وما بعدها.

## الكلام على قوله تعالى:

﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ ۚ كُلُّ ٱمْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ [الطور: ٢١].

اعلم أنَّ السودانيَّ وتلميذه قد حادا في تأويل هذه الآية عن سواء السبيل، وخالفا صريح الرواية وظاهر التنزيل، ونابذا أئمَّة التفسير والتأويل، وأتيا ببدعٍ من القول لا حُجَّة لهما عليه ولا دليل، وزعما أنَّ ما حكاه الأئمَّة وتناقله علماء الأُمَّة مخالفٌ لمذهب أهل السُّنَّة والجماعة، فكأنهما قالا أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة قد خرجوا عن السُّنَّة والجماعة.

وقد أورد الأئمَّة في ذلك روايات أصحها وأشهرها وأظهرها وأبينها دلالة، وأكثرها طرقًا ورواة؛ ما حكاه ابن جريرٍ في «تفسيره» وهو ظاهر الآية الذي لا يجوز العدول عنه.

قال: «وأولى هذه الأقوال بالصواب وأشبهها بما دل عليه ظاهر التنزيل القول الذي ذكرنا عن سعيد بن جُبيرٍ وهو: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ [الطور: ٢١] الذين أدركوا الإيمان ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ وآمنوا بالله ورسوله ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ﴾ بالذين آمنوا ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الذين أدركوا الإيمان فآمنوا، في الجنَّة فجعلناهم معهم في درجاتهم وإن قصرت أعمالهم عن أعمالهم تكرمةً لآبائهم ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم﴾ من أجور عملهم

شيئًا. وإنما قلت: ذلك أولى التأويلات به، لأن ذلك الأغلب من معانيه وإن كان للأقوال الأخر وجوه»[1].اهـ

ثُمَّ قال: «وقوله: ﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ يقول تعالى ذكره: وما أَلَتْنا الآباء، يعني بقوله وما أَلَتْنا الآباء: وما نقصناهم من أجور أعمالهم شيئًا فنأخذه منهم فنجعله لأبنائهم الذين ألحقناهم بهم، ولكنا وفَّينا أجور أعمالهم وألحقنا أبناءهم بدرجاتهم تفضُّلًا مِنًّا عليهم، والألت في كلام العرب: النقص والبخس»[2].اهـ

هذا القول هو الذي أشاد به الأئمَّة وتناقلوه، ولو كان مخالفًا للكتاب والسُّنَّة كما يقول المعترض لأنكروه، ولما طرَّزوا به تفاسيرهم ومسانيدهم.

وقد روي بالروايات الصحيحة الثابتة عن ابن عبَّاسٍ وابن مسعود وابن عمر، ورواه سعيد بن جُبيرٍ وقال به، ورواه عمرو بن مرة وسفيان بن عُيَيْنَة وسفيان الثوريُّ وعبدالرحمن بن مهدي وشعبة بن الحجَّاج ومحمد بن بشار ومؤمل بن إسماعيل العدويُّ ومحمد بن بشر ومحمد بن المثنَّى ومحمد بن جعفرٍ غُنْدَرٌ، وقاله الضَّحَّاك وابن زيدٍ، ورواه ابن وهبٍ، ورواه العوفيُّ والكلبيُّ عن ابن عبَّاسٍ، وقال بنحوه الشَّعْبيُّ، وهو مرويٌّ عن مجاهدٍ وقول الحسن وقتادة على ما نختاره والربيع بن أنسٍ ومنذر بن سعيد وابن أبي نجيحٍ والنخعيِّ وأبي مجلزٍ، ورفعه غير واحدٍ إلى النبيِّ ﷺ.

---

(١) «تفسير ابن جرير الطبري» (٢٢/ ٤٧٠).

(٢) «تفسير ابن جرير الطبري» (٢٢/ ٤٧١).

وبالجملة: فهو قول من نقلت لنا أقوالهم من الصحابة وأعلام التابعين لم ينقل لنا خلاف في ذلك يصح الرجوع إليه إلّا في الذرية هل المراد بهم الكبار أم الصغار أم كلا النوعين؟

وقد رواه أئمَّة المُفسِّرين في تفاسيرهم، فرواه سعيد بن منصور في «سننه» في جزء التفسير، وهناد بن السري وأبو حاتم في «تفسيره» وابن المنذر وابن جريرٍ وعبد بن حميد والحاكم والبيهقيُّ والبزَّار وابن مَرْدُويَه والطبرانيُّ وأبو نعيمٍ وابن أبي شيبة والديلميُّ والبغويُّ والثعلبيُّ والواحديُّ وابن عطيَّة والنيسابوريُّ والزمخشريُّ والرازي وأبو حَيَّان والسيوطيُّ والبيضاويُّ والنَّسَفِيُّ والخازن والجلالين، وهو في تفسير ابن عبَّاسٍ و«روح البيان» وابن كثيرٍ وأبي السعود، ورواه الطحاوي والحاكم في «مستدركه» والضياء والمقدسي في «المختارة» وناهيك به اتقانًا، واحتجَّ به ابن القيِّم واعتمده، وقال به شيخه ابن تيمية وارتضاه، والقسطلانيُّ والزرقانيُّ وابن حجرٍ الهيتميُّ والحافظ السخاويُّ، وغيرهم ممن لا نطيل بذكرهم وإذ قد صحّت الرواية به عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما فلا معدل عنه لوجوه:

**الأول**: أنه قد خُصَّ بعلم التفسير وبذَّ فيه كافة الصحابة بدعوة النبيِّ ﷺ له بذلك، وقد قال له ﷺ: «**اللهمَّ فقِّهْهُ في الدِّين وعلِّمْهُ التَّأْويلَ**»[1]؛ رواه

---

(١) أخرجه أحمد (١/٢٦٦ و٣١٤ و٣٢٨)، والفسوي في «المعرفة» و«التاريخ» (١/٤٩٣ – ٤٩٤)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٧٠٥٥) وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنهما.

أحمد؛ وفي رواية البخاريِّ: «اللهمَّ علِّمْهُ الكتابَ»[1]؛ وقال ابن مسعودٍ رضي الله عنه: «نعمَ تُرجمانُ القرآنِ هو»[2]؛ وقال ابن عمر: «هو أعلم الناس بما أُنزل الله على محمَّدٍ»[3]؛ وورد فيه أيضًا: «نعمَ تُرجُمانُ القُرآنِ أنتَ»[4] رواه الطبرانيُّ في «الكبير».

**الثاني:** أنَّ تفسير الصحابة مقدَّمٌ على تفسير غيرهم بل قال بعضهم بأنه حُجَّةٌ.

**الثالث:** أنه من أهل بيت رسول الله ﷺ.

**الرابع:** شهادة الصحابة له بذلك كابن مسعودٍ وابن عمر رضي الله عنهم وسؤال مثل عمر رضي الله عنه له.

**الخامس:** أنه من تفسير القرآن بالقرآن، قال السيوطيُّ في «الإتقان»: «من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولًا من القرآن فما أجمل منه في مكانٍ فقد فُسِّر في موضعٍ آخر وما اختُصِر في مكانٍ فقد بُسِطَ في موضعٍ آخر»[5].اهـ

**أقول:** وهذه الآية من المبسوط الذي فَسَّرت ما أجمل في غيرها من الآيات كآية: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡ﴾ [الرعد: ٢٣] فإنه

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب العلم (٧٥).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ٩٠)، والحاكم (٣/ ٥٣٧) وصحَّحه، ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه الآجري في «الشريعة» (١٧٥٦).

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١١٠٨)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ٢٧٦): «وفيه عبدالله بن خراش، وهو ضعيف».

(٥) «الإتقان في علوم القرآن» (٤/ ٢٠٠).

لا تظهر كيفيه جمعهم في الجنَّة مع تفاوت أعمالهم إلَّا بما بيَّنته هذه الآية من الإلحاق الذي يتمُّ به جمع شملهم في درجةٍ واحدةٍ، وذلك فائدة ذكرهم إذ الدخول مرجوٌّ لكلِّ صالحٍ وإن تفاوتت الدرجات فلابد من معنىً وفائدة لجمعهم وهو ما ذكرناه.

ومثل ذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ * هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٥ - ٥٦] فإنَّ العاملين تتفاوت أعمالهم تفاوتًا عظيمًا يتبعها تفاوت درجاتهم وتباعدها فلولا ما بيَّنته آية الإلحاق، من إلحاق الله القاصر بالكامل لما عقل كيف يكونون علىٰ الأرائك في ظلال الأشجار هم وأزواجهم مع تفاوت الدرجات التفاوت العظيم البعيد التابع لتفاوت الأعمال؟ ومتىٰ تصل زوجات فضلاء الأُمَّة كأبي بكرٍ وعمر وعثمان رضي الله عنهم إلىٰ مثل أعمالهم؟، ومتىٰ يبلغن بأعمالهنَّ درجاتهم الرفيعة؟، فلولا ما مَنَّ الله به علىٰ المؤمنين مِن إلحاق أبائهم وأزواجهم وذُرِّيَّاتهم بهم لما كانت إلَّا دارًا يتشتَّت فيها شمل عائلة المؤمِن والعياذ بالله، فالحمد لله علىٰ فضله وإحسانه.

**السادس**: أنه مما وردت به السُّنَّة كما سيأتي، قال السيوطيُّ: «فإن أعياه ذلك طلبه من السُّنَّة فإنها شارحةٌ للقرآن وموضِّحةٌ له، وقد قال الشافعيُّ كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] في آيات أخر.

وقال ﷺ: «ألا إنِّي أُوتِيتُ القرآنَ ومثلهُ معهُ»[1] يعني السُّنَّة فإن لم يجده من السُّنَّة رجع إلى أقوال الصحابة فإنهم أدري بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله وما اختصُّوا به من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح، وقد قال الحاكم في «المستدرك»: «إنَّ تفسير الصحابيِّ الذي شهد الوحي والتنزيل له حكم المرفوع»[2].اهـ

ونقل عن الإمام أبي طالب الطبريِّ من أثناء كلام له في آداب المُفسِّر قوله: «ويجب أن يكون اعتماده على النقل عن النبيِّ ﷺ وعن أصحابه ومن عاصرهم ويتجنَّب المحدثات، وإذا تعارضت أقوالهم وأمكن الجمع بينها فعل»[3].اهـ

ونقل عن ابن تيمية من جملة كلام قوله: «وبالجملة: من عدل من مذاهب الصحابة والتابعين إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك بل مبتدعًا؛ لأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه كما أنهم أعلم بالحقِّ الذي بعث الله به رسوله»[4].اهـ

ونقل عن الزركشيِّ كلامًا في الأخذ بتفسير الصحابيِّ وهو قوله: «الثاني: الأخذ بقول الصحابيِّ، فإنَّ تفسيره عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبيِّ ﷺ كما

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٣١)، وأبو داود في «السنة» (٤٦٠٤)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (١٢) وغيرهم عن المِقْدَام بن مَعْدِ يكرب.

(٢) «المستدرك» (٢/ ٢٥٨).

(٣) انظر: «الإتقان في علوم القرآن» (٤/ ٢٠١).

(٤) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٦١).

قاله الحاكم في «مستدركه»، وقال أبو الخطاب من الحنابلة يحتمل أن لا يرجع إليه إذا قلنا أنَّ قوله ليس بحُجَّةٍ والصواب الأول؛ لأنه من باب الرواية لا الرأي[1].

قلت: ما قاله الحاكم نازعه فيه ابن الصَّلاح وغيره من المتأخِّرين بأنَّ ذلك مخصوصٌ بما فيه سبب النزول أو نحوه مما لا مدخل للرأي فيه. ثُمَّ رأيتُ الحاكم نفسه صرَّح به في «علوم الحديث» فقال: «ومن الموقوفات تفسير الصحابة وأمَّا من يقول تفسير الصحابة مسند فإنما يقوله فيما فيه سبب النزول» فقد خصَّص هنا وعمَّم في «المستدرك» فاعتمد الأول، والله علم»[2].اهـ

ومن هذا تعرف أنَّ ما نُقل عن ابن عبَّاسٍ من القسم الأخير وهو ما لا مدخل للرأي فيه، فحكمه حكم المرفوع في الاحتجاج به والله يتولَّى هداك.

وقال أبو حَيَّان: «واعلم أنَّ القرآن قسمان قسمٌ ورد تفسيره بالنقل وقسمٌ لم يرد، والأول إمَّا أن يرد عن النبيِّ ﷺ أو الصحابة أو رؤوس التابعين، فالأول يبحث فيه عن صحَّة السند، والثاني ينظر في تفسير الصحابيِّ فإن فسَّره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتماده، أو بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه وحينئذٍ إن تعارضت أقوال جماعةٍ من الصحابة فإن أمكن الجمع فذاك، وإن تعذَّر قُدِّم ابن عبَّاسٍ لأنَّ النبيَّ ﷺ بشَّره بذلك حيث قال:

(١) «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ١٥٧).

(٢) «الإتقان في علوم القرآن» (٤/ ٢٠٨).

«اللهمَّ علِّمهُ التَّأْويلَ»؛ وقد رجَّح الشافعيُّ قول زيدٍ في الفرائض لحديث: «أفرضُكُم زيدٌ»؛ وأمَّا ما ورد عن التابعين فحيث جاز الاعتماد فيما سبق فكذلك وإلَّا وجب الاجتهاد»[1].اهـ

السابع: أنه مما لا يقال من جهة الرأي فله حكم المرفوع إلى رسول الله ﷺ، قال الحافظ ابن حجر في «نخبة الفكر»: «ثُمَّ الإسناد إمَّا أن ينتهي إلى النبيِّ ﷺ تصريحًا أو حكمًا من قوله أو من فعله أو تقريره». قال في الشرح: «ومثال المرفوع من القول حكمًا لا تصريحًا ما يقوله الصحابيُّ الذي لم يأخذ عن الإسرائيليَّات مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا له تعلُّق ببيان لغةٍ أو شرعٍ، كالأخبار الماضية عن بدوِّ الخَلْق وأخبار الأنبياء، والآتية كالملاحم والفِتن وأحوال القيامة، وكذا الأخبار عما يحصل بفعله ثوابٌ مخصوصٌ أو عقابٌ مخصوصٌ، وإنما كان له حكم المرفوع لأن إخباره بذلك يقتضي مخبرًا له ولا مجال للاجتهاد فيه (وذلك) يقتضي موقفًا للقائل به ولا مُوقِّف للصحابة إلَّا النبيُّ ﷺ أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة، فلهذا وقع الاحتراز عن القسم الثاني، وإذا كان كذلك كان له حكم ما لو قال: قال رسول الله ﷺ، فهو مرفوع سواء كان ما سمعه منه أو عنه بواسطة»[2].اهـ

وبهذا تعرف أنَّ قول ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما في هذه الآية له حكم المرفوع.

---

(١) «الإتقان في علوم القرآن» (٤/ ٢٠٨).

(٢) انظر: «نخبة الفكر» (٤/ ٧٢٤)، و«نزهة النظر» (١/ ١٣١).

ويبقىٰ لوجوب الأخذ به أدلة أخرىٰ ومرجِّحات سنأتي علىٰ تفصيلها إن شاء الله.

أمَّا الروايات في ذلك فهي كثيرةٌ ولنذكر ما وقفنا عليه منها مع الكلام علىٰ شيءٍ من أسانيدها مع ما يتخلَّل ذلك من مناقشة التلميذ وشيخه، ثُمَّ نذكر ما وقفنا عليه من كلام العلماء في ذلك مع ما يقتضيه المقام من تكميل أو استدراك.

## روايات سعيد ابن جبير عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما

الرواية الأولى: ابن جريرٍ:حدَّثنا ابن بشَّارٍ قال: حدَّثنا عبدالرحمن قال: حدَّثنا شعبة، عن عمرو بن مرَّة، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ في هذه الآية ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾ [الطور: ٢١]، قال: «إنَّ الله تبارك وتعالىٰ يرفع للمؤمن ذُرِّيَّته وإن كانوا دونه في العمل ليُقِرَّ الله بهم عَيْنَهُ».

الراوية الثانية: ابن جرير: حدَّثنا مؤمل قال: حدَّثنا سفيان، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبَّاسٍ قال: «إن الله تبارك وتعالىٰ ليرفع ذرية المؤمن في درجته وإن كانوا دونه في العمل ليقر بهم أعينهم»، ثم قرأ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ [الطور: ٢١][1].

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٢/ ٤٦٧).

ولنذكر ما عملت يدا «التلميذ» من الخلط في هاتين الروايتين والغلط في أسماء الرجال وغيره ثُمَّ نعود إلىٰ ذكر بقية الروايات فنقول:

## مناقشة التلميذ في خلطه بين الروايات وغلطه في أسماء الرجال وصفاتهم ودرجتهم من العدالة والثقة

قال السيِّد العلَّامة عبدالله دحلان[1] في كتابه في كلامه علىٰ هذه الآية ما نصُّه: «قال ابن جريرٍ في تفسير الآية ما ملخَّصه: حدَّثنا ابن بشَّارٍ، عن عبدالرحمن، عن شعبة، عن عمرو بن مرَّة، عن سعيد بن جُبيرٍ، وعن ابن عبَّاسٍ في هذه الآية...» فساق ملخَّصًا مما تقدَّم نقله عن ابن جريرٍ.

قال «التلميذ» في الردِّ عليه: «فصل: وأمَّا آية: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم﴾ الآية، ففيها تأويلات بعضها صواب جليٌّ وبعضها دون ذلك، ومن جملته ما نقله دحلان وذووه من «تفسير ابن جرير» ملفَّقًا من أخبار المرجئة المردودة كما سيتضح ذلك لكل ذي لبٍّ من القرَّاء والمستمعين». اهـ

**ونقول:**

إنَّ الذي أوردها ابن جريرٍ أربعة عشر روايةٍ وكلها ترمي إلىٰ معنىً واحدٍ وليس فيها ما يصح أن يطلق عليه أنه اختلاف إلَّا اختلافهم في مراجع الضمائر، وقد أورد في «الدر المنثور» خمس روايات زيادة علىٰ ما أورده ابن جريرٍ، وأورد الطحاويُّ عدَّةً منها في كتابه «مشكل الآثار» وكلها ترمي إلىٰ معنًى واحدٍ.

---

(١) قد اقتصرنا من بعد هذا الموضع علىٰ لفظة «السيد» فليتنبَّه. اهـ (مؤلف).

ولخفاء الجمع على «التلميذ» ظنَّ أنَّ بين تلك الروايات تناقضًا وليس الأمر كما ظنَّ، ولذلك لم يذكر ابن القيِّم في كتابه «حادي الأرواح» اختلافًا بين المُفسِّرين في معنى الآية إلَّا اختلافهم في المراد بالذرية وعبارته: «وقد اختلف المُفسِّرون في الذُّرِّيَّة في هذه الآية، هل المراد بها الصِّغار أو الكِبار أو النوعان على ثلاثة أقوال»[1].

أي: أمَّا الإلحاق والرفع إلى الدرجة التي لم يبلغوها بأعمالهم فلم يختلفوا فيه ولذلك قال وهو يحكي قول القائلين أنَّ المراد بالذرية الكبار، ما نصُّه: «فهذا يدل على أنهم دخلوا بأعمالهم ولكن لم يكن لهم أعمال يبلغون بها درجة آبائهم فبلغهم إياها وإن تقاصر عملهم».اهـ

وكذلك حكى هذه الأقوال بعض من ذكرناهم من المُفسِّرين فهم موافقون للسيِّد فيما نقله، وما نقلوا وما قالوا إلَّا نحو ما نقله وقاله، وحسبه أن يكون ذووه جميع مُفسِّري ومحدِّثي الأُمَّة من ابن عبَّاسٍ إلى يومنا هذا إلَّا من ابتغى غير سُنَّتهم وسلك غير سبيلهم.

ولم يحكِ البغويُّ في الآية إلَّا قولين وهو من التفاسير التي تعتمد النقل، وقد أثنى عليه ابن تيمية، وبمثل قول هؤلاء المُفسِّرين قال ابن تيمية كما سيأتي نقل عبارته فقول التلميذ:

«من أخبار المرجئة المردودة» مردودٌ عليه، فقد تلقَّاها الأئمَّة بالقبول

---

(١) «حادي الأرواح» (١/ ٣٩٦).

واعتمدوها، ولو كانت من أقوال المُرجِئة لما ارتضوها ولما فسَّروا بها الآية، وكيف يُفسِّرون كتاب الله بمعنىً من المعاني ثُمَّ يخالفونه إلى قول آخر؟!، فإن كان ما دلَّت عليه الآية هو مذهب المرجئة فقد وافقوا الحقَّ في ذلك ولا يضر أهل السُّنَّة موافقة المرجئة لهم في أمرٍ من الأمور فإنَّ الحقَّ مشتركٌ بين أهله.

وهذه الكلمة التي أوردها «التلميذ» من كلمات التنفير التي يغترُّ بها الأغمار وضعاف العقول، ومثله مثل من يقول لك: لا تشرب العسل فإنه من شراب اليهود. وهذا النوع هو الذي يسمِّيه أهل المنطق بالشعريات، وما يعرج على مثله ذو فهمٍ وعقلٍ.

قال «التلميذ»: «وقد مال إلى هذا القول بعض المُفسِّرين على غير حُجَّةٍ واضحةٍ ولكنهم معذورون لأنهم بنوا ذلك على ما نقل إليهم من الأقوال والأخبار مع عدم العلم بما يطرق تلك الأخبار من أوجه الضعف التي علمها غيرهم من العلماء ونبَّهوا عليها؛ لأن الله تعالى لا يكلِّف أحدًا مما لا علم له به بعد بذل وسعه».اهـ

ونقول: بل مال إلى هذا القول كلُّ المُفسِّرين الذين وقفنا على تفاسيرهم لا بعضهم بحُجَّةٍ واضحةٍ، وهي صحَّة الآثار به وإجماع المُفسِّرين عليه ووروده عن الصحابة، وهو مما لا يقال من قبل الرأي فله حكم المرفوع وهم والحمد لله عالمون برجال الأسانيد وأقوال الفِرق وأوجه الخلاف، وفيهم الحفَّاظ والمحدِّثون ومن لا يخفي عليهم شيءٌ من أحوال الرجال، كالحافظ ابن جريرٍ الطبريِّ والضياء المقدسيِّ والطحاويِّ والحافظ السخاويِّ وغيرهم ممن تقدَّم

ذكرهم، وحسبك حُجَّةً على التلميذ وشيخه شيخاهم المعتمدان لديهم وهما ابن القيِّم وابن تيمية، فإنهما لا ينكران أنهما من أهل الحفظ والحديث والمعرفة بأحوال الأسانيد ورجالها وقوله: «من أوجه الضعف التي علمها غيرهم من العلماء» إلخ، يظهر أنه عني بالغير نفسه أو هو وشيخه فإنهما خالفا جميع المفسِّرين والمحدِّثين فلا يصدق ذلك إلَّا عليهما ولا أدري ماذا أقول في هذه الدعاوي العريضة.

لَقَدْ هَزُلَتْ حتَّى بَدَا مِن هُزَالِها كُلَاهَا وحتَّى سَامَهَا كُلُّ مُفْلِسِ

قال: «وأمَّا نحن فإن اتبعنا هذا الخطأ مع علمنا ببطلان الخبر الوارد فيه عن رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم أو عن أصحابه، ومع علمنا بأنَّ هذا التأويل مخالفٌ لمدلول ما صح وتواتر من آي الكتاب وصحيح السُّنَّة فلسنا بمعذورين؛ لأن الله تعالى لا يسأل أحدًا عن فهم غيره وإنما يسأله عما صح عنده من الكتاب والسُّنة بقطع النظر عمن قبله وعمن بعده فربَّ مبلَّغٍ أوعى من سامعٍ».اهـ

ونقول انظروا إلى الدعاوي العريضة!! اسمعوا أقوال المجتهدين!! أفليس من أعجب العجب أن تُخطئ الأُمَّة المحمدية وعلماؤها ومُفسِّروها ومحدِّثوها في معنى آية من كتاب ربهم ثلاثة عشر قرنًا، ولا يتنبَّه أحدٌ منهم لهذا الخطأ وينفرد «التلميذ» عنهم اليوم بمعرفة الصواب، فلعمري من هو الأولى أن يكون مع الحقِّ وأن يكون الحقُّ معه؟ أهو وشيخه أم جميع المُفسِّرين ومن روى ذلك من المحدِّثين؟! وأمَّا قوله بمخالفته لمدلول ما صح وما تواتر من آي الكتاب

وصحيح السُّنَّة (كذا) فهو من التضليل والتحريف، فإنَّ ما ورد في تفسيرها وقال به العلماء واعتمدوه لا يخالف صحيحًا ولا متواترًا، وهو حقٌّ في نفسه، وحسبك أنَّ المعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر من المؤمنين في النار يجوِّزون أن يتفضَّل الله بما شاء على من شاء، وهذا من ذاك وهو قول أهل السُّنَّة والجماعة.

ومن أسمج ما في كلامه من العجرفة تعريضه بأنه أوعى من جميع سلف الأمَّة، فعنده أنَّ جميعهم لم يفهموا الآيات والأحاديث في ذلك حقَّ الفهم ولم يعوها ولكنه وحده هو الذي وعاها ولذلك قال: فربَّ مُبلَّغٍ أوعى من سامعٍ»! فهل سمع السامعون بمثل هذا التنفج والتشبُّع والدعوى العريضة؟! فإذا أضفنا إلى ذلك شكَّه في كتاب الله لما يفهمه كلامه من أنَّ في كتاب الله ما ليس بصحيح ولا متواتر ظهرت لك حقيقة الرجل.

قال: «وقد نقل أيضًا ابن جريرٍ أقوالًا عديدة عن المتقدِّمين في تأويل هذه الآية ونقل أيضًا القول الذي افتى به الأستاذ في «صورة جوابه» فلماذا نقل دحلان وذووه هذا القول وتركوا ما سواه بغير دليلٍ إن كانوا يريدون الحقَّ؟ ثُمَّ هم بغير خجلٍ يُشنِّعون عليه كأنه أتى بمنكرٍ من القول مع وضوح وجهه وظهور حُجَّته، وإنما اعتمد الأستاذ ذلك الوجه لكونه أقرب إلى الصواب من غيره عنده، وذلك لكثرة ما يؤيِّده من آيات وأحاديث كما سيرى طلاب الحقائق كلامه المُفصَّل في تفسير هذه الآية، ولا يقول عاقلٌ أنَّ مجرَّد فهم أحدٍ بغير دليلٍ شرعيٍّ يكون حُجَّةً على أحدٍ أو دليلًا على بطلان القول الذي اعتمده، هذا على فرض تكافؤ الأقوال فكيف والبرهان قائمٌ على حقية ما اعتمده الأستاذ؟!».اهـ

وجوابه: أمَّا قوله: «إنَّ ابن جريرٍ نقل أقوالًا عديدة» إلخ، فستعلم أنها كلها ترجع من حيث أصل المعنىٰ إلىٰ قول واحدٍ، وليس القول الذي قالاه من جملتها، وإنما أتىٰ هو وشيخه من علدم الفهم لكلام الأئمَّة وقِلَّة العلم بقواعد التفسير وآدابه، وذلك أنَّ الاصطلاحات العلمية والمواضعات الفنية لم تحدث إلَّا بعد انقضاء عصر الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم، وما كانوا يجرون في كلامهم علىٰ أساليب المتأخِّرين وما كانوا إلَّا عربًا قُحًّا فمنهم من يُفسِّر الشيء بلازمه، ومنهم من يُفسِّره بملزومه، ومنهم من يُفسِّره بفرد من أفراده أو بمثل يضربه له، فإذا رأىٰ ذلك الغبيُّ ظنه اختلافًا في المعنىٰ وما هو إلَّا اختلاف في التعبير فحسب، وإذا اطَّلع علىٰ أقوالهم صاحب الهوىٰ والغرض حملها علىٰ ما يهواه وأدارها إلىٰ ما يراه، وهم رضي الله عنهم بعيدون عن الاصطلاحات الحادثة كل البعد وقد نصَّ علىٰ ما ذكرناه كثيرٌ من العلماء.

قال الزركشيُّ: «وربما يحكىٰ عنهم عبارات مختلفة الألفاظ فيظن من لا فهم عنده أنَّ ذلك اختلافٌ محققٌّ فيحكيه أقوالًا وليس كذلك، بل يكون كل واحدٍ منهم ذكر معنىٰ من الآية لكونه أظهر عنده أو أليق بحال السائل، وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره والآخر بمقصوده وثمرته والكل يَؤُول إلىٰ معنًىٰ واحدٍ غالبًا، فإن لم يمكن الجمع فالمتأخِّر من القولين عن الشخص الواحد مُقدَّمٌ إن استويا في الصحة عنه وإلَّا فالصحيح المقدَّم»(١).اهـ

وقال ابن تيمية: «والخلاف بين السلف في التفسير قليلٌ، وغالب ما يصح

---

(١) «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ١٥٩).

عنهم من الخلاف يرجع إلىٰ اختلاف تنوُّعٍ لا اختلاف تضادٍّ، وذلك صنفان:

أحدهما: أن يعبر واحدٌ منهم عن المراد بعبارةٍ غير عبارة صاحبه تدل علىٰ معنًىٰ في المسمَّىٰ غير معنىٰ الآخر مع اتحاد المسمَّىٰ كتفسيرهم «الصراط المستقيم» بعض بالقرآن، أي: اتباعه، وبعض بالإسلام، فالقولان متفقان لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن، ولكن كلٌّ منهم نبَّه علىٰ وصفٍ غير الوصف الأخر، كما أنَّ لفظ «صراط» يشعر بوصف ثالث، وكذلك قول من قال: «هو السُّنَّة والجماعة»، وقول من قال: «هو طريق العبودية»، وقول من قال: «هو طاعة الله ورسوله»، وأمثال ذلك. فهؤلاء كلهم أشاروا إلىٰ ذات واحدة لكن وصفها كلٌّ منهم بصفةٍ من صفاتها.

الثاني: أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه علىٰ سبيل التمثيل وتنبيه المستمع علىٰ النوع لا علىٰ سبيل الحدِّ المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه».

وضرب ابن تيمية لذلك أمثلة كثيرة فليرجع إليه من أراده في «الإتقان» للسيوطي فقد نقله عنه وقال عقبه: «إنه نفيسٌ جدًّا»[1].

وفي كلام ابن القيِّم نحو هذا، وستعلم من جمعنا بين الأقوال أنه لا اختلاف ولا تضاد بينها وأنها ترجع إلىٰ معنًىٰ واحدٍ.

وأمَّا قوله: «إنَّ ابن جريرٍ نقل أيضًا القول الذي أفتىٰ به الأستاذ في «صورة جوابه» إلخ».

---

(١) «الإتقان في علوم القرآن» (٤/ ٢٠٣-٢٠٧).

فجوابه: أنَّ الذي أفتىٰ به أستاذه وفصَّله فيما يأتي لا وجود له في «تفسير ابن جرير»، ودحلان وذووه نقلوا ذلك القول وتركوا ما سواه لأنه أصح الروايات وأقواها سندًا، وما تركوا إلَّا الرواية التي فيها إبهام وإجمال يستطيع المتهوِّكون من الوعيدية أن يحوِّلوها إلىٰ هواهم بضروب من التأويل لإجمالها وإبهامها، ولأنها تفسير بالنظير لا بالمعنىٰ نفسه، ولضعف سندها لأن في إسنادها قَدَريَّان.

والمسألة هذه يُخالف فيها بعض المبتدعة من القَدَرِيَّة، وقتادة قائل تلك المقالة منهم، والراوي عنه سعيد بن أبي عروبة قدري أيضًا، ولأنها ما رويت إلَّا عن تابعي فكيف يتركون قول الصحابة وفيهم ترجمان القرآن لقول قتادة مع ما هو عليه من المذهب المخالف لمذهب أهل السُّنَّة والجماعة؟!

وقوله: «ثُمَّ هم بغير خَجَلٍ يُشنِّعون عليه».

جوابه: نعم؛ يُشنِّعون عليه لأنه تتبَّع ما تشابه ابتغاء الفِتنة وابتغاء تأويله، وأمَّا الخجل فإنَّ صاحب الحقِّ لا يخجل والله لا يستحي من الحقِّ، وأمَّا كونه أتىٰ بمنكرٍ من القول: فنعم، وأمَّا أن يكون له وجهًا واضحًا وحُجَّة ظاهرة: فلا، ومن قابله بقول الأئمَّة أنكر وجهه وعرف بطلان حُجَّته.

وقوله: «وإنما اعتمد الأستاذ ذلك الوجه لكونه أقرب إلىٰ الصواب من غيره عنده».

فجوابه: أمَّا هذا فحقٌّ وصدقٌ ولكنه أبعد شيءٍ عن الصواب عند سلف الأُمَّة ومُفسِّريها.

وأمَّا قوله: «لكثرة ما يؤيِّده من الآيات والأحاديث...» إلخ.

فباطلٌ ولا مؤيِّد له ولا مُصحِّح، وما ذكره من الآيات هي الآيات التي يستدل بها المعتزلة على مذهبهم المعروف.

وقوله: «ولا يقول عاقلٌ أنَّ فهم أحدٍ...» إلخ.

نقول: ولا يقول عاقلٌ أنَّ فهم «التلميذ» وشيخه أصح من فهم الصحابة والتابعين ومُفسِّري الأُمَّة أجمعين!! وإذا عرض على العقلاء فَهْم ابن عبَّاسٍ وابن مسعودٍ وابن عمر رضي الله عنهم وفهم سلف الأُمَّة من المُفسِّرين والمحدِّثين مع فهمه وفهم شيخه فلا يشك أحدٌ أنَّ كلًّا منهم سيتخذ كلامهم حُجَّةً بينه وبين الله ويستعين به على فهم الآية ويرمي بما قالاه خلف ظهره.

وأمَّا قوله: «إنَّ البرهان قائمٌ على حقية ما قاله الأستاذ».

فخلاف الواقع، فإنَّ البرهان قائمٌ على بطلانه من غير شكٍّ.

قال: «ولنذكر أولًا ضعف الوجه الذي نقله دحلان ملفَّقًا من «تفسير ابن جريرٍ» من جهة النقل ليكون النظر مقصورًا على جوهر الآية فنقول: هذا الخبر الذي نقله ابن جريرٍ عن ابن عبَّاسٍ لا يصح بطريقيه لأن في سنده:

أولاً: شعبة، وهو ضعيفٌ في الحديث، ضعَّفه محمد بن عبدالله بن نمير وقال فيه: «إنه لم يكن في شيوخنا أكثر غلطًا منه». وقال ابن معينٍ: «إنه كثير الغلط جدًّا».

وفي سند هذا الخبر مؤمَّلٌ، قال فيه البخاريُّ: «أنه منكر الحديث» وكفى بذلك من جرحٍ، وقد نقل الحافظ الذهبيُّ في «الميزان» عن البخاريِّ أنه قال: «كل من قلت فيه: «منكر الحديث» فلا تحل الرواية عنه». وقال أبو زرعة: «في حديث مؤمَّلٍ خطأٌ كثيرٌ».

وفي سنده أيضًا: سفيان بن الحسين، ويقال أبو الحسين، وهو ممن لا يحتج بحديثه فضلًا عن خبره.

وفيه أيضًا: عمرو بن مرَّة وهو من المرجئة.

ففي سند هذا الخبر ثلاثة من الضعفاء الذين لا يحتج بأخبارهم ويكفي وجود واحدٍ منهم في سلسلة الخبر دليلًا علىٰ ضعفه مع عدم وجود من يتابعه من الثِّقات فما بالك بخبرٍ اجتمعوا في سنده جميعهم بحيث يرويه ضعيفٌ عن ضعيفٍ عن مبتدعٍ فلا ريب أنه أوهىٰ من بيت العنبكوت». اهـ

**ونقول:** إنَّ في كلامه أضاليل وأباطيل، ونحن نذكرها بالتفصيل:

**الأول:** أنَّ السيِّد ساق سندًا واحدًا من روايات ابن جريرٍ عن ابن بشَّار، عن عبدالرحمن، عن شعبة، عن عمرو بن مرَّة، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ. وقد زيدت واو في نقله فقيل وعن ابن عبَّاسٍ غلطًا إذ ليس عند ابن جريرٍ رواية بهذا السند موقوفة علىٰ سعيد بن جُبيرٍ، وقد فهم زيادتها ابن العاقب فلذلك قال: «هذا الخبر الذي نقله ابن جريرٍ عن ابن عبَّاسٍ». اهـ

إذًا فلماذا تطوَّع التلميذ فنقل طريقين؟!

**فإن قيل:** لعله أراد زيادة الإيضاح وأنَّ الخبر لا يصح من هذه الطريق التي ذكرها السيِّد ولا من الطريق الثانية فليس للخبر طريق صحيحةٌ.

**قلنا:** إذا كان هذا قصده، فلم لم يذكر بقية طرقه عند ابن جريرٍ وهي ست طرق؟ فإذًا ما اقتصر عليهما إلَّا ليتكثر بجرح رجالهما!!

**الثاني:** أنه زعم أنَّ في كلِّ سندٍ ثلاثة ضعفاء ممن جرحهم وهو غير

صحيح، فإنه جرح شعبة وسفيان بن الحسين وعمرو بن مرَّة ومؤمَّل، ولم يجتمع ثلاثة من هؤلاء في طريق من الطرق التي أخرجها ابن جريرٍ أصلًا لما سيأتي! فما الداعي إلى هذا الإفك والاختلاق؟! ولعل هذا من الأدوات التي لا يتم له الاجتهاد إلَّا بها والزمان أبو العجب!!.

**الثالث**: أنه قال في سفيان: «أنه سفيان بن حسين ويقال أبو الحسين» ونقل ما قيل فيه من الجرح وهذا غلط فاضحٌ فليس لسفيان بن حسين ذكر في روايات ابن جريرٍ أصلاً فإن الذي عند ابن جرير روايتان فيهما سفيان بن عُيَيْنَة وهو المراد عند الإطلاق كما هو مصطلح المحدِّثين، ورواية فيها سفيان بن سعيد الثوريُّ فمن أين ظفر التلميذ بسفيان بن الحسين؟! فانظروا إلى مبلغ علم الواصلين مراتب الاجتهاد!! نعوذ بالله من الغرور.

**الرابع**: قد عرفنا من عادته أنه إذا لم يجد في السند من يجرحه خلط اسم أحد الرواة بغيره ممن يحتمل الجرح كما فعل هنا إذ أبدل بسفيان بن عُيَيْنَة، سفيان بن الحسين. وأبدل فيما يأتي بيزيد بن حيَّان التيمي، يزيد البلخي، وغير ذلك مما سيمر بك، وإذا وجد في موضع النزاع حديثًا ضعيفًا سارع إلى إيراده والكلام عليه ليتسع له مجال الثرثرة كما فعل هنا وكما فعل في الكلام على آية ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ وهذا ليس من أفعال طلَّاب الحقِّ.

**الخامس**: أنه قال في سفيان بن الحسين: «وهو ممن لا يحتج بحديثه فضلاً عن خبره» وهذه مجازفةٌ، فإنه من الثِّقات المحتج بهم، علَّق له البخاريُّ وروى له مسلمٌ والأربعة ولم يُضعِّفوه إلَّا في حديث الزهريِّ وليس هذا من حديثه ولذلك قال الحافظ في مقدِّمة «الفتح»: «ضعَّفه أحمد بن حنبلٍ وغيره في الزهريِّ وقووه في

غيره»[1]؛ وقد ترجم له في «تهذيب التهذيب» ونقل توثيقه في حديث غير الزهريِّ عن يحيىٰ بن سعيدٍ وابن معينٍ وابن أبي شيبة والنَّسائيِّ والعجليِّ وابن سعدٍ وابن عديٍّ وابن خراشٍ والبزَّار، وقول أبي حاتمٍ فيه مما انفرد به ولم يتابعه عليه أحدٌ.

**السادس**: أنه جرح عمرو بن مرة -أحد الكبار- بالإرجاء وهو جرحٌ غير مُفسَّر فلا عبرة به لانقسام الإرجاء إلىٰ ما يصح الجرح به وما لا يصح فنفصل ذلك علىٰ وجه لا تجده مجموعًا في كتابٍ فنقول:

## معنى الإرجاء وتحقيق القول فيه

قال الحافظ ابن حجرٍ: «الإرجاء بمعنىٰ التأخير وهو عندهم علىٰ قسمين: منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب الذين تقاتلوا بعد عثمان. ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم علىٰ من أتىٰ الكبائر وترك الفرائض بالنار؛ لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك»[2].اهـ

وقد اقتضب الحافظ القول في ذلك اقتضابًا والمقام يحتاج إلىٰ زيادة بسطٍ لما وقع في ذلك من الخبط والخلط، فنقول:

**الإرجاء**: مأخوذ من أرجأ الأمر إذا أخَّره وينقسم بحسب اختلاف الاصطلاح إلىٰ أربعة أقسام:

**الأول**: إطلاق المُرجئة علىٰ من قال بتأخير علي عليه السلام من الدرجة الأولىٰ في

(١) «مقدمة فتح الباري» (ص ٤٥٧).

(٢) «مقدمة فتح الباري» (ص ٤٥٩).

الخلافة إلى الرابعة فهو مقابل الشيعي، وعليه تكون المرجئة والشيعة فرقتين متقابلتين، وهذا الإطلاق غير مشهورٍ ولا مستعملٍ وإن أطلقه بعضهم ولم نرَ فيما بيدنا من كتب الجرح والتعديل جرحًا بهذا القسم منه.

**الثاني**: أن يراد به تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار؛ لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك، وهذا القسم قلَّما يجرح به أحدٌ اليوم ومتأخِّرو الأشعرية أو أكثرهم يتقلَّده.

**القسم الثالث**: إطلاقه على غلاة المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان عمل كما لا ينفع مع الكفر عمل. وهذا يكثر في أهل الشام سابقًا ويقول به بعض النواصب، وهو مذهب ملوك بني أمية، والقوم على دين ملوكهم وقلما يجرح الناصبيُّ أحدًا بهذا القسم.

**القسم الرابع**: أن يراد به تأخير القول في الحكم بتصويب إحدى الطائفتين المتقاتلتين بعد عثمان ﵁ وقد اتفق على الجرح بهذا النوع فريقان متقابلان من جهتين مختلفتين:

**فالفريق الأول يقول**: من أرجأ القول في الطائفتين كان معاديًا لعليٍّ ﵇؛ لأنه لم يحكم بتصويبه فلم يواله، ولأنه لا ولاء إلا ببراء أي لا يصح توليه لمن لم يعاد من قاتله وفسقه وأشاد بلعنه فهو مجروح العدالة.

**والفريق الثاني، وهم أخابث النواصب يقولون**: من أرجأ القول فيهما كان مجروح العدالة لتوقُّفه عن تخطئة أمير المؤمنين عليٍّ ﵇ وعن غير ذلك من أقاويلهم العفنة فيه ﵁ وأرضاه.

وقد قال الحافظ ابن حجرٍ أنه لا جرح بهذا النوع كما ذكره في «تهذيب

التهذيب» في ترجمة الحسن بن محمد بن الحنفية فقد جرحه مغيرة بن مقسم بالإرجاء وقال فيه: «هو أول من تكلّم في الإرجاء»[1]، كما جرح عمرو بن مرة به فقال: «لم يزل في الناس بقية حتىٰ دخل عمرو في الإرجاء فتهافت الناس فيه»[2]؛ وكان مغيرة ناصبيًا غاليًا فكان يرىٰ أن من توقّف عن تخطئة أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام وعن سوء القول فيه كان مجروحًا ساقط العدالة، فمثل هذا يلزم منه جرح مغيرة بن مرة لا عمرو، فإنَّ عمرًا مجمعٌ علىٰ توثيقه والاحتجاج به وقد أثنوا عليه الثناء البليغ، فارجع إلىٰ ترجمته في «تهذيب التهذيب» وقد ظهر لك بما ذكرناه أنَّ ما رمي به عمرو لا يقتضي جرحًا، وأنَّ جارحه به -وهو مغيرة بن مقسم الناصبي- هو المجروح، وأقل ما يقال فيه: أنه جرحٌ غير مُفسَّرٍ لانقسام الإرجاء إلىٰ ما يصح به الجرح وما لا يصح، وفي إرجاء المغيرة وحزبه يقول المأمون العباسي:

إذا المُرجِيُّ سَرَّكَ أَنْ تَرَاهُ ... يَمُوتُ لِحِينِهِ مِن قَبْلِ مَوْتِه

فجَدِّدْ عِنْدَهُ ذِكْرَىٰ عَلِيٍّ ... وَصَلِّ علىٰ النَّبِيِّ وأَهْلِ بَيْتِهِ

وقد ذكر ابن تيمية نفسه في بعض كتبه، ولا أتذكر موضعه الآن: «إنَّ عمرو بن مرَّة رؤي في المنام فقيل له: ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي بحبِّ عليٍّ بن أبي طالبٍ، وذكر أمرًا آخر». ثُمَّ قال ابن تيمية: «إنه لما عرف الحقَّ فتمسَّك بحبِّ عليٍّ غُفِر له»[3]. أو قريبًا من هذا.

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٢٠).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٠٣).

(٣) «منهاج السنة النبوية» (٦/ ٢٠١).

والحاصل: أنه قد اختلط في كتب الجرح والتعديل الجرح بالإرجاء القادح وغير القادح، ولا سبيل إلىٰ معرفة ذلك وتمييزه إلَّا بالنظر إلىٰ الجارح، فإن كان ناصبيًّا كان جرحه به ساقطًا لأن أكثر قدماء النواصب كانوا مرجئة في الإيمان، وكان أكثر ملوك بني مروان كذلك، والقوم علىٰ دين ملوكهم، فلا يجرحون إلَّا بالإرجاء الذي نسبناه إليهم في القسم الرابع.

ولهذا الخلط الذي ذكرناه فيه تناقض كلام بعضهم في أول من قال بالإرجاء وأعني به ابن تيمية[1] فإنه قال في كتاب «الإيمان» له: «وقال أيوب السختياني: أنا أكبر من دين المرجئة أن أول من تكلَّم في الإرجاء رجلٌ من أهل المدينة من بني هاشمٍ يقال له الحسن. وقال زاذان: أتينا الحسن بن محمدٍ فقلنا: ما هذا الكتاب الذي وضعت؟ -وكان هو الذي أخرج كتاب المرجئة- فقال لي: يا أبا عمرو لوددت أني كنت مت قبل أن أخرج هذا الكتاب أو أضع هذا الكتاب»[2].اهـ ثُمَّ قال في موضعٍ آخر: «وكان أول من قاله حمَّاد بن سلمان».اهـ

---

(١) جمع بعض محقِّقي عصرنا من مناقضات ابن تيمية نحو مائتي ورقة، كالقول بالشيء ثُمَّ نقيضه، أو القول بصحَّة أمرٍ لعِلَّة كذا ثُمَّ القول بفساد أمرٍ آخر لنفس تلك العِلَّة من وجهٍ واحدٍ، وكردِّ الباطل بالباطل والفاسد بالفاسد، والإزراء بأهل البيت وكبار الأئمَّة، ومدح الخوارج بالدين مراغمة للأحاديث المتواترة بأنهم مرقوا منه، ولا محل للتمثيل هنا.اهـ (مؤلف).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٣٩٥).

وقد توفِّي الحسن بن محمد بن الحنفية سنة خمس وتسعين وقيل سنة إحدىٰ ومائة، أمَّا حماد بن سليمان فقد توفي سنة عشرين ومائة.

وقال الذهبيُّ في ترجمة ذر الهمداني: «قال أحمد: لا بأس به، هو أول من تكلَّم الإرجاء»[1].اهـ

ويظهر الصواب بما ذكره الحافظ ابن عساكر في «تاريخه »[2] في ترجمة الحسن قال: «وقال عثمان بن إبراهيم بن حاطب: أول من تكلَّم في الإرجاء: الحسن بن محمد، كنت حاضرًا يوم تكلَّم وكنت مع عمي في حلقته، وكان في الحلقة جحدب وقومٌ معه، فتكلَّموا في عليٍّ وعثمان وطلحة والزبير فأكثروا والحسن ساكت، ثُمَّ تكلَّم فقال: «قد سمعت مقالتكم ولم أرَ شيئًا أمثل من أن يرجأ عليٌّ وعثمان وطلحة الزبير فلا يتولَّوا ولا يتبرَّأ منهم»، ثُمَّ قام فقمنا فقال لي عمي: «يا بني ليتخذنَّ هؤلاء هذا الكلام إمامًا». قال عثمان: فقال به سبعة رجال يقدمهم جحدب من تيم الرباب، ومنهم حرملة التميمي، فبلغ أباه محمد بن الحنفية ما قال فضربه بعصًا فشجَّه وقال لا تتولَّىٰ أباك عليًّا؟! ودخل ميسرة عليه فلامه علىٰ الكتاب الذي وضعه في الأرجاء فقال: لوددت أني كنت مت ولم أكتبه».اهـ

ولما كان مغيرة بن مقسم ناصبيًّا قال في الحسن بن محمد: «هو أول من

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٢).

(٢) نقل هذا من «تهذيبه» المطبوع.اهـ (مؤلف).

تكلَّم في الإرجاء»، وقال في عمرو بن مرة: «لم يزل في الناس بقية حتى دخل عمرو في الإرجاء فتهافت الناس فيه».

وقد علمت نوع الإرجاء الذي يجرح به مغيرة الحسن وعمرًا، إذ لا يرضيه منهما إلَّا تخطئة أمير المؤمنين عليًّا عليه السلام وسوء القول فيه.

وبما ذكرناه تعلم أنَّ مثل هذا يقتضي جرح المغيرة نفسه لا الحسن ولا عمرو، وقد احتجَّ أئمَّة الحديث بعمرٍو ووثَّقوه وخرَّجوا له وقد رأيت بعد كتابة ما تقدَّم أنَّ عبدالله بن مسعودٍ رضي الله عنه قد تكلَّم في الإرجاء في الإيمان.

ففي حديثٍ رواه البخاريُّ ومسلمٍ عنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلمة، وقلت الثانية: قال: «من ماتَ يُشرِكُ بالله دخل النَّارَ»؛ وقلت: مَن مات لا يشرك بالله دخل الجنَّة»[1].

فينبغي أن يحمل هذا على العاقبة أو حصول العفو فيكون دليلًا لأهل السُّنَّة الذين يقولون بأنه لا يُخلَّد في النار من في قلبه مثقال ذرَّةٍ من إيمانٍ كما صحَّت به الأحاديث، ورأيت نحوه في «تاريخ ابن عساكر»[2] في ترجمة الحارث بن عمير الزبيدي الحارثي، فذكر صحبته لمعاذ به جبلٍ رضي الله عنه وذكر قصةً طويلة فيها: أنَّ معاذًا أمره أن يطلب تفسير القرآن عند ثلاثة عويمر أبي الدرداء وسلمان الفارسي وعبدالله بن مسعودٍ، وساق القصة إلى قوله: «ثُمَّ انطلق إلى الكوفة فجعل يحضر مجلس ابن مسعودٍ غدوةً وعشيةً فبينما هو في

---

(١) أخرجه البخاريُّ في الجنائز (١٢٣٨)، ومسلمٌ في الإيمان (٩٢).

(٢) نقل من «تهذيبه» اهـ (مؤلف)

المجلس إذ قال له ابن مسعودٍ: ممن أنت يا ابن أخي؟ فقال له: أنا امرؤ من أهل الشام. فقال: نعم الحي أهل الشام ولولا واحدة. فقال له الحارث: وما تلك الواحدة؟ قال: لولا أنهم يشهدون علىٰ أنفسهم أنهم من أهل الجنَّة. فاسترجع الحارث مرتين أو ثلاثًا ثُمَّ قال: صدق معاذٌ حين حذَّرني زلَّة العالِم، والله يا ابن مسعودٍ ما أنت إلَّا أحد رجلين: إمَّا رجلٌ أصبح علىٰ يقينٍ من الله ويشهد أن لا إله إلا الله فأنت من أهل الجنَّة، وإمَّا رجلٌ مرتابٌ لا تدري أين منزلك؟ قال: صدقت يا ابن أخي إنها زلَّةٌ مِنِّي فلا تؤاخذني بها».

وفي دواوين السُّنَّة أحاديث مرويَّة عن معاذٍ وابن مسعودٍ تشهد لما في هذه القصة، ويؤخذ من ذلك ومن مواضع أخرىٰ تركنا الإلماع إليها تفاديًا من ذكرها؛ أنَّ الإرجاء الحادث بعد المائة والذي اختلفوا في أول من قال به هو الإرجاء في القول في الحكم بتصويب إحدىٰ الطائفتين المتقاتلتين بعد عثمان، وأنَّ الجرح به قد جاء متقابلًا كما شرحناه من قبل، ثُمَّ اشترك لفظه بين المَعنيين وتنازعته الطوائف ونقل الجرح به علىٰ علَّاته، ولا وجه للتمييز إلَّا ما ذكرناه آنفًا.

وانظر كيف ذكر عمرو بن مرَّة بحبِّ عليٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ورماه بعض النواصب بالإرجاء، وكيف قالوا في ترجمة الفضل بن دُكَينٍ أنه حافظٌ حُجَّةٌ إلَّا أنه يتشيَّع من غير غُلُوٍّ ولا سبٍّ، ثُمَّ نقلوا فيه عن ابن معينٍ أنه إذا ذكر إنسانًا فقال هو جيدٌ وأثنىٰ عليه فهو شيعيٌّ، وإذا قال: فلانٌ كان مرجئًا فاعلم أنه صاحب سُنَّةٍ

لا بأس به. نقل هذا الذهبيُّ في «الميزان»[1]، فهذا الفضل يَجرح بالإرجاء لأنه شيعيٌّ، والمغيرة يَجرح بالإرجاء لأنه ناصبيٌّ.

فهذا هو القسم الرابع وقد ترامت الطائفتان بالجرح من وجهين متقابلين، ولعل القسم الرابع إنما بني على القسم الثاني ثُمَّ تقاسمت الطائفتان المنكرتان له من هؤلاء وهؤلاء في حمله على من لا يقول بقولهما فيمن لا يتوليان كما قال القائل:

هَوَىٰ ناقَتِي خَلْفِي وقُدَّامي الهوىٰ      وإنِّي وإيَّاها لَمُخْتَلِفانِ

وأكثر الاختلاف في الأهواء والشيع إنما تفرَّع عن الاختلاف في السِّياسة ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٩]، ولما ذكرناه شواهد أخرىٰ لا نطيل بها فاشدد يدك به فإنه خلاصة بحثٍ طويلٍ، والله أعلم.

السابع: إطلاقه القول بضعف مؤمل، وهو ابن إسماعيل العدوي مولاهم ترجم له في «التهذيب» وحكىٰ توثيقه عن ابن معينٍ وأبي داود والساجي وابن سعدٍ وابن قانعٍ وإسحاق بن راهويه، وما عابوا عليه إلَّا الخطأ؛ لأنه كان يُحدِّث مِن حفظه ومن أجل ذلك قال محمد بن نصر أنه يتوقَّف في حديثه إذا انفرد، وهو هنا لم ينفرد بل تابعه الثِّقات كما في الرواية الأولىٰ فإنَّ رجالها رجال الصحيحين وله متابعاتٌ غيرها، وقد أخرج له النَّسائيُّ والترمذيُّ وابن ماجه وعلَّق له البخاريُّ ذكر ذلك في «تهذيب التهذيب»[2].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٥٠)

(٢) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٨٠)

وحينئذٍ فمؤمل يحتج بحديثه وخبره في مثل هذا الموضع لوجود المتابعات وموافقة الثِّقات وإطلاق «التلميذ» القول فيه خطأ وقصور.

**الثامن:** تضعيفه شعبة وما أدراك ما شعبة؟! ما أخَّرنا الكلام عليه إلَّا لطوله، ولم يسمع في القديم والحديث ولم ينقل عن أحدٍ من رجال الحديث أنه ضعَّف روايةً لأن شعبة في سندها، بل كان يعدُّون وجود شعبة في السَّند من علامات صحَّته وأسباب ترجيحه، فكانوا يُصحِّحون به الحديث إذا رواه، ويوثِّقون به الراوي إذا روىٰ عنه؛ لأنه لا يروي إلَّا عن ثقةٍ ولا يُحدِّث إلَّا بما كان محفوظًا.

ولذلك ذكر الحافظ ابن حجرٍ في ترجمته في «تهذيب التهذيب» جميع من روىٰ عنهم ليكون بمثابة التوثيق لهم، وقال في خطبة الكتاب بعد أن ذكر أنه قد يقتصر علىٰ ذكر بعض شيوخ المترجَم أو من عليه رقم الصحيحين منهم ما نصُّه: «ولا أعدل عن ذلك إلَّا لمصلحةٍ مثل أن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروي إلَّا عن ثقةٍ فإني أذكر جميع شيوخه أو أكثرهم كشعبة ومالكٍ وغيرهما»[1].اهـ

ولذلك نقل الحافظ في ترجمة توبة أبو صدقة الأنصاريِّ عن الذهبيِّ مستدركًا ما نصُّه: «وقرأتُ بخطِّ الذهبيِّ: بل هو ثقةٌ روىٰ عنه شعبة. يعني وروايته عنه توثيقٌ له»[2].اهـ

وكان الذهبيُّ يقول: «إذا رأيت سندًا فيه شعبة فأشدد يديك به».

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١/ ٤-٥).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١/ ٥١٦).

وقال ابن القيِّم: «إذا كان شعبة في حديثٍ لم يكن باطلًا»، وكان إذا أراد توثيق رجلٍ قال: «وحسبه رواية شعبة عنه»، أو أراد تقوية حديث قال: «ولكنه حديثٌ فيه شعبة»، وقال: «وشعبة حامل لواء هذا الحديث وقد قال بعض أئمة الحديث إذا رأيت شعبة في إسناد حديثٍ فأشدد يديك به».

وقال الحافظ ابن حجرٍ: «إنه لم يكن يروي من حديث أشياخه إلَّا ما كان محفوظًا».

وقد شنَّع الحافظ ابن حجرٍ في «اللسان» على عبدالله الكعبي أحد رؤس المعتزلة لذكره شعبة فيمن يعد كثير الخطأ، وعَدَّ ذلك الغاية في سوء الفهم فليقابل هذا بما ذكره «التلميذ».

ومرتبة شعبة عند علماء الحديث عظيمةٌ حتىٰ قال الشوكانيُّ في كتابه «إرشاد الفحول »: «ومن طرق التزكية أن يروي عنه من عرف من حاله أنه لا يروي إلَّا عن عدلٍ كيحيىٰ بن سعيد القطَّان وشعبة ومالكٍ فإن ذلك تعديلٌ كما اختاره الجوينيُّ وابن القشيريِّ والغزاليُّ والآمديُّ والصفيُّ الهنديُّ وغيرهم، قال الماورديُّ: وهو قول الحُذَّاق»[1].اهـ

وكان شعبة يعدل عندهم مائة راوٍ ثقة وعدالة وقوة، قال الشوكانيُّ وهو يذكر وجوه الترجيح: «ثانيهما: ترجيح العدالة فإنه رُبَّ عدلٍ يعدل ألف رجلٍ في الثقه كما قيل أنَّ شعبة بن الحَجَّاج يعدل مائة»[2].اهـ

ويعز في رواة البخاريِّ ومسلمٍ مثل شعبة، أمَّا ثناء الأئمَّة عليه فكثير

---

(١) «إرشاد الفحول» (١/ ١٨٠).

(٢) «إرشاد الفحول» (٢/ ٢٦٥).

وعظيم، وفي «تهذيب التهذيب» منه جملة صالحة ولا حاجة بنا إلى نقل شيءٍ من ذلك.

وقد ظهر لك الفرق بين أئمَّة الإسلام و«التلميذ» فإنهم يُصحِّحون الأحاديث بوجود شعبة في أسانيدها وهو يُضعِّفها به، وهم يُرجِّحون ما كان من روايته وهو لا يُقيم له وزنًا كما فعل هنا، وكما فارقهم في الدنيا فيخشى أن يفارقهم في الآخرة، فأي الفريقين خير مقامًا وأحسن نديًّا؟!

ومن العجب أنهم مع هذا الجهل المركَّب يدعون الاجتهاد!! اللهمَّ بَصِّرنا بعيوب أنفسنا ولا تكلنا إلى أنفسنا طرفة عينٍ.

**التاسع**: عدم إنصاف «التلميذ» وتلوُّنه وتقلُّبه:

كُلَّ يومٍ تُبدِي صُروفُ اللَّيالي * خُلُقًا مِن أبي سعيدٍ غَريبا

فبينما هو يُضعِّف شعبة هنا ويُسقِط ما رواه ويقول بعدم جواز الاحتجاج به، إذا هو يحتجُّ بحديثه في موضعٍ آخَر حيث وافق غرضًا في نفسه! كما فعل مثل ذلك في غندر، فأين الإنصاف الذي يتبجَّح به هو وشيخه؟! وسيأتي ذكر هذا في موضعه إن شاء الله تعالى.

**العاشر**: أنه قال: «ففي سند هذا الخبر ثلاثة من الضعفاء الذين لا يحتج بأخبارهم» إلى أن قال: «مع عدم وجود من يتابعه من الثِّقات» وهذا على تقدير صحَّة قوله بضعفهم باطلٌ أيضًا؛ لوجود المتابعات كما ستراه في الرِّوايات الآتية، فكيف به وهم ثقاتٌ؟! ودعواه الضعف باطلةٌ لا أصل لها كما بسطنا أحوال الذين جرحهم.

## عود إلى ذكر بقية روايات سعيد بن جبير عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما

**الرواية الثالثة:** ابن جريرٍ: حدَّثنا ابن حميد قال: حدَّثنا مهران، عن سفيان، عن عمرو بن مرة الجمليِّ، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: «إنَّ الله تبارك وتعالى ليرفع ذريَّة المؤمن معه في درجته»، ثُمَّ ذكر نحوه غير أنه قرأ: ﴿وَأَتْبَعْنَٰهُمْ ذُرِّيَّتَهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾.

**الرواية الرابعة:** ابن جريرٍ: حدَّثني موسى بن عبدالرحمن المسروقيُّ قال: حدَّثنا محمد بن بشر قال: حدَّثنا سفيان بن سعيدٍ، عن سماعة، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ نحوه.

**الرواية الخامسة:** ابن جريرٍ: حدَّثنا ابن المثنَّى قال: حدَّثنا محمد بن جعفر قال: حدَّثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما أنه قال في هذه الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾ قال: «المؤمن تُرفع له ذريَّته فيلحقون به وإن كانوا دونه في العمل»[1].

أمَّا درجة هذه الرِّوايات من الصحَّة، فقد صحَّحها الحاكم والضِّياء المقدسيُّ والحافظ السيوطيُّ والحافظ السخاويُّ والقسطلانيُّ وابن حجرٍ الهيتميُّ وغيرهم.

وقد أخرجها عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: سعيد بن منصور وهنَّاد وابن المُنذِر وابن أبي حاتمٍ في «تفسيره»، وقد التزم أن يخرج أصح ما ورد، والحاكم والبيهقيُّ في «سننه» والقسطلانيُّ في «المواهب» والسمهوديُّ وابن حجرٍ الهيتميُّ وغيرهم.

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٢/ ٤٦٨).

ورجال الرواية الأولى رجال الصحيحين وفيها شعبة فوجوده فيها زيادة تصحيح لها ورجحان.

ورجال الثانية من رواة الصحيحين أيضًا إلَّا مؤمل وقد علمت توثيقه، وأما كلام البخاريِّ فيه فلم يتابعه عليه أحدٌ وإنما عابوا عليه الخطأ، وهو مأمون هنا لعدم تفرُّده.

ورجال الثالثة من رجال الصحيحين إلَّا مهران وقد وثَّقه ابن معينٍ وأبو حاتمٍ والدارقطنيُّ، وشكى بعضهم من غلطه ولا تضرُّه هذه الشكوى إلَّا مع الانفراد.

وإلَّا ابن حميدٍ وهو محمد بن حميد بن حيَّان التيميُّ الحافظ الشهير أثنى عليه أحمد وحدَّث عنه يحيى ووثَّقه، وتكلَّم فيه آخرون وعابوه بالإكثار وغيره، وقد أخرج له الترمذيُّ وأبو داود ابن ماجه وحديثه مقبولٌ في المتابعات.

ورجال الرواية الرابعة من رجال الصحيحين إلَّا موسى بن عبدالرحمن المسروقي فقد أخرج له الترمذيُّ والنَّسائيُّ وابن ماجه، مجمع على توثيقه، وثَّقه النَّسائيُّ وأبو حاتمٍ وابن حِبَّان.

ورجال الخامسة كلهم من رجال الصحيحين وهو سندٌ فيه شعبة كما يقول ابن القيِّم وحسبك به.

## شواهد هذه الروايات

قال ابن جريرٍ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [غافر: ٨] بعد أن ذكر أنه يدخل مع الرجل أبوه وولده وزوجته الجنَّة وإن لم

يكونوا عملوا عمله بفضل رحمة الله إياه: «حدَّثنا أبو هاشم قال: حدَّثنا يحيىٰ بن يمان العجلي قال: حدَّثني شريك، عن سعيدٍ قال: يدخل الرجل الجنَّة فيقول أين أبي؟ أين أمي؟ أين ولدي؟ أين زوجتي؟ فيقال: لم يعملوا مثل عملك. فيقول: كنت أعمل لي ولهم. فيقال: أدخلوهم الجنَّة». ثُمَّ قرأ: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمْ﴾ الآية[1].

وهذه هي الرواية السادسة: وقد ذكرها السيوطيُّ في آية سورة (الرعد) وعزىٰ إخراجها إلىٰ ابن أبي حاتمٍ وأبو الشيخ وقال: «ثُمَّ قرأ: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣] يعني من آمن بالتوحيد بعد هؤلاء ﴿مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ﴾. قال: «وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي مجلز رضي الله عنه في الآية قال: علم الله تعالىٰ أنَّ المؤمن يحب أن يجمع الله له أهله وشمله في الدنيا فأحب أن يجمعهم له في الآخرة»[2].

أمَّا سند رواية ابن جريرٍ فهو حسنٌ، فأبو هاشم هو أبو هشام الرفاعي، وقد كتب علىٰ الصواب في تفسير سورة (الرعد) وسورة (الدخان) من ابن جريرٍ، واسمه: محمد بن يزيد بن محمد العجليُّ، ترجم له في «تهذيب التهذيب» أخرج له مسلمٌ والترمذيُّ وابن ماجه وذكر توثيقه عن ابن معينٍ والعجليِّ، وقال البرقانيُّ: «ثقةٌ أمرني الدارقطنيُّ أن أخرج حديثه في الصحيح». وضعَّفه آخرون.

وأمَّا يحيىٰ بن يمان العجلي أبو زكرياء الكوفي فقد ترجم له في «تهذيب التهذيب»، أخرج له البخاريُّ في «الأدب المفرد» ومسلمٌ في «صحيحه» والأربعة، وذكر توثيقه

(١) «تفسير الطبري» (٢١/ ٣٥٧).

(٢) «الدر المنثور» (٤/ ٦٣٩).

عن ابن معينٍ ويعقوب بن شيبة والعجليِّ، وضعَّفه بعضهم تضعيفًا هيِّنًا.

وأمَّا شريك، فهو ابن عبدالله الكوفي القاضي، ترجمه في «تهذيب التهذيب» علَّق له مسلمٌ في «الصحيح» والأربعة، مجمعٌ على توثيقه، ولم يتكلَّم فيه إلَّا ابن القطَّان والجوزجانيُّ من جهة المذهب[1] ولا يؤخذ بقولهما في هذا الموضع.

ومن الشواهد: **الرواية السابعة**، عند ابن جريرٍ: حدَّثني علي قال: حدَّثنا أبو صالحٍ قال: حدَّثني معاوية، عن عليٍّ، عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قوله: ﴿لَيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩] قال فأنزل الله بعد هذا: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَـٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فأدخل الله الأبناء بصلاح الآباء الجنَّة.

وهذه الرواية ذكر في «الدر المنثور» أنه أخرجها أبو داود والنحاس كلاهما في «الناسخ والمنسوخ»، وابن جريرٍ وابن المُنذِر وابن مَرْدُويَه عن ابن عبَّاسٍ بمثل ما تقدَّم.

وقد ذكر نحو هذا الإمام أبو محمد ابن حزمٍ في كتابه «الناسخ والمنسوخ» فقال: «قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ نسخت بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَـٰنٍ﴾ الآية؛ يجعل الولد الطفل يوم القيمة في ميزان أبيه ويشفع الله تعالى الآباء في الأبناء والأبناء في الآباء ويدل على ذلك قوله تعالى:

(١) لأنه أنقذ طائفةً من أهل البيت من الحريق، كما تكلَّموا في أبي عبدالله الجدلي بل والصحابيِّ عامر بن الطفيل من أجل ذلك.اهـ (مؤلف).

﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ [النساء: ١١]»[1].اهـ

فهو ممن يقول بأنَّ المراد بالذريَّة في الآية الصِّغار ولكنه عمَّم الشفاعة كما ترىٰ.

وقد سبقه إلىٰ مثل هذا الإمام العلَّامة هبة الله بن سلام بن نصر بن عليٍّ المُفسِّر البغداديُّ في كتابه في «الناسخ والمنسوخ» وهو كتابٌ جليلٌ في هذا الفنِّ جمعه من خمسةٍ وتسعين تفسيرًا سمعها مِن المُفسِّرين والمحدِّثين وذكر أسانيده إلىٰ المأثور منها آخر كتابه.

**الرواية الثامنة:** ابن جريرٍ: حدَّثني المثنَّى قال: حدَّثنا عبدالله بن صالحٍ قال: حدَّثني معاوية بن صالحٍ، عن عليِّ بن أبي طلحة، عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قوله: ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ يقول: «أطوعكم لله من الآباء والأبناء أرفعكم درجة يوم القيامة؛ لأن الله سبحانه يشفع المؤمنين بعضهم في بعضٍ».

وقد حكىٰ هذه الرواية البغويُّ عن سيِّدنا عبدالله بن عبَّاسٍ رضي الله عنهما وزاد: «فإن كان الوالد أرفع درجة يوم القيامة في الجنَّة رفع الله ولده وإن كان الولد أرفع درجة رفع إليه والده لتقر بذلك أعينهم»[2].اهـ

والرواية السابعة والثامنة من أقوىٰ الأسانيد وأصحِّها ومتنهما مما لا يقال من قبل الرأي فلهما حكم المرفوع.

---

(١) «الناسخ والمنسوخ» (١/ ٥٨).

(٢) «تفسير البغوي» (١/ ٥٨٠).

ونقل السيوطيُّ عن الحافظ ابن حجرٍ وهو يحكي طرق تفسير ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما ما نصُّه: «ومن طريق معاوية بن صالحٍ، عن عليٍّ بن أبي طلحة، عن ابن عبَّاسٍ. وعليٌّ صدوقٌ ولم يلقَ ابن عبَّاسٍ لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه فلذلك كان البخاريُّ وابن أبي حاتمٍ يعتمدون على هذه النسخة»[1].اهـ

وقال في «الإتقان» ما نصُّه: «وقد ورد عن ابن عبَّاسٍ في التفسير ما لا يحصى كثرةً، وفيه رواياتٌ وطرقٌ مختلفةٌ، فمن جيدها طريق عليٍّ بن أبي طلحة الهاشميِّ عنه، قال أحمد بن حنبلٍ: «بمصر صحيفة في التفسير رواها عليُّ بن أبي طلحة، لو رحل فيها رجلٌ إلى مصر قاصدًا ما كان كثيرًا»؛ أسنده أبو جعفرٍ النحاس في «ناسخه». قال ابن حجرٍ: «وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث رواها عن معاوية بن صالحٍ، عن عليٍّ بن أبي طلحة، عن ابن عبَّاسٍ. وهي عند البخاريِّ عن أبي صالحٍ، وقد اعتمد عليها في «صحيحه» كثيرًا فيما يعلِّقه عن ابن عبَّاسٍ، وأخرج منها ابن جريرٍ وابن أبي حاتمٍ وابن المُنذِر كثيرًا بوسائط بينهم وبين أبي صالحٍ، وقال قومٌ لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عبَّاسٍ التفسير وإنما أخذه عن مجاهدٍ وسعيد بن جُبيرٍ. قال ابن حجرٍ: بعد أن عرفت الواسطة وهو ثقةٌ فلا ضير في ذلك»[2].اهـ

---

(١) «الدر المنثور» (٨/ ٧٠٠).

(٢) «الإتقان في علوم القرآن» (٤/ ٢٣٧).

**الرواية التاسعة**: ابن جريرٍ: حدَّثني محمد بن الحسين قال: حدَّثنا أحمد بن المفضل قال: حدَّثنا أسباط، عن السُّدِّي: قوله: ﴿لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ قال بعضهم: في نفع الأخرة وقال: بعضهم في نفع الدنيا.

قال السيوطيُّ في «الإتقان» نقلا عن الخليليِّ في «الإرشاد»: «وتفسير إسماعيل السُّدِّيِّ يورد بأسانيد إلىٰ ابن مسعودٍ وابن عبَّاسٍ، وروىٰ عن السُّدِّيِّ الأئمَّة مثل الثوري وشعبة، لكن التفسير الذي جمعه رواه أسباط بن نصر وأسباط لم يتفقوا عليه غير أنَّ أمثل التفاسير تفسير السُّدِّيِّ»[1].اهـ

وعقبه السيوطيُّ بقوله: «وتفسير السُّدِّيِّ الذي أشار إليه يورد منه ابن جريرٍ كثيرًا من طريق السُّدِّيِّ، عن أبي مالكٍ وعن أبي صالحٍ، عن ابن عبَّاسٍ. وعن مرة، عن ابن مسعودٍ، وناس من الصحابة هكذا، ولم يورد منه ابن أبي حاتمٍ شيئًا لأنه التزم أن يخرج أصح ما ورد، والحاكم يخرج منه في «مستدركه» أشياء ويصحِّحه لكن من طريق مرة عن ابن مسعودٍ وناس[2] فقط دون الطريق الأول»[3].اهـ ومنه يعلم درجة هذه الرواية.

## رواية الكلبي عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما

**الرواية العاشرة**: روي الكلبيُّ عن ابن عبَّاسٍ: في قوله: ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ أي بإيمان

---

(١) «الإتقان في علوم القرآن» (٤/ ٢٣٨).

(٢) كذا في الأصل، ولعله: وناس من الصحابة.اهـ (مؤلف)

(٣) «الإتقان في علوم القرآن » (٤/ ٢٣٨).

الذرية في الدنيا ﴿ٱلۡحَقۡنَا بِهِمۡ﴾ أي بالإباء ﴿ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ في الآخرة في درجة أبائهم. ويقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بمحمَّدٍ ﷺ والقرآن ندخلهم الجنَّة ﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم﴾ الصغار في درجاتهم ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ بإيمان الذرية يوم الميثاق ﴿ٱلۡحَقۡنَا بِهِمۡ﴾ بالآباء. يقول: ألحقنا بدرجات الآباء ذريتهم المدركين إذا كانت درجة أبائهم أرفع ﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ يقول: لم ننقص من درجة الآباء وثوابهم لأجل إلحاق الذرية بهم». اهـ

وذكر ابن القيِّم في كتابه «حادي الأرواح» عن الكلبيِّ روايةً أخرى قال «وقال الكلبيُّ: عن ابن عبَّاسٍ: إن كان الآباء أرفع درجة من الأبناء رفع الله الأبناء إلى الآباء، وإن كان الأبناء أرفع درجة من الآباء رفع الله الآباء إلى الأبناء وقال: أعطوا مثل أجور آبائهم ولم ينتقص الآباء من أجورهم شيئًا»[1].

ولعل هذه الرواية أصح من التي سقناها، بل ذكر السيوطيُّ في «الإتقان» نحوها فقال: «وأخرج ابن أبي حاتمٍ عن ابن عبَّاسٍ في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم﴾ قال: «هم ذرية المؤمن يموتون على الإسلام فإن كانت منازل آبائهم أرفع من منازلهم ألحقوا بآبائهم ولم ينقصوا من أعمالهم التي عملوا شيئًا».

وقد علمتَ أنَّ ابن أبي حاتمٍ قد التزم أن يخرج في «تفسيره» أصح ما ورد، وهذه شاهدة لرواية الكلبيِّ وليست عنه؛ لأن طريقه ليست من شرط ابن أبي حاتمٍ. بل قالوا إنَّ طريق الكلبيِّ أوهى طرق ما روي عن ابن عبَّاسٍ.

---

(١) «حادي الأرواح» (١/ ٣٩٨).

قال السيوطيُّ: «لكن قال ابن عديٍّ في «الكامل»: للكلبيِّ أحاديث صالحةٌ وخاصَّةً عن أبي صالحٍ وهو معروفٌ بالتفسير وليس لأحدٍ تفسير أطول منه ولا أشبع»[1]. انتهى، ولكن قد علمت ضعفها ووهنها.

## الرواية الحادية عشرة والثانية عشر والثالث عشرة والرابعة عشرة رواية العوفي عن ابن عبَّاسٍ، ورواية الضَّحَّاك وابن زيد

فممن ذكر رواية العوفيِّ عن ابن عبَّاسٍ البغويُّ في «معالم التنزيل» قال: «ورواية العوفيِّ عن ابن عبَّاسٍ: أخبر الله عزَّ وجلَّ أنه يجمع لعبده المؤمن ذريَّته في الجنَّة كما كان يحب في الدنيا أن يجتمعوا إليه، يدخلهم الجنَّة بفضله ويلحقهم بدرجته بعمل أبيهم من غير أن ينقص الآباء من أعمالهم شيئًا، فذلك قوله: ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ أي نقصناهم -يعني الآباء- من عملهم من شيء»[2].اهـ بحذف ذكر القرآت.

وذكرها ابن جرير فقال: «وقال آخرون بل معنى ذلك: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم﴾ التي بلغت الإيمان ﴿بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الصغار التي لم تبلغ الإيمان ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم﴾ الآباء ﴿مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ﴾. ذكر من قال ذلك:

حدَّثني محمد بن سعدٍ قال: حدَّثني أبي قال: حدَّثني عمِّي قال: حدَّثني أبي،

(١) «الإتقان في علوم القرآن» (٤/ ٢٣٩).

(٢) «تفسير البغوي» (٤/ ٢٩١، ٢٩٢).

عن أبيه، عن ابن عبَّاسٍ: قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ يقول: الذين أدرك ذريتهم الإيمان فعملوا بطاعتي ألحقتهم بإيمانهم إلى الجنَّة وأولادهم الصغار نلحقهم بهم.

حدَّثت عن الحسين قال: سمعت أبا معاذٍ يقول: أخبرنا عبيدٌ قال: سمعت الضَّحَّاك يقول في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾: يقول: من أدرك ذريته الإيمان فعمل بطاعتي ألحقتهم بآبائهم الجنَّة وأولادهم الصغار أيضًا على ذلك»[1].

ففي هذه الرواية حمل الذريَّة على الكبار والصغار فقوله: ﴿وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾ حملوا الذريَّة فيه على الكبار وقوله: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ حملوا الذريَّة فيه على الصغار، وفيه تقييد الإلحاق للكبار بالاتباع بالإيمان في الجملة، وإنما قلنا في الجملة لأن اتحاد الناس وتساويهم في الإيمان والأعمال من قبيل الفروض المُحالية في العادة وذلك معنى قوله تعالى: ﴿وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ﴾ [غافر: ٨] ولأن لفظ الإلحاق يشعر بإلحاق قاصرٍ بكاملٍ وبمثل ذلك قال المُفسِّرون ونقله ابن القيِّم عنهم كما سيأتي.

أمَّا أسانيد هذه الروايات: فرواية العوفيِّ قال فيها السيوطيُّ: «وطريق العوفيِّ عن ابن عبَّاسٍ أخرج منها ابن جريرٍ وابن أبي حاتمٍ كثيرًا، والعوفيُّ

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٢/ ٤٦٨).

ضعيفٌ ليس بواهٍ وربما حسَّن له الترمذيُّ»[1].اهـ

والعوفيون بيت حديثٍ وهم يتوارثون رواية هذه الصحيفة أبًا عن جدٍّ.

فأما محمد بن سعدٍ فهو ابن محمد بن الحسن بن عطية العوفيُّ، قال الخطيب: «كان ليِّنًا في الحديث». وروىٰ الحاكم عن الدارقطنيِّ: «أنه لا بأس به».

وأمَّا أبوه سعد: فقد تكلَّم فيه أحمد بأنه جهميٌّ، وهو معدودٌ في الضعفاء كما في «ذيل الميزان » .

وأما عمه: فهو الحسين بن الحسن، ضعَّفه يحيىٰ والنَّسائيُّ وأبو حاتمٍ.

وأمَّا أبوه: فهو الحسن بن عطية، قال أبو حاتمٍ: «ضعيف الحديث»، وقال البخاريُّ: «ليس بذاك». روىٰ له أبو داود.

وأمَّا أبوه: فهو عطية بن سعدٍ العوفيُّ، روىٰ له أبو داود والترمذيُّ وابن ماجه والبخاريُّ في «الأدب المفرد». قال أحمد: «ضعيف الحديث» وقال أبو حاتمٍ: «يكتب حديثه»، وكذلك قال ابن عديٍّ.

وثقَّه ابن سعدٍ وضعَّفه آخَرون، وحُجَّتهم فيه التشيُّع، وتقديمه أمير المؤمنين عليًّا كرَّم الله وجهه علىٰ الكلِّ. فسند هذه الرواية مقبولٌ في المتابعة.

وأمَّا رواية الضَّحَّاك فقد قال فيها السيوطيُّ: «وطريق الضَّحَّاك بن مزاحمٍ عن ابن عبَّاسٍ منقطعة فإنَّ الضَّحَّاك لم يَلْقَه»[2].اهـ

وقال عنه الحافظ ابن حجر: «منهم جويبر بن سعيد وهو واه روىٰ التفسير

---

(١) «الإتقان في علوم القرآن» (٤/ ٢٣٩).

(٢) «الإتقان في علوم القرآن» (٤/ ٢٣٩).

عن الضَّحَّاك بن مزاحمٍ وهو صدوقٌ لم يسمع من ابن عبَّاسٍ شيئًا».اهـ

فهذه الرواية منقطعةٌ بل مُعضَلةٌ لقول ابن جريرٍ: حدثت عن الحسين.

وحينئذٍ فتكون الرواية موقوفةً على الضَّحَّاك فهي من قسم تفاسير التابعين لا الصحابة فلا تقدَّم على ما روي عن الصحابة رضي الله عنهم، بل قيل: إنَّ الضَّحَّاك ليس بتابعيٍّ. قال ذلك العجليُّ، وأنكر غيره أن يكون شَافَهَ أحدًا من الصحابة، ذكر ذلك في «تهذيب التهذيب» .

وأمَّا الراوي عنه هنا: فهو عبيد بن سليمان الباهليُّ، قال أبو حاتمٍ: «لا بأس به» وقال: «هو أحب إلي من جويبرٍ». وعكس ذلك ابن معينٍ، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات».

وأما أبو معاذٍ: فهو الفضل بن خالد النحويُّ، ذكره السيوطيُّ في «طبقات النحاة» وقال: «ذكره ابن حِبَّان في «الثقات»»[1].

وأمَّا الحسين: فهو الحسين بن الفرج فلا أحسبه إلَّا الخياط، قال أبو نعيمٍ: «فيه ضعفٌ»، وقال أبو الشيخ: «ليس بالقويِّ». وكان أحمد ويحيى لا يرضيانه، وابن جريرٍ إنما يروي عنه بواسطة.

فهاتان الروايتان كما علمت، ومع ذلك فليستا مناقضتين للروايات الصحيحة المتقدِّمة، إنما فيها زيادة الجمع بين الذرية الصغار والكبار، وهذه الرواية اختارها الواحدي من المفسِّرين وذكرها غيره.

---

(١) «بغية الوعاة» (٢/ ٢٤٥)

وأمَّا رواية ابن زيد فقد ذكرها ابن جريرٍ أيضًا قال بعد ما تقدَّم: «وقال آخرون نحو هذا القول -أي قول العوفيِّ والضَّحَّاك- غير أنهم جعلوا الهاء والميم في قوله: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ﴾ من ذكر الذرِّيَّة، والهاء والميم في قوله: ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ من ذكر الذين، وقالوا: معنى الكلام: والذين آمنوا واتبعتهم ذريَّتهم الصغار وما ألتنا الكبار من عملهم من شيءٍ. ذكر من قال ذلك:

حدَّثني يونس قال: أخبرنا ابن وهبٍ قال: قال ابن زيدٍ في قوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ قال: أدرك أبناؤهم الأعمال التي عملوا فاتبعوهم عليها واتبعتهم ذريتهم التي لم يدركوا الأعمال فقال الله جلَّ ثناؤه: ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ قال: يقول: لم نظلمهم من عملهم من شيءٍ فننتقصهم فنعطيه ذرياتهم الذين ألحقناهم بهم، الذين لم يبلغوا الأعمال ألحقتهم بالذين بلغوا الأعمال»[1].اهـ قوله.

وفي أول العبارة نقصٌ يبيِّنه ما في الرواية بعدها.

وقد ذكر ابن جريرٍ رواية أخرى عن ابن زيدٍ فقال: «حدَّثني يونس قال: أخبرنا ابن وهبٍ قال: قال ابن زيدٍ في قوله: ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم﴾ قال: يقول: لم نظلمهم من عملهم من شيءٍ، لم ننتقصهم فنعطيه ذرياتهم الذين ألحقناهم بهم (الذين) لم يبلغوا الأعمال ألحقهم بالذين قد بلغوا

---

(١) «تفسير الطبري» (٢١/ ٥٨١)

الأعمال ﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ قال: لم نأخذ عمل الكبار فيجزيه الصغار، (الصغار)[1] أدخلهم برحمته والكبار عملوا فدخلوا بأعمالهم»[2].اهـ

أقول: وفي رواية ابن زيدٍ تعسُّفٌ، وحمل للضمائر على غير المحدَّث عنه، وفي ذلك منافاةٌ للأولى ولما تقتضيه البلاغة. وليس هذا التأويل المفكك النظام بأولى ولا أليق ولا أرصن مما تقدَّم لاسيَّما وهو من تفاسير التابعين فلا يقدَّم على تفاسير الصحابة ﭫ وإنما يعتبر كالشاهد للروايات المتقدِّمة الصحيحة لموافقته لها في أصل المعنى؛ لأنهم جعلوا الإلحاق للذرية الصغار الذين لم يدركوا الأعمال بالذرية الكبار الذين قد بلغوا الأعمال، فجعل من لم يعمل كمن عمل فضلاً ورحمةً منه تعالى وكرامةً لآبائهم، حيث ساوى بين ذرياتهم الكبار بما هداهم له من الأعمال والصغار أعطاهم بمحض الفضل ما أعطى الكبار بلا عمل منهم، ولابد أن يكون محط المعنى هو إلحاق الكبار والصغار بالآباء؛ لأن ذلك هو الذي يدل عليه لفظ اتبعناهم من جهة اللغة كما سيأتي ذكر ذلك.

أمَّا سند هذه الرواية فقد قال الحافظ ابن حجرٍ في «الاستيعاب»، ونقله عنه السيوطيُّ ما نصُّه: «ومن تفاسير ضعفاء التابعين فمن بعدهم تفسير زيد بن أسلم من رواية ابنه عبدالرحمن عنه، وهي نسخةٌ كبيرةٌ

---

(١) زدنا لفظتي (الذين) و(الصغار) ليستقيم الكلام وقد سقطتا من الأصل فجعلناهما بين قوسين.اهـ (مؤلف).

(٢) «تفسير الطبري» (٢١/ ٥٨٦)

يرويها ابن وهبٍ وغيره عن عبدالرحمن، عن أبيه وعن غير أبيه، وفيه أشياء كثيرةٌ لا يسندها لأحدٍ وعبدالرحمن من الضعفاء وأبوه من الثقات»[1].اهـ

فقد سقط من سند ابن جريرٍ عبدالرحمن اكتفاءً بما هو المعروف من سنده المذكور فيما تقدَّم.

فأمَّا يونس: فهو ابن عبد الأعلى، وابن وهبٍ: هو عبدالله بن وهب المصريُّ صاحب مالكٍ وهما من المشاهير.

## ما روى عن سعيد بن جبير وعامر الشَّعبي من كبار التابعين وهما الخامسة عشرة والسادسة عشرة

قال ابن جريرٍ: «وقال آخرون: بل معنى ذلك: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَـٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فأدخلناهم الجنَّة بعمل آبائهم وما ألتنا الآباء من عملهم من شيءٍ. ذكر من قال ذلك:

حدَّثنا ابن عبد الأعلى قال: حدَّثنا المعتمر بن سليمان قال: سمعت داود يحدِّث عن عامر أنه قال في هذه ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَـٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَـٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ﴾: فأدخل الله الذرية بعمل الآباء الجنَّة ولم ينقص الله الآباء من عملهم شيئًا، قال: فهو قوله: ﴿وَمَآ أَلَتْنَـٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ﴾.

حدَّثنا ابن المثنَّى قال: حدَّثنا ابن أبي عديٍّ، عن داود، عن سعيد بن جبيرٍ

---

(١) كذا في الأصل، والنص الذي نقله المصنف رحمه الله تعالى تجده في كتاب، «العجاب في بيان الأسباب» (١/ ٢١٧)، وانظر: «الدر المنثور» (٨/ ٧٠١).

أنه قال في قول الله تعالىٰ: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ أنه قال: ألحق الله ذرياتهم بآبائهم ولم ينقص الآباء من أعمالهم فيرده على أبنائهم»[1].اهـ

أقول: أمَّا قول الشَّعْبي: فأدخل الذرية بعمل الآباء الجنَّة فمعناه تُفسِّره رواية سيِّدنا عبدالله بن مسعودٍ رضي الله عنه الآتية، فإنه قال: «الرجل يكون له القدم في الإسلام ويكون له الذرية فيدخل الجنَّة فيرفعون إليه»، فالمراد بالدخول في كلام الشَّعْبيِّ دخولٌ خاصٌّ، فإن عمل أبائهم الصالح هو السبب الذي رُفعوا به ولو لم يكن لهم ذلك العمل لما كانوا إلَّا كسائر الناس ممن ليس لأبيه قدم، وليس في كلام سعيد بن جُبيرٍ إيهامٌ، فلا محل لتشنيع «التلميذ» ولا السوداني علىٰ ذلك، وهذه الراوية من روايات التابعين فلا تقدَّم علىٰ كلام ابن عبَّاسٍ ولا ما روىٰ عنه، وهي شاهدةٌ له بالاتفاق في أصل المعنىٰ وإن اختلف التعبير.

أما سندهما، ففي السَّند إلىٰ عامرٍ الشَّعْبيِّ:

يونس بن عبدالأعلىٰ: ثقةٌ غير مدافعٍ من رجال الصحيح.

والمُعتَمِر بن سليمان التيميُّ: من رجال الصحيحين أجمعوا علىٰ توثيقه.

وداود: هو ابن أبي هند القشيريُّ مولاهم من رجال «صحيح مسلم». وأخرج له الأربعة، والبخاريُّ في «التاريخ»، وأجمعوا علىٰ توثيقه.

وأمَّا عامرٌ: فهو الشَّعْبيُّ أشهر من نارٍ علىٰ عَلَم.

وقد أرهف «التلميذ» وشيخه القلم علىٰ هؤلاء الثقات فوصفهم بعد حكايته هذا القول بالابتداع، وقال: إنهم كانوا مرجئةً وقد بهتهم وهتك

(١) «تفسير الطبري» (٢٢/ ٤٧٠).

أعراضهم وبدعهم، وهم من فُضلاء الأُمَّة وحُمَّال العِلْم الثِّقات الموثوق بهم، لم يُذكَر أحدٌ منهم ببدعةٍ لا إرجاء ولا غيره، وسيلقاهم بين يدي الحَكَم العَدْل والله وليُّ المؤمنين.

وأمَّا السند إلى سعيد بن جُبيرٍ ففيه:

محمد بن المثنَّي: وقد علمت مما سبق أنه من رجال الصحيحين لا مطعن فيه، احتجَّ به سائر الأئمَّة ولم يكن مُبتدعًا ولا مُرجئًا.

وابن أبي عديٍّ: هو محمد بن إبراهيم، احتجَّ به الأئمَّة ووثَّقوه وهو من رجال الصحيحين.

وداود: هو ابن أبي هند وقد سبق ذكره.

وأما سعيد بن جُبيرٍ فهو طود السُّنَّة الراسخ وعلمها الباذخ، وقد قال فيه قتادة: «كان سعيد بن جُبيرٍ أعلم الناس بالتفسير». والرواية عنه مقدَّمة على الرواية عن قتادة لكثرة من لقيه من الصحابة، واختصاصه بحَبْر القرآن ابن عبَّاسٍ، وشهادة قتادة له بذلك، وقال الثوريُّ: «خذوا التفسير عن أربعة» فذكر أولهم سعيد بن جُبيرٍ.

## السابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرون

## الروايات المنقولة عن إبراهيم بن جرير والربيع بن أنس وقتادة

لم يذكر البغويُّ، ولا السيوطيُّ في «الدر المنثور» شيئًا عن هؤلاء ولكن ابن جريرٍ نقل عنهم أربع روايات قال: «وقال آخرون إنما عني بقوله: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ أعطيناهم من الثواب ما أعطينا الآباء. ذكر من قال ذلك:

حدَّثنا ابن بشَّارٍ قال: حدَّثنا عبدالرحمن قال: حدَّثنا سفيان، عن قيس بن مسلمٍ قال: سمعت إبراهيم في قوله: ﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ [الطور: ٢١] قال: «أعطوا مثل أجور آبائهم ولم ينقص من أجورهم».

حدَّثنا ابن حميدٍ قال: حدَّثنا مهران، عن سفيان، عن قيس بن مسلمٍ، عن إبراهيم: ﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ قال: «أعطوا مثل أجورهم ولم ينقص من أجورهم شيئًا»[1].

هاتان الروايتان عن إبراهيم غير منسوب، وقد رأيت في «تفسير أبي حَيَّان» ما نصُّه: «وقال النخعيُّ: المعنى أعطيناهم أجورهم من غير نقصٍ وجعلنا ذريتهم كذلك»[2].

ولعله ظن أنَّ إبراهيم هذا هو إبراهيم بن يزيد النخعيُّ وليس كذلك، فيحتمل أنه إبراهيم بن جريرٍ البجليُّ ذكره في «تهذيب التهذيب» كان من التابعين قال فيه ابن القطَّان: «مجهول الحال ولم يسمع من أبيه ووثَّقه بعضهم في نفسه». والذي يغلب على ظنِّي أنَّ المذكور في هذه الرواية هو إبراهيم بن الحكم بن أبان وهو الأولى بل المُتعيِّن، أجمعوا على ضعفه وله روايةٌ في التفسير ضعيفةٌ كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجرٍ.

أما قيس بن مسلمٍ: فهو من رجال الصحيحين وكان مرجئًا.

وأما سفيان: فهو ابن عُيَيْنَة.

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٢/ ٤٧٠).

(٢) «البحر المحيط» (٩/ ٥٧١).

وأما عبدالرحمن: فهو ابن مهدي.

وابن بشَّار: هو محمد بُندار من رجال الصحيحين.

كلُّ هؤلاء رجالٌ مشاهير، لكن في السند: قيس، وهو مرجئ.

فإن كان «التلميذ» وشيخه لا يقبلان أحاديثهم ولا أقوالهم فهذا أحدهم، قال السيوطيُّ في «الدر المنثور»: «وأخرج هناد وابن المنذر عن إبراهيم في الآية قال: أعطي الآباء مثل ما أعطي الأبناء وأعطي الأبناء مثل ما أعطي الآباء»[1].اهـ

فهذه الرواية ترجع إلىٰ ما قدَّمناه، فمعناه: ألحقنا بهم ذريتهم فأعطيناهم مثل ثوابهم فضلًا منا ورحمة.

فإبراهيم جعل الإلحاق في إثابة الله لهم علىٰ الأعمال القليلة بثواب الأعمال الكبيرة ولو كان مراده أنهم أثيبوا بأعمالهم كما أثيب آباؤهم وكما يثاب كل مؤمنٍ بعمله من غير إلحاقٍ بدرجة أبائهم التي لم يبلغوها لقال: أثيبوا بأعمالهم كما يثاب كلُّ مؤمنٍ بعمله، وأيُّ مَزِيَّةٍ لهم أولآبائهم في الإخبار بأنهم يثابون علىٰ أعمالهم؟ فإنه من المعلوم أنَّ كلَّ مؤمنٍ يثاب علىٰ عمله سواء كان من ذرية الذين آمنوا أو من ذرية الذين كفروا، وما معنىٰ بناء الكلام في الآية علىٰ الذين آمنوا؟ !وما فائدة ذكر الذرية؟! وما معنىٰ الإلحاق؟!

وأيضًا فإنه يلزم علىٰ قول «التلميذ» وشيخه أن تكون الآية خاصَّة بمن بعد الصحابة وهو تخصيصٌ بغير مخصِّصٍ كما سنبيِّن ذلك فيما يأتي إن شاء الله تعالىٰ.

**فإن قيل:** إنَّ «التلميذ» بنىٰ الكلام علىٰ أنه هل يثاب الذرية الكبار مثل

---

(١) «الدر المنثور» (٧/ ٦٣٣).

ثواب آبائهم أو ينقصون عنهم بسبب تأخُّر زمانهم؟ كما نقص ثواب من جاهد بعد الفتح عمن جاهد قبله؟

**قلنا**: هذا بناءٌ على وهمٍ باطلٍ؛ فإنما عَظُم الثواب لَمن قبل الفتح لما لاقوه من الشِّدَّة وقلة الأنصار وعدم مواتاة الأمور، بخلافه بعد الفتح فقد انقضت الشدائد وسهل الإيمان والجهاد؛ لظهور حُجَج الدين وتظاهُر آياته ورسوخ قوته وتكاثر أعوانه، على أنَّ من المتفق عليه أن سورة (الطور) مكية وسورة (الحديد) مدنية، فلا ترد الآية لجواب سؤال لم يأتِ بعد ما يوجبه، وليس من سنَّة القرآن إيراد الفروض النادرة في المسائل كما يفعل أهل التفاريع الفقهية، وسيأتي مزيد بسطٍ لهذا إن شاء الله تعالى.

قال ابن جريرٍ: «قال -يعني ابن حميد-: حدَّثنا حكَّام، عن أبي جعفرٍ، عن الربيع: ﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ﴾ يقول: أعطيناهم من الثواب ما أعطيناهم ﴿وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ يقول: ما نقصنا أباءهم شيئًا»[1].اهـ

**أقول**: رواية الربيع هذه صريحةٌ فيما قلناه؛ فإن الربيع يقول أنَّ الذرية **أعطوا** مثل ثواب الآباء، والمراد بالثواب ثمرته، وهي الدرجة أو دخول الجنَّة أو غير ذلك، فهو تفسيرٌ أعم مما قبله وأشمل ولهذا قال: «ما نقصنا آباءهم شيئًا» فظهر أنَّ ههنا إلحاقٌ لهم بآبائهم لم يُستحق بأعمالهم تكرمةً لأبائهم، وإلَّا فما معنى دفع توهُّم النقص من أعمال الآباء لإعطاء ذريتهم مثل عملهم إن لم يكن ذلكم من أجلهم رعاية لهم؟ فظهر أنَّ قول الربيع بل وإبراهيم

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٢/ ٤٧٠).

وقتادة موافقٌ للروايات المتقدِّمة غير أنَّ ظاهر كلامهم يدل علىٰ أنَّ المراد بالذرية الكبار وهو قول الحسن البصريِّ.

ويدل علىٰ ذلك ما نقله البغويُّ وأبو حَيَّان عن الربيع من تخصيصه آية: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩] وعبارة البغويِّ: «وقال الربيع بن أنس ﴿لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ﴾ يعني الكافر أمَّا المؤمن فله ما سعىٰ وما سُعِي له»[١].

أمَّا الكلام علىٰ سند هذه الرواية فقد قال السيوطيُّ نقلًا عن الحافظ ابن حجرٍ: «من تفاسيرهم -أي التابعين- تفسير الربيع بن أنسٍ، عن أبي العالية، واسمه رُفيع -بالتصغير- الرياحي -بالمثناه التحتية والحاء المهملة- وبعضهم لا يسمِّي فوق الربيع أحدًا، وهو يروىٰ من طرقٍ، منها رواية أبي عبدالله بن أبي جعفرٍ الرازيِّ، عن أبيه، عنه»[٢].اهـ

**أقول**: وقد ذكر ابن جرير السند كاملاً في غير هذا الموضع فقال: «عن حكَّام، عن أبي عبيد الله، عن أبي جعفرٍ، عن أبيه». وقد حذف هنا أبو عبيد الله اختصارًا أو سقطًا من قلم الناسخ.

أمَّا حكَّام: فهو ابن مسلم الكناني من رجال «صحيح مسلم»، ثقةٌ.

وقوله: عن أبي جعفرٍ: هو الرازي، والربيع: هو ابن أنس البكري، قال أبو حاتمٍ: «صدوقٌ»، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» وقال: «الناس يتَّقون ما كان من رواية أبي جعفرٍ عنه؛ لأن في أحاديثه عنه اضطرابًا كثيرًا، وقد

---

(١) «تفسير البغوي» (٤/ ٣١٥).

(٢) «الدر المنثور» (٨/ ٧٠١).

رماه آخرون بسوء الحفظ والانفراد بالمناكير عن المشاهير، وأمَّا ابنه أبو عبيد الله راوي نسخته هذه فقد تكلَّموا فيه، قال: «محمد بن حميد كان فاسقًا سمعت منه عشرة آلاف حديثٍ فرميت بها». ونقل عليٌّ بن مهران أنه كان يقول: «طابق من لحم أحب إلي من عمار بن ياسر». نعوذ بالله، وكان يقول في عمَّارٍ أنه كان فاسقًا.

هذا ورسول الله ﷺ يسمِّي عمارًا: «الطيِّب المطيَّب» وقال: «**ملئ عمار إيمانًا من مشاشه إلى قدمه**».

فأبو عبيدالله ضعيفٌ لا تعتمد روايته ولكن يعتبر بها، وقد علمت موافقتها لغيرها كما بينَّاه.

قال ابن جريرٍ: «حدَّثنا بشرٌ قال: حدَّثنا يزيد قال: حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادة: قوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ كذلك قالها يزيد: ذرياتهم، ﴿بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ﴾، قال: عملوا بطاعة الله فألحقهم الله بآبائهم»[1].اهـ

قيَّد قتادة إلحاق الذرية بدرجات الآباء بعملهم بطاعة الله، وهذا يفيد أنه يحمل الذرية على الكبار وأنه يشترط للإلحاق العمل بطاعة الله، وليس مراده من كلامه هذا أنَّ الآية إنما تدل على أنَّ الله يثيب ذرية الذين آمنوا على أعمالهم إذا عملوا بطاعة الله فقط من غير أن يكون لهم إلحاقٌ بدرجات أبائهم التي لم

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٢/ ٤٧٠).

يبلغوها بأعمالهم، فإن هذا كلامٌ بارد لا يحتمله سِياق الآية ولا مدلول ألفاظها، ولو كان هذا مراد قتادة لقال: عملوا بطاعة الله فأثابهم الله على ما عملوا كما أثاب آباءهم وأثاب كلَّ مؤمنٍ على عمله بطاعة الله. ولكنه قال: «فألحقهم بآبائهم».

فهذه الروايات الأربع كلها تُصرِّح، ومنها ما يومئ إلى ما ذكر في الروايات السابقة من حصول الإلحاق وتفضُّل الله على الذرية بما لم تبلغه أعمالهم؛ لأن إعطاءهم مثل أجور أبائهم وإعطاءهم من الثواب مثل ما أعطى أباءهم وإلحاق الله لهم بأبائهم لما عملوا بطاعة الله كلُّ ذلك لا يتحقَّق إلَّا بوجود الإلحاق والتفضُّل؛ لأن تساوي الناس في أعمالهم وإيمانهم من ضروب المحال العادي والفروض البعيدة كما سيأتي الاستدلال عليه.

وقد رأيت التصريح بالإلحاق في رواية قتادة مع ما يؤيِّد تأويلنا رواية الربيع من تخصيصه آية ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩] وبذلك تعلم أنَّ السودانيَّ وتلميذه قد نسبا إلى الربيع وقتادة ما لم يقولاه.

وهذه عبارة السودانيِّ نقلها عنه «التلميذ» بنصِّها قال: «القول الأول ما قدَّمناه بأنَّ معناه: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ في إعطاء الثواب، وأنهم لا ينقصون عمن قبلهم في الثواب لأجل تأُخرهم في الزمن، مع مساواتهم لمن قبلهم في الإيمان والأعمال، وهو قول قتادة والربيع».اهـ

فقابِل بين قول الربيع وقوله هذا بأذياله وأردافه وزياداته فقد قال الربيع: ﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾، يقول: أعطيناهم من الثواب ما أعطيناهم

﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ يقول ما نقصنا أباءهم شيئًا».

فقوله: «ما أعطيناهم»: أي مثل ما أعطيناهم، وهذا متضمِّن لإلحاقهم بهم في ذلك. أمَّا السودانيُّ فقال: «ألحقنا بهم ذرياتهم في إعطاء الثواب»، أي نفس الإعطاء لا الثواب نفسه، وليس هذا قول الربيع ولا قتادة والإثابة بمثل ثوابهم إذا تساوت الأعمال لا إلحاق فيها.

وممَّا ينبغي التنبيه عليه هنا أن الضمير في ﴿أَلَتۡنَٰهُم﴾ قد أرجعه جميع المُفسِّرين إلى الأباء، وأرجعه السودانيُّ إلى الذرية ونسبه إليهما فقوَّلهما ما لم يقولاه كما سيأتي نصُّه على ذلك، فقول السودانيِّ قولٌ مخترعٌ مبتدَعٌ، داخلٌ تحت قول ابن تيميه إذ قال: «وبالجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك بل مبتدعًا؛ لأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه كما أنهم أعلم بالحقِّ الذي بعث الله به رسوله»[1].اهـ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦١-٣٦٢)

## الرواية عن عبدالله بن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم

## وأبي مجلز رحمه الله

## وهي الرواية الحادية والعشرون

وقد ذكرها ابن القيِّم فقال: «قال ابن مسعودٍ في هذه الآية: الرجل يكون له القدم ويكون له الذرية فيدخل الجنَّة فيرفعون إليه لتقر بهم عينه وإن لم يبلغوا ذلك»[1].اهـ

قال في «الاكتفاء في مناقب الخلفاء»، و«الرياض النضرة في مناقب العشرة»: «قد جاء في بعض طرق حديث ابن عمر فقال رجلٌ لابن عمر: يا أبا عبدالرحمن، فعليّ؟ قال ابن عمر: عليٌّ من أهل البيت لا يُقاس بهم أحدٌ، عليٌّ مع رسول الله ﷺ في درجته، إنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١] فاطمة مع رسول الله ﷺ في درجته وعليٌّ مع فاطمة. أخرجه الحافظ أبو الحسن علي بن أحمد بن نعيم البصري في جزئه في فضل الثلاثة»[2]. أي وكان كما ذكر الخطيب شديد العصبية في السُّنَّة[3].

وأخرج ابن المنذر عن أبي مجلزٍ في الآية قال: يجمع الله له ذريته كما يحب أن يجمعوا له في الدنيا.

---

(١) «حادي الأرواح» (١/ ٣٩٨).

(٢) «الرياض النضرة في مناقب العشرة» (٣/ ١٨١).

(٣) قد يوصف بمثل هذا من كان شديد النصب ولذلك وصف بالعصبية فتأمَّل كتب الجرح والتعديل.اهـ (مؤلف).

## الروايات المرفوعة في معنى الآية

قد رُوي هذا الخبر عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما مرفوعًا من طُرقٍ أخرىٰ، فقد ذكر ابن القيِّم ذلك فقال: «وذكر ابن مَرْدُويَه في «تفسيره» من حديث شريكٍ، عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ -قال شريك: أظنه حكاه عن النبيِّ ﷺ قال: «**إذا دخلَ الرَّجلُ الجنَّة سأل عن أبويه وزوجتِهِ وولدِهِ، فيقال إنَّهم لم يبلغوا درجتك أو عملك، فيقول يا ربِّ قد عملتُ لي ولهم، فيؤمَرُ بإلحاقِهم به**»؛ ثُمَّ تلا ابن عبَّاسٍ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾ إلى آخر الآية. وقال: «وروىٰ قيسٌ، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله ليرفع ذريَّة المؤمن إليه في دَرَجَتِهِ وإن كانوا دُونَهُ في العمل ليقر بهم عينه**. ثم قرأ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ قال: **ما نقصنا الآباء مما أعطينا البنين**»[1].اهـ

وروىٰ الحديث الأول الطبرانيُّ في «الصغير» وتبرَّع «التلميذ» بإيراده فقال: حدَّثنا عبدالله بن يَزِيدَ بن أبان الدَّقِيقِيُّ البغداديُّ، حدَّثنا محمَّد بن عبدالرَّحمن بن غزْوَان أبو عبدالله، حدَّثنا شَرِيكٌ، عن سالمٍ الأفطَس، عن سعيد بن جُبَيْرٍ، عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما، أنَّ النبيَّ ﷺ، قال: إذا دَخَلَ الرَّجُلُ الجَنَّةَ...» فذكر

(١) «حادي الأرواح» (١/ ٣٩٥، ٣٩٦).

نحوه ثُمَّ قال الطبرانيُّ: «لم يَرْوِهِ عن سالمٍ إلَّا شريكٌ، تفرَّد به ابن غَزْوَان»[1].

وقد نقل ابن العاقب عقبه ما قيل في ابن غزوان وسالم الأفطس ظنًّا منه أنَّ الحديث لم يروىٰ إلا من طريقهما لقول الطبرانيِّ: «لم يروه عن سالمٍ إلَّا شريكٌ تفرَّد به ابن غَزْوان»، مع أنه قد رُوي مرفوعًا من طُرقٍ أخرىٰ وإنما قصر الطبرانيُّ التفرُّد علىٰ هذا السَّند.

وهذا أمرٌ ينبغي أن يُتفطَّن له فإنَّ كثيرًا من الحفَّاظ قد يذكر حديثًا ثُمَّ يعقبه بقوله: «غريبٌ، أو باطلٌ، أو ضعيفٌ»، وإنما يعني أنه كذلك بتلك الرواية أو بذلك السَّنَد فقط، فإذا رآه الجاهل ظنَّ أنَّ المراد بذلك متن الحديث، والأمر بخلافه.

وقد أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير»، وهذا الحديث قد ذكره الزرقانيُّ في «شرح المواهب» فقال: «أخرج ابن مَرْدُويَه وصحَّحه الضياء المقدسيُّ عن ابن عبَّاسٍ رفعه» فذكره.

أمَّا الحديث الثاني، فقد أخرجه الطبرانيُّ والبزَّار وابن مَرْدُويَه وأبو نعيمٍ والبغويُّ والثعلبيُّ.

قال البغويُّ: «أخبرنا أبو سعيد أحمد بن إبراهيم الشريحيُّ: أخبرنا أبو إسحاق الثعلبيُّ: أخبرني الحسين بن محمد بن عبدالله الحديثيُّ: حدَّثنا سعيد بن محمد بن إسحاق الصيرفيُّ: حدَّثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة: حدَّثنا جُبَارَةُ بن

---

(١) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٦٤٠)، والكبير (١٢٢٤٨)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١١٤): «وفيه محمد بن عبدالرحمن بن غزوان وهو ضعيف».

المُغَلِّس: حدَّثنا قيس بن الربيع: حدَّثنا عمرو بن مرَّة، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ قال: قال رسول الله ﷺ...»[1]. فذكره به.

وستعلم مما نذكره من الطرق المرفوعة عن الطحاويِّ والنحاس والحافظ عبدالغني المصري أنه يرتقي إلىٰ درجة الصحيح، وكفىٰ بتلك الشواهد تقوية له، لاسيَّما وقد صحَّحه الضياء المقدسيُّ.

وسيأتي ذكر قيس بن الربيع.

أمَّا جُبَارَة بن المُغَلِّس، فقد روىٰ له ابن ماجه، ترجمه في «تهذيب التهذيب».

وقال: «عن ابن نميرٍ: صدوقٌ. وقال مسلمة: «ثقة إن شاء الله» وقال صالح جزرة: «كان رجلًا صالحًا، سألت ابن نمير عنه فقال: كان لأن يخر من السماء إلىٰ الأرض أحب إليه من أن يكذب». وقال عثمان بن أبي شيبة: «جُبَارة أطلبنا للحديث وأحفظنا، قال وأمرني الأثرم بالكتابة عنه فسمعت معه عليه بانتخابه»[2]. اهـ ملتقطًا.

وتكلَّم فيه آخرون، فحديثه في رتبة حديث السنن.

---

(١) أخرجه البزَّار كما في «كشف الأستار» (٢٢٦٠)، وابن عديٍّ في «الكامل» (٧/ ١٦٢)، وأبو نعيمٍ في «حلية الأولياء» (٤/ ٣٠٢)، والبغويُّ في «تفسيره» (٤/ ٢٩٢) وغيرهم. وقال الهيثميُّ في «المجمع» (٧/ ١١٤): «وفيه قيس بن الربيع وثقَّه شعبة والثوريُّ وفيه ضعفٌ».

(٢) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٧-٥٩).

## روايات الطحاوي في «مشكل الآثار»

ذكر الطحاويُّ في «مشكل الآثار» له روايات في الآية ومنها ما هو مرفوعٌ فلا بأس بإيرادها.

قال: «بيان مشكل حديث عبدالله بن عبَّاسٍ الذي يرفعه بعض رواته إلى النبيِّ ﷺ ويوقفه بعضهم على ابن عبَّاسٍ في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ [الطور: ٢١].

حدَّثنا إبراهيم بن مرزوقٍ: ثنا أبو الوليد الطيالسيُّ: ثنا شعبة: ثنا عمرو بن مرة: سألت سعيد بن جُبيرٍ عن هذه الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾، قال: قال ابن عبَّاسٍ: «المؤمن يرفع الله له ذريَّته ليُقرَّ الله عينه وإن كانوا دونه في العمل».

قال أبو جعفر: هكذا يحدِّث شعبة بهذا الحديث عن عمرو بن مرة لا يجاوز به ابن عبَّاسٍ، وأمَّا الثوري فكان يُحدِّث به عن شيخٍ له يقال له سماعة، عن عمرو بن مرة، فيروي محمد بن بشر العبدي عنه أنه رفعه إلى النبيِّ ﷺ، ويروي محمد بن يوسف الفريابيُّ عنه أنه أوقفه على ابن عبَّاسٍ.

كما حدَّثنا إبراهيم بن أبي داود: ثنا أحمد بن شعيب الكوفيُّ: ثنا محمد بن بشرٍ، عن سفيان، عن سماعة، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ: أنَّ رسول الله ﷺ قال: **«إنَّ الله عزَّ وجلَّ ليرفعُ ذُرِّيَّةَ المؤمنِ معه في درجتِهِ وإن كان لم يبلُغهَا في العملِ ليُقِرَّ بهم عينهُ»**، ثُمَّ قرأ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾.

حدَّثنا عبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم: حدَّثنا الفريابيُّ: حدَّثنا سفيان: حدَّثني سماعة: حدَّثني عمرو بن مرَّة، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ، ولم يرفع، قال: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ ليرفع ذرية المؤمن في درجته ليُقِرَّ بهم عينه وإن كانوا دونه في العمل».

**قال أبو جعفرٍ**: وقد روىٰ هذا الحديث أيضًا عن عمرو بن مرة، قيس بن الربيع الأسدي فلم يجاوز به عن ابن عبَّاسٍ.

كما حدَّثنا ابن أبي مريم: ثنا الفريابيُّ: ثنا قيس بن الربيع، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ.

ثُمَّ ذكر مثله[1] حديثه عن الفريابيِّ، عن سفيان، عن سماعة وزاد: ثُمَّ قرأ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾، الآية.

**قال أبو جعفرٍ**: وهذا الحديث فنحن نحيط علمًا -ولو لم نجد أحدًا من رواته رفعه إلى النبيِّ ﷺ- أنَّ ابن عبَّاسٍ لم يأخذه إلَّا عن النبيِّ ﷺ؛ إذ كان الذي فيه إخبار عن الله عزَّ وجلَّ بمراده في الآية المذكورة، وذلك مما لا يؤخذ من غير النبيِّ ﷺ.

ثُمَّ تأمَّلنا نحن ما في هذا الحديث فوجدنا فيه رفع الله تعالىٰ ذرية المؤمن الذي هم ذريته ليقرَّ بهم عينه وإلحاقه إياهم به، ووجدنا غير النبيِّ ﷺ من المؤمنين قد دخل في ذلك.

---

(١) كذا في الأصل، ولعله: مثل.

فعقلنا بذلك أنَّ النبيَّ ﷺ أدخل في ذلك منهم وأنه في إلحاق الله عزَّ وجلَّ به ذريته المتبعة له بالإيمان ليقرَّ عينه بذلك أولى من سائر المؤمنين سواه، وإنما كان ذلك لسائر المؤمنين سواه ليقر به عينهم[1] كان له في ذريته المتبعة له بالإيمان أولى وكانوا بذلك منه أحرى، والله نسأله التوفيق»[2].اهـ

## رواية الحافظ أبي عبدالله الحاكم صاحب «المستدرك»

أخبرنا محمد بن عليٍّ الصنعانيُّ بمكة: ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عبَّاد: أنبأنا عبدالرزَّاق: أنبأنا الثوريُّ، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم﴾ قال: إنَّ الله يرفع ذريَّة المؤمن معه في درجته في الجنَّة وإن كانوا دونه في العمل، ثُمَّ قرأ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم﴾، يقول: وما نقصناهم[3].

## رواية الحافظ عبدالغني المصريِّ

قال في كتابه «المؤتلف والمختلف» في اسم حِيد بن عليٍّ البَلْخِي أبو علي: «حدَّثنا عنه أبو يعقوب الباورديُّ قال: حدَّثنا أبو علي حيد بن علي البلخيُّ

---

(١) لعله أعينهم.

(٢) انظر: «شرح مشكل الآثار» (٣/ ١٠٥- ١٠٧).

(٣)«المستدرك» (٢/ ٤٦٨).

قال: حدَّثنا جعفر بن محمد بن عمران قال: حدَّثنا محمد بن بشر قال: حدَّثنا سفيان هو الثَّوري»؛ وساق الحافظ عبدالغني نحو سند الطحاوي ومتنه ثم قال: «ورواه أحمد بن إشكاب عن محمد بن بشر فرفعه»[1].اهـ

وقد رواه النحاس عن طريق أحمد بن شعيب.

## ذكر كلام ابن القيم في معنى الآية

قال ابن القيِّم في كتابه «حادي الأرواح» بعد أن ذكر المحدِّثين السابقين ما نصُّه: «وقد اختلف المُفسِّرون في الذريَّة في هذه الآية هل المراد بها الصغار أو الكبار أو النوعان على ثلاثة أقوال، واختلافهم بُني على أن قوله: ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ حال من الذرية التابعين أو المؤمنين المتبوعين؟

فقالت طائفةٌ: المعنى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم﴾ في إيمان فأتوا من الإيمان بمثل ما أتوا به ألحقناهم بهم في الدرجات.

قالوا: ويدل على هذا قراءة ﴿وَأَتْبَعْنَٰهُمْ ذُرِّيَّٰتِهِم﴾ فجعل الفعل في الاتباع لهم.

قالوا: وقد أطلق الله سبحانه الذرية على الكبار كما قال: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ﴾ [الأنعام: ٨٤] وقال: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾، [الإسراء: ٣] وقال: ﴿وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣]

---

(١) «المؤتلف والمختلف» للحافظ عبدالغني المصري (١/ ١٦٠، ١٦١).

وهذا قول الكبار العقلاء[1].

قالوا: ويدل علىٰ ذلك ما رواه سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ يرفعه: «**إنَّ الله يرفعُ ذُرِّيَّةَ المؤمن إلى درجتهِ وإن كانوا دونَهُ في العملِ لتقرَّ بهمْ عينُهُ**».

فهذا يدل علىٰ أنهم دخلوا بأعمالهم ولكن لم يكن لهم أعمال يبلغون بها درجة أبائهم فبلَّغهم إيَّاها وإن تقاصر عملهم عنها.

قالوا: وأيضًا فالإيمان هو القول والعمل والنيَّة، وهذا إنما يمكن من الكِبار وعلىٰ هذا فيكون المعنىٰ: أنَّ الله يجمع ذريَّة المؤمن إليه إذا أتوا من الإيمان بمثل إيمانه إذ هذا حقيقة التَّبَعِيَّة، وإن كانوا دونه في العمل[2] رفعهم الله إلىٰ درجته إقرارًا لعينه وتكميلًا لنعيمه، وهذا كما أنَّ زوجات النبيِّ ﷺ معه في الدرجة تبعًا وإن لم يبلغن تلك الدرجة بأعمالهنَّ.

وقالت طائفةٌ أخرىٰ: الذرية ههنا: الصِّغار.

والمعنىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم﴾، في إيمان الآباء، والذرية تتبع الآباء وإن كانوا صغارًا في الإيمان وأحكامه من الميراث والدِّية والصَّلاة عليهم والدفن في قبور المسلمين وغير ذلك إلَّا فيما كان من أحكام البالغين، ويكون قوله: ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ علىٰ هذا في موضع نصب علىٰ الحال من المفعولين، أي: وأتبعناهم ذرياتهم بإيمان الآباء.

قالوا: ويدل علىٰ صحَّة هذا القول أنَّ البالغين لهم حكم أنفسهم في الثواب

---

(١) أي الذرية الكبار إلخ.

(٢) في الأصل المنقول عنه: «في الإيمان» فليحرَّر.

والعقاب، فإنهم مستقلّون بأنفسهم ليسوا تابعين الآباء في شيءٍ من أحكام الدنيا ولا أحكام الثواب والعقاب؛ لاستقلالهم بأنفسهم، ولو كان المراد بالذرية البالغين لكان أولاد الصحابة البالغون كلهم في درجة أبائهم ويكون أولاد التابعين البالغون كلهم في درجة آبائهم وهلمَّ جرّا إلىٰ يوم القيامة فيكون الآخرون في درجة السابقين.

قالوا: ويدل عليه أيضًا أنه سبحانه جعلهم معهم تبعًا في الدرجة كما جعلهم تبعًا معهم في الإيمان، ولو كانوا بالغين لم يكن إيمانهم تبعًا بل إيمان استقلال.

قالوا: ويدل عليه أنَّ الله سبحانه جعل المنازل في الجنَّة بحسب الأعمال في حقِّ المستقلّين، وأمَّا الأتباع فإن الله سبحانه يرفعهم إلىٰ درجة أهليهم وإن لم يكن لهم أعمالهم كما تقدَّم، وأيضًا فالحُور العِين والخدم في درجة أهليهم وإن لم يكن لهم عمل، بخلاف المكلَّفين البالغين فإنهم يرفعون إلىٰ حيث بلغتهم أعمالهم.

وقالت فرقةٌ منهم: الوجه أن تحمل الذريَّة علىٰ الصِّغار والكِبار؛ لأن الكبير يتبع الأب بإيمان نفسه والصغير يتبع الأب بإيمان الأب.

قالوا: والذرية تقع علىٰ الصغير والكبير والواحد والكثير والابن والأب كما قال تعالىٰ: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾[يس: ٤١] أي: أباءهم.

والإيمان يقع علىٰ الإيمان التبعي وعلىٰ الاختياري الكَسْبي، فمن وقوعه علىٰ التبعي قوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[النساء: ٩٢] فلو عتق صغيرًا جاز.

قالوا: وأقوال السَّلَف تدل علىٰ هذا:

قال سعيد بن جُبير عن ابن عبَّاسٍ: إنَّ الله يرفع ذريَّة المؤمن في درجته وإن

كانوا دونه في العمل لتقرَّ بهم عيونهم ثُمَّ قرأ هذه الآية.

وقال ابن مسعودٍ في هذه الآية: الرجل يكون له القدم ويكون له الذرية فيدخل الجنَّة فيرفعون إليه لتقرَّ بهم عينُه وإن لم يبلغوا ذلك.

وقال أبو مجلزٍ: يجمعهم الله له كما كان يحب أن يجتمعوا في الدنيا.

وقال الشَّعْبيُّ: أدخل الله الذرية بعمل الآباء الجنَّة.

وقال الكلبيُّ عن ابن عبَّاسٍ: إن كان الآباء أرفع درجة من الأبناء رفع الله الأبناء إلى الآباء، وإن كان الأبناء أرفع درجة من الآباء رفع الله الآباء إلى الأبناء.

وقال إبراهيم: أعطوا مثل أجورهم ولم ينقص الآباء من أجورهم شيئًا.

قالوا: ويدل على صحَّة هذا القول أنَّ القراءتين كالآيتين:

فمن قرأ: ﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم﴾ فهذا في حقِّ البالغين الذين تصح نسبة الفعل إليهم، كما قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ومن قرأ: ﴿وأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾[١] فهذا في حقِّ الصِّغار الذين أتبعهم الله إياهم في الإيمان حكمًا، فدلت القراءتين على النوعين.

قلت: واختصاص الذريَّة ههنا بالصِّغار أظهر لئلَّا يلزم استواء المتأخِّرين والسابقين في الدرجات، ولا يلزم مثل هذا في الصِّغار فإنَّ أطفال كلِّ رجلٍ وذريَّته معه في درجته والله أعلم»[٢].اهـ

---

(١) (بالألف) ﴿وأَتْبَعْنَاهُمْ﴾.

(٢) «حادي الأرواح» (١/ ٣٩٦- ٣٩٨).

## الكلام على ما قاله ابن القيم في معنى الآية

الذي نقلناه عن ابن القيِّم غايةٌ في بابه في البسط والشرح وتحرير الأقوال وفي كلامه مواضع تستحق التنبيه:

**الأول**: أنه لم يحكِ عن المفسرين إلَّا ثلاثة أقوال كلها راجعة إلى الذرية، لا المؤمنين المتأخِّرين كما زعم السودانيُّ وتلميذه.

**الثاني**: أنَّ الأقوال الثلاثة كلها مُجمِعةٌ على أنَّ الإلحاق واقعٌ بمحض الفضل الواسع حتى للذرية الكبار ذوي الأعمال التي لم تبلغهم إلى درجة أبائهم.

**الثالث**: أنه قال: «فأتوا من الإيمان بمثل ما أتوا به» ومراده بالمثلية مطلق المشابهة لا جميع وجوهها، ولذلك قال بعد ذلك ما نصُّه: «**يرفعُ اللهُ ذُرِّيَّةَ المؤمن إلى درجَتِهِ وإنْ كانوا دُونهُ في العملِ**».

وقال أيضًا: «فهذا يدل على أنهم دخلوا -أي الجنَّة- بأعمالهم ولم يكن لهم أعمال يبلغون بها درجة أبائهم فبلغهم إيَّاها وإن تقاصر عملهم عنها».اهـ

وهذا يخالف اشتراط السودانيِّ المساواة في الإيمان والأعمال، وفي كلِّ جليلٍ وحقيرٍ من كلِّ وجهٍ وبكلِّ صفةٍ؛ لأنه لا إلحاق مع استيجاب المساواة، والاتِّباع لا يستلزم الإتْباع[1] وليس كل من اتَّبع أُتْبِع.

---

(١) الأول بالوصل وتشديد التاء بمعنى قفو الأثر، والثاني بالقطع وسكون التاء بمعنى الإدراك، وبمعناه قرآءتي: «واتبعتهم» و«أتبعناهم».اهـ (مؤلف).

وقال أيضًا: «فيكون المعنى: أنَّ الله سبحانه يجمع ذرية المؤمن إليه إذا أتوا من الإيمان بمثل إيمانه إذ هذا حقيقة التبعيَّة وإن كانوا دونه في العمل إقرارًا لعينه وتكميلًا لنعيمه، وهذا كما أنَّ زوجات النبيِّ ﷺ معه في الدرجة وإن لم يبلغن تلك الدرجة بأعمالهنَّ». اهـ

فقد بان لك أنه عني بالمثلية في الإيمان مطلق المشابهة وصرَّح بنقص أعمال التابع ولم يشترط أن يكون للتابع من أنواع الأعمال ولا كميتها ما للمتبوع، ولذلك ضرب المثل بأزواجه ﷺ فإنهنَّ يقصرن عنه إيمانًا وعلمًا وعملاً، فإن له ﷺ من الأعمال ما ليس لهنَّ مثله، ولا ما يُقارِبه بل ولا لسائر الأُمَّة، وهكذا القول في إبراهيم ابن رسول الله ﷺ.

الرابع: ما احتجَّت به الطائفة القائلة بأنَّ المراد بالذريَّة الصغار من أنه يلزم أن يكون الآخرون في درجة السابقين ليس بشيء، فإن هذا لا محذور فيه وإذا ورد بمثله النصُّ وجب قبوله، فإن العقول لا مدخل لها في مثله ولا حكم.

ولا يلزم إذا كانوا في درجةٍ واحدةٍ أن يتساوى نعيمهم ومقامهم وثوابهم، فقد يجتمع الاثنان والثلاثة في قرية أو دائرة ثُمَّ تتفاوت حالهم تفاوتًا عظيمًا، فلا يلزم من إلحاق الذريَّة بدرجة أبائهم السابقين أن يكون لهم مثلما لأبائهم من القصور والحُور والخَدَم والنِّعَم والتحف والمواهب، والمفهوم من درجات الجنَّة أنها منازلٌ وجهاتٌ متفاوتةٌ في العُلُوِّ، فقد يُعطَى بعض أهل الدرجات من كثرة النعيم ما لم يُعْطَه من هو أعلى منزلةً منه، ولا يلزم من رفعة الدرجة كثرة النعيم، كما لا يلزم من السبق إلى دخول الجنَّة رفعة المنازل، لاسيَّما إن كان

الأعلىٰ إنما رفعت درجته تبعًا، كما أنَّ زوجاته ﷺ في درجته وبينهنَّ وبينه بَوْنٌ شاسِعٌ، فإنَّ له من المواهب والنِّعم العظيمة ما ليس لهنَّ مثله ولا ما يُقاربه، كالحُور والخَدَم كما ورد عن سفيان وغيره، قال: «كانوا يقولون النجاة من النَّار بعفو الله، ودخول الجنَّة برحمته، واقتسام المنازل والدرجات بالأعمال».

وفي «المسند» من حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ عن النبيِّ ﷺ قال: «**إنَّ في الجنَّة مائة درجةٍ، ولو أنَّ العالمين اجتمعوا في إحداهُنَّ وسعتهُم**»(١).

ولا مانع أن يختص الصالح وذريته بناحية في الجنَّة كما تختصُّ بعض الشعوب في الدنيا بقارَّةٍ من القارَّات الأرضيَّة.

ومما ينحو نحو هذا خلاصة محاورة وقعت بين السيِّد العلَّامة المُحقِّق أبي بكر بن عبدالرحمن بن شهاب الدين مع عالمٍ مدنيٍّ.

قال المدنيُّ: إن تفضيل عائشة علىٰ فاطمة قطعيٌّ؛ لأنَّ عائشة في درجة النبيِّ ﷺ وفاطمة في درجة عليٍّ.

فقال السيِّد أبو بكرٍ: إيما أرفع، درجة محمَّدٍ أم درجة إبراهيم خليل الرحمن؟ قال: درجة محمَّدٍ.

قال: إذًا فعائشة بل ومارية وجميع من ولدهم النبيُّ محمد ﷺ أرفع وأفضل من إبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ؛ لأنهم ملحقون بمحمَّدٍ في درجته وهي

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٢٩)، والترمذي (٢٥٣٢)، وأبو يعلىٰ (١٣٩٨) وقال الترمذي: «هذا حديثٌ غريب».

قطعًا أرفع وأعلى.

فوجم المدني لفساد دليله، وطلب الحاضرون من السيِّد أبي بكر بيان ما عنده فيما قاله المدنيُّ.

فقال: إنَّ لكلِّ سعيدٍ مقامٌ معلومٌ خصَّصَه المولى به، وبتلك المقامات الخاصَّة المفاضلة، وأمَّا ما كان بالإلحاق فوجود المُلحَق في درجة المُلحَق به كوجود النُّدماء والزوجات والسراري والطهاة في قصر الملك، لا يكونون به أفضل من الوزراء والقضاة والمفتين والقواد، ولكل درجات مما عملوا».اهـ

وقد روي عن عائشة قالت: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا رسول الله، إنك لأحب إلي من نَفْسِي، وإنك لأحب إلي من أهلي، وأحب إلي من ولدي، وإني لأكون في البيت فأذكرك فما أصبر حتى آتيك فانظر إليك، وإذا ذكرت موتي وموتك عرفت أنك إن دخلت الجنَّة رُفِعت مع النبيين، وأني إذا دخلت الجنَّة خشيت أن لا أراك!

فلم يرد عليه النبيُّ ﷺ حتى نزل جبريل بهذه الآية: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٩][1].

---

(١) أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» (٤٧٧)، و«الصغير» (٥٢)، ومن طريقه أبو نعيمٍ في «الحلية» (٤ / ٢٣٩ - ٢٤٠)، والضياء المقدسيُّ في «صفة الجنَّة» كما في «تفسير ابن كثير» (١ / ٥٢٣)، والواحديُّ في «أسباب النزول» (ص١٥٩)، وقال المقدسيُّ: «لا أرى بإسناده بأسًا». وقال الهيثميُّ في المجمع (٧/ ٧): «رجاله رجال الصحيح، غير

قال الحافظ أبو عبدالله الضياء المقدسيُّ: «لا أعلم بإسناد هذا الحديث بأسًا».

فهذا إلحاقٌ بالمحبَّة وإن قصر العمل، ومن هذا المعنى حديث: «المرءُ مع من أحبَّ»[1] وهو حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ مشهورٌ.

وأيضًا فإذا جاز أن تكون الذرية الصغار في درجة أبائهم وليس لهم إيمانٌ استقلاليٌّ ولا عملٌ يرجعون إليه إلَّا فضل الله -ونعم المرجع هو- فجواز مثل ذلك للذرية الكبار أولى فإن إيمانهم الاستقلالي لم يزدهم إلَّا خيرًا.

الخامس: دليل الفرقة القائلة بأنَّ الذريَّة تعمُّ الصِّغار والكِبار قويٌّ، وكذلك قولهم في الإيمان التبعيِّ، ويؤيِّده قراءة ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ﴾ وتخصيص الذريَّة بأحدهما فقط يحتاج إلى دليلٍ، فإنها تحتمل النوعين. والرِّواية عن ابن عبَّاسٍ دليلٌ صالحٌ للقولين معًا، والقول بأنهم الصغار فقط يلزم منه أن يكون من لا إيمان ولا عمل له أصلاً أولى بالفضل ورفعة الدرجة ممن له إيمانٌ وعملٌ! وهذا وإن كان لا يمتنع عقلًا ولكن القلب إلى شمول الآية للنوعين الصغار والكبار أميل، والله أعلم.

---

عبدالله بن عمران العابدي، وهو ثقةٌ».

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الأدب (٦١٦٨)، ومسلم في البر والصلة (٢٦٤٠).

## ذكر القراءات والإعراب واللغة

## وما تعلق بذلك في هذه الآية

قرأ أبو عمرو ﴿وأَتْبَعْنَاهُمْ﴾ بقطع الألف ونون العظمه ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ بالألف على الجمع وكسر التاء فيهما لقوله: ﴿أَلْحَقْنَا﴾ ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم﴾، ليكون الكلام على نَسَقٍ واحدٍ.

أمَّا أتبع في اللغة فهو من الإتْباع بقطع الألف وسكون التاء وهو الإدراك واللحاق قال في «المخصص» «أتبعت القوم، أي بقطع الألف وسكون التاء: إذا كانوا سبقوك فلحقتهم، وتبعتهم: إذا مروا بك فمضيت معهم»[1].اهـ

قال في «المفرادت» «يقال: أتبعه إذا لحقه، قال: ﴿فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ﴾، ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا﴾، ﴿وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ ﴿فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ ﴿فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا﴾»[2].اهـ

وكلٌّ هذا بمعنى لحق ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ﴾ [طه: ٧٨] أي فألحقهم إيَّاهم.

وكان الكسائيُّ يقرأ: ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٥] بقطع الألف وسكون التاء، أي لحق وأدرك.

وفي المثل: «أتبع الفرس لجامها»، و«أتبع الناقة زمامها»، و«أتبع الدلو

---

(١) «المخصص» (٤/ ٩٥).

(٢) «المفردات في غريب القرآن» (١/ ١٦٣).

رشاءها» كل ذلك يضرب للأمر باستكمال المعروف واستتمامه، وعلى الأخير قول قيس بن الخطيم:

إذا ما شَرِبْتُ أربعًا خطَّ مِأْزَرِي * واتبعتُ دَلْوي في السَّماح رِشَاءُهَا

ويقال: أتبعه الشيء إذا جعله تابعًا له.

وقرأ نافع وأهل المدينة: ﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ﴾ بوصل الألف وتشديد التاء بعدها وتاء التأنيث الساكنة، ﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾ بالإفراد وضم التاء، ﴿أَلْحَقْنا بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ بالجمع وكسر التاء.

وقرأ ابن كثيرٍ والكوفيون: ﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ﴾ كقراءة نافع، ﴿ذُرِّيَّتُهُمْ﴾ بالإفراد في الموضعين مع رفع الأولى ونصب الثانية.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ﴾ كقراءة نافع، ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ بالجمع فيها مع الرفع في الأولى والكسر في الثانية.

أمَّا «اتَّبع» بالوصل وتشديد التاء فهو في اللغة من الاتباع بمعنى قفو الأثر، يقال: تبعه وأتَّبعه -الأخير بتشديد التاء- إذا مشى خلفه وقفى أثره.

قال أبو عبيد: اتَّبعتهم مثل افتعلت، إذا مرُّوا بك فمضيت معهم، ويقال: ما زلت اتَّبعهم حتى أتبعتهم أي حتى أدركتهم.

ونقل في «المخصص» عن أبي عبيد: أتبعت القوم إذا كانوا سبقوك فلحقتهم، واتَّبعتهم إذا مرُّوا بك فمضيت معهم، الأول بالقطع والثاني بالوصل.

أمَّا قوله: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ﴾ فإنه من اللحق واللحاق، وهو الإدراك يقال: لحقته لحاقًا ولحوقًا وألحقته إياه وبه. ويقال: ألحقت زيدًا بعمر، وأتبعته إياه فلحق به.

وقوله: ﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم﴾ قرأ ابن كثيرٍ بكسر اللام والباقون بفتحها، وهو من الألت وهو النقص، كذلك قال علماء العربية وبذلك قال المُفسِّرون فرواه ابن جريرٍ بالأسانيد الصحيحة عن ابن عبَّاسٍ ومجاهدٍ والربيع بن أنسٍ.

وفسَّر بعضهم الألت بالظلم وهو تفسيرٌ بالمجاز، إذ الظلم يستلزم النقص، فرواه من طريقٍ واحدٍ عن ابن جُبيرٍ، ومن أخريين عن قتادة والضَّحَّاك، أمَّا ابن زيد فجمع بينهما فقال: ﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم﴾ لم نظلمهم، ﴿مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ لم ننتقصهم فنعطي ذرياتهم.

أمَّا الإعراب فقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم﴾ مبتدأ وصلته، خبره ﴿أَلۡحَقۡنَا﴾ وأجاز أبو البقاء أن يكون ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ في موضع نصبٍ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: وأكرمنا الذين آمنوا.

وقال الزمخشريُّ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ معطوفٌ على ﴿بِحُورٍ عِينٖ﴾ أي قرنَّاهم بالحور العين، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أي بالرفقاء والجلساء منهم كقوله: ﴿إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧].

ثُمَّ قال الزمخشريُّ: «﴿بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ أي بسبب إيمان عظيم، رفيع المحل وهو إيمان الآباء ألحقنا بدرجتهم ذرياتهم وإن كانوا لا يستأهلونها تفضلًا عليهم فيكون الجار والمجرور متعلق بألحقنا».

وقد ردَّ أبو حَيَّان قول الزمخشريِّ فقال: «ولا يتخيل أعجمي مخالف لفهم العربي القح ابن عبَّاسٍ وغيره»، ﴿والَّذينَ ءامنُوا وأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ بِإِيمانٍ أَلحَقْنَا بهمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ وماۤ أَلَتْنَاهُمْ﴾.

وانتصر السمين للزمخشريِّ فقال: «قلت: أمَّا ما ذكره أبو القاسم من المعنىٰ فلا شك في حسنه ونضارته وليس في الكلام العربيِّ ما يدفعه بل لو عرض علىٰ ابن عبَّاسٍ وغيره لأعجبهم، وأي مانعٍ معنويٍّ أو صناعيٍّ يمنعه، وقوله: ﴿وأَتْبَعْنَاهُمْ﴾ يجوز أن يكون معطوفًا علىٰ الصلة ويكون ﴿والَّذينَ ءامنُوا﴾ مبتدأ ويتعلق ﴿بِإِيمَانٍ﴾ بـ﴿أَتْبَعْنَاهُمْ﴾ ويكون المعنىٰ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ الصغار ﴿بِإِيمَانٍ﴾ أي جعلناهم في حكمنا مؤمنين تبعًا لأبائهم المؤمنين ﴿أَلحَقْنَا بِهِمْ﴾ أي بالذين آمنوا ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ المذكورين في الدرجة وإن لم يبلغوا الإيمان والأعمال الاستقلاليين.

ويجوز أن يكون ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ﴾ معترضًا بين المبتدأ والخبر، قاله الزمخشريُّ.

وقوله: ﴿بِإِيمَانٍ﴾ يجوز أن يتعلَّق بـ﴿أَتْبَعْنَاهُمْ﴾

ويجوز أن يتعلَّق بـ﴿أَلحَقْنَا﴾ وهو قول الزمخشريِّ، وقاله أبو حيَّان، وهو مقتضىٰ رواية ابن عبَّاسٍ والجمهور.

قال الزمخشريُّ: «فإن قلت: ما معنىٰ تنكير الإيمان؟ قلت: معناه الدلالة علىٰ أنه إيمانٌ خاصٌّ عظيم المنزلة، ويجوز أن يراد إيمان الذرية الداني المحل كأنه قال: بشيءٍ من إيمانٍ لا يؤهِّلهم لدرجة الآباء، ألحقناهم بهم»[1].اهـ

ومن مباحث **اللفظ**: مراجع الضمائر المنصوبة والمجرورة في الآية وهي عائدة عند الجمهور علىٰ الذين آمنوا في: «أتبعناهم، وذرياتهم، وبهم،

---

(١) «الكشاف» (٤/ ٤١١).

وذرياتهم، الثانية، وألتناهم، وعملهم».

وهذا أحسن الأقوال وأجلاها وهو الموافق لمقتضىٰ قواعد البلاغة وما خرج عن ذلك فهو خارجٌ عن الأصل.

قال السيوطيُّ: «قاعدة: الأصل تَوَافُق الضمائر في المرجع حذرًا من التشتيت، ولهذا لما جوَّز بعضهم في: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلْيَمِّ﴾ [طه: ٣٩] أنَّ الضمير في الثاني للتابوت وفي الأول لموسىٰ، عابه الزمخشريُّ وجعله تنافرًا مخرجًا للقرآن عن إعجازه فقال: والضمائر كلها راجعةٌ إلىٰ موسىٰ ورجوع بعضها إليه وبعضها إلىٰ التابوت فيه هجنةٌ؛ لما يؤدي إليه من تنافر النظم الذي هو أم إعجاز القرآن ومراعاته أهم ما يجب علىٰ المُفسِّر»[1].اهـ

وجعل ابن زيدٍ الضمير من قوله: ﴿ألحقْنَا بِهِمْ﴾ يرجع إلىٰ الذرِّية الكِبار وهم المذكورون في قوله: ﴿أتبعْنَاهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ بإيمانٍ﴾ وجعله من قوله: ﴿ذُرِّيَّتَهُم﴾ الثانية، وقوله: ﴿ألَتْنَاهُمْ من عملِهِمْ﴾ راجع إلىٰ ﴿الَّذينَ ءامنوا﴾ فيكون المعنىٰ: ﴿والَّذينَ ءامنُوا وأتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الكبار ﴿بإيمانٍ﴾ أي بإيمان الذرية الكِبار أنفسهم ﴿ألحقْنَا بهمْ﴾ أي الذرِّية الكِبار ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ أي ذرية الذين آمنوا الصِّغار ﴿وما ألَتْنَاهُمْ﴾ أي ما ألتنا الكِبار ﴿منْ عملِهِمْ من شَيْءٍ﴾ فنعطيه الصغار؛ هكذا قال بلفظ «الكبار» والمراد بذلك الآباء كما يدل عليه أول عبارته فراجعه.

---

(١) «الإتقان في علوم القرآن» (٢/ ٣٣٨).

وخلاصة المعنى: أنَّ الله يجمع للمؤمن ذريته الكبار والصغار في الجنَّة الكبار بإيمانهم أنفسهم والصغار بفضل رحمة الله إياهم.

أمَّا السودانيُّ فجعل الضمائر كلها ترجع إلى الذين آمنوا إلَّا في قوله تعالى: ﴿أَلَتْنَاهُم﴾ فاضطرب قوله فيه فأرجعه مرة إلى الآباء والذرية ومرة إلى الذرية فقط، لكن لا بالمعنى الذي قاله ابن زيد.

واعلم أنَّ قول ابن زيدٍ ضعيفٌ لما فيه من تفريق الضمائر، وأحسب أنَّ الذي حمله على ذلك هو جعله الذرية الثانية غير الأولة، وحمله على ذلك إعادتها بالاسم الظاهر دون ضميرها، وهذا ليس بدليلٍ؛ لأن إعادة ذلك بالاسم الظاهر دون المضمر هو ما تقتضيه البلاغة.

وبيان ذلك: أنَّ جملتَي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ وقوله: ﴿وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾ وإن كانا في حكم جملةٍ واحدة لأنهما جزءا الصلة ولأن الخبر إنما انبني عليهما معًا، ولكن الجملة الأولى هي الأصل والجملة الثانية منبنيَّةٌ عليها فهي كالفرع، والأولى بجزئيها هي المحدَّث عنها فلابد أن تكون الضمائر العائدة إليهما مرتبة ترتيبهما، فيقدَّم الضمير الراجع إلى «ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا» على الضمير الراجع إلى «الذرية» وذلك هو الذي تطلبه البلاغة، فلما قدم في الخبر الضمير الراجع إلى «ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا» وهو الهاء والميم من قوله: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ﴾ لم يبقَ محل للإتيان بضمير الذرية فعدل عنه إلى الإتيان بالاسم الظاهر وهو: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾.

ولو قال: «ألحقناهم بهم» أي الأباء، للزم تقديم ضمير الذرية على ضمير «ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا»، وفيه تشويشٌ للنظم وقلب للترتيب، وهذه نكتةٌ لم أرَ مَن نبَّه عليها.

اتفقت الروايات المنقولة على الإشارة إلى ما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ من الاحتراس لدفع توهُّم أنَّ أجور الآباء تنقص بسبب إلحاق ذريتهم بهم، ونقل ذلك عن ابن عبَّاسٍ وابن جُبيرٍ والشَّعْبيِّ والضَّحَّاك وابن زيدٍ ومجاهدٍ والربيع بن أنسٍ، وقال ذلك غيرهم.

وقد عقد الإمام العلامة أبو نصر أحمد بن محمد الحدادي فصلاً للجمل المعترضة في كتابه «المدخل لعلوم القرآن» فساق أمثلة كثيرة إلى أن قال: «ومثله في القرآن: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ ثُمَّ اعترض كلام آخر وهو قوله: ﴿ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ﴾ ثُمَّ رجع إلى ذكر المتقين فقال: ﴿وَأَمۡدَدۡنَٰهُم بِفَٰكِهَةٖ﴾ الآية»[1].اهـ كلامه. وهو أعم مما يسمِّيه النحاة بالجملة المعترضة ولعلماء البيان فيه اصطلاحٌ خاصٌّ.

ومما لم ينبِّه عليه الشيخ رحمه الله تعالى أنَّ لكلِّ اعتراضٍ مما ذكره نكتةٌ إمَّا جليَّة أو خفيَّة.

فمنها: ما يأتي إتمامًا لمكمَّلات الخبر وأطرافه ووجوهه ترفيهًا على السامع، وكفًّا لشواغله وما يشجنه مما يجول بخاطره عند سماعه أول الكلام، كالواقع في هذه الآية؛ وذلك أنَّ المؤمن إذا سمع ما قصه الله تعالى من نعيم أهل الجنَّة ومزيد كرامتهم وما هم لاقوه؛ انبعث في قلبه الرجاء واشتدت الرغبة وتصور كينونته في ذلك النعيم، ومن طباع البشر أنَّ

(١) «المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى» (ص٣٤٨، ٣٤٩).

أحدهم إذا تصوَّر نعيمًا أو راحةً تتجدَّد له يكون أول ما يخطر له اجتماع شمله فيها بذريته لتقرَّ عينه بمشاركتهم له في نعمته وتقلبهم في أذيال كرامته، فجاءت هذه الآية معترضة بين الآيات التي فيها تعداد نعيم أهل الجنَّة ووصفه وتفصيل أنواعه مُبيِّنة للسامع حكم ما يختلج بضميره، وينتزعه خياله وتتوق إليه نفسه.

وفي قوله: ﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ اعتراضٌ آخر جاء للاحتراس عما يتوهم أنَّ المؤمنين إذا ألحقت بهم ذرياتهم نقص ذلك من أجورهم وثواب أعمالهم، فأخبر الله أن هذا الإلحاق لاحق بمزيد الكرامة والنعيم الذي أعطوه، فهو مزيد فضلٍ على فضلٍ، لا ينتقص به من أجورهم شيئًا.

وللاعتراضات أسباب أخر:

منها: وروده لتتميم حكم، كما في قوله في هذه الآية: ﴿ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ﴾ فإن الوهم يذهب بالسامع إذا سمع حكم الله في المؤمنين وذرياتهم إلى أنَّ مَعَرَّة الكافرين تلحق أبناءهم المؤمنين أو أن سُنَّته تعالى في أهل الجحيم كسُنَّته في أهل النعيم، فدفع الله ذلك بذكر حكم أهل الذنوب بقوله: ﴿ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ﴾ لأن أصحاب الجنَّة قد فكَّت رهانهم.

قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ * إِلَّآ أَصۡحَٰبَ ٱلۡيَمِينِ﴾ [المدثر: ٣٨-٣٩] فلا تكون هذه الجملة، فيهم والقرآن يُفسِّر بعضه بعضًا.

ومما أتى لدفع التوهم: قوله تعالى: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ﴾ بعد قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الأعراف: ٤٢] إذ قد يتوهَّم أنَّ العمل

الصالح لا يكون نافعًا إلَّا إذا بلغ فيه صاحبه فوق الوسع وإلىٰ ما وراء حدِّ الطاقة، فجاءت هذه الجملة تفتح باب اليسر وتغلق مدخل الجرح.

ومنها: **الرد على شبهة أو نحوها**: كالجملة المعترضة بعد حكايته عن اليهود قولهم: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ أي لا تصدقوا بالنبوة والكتاب إلا لمن تبع دينكم، فقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾[آل عمران: ٧٣] جملة معترضة جاءت رادة عليهم قولهم، أي أنَّ الهدىٰ من عنده وبيده يؤتيه من يشاء ويجعله علىٰ يد من يشاء فليس لكم أن تدعوا احتكاره.

ومنها: **الاستطراد إلى الموعظة والتذكير**: وهذا كثير في القرآن كالاعتراض الواقع بعد قوله تعالىٰ: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ الآيات في سورة العنكبوت، ثم عاد إلىٰ بقية القصة. وهناك أسباب أخرىٰ لا نطيل بشرحها.

ولابن القيِّم رحمه الله تعالىٰ كلام في الاحتراس المذكور في هذه الآية فلنورده إتماما للفائدة واستظهارًا لما ذكرنا.

قال في «إعلام الموقعين» وهو يذكر الاحترازات ودفع التوهمات: «ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، لما أخبر سبحانه بإلحاق الذرية -ولا عمل لهم- بآبائهم في الدرجة فربما توهَّم متوهِّمٌ أن يحط الآباء إلىٰ درجة الذرية فدفع هذا التوهُّم بقوله: ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ﴾، أي ما نقصنا الآباء شيئًا من أجور أعمالهم بل رفعنا ذريتهم إلىٰ درجتهم ولم نحطهم من درجاتهم بنقص أجورهم. ولما كان الوهم قد يذهب إلىٰ أنه يفعل ذلك بأهل النَّار

كما يفعله بأهل الجنَّة، منع هذا الوهم بقوله: ﴿ ٱمْرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾»[1].اهـ

وذكر ذلك في كتابه «أقسام القرآن» بعبارة أخرىٰ فقال: «**فصل**: ثُمَّ أخبر سبحانه عن تكميل نعيمهم بإلحاق ذرياتهم بهم في الدرجة وإن لم يعملوا أعمالهم لتقرَّ أعينهم بهم ويتم سرروهم وفرحهم، وأخبر سبحانه أنه لم ينقص الآباء من عملهم من شيءٍ بهذا الإلحاق فينزلهم من الدرجة العليا إلىٰ الدرجة السفلىٰ، بل ألحق الأبناء والآباء ووفر علىٰ الآباء أجورهم ودرجاتهم.

ثُمَّ أخبر سبحانه أنَّ هذا إنما فعله في أهل الفضل وأمَّا أهل العدل فلا يعمل بهم ذلك بل كُلُّ امرئٍ بما كسب رهينٌ ففي هذا دفع لتوهُّم التسوية بين الفريقين بهذا الإلحاق كما أن في قوله: ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ دفعٌ لتوهُّم حط الآباء إلىٰ درجة الأبناء وقسمة أجور الآباء بينهم وبين الأبناء فينقص أجر أعمالهم فدفع هذا التوهُّم بقوله: ﴿ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ ﴾ أي ما نقصناهم»[2].اهـ

---

(١) «إعلام الموقعين» (٤/ ١٢٢، ١٢٣).

(٢) «التبيان في أقسام القرآن» (ص٢٧٦).

## كلام ابن تيمية

قال: «من اعتقد أنَّ الإنسان لا ينتفع إلَّا بعمله فقد خرج عن الإجماع»، وذلك باطلٌ من وجوهٍ كثيرةٍ:

**أحدها:** أنَّ الإنسان ينتفع بدعاء غيره، وهو انتفاعٌ بعمل الغير.

**ثانيها:** أنَّ النبيَّ ﷺ يشفع لأهل الموقف في الحساب، ثُمَّ لأهل الجنَّة في دخولها.

**ثالثها:** لأهل الكبائر في الخروج من النَّار، وهذا انتفاعٌ بسعي الغير.

**رابعها:** أنَّ الملائكة يدعون ويستغفرون لمن في الأرض، وذلك منفعةٌ بعمل الغير.

**خامسها:** أنَّ الله تعالى يخرج من النار من لم يعمل خيرًا قطُّ بمحض رحمته، وهذا انتفاعٌ بغير عملهم.

**سادسها:** أنَّ أولاد المؤمنين يدخلون الجنَّة بعمل أبائهم، وذلك انتفاعٌ بمحض عمل الغير.

**سابعها:** قال تعالى في قصة الغلامين اليتيمين: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ [الكهف: ٨٢] فانتفعا بصلاح أبيهما، وليس من سعيهما.

**ثامنها:** أنَّ الميت ينتفع بالصدقة عنه وبالعتق بنصِّ السُّنَّة والإجماع، وهو من عمل الغير.

**تاسعها:** أنَّ الحجَّ المفروض يسقط عن الميت بحجِّ وليه بنصِّ السُّنَّة، وهو انتفاع بعمل الغير.

عاشرها: أنَّ الحجَّ المنذور أو الصوم المنذور يسقط عن الميت بعمل غيره بنصِّ السُّنَّة، وهو انتفاع بعمل الغير.

حادي عشرها: المَدين قد امتنع ﷺ من الصَّلاة عليه حتىٰ قضىٰ دينه أبو قتادة وقضىٰ دين الآخر عليٌّ بن أبي طالبٍ وانتفع بصلاة النبيِّ ﷺ، وهو من عمل الغير.

ثاني عشرها: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لمن صلَّىٰ وحده: «ألا رجلٌ يتصدَّقُ على هذا فيُصَلِّي معه؟»، فقد حصل له فضل الجماعة بفعل الغير.

ثالث عشرها: أنَّ الإنسان تبرأ ذمَّته من ديون الخَلْق إذا قضاها قاضٍ عنه، وذلك انتفاعٌ بعمل الغير.

رابع عشرها: أنَّ مَن عليه تبعاتٌ ومَظالم إذا حُلل منها سقطت عنه، وهذا انتفاعٌ بعمل الغير.

خامس عشرها: أنَّ الجار الصالح ينفع في المحيا والممات كما جاء في الأثر، وهذا انتفاعٌ بعمل الغير.

سادس عشرها: أنَّ جليس أهل الذِّكر يُرحَم بهم ولم يكن منهم، ولم يجلس لذلك بل لحاجةٍ عَرَضَتْ له، والأعمال بالنيَّات، فقد انتفع بعمل غيره.

سابع عشرها: الصَّلاة علىٰ الميت والدعاء له في الصَّلاة انتفاعٌ للميت بصلاة الحيِّ عليه، وهو عمل غيره.

ثامن عشرها: أنَّ الجمعة تحصل باجتماع العدد وكذلك الجماعة بكثرة العدد، وهو انتفاعٌ للبعض بالبعض.

تاسع عشرها: أنَّ الله تعالىٰ قال لنبيِّه ﷺ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣] وقال تعالىٰ: ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ ﴾ [الفتح: ٢٥] وقال تعالىٰ: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥١] فقد رفع الله العذاب عن بعض الناس بسبب بعضٍ، وذلك انتفاعٌ بعمل الغير.

عشرونها: أنَّ صدقة الفِطر تجب علىٰ الصغير وغيره ممن يمونه الرجل فإنه ينتفع بذلك من يخرج عنه ولا سعي له فيها.

حادي عشرينها: أنَّ الزكاة تجب في مال الصَّبيِّ والمجنون ويثاب علىٰ ذلك ولا سعي له.

ومَن تأمَّل العلم وجد من انتفاع الإنسان بما لم يعمله ما لا يكاد يحصىٰ فكيف يجوز أن تتأوَّل الآية الكريمة علىٰ خلاف صريح الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأُمَّة»[1].اهـ كلام ابن تيمية منقولًا عن «حاشية الجمل علىٰ الجلالين» .

## تعديد بعض المواضع المنتقدة من كلامه على هذه الآية

الأول: في قوله: «وأمَّا آية ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم ﴾ إلخ، ففيها تأويلاتٌ بعضها صوابٌ جليٌّ وبعضها دون ذلك».اهـ

وذلك أنَّ المنقول في تأويل الآية ثلاثة أقوال في الذرية: هل المراد بها الكبار أو الصغار أو كلا النوعين، وما ذكره هو وشيخه قول لهما مخالف لهذه الأقوال كلها، فإذا كان بعضها صوابًا جليًّا فما بالهما خالفاها كلها والصواب فيها؟

(١) «جامع المسائل» (٥/ ٢٠٣، ٢٠٤).

الثاني: قال: «ومن جملته ما نقله دحلان وذووه من «تفسير ابن جرير» ملفَّقًا من أخبار المرجئة المردودة كما سيتضح ذلك لكل ذي لبٍّ من القرَّاء والمستمعين».اهـ

وهذا خطأ فإن الذي نقله السيِّد هو الذي أجمع عليه أرباب النقل وحفَّاظ الحديث وتراجمة القرآن، ونقل بالأسانيد المعتمدة علىٰ الوجه الذي تقوم به الحُجَّة، ولا ينافي مذهب أهل السُّنَّة والجماعة بل هم القائلون به والمرتضون له، وإن خالف مذهب الخوارج.

## الثالث والرابع والخامس والسادس:

قال: «وقد مال إلىٰ هذا القول بعض المُفسِّرين علىٰ غير حُجَّةٍ واضحةٍ، ولكنهم معذورن لأنهم بنوا ذلك علىٰ ما نقل إليهم من الأقوال والأخبار، مع عدم العلم بما يطرق تلك الأخبار من أوجه الضعف التي علمها غيرهم من العلماء ونبَّهوا عليها؛ لأن الله تعالىٰ لا يُكلِّف أحدًا بما لا علم له به بعد بذل وسعه واجتهاده».اهـ

فقوله: «مال إليه بعض المُفسِّرين» خطأ، بل مال إليه جميع المُفسِّرين الذين وصلت إلينا تفاسيرهم وقد عددناهم فيما مضىٰ.

وقوله: «بغير حُجَّةٍ واضحةٍ» خطأ ثاني، فإن بيدهم الحُجَّة الواضحة التي يجب المصير إليها وهي السُّنَّة المُبيِّنة للقرآن.

وقوله: «لكنهم معذرون لأنهم بنوا...» إلخ ما تقدَّم، صوابه أن يقال أنهم مشكورون، وأنَّ الأخبار التي نقلت إليهم لا يسع عالمًا من علماء المسلمين تركها وإطراحها.

«مع عدم العلم... إلخ» فيه تجهيلٌ لهم كافَّةً، وثناءٌ على نفسه وتزكيةٌ لها، والحقُّ أنهم عالمون بها، فعلم الرجال وأقوال الفرق إنما نقل عنهم.

وقوله: «التي علمها غيرهم من العلماء ونبَّهوا عليها» يشير بهذه الجملة إلى نفسه لا محالة؛ لأنه وحده الذي ادَّعى بطلانها والتنبيه على ما فيها، فقد علم ما لم يعلمه مُفسِّروا الأُمَّة وحُفَّاظها ورواتها، وعدل بهم ورجح عليهم لأنهم جهلوا فعذروا، أمَّا هو فعلم ما لم يعلموا وأصاب وأخطؤا فلم يكتف بمساواتهم حتى ادَّعى الرجحان عليهم!!

## السابع والثامن والتاسع والعاشر:

قال: «وأمَّا نحن فإن اتبعنا هذا الخطأ».اهـ

**نقول:** قد علمت أنَّ مراده بالخطأ ما قاله أئمَّة هذه الأُمَّة.

قال: «مع علمنا ببطلان الخبر الوارد فيه عن رسول الله ﷺ أو عن أصحابه».اهـ

**نقول:** قد علمت أنَّ الخبر مرويٌّ برواة الصحيحين وغيرهم بطرقٍ عديدةٍ وزعمه العلم ببطلانه هو الجهل المركَّب.

قال: «ومع علمنا بأنَّ هذا التأويل مخالفٌ لمدلول ما صح وما تواتر من آي الكتاب وصحيح السُّنَّة فلسنا بمعذورين».اهـ

**نقول:** إنَّ التأويل الذي ذكره هو المخالف لمدلول الكتاب والسُّنَّة وقول علماء الأُمَّة، لا ما نقلناه عنهم.

ومفهوم قوله: «ما تواتر وصح من آي الكتاب» أنَّ بعض آي الكتاب لم

يتواتر عنده ولم يصح فإنا لله وإنا إليه راجعون.

**الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر:**

قال: «لأن الله تعالى لا يسأل أحدًا عن فهم غيره».اهـ

نقول: إنَّ هذا الإطلاق خطأ، فإن العالم مأمورٌ بالتعليم والتفهيم، والجاهل مسئول عما فهم وعَلِم.

قال: «وإنما يسأله عما صح عنده[1] من الكتاب والسُّنَّة».اهـ

نقول: قد علمت أنَّ الكتاب كله صحيح متواترٌ وقد تكفَّل الله بحفظه فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

فما ردَّد التلميذ ألفاظ: «ما تواتر وصح من آي الكتاب» و«عما صح عنده من الكتاب» إلَّا لحاجة في نفس يعقوب، والله المستعان.

قال: «بقطع النظر عمن قبله وعمن بعده».اهـ

نقول: إنما يصح له هذا لو كان مجتهدًا مطلقًا ولم تصح السُّنَّة بخلاف قوله، والواقع خلافه والعلماء كما نقلوا لنا ألفاظ العلم نقلوا لنا معانيه.

قال: «فربَّ مُبلَّغٍ أوعى مِن سامعٍ».اهـ

معنى كلامه هذا أنَّ الأُمَّة والحفَّاظ نقلوا تلك الأخبار ولكنهم لم يعوها ولم يفهموها، حتى ترجمان القرآن ابن عبَّاسٍ، وابن مسعودٍ رضي الله عنهم قد أخطؤا فيها، وإنما وظيفتهم التبليغ إليه فقط وهو الواعي الفهيم لا هم، بل هو أوعى منهم وأفهم؛ بخٍ بخٍ!!

---

(١) قال الحبيب عبدالرحمن بن عبدالله بلفقيه: ومن أنتم حتى يكون لكم عند؟!.

وإذا كانت هذه رتبة التلميذ فما بالك برتبة الشيخ؟! لقد استَنَّتِ الفِصال حتى القَرْعَى.

## الخامس عشر:

قال: «وقد نقل ابن جريرٍ أقوالًا عديدةً عن المتقدِّمين في تأويل هذه الآية».اهـ

إنَّ ما نقله عنهم هو الصواب الذي يجب الأخذ به.

قال «ونقل أيضًا القول الذي أفتى به الأستاذ في صورة جوابه».اهـ

نقول: إنه اشترط في الصورة لتحقُّق الإلحاق أن تكون الذرية مؤمنةً كاملة الإيمان، وقضية كلامه أنَّ الذرية الناقصة الإيمان والصِّغار منها لا يلحقون بأبائهم، ولم ينقل ابن جريرٍ قولًا على هذا الوجه أصلًا، واشترط له هنا المساواة بين الآباء والأبناء في الإيمان والأعمال والحال... إلخ ما سيأتي، فقد ناقض نفسه وهذا لم ينقله ابن جريرٍ أيضًا.

## السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر:

قال: «فلماذا نقل دحلان وذووه هذا القول الذي نقلوه؟».

جوابه: نقلوه لأنه الحقُّ والصواب.

قال: «وتركوا ما سواه بغير دليلٍ إن كانوا يريدون الحقَّ».اهـ

الحقُّ أنهم ما تركوا شيئًا من المنقول، وأمَّا ما قاله التلميذ وشيخه فهو مُبتدَعٌ غير منقولٍ ولا محفوظٍ فلذلك تركوه.

قال: «ثُمَّ هم بغير خجلٍ يشنِّعون عليه كأنه أتى بمنكر من القول مع وضوح وجهه وظهور حُجَّته».اهـ

جوابه: أنهم يُشنِّعون عليه ولا يخجلون؛ قولًا بالحقِّ وردًّا للباطل، وصاحب الحقِّ لا يخجل، ولأنه أتى بمنكَرٍ من القول لم يسبقه إلى القول به أحدٌ.

وقوله: «مع وضوح وجهه وظهور حُجَّته».

جوابه: كلا، بل هو قاتم الوجه داحض الحُجَّة ليس له أصلٌ يرجع إليه ولا سند يُعوَّل عليه كما علم ذلك مما سبق.

## التاسع عشر:

قال: «وإنما اعتمد الأستاذ ذلك الوجه لكونه أقرب إلى الصواب من غيره عنده».اهـ

قد علمت أنَّ الذي قاله في «صورة الجواب» والذي قاله هنا لم ينقله ابن جريرٍ أصلًا، وعلى فرض أنه نقله فقد اعتمده شيخه وليس بصوابٍ عنده، لأنه قال: «لكونه أقرب إلى الصواب عنده» أي أنه خطأ ولكنه أقرب إلى الصواب أي وليس به، فانظر كيف يعتمد ما يعتقد أنه خطأ ثُمَّ لا يقنع بذلك حتى يفتي به.

وانظر كيف أتى بقاصمة الظهر في قوله: «وذلك لكثرة ما يؤيِّده من الآيات والأحاديث كما سيرى طلاب الحقائق كلامه المفصل في تفسير هذه الآية».اهـ

نقول: آمنا بالله وآياته فإن الذي يعتقده كلُّ مؤمنٍ أنَّ آيات الله وأحاديث رسوله لا تؤيِّد الخطأ البعيد ولا القريب، ولكن التلميذ وشيخه يقولان أنها تؤيِّده فنسأل الله الثبات علىٰ الإيمان.

## العشرون:

قال: «ولا يقول عاقلٌ أنَّ مجرَّد فهم أحدٍ بغير دليلٍ شرعيٍّ يكون حُجَّةً علىٰ أحدٍ أو دليلًا علىٰ بطلان القول الذي اعتمده».اهـ

نقول: إنَّ الذي نقله الأئمَّة ليس مجرَّد فهمٍ بلا دليلٍ بل هو إمَّا نقلٌ حُكْمُهُ حُكْمُ المرفوع إلىٰ رسول الله ﷺ، أو فهم نفس الدليل الذي هو الآية، وكلا هذين الأمرين حُجَّةٌ قاطعةٌ، فهما إمَّا دليلٌ بيِّنٌ واضحٌ يستغنىٰ فيه بظاهر نظمه عن باطن علمه، أو فهمٌ مقرونٌ بشاهده مشفوعٌ ببيان مقاصده، أمَّا القول الذي اعتمده فلا هو منقولٌ فيرجع إليه، ولا معقولٌ فيوثق به.

## الحادي والعشرون:

قال: «هذا علىٰ فرض تكافؤ الأقوال، فكيف والبرهان قائمٌ علىٰ حقية ما اعتمده الأستاذ».اهـ

نقول: إنَّ الذي اعتمده ليس بقول منقول عن أحدٍ من الأئمَّة حتىٰ ينظر في التكافؤ وعدمه، ولكنه تحريفٌ للتنزيل وردٌّ للتأويل، ولا برهان ولا دليل، والله علىٰ ما نقول وكيل.

## الثاني والعشرون حتى الواحد والثلاثون:

في قوله: «ولنذكر أولا ضعف الوجه» إلى قوله: «فلا ريب أنه أوهى من بيت العنكبوت». وقد انتقدنا في هذه الجملة عشرة مواضع سبق ذكرها في أول الكلام على الآية.

## الثاني والثلاثون:

أنه ذكر هنا الحديث المرفوع الذي أخرجه الطبرانيُّ في «معجمه» من طريق ابن غزوان، عن شريكٍ، عن سالمٍ الأفطس، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ مرفوعًا. وقد سبق ذكر متنه في كلام ابن القيِّم ولم يذكر الروايات المرفوعة في هذا الباب، وقد سقنا رواية البغويِّ وابن مَرْدُويَه وروايات الطحاويِّ والحافظ أحمد بن أشكاب وابن النحاس وكلها مرفوعةٌ، فيتقوَّى بعضها ببعضٍ وإن كان الأصح الوقف على ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما، وحينئذٍ فله حكم المرفوع كما سقنا الأدلة على ذلك من كلام العلماء رضي الله عنهم فأغنى عن الإعادة، فاقتصاره على إيراد هذا الحديث بهذه الرواية جارٍ على عادته التي أشرنا إليها من قبل.

## الثالث والثلاثون:

أنه بعد انقضاء كلامه على الحديث المذكور قال: «قال ابن جريرٍ: اختلف أهل التأويل في ذلك فقال بعضهم: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ المؤمنين في الجنَّة وإن كانوا لم يبلغوا بأعمالهم درجات أبائهم تكرمةً

لآبائهم المؤمنين، وما ألتنا آباءهم المؤمنين من أجور أعمالهم من شيء»[1].اهـ

فإنَّ فيها اختلافًا يسيرًا؛ لأن ابن جريرٍ قال: «اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك فقال بعضهم معناه...» إلخ، وقال: «وأتبعناهم ذرياتهم» وهذا مما يختلف به المعنى.

## الرابع والثلاثون:

ثُمَّ قال: «وهذا القول هو الذي نقله دحلان في مجموعته مع التصرُّف فيه».

**ونقول**: أنه تصرُّفٌ لا يضر فإنَّ ابن جريرٍ قال: «إنَّ الله تبارك وتعالى يرفع للمؤمن ذريَّته وإن كانوا دونه في العمل ليقرَّ الله بهم عينه».

ونقله السيِّد بعد أن قال: «ما ملخصه (هكذا): إنَّ الله تبارك وتعالى ليرفع للمؤمن ذريَّته وإن كانوا دونه في العمل ليقرَّ بهم عينه».

فأين التصرُّف المخل بالمعنى؟! وإنما هو تلخيصٌ بإسقاط الاسم الظاهر وإقامة المضمر مقامه في قوله: «ليقرَّ بهم عينه» فلا محل لتجنِّي التلميذ.

## الخامس والثلاثون:

ثُمَّ قال: «وهو من الوجوه التي أسندها ابن جريرٍ إلى ابن عبَّاسٍ وقد تقدَّم قريبًا أنَّ في سنده ثلاثة من الضعفاء الذين لا يعتمد على أخبارهم كما تقدَّم أنَّ الحديث المروي في هذا المعنى باطلٌ».اهـ

**نقول**: وقد تقدم قريبًا أنَّ ابن جريرٍ أسندها إلى ابن عبَّاسٍ من خمس طرق

---

(١) «تفسير الطبري» (٢١/ ٥٧٩)

منها طريقان برجال الصحيحين وثلاثة برجال الصحيحين والسُّنن، وأنَّ لها حكم المرفوع، ولها شواهد مقبولةٌ تزيدها قوة ومتانة، وأنَّ هناك طرقًا مرفوعة غير ما ذكره إن لم تكن صحيحةً فهي حسنةٌ.

## السادس والثلاثون والسابع والثلاثون والثامن والثلاثون والتاسع والثلاثون والأربعون:

في قوله: «ثُمَّ قال ابن جريرٍ: وقال آخرون: بل معنىٰ ذلك ﴿وَالَّذِينَ ءامنوا وَأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ الصِّغار ﴿وَمَا أَلَتْنَا﴾ الكِبار ﴿مِنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ وهذا القول غير بعيد عن الصواب ويؤيِّده قراءة ﴿وَأَتْبَعْنَاهُم﴾ وهو أحد القولين الوجيهين اللذين ارتضاهما الأستاذ في تفسير الآية».اهـ

ففي كلامه هذا مواضع منتقدة:

**الأول**: أنا لم نجد في «تفسير ابن جرير» قولًا بهذا اللفظ الذي ذكره، ولكن بعد التأمُّل والمقابلة والاستدلال بما سيأتي عنه ظهر لنا أنه يعني هذا القول، فدونكه فقابله بما ذكره ليظهر لك أنه يرىٰ القذاة في عين أخيه ولا يرىٰ الجذع في عينه، وأنه أنكر مِن التصرُّف علىٰ السيِّد ما لا يخل بالمعنىٰ، وارتكب ما أخل بالمعنىٰ والمبنىٰ من غير تنبيهٍ عليه:

قال ابن جريرٍ: «وقال آخرون بل معنىٰ ذلك ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ التي بلغت الإيمان ﴿بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ الصِّغار التي لم تبلغ

الإيمان ﴿وَمَا أَلَتۡنَٰهُم﴾ الآباء ﴿مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾»[1].اهـ

فقال ابن جريرٍ: «ذرياتهم التي بلغت الإيمان» فأسقط هو الموصول والصلة لأنها تنصُّ على إلحاق الذرية الكِبار التي بلغت الإيمان، وهذا ما لا يريده التلميذ ولا شيخه، فلا بأس عندهما بإسقاط ذلك وإن خالف الأمانة في النقل. وقال ابن جريرٍ: «وما ألتنا الآباء من عملهم» فقال التلميذ: «وأما ألتنا الكِبار» فهذا تصرُّفٌ مخلٌ.

الثاني: أنَّ هذا القول أسنده ابن جريرٍ إلى ابن عبَّاسٍ بسندٍ لا يرتضيه المحدِّثون وقد تقدَّم الكلام في رجاله آنفًا، وأسنده إلى الضَّحَّاك بسندٍ معضلٍ وقد تقدَّم الكلام فيه وفي رجاله فانظر ماذا يختارون وماذا يتركون.

قَــــدْ عَرَفْنَــــاكَ باخْتِيـــــارِكَ إذْ كــانَ دَلـيلًا عـلى اللَّبِيـبِ اخْتِيـارُهُ

الثالث: أنه قال: «وهذا القول غير بعيدٍ من الصواب» أي فهو خطأ قريبٌ ومع ذلك فقد ارتضاه شيخه.

الرابع: أنه لم يكتفِ بالحكم عليه بالخطأ حتى قال: «ويؤيِّده قراءة ﴿وأَتۡبَعۡنَٰهُمۡ﴾ فهذه القراءة عنده تؤيِّد الخطأ وهي من القرآن، فعنده أنَّ القرآن يؤيِّد الخطأ وهذه قاصمه الظهر والعياذ بالله تعالى.

الخامس: أنه قال: «وهو أحد القولين الوجيهين الذين ارتضاهما الأستاذ» فما اكتفى بأنه خطأ، وأنَّ القراءة تؤيِّده، حتى وصفه بأنه وجيه وأنَّ شيخه ارتضاه فما ظنك به لو كان خطأً بعيدًا إذًا لكان عنده أوجه من كلِّ وجيهٍ!! وهلمَّ جرًّا.

---

(١) «تفسير الطبري» (٢١/ ٥٨٠)

## الواحد والأربعون:

قال: «ثُمَّ قال ابن جريرٍ: وقال آخرون نحو هذا القول غير أنهم جعلوا الهاء والميم في قوله: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ﴾ من ذكر «الذرية» والهاء والميم من قوله: ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الثانية من «ذكر الذين» وقالوا معنىٰ الكلام: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم﴾ الصغار ﴿وَمَا أَلَتْنَا﴾ الكبار ﴿مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾»[1].اهـ

نقول: أنَّ في عبارة ابن جريرٍ سقطًا لم يتفطَّن له التلميذ ويدل عليه أمران:

الأول: قوله: ﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم﴾ الصغار، فإنما الاتباع للكبار.

الثاني: نفس الرواية التي حكاها ابن جريرٍ عن قائلي هذا القول ونصها: «قال أدرك أبناؤهم الأعمال التي عملوا فاتبعوهم عليها واتبعتهم ذرياتهم التي لم يدركوا الأعمال فقال الله جل ثناؤه: ﴿وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ قال: يقول: لم نظلمهم من عملهم من شيءٍ فننتقصهم فنعطيه ذرياتهم الذين ألحقناهم بهم، الذين لم يبلغوا الأعمال ألحقهم بالذين قد بلغوا الأعمال».اهـ وقال في موضع آخر عنهم أيضًا: «﴿وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ قال: لم يأخذ عمل الكبار فيجزيه الصغار، أدخلهم برحمته، والكبار عملوا فدخلوا بأعمالهم».اهـ فبالتأمُّل والمقابلة بين هذه الجمل يظهر أنَّ في العبارة سقطًا ولا يظهر المعنىٰ بدونه وقد تقدَّم تحرير ذلك.

## الثاني والأربعون والثالث والأربعون:

قال: «ثُمَّ قال ابن جريرٍ: وقال آخرون: بل معنىٰ ذلك: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا

---

(١) «تفسير الطبري» (٢١/ ٥٨١)

﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ فأدخلناهم الجنَّة بعمل أبائهم ﴿وَمَا أَلَتۡنَٰا﴾ الآباء ﴿مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ وهذا الوجه أشد إشكالًا وأبعدها عن الصواب كما سيأتي بيانه، ومستند قائله هو ذلك الحديث الباطل الذي تقدَّم ذكره عن ابن غزوان الكذَّاب».اهـ

فقوله: «إنَّ هذا الوجه أشد إشكالاً...» إلخ، لا معنىٰ له فإن الباء في قوله: «بعمل أبائهم» سببية أي بسبب عمل أبائهم الصالح؛ لأنه سبب الكرامة التي أكرم الله بها الآباء في أبنائهم، ونحو ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه: «الرجل يكون له القدم ويكون له الذرية فيدخل الجنَّة فيرفعون إليه لتقرَّ بهم عَيْنُه» وقد نقل ابن القيِّم هذا القول ولم يستشكله، ولو ذكر التلميذ معاني الباء التي أوصىٰ السيِّد بحفظها لما غلط هنا، وكيف يكون معناها علىٰ ما فهمه وهو يقول: ﴿وَمَا أَلَتۡنَٰا﴾ الآباء ﴿مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ فهذا يبيِّن أنَّ عمل الآباء باقيًا لهم فجُوزوا به في أنفسهم وأكرموا به أبنائهم.

والحاصل: أنه ليس في هذا القول إشكالٌ ولا منافاة لغيره من الأقوال وإنما هو تنوُّعٌ في التعبير فحسب، فأمَّا أن تحمل الذرية علىٰ الصغار فلا إشكال لأن المراد بالعمل هنا سببه وهو الإيمان، والتعبير بالسبب عن المسبَّب شائعٌ سائغٌ بل قد نقل هو عن شيخه: «أنه قد يطلق الإيمان ويراد به نتيجةٌ من نتائجه العالية، أو غايةٌ من غاياته المقدَّسة، أو أثرٌ من آثاره اللازمة لمن استكمله، أو برهانٌ من براهينه الكمالية».اهـ وحينئذٍ فقد يطلق العمل ويراد به الإيمان وهو جزءٌ منه والجزئية من علائق المجاز، وأمَّا أن تحمل الذرية علىٰ الكبار فكذلك؛

لأنه لولا صلاح أبائهم وعملهم العظيم الذي وصلوا به إلى المقام الكريم وعظم شأنه وجزالة مثوبته لما بلغت بهم الكرامة إلى الرعاية في أولادهم، فالعمل سببٌ لما ذكر فلا إشكال فيه أصلًا.

وأمَّا قوله: «ومستند قائله...» إلخ فهو مما لا يفهم؛ لأن ابن جريرٍ حكى هذا القول عن الشَّعْبيِّ ولعل ابن غزوان ما حدَّث بهذا الحديث إلا بعد موت الشَّعْبيِّ بمائة سنة، فهل انقلبت العصور أو بعثر من في القبور فقام الشَّعْبيُّ من قبره يلتمس الحديث فيرويه عن ابن غزوان أم ماذا؟!

لعمري إنَّ تحقيق هذا التلميذ لا يعرفه غيره ونحمد الله على العافية من فهمه، وأمَّا سعيد بن جُبيرٍ فهذا نصُّ ما رواه ابن جريرٍ عنه: «قال: ألحق الله ذرياتهم بآبائهم ولم ينقص الآباء من أعمالهم فيرده على ابنائهم».اهـ فإسناده هذا القول إليه غير صحيح.

## الرابع والأربعون:

قال: «ثُمَّ قال ابن جريرٍ: وقال آخرون إنما عنى بقوله: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ أعطيناهم من الثواب ما أعطينا الآباء». وهذا القول الأخير هو الذي اعتمده أستاذنا في تفسير الآية؛ لموافقته لظاهر آيات القرآن وصحيح السُّنَّة، ومطابقته لحِكْمة التشريع، ولعدم مناقضته لشيءٍ من آيات التنزيل، وهو أيضًا قول طائفةٍ من المتقدِّمين كقتادة والربيع وغيرهما».اهـ

وجوابه: أنَّ هذا القول يدل أيضًا علىٰ أنَّ للنسب الصالح مزية خاصة ليست لغيره؛ لأنه يفيد أنَّ الله ألحق ذرية الذين آمنوا بأبائهم فأعطاهم من الثواب مثلما أعطىٰ الآباء لأن قوله: ﴿أَلۡحَقۡنَا﴾ يدل علىٰ إلحاق من لا يستحق بمن يستحق، فالذرية لم تبلغ بأعمالها ثواب الآباء ولكن الله ألحقهم بهم فضلًا ورحمة، ولا يكون المعنىٰ أنَّ الله أثابهم بلا إلحاق بمن يعلو ثوابه علىٰ ثوابهم؛ لأن مجرَّد الإثابة ليس خاصًّا بذرية الذين آمنوا بل عام لكلِّ مؤمنٍ، سواء أكان من ذرية الذين آمنوا أم من ذرية الذين كفروا إذا كان مؤمنًا، فحمل ذلك المعنىٰ الخاص علىٰ العام إهدارٌ له وإضاعةٌ لألفاظه ومعناه، وليس في ما ذكروه مناقضةٌ لظاهر القرآن ولا صحيح السُّنَّة ولا حِكْمة التشريع وإن هوَّل به التلميذ.

وقوله: «وهو أيضًا قول طائفةٍ من المتقدِّمين». مَن هم؟ ولِمَ لم يعدِّدهم؟! وقوله: «كقتادة والربيع وغيرهما».

جوابه: كلا، ودونك ما نقله ابن جريرٍ عن قتادة قال: «عملوا بطاعة الله فألحقهم الله بآبائهم». فقول قتادة كقول غيره لا مخالفة بينهما إلا ما يشعر به قوله: «عملوا بطاعة الله» من اشتراطه للإلحاق عمل الذرية بطاعة الله وأنه حمل الذرية علىٰ الكبار البالغين، وعلىٰ ذلك فالمزية للنسب الصالح موجودةٌ وليس كل من عمل صالحًا ألحق بذوي الدرجات العلىٰ فليس فيه ما يشفي غيظ التلميذ ولا شيخه.

وأمَّا الربيع فقد قال ابن جريرٍ عنه: «يقول أعطيناهم من الثواب ما

أعطيناهم ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ يقول: ما نقصنا آباءهم شيئًا». اهـ

فلو لم يكن الإلحاق لهم بأبائهم بإعطائهم من الثواب مالا تستوجبه أعمالهم لما كان لقول الربيع: «ما نقصنا أباءهم شيئًا» معنىً، ولكان الأولى به أن يرجع الضمير إلى الأبناء أو الأباء والأبناء، فأمَّا وقد أرجعه إلى الآباء فقط فلا يحتمل إلَّا ما ذكرناه مَن أنَّ الإلحاق واقعٌ ماله مِن دافعٌ حتىٰ علىٰ قول قتادة والربيع.

وأيضًا، فالرواية عن قتادة فيها قَدَريَّان فلا يؤخذ بروايتهما في مثل هذا، وإن كان أكثر القَدَريَّة يجوزون التفضل ولكنهم يقولون بتخليد كل من عمل كبيرةً في النار وبإخراجه عن مسمَّىٰ الإيمان فلا يحملون قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾ علىٰ المؤمنين العصاة وإن كان يصدق عليهم الاتباع بإيمانٍ، لما ذكرنا من مذهبهم.

وأيضًا، فإن الذي في رواية قتادة: «فألحقهم الله بأبائهم» فذكر الملحق والملحق به وسكت عما ألحقوا فيه، فهل أراد به الدرجة أو الثواب أو دخول الجنَّة؟ لا دليل علىٰ التعيين، والأولىٰ أن يحمل علىٰ ما يوافق قول الجمهور. ولو تحقَّقنا مخالفة قتادة لهم فلا يقدَّم قوله علىٰ أقوال الصحابة ومن هو أكثر منه علمًا من التابعين وأبعد عن البدع والأهواء.

وأيضًا، فإنا قد ذكرنا أنَّ أهل الصدر الأول قد يعبرون في التفسير عن الشيء بنظيره أو فردٍ من أفراده أو لازمٍ من لوازمه، ولا ريب أنَّ الثواب أو الأجر يكون بدخول الجنَّة ورفعة الدرجة فيها وجمع الشمل بأهله ونحو ذلك، فإذا أثيب الآباء بدرجةٍ مثلًا وأعطي الأبناء علىٰ قول هؤلاء مثلما أعطي الآباء

وألحقوا بهم فيها كان مرجع الروايات كلها إلى معنى واحد وكان الخلاف بينها لفظيًّا.

## الخامس والأربعون إلى الخمسون:

بعد أن استدل بقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ﴾ [الرعد: ٢٣] الآية، وقد تقدَّم القول فيها، قال: «وبما أنَّ كثرة الأقوال والتأويل في الآية ليست بحُجَّةٍ مالم يُعيِّن أحدهما نصُّ اللغة أو برهان العقل أو توقيف الشارع بتفسيرها، وأنه لم يصح شيءٌ من ذلك عن الشارع مما سوى القرآن، لزم أن نقطع النظر عن كل ما سواه وننظر في الآية ومدلولها مع ملاحظة غيرها من الآيات الواردة في هذا المقام، إذ القرآن يُفسِّر بعضه بعضًا».

وفيه أمور:

**الأول**: قوله: «بما أنَّ كثرة الأقوال...» إلخ، مفهومه أنَّ قلتها حُجَّةٌ، «ولو لم يُعيِّن أحدها نصُّ اللغة...» إلخ وذلك خطأ.

**الثاني**: أنَّ الأقوال المنقولة عن الصحابة هي التي عيَّنها نصُّ اللغة وهم أهل اللغة الموثوق بهم في نقلها، وقد قال العلماء أنه يتعيَّن الرجوع في معاني الألفاظ إلى الصحابة والتابعين سواء كانت لغوية أو شرعية؛ لأنهم أهل اللغة والأمانة في النقل، وقد تقدَّم كلام في ذلك أول الباب، وعلى هذا فنصُّ اللغة قد عيَّن ذلك القول الذي قاله الصحابة واعتمده أئمَّة الأُمَّة؛ لأنهم في نقلهم لمعنى الآية الذي له حكم المرفوع نقلوا الألفاظ التي تنصُّ على المعنى فاجتمع في روايتهم المعنى المراد واللغة المنصوصة.

**الثالث:** قوله: «وبرهان العقل».

وجوابه: أنه يكتفي منه في مثل هذه الأمور أن لا يحيلها وجائزٌ في العقل أن يثيب الله عباده الصالحين بما شاء ويشفعهم فيمن شاء ولا مدخل للعقل في الأمور الأخروية، وقد حكَّمه أناس فيها فكان عاقبة أمرهم الجحود أو تأويلًا يؤول إليه.

الرابع: في قوله: «وتوقيف الشارع» فقد تقدَّم أنَّ ما روي عن ابن عبَّاسٍ بالأسانيد الثابتة له حكم المرفوع فهو بمنزلة التوقيف من الشارع، فقد اجتمع على تأييد القول المعتمد الصحيح في تفسير الآية نصُّ اللغة وبرهان العقل وتوقيف الشارع.

الخامس: قوله: «وأنه لم يصح شيءٌ من ذلك عن الشارع مما سوى القرآن...». إلخ. وهو باطلٌ فقد صحَّ فيه ما بمثله تقوم الحُجَّة وتتضح المَحَجَّة والحمد لله.

السادس: قوله: «وننظر في الآية ومدلولها مع ملاحظة غيرها من الآيات...» إلخ، ستعلم أنه أخرجها عن مدلولها وقد علمت أنَّ هذه الآية مُفسِّرة لقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ﴾ [الرعد:٢٣] وقوله تعالى: ﴿هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾،[يس: ٥٦] وأنه لا تظهر فائدة التخصيص بذكرهم في الآية الأولى ولا كيفية اجتماعهم بأزواجهم المؤمنات مع التفاوت العظيم بين أعمالهم وأعمالهنَّ في الآية الثانية إلا بما بيَّنته هذه الآية من إلحاق الذرية بأبائها وفي معناه الزوجات.

## الواحد والخمسون إلى الثامن والخمسون:

ثُمَّ بعد أن قضي التلميذ كلامه نقل ما يأتي عن كتاب لشيخه سماه «توجيه الإخوان إلى آداب القرآن» وقد نقل عنه قِطعًا في كتابه هذه مملؤة بالأغلاط الدينية والتاريخية والأخلاقية بحيث تحتمل مؤلَّفًا خاصًّا بها فما بالك بالكتاب كله!! وإن الناظر فيما يأتي ليظن أنه ما ألَّفه إلا ليحرِّف به القرآن لا ليفسِّره.

قال بعد إيراد تمهيد ما نصُّه: «ثُمَّ ذكر في هذه الآية أنه تعالى يلحق المتأخِّرين من المؤمنين بالمتقدِّمين في إثابتهم مثل ثواب المتقدِّمين على أعمالهم، بأن يدخلهم الجنَّة بها كما أدخل متقدِّميهم، أو يعطيهم فيها ما أعطاهم من النعيم، أو يرفعهم بها إلى درجات من قبلهم إن ساووهم في الأعمال الصالحة والإيمان والإخلاص والحال».اهـ

ونقول: إنَّ الله قال في اليهود: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦] وقال: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥].

وقال رسول الله ﷺ: «لتتَّبِعُنَّ سَنَنَ من قبلكُمْ شبرًا بشبرٍ وذراعًا بذراعٍ، حتَّى لو دخلوا جحر ضَبٍّ لدخلْتُمُوه»؛ قالوا: اليهود والنصارى؟ قال: «فمَن؟»[1].

فإذا لم يكن كلام السودانيِّ هذا تحريفًا لكتاب الله تعالى فليس في الدنيا تحريفٌ، وبيان هذا من وجوه:

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٥٢٧)، والبخاريُّ في «صحيحه» (٣٤٥٦)، وغيرهما.

الأول: أنَّ نصَّ الآية وصريح لظفها ومعقول معناها الذي لا يمتري فيه عربيٌّ ولا عجميٌّ عَقِل مدلول ألفاظها: أنَّ الذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان أو أتبعهم الله ذريتهم به يلحقهم بهم ولا ينقص أباءهم من عملهم شيئًا، فههنا أناس آمنوا وذرية اتبعتهم بالإيمان أو أتبعها الله إياهم، فألحق الله بهم ذريتهم في الجنَّة، فجاء السودانيُّ فحرَّف الذين آمنوا إلى المؤمنين المتقدِّمين، وهذا يعم كل مؤمنٍ متقدِّمٍ سواء أكان أبًا أم ابنًا وسواء أكانت له ذرية أم لم تكن، وإذا كانت له ذرية فقد تكون كافرةً أو مؤمنةً، وقد تكون له ذرية ولكن تقدَّمته في الإيمان فلفظة «المؤمنين المتقدمين» تعم هذا كله، وأمَّا الذي في الآية فخاص بمؤمنين لهم ذرية اتبعتهم بإيمان.

والثاني: أنه حرَّف قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ إلى قوله: أنه تعالى يلحق المؤمنين المتأخِّرين، فإن لفظته هذه تعم كل مؤمنٍ متأخِّرٍ عن متقدِّمٍ وكل متقدِّمٍ بالنسبة لقومٍ فهو متأخِّرٌ بالنسبة لآخرين وهلمَّ جرًّا.

أمَّا أول المؤمنين على الإطلاق فهو محمد رسول الله ﷺ، وبقية الأُمَّة يصدق على كلِّ فردٍ منها أنه من المتقدِّمين والمتأخِّرين، وليس بيد السودانيِّ فصلٌ يفصل به بين هؤلاء وهؤلاء.

وأيضًا فالمؤمنون المتأخِّرون قد يكونون آباء وقد يكونون أبناء، وقد يكونون متقدِّمين في الزمان متأخِّرين في الإيمان وعكسه، وقد يكونون من ذرية الذين آمنوا أو من ذرية الذين كفروا.

وبالجملة فمدلول قوله: «المؤمنين المتأخِّرين» أعم من مدلول قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾ فقد جاء إلى حكمٍ خاصٍّ في موضعٍ خاصٍّ فعمَّمه.

الثالث: أنَّ الله قال: ﴿والَّذينَ ءامنوا وأتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ بِإِيمَانٍ﴾ والصلة في معنى الصفة؛ لأنها معرفة لموصولها كما أنَّ الحال في معنى الخبر، فكأنه قال: والمؤمنون المتبعة لهم ذريتهم بإيمان، فخالفه السوداني وعرَّفهم بخلاف ما عرَّفهم الله به فقال: إنهم المؤمنون المتقدِّمون، فأحال هذا العلم جهلًا.

يُبيِّنه الوجه الرابع: وهو أنَّ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ﴾ كانت فيه صلة الذين جملة قوله: ﴿ءَامَنُواْ﴾ وما عطف عليها وهو قوله: ﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم﴾ وفي قول السودانيِّ: «المؤمنون» كانت «ال» فيه موصولة وصلتها اسم الفاعل، وقوله: المتقدِّمون، صفة تزيده قيدًا يخالف به ما تفيده الصلة في الآية من التخصيص بالمؤمنين الذين لهم ذرية اتبعتهم بإيمان.

الخامس: أنَّ الذي في الآية أنَّ الله يلحق الذرية المتبعة لآبائها بإيمان بهم، والسودانيُّ يقول: إنَّ الذرية هم المؤمنون المتأخِّرون، وأنَّ الله يلحقهم بالمؤمنين المتقدِّمين لآبائهم فحرَّف مدلول التابع والمتبوع والملحق والملحق به.

السادس: أنه من المتفق عليه بين أهل العلم أنَّ ذرية الذين آمنوا إنما تطلق على ابنائهم لا على جميع المؤمنين المتأخِّرين عنهم، وهو قد حمل لفظ الذرية على غير معناها فخالف الوضع والشرع.

السادس: أنَّ قوله تعالى قبل هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَنَعِيمٖ * فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ وَوَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ * كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ هَنِيٓـَٔۢا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ * مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ

﴿سُرُرٍ مَّصْفُوفَةٍ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الطور: ١٧ - ٢٠] يعم جميع المؤمنين متقدِّميهم ومتأخِّريهم، وقد قال السودانيُّ: أنَّ المراد بقوله: بإيمان، أنه الإيمان الكامل فالآية الأولى شاملة لكل مؤمنٍ كسائر آيات القرآن المؤذنة بدخول كلِّ مؤمنٍ الجنَّة وحينئذٍ فعطف قوله: والذي آمنوا على ما تقدَّم يؤذن بخروج الذرية عن عموم ما تقدَّم والعطف يقتضي التغاير، والقول بأن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ﴾ الآية مخصوصٌ بالمتقدِّمين من المؤمنين فقط دعوى بلا دليل وكل أحدٍ يحسنها.

السابع: وحينئذٍ فإن قال السودانيُّ: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ﴾ [الطور: ١٧] عام في جميع المتقدِّمين والمتأخِّرين فلا معنى لقوله: في إثابتهم مثل ثواب المتقدِّمين على أعمالهم بأن يدخلهم الجنَّة بها كما أدخل متقدميهم، لإخبار الله بأنهم في جنَّاتٍ ونعيمٍ لا فرق بين متقدِّمهم ولا متأخِّرهم، وإن قال أنه خاصٌّ بالمتقدمين فما الدليل على التخصيص؟ ولو عارضه غيره فقال بل هو خاصٌّ بالمتأخِّرين فما الفصل بين قوله وقول معارضه؟.

### والتاسع والخمسون والستون:

أنه ناقض نفسه فبعد أن فسَّر الآية بما تقدَّم عاد فذكر أنَّ في الآية مسائل وقال: «المسألة الأولى: هل ذريات المؤمنين الصغار الذين لم يخاطبهم الله بالإيمان والعمل يكونون تابعين لآبائهم...» إلخ.

فقد جعل من مسائل الآية هنا مسألة الذرية الصغار، وفيها تقدَّم جعل المراد منها المؤمنين المتأخِّرين لا الذرية الصغار فقط أو الصغار والكبار، ثُمَّ قال

في الجواب: «تفيد الآية أنَّ الله سيلحقهم حكمًا بابائهم ويتبعهم إياهم في إدخالهم الجنَّة معهم كما كانوا تابعين لهم في الدنيا...» إلخ.

وهذا غير جارٍ على معنى الآية ولا سياقها فإن الذي في الآية: ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فالإتباع في الإيمان والإلحاق في الجنَّة، وأمَّا هو فجعل الإلحاق حكمًا والإتباع في إدخالهم الجنَّة وهذا خلاف ما في الآية.

## الواحد والستون إلى السابع والستون:

في قوله: «المسألة الثانية: هل الذرية الكبار المكلَّفون بالإيمان وما يلزم كامله من الأعمال الصالحة والبعد عن كبائر الإثم والفواحش يعطون ثواب أعمالهم الصالحة كاملة كمن قبلهم؟».

وفيه أمور:

**الأول**: أنَّ هذا من أسئلة المتعجرفين ولم ترد الآية جوابًا عنه، ولو كانت واردة مورد الجواب عنه لقيل فيها ونجزي ذرية الذي آمنوا أو نعطي ذرية الذي آمنوا ثواب أعمالهم كاملة، والذي في الآية إنما هو أخبار عن الذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان بأنَّ الله يلحق ذريتهم بهم من غير أن ينتقص من أجور أبائهم شيئًا لا عن الذرية.

**الثاني**: مفهوم عبارته أنَّ غير ذرية الذين آمنوا الكبار... إلخ لا يعطون أجورهم كاملة؛ لأن الآية إنما خصت هؤلاء على زعمه.

**الثالث**: تخصيصه التكليف بالبعد عن كبائر الإثم والفواحش يفيد أنهم غير مكلَّفين بالبعد عما دون ذلك، وهذا تشريعٌ جديدٌ.

الرابع: أنه لا يقول بإثابتهم إذا لم تكن أعمالهم الصالحة كاملة فقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧] منسوخٌ عنده، ومعلومٌ أنَّ الكمال يقابل النقص لا الفساد والبطلان فإنه قال: «يعطون ثواب أعمالهم الصالحة كاملة» فقوله كاملة حال فلا ثواب لهم عنده في غير تلك الحال.

الخامس: أنه اشترط لإعطاء الثواب على أعمالهم الصالحة كاملة ما نصُّه: «إذا امتثلوا أوامر الله وأئتمروا بما أمرهم به من صالح الأعمال وانتهوا عما نهاهم عنه».اهـ

ومفهومه أنَّ من عصى منهم أو ترك أمرًا، لا يثاب على بقية عمله! هذا مذهبٌ جديدٌ ومذهب المعتزلة أنَّ الكبيرة تحبط العمل لا الصغيرة.

السادس: أنه قال: «إذا امتثلوا أوامر الله»، ثُمَّ قال: «وائتمروا بما أمرهم به من صالح الأعمال» فما الفرق بين مفهوم العبارتين؟!.

السابع: في قوله: «أو ينقصون من أجر أعمالهم لتأخُّر زمن إيجادهم عنهم أو زمن عملهم».

ونقول: الحقُّ أنَّ الله سبحانه يوفي كلَّ عاملٍ عمله، وإذا اقتضى الزمن مثلًا أن يكون ثواب أعمال أهله دون ثواب من قبلهم فلا يقال فيه أنهم نقصوا من أجرهم، فإن اعتقاد مثل هذا خطأ، والصواب أن يقال أنهم وفوا أجر أعمالهم كاملًا كما وفي من قبلهم أجرهم وتفاوت الأجور يتبع تفاوت الأعمال، وإنما عظم ثواب العاملين قبل الفتح لعظم عملهم على عمل من بعدهم، وبهذا

يعلم ما في قوله: «ويكون الآباء أكثر ثوابًا من الأبناء مع مساواتهم لهم في العمل والإيمان والحال» إلخ.

## الثامن والستون إلى الرابع والسبعون:

قوله في جواب ذلك السؤال المتعتع: «فبيَّن تعالىٰ حكمه في هذه الآية علىٰ هذه المسألة».اهـ

قوة كلامه توهم أنَّ هناك سؤالًا كان من أناس، وجوابًا من الله عليهم لا أنَّ الكلام مفترضٌ فقط ثُمَّ قال: «بأن اللاحق يكون ملحقًا في الثواب بالسابق علىٰ العمل الواحد مهما تساوىٰ فيه الإخلاص والإحسان والحال».اهـ وفيه أمور:

**الأول:** أنه ذكر في السؤال المساواة في العمل والإيمان والحال، وهنا زاد المساواة في الإخلاص والإحسان والحال، فهل المساواة معتبرةٌ فيها كلها أم في بعضها؟ لأن المشروط في الجواب غير المذكور في السؤال، وهذا داعٍ إلىٰ حيرة السائل والناظر فياله من تحريرٍ!.

**الثاني:** قوله: «بأن اللاحق» وهذه لفظه تعم كل لاحقٍ لا ذرية الذين آمنوا وهذا غير ما في السؤال وغير ما في الآية.

**الثالث:** قوله: «يكون ملحقًا في الثواب بالسابق علىٰ العمل الواحد». فهذا يفيد أنَّ أجره غير مساوٍ لأجر السابق ولو تساوت أعمالهم؛ لأنه إنما ألحق به إلحاقًا ولا إلحاق مع المساواة وهذا يناقض ما يحاوله في الجملة.

**الرابع:** قوله: «بالسابق»، فإن السابق يعم كلَّ مؤمنٍ سابق إيجاده وزمانه سواء كان له ذرية أم لا، والمذكورون في الآية هم الأباء المؤمنون وذريتهم لا

كل سابقٍ ولا حقٍ، وأيضًا فإن سؤاله عن الذرية الكبار وأبائهم وجوابه عن السابق واللاحق وهذه نوبةٌ عصبيةٌ.

الخامس: قوله: «على العمل الواحد». مفهومه أنَّ العمل المتعدِّد أو المجموع يخالف ما ذكر.

السادس: قوله: «وهذا مستفادٌ من قراءة: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم﴾ إلخ بنسبة فعل الاتباع إلى الذرية».اهـ عبارته هذه من أقوى الأدلة على أنَّ الرجل لا يفرِّق بين لفظة السابق واللاحق والآباء والذرية ولا ما بين معانيها من البعد، فلهذا يستدل بأحدهما على الآخر أو أنه يتعمَّد التحريف ولي اللسان بآيات القرآن والله المستعان.

السابع: قوله: «لكون المقصود بها هم المكلَّفون بالاتباع المخاطبون بالإيمان وبما يلزمه من امتثال أوامر الله واجتناب ما نهى عنه». فإن عبارته تشعر بأن غير هؤلاء ليسوا مكلَّفين بالاتباع لأن قوله: «هم المكلَّفون» يفيد القصر ولا يكون الضمير ضمير فصل لعدم مطابقته اسم الناسخ ولرفع ما بعده.

## الخامس والسبعون:

أنه ساق آياتٍ من القرآن ليؤيِّد بزعمه ما قدَّمه وقد ردَّ ابن القيم في كتاب «الروح» على بعض المبتدعة في معنى ما ذكرناه فنكتفي بنقله.

قال: «وكذلك قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤] على أنَّ هذه الآية

أصرح في الدلالة على أن سياقها إنما ينفي عقوبة العبد بعمل غيره وأخذه بجريرته فإن الله سبحانه قال: ﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [يس: ٥٤] فنفى أن يظلم بأن يزاد عليه في سيئاته أو ينقص من حسناته أو يعاقب بعمل غيره، ولم ينف أن ينتفع بعمل غيره لا على وجه الجزاء فإن انتفاعه بما يهدى إليه ليس جزاء عمله إنما هو صدقة تصدَّق الله بها عليه وتفضَّل بها عليه من غير سعي منه، بل وهبه ذلك على يد بعض عباده لا على وجه الجزاء»[1].اهـ

وقوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ﴾ [الحجرات: ١٤] إنما يدل على أن الله لا ينتقص العامل أجر عمله لا على امتناع أن يزيده من فضله كرامة في نفسه وذريته، وهذا مطابق لقوله في الآية التي نحن بصددها ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ ومثله قوله: ﴿وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ ﴾[محمد: ٣٥] وقوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف: ٣٠].

فليس في رفع درجة ذرية المؤمن إليه إضاعة لعمله، وإنما في ذلك زيادة في تكرمته مع توفر أجره عليه وردِّه إليه.

وهكذا القول في سائر الآيات التي أوردها غير مواردها، واستدل بها على غير ما تدل عليه وحملها ما لا تحمل، فليقس في ردِّها على ما ذكرناه فقد طال القول في ردِّ تحريفاته ولا يزال الشوط بطينًا فنرجع إلى الأهم.

---

(١) «الروح» (ص١٢٩).

## السادس والسبعون:

ذكر بعد ما تقدَّم مسألتين لا تخرج عن نحو ما تقدَّم، ثُمَّ بحثًا طويلًا في الإيمان وفي ذلك مواضع منتقدة نقتصر على بعضها فرارًا من هذا التطويل الممل.

قال: «ومن هذا القسم، أي القسم الذي أطلق فيه لفظ الإيمان وأريد منه الإيمان الكامل المقرون بالأعمال الصالحة: كلمة الإيمان التي في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم﴾ بلا خلاف بين من يعتبر قولهم من المحدِّثين والمفسِّرين». وفيه أمران:

**الأول:** أنه نقل هنا عدم الخلاف بين المفسِّرين والمحدِّثين وقد علمت أنه خالفهم جميعًا في معنى الاية.

**الثاني:** قوله: «بين من يعتبر قولهم» فهذه اللفظة فيها مغامز ومخادع حتى إذا قيل له خالفك فلان المفسِّر أوالمحدِّث سهل عليه أن يقول إني قد قلت: «بين من يعتبر قولهم» وهذا غير معتبر.

ونظير هذا ما تقدَّم في «صورة الجواب» في تعريفه للنكاح ثُمَّ قال: «ولكن الخلاف في كلمة «بإيمان» هل معناها بإيمان كذلك الإيمان المذكور قبله، فيكون المراد منه الإيمان الكامل المقرون بالأعمال الصالحة من امتثال أوامر الله واجتناب منهياته والتسليم لأحكامه وهو الوجه الوجيه، أو أنَّ معناها بإيمان ما سواء كان مجرَّدًا عن الأعمال أم مقرونًا بها؟».اهـ

**ونقول:** لم ينبني الخلاف بين أهل النقل من المفسِّرين على ما ذكره أصلاً وإنما انبنى على الخلاف في المراد بالذرية، فمنهم من قال: هم الصغار فكان المراد

بقوله: «بإيمان» ما يفيده التنكير من التعظيم وهو إيمان الآباء أو التقليل وهو إيمان الصغار التبعي الحكمي، ومنهم من قال: المراد بهم الكبار، فقوله: «بإيمانٍ» يدل على أنَّ لهم إيمان وأعمال لما تفيده جملة «واتبعتهم» ولكن الاتباع لا يستلزم اللحاق بهم في أعمالهم ولا مساواتهم فكان قوله تعالى: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ دال على أنهم ألحقوا بهم إذ قصروا عنهم، وقد تقدَّم في كلام ابن القيِّم قريبًا مما ذكرناه.

أمَّا الأشعرية: فدونك ما قاله النيسابوريُّ في تفسير آية سورة (المؤمن): «قال أهل السُّنَّة: المراد بمن صلح: أهل الإيمان منهم وإن كانوا ذوي كبائر»[1].اهـ

وقال في تفسير آية سورة (الرعد) «قال ابن عبَّاسٍ: يريد من صدقوا به وإن لم يعمل مثل أعمالهم»[2].اهـ

## الثامن والسبعون إلى الرابع والثمانون:

في قوله: «وإن معناها بإيمان ما، سواء كان مجرَّدًا عن الأعمال أم مقرونًا بها وهذا الثاني يرده قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨] إذ قد بيَّن الله في هذه الآية أنَّ الإيمان الذي لم يكسب صاحبه فيه خيرًا أي عملًا صالحًا لا ينفعه يوم

---

(١) «تفسير النيسابوري» (٦/ ٢٤).

(٢) «تفسير النيسابوري» (٤/ ١٥٤).

القيامة على ما فهمه كثيرٌ من أذكياء المفسِّرين، وعليه فكلما وقع في الكتاب والسُّنَّة من لفظ الإيمان المرتب عليه الفوز عند الله يكون مقصودًا به الإيمان الكامل المقرون بالأعمال الصالحة». وفيه أمور:

الأول: أنه ذكر للإيمان قسمين: القسم الأول الإيمان الكامل المقرون بالأعمال الصالحة كما سبق آنفًا، والثاني إيمان ما، أي شيءٍ من إيمان، أي ما يصح أن يطلق عليه اسم الإيمان سواء كان مجرَّدًا عن الأعمال أم مقرونًا بها، وهذا تحته قسمان: إيمانٌ مجرَّدٌ عن الأعمال، وإيمانٌ مقرونٌ بها لكنه لم يبلغ إلى درجة الكمال، وقد اعتمد أنَّ القسم الثاني لا ينفع وأنه ليس بالمراد في الآية.

الثاني: أنه قد أغفل الإيمان التبعي وهو إيمان الأطفال والصغار لم يذكره في الأقسام المرادة هنا وهذا يناقض ما مضى أول كلامه، مع قول التلميذ أنه قريبٌ من الصواب وأنه أحد القولين الذي ارتضاهما.

الثالث: قوله بأن الإيمان المجرَّد عن الأعمال لا ينفع صاحبه يوم القيامة هو مذهب المعتزلة والخوارج، أمَّا أهل السُّنَّة والجماعة فإنهم يقولون بأنه لا يخلد في النَّار مَن في قلبه مثقال ذرَّةٍ من إيمانٍ، فالصدام في هذه المسألة بين السودانيِّ وأهل السُّنَّة والجماعة، وأدلتهم على ذلك مبسوطةٌ في كتب الأصول فلا نطيل بنقلها.

الرابع: أنَّ الخوارج يكفِّرون من عمل كبيرةً من الكبائر وإن أقام سائر أركان الدِّين واستكثر من الأعمال الصالحة فلا ينفعه ذلك، بل تُذهب هذه الكبيرة إيمانه وتُحبط أعماله ويخلد بها في نار جهنَّم مع الكافرين الجاحدين المفسدين كل الإفساد والمقارفين لكل السيئات والمعرضين عن جميع الأعمال

الصالحات، لا فرق بينه وبينهم في ذلك، ولا يطلق عليه اسم المؤمن بل هو كافرٌ اسمًا وحكمًا، والمعتزلة يقولون بمثل قولهم إذا عاجله الموت قبل التوبة فيقولون بتخليده في النار بها، ولا يسمَّىٰ عندهم مؤمنًا ولا كافرًا ولكنه في منزلة بين المنزلتين، ومما تقدَّم وما يأتي يعلم أنَّ السودانيَّ ليس متقلِّدًا مذهب أهل السُّنَّة والجماعة هنا ولكنه إمَّا معتزليٌّ أو خارجيٌّ.

**الخامس:** قضية كلامه أنَّ صاحب الإيمان الناقص وإن لم يتمكَّن من الأعمال أو تمكَّن وعمل عملًا صالحًا لا ينال الفوز عند الله بذلك؛ لأنه حصر الفوز في الإيمان الكامل المقرون بالعمل الصالح وهذا لا أعلم أحدًا يقول به من جميع الأمَّة مع إجماعهم -فيما أعلم- علىٰ نجاة من أسلم فشهد شهادة الحق ثُمَّ مات أو قتل بعقب ذلك.

وأيضًا فإنَّ كمال الإيمان ينقسم إلىٰ كمال واجبٍ وكمال مستحبٍّ، ثُمَّ الكمال الواجب منه ما يخرج بسبب تركه من الإيمان إلىٰ الكفر كجحد الضروريات الدينية ونحو ذلك ومنه ما ليس كذلك.

**وبالجملة:** فلم يوافقه علىٰ كلامه هذا أحدٌ مِن أهل السُّنَّة.

**السادس:** قوله: «إذ قد بيَّن الله في هذه الآية أنَّ الإيمان الذي لم يكسب صاحبه فيه خيرًا أي عملًا صالحًا لا ينفعه يوم القيامة». كلامٌ من أبطل الباطل وأعظم الافتراء علىٰ الله وكتابه؛ فإن الآية غير واردةٍ في يوم القيامة، وإنما هي واردةٌ في حكم الناس عند ورود الآيات كنزول العذاب علىٰ الأمَّة بكفرها أو عصيانها، فإن إيمان مَن آمَن وأطاع عند نزول الآية لا ينفعه وعلىٰ ذلك قول الله

تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨] وقد تكاثرت الأحاديث في ذلك وكلها تصرِّح بأنَّ المراد بالآية طلوع الشمس من مغربها، ولا يلزم من عدم نفع الإيمان المجرَّد أو المقرون بالعمل مع طلوعها أن يكون الحكم يوم القيامة كذلك؛ لورود الأحاديث بالفرق بين الأمرين، وأنه يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرَّةٍ من إيمانٍ، وسُنَّة الله في معاقبة الأمم والجماعات في الدنيا غير سنَّته في معاقبة الأفراد يوم القيامة، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧ - ٨] فلا يقاس أحدهما بالآخر ولا يحمل عليه فإنه قياسٌ مع الفارق.

السابع: أنَّ قوله: «علىٰ ما فهمه كثير من أذكياء المفسِّرين» إنما يعني بهم المعتزلة كالزمخشريِّ وأضرا به فهم الأذكياء عنده، ومفهومه أن من لم يفهم ذلك كان بليدًا، ففيه غَمْزٌ ولمزٌ لأهل السُّنَّة، وهكذا شأن أهل البدع فإنهم يصفونهم بالبله والجمود لما عندهم من العجب بأنفسهم والدعاوىٰ الكبيرة، ومن نظر في كتابه هذا عرف أن عنده من ذلك أضعاف ما عند سلفه.

الثامن: أنَّ علماء السُّنَّة قد أجابوا عن ذلك بجوابين:

أحدهما: أنَّ هذه الآية من قبيل قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا﴾ [غافر: ٨٥] وقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ يَوْمَ ٱلْفَتْحِ لَا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِيمَٰنُهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ [السجدة: ٢٩] وقوله تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟

كَشَفۡنَا عَنۡهُمۡ عَذَابَ ٱلۡخِزۡيِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَمَتَّعۡنَٰهُمۡ إِلَىٰ حِينٖ ﴾.

ونحو ذلك من الآيات وقد أجمع أهل النقل على أنَّ الآية نزلت فيما يقع عند قرب الساعة وانحلال العالم وطلوع الشمس من مغربها.

قال الحافظ ابن حجرٍ: «فإذا شوهد ذلك حصل الإيمان الضروريُّ بالمعاينة وارتفع الإيمان بالغيب، فهو كالإيمان عند الغرغرة وهو لا ينفع»[1].اهـ

فهي أخبار عن عدم قبول الإيمان والتوبة إذا نزل العذاب وانكشف الحجاب.

**ثانيها:** ما أجاب به ابن المنير وابن الحاجب والطيب وأبو حَيَّان في «تفسيره» ونقله الحافظ في «الفتح» عن السمين بنصِّه وفصِّه: «منطوق الآية أنه إذا أتى هذا البعض لا ينفع نفسًا كافرةً إيمانها الذي أوقعته إذ ذاك، ولا ينفع نفسًا سبق إيمانها وما كسبت فيه خيرًا، فعلق نفي نفع الإيمان بأحد وصفين إما نفي سبق الإيمان فقط، وإما سبقه مع نفي كسب الخير، ومفهومه أنه ينفع الإيمان السابق وحده أو السابق ومعه الخير، ومفهوم الصفة قويٌّ فيستدل بالآية لمذهب أهل السُّنَّة من الإيمان لا يشترط لصحَّته العمل»[2].اهـ

وقال ابن الحاجب في «أماليه»: «الإيمان قبل مجيي الآية نافعٌ ولو لم يكن عمل صالح غيره ومعنى الآية: لا ينفع نفسًا إيمانها ولا كسبها العمل الصالح لم يكن الإيمان قبل الآية أو لم يكن العمل مع الإيمان قبلها فاختصر للعلم»[3].اهـ

---

(١) «فتح الباري» (١١/ ٣٥٤).

(٢) «فتح الباري» (١١/ ٣٥٦).

(٣) «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٢٥٧).

وقال ابن هشام في «المغني»: «﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ أي إيمانها وكسبها، والآية مِن اللفِّ والنشر المرتَّب وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشريِّ وغيره، إذ قالوا: سوىٰ الله تعالىٰ بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به، وهذا التأويل ذكره ابن عطية وابن الحاجب»[1].اهـ

أقول علىٰ تسليم صحَّة دلالة الآية علىٰ ما فهمه الزمخشريُّ فهو حكمٌ خاصٌّ بذلك الوقت أمَّا العذاب الأخروي فالواجب الأخذ فيه بما ثبت في بقية الآيات والأحاديث الصحيحة جمعًا بين النصوص؛ ولأن السُّنَّة مُبيِّنة للقرآن ومن أراد الزيادة علىٰ ما ذكرناه فليرجع إلىٰ مؤلَّفات أهل السُّنَّة الحافلة، ففيها ما يشفي ويكفي وَالله يَهدي مَنْ يشاء إلىٰ صِراطٍ مُستقيم.

## سؤال وجوابه

فإن قيل: إذا كنتم تقولون بنفع الإيمان في الآخرة ولو قلَّ، وبأنَّ صاحب الكبيرة لا يَكْفُر ولا يُخلَّد بها في النَّار كما يُخلَّد المشركون والكفَّار، فما تقولون فيمن خلط عملًا صالحًا وآخر سيئًا، أو قارف الكبائر وأصرَّ علىٰ الأثام ومات مؤمنًا بالله ورسوله واليوم الآخر، غير أنه لم يتب وله آباء صالحون فهل يلحق بهم في الجنَّة ويدخل تحت عموم آية الإلحاق؟

فالجواب: أنَّ القول في ذلك ينبني علىٰ معرفة مذاهب الناس في الإيمان،

(١) «مغني اللبيب» (١/ ٨٢٠).

فالخوارج والمعتزلة يقولون: أنَّ الإيمان هو مجموع ما أمر الله به ورسوله، وهو الإيمان المطلق، فإذا ذهب شيءٌ منه كان صاحبه في النَّار خالدًا مُخلَّدًا، وصاحب الكبيرة عند الخوارج كافرٌ، وعند المعتزلة لا مؤمنٌ ولا كافرٌ، فلا يُسمَّىٰ مؤمنًا وليس له في آيات الوعيد نصيبٌ فلا يدخل في ضمن الآية، وهذا هو الذي قال به السودانيُّ.

وأمَّا أئمَّة أهل السُّنَّة والجماعة على اختلاف أقوالهم فاتفقوا على أنه لا يُخلَّد في النَّار مَن كان في قلبه مِثْقال ذرَّةٍ من إيمانٍ، ومَن ترك الكبائر وقارف الصغائر كان من أهل الوعد وإن كان ناقص الإيمان، وأنَّ صاحب الكبيرة لا يُخلَّد في النَّار وهو من أهل الوعد كما أنه من أهل الوعيد، والله أعلم بأسرار كتابه، فليشمِّر للدرجات الراغبون، وليعمل لمثلها العامِلون، ولا يلومنَّ المخلط إلَّا نفسه وإلى الله المصير.

## الخامس والثمانون إلى السادس والتسعون:

قال بعد استدلاله على أنَّ الإيمان المرتَّب عليه الفوز عند الله يكون مقصودًا به الإيمان الكامل المقرون بالأعمال الصالحة: «ومعنى الآية على هذا الوجه والله أعلم هكذا: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أي إيمانًا تامًّا مقرونًا بالأعمال الصالحة من امتثال أوامر الله واجتناب منهياته ﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم﴾ المكلَّفون ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ أي في إيمانٍ كاملٍ كذلك، أي: كإيمان أبائهم الكامل المقرون بالأعمال الصالحة ﴿أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ﴾ أي بالأباء ﴿ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ المؤمنين الإيمان المذكور في الثواب أو في الدرجة أو في إدخال الجنَّة ﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم﴾ أي وما حكمنا عليهم بنقص شيءٍ من ثواب أعمالهم

لأجل تأخُّر إيجادهم أو وقت أعمالهم مع مساواة إيمانهم وأعمالهم لمن قبلهم، كما أننا لم نحكم بمؤاخذة أحدٍ بذنب أحدٍ، بل كلُّ امرئٍ بما كسب رهينٌ، وله سعيه بدون تنقيصٍ ولا بَخْسٍ متقدِّمًا كان أو متأخِّرًا».

وفيه مواضع:

الأول: أنَّ هذه الآية من آيات الوعد ولا أعلم خلافًا في عمومها لمن عدىٰ أهل الكبائر من المؤمنين، كما أنَّ الخطاب بـ«يا أيها الذين آمنوا» يعمُّ الفريقين منهم.

الثاني: أنَّ قوله: «آمنوا أي إيمانًا تامًّا» يخرج به المؤمن الذي اجتنب الكبائر وامتثل الأوامر ولكنه قارف الصغائر، مع أنه لا خلاف أنه من أهل الوعد وقد قال الله تعالىٰ: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١] مع نقصان إيمانه بفعل الصغائر عند من يقول: الإيمان: قول وعمل واعتقاد. وهو داخل في عموم الآية عند غيرهم بلا ريب فلا سلف للسودانيِّ في هذا القيد.

الثالث: أنه لم يترك مجالًا للريب في هذا القول الذي تفرَّد به دون الأُمَّة كلها فقال: «إيمانًا تامًّا مقرونًا بالأعمال الصالحة من امتثال أوامر الله واجتناب منهياته». ومعلومٌ أنَّ مُجتنب الكبائر وإن كُفِّرت صغائره باجتنابها فإنه غير داخلٍ تحت كلامه، وليس له نصيبٌ في وعد الآية ولا بشارتها عنده.

الرابع: أنه أراد بالإيمان التام الإيمان الكامل لا مقابل الناقص وهذا خطأ أفحش، ومخالفة لسائر الأُمَّة أطمُّ وأعظم، يدل علىٰ ذلك قوله فيما مضىٰ: «ومن

هذا القسم أي القسم الذي أطلق فيه لفظ الإيمان وأريد منه الإيمان الكامل المقرون بالأعمال الصالحة كلمة الإيمان التي في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾ بلا خلاف بين مَن يُعتبَر قولهم من المحدِّثين والمُفسِّرين».اهـ

وما ادَّعاه باطلٌ بلا خلاف بين مَن يُعتبَر قولهم من سائر الأُمَّة فضلًا عن المحدِّثين والمُفسِّرين، ويدل أيضًا علىٰ أنَّ مراده بالتام الكامل قوله هنا: ﴿وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم﴾ المكلَّفون ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ أي في إيمانٍ كاملٍ كذلك، أي: كإيمان آبائهم الكامل...» إلخ.

الخامس: قوله: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ﴾ أي بالأباء ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ المؤمنين الإيمان المذكور» وهذا خلاف ما سبق من تفسيره الذين آمنوا بالمؤمنين المتأخِّرين.

السادس: قوله: «في الثواب أو في الدرجة أو في إدخال الجنَّة» ماذا أراد بالعطف بـ«أو» الإبهام أو الشك؟ وكلاهما لا خير له فيهما، ومتىٰ عيَّن أحد هذه الثلاثة توجَّهت عليه انتقاداتٌ أخرىٰ كما يعلم مما مضىٰ وما يأتي.

السابع: أنَّ الإلحاق لا يكون بحسب الوضع اللغويِّ إلَّا إذا أعطي الأبناء ما لم يبلغوه بأعمالهم، سواء كان الإلحاق في الثواب أم في الدرجة أم في إدخال الجنَّة.

الثامن: أنَّ الإثابة عامَّةٌ لكلِّ مؤمنٍ لا خاصَّة بذرية الذين آمنوا.

التاسع: إنَّ إدخال الجنَّة عامٌّ لكلِّ مؤمنٍ حتىٰ أهل الكبائر ومن كان في قلبه مِثقال ذرَّةٍ من إيمانٍ بعد إخراجهم من النَّار، هذا مذهب أهل السُّنَّة والجماعة فتخصيصه ذرية الذين آمنوا بالإلحاق في إدخال الجنَّة لم يقل به أحدٌ مِن المسلمين قبله.

العاشر: أنه لم يكتفِ بتقييد إلحاق الذرية بآبائهم «في الثواب أو الدرجة أو إدخال الجنَّة» بكونهم مؤمنين كاملي الإيمان.. إلخ، حتى اشترط مساواة إيمانهم لإيمانهم وأعمالهم لأعمالهم، وهذا يقتضي اتحاد الآباء والذرية في الأعمار والأعمال كيفيَّةً وكمِّيَّةً، ومِن كلِّ وجهٍ وبكلِّ صفةٍ، حتى لو زاد عمر أحد الفريقين على الآخر بنَفَسٍ واحدٍ أو تسبيحةٍ أو تحميدةٍ امتنع إلحاقه به فلا يدخل الجنَّة أو لا يثاب ولا يلحق بدرجته، فلو حَلَفَ حالفٌ أن مثل هذه الخزعبلات لم تطرق سمع مُفسِّرٍ ولا مُحدِّثٍ ولا مُتكلِّمٍ ولا أصوليٍّ منذ ظهر الإسلام إلى اليوم لم يحنث، ودونك ما قاله الشيخ محمد عبده في «تفسيره» ردًّا عليه بلسان جاره القريب قال: «على أنَّ المساواة في الإيمان بالدين بين شخصين بحيث يكون إيمان أحدهما كإيمان الآخر في كيفيته وانطباقه على المؤمن به ما يكون في نَفْسِ كلٍّ منهما من متعلق الإيمان يكاد يكون محالًا، فكيف إيمان أُمَمٍ وشعوبٍ كثيرةٍ مع الخلاف العظيم في طرق التعليم والتربية والإدراك»[1].اهـ

فإذا أضيف إلى ذلك تفاوت الناس في العلوم واختلاف أعمالهم وكيفياتها والحالات المصاحبة لها ودرجات الإحسان والإخلاص زاد إمكان التساوي في ذلك بعدًا على بعدٍ، وصار حمل الآية على هذا المعنى حملا لها على محال عاديٍّ أو عقليٍّ فكان إبطالًا لمعناها وإهدارًا لها، فوجب نبذه.

الحادي عشر: أنه أرجع الضمير في قوله: ﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم﴾ إلى الذرية وهذا خلاف قول المُفسِّرين كما تقدَّم.

---

(١) «تفسير المنار» (١/ ٣٩٩).

الثاني عشر: مفهوم قوله: «﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم﴾: أي وما حكمنا عليهم بنقص شيءٍ من ثواب أعمالهم لأجل تأخُّر إيجادهم أو وقت أعمالهم مع مساواة إيمانهم وأعمالهم لمن قبلهم» أنه قد حكم عليهم بنقص شيءٍ من ثواب أعمالهم إذا لم يساووا من قبلهم إيمانًا وعملاً، وهذا خلاف صريح الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأُمَّة؛ فقد تضافرت النصوص على أنَّ الله يوفي كلَّ عاملٍ عمله ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

## السابع والتسعون:

أنه عاد إلى الكلام على الإيمان وزعم أنه لا يتصوَّر وجود التوبة ولا تقوى الله واتباع سبيله ولا نهي النفس عن الهوى من خوف الله إلَّا بوجود الإيمان الكامل وهذه عبارته: «إذ تقوى الله والتوبة إليه واتباع سبيله ونهي النفس عن الهوى خوفًا من مقامه لا يتصوَّر وجودها إلَّا بوجود الإيمان الكامل».

وهذه داهيةٌ تلحق بدواهيه السابقة، ونتيجة كلامه هذا -مع ما سبق- أنَّ التوبة غير ممكنةٍ أصلًا لاستلزامها الدور؛ لأن صاحب الإيمان الناقص لا يتصوَّر منه وجود التوبة، ولا يكون كامل الإيمان إذا عصى، فليس في الدنيا تائبٌ ولا توبةٌ.

## الثامن والتسعون إلى الثلاث ومائة:

أنه قال: «المبحث الثالث في ما ورد في الآية من التأويلات: اختلف أهل التأويل في مدلول هذه الآية وما يحتمله بقطع النظر عن غيرها على أقوال،

القول الأول: ما قدَّمناه بأنَّ معناه ألحقنابهم ذرياتهم في إعطاء الثوب وأنهم لا ينقصون عمن قبلهم في الثواب لأجل تأخُّرهم في الزمن مع مساواتهم لمن قبلهم في الإيمان والأعمال، وهو قول الربيع وقتادة وغيرهما من المتقدِّمين، وهو الموافق لظواهر نصوص الكتاب والسُّنَّة والمناسب لِحِكْمة التشريع».

وفيه مواضع:

الأول: أنه قال: «اختلف أهل التأويل..» إلخ، وأنهم قالوا ما قالوه بقطع النظر عن غيرها وقال فيما سبق أنه هو أولها مع النظر إلى غيرها من بقية الآيات... إلخ، وقال هنا في هذا القول: «وهو الموافق لظواهر نصوص الكتاب...» إلخ، فهل قطع القائلون به النظر في تأويله عن بقية النصوص أم وصلوه؟ هذا الكلام لا يلتئم بعضه ببعض.

الثاني: أنَّ ما قدَّمه مخالفٌ لما ذكره هنا فإنه قال في موضع: «ثُمَّ ذكر أنه تعالى يلحق المتأخِّرين من المؤمنين...» إلخ، وهذا خلاف ما ذكره هنا قطعًا.

وقال في موضعٍ آخر: «بأنَّ اللاحق يكون ملحقًا في الثواب بالسابق» إلخ، وهو خلافه أيضًا.

وقال في موضع ثالث: «ألحقنا أي بالآباء ذريتهم المؤمنين الإيمان المذكور في الثواب» إلخ، وهنا قال: «ألحقنا بهم ذرياتهم في إعطاء الثواب أو في الدرجة أو في إدخال الجنة». والإلحاق في الإعطاء غير الإلحاق في الثواب وهذا أمرٌ رابعٌ غير الثلاثة المذكورة فيما قبله فقوله: «القول الأول ما قدَّمناه» إلخ غير صحيح فإن الذي قدمه غير هذا وقد ذكرنا ألفاظه بنصها فيما سبق.

**الثالث**: أنه نسبه إلى الربيع وقتادة وغيرهم من المتقدِّمين، وما قالوا به قطُّ فإن الربيع يقول: «أعطيناهم، أي الذرية، من الثواب ما أعطيناهم، أي الأباء» والسودانيُّ يقول: «ألحقنا بهم ذريتهم في إعطاء الثواب». ولا يخفي أنَّ الإلحاق في إعطاء الثواب غير إعطائهم مثل ما أعطى أبائهم من الثواب.

وقال الربيع: «﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ يقول ما نقصنا آباءهم شيئًا». فأرجع الضمير في «ألتناهم» للآباء وهم الذين لم ينقصوا شيئًا بسبب إلحاق أبنائهم بهم.

وقال السودانيُّ «وأنهم لا ينقصون عمن قبلهم في الثواب»، فأرجع الضمير إلى الأبناء وهذا خلاف قول الربيع، ولم يشترط الربيع لإعطائهم مثل ثواب آبائهم أن يساووهم في الإيمان والأعمال، ولكن السودانيَّ اشترط لذلك عدم نقص الذرية عنهم فيه، فاشترط المساواة في الإيمان والأعمال.

**وحاصل هذا**: أنه اخترع قولًا ورقَّشه وزوَّقه ثُمَّ أخرجه إلى الناس وقال لهم هذا قول الربيع فغرر بهم وظلم الربيع بن أنسٍ بنسبته إليه ما لم يقله ونشره في الأقطار فنسأل الله التثبُّت والثبات.

**الرابع**: أن قتادة إنما قال: «عملوا بطاعة الله فألحقهم الله بآبائهم» فلا ذكر فيه للمساواة في الإيمان والأعمال، ولا للملحق فيه هل هو الثواب أو الدرجة أو دخول الجنة، ولا لتأخُّر الإيجاد وتفاوت الأزمنة، وإنما هي كلمةٌ مجملةٌ كما ترى، فتحمل على ما يوافق كلام غيره من العلماء، فمن أين عَلِم السودانيُّ بأنه

عني بها هذا القول الذي جعل له متونًا وأردافا وأذيالًا.

الخامس: أنه قال: «وغيرهما من المتقدِّمين» ولم يذكر أحدًا منهم لأن المقصود مجرَّد التهويل والتشبع ولو بالباطل، وقد روىٰ ابن جريرٍ عن إبراهيم ما قدمنا ذكره، وهو موافق لما شرحناه هنا من قول الربيع وقتادة، وقد نقلناه علىٰ وجهه.

السادس: قوله: «وهو الموافق لنصوص الكتاب» إلخ، قد علمت أنَّ ما قال به المُفسِّرون في هذه الآية من الصحابة والتابعين ومن بعدهم لا يخالف نصًّا ولا ظاهرًا، وإنما أراد بهذه الجملة تهويل الأمر، وأضاف إلىٰ ذلك المناسبة لحِكْمة التشريع كأنه يجوز رد النصوص القرآنية والسُّنَن النبوية إذا لم يرها مناسبة لما يُسمِّيه حِكْمة التشريع!! وهي صَنْجَةٌ وهميةٌ ما صاغها إلَّا ليَزِن بها كلام الله ورسوله، فيقبل ما شاء ويرد ما شاء.

## الرابع ومائة إلى السادس ومائة:

في قوله: «القول الثاني أنَّ المقصود في الآية الأولاد الصغار الذين لم يكلَّفوا بالإيمان ولا بغيره، الذين كانوا تابعين لآبائهم في الدنيا فيلحقهم الله بآبائهم في إدخالهم الجنَّة كرمًا منه لهم ولآبائهم، ويؤيده قراءة ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ﴾ كما تقدَّم ويروي ذلك عن ابن عبَّاسٍ والضَّحَّاك وابن زيدٍ ومَن تبعهم من المتأخِّرين».اهـ

وفيه مواضع:

الأول: أن ابن جريرٍ علىٰ استقصائه للمأثور في «التفسير» لم ينقل عن أحدٍ من السابقين أنه حمل الذرية علىٰ الصغار فقط، وإن نقل هذا القول ابن القيِّم فيما سبق نقله عنه، ولكنه لم يُعيِّن مَن قال به وإنما قال: «وقالت طائفةٌ» والأغلب أنها من

المتأخِّرين؛ لقوله فيما بعد عندما حكىٰ قول الحاملين لها علىٰ الذرية الكبار البالغين: «قالوا وعلىٰ هذا تدل أقوال السلف» إلخ.

الثاني: أنَّ الذي رواه ابن جريرٍ عن ابن عبَّاسٍ من طريق العوفيين وهي طريق لا يرضاها المحدِّثون حملها علىٰ الكبار البالغين والصغار، وقد تقدَّم ذكرها، وروي عن الضَّحَّاك بسندٍ فيه مجهولٌ نحو ذلك، وقال ابن زيدٍ بنحوه فقول السودانيِّ: «ويروىٰ ذلك عن ابن عبَّاسٍ...» إلخ لا أصل له فلم يروِ عنهم هذا القول البتَّة.

الثالث: أنَّ المرويَّ عن ابن عبَّاسٍ في رواية العوفي: «ألحقتهم باباائهم إلىٰ الجنَّة»، وفي رواية الضَّحَّاك: «ألحقتهم بإبائهم في الجنَّة»، والسودانيُّ يقول: «ألحقتهم باباائهم في إدخالهم الجنَّة» وزاد «كرمًا منه لهم ولأبائهم» ولم يرد هذا اللفظ في شيءٍ من روايات ابن جريرٍ، والسودانيُّ لم يذكر له مستندًا فيما نقله هنا والله أعلم.

### السابع ومائة:

ثُمَّ حكىٰ قول ابن عبَّاسٍ المشهور وزعم أنه روي من طريق بعض المرجئة، وقد رددنا هذا الزعم فيما سبق، وذكر قول الشَّعْبيِّ واعترضه لقوله: «فأدخلناهم الجنة بعمل أبائهم». وقد وجَّهناه آنفًا فارجع إليه.

ثُمَّ ذكر بعض الآيات التي يضعها ذوو البدع في غير مواضعها، وقد رأينا لابن القيِّم كلامًا في ذلك في كتاب «الروح» ردَّ به علىٰ من اعترض مدلول هذه الآية بقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩] فقال: «والجمع بين

الآيتين غير مُتعذِّرٍ ولا ممتنعٍ؛ فإنَّ الأبناء تبعوا الآباء في الآخرة كما كانوا تبعًا لهم في الدنيا، وهذه التبعيَّة هي من كرامة الأباء وثوابهم الذي نالوه بسعيهم، وأما كون الأبناء لحقوا بهم في الدرجة بلا سعي منهم فهذا ليس هو لهم، وإنما هو للآباء أقرَّ الله أعينهم بإلحاق ذريتهم بهم في الجنَّة، وتفضَّل على الأبناء بشيء لم يكن لهم كما تفضَّل بذلك على الولدان والحور العين والخلق الذين ينشئهم للجنَّة بغير أعمال، والقوم الذين يدخلهم الجنة بلا خيرٍ قدَّموه ولا عمل عملوه». اهـ وله كلام أيضًا في «حادي الأرواح» لم يحضرني الآن فليراجع.

## الثامن ومائة

أنَّ التلميذ عاد إلى النغمة الأولى فكرَّر ما قاله من أن المراد بالإيمان في الآية الإيمان الكامل إلخ، أي لا التام ولا الناقص وقد علمت أنَّ صاحب الأول من أهل الوعد قطعًا وأنَّ الثاني كذلك إذا لم يكن من أهل الكبائر بلا خلاف، وأعاد ذكر المتأخِّر في الزمان والمتقدِّم بدلا عن الآباء والذرية، وقد تقدَّم بيان ما في ذلك من التحريف.

## التاسع ومائة:

أنه قال «ولاشتباه معنى هذه الآية على كثيرٍ من الناس وسكوت غالب المُفسِّرين عن تفصيل أحكامها احتجنا إلى هذا الشرح الطويل». وليس هذا بصحيح فإنَّ العلماء قد تكلَّموا عليها بالكثير الطيِّب، وقد نقلنا عنهم في ذلك ما كفى وشفى، وتركنا ما سوى ذلك خوف الإطالة، وقد علمت أنه ما ازداد بشرحه الطويل هو وشيخه إلَّا تهافتًا وغلطًا والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

## الأمور المُرجِّحة لقول ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما في هذه الآية

وهي كثيرةٌ نعد منها ما تيسَّر على وجهٍ مختَصرٍ:

**الأول:** أنه قول ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما المشهود له من صاحب الرسالة ﷺ وأجلَّاء أصحابه، وقد مضى ذكر أمور غير ذلك تقتضي ترجيح قوله على قول غيره.

**الثاني:** أنه قد وافقه عليه ابن مسعودٍ وابن عمر رضي الله عنهما، وفي ذلك زيادة قوةٍ وصحَّةٍ واعتبارٍ.

**الثالث:** أنَّ له حُكْم المرفوع فإنه بمنزلة قوله: قال رسول الله ﷺ؛ لأنه مما لا يقال مِن قِبل الرأي، وقد مضى الاستدلال على ذلك.

**الرابع:** أنَّ قول الصحابة مُقدَّمٌ على قول غيرهم؛ لأنهم أهل اللغة وهي سَلِيقَةٌ وطبيعةٌ لهم، وقد شاهدوا التنزيل وفهموه وعرفوا معانيه عن مُبلِّغه، وعندهم من دلالة القرائن والنظائر والإشارة ونحوه -مما لا يدركه المبلَّغ الغائب- ما ليس عند غيرهم؛ فما قالوه مُقدَّمٌ من هذه الجهات كلِّها.

**الخامس:** أنهم فهموا التنزيل بأذهانٍ صافيةٍ خاليةٍ عن الاصطلاحات المستحدثة والبدع والأهواء المضلَّة والمشاغبات اللفظية، وقد أخذوه بقلوبٍ سليمةٍ طاهرةٍ وقرائح حاضرةٍ فهم أولى بإصابة الصواب.

**السادس:** أنه رُوي برُواة الصحيحين ورواة السُّنن، وله متابعاتٌ وشواهد وطرقٌ متعدِّدةٌ، فهذه قوة السَّنَد وذاك قوة المتن مضافًا إليها كثرة الطُّرُق، وناهيك بقول اعتضد بموافقة اللغة وقوة السَّنَد وصحَّة المتن وكثرة الطُّرُق.

السابع: أنه لم ينقل لنا خلاف ما قالوه في معنى الآية؛ ولذلك لم يحكِ ابن القيِّم فيها إلَّا ثلاثة أقوال لا يؤيِّد المأثور منها إلَّا قولين، ولم ينقل قول قتادة الذي جعله السودنيُّ قولًا رابعًا وظنَّ أنَّ فيه ما يلائم مذهبه، وهذا يدل على أحد أمرين إمَّا موافقة قول قتادة لقول غيره، وإمَّا ضعفه وعدم ارتقائه إلى درجة الاعتبار فجعلوه كأن لم يكن.

وليس كُلُّ خِلَافٍ جَاءَ مُعْتَبَرًا ... حتَّى يكونَ لَهُ حَظٌّ مِنَ النَّظَرِ

الثامن: أنَّ الرِّوايات التي جعلها ابن جريرٍ أقوالًا موافقةٌ لقول ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما في جوهر المعنى، وإن اختلفت فيما كان الإلحاق فيه هل هي الدرجة أو الأجر، فكان كالأصل التي ترجع إليه ولا يرجع إليها.

التاسع: أنه أبين منها وأوضح، وفي قول غيره اقتضابٌ واختصارٌ، فكان البيِّن الواضح المبسوط أولى بأن يُجعل أصلًا ومرجعًا.

العاشر: أنَّ قتادة كان قَدَريًّا رأسًا في القَدَر، وكان سعيد بن عروبة كذلك، ففي رواية قتادة قَدَرِيَّان وهذه الآية مما يتعلَّق بما فيها الخلاف بين القَدَرِيَّة وأهل السُّنَّة.

الحادي عشر: أنَّ رواية الربيع بن أنسٍ توافق قول ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما لا قول قتادة.

الثاني عشر: أنَّ رواية إبراهيم ضعيفةٌ؛ لضعف إبراهيم بن الحكم بن أبان كما تقدَّم.

الثالث عشر: أنَّا قد بينَّا أنَّ الرِّوايات جميعها متفقةٌ على القول بالإلحاق من

غير اشتراط المساواة في الإيمان والأعمال، ولا يظهر بينهما فيه اختلافٌ إلَّا في المراد بالذرية هل هم الأطفال الصغار والكبار البالغون أو الكبار فقط؟ وعلىٰ هذا فلا خلاف عندهم فيما حاول السودانيُّ دفعه ومنعه بكلِّ حَجَرٍ ومَدَرٍ.

**الرابع عشر**: إنه بفرض وجود الخلاف فهذا قول الجماهير من المُفسِّرين الصحابة ومن بعدهم، وقولهم أولىٰ بالصواب من قول فردٍ شاذٍّ، ولولا ذلك لما كان للقول بالإجماع معنىٰ؛ لأن اتفاق جمهور العلماء علىٰ قول يلي إجماعهم عليه في القوة والرجحان.

**الخامس عشر**: أنَّ السودانيَّ قد اشترط في الموعودين بهذه الآية أمرين: الإيمان الكامل، والمساواة للمتقدِّمين في الإيمان والأعمال، فكامل الإيمان عنده ليس منهم حتىٰ يتساوىٰ إيمانه وأعماله بإيمان وأعمال من قبله، لتفاوت رتب الكمال وتعدُّدها، فخرج بقوله أهل الإيمان الكامل مع عدم التساوىٰ والمؤمنون القائمون بأمر الله ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلۡمَغۡفِرَةِ﴾ [النجم: ٣٢] لأنه لا خلاف أنهم ليسوا من أهل الإيمان الكامل مع مقارفتهم للصغائر، ولا خلاف بين المسلمين أنهم من أهل الوعد لا الوعيد، وبهذا يتضح سقوط قوله لمخالفته إجماع الأُمَّة، وإذا ظهر بطلان قول السودانيِّ ظهر صحَّة قول ابن عبَّاسٍ وابن مسعودٍ وابن عمر رضي الله عنهم وابن جُبيرٍ والضَّحَّاك وابن زيدٍ وأبي مِجْلَزٍ وسائر المُفسِّرين الذين عددناهم أول الكتاب رحمهم الله تعالىٰ.

**السادس عشر**: أنه خصَّص بالآية أهل الإيمان الكامل، فأخرج بذلك غيرهم عن مدلولها بلا حُجَّةٍ مع أنهم من أهل الوعد، فكان كالتخصيص بغير مُخصِّصٍ،

وهذا مما يضعف به قوله ويقوىٰ به قول جماهير المُفسِّرين.

السابع عشر: أنَّ الذين حملوا الآية علىٰ الذرية الذين ماتوا صغارا قبل أن يبلغوا أوان التكليف قد استظهروا بقراءة: ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ وقالوا: هذا هو الاتباع الحكمي، وإنما قالوا باتباع حكمي في مطلق الإيمان لا في إيمان الأب المطلق، وإلا للزم أن يكون إبراهيم ابن رسول الله ﷺ أفضل من غيره إيمانًا ودرجةً؛ لأنه ملحق حكمًا بإيمان أبيه ﷺ الذي يفوق كلَّ إيمانٍ سواه، وإذا صح إلحاق ذي الإيمان الحكمي بدرجة أبيه الرفيعة فلم لا يصح إلحاق ذي الإيمان التكليفي مع ما عنده من العمل والطاعة والاتباع؟ ويترتَّب علىٰ منع ذلك أن يكون من لم يعمل أولىٰ بالفضل والكرامة ممن عمل، وأنَّ بلوغه إلىٰ درجة الإيمان والعمل لم يزده إلَّا نقصًا وتدلِّيًا فكان قول الجمهور أولىٰ لعدم استلزامه ما ذكر.

الثامن عشر: أن قراءة ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ كما يحتمل أنَّ المراد بها الذرية الصغار كذلك تحتمل إرادة الكِبار، وفي نسبة الإتباع إلىٰ الله فيها إيماء إلىٰ أنهم لم يدركوا آباءهم في إيمانهم ولكن الله أتبعهم إيَّاهم إتباعًا، ويكون الباء بمعنىٰ الملابسة أو السببيَّة أي ملتبسين بإيمانٍ أو بسبب إيمانٍ، فكان إتباعهم لهم مع إيمانهم النفسي كإتباع الذرية الصغار ولا إيمان لهم نفسي، بل أولىٰ.

التاسع عشر: أنَّ قراءة ﴿وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾ تدل علىٰ اتِّباع الذرية لآبائها واقتفائها آثارها ولكنها لا تدل علىٰ إدراكها لها فكان قوله تعالىٰ: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ مُبيِّنًا لفضل الله عليهم في إلحاقهم بمن قصروا عنه.

**العشرون**: أنه ليس في هذه الجملة إلَّا قراءتان هما: ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ﴾ بنسبة إتباعهم لهم الله، ﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ﴾ بنسبه الاتباع إليهم ولا قراءة بلفظ: «أتْبعتهم» ذريتهم بقطع الهمزة وسكون التاء، أي أدركتهم، فكان ورود الآية بهاتين القراءتين دون ما سواهما دليلًا على ما بينَّاه.

**الحادي وعشرون**: أن جملة: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ تدل على إلحاق قاصرٍ بكاملٍ، وهو يؤيِّد قول المُفسِّرين وينفي قول مُدِّعي اشتراط المساواة في الإيمان والأعمال والكمال فيهما أيضًا.

**الثاني والعشرون**: أن يقال: إنَّ الثواب بمثابة العِوَض والعمل بمثابة المُعوَّض عنه، ومع تساوي السلع وتمثالها من كلذِ وجهٍ يمتنع في العقل واللغة أن يقال ألحق ثمن هذه البضاعة بثمن هذه إذ لا إلحاق مع التساوي.

يُبيِّنه الوجه **الثالث والعشرون**: وهو أن يقال: هل الدرجة أو الثواب الذي أعطيته الذرية هو ثواب ما عملوه سواء بسواء أم أكثر مما يستحقونه بعملهم أم ثواب ما لم يعملوه؟ فإن كان الأخير فلا يُسمَّى ثوابًا وإنما هو تفضُّل، وإن كان الأول فلا إلحاق مع التساوي وما هي إلَّا أعمالهم وفُّوا ثوابها وليس في التوفية إلحاق، وإن كان الثاني فبهذا يظهر فيهم معنى الإلحاق لأنهم رفعوا إلى درجة لا يستحقُّونها إلحاقًا لهم بأبائهم، هذا إذا حملنا الذرية على الكبار البالغين ذوي الإيمان والأعمال. أمَّا إذا حملناها على الذرية الصغار فلا يصح حمل الإلحاق على الإلحاق في الثواب إذ لا أعمال لهم وإنما هو وإلحاقٌ في الدرجة فقط، وهناك مُرجِّحاتٌ تُعلَم مما سبق، والله أعلم.

## فضائل أهل البيت عليهم السلام
## وتعديد بعض المؤلفات فيها

لما كان التلميذ وشيخه قد نَصَبا أنفسهما لعداوة آل محمَّدٍ ﷺ ورَضِيا بذلك حظًّا ونصيبًا في دنياهما وأخراهما، فأظهرا لهم المكروه من القول والخبيث من السبِّ، والطعن الشنيع والقذف الفظيع، وجَحَدا مناقبهم وفضائلهم، وحقَّرا أواخرهم كما صغَّرا أوائلهم، وطعنا في الأحاديث الصحيحة الواردة فيهم، وقد ملأت دوواين الإسلام وكتب الأئمَّة الإعلام، بغير بيِّنةٍ مقبولةٍ ولا حُجَّةٍ معقولةٍ، ثُمَّ اجتهدا في الدعاية إلى بغضهم وعداوتهم، وحمل الحقد في القلوب لهم، وأطالا في التشنيع والتنديد بهم، وبالغا في نشره بالأساليب المختلفة عداوةً لله ورسوله، وتنقيصًا لخِيرته من خَلْقِهِ بتنقيص أهل بيته وذوي قرباه، وتنفيرًا عن الإسلام ونكايةً له، بتحقير البيت الذي منه ظهر نوره، وسطعت بُدُوره، حسن[1] مِنَّا أن نعقد أبوابًا نذكر فيها أنموذجًا من فضائلهم ومناقبهم نصرًا له ﷺ وللدين الذي جاء به، وقيامًا بالحقِّ الواجب له ولأهل بيته، غير مبالين بما ينالنا بسبب ذلك من أعدائهم من سبٍّ وتنديدٍ، وتهديدٍ به ووعيدٍ، فقد جعلنا أعراضنا وقاية لعرض أكرم خلق الله على الله، والمُطهَّرين من أهل بيته وذوي قرباه كما قال حسَّان رضي الله عنه:

فإنَّ أبي ووالِدَهُ وعِرْضِي ... لعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ فِدَاءُ

وكما قال الكميت رحمه الله تعالى:

---

(١) جواب «لَمَّا».

وتَنَاوَلْتُ مَنْ تَنَاوَلَ بالغِيـ ـبَةِ أَعْرَاضَهُمْ وقَلَّ اكْتِتَامِي

مُعْلِنًا للمُعَالِنِينَ مُسِرًّا للمُسِرِّين غير دَحْضِ المَقَامِ

مُبْدِيًا صَفْحَتِي على المرقب المعـ ـلم بالله عِزَّتي واعْتِصَامِي

ما أُبالي إذا حَفِظْتُ أبا القا سِمِ فيهم مَلامَةَ اللُّوَّامِ

ما أُبالي ولن أُبالي فيهم أبدًا رَغْمَ ساخِطِين رَغامِ

ولعمري إنَّ فضائلهم كالبحر لا تغاص أثباجه، والموج لا تنقطع أفواجه، والسحب لا يعد قطرها، والنجوم لا يستطاع حصرها، بل هي النهار الطالع يستدل به ولا يستدل عليه، والنور الساطع يعشو كلُّ مُستبَصرٍ إليه، والمحور الذي دارت حوله الفضائل، والمركز الذي انبعثت عنه مناقب الأواخر والأوائل، والمرجع الأصل لفضيلة كلِّ فاضلٍ وكمال كلِّ كاملٍ، ومن قصد حصر مناقبهم فقد ابتغى إلى الممتنع سبيلا، ورام منه أمرًا مستحيلا.

فعلى السعيد بحبِّهم والمغتبط بودِّهم وقربهم والمتشوِّف إلى الاطلاع على ما لهم من المناقب، وماخُصُّوا به من الخصائص والمواهب، أن يرجع إلى ما كتبه الأئمَّة في ذلك فقد ألَّفوا وصنَّفوا في ذلك الدواوين النافعة، والمؤلَّفات الجامعة.

فممن ألَّف في ذلك الإمام الحافظ الناقد الحُجَّة عبدالرحمن بن أبي حاتمٍ صاحب التآليف في علم الجرح والتعديل المتوفَّى سنة ٣٢٧.

ومنهم: الحافظ الإمام أبو الحسن عليُّ بن عمر الدارقطنيُّ المتوفَّى سنة ٣٨٥ له كتاب «ثناء القرابة على الصحابة وثناء الصحابة على القرابة».

ومنهم: الحافظ الجليل الإمام أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاريُّ المعروف بالدولابيِّ المتوفَّىٰ سنة ٣١٠ له كتاب «الذرية الطاهرة» .

ومنهم: الحافظ الإمام أبو محمد الحسن بن أحمد بن صالح الهمدانيُّ السبيعيُّ الحلبيُّ المتوفَّىٰ سنة ٣٧١ له كتاب «التبصرة بفضائل العترة المطهَّرة» .

ومنهم: الحافظ أبو عبدالله محمد بن أبي المظفر يوسف الزرنديُّ المدنيُّ له كتاب «نظم درر السمطين في ذرية السبطين» ، وكتاب «معراج الوصول إلىٰ معرفة فضائل آل الرسول .

ومنهم: حافظ الحنابلة عبدالعزيز بن محمد بن مبارك الجنابذيُّ البغداديُّ له «معالم العترة النبوية ومعارف أهل البيت الفاطمية» .

ومنهم: المُحدِّث المُكثِر الحافظ أبو عبدالله الحسين بن محمد بن خسرو البلخيُّ الحنفيُّ مؤلِّف «مسند الإمام أبي حنيفة» له كتاب «مناقب أهل البيت».

ومنهم: الحافظ أبو جعفر أحمد المعروف بالمحب الطبري له «ذخائر العقبىٰ في مناقب ذوي القربىٰ».

ومنهم: الشريف العلامة الفقيه والمحدِّث علي بن عبدالله السمهوديُّ المدنيُّ له كتاب «جواهر العقدين في فضل الشرفين» .

ومنهم: الشيخ الحافظ أبو عبدالله ابن الأبار له كتاب «درر السمط في خبر السبط».

ومنهم: الحافظ السيوطيُّ له كتاب «إحياء الميت بفضائل أهل البيت».

ومنهم: الشيخ العلامة أحمد باكثير الحضرميُّ له كتاب «وسيلة المآل في عدد مناقب الآل».

ومنهم: الشيخ العلامة أحمد بن عبدالقادر الحفظي له كتاب «عقد اللآل في فضائل الآل».

ومنهم: السيد العلامة العارف بالله فريد عصره عبدالرحمن بن مصطفىٰ العيدروس له كتاب «عقد اللآل في فضائل الآل»، وكتاب «عقد الجواهر في فضائل أهل البيت الطاهر».

ومنهم: السيد العلامة أحمد بن علوي جمل الليل العلوي له كتاب «الذخيرة».

ومنهم: الشيخ العلامة حسن العدوي الحمزاوي له استطرادات إلىٰ ذكر مناقب أهل البيت في كثير من مؤلفاته كـ «مشارق الأنوار» ونحوه.

ومنهم: الشيخ العلامة الصبَّان له كتاب «إسعاف الراغبين في سيرة المصطفىٰ وفضائل أهل بيته الطاهرين».

ومنهم: الشيخ العلامة عبدالله بن محمد الشبراوي المصريُّ له كتاب «الإتحاف بحب الأشراف».

ومنهم: الشيخ الحافظ محمد بن عليٍّ الشوكانيُّ له كتاب «وبل الغمام ودر السحابة في مناقب القرابة والصحابة».

ومنهم: السيِّد العلامة المحقِّق العارف بالله عبدالله بن عمر بن يحيىٰ العلوي له رسالة جامعة في فضائل أهل البيت.

وللشيخ العلامة محمد بن سعيد بابصيل خلاصة من ذلك.

ومنهم: حافظ العصر العلامة حسن الزمان بن محمد قاسم ذو الفقار الهندي له كتاب «القول المستحسن في فخر الحسن»، وكتاب «الفقه الأكبر»، وفيهما من مناقب أهل البيت كثيرًا طيبًا.

ومنهم: عالم العصر الشيخ العلامة يوسف بن إسماعيل النبهاني له كتاب «الشرف المؤبَّد لآل محمد .

ومنهم: العلامة المحقق المتفنن الشريف الأصيل السيد أبو بكر بن عبدالرحمن بن شهاب الدين العلوي له كتاب «رشفة الصادي من بحر فضائل بني النبي الهادي».

إلى غير ذلك مما أغفلنا ذكره أو لم يبلغ إلينا علمه.

أمَّا المؤلفات المخصوصة بمناقب بعضهم أو قبيلة منهم فهي كثيرةٌ، ومن أشملها وأعمها وأعظمها مناقب أمير المؤمنين عليٍّ كرم الله وجهه، أفضل أهل البيت وخيرهم وسيِّدهم بعد مشرِّفهم محمدٍ رسول الله ﷺ.

فمنها كتاب «مناقب علي » للإمام أحمد بن حنبلٍ رحمه الله تعالى.

وكتاب «خصائص علي» للحافظ النَّسائيِّ.

وكتاب «ينابيع الموالاه في طرق حديث: **«من كنتُ مولاهُ فعليٌّ مولاه»**، للحافظ ابن جريرٍ الطبريِّ في مجلدين، وكتاب «طرق حديث الطير» في مجلد.

وقد صنَّف فيه جماعةٌ غيره منهم الحافظ ابن مَرْدُويَه، والحافظ أبو عبدالله الحاكم، وصاحبه الحافظ أبو طاهر محمد بن أحمد بن حمدان الخراسانيُّ الرحَّالة المصنِّف.

والحافظ أبو مسعودٍ السجستانيُّ أخرج حديث الموالاه عن مائة وعشرين من الصحابة.

والحافظ الحُجَّة المُكثر أحمد بن سعيد بن عقدة له كتاب «الموالاة في حديث من كنت مولاه» أخرجه فيه عن مئة وخمسة من الصحابة.

قال الحافظ ابن حجرٍ: «وفي أسانيده جيادٌ وحسانٌ».

وكان الحافظ أبو العلاء العطار الهمدانيُّ يقول: «أروىٰ هذا الحديث بمائتي طريق وخمسين طريقًا».

وللمحدِّث محمد بن محمد الجزريُّ الشافعيُّ كتاب «أسنىٰ المطالب في مناقب المولىٰ علي بن أبي طالب».

ولأبي عبدالله الحاكم جزءٌ في فضائل الزهراء البتول علىٰ أبيها وعليها الصلاة والسلام.

وقد استدرك في «المستدرك» كثيرًا من الأحاديث في فضائل أهل البيت، وتعقَّب الذهبيُّ شيئًا منها وقد أخطأ في مواضع مِن تعقُّبه.

ولفقيد الإسلام الشهيد عبدالحميد الزهراوي رحمه الله تعالىٰ مؤلَّفٌ في مناقب أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها.

وبالجملة: فالمؤلَّفات في هذا الشأن كثيرةٌ، وفي هذه الكتب الخاصة كثير من مناقبهم العامَّة بل قلما يخلو كتاب من كتب الإسلام عن ذكر شيءٍ من فضائلهم أو الإشارة إلىٰ شيءٍ منها.

وبالجملة: فإنَّ مناقب أهل البيت الطاهر وما لهم من الفضائل والمفاخر، قد ملئت بها الأسفار، وسارت سير المثل في الأقطار، وبلغت مبلغ الليل والنهار.

وأذكر هنا ما أخبرني به بعضهم قال: إنَّ بعض المبتلين بجذام النصب من أهل هذا العصر -وكان عربيًّا- ركب البحر مرة فضمَّه السفر إلى بعض المتعلِّمين من الصينيين في أحد السفن البخارية، فلما أدنى التعارف أحدهما إلى الآخر أخذا يتداولان أطراف الأحاديث، من قديم وحديث، حتى أفضى ذلك الشانئ المبتلى إلى ذكر السادة الأشراف فأخذ يقصبهم ويعيبهم ويحقر شأنهم ويستصغر قديمهم ويقذف ما شاء من رجيع بطنه، ودغل قلبه.

قال: فلم يستمر في مقاله حتى استشاط ذلك الصينيُّ غضبًا وقال له: إنك ما تريد بما تسمعني من أكاذيبك إلَّا أن تسمني بسمة البلاهة والغباوة، كأنك لا تعلم أني متعلِّمٌ متخرِّج من المدارس العالية قد قرأت التاريخ واطلعت عليه وعرفت أول أمركم وقديمه وما كنتم عليه قبل الإسلام، وأنه لولا منة الله عليكم بهذا البيت لما عدكم الناس في الأمم. قال: فكأنما ألقمه حجرًا.

وهناك نظائر لهذه القصة لا محل لذكرها ولسنا بصدد نزح هذا البحر الذي لا تنقطع أمداده، ولا عد الرمل الذي يستحيل تعداده، مَن رام عدَّ القطر عدَّ طويلًا.

إنما نتعرَّض من ذلك لما تكلَّم فيه «التلميذ» من تلك المفاخر العظيمة والمناقب الكريمة، مع الإتيان ببلَّةٍ من ذلك الفرات العذب، تبرد بها غلة الأحباب، ونظم لئالئ من كبار اللؤلؤ الرطب نزين بها جيد الكتاب، ومن أراد الاستقصاء والزيادة والمبالغة في الاستفادة، فليرجع إلى ما ذكرناه من المؤلَّفات وما لم نذكره يجد فيها الكثير الطيب في الكثير الطيب.

فهم الكَثيرُ الطيِّبُ المَدْعُو لهم ... مِن جَدِّهِم عند الزِّفَافِ ألَا تَعِي

والله الموفِّق والمعين.

هذه الترجمة للإمام الحافظ أبي حاتمٍ محمد بن حِبَّان ترجم بها في «صحيحه» المستجاد لما أخرجه من حديث سليم بن حيَّان، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يُبغضنا أهل البيتِ رجلٌ إلَّا أدخلَهُ الله النَّار»**[1].

وسليم بن حَيَّان هو الهذلي، وأبو المتوكل هو علي بن داود الناجي البصري، وكلاهما من رواة الصحيحين.

وأخرجه الحاكم في «مستدركه» وقال: «صحيحٌ علىٰ شرط مسلمٍ»، عن محمد بن فضيل، عن أبان بن تغلب، عن جعفر بن إياس، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يُبغضُنَا أهل البيتِ أحدٌ إلَّا أدخلَهُ الله النَّار»**[2].

محمد بن فضيل، وجعفر بن إياس هو اليشكري البصريُّ يكنىٰ أبا بشر وكنية والده أبو وحشية، كلاهما من رجال الصحيحين، وأبان بن تغلب وأبو نضرة هو المنذر بن مالك بن قطعة العوقي من رجال «صحيح مسلم»، واستشهد بالأخير البخاريُّ.

وللحديث شواهد كثيرة، فمنها:

ما أخرجه الحاكم قال: حدَّثنا أبو جعفر أحمد بن عبيد بن إبراهيم الحافظ

---

(١) أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه» (٦٩٧٨).

(٢)«المستدرك» (٣/ ١٥٠).

الأسدي بهمدان: ثنا إبراهيم بن الحسين بن ديزيل: ثنا إسماعيل بن أبي أويس: ثنا أبي، عن حميد بن قيس المكي، عن عطاء بن رباح وغيره من أصحاب ابن عبَّاسٍ، عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**يا بني عبد المُطَّلِبِ، إنِّي سألت الله لكم ثلاثًا: أنْ يُثَبِّتُ قائمكُمْ، وأن يهدي ضالَّكُم، وأنْ يُعَلِّمَ جاهلكُمْ، وسألت الله أنْ يجعلكمْ جوداء نُجدَاءَ رُحماءَ، فلو أنَّ رجلًا صفَنَ بين الرُّكنِ والمقامِ فصلَّى، وصامَ ثُمَّ لقي الله وهو مبغضٌ لأهل بيت محمَّد دخلَ النَّار**»؛ هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ على شرط مسلمٍ ولم يُخرجاه»[1].اهـ

قلت: أقرَّه الذهبيُّ، وإسماعيل وأبوه من رجال «صحيح مسلم»، وحميد بن قيس وعطاء بن رباحٍ من رجال الصحيحين.

وأخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» من حديث حميد بن قيس بنحوه سندًا ومتنًا.

وأخرج الديلميُّ في «مسنده» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**من أبغَضَنا فهو منافقٌ**»[2].

---

(١) أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (١٠٣٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٥٤٦)، والحاكم (٣/ ١٤٨) وصحَّحه وغيرهم.

(٢) ذكره المتقي الهندي في «كنز العمال» (٣٤١٤٣) وعزاه للديلميِّ.

وأخرجه ابن عديٍّ في «الكامل في الضعفاء» (٥/ ٢٣١، ٢٣٢)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤/ ٢٢٥) من طريق أبي بكر الداهري عبدالله بن حكيم، عن حجَّاج بن أرطاة، عن عطية العوفي، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ به مرفوعًا.

وأخرجه الإمام أحمد في «مناقب أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام» بلفظ: «من أبغضَ أهلَ البيتِ فهو منافقٌ»[1].

وعن أبي بكر بن البهلول من طريق طلحة بن مصرف رحمه الله تعالى قال: كان يقال: «بُغْضُ بني هاشم نفاقٌ»[2].

ويشهد له حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال: «ما كنا نعرف المنافقين إلَّا ببغضهم عليًّا»[3]؛ أخرجه أحمد واللفظ له.

وأخرجه الترمذيُّ بلفظ: «إن كنَّا لنعرف المنافقين نحن معشر الأنصار ببغضهم عليًّا»[4].

ومعنى رواية جابرٍ صحيحٌ مقبولٌ ولا إشكال في حصره معرفة المنافقين في بغضه عليه السلام كما هَذَىٰ به بعض ذوي التعصُّب المذموم؛ لأن بغضه أظهر علامات النِّفاق لا يعترض عندهم الشك فيها بخلاف ما سوىٰ ذلك من علاماته، كالتخلُّف عن صلاة العشاء ونحوها فإنه قد يظن أنَّ للمتخلِّف عنها أعذارا يحوم حولها الشك في نفاقه، ولا عذر في بغضه عليه السلام فكان دليلًا واضحًا علىٰ نفاق صاحبه لا يعترض فيه شك وبمثله تحصل المعرفة.

---

(١) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (١١٢٦) عن أبي سعيد الخدري.

(٢) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (١٨٩٥).

(٣) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (١١٤٦).

(٤) أخرجه الترمذي في المناقب (٣٧١٧) عن أبي سعيد الخدري وقال: «هذا حديثٌ غريبٌ. وقد تكلم شعبة في أبي هارون، وقد روي هذا عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد».

وعن الحسن بن عليٍّ عليه السلام أنه قال لمعاوية بن خديج: يا معاوية إياك وبغضنا فإنَّ رسول الله ﷺ قال: «**لا يبغضُنا ولا يحسدُنا أحدٌ إلَّا ذيد عن الحوضِ يومَ القيامةِ بسياطٍ من نارٍ**»[1]؛ أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» بسندٍ ضعيفٍ، ولكن معناه صحيحٌ.

وذكر له السمهوديُّ أصلًا آخر عند الطبرانيِّ من طريقين أحدهما ضعيفٌ ورجال الثاني منهما ثقاتٌ إلَّا علي بن طلحة مولى بني أمية، قال الهيثميُّ: «لم أعرفه»[2]؛ ثُمَّ عدَّد السمهوديُّ شواهد أخرى لا نطيل بها[3].

قلتُ: ولعل عليَّ بن طلحة هذا هو مولى بني العباس وهو ثقةٌ لا مولى بني أمية، فانتقل ذهن الراوي من بني العباس إلى بني أمية والله أعلم.

ومن الأحاديث الصحيحة في معنى حديث الباب ما أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**بغض بني هاشمٍ والأنصارِ كفرٌ، وبغضُ العربِ نفاقٌ**»[4].

---

(١) أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» (٢٤٠٥)، وقال الهيثميُّ في «المجمع» (٩/ ١٧٢): «فيه عبد الله بن عمرو الواقفيُّ، وهو كذَّابٌ».

(٢) أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» (٢٧٥٨)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٣١): «رواه الطبرانيُّ بإسنادين، في أحدهما: عليُّ بن أبي طلحة -مولى بني أمية- ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقاتٌ، والآخر ضعيفٌ».

(٣) «جواهر العقدين في فضل الشرفين» (٢/ ٢٥١، ٢٥٢).

(٤) أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» (١١٣١٢)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٧٢):=

قال الشيخ العزيزي في شرح «الجامع الصغير»: «إسناده حسنٌ صحيحٌ». وإنما كان بغض بني هاشم كفرًا لأنهم البيت الذي ظهر الإسلام منه، كما أنَّ الأنصار هم القبيل الذي نصره فلا يبغضهم أحدٌ له دينٌ.

وجعل بغض العرب نفاقًا لكون رسول الله ﷺ منهم، وبُعث فيهم فلا يبغضهم إلَّا من عنده دسيسة نفاقٍ، وقد رأينا المُلْحِدين والمتجدِّدين في هذا العصر كيف يبتدئ ضلالهم وإلحادهم ببغض العرب، ثُمَّ يلجون ظلمات الكفر إلى حيث ألقت.

ولم يجعل بغضهم كفرًا كبغض بني هاشمٍ والأنصار فرْقًا بين القريب والأقرب كالفرق بين الأعم والأخص واللازم والألزم.

ويشهد لذلك ما أخرجه الترمذيُّ عن سلمان رضي الله عنه: قال ﷺ: «**يا سلمانُ لا تبغضني فتُفارِقْ دينك**» قلت: يا رسول الله كيف أبغضك وبك هداني الله؟! قال: «**تبغضُ العربَ فتبغضني**»؛ قال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا يعرف إلَّا من حديث أبي بدرٍ شجاع بن الوليد»[1].

قلت: فيحتج به لصحة الاحتجاج بالحديث الحسن كالصحيح ولذلك قال ابن تيمية في «الاقتضاء» عقب إيراده له ما نصُّه: «وهذا دليل على أنَّ بغض جنس العرب ومعاداتهم كفرٌ أو سبب الكفر، ومقتضاه أنهم أفضل من غيرهم، وأنَّ

---

=«رواه الطبرانيُّ، وفيه من لم أعرفهم»، وقال في موضعٍ آخر (١٠/ ٢٧): «رجاله ثقاتٌ».
قلت: في إسناده عمرو بن شِمْر الجعفيُّ الكوفيُّ ضعَّفوه ضَعْفًا شديدًا؛ انظر: «اللسان» (٦/ ٢١٠).

(١) أخرجه الترمذي في المناقب (٣٩٢٧).

محبَّتهم سبب قوة الإيمان؛ لأنه لو كان تحريم بغضهم كتحريم بغض سائر الطوائف لم يكن ذلك سببًا لفراق الدين ولا لبغض الرسول بل كان يكون نوع عدوان، فلما جعله سببًا لفراق الدين وبغض الرسول دل على أنَّ بغضهم أعظم من بغض غيرهم وذلك دليلٌ على أنهم أفضل؛ لأن الحبَّ والبغض يتبع الفضل فمن كان بغضه أعظم دلَّ على أنه أفضل، ودلَّ حينئذٍ على أنَّ محبَّته دينٌ لأجل ما فيه من زيادة الفضل، ولأن ذلك ضد البغض ومن كان بغضه سببًا للعذاب لخصوصه كان حبه سببًا للثواب وذلك دليل الفضل. وقد جاء ذلك مُصرَّحًا به في حديث آخر رواه أبو طاهر السِّلَفيُّ»[1].اهـ ثُمَّ ساق الحديث وكلامًا طويلًا بعده.

وحينئذٍ فإذا كان هذا الحديث دليلًا على أنَّ بغض العرب كفرٌ أو سبب الكفر فهو على أنَّ بغض بني هاشمٍ كذلك أوضح دلالة؛ لأنهم خاصَّة العرب وصميمهم وما ثبت للفرع لعلَّةٍ فهو للأصل لتلك العلة أثبت، وهو فيه أظهر وأقوى وبه أولى وأحرى، وإذا كانت محبتهم سبب قوة الإيمان كانت محبة بني هاشم من أسباب نفس الإيمان.

وهذا المفهوم قد جاء مُصرَّحًا به في حديثٍ صحيحٍ تقدَّم أول الكتاب وسيأتي في محله إن شاء الله تعالى.

قال ﷺ: «**والله لا يدخلُ قلبَ امرئٍ إيمانٌ حتَّى يحبُّكُم لله ولقرابتي**»[2].

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٤٣٥).

(٢) أخرجه «أحمد» (١/ ٢٠٧، ٢٠٨)، والبزَّار في «مسنده» (٢١٧٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٧٥).

فكان دخول الإيمان إلى قلب أي إنسانٍ متوقِّفًا على حبِّهم، فيكون بغضهم أقوى أسباب الكفر أو من أقواها؛ إذ لا شك أنه أقوى في السببية من بغض العرب لأنه أعظم جُرْمًا وفحشًا فتكون دلالة هذين الأمرين على أفضليتهم أظهر وأصرح؛ لأن محبتهم أوجب وآكد وبغضهم أشنع وأشد، ومحبتهم من أقوى دعائم الدين وموجبات الثواب، كما أنَّ بغضهم من أعظم الآثام وموجبات العذاب.

وبالجملة: فكل ما أثبته ابن تيمية للعرب بدلالة هذا الحديث فهو لبني هاشمٍ أثبت وبهم أولى، وكانوا أحق بها وأهلها مع ما ورد فيهم خاصَّة مما هو أبين دلالة وأصح متنًا وسندًا.

وإذا أمعنت النظر في هذه الأحاديث عرفت أنَّ السُّنن النبوية يؤيِّد بعضها بعضًا ويُصدِّق بعضها بعضًا، فلما كانت بنو هاشمٍ والأنصار أقرب مكانة منه ﷺ وأشد لصوقًا به كان بغضهم كفرًا وكان بغض العرب نفاقًا؛ لأنهم دونهم في ذلك، وإذا كان بغضهم كفرًا كانت محبتهم إيمانًا ودينًا يدان الله به ويتقرَّب به إليه، فجاءت الأحاديث يُصدِّق بعضها بعضًا لما صرَّح به حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ الصحيح أنَّ الله يدخل مبغضهم النار وبئس القرار ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠].

ولمَّا دل الحديث على أنَّ بغض العرب سببٌ لبغضه ﷺ لقوله لسلمان رضي الله عنه: «لا تبغضِ العربَ فتبغضَني» فعطف الجملة الأخيرة بفاء السببية، ومتى وُجِد السبب وُجِد المُسبَّب فمتى وجد بغض العرب في قلب إنسانٍ وجد بغضه ﷺ

لا محالة، وقد لا يشعر به صاحبه، كان[1] من الواضح أنَّ بغض بني هاشم أقوىٰ في العِلِّيَّة لأن يكون سببًا إلىٰ بغضه ﷺ لا محالة، وإنما يعلم وجه السببية في ذلك وسرها من عرف سير الأخلاق والوجدانات في نفوس الناس واستتباع بعضها بعضًا.

ومنها ما يخفىٰ فلا يدرك إلَّا بنور النبوة، وإنك لترىٰ كثيرًا من الناس تُخَيِّل إليه نفْسُه أنه يحبُّ رسول الله ﷺ وأنه ناصرٌ لدينه بعلمه وقلمه ولسانه وليس عنده من المحبَّة الصحيحة المطلوبة شرعًا لا قليل ولا كثير، وإنما عنده خيالاتٌ وأوهامٌ أقامها له الشيطان، وما يتحرَّك فيها يسميه هو محبةً لرسول الله ﷺ ونصرًا له إلَّا بدواعي نفسيَّة، وأغراض دنيوية، كَسَتْها الدعوىٰ والرِّضا عن النفس كسوة الحقِّ فلا يشعر هذا المغرور المخدوع بما في قلبه من الشنآن والبغضاء له ﷺ؛ لأنها بوادر تسبق الفكر وتحتجب عن الشعور وتلطف عن الفطن القوية.

ولا شك أنَّ شانيء أهل البيت من أول أو أول من يصدق عليه هذا، ولو حاسب نفسه وأيد بتوفيق وبصيرة لعرف الحقيقة، وأنَّىٰ له بذلك؟ وهو لا يكون بهذه المثابة حتىٰ يضله الله علىٰ علمٍ ويختم علىٰ سَمْعِهِ وقَلْبِهِ ويجعل علىٰ بَصَرِه غِشَاوةً.

وإنا نعلم من طبائع الناس وأثر المحبة فيهم أنَّ مَن أحبَّ أحدًا منهم محبَّةً صادقةً سرت منه إلىٰ من يلوذ به حتىٰ يستعظم محاسنه ويعمىٰ عن مساويه كما

---

(١) جواب «لَمَّا».

ورد في الحديث: «حبُّك الشَّيْء يعمى ويُصمُّ»[1] فإن ظهر له منه شيءٌ سبق إلىٰ قلبه حسن الظنِّ ووجه العذر وخفَّ علىٰ قلبه منه ما ثقل من غيره، هذا وهو إنما يحب امرأ من عرض الناس فما باله يدَّعي محبة رسول الله ﷺ وهو يبغض أهله ويشنأ ذريته، ويحيل محاسنهم مساوئ، وحقائقهم دعاوىٰ، هذا مالا يصح له أبدًا.

وبالجملة: ففي حديث أبي سعيدٍ وعيدٌ شديدٌ لكلِّ شانيءٍ أبتر بإدخال النَّار، وفيه دلالةٌ علىٰ أنَّ بغض أهل البيت من كبائر الذنوب وفواحشها، وليس كبغض غيرهم، وإذا كان بغض العرب سببًا للكفر فما لك ببغضهم وهم هم؟!

ومن وسائل الملحدين في هذا العصر أنهم يسلكون في الدعوة إلىٰ الارتداد عن الإسلام والتخلِّي عنه سبيل إثارة البغضاء للعرب بتقبيح لغتهم وتعييبها وذمِّ أساليبها واستثقالها والترغيب في استجداد أساليب أخرىٰ غير المنقولة عنهم، والطعن في حروف كتابتهم والدعوة إلىٰ تركها واستعمال الحروف الإفرنجية.

ثُمَّ يتدحرجون إلىٰ الطعن في الأحكام والآداب الإسلامية ودعوىٰ أنها لا توافق العصر الحاضر، وأنها مانعةٌ من الرُّقِي ويعنون بالرُّقِي اللِّحاق بالأمم الغربيَّة ذوات العِزَّة والسلطان والصناعة.. إلىٰ أساطير كثيرة من هذا النوع وما بهم إلَّا رِقَّة الديانة وضعف البصيرة، ولهم شَرَهٌ وحِرصٌ شديدان علىٰ ترويج شرِّهم وسعيٌ إليه حثيثٌ، ولم نرهم أدركوا بغيتهم في قوم مثل القوم الذين

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٤٤٦)، وأبو داود في الأدب (٥١٣٠) وغيرهما عن أبي الدرداء.

استجابوا لهم إلىٰ بغض العرب فما تابعوهم علىٰ ذلك حتىٰ سارعوا إلىٰ الإلحاد وركضوا إليه ركضًا، فكان ذلك مصداق حديث سلمان السابق ذكره آنفًا.

**والحاصل**: أنَّ تأثير بغض بني هاشم والأنصار في إفساد قلب صاحبه حتىٰ يعمي ويضل ويستحوذ عليه الشيطان ويتغلَّب عليه الهوىٰ أعظم من تأثير بغض العرب ولذلك جعله في الحديث كفرًا كما توعَّد عليه بإدخال النار وكلا الأمرين شرٌّ وبلاءٌ وفتنةٌ.

ولذلك سُمع بعض غُلاتهم يقول: إنَّ النصارىٰ أحب إلينا منهم!! وقال آخر: المجوس من الصينيين خيرٌ منهم!!.

**فإن قيل**: ما تقولون في قوله ﷺ: «**بغض بني هاشمٍ والأنصار كفرٌ، وبغضُ العربِ نفاقٌ**»؛ هل يؤخذ بظاهره فيحكم بكفر المبغض وارتداده وحرمة مناكحته وإجراء أحكام الرِّدَّه عليه.

**قلنا**: لا يقال أنه كفرٌ يخرجه عن المِلَّة ولكنه كفرٌ دون كفرٍ كما قال سلف الأُمَّة في نظائر ذلك كما روىٰ عن ابن عبَّاسٍ في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

قال: هو به كفر، وليس كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله، أي كفر دون كفرٍ.

ونقل نحو هذا القول عن غيره من المتقدِّمين، ولكن ذلك يدل علىٰ غلظ الوعيد وعظم هذه المعصية وتأصُّل النفاق في القلب وصاحبه بصدد الموت علىٰ سوء الخاتمة إذا لم يتداركه الله بتوبةٍ صادقةٍ.

وحديث الطبرانيِّ عن الحسن السبط علىٰ جده وأبويه الصلاة والسلام، وإن كان سنده ضعيفًا فإن متنه صحيحٌ؛ لأنه بمعنىٰ حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ وفيه زيادة: «ولا يحسِدُنا أحدٌ» ويشهد لها ما ورد في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٥٤].

فقد فُسِّر الفضل هنا بالنبوة وهو يوافق قوله تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [الجمعة: ٢-٤] وقوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [فاطر: ٣٢] فسمَّىٰ ذلك فضلًا كما فُسِّر قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ ﴾ [يونس: ٥٨] أي بالنبوة والكتاب.

قال قتادة: حسدوا هذا الحي من العرب علىٰ ما آتاهم الله من فضله، بعث منهم نبيًّا فحسدوهم علىٰ ذلك. وبمثله قال ابن جريجٍ.

واختلفوا في هذا الموضع فقال بعضهم: عنىٰ الله به محمَّدًا ﷺ. ونقل هذا عن ابن عبَّاسٍ وعكرمة ومجاهد والضَّحَّاك والسُّدِّي.

وقال قتادة: هم العرب(١). والقول الثاني يعود إلىٰ الأول لأنه ما كان فضلًا علىٰ العرب إلَّا بعد أن كان فضلًا عليه ﷺ.

وقد روي عن سيِّدنا جعفرٍ الصادق علىٰ أبائه وعليه السلام أنه قال: «نحن

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٨/ ٤٧٨، ٤٧٩).

الناس»[1]؛ أي المرادون في هذه الآي وهذا مما لا شك فيه لأنه متى جاز حمله على العرب وهم القبيل العام له ﷺ كان جواز حمله على أهل بيته أولى.

ولذلك كان حاسد أهل البيت إنما يحسدهم على ما نالهم من الشرف به ﷺ، وهذا من نعمة الله عليه في أهله وعترته، فمن حسدهم فإنما حسدهم على نعمة أنعم الله بها على نبيِّه وأحب خلقه إليه فيهم، واستثقل نعمة الله عليه إذ بلغت إليهم وأفيضت منه عليهم، فحاسدهم حاسدٌ له بأبي هو وأُمِّي، كما أنَّ مبغضهم متسببٌ إلى بغضه ﷺ ونظير ذلك ما ورد في الحديث الآتي ذكره: **«ألا من أحبَّ العربَ فبحُبِّي أحبَّهم ومن أبغضَ العربَ فببُغضِي أبغضهُمْ»**[2].

**فإن قيل**: إنَّ بغض رسول الله ﷺ كفرٌ لا شك فيه، ولم يقل أحدٌ بكفر النواصب ولا الشعوبية وإنما قيل فيهم أنهم مبتدعةٌ.

**والجواب**: أنَّ التكفير بمعنى الإخراج عن المِلَّة والحكم بالرِّدَّة لا يجوز إلَّا بأمرٍ صريحٍ لا شك فيه، وإن سَلِمَ الناصبيُّ أو الشعوبيُّ من التكفير فلا يسلم من أن يُحكَم بنفاقه كما حُكِم بتبديعه، ولا يخلو قلب مبتدعٍ عن نفاقٍ وقد كان على عهده ﷺ من المنافقين مَن يتكلَّم فيه ﷺ ويستهزئ به ويحاكيه في مشيته وحركته، ويبغي له الغوائل ويمالئ عليه أعداءه سرًّا ويكيد للإسلام وأهله كما نطق به القرآن وتواترت به الأخبار، ومع ذلك فلم يزل ﷺ يعامله معاملة أهل

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٣/ ٩٧٨).

(٢) أخرج الطبرانيُّ في «الكبير» (١٢/ ٤٥٥) (١٣٦٥٠)، و«الأوسط» (٦١٨٢)، وابن عديٍّ (٦/ ١٩٩)، والحاكم (٤/ ٨٣)، وغيرهم عن عبدالله بن عمر. وقال الهيثميُّ (٨/ ٢١٥): «فيه حمَّاد بن واقدٍ وهو ضعيفٌ يعتبر به، وبقية رجاله وُثِّقوا».

الإسلام حتىٰ توفَّاه الله مع أنهم في الدَّرك الأسفل من النار كما صرَّح به القرآن، فحكمهم في الدنيا غير حكمهم في الآخرة.

وبالجملة: فشأن هؤلاء الحَسَدة كشأن أولئك الذين فرحوا واستبشروا بأنَّ رسول الله ﷺ لا يعيش له ولدٌ، فكانوا يحبون انقطاع نسله وذلك أنَّ حاسدي أهل البيت يحبون انقطاع الشرف الطيني والدِّيني المتواصل في أهل بيته، فيسعون إلىٰ إطفاء نورهم بكلِّ وسيلةٍ، ولهم جهدٌ عظيمٌ في تأويل النصوص الواردة في شأنهم بما يضعف به مدلولها ويصغر خطرها حسدًا من عند أنفسهم أن يكون له ﷺ من النعمة والكرامة في أهله وقبيله ما يبلغ هذا المبلغ، ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣].

وما أشرنا إليه هو قول المفسِّرين في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] قالوا: هو العاص بن وائل كان يقول: إنَّ محمدًا أبتر لا عقب له. فأنزل الله تعالىٰ علىٰ نبيِّه ﷺ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١].

فأمَّا الكوثر: فقد روي عن ابن عبَّاسٍ أنه الخير الكثير، وفي روايةٍ أخرىٰ أنه نهر الحوض الموعود به في الأخرة تَرِدُه هذه الأُمَّة.

وروىٰ عن سعيد بن جُبيرٍ بسندٍ صحيحٍ أنه جمع بين روايتي ابن عبَّاسٍ وقال: إنَّ النهر من الخير الذي أعطاه الله إياه.

وقد رأيت بعض من فسَّر القرآن من أهل عصرنا عندما وصل إلىٰ ذكر الحوض جمجم القول فيه ولم يفصح، وأورد القول بصيغة تدل علىٰ الشك والتردُّد، مع أنَّ مذهب أهل السُّنَّة والجماعة الإيمان به وأحاديثه متواترة، وقد

رويت عن خمسة وأربعين من الصحابة.

وإمام المكذِّبين به هو ابن مرجانة يوم يدعىٰ كل إناس بإمامهم، ذكرت هذا لئلا يغتر به بعض من لا علم عنده.

والمقصود هنا: أنَّ الخير الكثير الذي أعطاه الله محمدًا ﷺ لا يحصره حاصر، ولا يأتي عليه قَلَمُ كاتبٍ، منها ما هو في نفسه كالنبوة والكتاب والمقام المحمود والشفاعة والمنزلة العظيمة عند الله، ومنها ما هو في أهل بيته وعشيرته، ومنها ما هو في أصحابه وأنصاره، ومنها ما هو في أُمَّته.

فالمؤمن الصادق يفرح بفضل الله السابغ عليه ﷺ والحاسد المستكثر تضيق حوصلته عن هذا كله.

أمَّا من جعل ديدنه معاداته ﷺ بمعاداة أهل بيته فلا تسأل عن ضيق خناقه وحرج صدره إذا ذكر آله ﷺ، فإن كان ممن يتكسَّب بعلم الدِّين اسودَّت في عينه الدُّنيا وعظمت عليه بذلك المصيبة؛ لاستشعاره أنَّ ذلك مما يصرف عنه وجوه الناس فتراه في غمَّةٍ من أمره يلتمس وجوه الحيل ليمحو هذا الفضل الثابت لهم في قلوب الناس، ويزرع لهم البغضاء في صدورهم، فإن كان ممن لا يتقيَّد بمروةٍ ولا أدبٍ فما عنده إلَّا ما زيَّنه له إبليس مما لا يليق إلَّا بأمثاله.

وقد حكىٰ النيسابوريُّ في تفسير «الكوثر» عدة أقوال منها قوله:

«والقول الثالث: أن الكوثر أولاده لأن هذه السورة نزلت ردًّا علىٰ من زعم أنه الأبتر كما يجيء والمعنىٰ: أنه يعطيه بفاطمة نسلًا يبقون علىٰ مر الزمان، فانظر كم قتل من أهل البيت ثُمَّ العالم مملؤ منهم ولم يبقَ من بني أمية في الدنيا

أحدٌ يعبأ به، والعلماء الأكابر منهم لاحد لهم ولا حصر لهم منهم الباقر والصادق والكاظم والرضى والتقي والنقي والزكي وغيرهم»[1].

والأولى في توجيه ذلك هو ما قدمته، فإن جميع ما أنعم الله به عليه ﷺ في نفسه ومَن تعلَّق به داخلٌ في الكوثر الذي هو الخير الكثير.

ومن الناس من يلوي لسانه في مثل هذا المبحث بأنَّ القول بذلك من التفاخر بالأنساب وموجبات الغرور والأعراض عن العمل الصالح، كأن الطعن في آل محمدٍ ﷺ والغضَّ منهم والجحد لفضلهم من الأعمال الصالحة، ومما يعلو به الدين ويصلح به شأن الأُمَّة والمِلَّة، ولو كشف عن حال هذا القائل لوجد أعظم الناس فخرًا بما ليس له وتشبعًا بما ليس عنده وأخلاهم عن حقائق الإيمان، وأنَّىٰ يصح له ذلك وهو منافقٌ بنصِّ الحديث ومبتدعٌ باتفاق أهل السُّنَّة والجماعة.

ومن الناس من يعارض فضائلهم إذا ذكرت له بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] ونعمت هذه الكلمة المباركة، ولكن هذا القائل يقولها ولا حظ له فيها ولا نصيب، فمتىٰ يكون متقيًا وهو مرتكبٌ للفواحش أو من أهل البدع، كأن كان ناصبيًّا يبغض أهل البيت، أو خارجيًّا مفارقًا لمذهب أهل السُّنَّة، فهو يأتي بكلمة حقٍّ يريد بها باطلًا.

ألم ترَ إلى حكمة الله تعالى في خَلْقِهِ كيف جعل الرسالة والنبوة والكتاب متسلسلة في سلائل معروفة وأماكن مخصوصة، فلم تعد سلالة إسرائيل

---

(١) «تفسير النيسابوري» (٦/ ٥٧٦).

وإسماعيل وختم الله لهؤلاء وخصت بهم الأرض المقدسة والبيت الذي بوَّأه الله لإبراهيم وابنه إسماعيل عليهما الصلاة والسلام وأسكنه ذريَّته؟

ألم يكن من جملة الدلائل التي استدل بها هرقل على نبوته ﷺ موضع نسبه في قومه كما في حديث البخاريِّ؟

أو لم يناشد رسول الله ﷺ أُمَّته في عترته ليرعوا حقَّهم ويستبطنوا مودَّتهم؟

فما بال عصاة أمره قد استدبروا قوله وأضاعوا حقَّه وهتكوا حرمته؟! فلا حول ولا قوة إلَّا بالله العليِّ العظيم.

## إيجاب اللعنة على

## من استحل من عترته ﷺ ما حرم الله

نذكر هنا أولًا ما ذكره الإمام الحافظ أبو جعفرٍ الطحاويُّ في كتابه «مشكل الآثار» ثُمَّ نلحقه بما اطلعنا عليه من غيره من العلماء الأخيار قال: «حدَّثنا يونس بن عبدالأعلى: ثنا عبدالله بن وهبٍ: أخبرني عبدالرحمن بن أبي الموالي، عن عبيد الله بن مَوْهَبٍ قال: كتب عمر بن عبدالعزيز إلى أبي بكر بن حزمٍ وهو أمير المدينة يومئذٍ أن اكتب إلي من حديث عَمْرَةَ ابنة عبدالرحمن، فكان فيما أملت علي: حدَّثتني عائشة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**ستَّةٌ ألعنُهُمْ، لعنهُمُ اللهُ وكُلُّ نبيٍّ مُجابٍ: الزَّائدُ في كتابِ الله عزَّ وجلَّ، والمكذِّبُ بقدر الله عزَّ وجلَّ، والمتسلِّطُ بالجبرُوتِ يُذِلُّ به من أعزَّ اللهُ عزَّ وجلَّ ويعزُّ به من أذلَّ اللهُ عزَّ وجلَّ، والتَّارك لسنَّتي، والمستحلُّ لحرم الله عزَّ وجلَّ، والمستحلُّ من عترتي ما حرَّمَ اللهُ عزَّ وجلَّ**»[1].

حدَّثنا إبراهيم بن أبي داود: ثنا إسحاق بن محمد الفرويُّ: ثنا ابن أبي الموالي، عن عبيدالله بن عبدالرحمن بن موهبٍ، عن أبي بكر بن محمد، عن عَمْرَةَ بنت عبدالرحمن، عن عائشة زوج النبيِّ ﷺ أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول. ثُمَّ ذكر مثله.

---

(١) أخرجه الترمذيُّ في «السنن» (٢١٥٤)، والطبرانيُّ في «الكبير» (٣/ ١٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٦) وقال: صحيح الإسناد، وابن حبَّان في «صحيحه» (٥٧٤٩)، وغيرهم.

قال أبو جعفرٍ: فكان في حديث يونس، عن ابن وهبٍ سماع ابن موهب هذا الحديث من عمرة. وفي حديث ابن أبي داود عن الفرويٍّ سماعه إياه من أبي بكر بن محمد عن عمرة، وكان حديث يونس أولى مما عندنا؛ لأن فيه ذكر إملاء عمرة إياه عليه في مجيئه إليها برسالة أبي بكر إياه إليها في ذلك.

وحدَّثنا عبدالملك بن مروان الرقي: ثنا محمد بن يوسف الفريابيُّ، عن سفيان، عن عبيدالله بن عبدالرحمن بن مَوْهَبٍ: سمعت عليَّ بن الحسين يقول: قال رسول الله ﷺ: «ستَّةٌ لعنتُهُمْ...»؛ ثُمَّ ذكر الستة المذكورين في الحديثين الأولين.

قال أبو جعفرٍ: فكان في هذا الحديث أخذ ابن وهب إياه عن عليٍّ بن الحسين لا عن عمرة ولا عن غيرها، فكان الثوريُّ هو الحُجَّة في ذلك والأولى أن يقبل روايته فيه عن ابن موهب؛ لسنِّه وضبطه وحفظه، غير أنَّ ابن الموالي ذكر القصة التي ذكرها فيه من بعث أبي بكر بن حزمٍ إياه إلى عمرة في ذلك وإملاء عمرة إياه عليه عن عائشة فقوي في القلوب ذلك، واحتمل أن يكون ابن موهب أخذه عن عمرة على ما حدَّث به عنها، وأخذه مع ذلك عن عليٍّ بن الحسين على ما حدَّث به عنه مما قد ذكره عنه الثوريُّ والله أعلم بحقيقة الأمر في ذلك.

ثُمَّ تأمَّلنا متن هذا الحديث فكان الذي فيه من ذكر الجبروت اشتقاق ذلك من الجبرية كما اشتقوا الملك من الملكوت، وكان الذي فيه من استحلال حُرَم الله عزَّ وجلَّ هو أن يُجعَل كما سواه مما لم يُحرِّمه مِن بلاده، إذ كان قد أبانه بتحريمه إياه من سائر بلاده سواه، من منع عباده من دخوله إلَّا محُرِمين، إمَّا بالحجِّ وإما بالعمرة من

تحريم صيده[1] ومن أمانه من دخله بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧] وبتحريمه عِضَاهَهُ للحُرمة التي لم يجعلها كعِضَاه غيره، ومِن مَنْعِهِ القِتال فيه من لا يجب قتاله؛ لأنه قد أعلمنا عزَّ وجلَّ علىٰ لسان رسوله أنَّ مكَّة لا تُغْزَىٰ بعد العام الذي غَزَاهُ، وأنه لا يُقتل قرشيٌّ بعد عامه ذلك صَبْرًا، أي لا يَكْفُر أهلها بعد ذلك العام فيُغْزَون كما غُزوا في ذلك العام للكفر الذي أباح دماء أهلها القرشيين في ذلك العام، فمن أنزل الحَرَم بخلاف تلك المنزلة كان مَلْعونًا، وكان قوله: «**والمستحِلُّ من عترتي ما حرَّم الله**» وعترته هم أهل بيته الذين علىٰ دينه وعلىٰ التمسُّك بأمره كمثل ما قد ذكرنا فيها قد تقدَّم منا في كتابنا هذا مما كان منه ﷺ بغدير خمٍّ من قوله للناس: «**إني تاركٌ فيكم الثَّقَلَين كتابَ الله وعِتْرتي**» ومما روي عنه في ذلك مما لم يكن ذكرنا وهو ما قد حدَّثنا فهد بن سليمان قال: ثنا أبو غَسَّان مالك بن إسماعيل النَّهديُّ: ثنا إسرائيل بن يونس، عن عثمان بن المغيرة، عن عليِّ بن ربيعة الأسديِّ قال: لقيت زيد بن الأرقم وهو داخل علىٰ المختار أو خارج فقلت: ما حديث بلغني عنك؟ سمعت النبيَّ ﷺ يقول: «**إني تارِكٌ فيكم الثَّقَلين كتابَ الله عزَّ وجلَّ وعِتْرتي**»؟ قال: نعم.

حدَّثنا ابن أبي داود: ثنا عبدالله بن نمير الهمدانيُّ: ثنا محمد بن فضيل بن غزوان: ثنا أبو حيَّان يحيىٰ بن حيَّان التيميُّ، عن يزيد بن حيَّان[2] قال: انطلقت أنا

---

(١) كذا بالأصل ولعله: ومن.

(٢) هذا أحد من خلط التلميذ في أسمائهم فجعله يزيد بن حيَّان البلخيَّ ليجرحه كما سيأتي ذلك في موضعه إن شاء الله تعالىٰ.

وحصين بن عقبة إلىٰ زيد بن أرقم فقال له حصين: لقد أكرمك الله يا زيد رأيتَ خيرًا كثيرًا رأيتَ رسول الله ﷺ، وغزوتَ معه وسمعتَ منه لقد أصبتَ خيرًا كثيرًا يا زيد. فحدَّثنا بما سمعت من رسول الله ﷺ. فقال زيد: قام فينا رسول الله ﷺ بماء يدعي غَدير خُمٍّ بين مكة والمدينة فحمد الله وأثنىٰ عليه وذكر[1].

ثُمَّ قال: «أمَّا بعد: يا أيُّها النَّاس، إنِّي إنَّما أنتظرُ أن يأتيني رسولٌ من ربِّي عزَّ وجلَّ فأجيب، وإنِّي تاركٌ فيكم الثَّقلين: كتاب الله عزَّ وجلَّ، فيه الهدى والنُّورُ، فاستمسكوا بكتابِ الله عزَّ وجلَّ، وخذوا به» فرَغَّبَ في كِتابِ الله عزَّ وجلَّ وحَثَّ عليه ثُمَّ قال: «وأهل بيتي، أذكِّركمُ الله عزَّ وجلَّ في أهل بيتي».

قال أبو جعفرٍ: وطلبنا من روىٰ عن يزيد بن حيَّان سوىٰ أبي حيَّان التيميِّ ليكون قد حدَّث عنه سوىٰ أبي حيَّان مَن هو كأبي حيَّان في العدل فيكون قد حدَّث عنه عَدْلان فوجدنا الأعمش[2] قد روىٰ عنه.

كما قد حدَّثنا علي بن أبي شيبة: ثنا أبو نعيمٍ: ثنا الأعمش، عن يزيد بن حيَّان قال: كان عَنْبَسُ بن عقبة يسجد حتىٰ إنَّ العصافير يَقَعْنَ علىٰ ظهره ويَنْزِلنَ ما يَحْسِبْنَه إلَّا جِذْمَ حائطٍ.

وما قد حدَّثنا فهد: ثنا أبو نعيمٍ فذكر بإسناده مثله.

قال أبو جعفرٍ فاحتمل في الرواية عنه الأعمش وأبو حيَّان فمن أخرج عِترة

---

(١) لعله: وذكره.

(٢) بل روىٰ عنه أيضًا فطر بن خليفة وسفيان الثوري.

رسول الله ﷺ وعليهم من المكان الذي جعلهم الله به على لسان نبيِّه ﷺ، مما قد ذكرنا في هذه الآثار فجعلهم كسواهم ممن ليس من أهل بيته وعترته كان به ملعونًا؛ إذ كان قد خالف رسول الله ﷺ فيما فعل من ذلك، وسائر ما في هذا الحديث سوى ذلك مكشوف المعاني يعلم سامعوه ما أريد به علمًا يغنينا عن التفسير له والله سبحانه الموفق»[1].اهـ كلام الإمام أبي جعفر الطحاوي، نقلناه بطوله لما فيه من الفوائد.

ومما ينبغي بيانه المراد بالمُستحِل في هذا الحديث؛ فقد يتوهَّم مَن أَلِف اصطلاحات الفقهاء أنَّ المستحلَّ الذي يعتقد الشيء المُحرَّم حلالًا وليس ذلك مرادًا هنا البتَّة، بل المراد به من انتهك حرمة ذلك الأمر سواء كان يعتقد حِلَّه أم تحريمه كما يقال: فلان استحل الحَرَم أي فعل فيه أمرًا انتهك به حُرمته وخالف به ما أمر الله به من تعظيمه وتكريمه، فكأنه صَيَّره حلالًا بما فعل.

وقد بيَّن ذلك أبو جعفرٍ الطحاويُّ رحمه الله تعالى في موضعٍ آخر من كتابه ونصُّه: «ثُمَّ تأملنا قول النبيِّ ﷺ: «**إنَّ الشَّيطان يستحلُّ طعامَ القومِ إذا لم يذكُروا اسمَ الله عليه**»؛ لنقف على ذلك الاستحلال ما هو؟ فوجدنا الحلال هو الشيء المطلق، ووجدنا الحرام هو الشيء الممنوع عنه، ووجدنا من فعل شيئًا ممنوعًا عنه كان بذلك مطلقًا لنفسه ما فعله من ذلك وكان بفعله ذلك مُستحِلًّا لإطلاقه لنفسه ما أطلقه لها من ذلك حتى فعلته، ومن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ في الآية التي ذكر فيها النَّسِيء: ﴿يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧] عزَّ وجلَّ عليهم من ذلك، ومنه قول النَّاس: استحلَّ فلانٌ دَمِي،

---

(١) «شرح مشكل الآثار» (٩/ ٨٤- ٩٠).

واستحلَّ فلانٌ مالي، على معنى أطلق لنفسه دمي وأطلق لنفسه مالي»[1].اهـ

وحديث الباب قد أخرجه الحاكم في «المستدرك» في موضعين فقال في الأول: حدَّثنا أبو محمد بن عبدالله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْه[2] الفارسي: ثنا يعقوب بن سفيان الفارسي، وحدَّثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه: ثنا الحسن بن عليٍّ بن زياد، قالا: ثنا إسحاق بن محمد الفرويُّ: ثنا عبدالرحمن بن أبي المَوَال القرشيُّ، وأخبرني محمد بن المُؤمَّل: ثنا الفضل بن محمدٍ الشعرانيُّ: ثنا قتيبة بن سعيدٍ: ثنا ابن المَوَال عبدالرحمن: ثنا عبيد الله بن مَوْهَبٍ، عن أبي بكر بن محمد بن حزمٍ، عن عَمْرَةَ، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ.. فذكره به.

ثُمَّ قال: قد احتجَّ البخاريُّ بعبدالرحمن بن أبي المَوَال، وهذا حديثٌ صحيح الإسناد ولا أعرف له عِلَّةً، ولم يُخرجاه»[3].

وإنما قال الحاكم: «ولا أعرف له علةً» لأن بعض أهل العلم قال في حديث ابن أبي الموال: هذا خطأ والصحيح عن ابن مَوْهَبٍ عن علي بن الحسين.

فكأنه يريد أن يعلله بذلك وليس كلامه بشيءٍ، لأنه قد رواه عن ابن أبي الموال ثلاثة وهم إسحاق بن محمد الفرويُّ، وقتيبة بن سعيد، وعبدالعزيز الأويسي، والحُجَّة قائمة بهم وبه. وقد علمت احتجاج البخاريِّ بابن أبي

---

(١) «شرح مشكل الآثار» (٣/ ١١٣).

(٢) في المطبوع (دستوية) والتصويب من الأصول.

(٣) «المستدرك» (١/ ٣٦).

المَوال. ولا مانع من أن يكون الحديث عند ابن مَوْهَبٍ من طريقين، من طريق عائشة، ومن طريق علي بن الحسين رضي الله عنهم، فحدَّث بهذه الطريق مرة وبهذه أخرىٰ، وقد جمع علماء الحديث بمثل ما قلناه في نظائر ذلك، ولا حاجة للاستشهاد، فإن من كان من أهل الاطلاع عرف ذلك والقاصر يكتفي بما قلناه، وأمَّا ذو الهوىٰ فإلهه هواه فأنَّىٰ يلتفت لما سواه، والحُجَّة قائمةٌ به علىٰ كلِّ حالٍ.

علىٰ أنَّ ابن مَوْهَبٍ لم ينفرد بروايته عن عليٍّ بن الحسين فقد رواه غيره عنه مرفوعًا، وروي عن عليٍّ عليه السلام وعن عمرو بن سعواء اليافعي، عن رسول الله ﷺ، وعن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما.

وما أشار إليه أبو جعفرٍ في الطريقين التي مرَّ ذكرهما عن ابن مَوْهَبٍ من كونه ذكر مرة إملاء عمرة الحديث عليه بنفسه، وحدَّث به مرة أخرىٰ عن أبي بكر بن محمدٍ فليس باختلافٍ ولا اضطرابٍ في السند، بل هو مما يدل علىٰ تثبُّت ابن مَوْهَبٍ وشدَّة تحرِّيه وصِدْقِه، فإنَّ عمرة ما أملت عليه الحديث إلَّا لأبي بكر بن حزمٍ وهو الأمير الذي أرسل إليها في ذلك لا له، فلم يكن ابن موهبٍ هو المقصود بالتحديث منها وإنما هو واسطة بينها وبين أبي بكر بن حزمٍ، ثُمَّ أخذه هو عن أبي بكر فذكر مرة كيفية القصة وذكر مرة أخرىٰ أخذه له عن ابن حزمٍ وذلك مما يدل علىٰ قوة السَّند وصحَّة الرواية.

وقال الحافظ ابن حجرٍ في «مقدمة الفتح»: «إذا كان في الحديث قصة دل

على أنَّ راويه حفظه»[1]؛ وحكى هذا عن أحمد بن حنبلٍ رحمه الله تعالى.

فهذا يدلك على صحَّة قول الحاكم: «ولا أعلم له عِلَّةً» ولذلك أقرَّه عليه الذهبيُّ في تعقيبه مع ولعه بتضعيف أمثال ما ذكر، وهذا الحديث قد أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه» والطبرانيُّ في «الكبير» وفي «الدعاء» والبيهقيُّ والخطيب في «المتفق والمفترق» والدارقطني في «الأفراد» عن عليٍّ عليه السلام مرفوعًا.

أمَّا رواية الحاكم في الموضع الثاني فهي: حدَّثنا أبو عليٍّ الحسين بن عليٍّ الحافظ: أنبأ عبدالله بن محمد بن وهب الحافظ: أنبأ عبدالله بن محمد بن يوسف الفريابيُّ: حدَّثني أبي: ثنا سفيان، عن عبيدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مَوْهَبٍ قال: سمعت عليَّ بن الحسين يُحدِّث عن أبيه، عن جدِّه عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «ستَّةٌ لعنتُهُمْ ولعنهُمْ اللهُ وكُلُّ نَبيٍّ مُجابٍ...». وساق الحديث بنحوه، وزاد فيه: قال سفيان: اقرؤا سورة ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ إلى: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۞ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ۞ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ ۞ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسۡتَغۡنَىٰ ۞ وَكَذَّبَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ۞ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ﴾ [الليل: ١ - ١٠].

قال الحاكم: «هكذا حدَّثنا أبو عليٍّ وله إسنادٌ صحيحٌ أخشى أني ذكرته فيما تقدَّم». ثُمَّ ساق طريق عبدالرحمن بن أبي الموال المتقدِّم وقال عقبه: «قد احتجَّ الإمام البخاريُّ بإسحاق بن محمد الفرويِّ وعبدالرحمن بن أبي الموال في الجامع الصحيح وهذا أولى بالصواب من الإسناد الأول»[2].اهـ

---

(١) مقدمة «فتح الباري» (١/ ٣٦٣).

(٢) «المستدرك» (٢/ ٥٢٥).

أقول: ففي رواية الحاكم هذه من طريق عليٍّ بن الحسين على أبائه وعليه الصلاة والسلام أنه رفعه إلى رسول الله ﷺ وقد ذكرها الطحاويُّ مرسلةً، وعلى كلٍّ فالاحتجاج بها صحيحٌ؛ لصحَّة الاحتجاج بالمرسل إذا روي من وجهٍ آخر، وقد قدَّمنا أنه لا مانع أن يكون الحديث عند ابن موهبٍ من هاتين الطريقين.

ويشهد لذلك ما أخرجه الدارقطنيُّ في «الأفراد» وقال: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديث الثوريِّ، عن زيد بن عليٍّ بن الحسين. تفرَّد به أبو قتادة الخزاعيُّ عن عليٍّ»، نقله عنه صاحب «كنز العمال»[١].

وقول الدارقطنيِّ: «غريبٌ تفرَّد به أبو قتادة» مراده بذلك التفرُّد النسبي لا المطلق، أي باعتبار هذا الإسناد فقط، فهي غرابةٌ نسبية كما هو معلومٌ من صنيع الحفَّاظ، على أني قد وجدت له متابعًا فانتفت غرابته.

فقد أخرج الواسطيُّ في «مسند الإمام زيد بن عليٍّ بن الحسين»، عن أبيه، عن جدِّه، عن عليٍّ كرَّم الله وجهه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لعنتُ سبعةً فلعنهُمْ اللهُ وكلُّ نبيٍّ مُجاب الدَّعوة»**[٢].

فساقه بنحو حديث عمرو بن شعواء اليافعيِّ الصحابيِّ عن رسول الله ﷺ، وقد أخرجها الطبرانيُّ في «الكبير»[٣].

---

(١) «كنز العمال» (١٦/ ٨٧، ٨٨).

(٢) «مسند الإمام زيد» (٦٤٢).

(٣) أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» (١٧/ ٤٣) (٨٩) عن عمرو بن سَعْواءَ اليَافِعِيِّ، وقال الهيثميُّ (١/ ١٧٦): «وفيه ابن لَهِيعة، وهو ضعيفٌ، وأبو معشر الحميريُّ لم أرَ مَن ذكره».

والسابع: «المستأثر بالفيء»، وقد ذكرنا إخراج الخطيب له في «المتفق والمفترق »[1] عن عليٍّ كرم الله وجهه، وقد أشار إليه الأوزاعيُّ، وذكره الحافظ ابن عساكر في ترجمة ثور بن يزيد الكلاعيِّ قال: «قال أبو مسلمٍ الفزاريُّ: قلت للأوزاعيِّ: حدَّثنا ثور بن يزيد. فغضب غضبةً شديدةً ثُمَّ قال: قال رسول الله ﷺ: «ستَّةٌ لعنتُهُمْ ولعنهُم اللهُ وكلُّ نبيٍّ مُجاب الدَّعوة: الزائد في كتاب الله والمكذِّب بقدر الله...» وثور بن يزيد أحدهم»[2].اهـ

وقد ذكر السمهوديُّ روايات أخرىٰ في هذا المعنىٰ منها ما أخرجه الحافظ الجعابيُّ في «الطالبيين» عن عبدالله وعمر ابني محمد بن عليٍّ، عن أبيهما، عن جدِّهما، عن عليِّ بن أبي طالبٍ كرَّم الله وجهه قال: قال رسول الله ﷺ: «من آذاني في عترتي فعليه لعنةُ الله»[3].

وفي «كنز العمال» حديثٌ طويلٌ أخرجه الباورديُّ، عن بشر بن عطية وفيه: «ألا لعنةُ الله والملائكةِ والناسِ أجمعين على من انتقصَ شيئًا من حقِّي، وعلى مَن آذاني في عِتْرتي».

قال صاحب «الكنز » : «وضُعِّف»[4].

وأخرج الديلميُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله عزَّ

---

(١) «المتفق والمفترق» (رقم ٧٢).

(٢) «تاريخ دمشق» (١١/ ١٩١، ١٩٢).

(٣) «جواهر العقدين في فضل الشرفين» (٢/ ٢٥٨).

(٤)«كنز العمال» (رقم ٤٤٠٥٧).

وجلَّ يبغضُ الآكل فوق شبعه، والغافل عن طاعة ربِّه، والتارك سُنَّة نبيِّه، والمخفر ذمَّته، والمبغض عتْرة نبيِّه، والمُؤذي جِيرانه»[1].

أورده في «الكنز» وذكره الحافظ السيوطيُّ في كتابه «إحياء الميت بفضائل أهل البيت»[2].

ففي الحديث دلالةٌ علىٰ عظم هذه الأمور الستة المذكورة فيه حيث ردَّد اللعنة عليهم، ومنها استحلال ما حرَّم الله من العِترة، وقد بينَّا معنىٰ الاستحلال، وأمَّا عِترته ﷺ فهم أهل بيته، فكل من أطلق لنفسه الوقوع في أعراضهم، أو تسبَّب إلىٰ ظلم أحدٍ منهم، أو انتقص من حَقِّه، أو أنزله بدون المنزلة التي جعلها الله له فقد وقعت عليه اللعنة وحُجبت دونه الرحمة، وكان مقارفًا لعظيم من الذنب حاملًا لوِقْرٍ من الوزر، حتىٰ ينزع عن ذلك ويتوب، وما يتذكَّر إلَّا مَن يُنيب.

---

(١) «كنز العمال» (رقم ٤٤٠٢٩).

(٢) «إحياء الميت بفضائل أهل البيت» (رقم ٥٠).

## الكلام على قوله تعالى:

## ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾

قال الله تعالى في سورة (الشورى): ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ۗ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [الشورى: ٢٣]، فنتكلَّم في شيءٍ من تفسيرها ثُمَّ نتبعه بحكاية الأقوال المنقولة في ذلك.

فنقول: المودَّة: المحبَّة، وودَّ الشيء: تمنى كونه، وودَّه: أحبَّه، والأول مأخوذٌ من الثاني لأن المرء لا يتمنَّى إلَّا ما يشتهيه ويحبه.

قال الراغبُ: «وفي المودَّة التي تقتضي المحبة المجرَّدة قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾»(١).

وقال في قوله تعالى: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ١] أي بأسباب النصيحة، وتدل رواية البخاريِّ في تفسير الآية على أنَّ ابن عبَّاسٍ يرى أنَّ المودَّة في الآية ثمرات المحبَّة وغاياتها؛ لأنه قال في معناها: «إلَّا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة»(٢) فإنَّ الصلة فوق المحبَّة وهذا مما يضعف به ما ذكره الراغب.

وأمَّا القرابة: فهي الدنو في النسب والقُربَى في الرَّحِم، هكذا فرَّق بينهما الأزهريُّ، والقُربَى في الأصل مصدر وقد زعم صاحب «القاموس» أنه لا يقال قرابتي ولكن يقال ذو قرابتي، وتعقَّبه الشارح: «بأنَّ الزمخشريَّ جوَّزه وأنه

---

(١) «المفردات في غريب القرآن» (١/ ٨٦٠).

(٢) أخرجه البخاريُّ في تفسير القرآن (٤٨١٨).

حكى بأنه صحيحٌ فصيحٌ نظمًا ونثرًا، ووقع في كلام النبوة: هل بقيَ أحدٌ مِن قَرابتها؟، وفي كلام عمر: إلَّا حامَى عن قرابته». اهـ ملخَّصًا.

وقال السيوطيُّ في «الدر المنثور»: «القرابة: الأقارب، سمُّوا بالمصدر كالصحابة». اهـ

قلت: وفي حديث جُبير بن مطعمٍ عند أبي داود: «ولم يُعطِ قُربَى رسول الله ﷺ»[1]، وعند أحمد: «لما قسم سهم القُربَى»[2].

قال الحافظ ابن حجرٍ: «قوله: القُربَى مصدرٌ كالزُّلفَى والبُشرَى، بمعنى القَرابة، والمراد في أهل القُربَى، وعبَّر بلفظ في دون اللام كأنه جعله مكانًا للمودَّة ومقرًّا لها، كما يقال: لي في آل فلانٍ هوى، أي هُمْ مكان هواي، وتحتمل أن تكون سببيَّة وهذا على أنَّ الاستثناء متصلٌ، فإن كان منقطعًا فالمعنى لا أسألكم عليه أجرًا قطُّ ولكن أسألكم أن تودوني بسبب قرابتي»[3]. اهـ

وكلامه هذا ملخَّص كلام الزمخشريِّ وقد نقله أبو حَيَّان واستحسنه، وبما ذكره تعلم أنه لا وجه لمنع ابن جريرٍ الطبريِّ أن يقال: ﴿إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ إذا أريد به قرابة رسول الله ﷺ، وقد ذكرنا وروده في الحديثين المتقدِّمين مرادا به ذي القربى وأنه عربيٌّ فصيحٌ مستعملٌ، وقد وقع «التلميذ» على ما قاله ابن جريرٍ فطار به فرحًا وقد علمت سقوطه بما ذكرناه.

---

(١) أخرجه أبو داود في الخراج والإمارة (٢٩٧٨) و(٢٩٧٩).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٨١).

(٣) «فتح الباري» (٨/ ٥٦٥).

قال في شرح «القاموس» نقلًا عن الأزهريِّ في «تهذيبه»: «القريب والقريبة ذو القرابة والجمع من النساء القرائب ومن الرجال أقارب ولو قيل قربي لجاز والقرابة الدنو في النسب والقربى في الرَّحِم»[1].اهـ

قلت: وقالوا: القرب في المكان، والقربة في الرتبة، والقُربَى والقرابة في الرَّحِم».اهـ

ومعنى الآية أن يقال: ﴿قُل﴾ يا محمد لقومك، والخطاب عام المعنى كسائر خطاب القرآن على أصح الأقوال ﴿لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ﴾ لا أستدعي وألتمس منكم بلسان الحال أو المقال ﴿عَلَيۡهِ﴾ أي الدعاء إلى الله والدلالة على الهدى والرشد والتعريف بالحقِّ والصدق ﴿أَجۡرًا﴾ أي مالًا ونفعًا وهذا شأن المرسلين كلهم كما حكاه الله عنهم في القرآن، وشأنه ﷺ كما سنبيِّنه وقد أمر بذلك كما في قوله تعالى: ﴿قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ﴾[ص: ٨٦] وقوله تعالى: ﴿قُلۡ مَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٖ فَهُوَ لَكُمۡۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾ [سبأ: ٤٧] ولما كان نفي طلب الأجر يوهم الشمول والعموم حتى لما كان من باب صلة الرَّحِم والمحبَّة في القُربَى فيكون على ذلك غير مستدعٍ منهم ولا آمر لهم بصلة رحمه الواجب صلتها، والمفروض حقها والمحرَّم الفظيع قطعها، دفع ذلك الوهم بقوله: ﴿إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ أي فإني أطلبها منكم لا طلبًا لأجرٍ ولكن أمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر، فإن ترك المودَّة فيها أو فيهم قطيعة رحمٍ وإثمٌ كبيرٌ، ولم أبعث بذلك فليس صلة رحمه ﷺ من الأجر في

(١) «تهذيب اللغة» (٩/ ١١٠).

شيءٍ ولا المطالبة بها مطالبة بأجرٍ وإنما هي من جنس القربات المشروعة العظيم محلها من الدِّين، والجزيل ثوابها يوم الدِّين، وإنما بعث ﷺ داعيًا إلى صلة الأرحام لا إلى العقوق والآثام، ومن قال لك: لا أطلب على نصيحتي لك أجرًا ولا نفعًا، قد يتوهَّم من قوله العموم حتى يشمل ما تقتضيه القرابة وتستوجبه الرَّحِم بينك وبينه فيكون قد نهاك عن الصلة الواجبة والمودَّة المفروضة، فلابد من الاحتراس بما يدفع هذا الوهم، فكذلك ما هنا لاسيَّما ورحمه ﷺ أعظم الأرحام حقًّا، وأحقها بالمودَّة والصِّلة، وأرفعها قدرًا ومنزلة، فجاء الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ حاسمًا لما يسبق إلى الفكر عندما يلاحظ أنَّ المراد من نفي الأجر وسؤاله تنزيه مقام النبوة عن كلِّ تهمةٍ من سريانه حتى إلى ترك سؤال ما هو واجب بالشرع من صلة الرحم والمودَّة في القُربَىٰ، فقطع عرق الإيهام بقوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ أي فإني أسألكموها تشريعًا وإعلامًا إذ لا يمكن أن يدعو ﷺ إلى صلة الأرحام، ثُمَّ يأمرهم بقطعها قصدًا أو ضمنًا، أو لا يطالبهم بأداء حقِّها، وليس ما في الآية من الأجر في شيءٍ ولكنه من تشريع الأحكام وأحكام التشريع فكان الاستثناء احتراسًا من وهمٍ قريبٍ، فإذا لاحظنا ما وقع في الأُمَّة من فتنة النواصب ازدادت الحاجة إلى هذا الاحتراس، وبدونه يجد أهل الأهواء لبدعتهم ميدانًا رحيبًا فسبحان اللطيف الخبير.

وقد جاء الاحتراس بغير الاستثناء في مواضع كثيرة من القرآن، وقد أشرنا

إلىٰ بعضها في كلامنا علىٰ آية: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾ [الطور: ٢١] الآية وعلىٰ ما قرَّرناه يكون الاستثناء منقطعًا وبذلك قال محقِّقوا المُفسِّرين.

فإن قيل: كيف قلت أنَّ الاستثناء منقطعٌ ثُمَّ قلت أنَّ فيه احتراسًا؟ ومع الانقطاع يندفع وجود الوهم فإنه لا اتصال بين المستثنىٰ والمستثنىٰ منه فلا جالب للوهم ولا داعي؟

قلنا: كلا فإنه لابد في الاستثناء المنقطع أن يكون الكلام الذي قبل «إلا» قد دل علىٰ ما يستثنىٰ منه. قاله ابن السراج.

وقال ابن مالك: «لابد فيه من تقدير الدخول في الأول، كقولك قام القوم إلا جوادًا، فإنه لما ذكر القوم تبادر الذهن إلىٰ أتباعهم المألوفة فذكر الجواد في الاستثناء لذلك، ولذلك هو مستثنىٰ تقديرًا».

وقال أبو بكر الصيرفي: «يجوز الاستثناء من غير الجنس ولكن يشترط أن يتوهم دخوله في المستثنىٰ منه بوجه ما وإلا لم يجز كقوله:

وبَلْدَةٍ ليس بها أنيسُ … إلَّا اليَعَافِيرُ وإلَّا العِيسُ

فاليعافير قد تؤانس فكأنه قال: ليس بها من يؤنس به إلَّا هذا النوع». نقل هذه الأقوال الشوكانيُّ رحمه الله تعالىٰ.

وقال قوم: يجوز أن يكون الاستثناء في الآية متصلًا، وقد نقله أبو حَيَّان عن الزمخشريِّ فقال: «ويجوز أن يكون الاستثناء متصلًا أي لا أسألكم عليه أجرًا إلَّا هذا أن تودوا أهل قرابتي، ولم يكن هذا أجرًا في الحقيقة؛ لأن قرابته

قرابتهم فكانت صلتهم لازمة لهم في المروءة»[1].اهـ

أي صارت لازمةً لهم في الشرع بعد نزول الآية، وقال بنحو ذلك الرازي والنيسابوريُّ، فالقائلون بأنَّ الاستثناء متصلٌ لم يقل أحدٌ منهم بأنَّ محبته ومودَّته ﷺ في قرباه تكون أجرًا له، وإنما ذلك اتصالٌ صناعيٌّ وعلىٰ ظاهر اللفظ وما تقتضيه المشاكلة علىٰ التوهم، أو يكون تسميته أجرًا علىٰ المجاز وليس علىٰ الحقيقة؛ لأن الواجب الشرعيَّ لا يسمَّىٰ أجرًا، والمودَّة في قرباه ﷺ واجبةٌ مشروعةٌ، سواء كان المراد بالقربىٰ قرباه ﷺ أو أهلها، فإنَّ مودَّتهم مأمورٌ بها مؤكَّدٌ شأنها، ورد فيها عن الشارع غاية الحثِّ والتأكيد، وعلىٰ تركها غاية الوعيد الشديد، وقد صحَّت الأحاديث بذلك بل تواترت وملحظ تسميته أجرًا أنَّ هداية الله لهم به وابتعاث الله له منهم كان سببًا في إيجاب هذا الحقِّ العظيم عليهم، وهو ﷺ أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم، وفي بعض القراءات: «وهو أبٌ لهم وأزواجه أمهاتهم»، بل حقُّه في البرِّ أوجب وآكد من حقِّ الأب، ومن برِّ الأب صلة الرَّحِم التي لا توصل إلَّا به، وصلة ذوي قرباه ﷺ من ذلك ولذلك قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله ﷺ أحب إلي أن أصل من قرابتي»[2].

أخرجه البخاريُّ، وأخرجه الدارقطنيُّ من طرقٍ متعدِّدةٍ.

وقد أجاب الرازي عن استشكال طلبه ﷺ الأجر علىٰ قول القائلين بأنَّ

---

(١) «البحر المحيط» (٩/ ٣٣٥).

(٢) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» كتاب أصحاب النبي ﷺ (٣٧١١)، والمغازي (٤٢٤٠)، ومسلم في الجهاد والسير (١٧٥٩).

الاستثناء متصلٌ من وجهين فقال: «الأول: أنَّ هذا من باب قوله:

ولا عَيْبَ فيهم غير أنَّ سُيوفَهَمْ بهنَّ فُلُولٌ مِـنْ قِـرَاعِ الكَتَـائِـبِ

يعني أنا لا أطلب منكم إلَّا هذا، وهذا في الحقيقة ليس أجرًا لأن حصول المودَّة بين المسلمين أمرٌ واجبٌ، قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١] وقال ﷺ: «المُؤمِنونَ كالبُنْيانِ يَشُدُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا». والآيات والأخبار في هذا الباب كثيرةٌ، وإذا كان حصول المودَّة بين جمهور المسلمين واجبًا فحصولها في حقِّ أشرف المسلمين وأكابرهم أولىٰ، وقوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[الشورىٰ:٢٣]تقديره والمودَّة في القُربَىٰ ليست أجرًا، فرجع الحاصل إلىٰ أنه لا أجر له البتَّة.

والوجه الثاني في الجواب: أنَّ هذا استثناءٌ منقطعٌ وتمَّ الكلام عند قوله: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ ثُمَّ قال: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ أي لكن أُذكِّركم قرابتي منكم، وكأنه في اللفظ أجرٌ وليس بأجرٍ»[1].اهـ

فقد نفوا أن يكون المستثنىٰ أجرًا حقيقيًا ولو مع القول بأنَّ الاستثناء متصلٌ، وقد خلط «التلميذ» هنا بما يأتي الرد عليه، ولما لم يتوجَّه لبعض الناس الجواب عن استثناء المودَّة من الأجر زعم أنَّ الآية منسوخةٌ.

حكىٰ ذلك البغويُّ ورد عليهم وعبارته: «وقال قومٌ هذه الآية منسوخةٌ وإنما نزلت بمكَّة، وكان المشركون يؤذون رسول الله ﷺ فأنزل الله هذه الآية،

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧/ ٥٩٥).

فأمرهم بمودَّة رسول الله ﷺ وصلة رحمه، فلما هاجر إلىٰ المدينة وآواه الأنصار ونصروه أحب الله عزَّ وجلَّ أن يلحقه بإخوانه من الأنبياء ﵈ حيث قالوا: ﴿وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[الشعراء: ١٤٥] فأنزل الله تعالىٰ: ﴿قُلۡ مَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٖ فَهُوَ لَكُمۡۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾ [بسبأ: ٤٧] فهي منسوخةٌ بهذه الآية، وبقوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦] وغيرها من الآيات وإلىٰ هذا ذهب الضَّحَّاك بن مزاحمٍ والحسين بن الفضل، وهذا قولٌ غير مرضيٍّ؛ لأن مودَّة النبيِّ ﷺ وكفَّ الأذىٰ عنه ومودَّة أقاربه ومودَّة التقرُّب إلىٰ الله بالطاعة والعمل الصالح من فرائض الدِّين، وهذه أقاويل السلف في معنىٰ الآية، ولا يجوز المصير إلىٰ نسخ شيءٍ من هذه الأشياء وقوله: ﴿إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ ليس باستثناءٍ متصل بالأول حتىٰ يكون ذلك أجرًا في مقابلة أداء الرسالة بل هو منقطعٌ ومعناه: ولكني أذكِّركم المودَّة في القُربَىٰ وأذكِّركم قرابتي منكم، كما روينا في حديث زيد بن أرقم: «**أذكِّركُم الله في أهل بيتي**».اهـ

قال السمهوديُّ وذكر الثعلبيُّ نحوه وزاد: «وكفىٰ قبحًا بقول من زعم أنَّ التقرُّب إلىٰ الله بطاعته ومودَّة نبيِّه وأهل بيته عليه وعليهم الصلاة والسلام منسوخٌ»[1].اهـ

ومما يرد علىٰ هؤلاء الواهمين أنه لابد في النسخ من تحقُّق تأخُّر الناسخ عن المنسوخ، وقد زعموا أنَّ الآيتين الناسختين نزلتا بالمدينة بعد أن آواه ﷺ الأنصار ونصروه والأمر هنا بالعكس، فإنه قد ورد عن ابن عبَّاسٍ بسندٍ جيدٍ أنَّ

---

(١) «جواهر العقدين في فضل الشرفين» (٢/ ٢٦١).

سورة (ص) و(الفرقان) و(الشورىٰ) مما نزل بمكة فبطلت دعوىٰ النسخ وسببه المزعوم فأنىٰ يصح قولهم: «فلما هاجر إلىٰ المدينة وأواه الأنصار..» إلخ؟!

بل قد أخرج السيوطيُّ في «الإتقان» خبرين ذكر فيهما ترتيب نزول سور القرآن وفيهما ذكر تأخُّر نزول سورة (الشورىٰ) التي فيها: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورىٰ: ٢٣] عن سورتي (ص) و(الفرقان) اللتين فيهما الآيتان الناسختان بزعمهم.

وقد أجاب عن ذلك بعض مُحقِّقي عصرنا بقوله: «والشبهة تزول إذا قرأت قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ﴾ [سبأ: ٤٧] والمعنىٰ فيه أنَّ محبَّتهم ومودَّتهم أهل البيت إنما هي قربةٌ لهم وطاعةٌ يثيبهم الله عليها الثواب الجزيل ويُلحقهم بها بمن أحبوه وودوه، وهي مثل الأمر بالصَّلاة عليه ﷺ وطلب الوسيلة له فهو ﷺ في غنًىٰ عن ذلك كلِّه، ونيله الوسيلة مقطوعٌ به، وقد صلَّىٰ الله وملائكته عليه وأخبرنا بذلك في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] فالأمر لنا بذلك بعد هذا إنما هو لنفعنا ولننال بذلك الفضل والشفاعة».اهـ

أقول: وهذا كلامٌ حسنٌ لو كان إليه حاجة، وقد علمت أنه لا حاجة إليه وذلك أنه لم يقل أحدٌ من العلماء أنَّ المودَّة في القُربَىٰ أجرٌ حقيقيٌّ له ﷺ علىٰ أداء الرسالة، وإنما توهَّم ذلك بعضهم من تجويزهم أن يكون الاستثناء متصلًا، وعلىٰ ذلك قد نفوا أن يكون أجرًا حقيقيًّا فلا إشكال.

وقد وهل التلميذ في تفسير الآية فظنَّ أنَّ حمل القُربَىٰ علىٰ أهلها يستلزم أن

يكون الاستثناء متصلًا فأكثر الجعجعة حول ذلك عن سوء قصدٍ أو سوء فهمٍ ومَن أراد الحق أرشده الله إليه.

ومما ينبغي التنبُّه له في هذه الآيات الثلاث، أعني قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦] وقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ﴾ [سبأ: ٤٧] وقوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورىٰ: ٢٣].

أنَّ النفي في الآيتين الأوليين قد جاء بـ«ما النافية» وهي تخلص المضارع للحال عند الجمهور خلافًا لابن مالك وقد ردَّ عليه ابن هشام قوله.

وجاء النفي في الآية الثالثة بـ«لا» وهي تخلص الفعل المضارع للاستقبال عند الأكثرين خلافًا لابن مالك.

فلا تعارض بين الآيات حتىٰ علىٰ القول بأنَّ الاستثناء متصلٌ؛ لأن المستقبل غير الحال لاسيَّما وآية (الشورىٰ) متأخِّرة النزول عن الآيتين قبلها وحكمها مستقبل، فيكون تقدير معناها علىٰ ذلك: لا أسئلكم إذا أسلمتم عليه أجرًا إلَّا المودَّة في القُربَىٰ.

وبذلك يجاب عما استشكله ذلك المحقِّق الآنف الذكر من طلبه ﷺ المودَّة من قريشٍ وهم مشركون، قال: «وكيف يطلب النبيُّ محمدٌ ﷺ المودَّة ممن يكرههم ويبغضهم في الله تعالىٰ؟! والمودَّة لا تكون صادقة إلَّا إن كانت من الطرفين والانصاف لا يقتضي غير هذا، فكيف يطالبهم بالمودَّة ولا يودهم وربنا يقول: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢] الآية.

والموادَّة: مفاعلة من الجانبين، وما كان ﷺ يدعو إلا إلى كلمة سواء كما قال الله تعالى في سورة (الأنبياء) وهي مكية بالاتفاق: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] فتفسير الآية بطلب النبيِّ ﷺ المودَّة من الكفَّار الذين يبغضهم غلطٌ ووهمٌ لا يصح، والروايات البينة البطلان لو صحت سندًا لا تقبل فكيف بما نحن فيه؟! فهيهات أن يكون ذلك هو الأصح».

وينحل أشكاله من ثلاثة وجوه:

الأول: ما ذكرته من أنَّ النفي في هذه الآية جاء بـ«لا» وهي تخلص المضارع للاستقبال فيكون حكمها واقعًا في مستقبل الزمن وهو وقت إسلامهم بعد ذلك.

الثاني: أن يكون الخطاب عامًّا لسائر أُمَّة الإجابة لا لقريش خاصة ويكون المراد بالقُربَىٰ أهلها ولا إشكال مع هذا.

الثالث: أن يقال أنَّ الطلب جاء على ما كانوا يقرون بحسنه ويتمادحون بفعله من مودَّة الأقارب وصلة الأرحام، وهو أمرٌ يقرِّره الشرع ويأمر به فلا إشكال في طلبه تبعًا لطلب إسلامهم، أو لأن المودَّة أي المحبة المجرَّدة واجبةٌ ومطلوبةٌ منهم له ﷺ وإن لم تطلب منه لهم لكفرهم.

لكن يبقى الإشكال فيما أخرجه أحمد وعبد بن حميد والبخاريُّ ومسلمٌ والترمذيُّ وابن جريرٍ وابن مَرْدُويَه من طريق طاوس عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما أنه سئل عن قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، فقال ابن جُبيرٍ رحمه الله: «قُربَى آل محمدٍ»؛ فقال ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: «عجلت، إنَّ النبيَّ ﷺ لم يكن بطن من قريش

إلا كان له فيهم قرابة، فقال: إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة»[1].

ووجه الإشكال في هذا أنَّ صلة الرَّحِم كما قال ابن الأثير: «كناية عن الإحسان إلى الأقربين من ذوي النسب والأصهار والعطف عليهم والرفق بهم والرعاية لأحوالهم وإن بعدوا وأساءوا، وقطع الرَّحِم ضد ذلك كله»[2].اهـ

وقد نهى ﷺ عن زبد المشركين فكيف يطلب إحسانهم؟ مع أنه قد حرمت عليه صدقة المسلمين أنفسهم فكيف بغيرهم؟ وكان يرد هدية من أهدى إليه من المشركين.

ويزداد الإشكال إذا أضيف إلى ذلك ما رواه ابن جريرٍ وابن المنذر وابن أبي حاتمٍ والطبرانيُّ عن ابن عبَّاسٍ وفيه: «ولا يكون غيركم من العرب أولى بحفظي ونصرتي منكم»[3].

وفي النصرة موالاة، وهو ﷺ لم يتخذ من المشركين وليًا ولا نصيرًا فكيف يطلب منهم النصرة؟!

ويجاب عن هذا كله بأن ذلك كان في ضمن المطالبة بإسلامهم إذ لا يتأتَّى ذلك إلَّا به، ولذلك جاء السؤال في الآية بـ«لا» وهي لنفي المستقبل ومنه كان الاستثناء، وما ذكر يؤيِّد القول بأنَّ المراد بالقُربَى أهلها وهم أهل بيته وأقاربه

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ١٩١).

(٣) أخرجه الطبريُّ في «تفسيره» (٢١/ ٥٢٥)، وابن أبي حاتمٍ في «تفسيره» (١٨٤٧٠)، والطبرانيِّ في «الكبير» (رقم ١٣٠٢٦).

وقد نقل في معنىٰ الآية أربعة أقوال:

**الأول**: ما تقدَّم ذكره عن ابن عبَّاسٍ، وقد ظنَّ بعضهم أنَّ قول ابن عبَّاسٍ لسعيد بن جُبيرٍ: «عجلت» لمَّا فسَّرها بقُربَىٰ آل محمَّدٍ ﷺ ردٌّ منه لقول سعيدٍ وتخطئةٌ، وليس الأمر كما ظن. والصواب أنه إنما أنكر عليه استعجاله بالجواب وليس هو المسئول، وإجابته بالفرع دون بنائه علىٰ الأصل الذي هو قرباه ﷺ نفسها، وهو ما قد ينازع فيه بعض النواصب، فأراد ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما أن يبني الجواب علىٰ أصلٍ مسلَّمٍ لا خلاف فيه، ولا يقْدِر الخصم علىٰ إنكاره والمنازعة فيه.

وذلك أنَّ تفسير ابن عبَّاسٍ يشمل بعمومه المعنىٰ الخاص الذي ذكره ابن جُبيرٍ، إذ لا يكون واصلًا لرحمك إلَّا من حفظها فيك وفيمن اتصل بك من أهل وولد ومال وأقارب، ومن آذاك في شيءٍ من ذلك فقد قطع الصلة، وتنكَّب سبيل المودَّة وتجلبب لك البغضاء وإن لم يصل أذاه إلىٰ جثمانك.

ومن ذا الذي يقول أنَّ من آذاك في أهلك أو مالك أو أقاربك يكون واصلًا لك قائمًا بحقِّ المودَّة فيك ما دام أذاه لم يصل إلىٰ نفسك ويأتي علىٰ مهجتك، ويصح له مع ذلك أن يدعي محبتك؟! لا يقول بذلك من عنده مثقال ذرَّةٍ من عقلٍ وفهمٍ فضلًا عن دينٍ وعِلْمٍ.

وبذلك تعلم أنَّ هذا القول بمعنىٰ الثاني إلَّا أنه أخص وأعم.

أخص: من حيث تفسير القُربَىٰ بالغرض الأول والمقصد الأصلي وهو رحمه ﷺ في نفسه وإن كانت لا تتم صلتها إلَّا بصلة أهل بيته، ولا المودَّة فيها إلَّا بالمودَّة فيهم.

وأعم: من حيث أنَّ المودَّة في قُرباه ﷺ تعمُّ ذلك كله، هذا بنصِّه وذاك بمعناه.

الثاني: أنَّ المراد بالقُربَىٰ أهلها أي قرابته ﷺ، وقد تقدَّم كلام الحافظ ابن حجرٍ في تقرير ذلك.

وقال أبو حَيَّان نقلًا عن الزمخشريِّ: «فإن قلت: هلا قيل: إلَّا مودَّة القُربَىٰ أو إلَّا المودَّة للقُربَىٰ؟ قلت: جُعِلوا مكانًا للمودَّة ومقرًّا لها كقولك: لي في آل فلانٍ مودَّةٌ ولي فيهم هوًىٰ وحبٌّ شديدٌ. تريد: أحبهم وهم مكان حُبِّي ومحله.

وليست «في» صلة للمودة كـ«اللام» إذا قلت: إلَّا المودَّة للقُربَىٰ إنما هي متعلِّقةٌ بمحذوفٍ تعلُّق الظرف به في قولك: المال في الكيس وتقديره إلَّا المودة ثابتةٌ في القُربَىٰ ومُتمكِّنةٌ فيها.اهـ وهو حسنٌ»[1].اهـ كلام أبي حَيَّان.

فقد اجتمع علىٰ تصحيح هذا المعنىٰ إماما عِلْمَي البيان والنحو، فلا التفات إلىٰ قول التلميذ أنه غير موافقٍ لقواعد اللغة العربية، وهل يقرن هو وألف مثله بهما؟!

وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ لمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسُ

وقد رويت في هذا المعنىٰ روايات:

منها: رواية ابن جريرٍ الطبريِّ عن مقسم، عن ابن عبَّاسٍ قال: قالت الأنصار: فعلنا وفعلنا. فكأنهم فخروا، فقال ابن عبَّاسٍ أو العباس، شك عبدالسلام: لنا الفضل عليكم. فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأتاهم في مجالسهم.

---

(١) «البحر المحيط» (٩/ ٣٣٥).

فَسَاق الحديث وقال في آخره: فما زال يقول حتى جثوا على الركب وقالوا: أموالنا وما في أيدينا لله ورسوله. قال: فنزلت: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣] (١).

والمراد بالنزول هنا ما روى نظيره في مواضع متعدِّدة من أسباب النزول وهو نزولها للاستشهاد بها على تقرير حكمها في تلك الواقعة.

وقد أخرجها أيضًا ابن أبي حاتم وابن مَرْدُويَه، وسند هذه الرواية عند ابن جريرٍ جيدٌ فإنَّ مقسم من رجال «صحيح البخاري» والباقون من رجال «الصحيحين» إلَّا يزيد بن أبي زياد فمن رجال «صحيح مسلم» وروى له الأربعة وعلَّق له البخاريُّ وقد ذكر الحافظ في «الفتح» أنَّ الواحديَّ خرج هذا الحديث عن مقسم ثُمَّ قال: «وهذا أيضًا ضعيفٌ ويبطله أنَّ الآية مكِّيَّة»(٢).اهـ

فإن كان مراد الحافظ ضعف السند فقد علمت صحَّته، ولو صح كلامه فيه للزمه أن يُضعِّف ما في الصحيح من حديثهم ولا سبيل إلى ذلك، وكون الآية مكِّيَّة ليس مما يبطله ولا ما يضعفه؛ فإنَّ تكرُّر النزول قد روي في آياتٍ مُتعدِّدةٍ كما هو مذكورٌ في موضعه.

ومنها ما ورد في سبب نزول آية الروح، ونزول آية: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ﴾ [النور: ٦]، وغير ذلك.

---

(١) «تفسير الطبري» (٢١/ ٥٢٨).

(٢) «فتح الباري» (٨/ ٥٦٤).

وقد قال الحافظ نفسه: «لا مانع من تعدُّد الأسباب»، وما كل ما ورد في أسباب النزول يمكن الجمع بينه بغير القول بتعدُّد النزول، أي مثل ما ورد في سبب نزول آية: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] الآية، وآية: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ﴾ [النحل: ١٢٦] الآية، وفي «الإتقان» للسيوطيِّ أمثلةٌ غير ذلك.

ثُمَّ قال الحافظ: «والأقوى في سبب نزوله عن قتادة قال: قال المشركون لعل محمدًا يطلب أجرًا على ما يتعاطاه فنزلت»[1].

**أقول:** رحم الله الحافظ، أين ذهب عنه الإنصاف هنا؟ أيكون الحديث المرسل أقوى من المسند الصحيح؟! وقد ترك الحافظ بياضًا قبل قوله: «عن قتادة» وكأنه كان يريد البحث عن سنده فلم يجده أو غفل عنه.

وقد راجعت «أسباب النزول» للواحديِّ فرأيته حكاه كما نقله الحافظ بلا سندٍ، ولا ذكر له في «أسباب النزول» للسيوطيِّ وهو من أجمع ما أُلِّف في هذا العلم، ولا في «الدر المنثور» وهو أجمع تفسيرٍ بالمأثور.

فبذلك يظهر أن تقوية الحافظ لمرسل قتادة وتضعيفه الحديث المتقدِّم لا وجه له ولا معوَّل عليه، والحق أجل من كلِّ أحدٍ.

ومن الرِّوايات ما أخرجه سعيد بن منصورٍ وابن جريرٍ عن سعيد بن جُبيرٍ قال: «هي قُربَى رسول الله ﷺ»[2].

---

(١) «فتح الباري» (٨/ ٥٦٤).

(٢) «تفسير الطبري» (٢١/ ٥٢٨).

فيحتمل أنَّ المراد بها نحو ما في حديث جُبير بن مطعمٍ السابق، وقد روىٰ ابن جريرٍ نحو ذلك عن عمرو بن شعيب أيضًا، وسند الرواية الأولىٰ عن ابن جُبير فيه يحيىٰ بن كثير أحسبه الكاهلي، قال ابن أبي حاتم: «شيخ»، ووثَّقه الجرميُّ، وأخرج له أبو داود.

والراوي عنه مروان بن معاوية الفزاري من رجال «الصحيحين» روىٰ له الستة واحتجُّوا به.

والراوي عنه يعقوب بن إبراهيم الدورقيُّ، وعنه روىٰ ابن جريرٍ، من رجال «الصحيحين» روىٰ له الستة واحتجُّوا به.

وأمَّا رواية عمرو بن شعيبٍ فهي من طريق أبي إسحاق السَّبيعيِّ وهو من رجال «الصحيحين».

رواها عنه ابن ابنه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق من رجال «الصحيحين» أيضًا.

ورواها عنه عبيدالله هو ابن عبدالمجيد الحنفيُّ أبو عليٍّ من رجال «الصحيحين» روىٰ له الستة واحتجُّوا به.

ورواها عنه راويان، أحدهما: محمد بن خلف بن عمار أبو نصر العسقلانيُّ روىٰ له النَّسائيُّ وابن ماجه، وثَّقه ابن أبي عاصمٍ ومسلمة بن قاسم، وقال أبو حاتمٍ: «صدوقٌ» وقال النَّسائيُّ صالحٌ.

وثانيهما: محمد بن عمارة الأسديُّ من أشياخ ابن جريرٍ لم يترجم له في «تهذيب التهذيب» ولا «اللسان».

ولا يضرُّه ذلك فالعبرة بعد الثلاثمائة بالمحدِّثين لا الرواة، كما قاله الذهبيُّ، وأيضًا فإنه لم ينفرد به.

ومنها ما رواه أبو الشيخ في «الثواب» من حديث أبي هاشم الرماني وهو من رجال «الصحيحين» روىٰ له الستة، وقال ابن عبدالبر: «أجمعوا علىٰ أنه ثقةٌ».

عن زاذان أبي عبدالله: روىٰ له البخاريُّ في «الأدب المفرد» ومسلمٌ في «صحيحه» والأربعة، عن عليٍّ كرَّم الله وجهه قال: فينا في (آل حم) آيةٌ لا يحفظ مودَّتنا إلَّا كلُّ مؤمنٍ ثُمَّ قرأ: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورىٰ: ٢٣].

وأخرج الطبرانيُّ في «الأوسط» و«الكبير» باختصارٍ والبزَّار بنحوه وبعض طرقهما حسان: عن أبي الطفيل قال: خطبنا الحسن بن عليٍّ بن أبي طالبٍ عليهما السلام، فحمد الله وأثنىٰ عليه واقتص إلىٰ أن قال: «مَن عَرَفَني فقد عَرَفَني ومن لم يعرفني فأنا الحسن بن محمدٍ ﷺ، ثُمَّ تلىٰ هذه الآية: ﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨] ثُمَّ أخذ في كتاب الله ثُمَّ قال: أنا ابن البشير النذير، أنا ابن النبيِّ، أنا ابن الداعي إلىٰ الله بإذنه، وأنا ابن السراج المنير، وأنا ابن الذي أُرسل رحمةً للعالمين، وأنا من أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهَّرهم تطهيرًا، وأنا من أهل البيت الذين افترض الله مودَّتهم وولايتهم، فقال فيما أنزل علىٰ محمَّدٍ ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾»[1].

---

(١) أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» (٢١٥٥)، وأخرجه من وجهٍ آخر مختصرًا الطبرانيُّ في «الكبير» (٢٧٢٥)، وقال الهيثميُّ (٩/ ١٤٦): «رواه الطبرانيُّ في «الأوسط» و«الكبير» باختصارٍ إلَّا أنه قال: ليلة سبع وعشرين من رمضان. وأبو يعلىٰ=

ورواه الحافظ جمال الدين الزرنديُّ عن أبي الطفيل وجعفر بن حبَّان فذكره بنحوه إلَّا أنه قال: «وأنا من أهل البيت الذين كان جبريل ينزل فينا ويصعد من عندنا، وأنا من أهل البيت الذين افترض الله مودَّتهم على كلِّ مسلمٍ، وأنزل الله فيهم: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ۗ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا﴾ [الشورى: ٢٣]، واقتراف الحسنة مودَّتنا أهل البيت».

ورواه أبو بشر الدولابيُّ، من طريق الحسن بن زيد بن حسن بن عليٍّ، عن أبيه: أنَّ الحسن بن عليٍّ عليهما السلام خطب فقال في خطبته: «أنا من أهل البيت الذين افترض الله مودَّتهم على كلِّ مسلمٍ فقال لنبيِّه ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ﴾ الآية»[1]. وذكر نحوه.

وأخرجه الحاكم في «مستدركه» بسندٍ جميع رواته من أهل البيت فتعقَّبه الذهبيُّ فقال: «ليس بصحيح»[2].

ومنها ما أخرجه ابن جريرٍ والطبرانيُّ بسندٍ ضعيفٍ عن أبي الديلم قال: لما جيء بعليِّ بن الحسين على جدِّهما وعليهما الصلاة والسلام فأقيم على درج دمشق، قام رجلٌ من أهل الشام فقال: الحمد لله الذي قتلكم واستأصلكم

---

=باختصارٍ، والبزَّار بنحوه إلَّا أنه قال: ويعطيه الراية، فإذا حُمَّ الوغى فقاتل جبريل عن يمينه، وقال: وكانت إحدى وعشرين من رمضان. ورواه أحمد باختصارٍ كثيرٍ. وإسناد أحمد وبعض طرق البزَّار والطبرانيِّ في «الكبير» حسانٌ».

(١) أخرجه أبو بشر الدولابي في «الذرية الطاهرة» (رقم ١٢١).

(٢) «المستدرك» (٣/ ١٧٢).

وقطع قرني الفتنة.

فقال له عليٌّ بن الحسين: أقرأت القرآن؟ قال: نعم. قال: أقرأت (آل حم)؟ قال: قرأت القرآن ولم أقرأ (آل حم). فقال: ما قرأت: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾؟ قال: وإنكم لأنتم هم؟ قال: نعم[1].

ومنها ما أخرجه أحمد، والطبرانيُّ في «الكبير»، وابن أبي حاتمٍ في «تفسيره» وقد التزم أن يخرج أصح ما ورد، والحاكم في «مناقب الشافعي»، والواحدي في «الوسيط»، وابن مَرْدُويَه، كلهم من رواية حسين الأشقر، عن قيس بن الربيع، عن الأعمش، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ قال: لما نزلت هذه الآية:

﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ قالوا: يا رسول الله، من قرابتك هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم؟ قال: «**عليٌّ وفاطمة وابناهما**»[2].

قال السيوطيُّ: «هذا الإسناد ضعيفٌ»، وقال الحافظ ابن حجرٍ: «واهٍ فيه ضعيفٌ ورافضيٌّ».

---

(١) أخرجه الطبريُّ في «تفسيره» (٢١/ ٥٢٨).

(٢) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (١١٤١)، وابن أبي حاتمٍ (١٨٤٧٣)، والطبرانيُّ في «الكبير» (٢٦٤١) و(١٢٢٥٩)، والشجريُّ في «أماليه» (٧٢٠)، وقال الهيثميُّ (٧/ ١٠٣): «رواه الطبرانيُّ من رواية حرب بن الحسن الطحان عن حسين الأشقر، عن قيس بن الربيع وقد وثِّقوا كلهم وضعَّفهم جماعةٌ، وبقية رجاله ثقاتٌ». وقال في الموضع الثاني (٩/ ١٦٨): «وفيه جماعةُ ضعفاء، وقد وثِّقوا». وضعَّفه الحافظ في «فتح الباري» (٨/ ٥٦٤).

ولعله عني بالرافضي حسين بن حسن الأشقر الفزاريَّ الكوفيَّ أخرج له النَّسائيُّ حديثًا واحدًا في الصوم، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وقيل لأحمد بن حنبل تحدَّث عن حسين الأشقر؟ قال: لم يكن عندي ممن يكذب وذكر عنه التشيُّع. وقال النَّسائيُّ والدارقطنيُّ: «ليس بالقويِّ». وهذا تضعيفٌ هيِّنٌ.

وقال ابن معينٍ: كان من الشيعة الغالية. قلت: فكيف حديثه؟ قال: لا بأس به. قلت: صدوقٌ؟ قال: نعم، كتبت عنه.

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقويِّ عندهم»؛ وضعَّفه الباقون، على أنَّ روايته لهذا الحديث لا يؤيد بدعته وإن رغمت به أنوف الخوارج والنواصب.

ولعله عني بالضعيف قيس بن الربيع الأسديَّ، وهو ممن روىٰ عنه شعبة، ولا يروي إلَّا عن ثقةٍ، قال شعبة: سمعت أبا حصين يثني علىٰ قيس بن الربيع. وقال شعبة: أدرِكوا قيسًا قبل أن يموت. وقال: ألا ترىٰ إلىٰ يحيىٰ بن سعيد يقع في قيس؟! لا والله ما إلىٰ ذلك سبيل. وزجره ونهاه عن ذلك. وقال عفان: قلت ليحيىٰ بن سعيدٍ: هل سمعت سفيان يقول فيه يغلطه أو يتكلم فيه بشيءٍ؟ قال: لا. قلت ليحيىٰ: أفتتهمه بكذبٍ؟ قال: لا. قال عفان: فما جاء بحُجَّةٍ.

وقد روىٰ عنه سفيان وعفان ووثَّقاه.

وقال أبو الوليد: كان قيس ثقةً حسن الحديث. وقال له عمرو بن عليٍّ: ما رأيت أحدًا أحسن رأيًا منك في قيس! قال: إنه كان ممن يخاف الله.

وكان سفيان ومعاذ بن معاذ يحسنان الثناء عليه، وكان أبو داود يحدِّث عنه وقال ابن عُيَيْنَةَ: ما رأيتُ بالكوفة أجود حديثًا منه.

وقال محمد بن عبدالله بن عمار: كان عالمًا بالحديث.

وقال أبو حاتمٍ: محله الصِّدق. وحكىٰ ابن أبي شيبة الإجماع علىٰ صدقه.

وقال ابن عديٍّ: القول فيه ما قال العجليُّ، كان معروفًا بالحديث صدوقًا.

نقلت هذا كله من «تهذيب التهذيب» لئلا تعتمد علىٰ إطلاقاتهم في الرجال فإنَّ الحافظ هنا أطلق القول بضعفه ولم يأتِ مُضعِّفوه بحُجَّةٍ، كيحيىٰ بن سعيدٍ فإنه لم يأتِ بحُجَّةٍ، وضعَّفه آخرون بأنَّ ابنه أفسد حديثه، وكُلُّ هذا تجنٍّ فإطلاق القول بضعفه ليس بشيءٍ.

وقد روىٰ عنه أبو داود والترمذيُّ وابن ماجه، وقال ابن القيِّم: «وقيس بن الربيع وإن كان يحيىٰ ضعَّفه فقد وثَّقه غيره، وليس بدون أبي جعفر الرازي وهو أوثق منه أو مثله، فإنما يعرف تضعيف قيسٍ عن يحيىٰ. وذكر سبب تضعيفه، فقال أحمد بن سعيد بن أبي مريم: سألت يحيىٰ عن قيس بن الربيع فقال: ضعيفٌ لا يكتب حديثه كان يُحدِّث بالحديث عن عبيدة وهو عنده عن منصورٍ. ومثل هذا لا يوجب رد حديث الراوي؛ لأن غاية ذلك أن يكون غلط ووهم في ذكر عبيدة بدل منصور، ومَن الذي سَلِم مِن هذا مِن المُحَدِّثين».اهـ بحذفٍ.

وأمَّا تعليلهم هذا الحديث وأشباهه بأنه مخالفٌ لما في البخاريِّ فقد علمت بما قرَّرنا به الآية ضعف هذا التعليل، ولا محل لتوهُّم أنَّ ابن عبَّاسٍ ردَّ ما قاله ابن جُبيرٍ فإنه إنما قال له: «عجلت» لأن السائل إنما سأل ابن عبَّاسٍ فلا يحسن منه العجلة بردِّ الجواب أمام شيخه ومُعلِّمه، ولم يقل له أخطأت. وقد قرَّر ابن عبَّاسٍ

المعنىٰ بها لا يدفع ما قاله ابن جُبيرٍ، وصلته ﷺ في قرباه لا تصح من قريش ولا من غيرهم مع أذيتهم له في أولاده وأهله، ولم يقل أحدٌ أنه ﷺ ما التمس منهم إلَّا أن يصلوه نفسه ويكفوا أذاهم عنه وحده، أمَّا إيذاؤه في أهل بيته فمطلقة لهم فلهم أن يؤذوه بإيذائهم وأن يقطعوا رحمه بقطع رحمهم فيبغون لهم الغوائل وينصبون لهم المكائد ولا يكونون بذلك له قاطعين ولا لحقِّه مُضيِّعين.

وبالجملة: فالمراد من رواية ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما ذكر المعنىٰ الأصلي لا ما تفرَّع عليه، قال السمهوديُّ: «وقد يستشهد له بما أخرجه الثعلبيُّ في تفسيره من طريق السُّدِّي عن أبي مالكٍ، عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: ﴿وَمَن يَقۡتَرِفۡ حَسَنَةٗ نَّزِدۡ لَهُۥ فِيهَا حُسۡنًا﴾ [الشورىٰ: ٢٣] قال: هي المودَّة لآل محمَّدٍ ﷺ»[١].اهـ وقد أخرجه ابن أبي حاتمٍ أيضًا.

وبعد كتابة ما تقدَّم رأيت في «شرح المواهب» للزرقانيِّ ما يدل علىٰ أنهم قد فطنوا للإشكال في طلبه ﷺ المودَّة أو الصلة من المشركين، فإنه نقل عن ابن عطيَّة ما نصُّه: «ومعناها استكفاف شرِّ الكفَّار ودفع أذاهم، أي: ما أسألكم علىٰ القرآن والدِّين والدُّعاء إلىٰ الله إلَّا أن تودُّوني لقرابة ما بيني وبينكم، فتكفُّوا عنِّي أذاكم. قال ابن عبَّاسٍ وابن إسحاق وقتادة: لم يكن من قريش بطن إلَّا ولرسول الله ﷺ فيه سببٌ أو صهرٌ، فالآية علىٰ هذا استعطافٌ ودفع أذىٰ وطلب سلامةٍ منهم، وهذا منسوخٌ بآية السيف»؛ ثُمَّ بعد أن حكىٰ

---

(١) «جواهر العقدين في فضل الشرفين» (٢/ ٢١٣).

الأقوال المشهورة قال: «والصواب أنها محكمةٌ وعلىٰ كلِّ قولٍ فالاستثناء منقطعٌ و«إلَّا» بمعنىٰ: لكن».اهـ

وهذا الذي قاله ليس معنىٰ الآية ولا تقتضيه ألفاظها وليس طلب المودَّة منهم من باب الدفع بالتي هي أحسن ولا من باب قول الشاعر:

وَصِرْنَا نَرَىٰ أنَّ المُتَارِكَ مُحْسِنٌ ... وأنَّ صَدِيقًا لا يضرُّ وَصولُ

وإذا رجعت إلىٰ ما قرَّرناه رأيته أولىٰ بالصواب.

وقد جمع السيِّد السمهوديُّ بين الروايات فحكىٰ ما تقدَّم ذكره منها ثُمَّ قال: «قلت: ولا تضاد بين ذلك وبين ما في التفسير من «صحيح البخاري» عن طاوس، عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما»[(١)].

ثُمَّ ساق رواية ابن عبَّاسٍ من طرقٍ كثيرةٍ واتبعها بقوله: «وإنما قلنا أن هذا التفسير الذي قاله ترجمان القرآن ﷺ وأتباعه لا يضاد ما سبق عنه وعن غيره؛ لأن قوله: «إلَّا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة»، وقوله: «إلَّا أن تصلوا قرابتي»، وقوله: «تودُّوني بقاربتي فيكم وتحفظوني في ذلك»، وقوله: «فاحفظوا قرابتي فيكم»، إلىٰ غير ذلك من العبارات السابقة شاملٌ لحثِّهم علىٰ أن يصلوا قُربَىٰ آله ﷺ ويودوهم ويحفظوهم من أجله؛ لأنه من جملة صِلته وودِّه وحفظه، وإنما ردَّ ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما علىٰ سعيد بن جُبيرٍ لاقتصاره في تفسير الآية علىٰ ذلك مع أنَّ المقصود منها العموم، والأهم منها أولًا وبالذات ﷺ وحفظه هو نفسه ولذلك لم ينسبه ابن عبَّاسٍ إلىٰ الخطأ بل نسبه

(١) «جواهر العقدين في فضل الشرفين» (٢/ ٢١٤) وما بعده.

إلىٰ العجلة؛ لأن ما ذكره فردٌ من أفراد ودِّه ﷺ وصلته وحفظه في قُرباه.

وملحظ ابن جُبيرٍ والله أعلم في اقتصاره علىٰ هذا الفرد المندرج في ذلك العموم: أنَّ الآية إذا أفادت الحث علىٰ المودَّة والصِّلة والحفظ لقرابته ﷺ من أجل صلته وودِّه وحفظه كانت أدل من طريق الأولىٰ علىٰ الحثِّ علىٰ هذه الأمور بالنسبة إليه ﷺ. وأراد ابن عبَّاسٍ بيان مسلك العموم، أي: تودوني في قرابتي لكم، ومعلومٌ أنَّ من ذلك ودكم لقرابتي فإنه من جملة ودِّي، وهم قرابتكم أيضًا.

كما أنَّ ما ذهب إليه الحسن من أنَّ معنىٰ الآية: إلَّا التودُّد إلىٰ الله والتقرُّب إليه بطاعته، الحديث أخرجه النحاس وابن البختري من طريق عبدالله بن نجيح، عن مجاهدٍ، عن ابن عبَّاسٍ مرفوعًا: **«لا أسألكُمْ على ما أتيتكُمْ به من البيِّناتِ والهدى أجرًا إلَّا أن تودَّدُوا لله وتتقرَّبوا إليه بطاعتهِ»**.

لا ينفي ما قاله ابن عبَّاسٍ وغيره لأن من جملة مودَّة الله تعالىٰ والتقرُّب إليه بطاعته مودَّة رسول الله ﷺ وأهل بيته ولأن ابن عبَّاسٍ راوي هذا التفسير مرفوعًا قد صح عنه ما سبق إذ بلاغة القرآن مقتضية اشتمال المعنىٰ الواحد منه علىٰ معانٍ كثيرةٍ». اهـ

قلت: إنَّ رواية مجاهدٍ هذه هي القول الثالث، وقد روىٰ عن ابن عبَّاسٍ والحسن وقتادة، ولا تظهر مطابقته لألفاظ الآية من وجهين:

الأول: أنا لم نطلع على القُربَىٰ مرادًا بها القربة كقوله تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّهَا قُرۡبَةٌ لَّهُمۡۚ﴾ [التوبة: ٩٩] ونحو ذلك وقد بنيت فعلىٰ من ذلك من زلف فقيل زُلفَىٰ واختصت القُربَىٰ بالقرب والدنوّ في النسب والرَّحِم ويراد به أهل ذلك.

الثاني: أنه قال: «تودادوا» ومصدره: توادداً، لا مودة، والذي في الآية هو الأخير لا الأول ويمتنع الإتيان بمصدر فعل لغيره إذا اختلف المعنىٰ كما هنا فلينظر في سند روايات هذا القول، فإنه كما ترىٰ -عود إلىٰ كلام السمهودي- قال: «ويرشد إلىٰ ذلك أمور: أنَّ الثعلبيَّ قال في «تفسيره» روىٰ طاوس والشَّعْبيُّ والوالبيُّ والعوفيُّ، عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: لم يكن بطن من بطون قريشٍ إلَّا وبين رسول الله ﷺ وبينهم قرابةٌ فلما كذَّبوه وأَبَوْا أن يُبايعوه أنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾.

يعني: تحفظوني في قرابتي وتودوني وتصلوا رحمي فقال رسول الله ﷺ: «**يا قومُ إذا أبيتُمْ أن تُبايعوني فاحفظوا قرابتي ولا تؤذوني**» الحديث، قال: وإليه ذهب مالكٌ وعكرمة ومجاهدٌ والسُّدِّيُّ والضَّحَّاك وابن زيدٍ وقتادة».اهـ

**قلت**: ولا يخفىٰ عموم قوله: «أن يحفظوا قرابتي» لنفسه وأهل بيته وكذا قوله: «وتصلوا رحمي». ثُمَّ نقل عن البغويِّ ما تقدَّم ذكر بعضه ثُمَّ قال: «ومنها أنَّ سعيد بن جُبيرٍ وهو من أعظم أصحاب ابن عبَّاسٍ وقد قال له ابن عبَّاسٍ في الآية ما قال، كان يُفسِّر الآية بالوجهين، ثُمَّ ذكر الرواية التي سبق ذكرها عن ابن جريرٍ فرواها عن سعيد بن منصور في «سننه» من طريق أبي العالية قال: قال سعيد بن جُبيرٍ: ﴿إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾، قال: قُربَىٰ رسول الله ﷺ. وهذا

هو المشهور عن سعيدٍ ولذا قال الثعلبيُّ وغيره: قال بعضهم: معنى الآية: إلَّا أن تودوا قرابتي وعترتي وتحفظوني فيهم، وهو قول سعيد بن جُبيرٍ وعمرو بن شعيبٍ».اهـ ثُمَّ استشهد بروايات تقدم ذكر بعضها لا نطيل بها.

وقد ساق السيوطيُّ في «الدر المنثور»[1] شواهد لهذا القول فقال: وأخرج أحمد والترمذيُّ وصحَّحه والنَّسائيُّ والحاكم عن المطَّلِب بن رَبيعة ﷺ قال: دخل العبَّاس على رسول الله ﷺ فقال: إنا لنخرج فنرى قريشًا تَحَدَّثُ فإذا رأونا سكتوا. فغضب رسول الله ﷺ ودَرَّ عِرْقٌ بين عَيْنَيه ثُمَّ قال: «والله، لا يدخلُ قلب امرئٍ إيمانٌ حتَّى يحبّكم لله ولقرابتي»[2].

وأخرج مسلمٌ والترمذيُّ والنَّسائيُّ عن زيد بن أرقم: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «أذكِّرُكم الله في أهل بيتي»[3]. ثُمَّ ذكر حديث الثقلين وسيأتي مع ذكر رواياته ورجاله ومُصحِّحيه في بابه.

قال: «وأخرج الترمذيُّ وحسَّنه، والطبرانيُّ والحاكم والبيهقيُّ في «الشعب»

---

(١) «الدر المنثور» (٧/ ٣٤٩).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٦٥)، والترمذيُّ في المناقب (٣٧٥٨)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٨١٧٦)، وابن شبّة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٦٣٩)، والحاكم (٣/ ٣٣٢) وغيرهم وقال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

(٣) أخرجه مسلمٌ في فضائل الصحابة (٢٤٠٨)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٨١١٩)، وابن خزيمة (٢٣٥٧)، وغيرهم، وأخرجه من وجه آخر الترمذيُّ في المناقب (٣٧٨٨) وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ».

عن ابن عبَّاسٍ قال قال رسول الله ﷺ: «أحبُّوا الله لا يغذُوكُم به مِن نعمهِ، وأحبُّوني لحُبِّ الله، وأحبُّوا أهل بيتي لحُبِّي»[1].

قلت: هذا الحديث صحَّحه الحاكم وأقرَّه الذهبيُّ، وصحَّحه الحافظ السخاويُّ، وابن حجرٍ المكيِّ، ثُمَّ ساق السيوطيُّ أحاديث سبق بعضها وسيأتي باقيها[2].

أما القول الرابع: فهو ما نقله ابن جريرٍ عن عبدالله بن القاسم قال: «أمرت أن تصل قرابتك»؛ وهذا أبعد الأقوال لغةً ومعنًى وسياقًا فلا يعوَّل على مثله.

وإذ قد قضينا من البيان ما أردنا، وأوردنا في ذلك ما أوردنا فلنرجع إلى مناقشة «التلميذ» كما وعدنا فنقول: قال التلميذ: «وأما قول دحلان: ومن الآيات الدالة على فضل أهل البيت خاصة قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾؛ فليس فيه دلالةٌ على شيءٍ مما يدَّعون».اهـ

وجوابه: كلا، بل فيه أعظم دلالة وأوضحها فإنه إذا ثبت أنَّ أهل هذه القُربَى أولى بالمحبَّة والصلة، وأحب إلى الله من كلِّ قُربَى غيرها في ذلك، ثبت فضل أهلها لا محالة.

ومن ذلك ما روى البخاريُّ من حديث عائشة رضي الله عنها أنَّ أبا بكرٍ رضي الله عنه قال: «والذي نَفْسي بيده لَقَرابة رسول الله ﷺ أحبُّ إلى أن أصلَ من قرابتي»؛ وقد أخرجه الدارقطنيُّ من طُرقٍ متعدِّدة.

---

(١) أخرجه الترمذيُّ في المناقب (٣٧٩٢)، وحسَّنه، والطبرانيُّ في «الكبير» (٢٦٣٩)، والحاكم (٣ / ١٥٠) وصحَّحه، ووافقه الذهبيُّ، وغيرهم.

(٢) انظر: «إحياء الميت بفضائل أهل البيت» للحافظ السيوطيِّ.

وفي رواية: «والله لأن أصلكُم أحبُّ إليَّ من أن أَصِلَ قَرابتي لِقَرابتكم مِن رسول الله ﷺ ولعظيم حَقِّه الذي جعله الله علىٰ كلِّ مسلمٍ». وثبت عنه في «صحيح البخاري»: «ارْقُبُوا محمَّدًا ﷺ في أهل بيته».

وقد أخرجه الدارقطنيُّ أيضًا من طُرقٍ مُتعدِّدةٍ، وفي بعضها عن ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ أبا بكرٍ رضي الله عنه قال: «يا أيها الناس ارْقُبوا محمَّدًا ﷺ في أهل بيتِه»، وفي رواية: «احفظوا حَقَّه فيهم»؛ وهي بمعنىٰ «ارقبوا».

وقد قال أبو بكرٍ رضي الله عنه ذلك في خطبته وأقرَّه الصحابة رضي الله عنهم عليه، فصارت هذه الرقابة والحفظ المطلوب منهم أمرًا مجمعًا عليه بينهم، ولا يخلوا الحال فيما أقسم عليه أبو بكرٍ رضي الله عنه من محبته تقديم قرابة رسول الله ﷺ في الصِّلة علىٰ قرابته لعظيم حقِّه ﷺ، الذي جعله الله علىٰ كلِّ مسلمٍ أن يكون صوابًا أو خطأً، ولا شك أنه صوابٌ، وأنَّ أبا بكرٍ رضي الله عنه مصيبٌ في حُكْمِهِ وتَعْلِيلِه، ولا يكون مصيبًا إلَّا إذا كان حقهم فيها أفرض الحقوق، بمعنىٰ أنها مقدَّمةٌ علىٰ حقوق أقارب المرء نَفْسِه، وهذا فضلٌ عظيمٌ يُبطل به قول «التلميذ» أنه لا دلالة فيه علىٰ ما يدعون، وفي هذا المعنىٰ أحاديث كثيرةٌ سيأتي منها ما تيسَّر إن شاء الله تعالىٰ.

قال: «وهذا الحديث الذي في «تفسير النيسابوري» المروي عن سعيد بن جُبيرٍ كذبٌ موضوعٌ باتفاق أهل العلم كما نصَّ عليه شيخ الإسلام في «منهاج السُّنَّة».اهـ

ونقول: إنَّ دعوىٰ الوضع باطلةٌ، فإن صحَّ أن ابن تيمية ادَّعاها فقد

جازف، ولا يُستعظَم ذلك منه فقد قال فيه بعض العلماء: «إنَّ ضابط الوضع عنده أن لا يوافق هواه».

قالوا: وقد تجاسر على القول بوضع الأحاديث المشهورة والصِّحاح، وردَّ النصَّ بمجرَّد التوهُّم، وأنكر رواية أحاديث جياد وحسان مخرَّجة في السُّنن. فكيف يُستبعَد منه مثل هذا؟! وقد نعى عليه ذلك الحافظ ابن حجرٍ والزرقانيُّ وغيرهما، فلا حُجَّة بقول مثله في هذا النوع أصلًا لأنه من مداخل الأهواء، وقد اتهمه الناس بالنَّصب وادَّعوا عليه دعاوى عريضةً، ووقائعه في ذلك معروفةٌ وحملاته على العلماء من أهل المذاهب وحملاتهم عليه موجودةٌ في أيدي الناس وإلى الله المصير.

ويدلك على بطلان دعوى الوضع اقتصار الحافظ ابن حجرٍ على القول بضعفه وهو أعلم منه في هذا الباب وأوثق، وتبعه على ذلك السيوطيُّ، ولم يُرْمَ أحدٌ من رواته بوضعٍ والحمد لله.

وقد أنكروا على ابن تيمية في «منهاجه» أمورًا كثيرة كقوله ببطلان طريق الأشعريِّ شرعًا وعقلًا، وأنَّ المذاهب الأربعة قد تجتمع على باطلٍ ويكون الحق فيما سواها، واستحسانه تسميم الحسن السبط على جده وأبويه وعليه الصلاة والسلام، وحكمه بكفر الإمام الغزاليِّ.

وادَّعى عليه بعضهم سبه رسول الله ﷺ، وكأنَّ هذا القائل قد بنى ذلك على ما صح من طرقٍ أنَّ سبَّ عليٍّ كرَّم الله وجهه سبٌّ له ﷺ، وإلَّا فهو غير معقولٍ منه البتَّة.

وكمدحه للخوارج وقوله بأنهم أهل دينٍ، مراغمة للأحاديث المتواترة، واعتذاره عنهم.

وميل كلامه إلىٰ ردِّ حديث: «عمَّار تقتله الفئةُ الباغية» مع تواتره، بل صار فُرقانًا بين أهل السُّنَّة والنواصب، فالأولون يثبتونه والآخرون ينفونه أو يؤولونه. وأن يكون من الفئتين باغية ومبغي عليها، وإنكاره ما ثبت من سعي وجوه الناس في الإصلاح بينهما قبل القتال، وعدُّوا أمورًا غير هذه لا محل لشرحها.

قال الحافظ ابن حجر في «اللسان» ما نصُّه: «طالعت الرد المذكور -يعني منهاجه- فوجدته كما قال السُّبكيُّ في الاستيفاء لكنه كثير التحامل إلىٰ الغاية في ردِّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات لكنه ردَّ في ردِّه كثيرًا من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة التصنيف مظانها؛ لأنه كان لاتساعه في الحفظ يتكل علىٰ ما في صدره، والإنسان عرضة للنسيان، وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي أدته أحيانًا إلىٰ تنقيص علي رضي الله عنه وهذه الترجمة لا تحتمل إيضاح ذلك وإيراد أمثلته»[1].اهـ

فتأمَّل كيف قال: «كثير التحامل إلىٰ الغاية في ردِّ الأحاديث» إلخ، مع قوله: «ولكنه ردَّ في ردِّه كثيرًا من الأحاديث الجِياد» إلخ.

وقول الحافظ أنه: «لم يستحضر مظانها حالة التصنيف» كلمة اعتذار يراد بها المجاملة، فإن اتساع حفظه يلزم منه أن يستحضر لا أن لا يستحضر، وكيف

---

(١) «لسان الميزان» (٨/ ٥٥١).

يشذ عنه دلائل مبحث هو في غاية الاهتمام بتنقيحه أخذًا وردًّا مع اشتداد المجادلة بينه وبين خصمه؟!.

ومن طالع كتابه بانصاف رأي أنَّ مؤلِّفه كان في حال تعصُّبٍ هائجٍ لا يرده شيءٌ، وأشد الناس قولًا فيه ابن حجرٍ المكيُّ، والله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون.

وقد نقلنا في كتابنا هذا عنه وعن تلميذه ابن القيِّم لولع أناس ممن تنصبوا بكتبه، بل عادوا بسببها خوارج أو كالخوارج حتىٰ حكي لنا عنهم أنهم لا يعدون أمير المؤمنين عليًّا عليه السلام من الخلفاء الراشدين.

وقد وقفت علىٰ رسالة لبعضهم يحتجُّ فيها علىٰ كفره وكفر العباس رضي الله عنهما، ومقتضىٰ هذا أن يكفر كلُّ من أحبهما وتولَّاهما لتولِّيه الكفَّار، وهذا هو مذهب الخوارج بعينه عصمنا الله مِن مُضِلَّات الفِتن.

وأمَّا قول التلميذ: «والآية مكية نزلت بمكة» فقد تقدَّم القول فيه مبسوطًا، وكم من آيةٍ نزلت بمكَّة وتحقَّق حكمها بالمدينة.

ومن ذلك ما ورد عن عمر رضي الله عنه في قوله تعالىٰ: ﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴾ [القمر: ٤٥] وهي مما نزل بمكة قال عمر: «فقلت: أي جمع هذا؟! فلما كان يوم بدرٍ وانهزمت قريش نظرت إلىٰ رسول الله ﷺ في آثارهم مصلتًا بالسيف يقول: ﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴾»(١).

وقد عقد السيوطيُّ في «الإتقان» فصلًا فيما تأخَّر حكمه عن نزوله، وما

---

(١) أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» (٩١٢١).

تأخَّر نزوله عن حكمه فليكن حديث الباب منه.

وبالجملة: فدعوىٰ الوضع باطلةٌ وقوله: «ولكن الرافضة يتعلَّقون بحبال العنكبوت» كلامٌ خشنٌ؛ فإنَّ الحديث قد حكاه أكثر المفسِّرين، أفيكون جميعهم رافضة؟! أفكل من روىٰ شيئًا من فضائل أهل البيت عاد رافضيًا؟! نعوذ بالله من فلتات اللسان واتباع الشيطان.

ومن العجب أنَّ «التلميذ» يشتكي لمز خصومه لشيخه بالألقاب المنفرة وهو قد زاد عليهم وأربىٰ، «**وإنَّ أربى الرِّبا استطالَةُ الرَّجلِ في عرضِ أخيهِ المسلِمِ**»[1] كما في الحديث، وهذا منه عدوانٌ وجهلٌ بالفِرق الإسلامية، وقد عاب علىٰ السيِّد اقتصاره علىٰ بعض ما ذكره النيسابوريُّ في تفسير الآية، وهو ما تعلَّق بأهل البيت وعَدَّه كتمانًا للعلم وليس كذلك، وما أكثر اقتصار العلماء في النقل علىٰ ما يتعلَّق بالمطلوب، ولو كان ذلك كتمانًا لكان جلهم من الكاتمين، حاشاهم.

ثُمَّ أورد بقيَّة كلام النيسابوريِّ وشيئًا من كلام ابن جريرٍ وقال: «فقد علمت بطلان القول الذي اعتمده دحلان من أنَّ مدلول الآية هو أنَّ أجر النبيِّ ﷺ من تبليغ رسالة ربِّه مودَّة الناس لأقاربه من وجوه».

جوابه: أنَّ السيِّد لم يقل بأن ذلك أجرٌ قطُّ وهذا تَقَوُّلٌ وبهتٌ واختلاقٌ.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ١٩٠)، وأبو داود (٤٨٧٦)، والشاشيُّ (٢٠٨) و(٢٣٠)، والطبرانيُّ في «الكبير» (٣٥٧)، والضياء في «المختارة» (١١٠٦) و(١١٠٧)، وغيرهم، من حديث سعيد بن زيد.

فإن قيل: لعل التلميذ ظنَّ أنَّ القول بأن ذلك أجرٌ لازمٌ من لوازم القول بأنَّ المراد بالقُربَىٰ أهلها.

قلنا: إنَّ الظنَّ أكذب الحديث، وقد دل هذا الظن الفاسد علىٰ أنه لم يفهم كلام العلماء في هذا الموضع. وإذا قيل بأن الاستثناء متصلٌ وأنَّ المودَّة أجرٌ حقيقيٌّ فلا فرق بين أن تُحمل القُربَىٰ علىٰ قُرباه ﷺ أو أهلها، وكل ما يجاب به عن ذلك علىٰ القول الأول يجاب به علىٰ الثاني، بل لم يقل أحدٌ من مُحَقِّقي المُفسِّرين بأنَّ الاستثناء متصلٌ اتصالًا حقيقيًّا، واعتمدوا أنه منقطعٌ علىٰ الأقوال كلها كما قاله ابن عطية والبغويُّ وأبو حَيَّان والرازيُّ والسمهوديُّ وغيرهم. وإنما جوَّز الزمخشريُّ أن يكون متصلًا من جهة الصناعة مع نفي أن يكون أجرًا حقيقة كما تقدَّم.

قال «التلميذ»: «الأول: كذب الحديث الذي استند عليه».

وجوابه: أنَّ هذا القول لم يستند علىٰ الحديث فقط بل علىٰ ما يصح حمل ألفاظ الآية عليه. وقد علمت ذلك مما سبق علىٰ أنَّ الحديث ليس بكذبٍ.

قال: «الثاني: عدم موافقته للغة العربية كما يفهم من كلام ابن جريرٍ».

وجوابه: كلا، بل هو موافقٌ للغة العربية كما جاء في الحديث وقرَّره الزمخشريُّ وأبو حَيَّان والحافظ ابن حجرٍ وغيرهم.

قال: «الثالث: أنه مخالفٌ لسُنَّة جميع الرسل في كون كلِّ واحدٍ منهم كان يقول: ﴿فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٧٢]. بل هذا مخالفٌ لما جاء في حقِّ نبيِّنا ﷺ من قوله: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦] ومن

قوله تعالى: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾ [القلم: ٤٦] ومن قوله: ﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٩٠]». اهـ

نقول أمَّا هذا فلا غبار عليه وربما غلط المخطئ بصواب، وهو دليلٌ على أنَّ الاستثناء منقطعٌ ولا نزاع في ذلك، وليس فيه دليلٌ يدفع أن يكون المراد بالقُربَىٰ أهلها وقوله: «إنه مخالفٌ لسُنَّة جميع الرسل في كون كلِّ واحدٍ منهم كان يقول...» إلخ، من أين علم أنَّ كلَّ واحدٍ منهم كان يقول ذلك؟!! لا وجه لذلك إلَّا أن يكون مُدعيًا لعلم الغيب أو مكذِّبًا بأكثر المرسلين الذين ذكرهم الله في القرآن، والعلم بوجوب ذلك لهم لا دلالة فيه على ما ادَّعى.

قال: «الرابع: أن جعل مودَّة أقاربه أجرًا له في تبليغ الرسالة غير جائزٍ ولا لائقٍ؛ إذ تبليغ الرسالة من الأمور الواجبة وأخذ الأجر على الواجب الشرعيِّ غير لائقٍ بالمروة». اهـ

ثُمَّ ساق نحو ما تقدَّم نقله عن الرازي من الإشكال والجواب عنه.

وجوابه: أنَّ هذا كله ردٌّ على القائلين بأنَّ الاستثناء متصلٌ وأنَّ المودَّة أجرٌ ولا ردَّ فيه للقول بأن المراد بالقُربَىٰ أهلها.

وبالجملة: فكلام التلميذ يدور حول إبطال القول بأنَّ الاستثناء في الآية متصلٌ ولم يقل به أحدٌ ممن يؤخذ بقوله.

فإن قيل: ألم يقل الشاعر:

رَأَيتُ وَلائِي آل طَهَ فَرِيضَة ... على رَغْمِ أَهْلِ البُعْدِ يُورِثُني القُرْبا

فما سَأَلَ المُخْتارُ أَجْرًا على الهُدَىٰ ... بتَبْلِيغِهِ إلَّا المَوَدَّةَ في القُرْبَىٰ

قلنا: ينبغي أن يُحمَل كلامه علىٰ المجاز كما قال الزمخشريُّ في تأويل القول بأنَّ الاستثناء متصلٌ.

ولو فرضنا أنَّ الشاعر قد ظنَّ أنَّ المودَّة أجرٌ حقيقة ما كان ظنه حُجَّة علىٰ أئمَّة المُفسِّرين ولا علىٰ السيِّد، فما قالوا ولا قال هكذا.

وبما ذكرناه تعلم أنَّ التلميذ يبني قصورًا من الأوهام ثُمَّ يعود إلىٰ هدمها فهو إنما يردُّ علىٰ وهمه ومبلغ علمه، فهو في وادٍ والعلماء في وادٍ، أُريها السُّها وتُريني القمر.

## إخباره ﷺ بأن الإيمان لا يدخل قلب رجل حتى يحبهم لله ولقرابتهم منه

أخرج الترمذيُّ عن عبدالمطلب بن ربيعة بن الحرث بن عبدالمطلب: أنَّ العبَّاس بن عبدالمطلب رضي الله عنه دخل علىٰ رسول الله ﷺ مُغضبًا وأنا عنده، فقال: ما أغضبك؟ قال: يا رسول الله ما لنا ولقريشٍ إذا تلاقَوا بينهم تلاقَوا بوجوهٍ مُستبشِرةٍ وإذا لَقُونا لَقُونا بغير ذلك!، قال: فغضب رسول الله ﷺ حتىٰ احمرَّ وجهُهُ ثُمَّ قال: «**والذي نفسي بيدهِ لا يدخلُ قلب رجلٍ الإيمانُ حتَّى يحبَّكُمْ لله ولرسولِهِ، ثُمَّ قال: يا أيُّها النَّاسُ من آذى عمِّي فقد آذاني فإنَّما عمُّ الرَّجل صنو أبيهِ**»؛ قال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»[1].

---

(١) أخرجه الترمذيُّ في المناقب (٣٧٥٨).

قال السيِّد السمهوديُّ: «وأخرجه أحمد والحاكم في «صحيحه»، واستشهد لصحَّته بما أخرجه، وكذا ابن ماجه من طريق محمد بن كعب القرظيِّ عن العباس ﵁ قال: كنا نلقىٰ النفر من قريشٍ وهم يتحدَّثون فيقطعون حديثهم، فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «ما بال أقوامٍ يتحدَّثُون، فإذا رأوا الرَّجلَ من أهل بيتي قطعُوا حديثهُمْ، والله، لا يدخل قلبَ رجلٍ الإيمانُ حتَّى يُحِبَّهُمْ لله ولقرابتهم منِّي»[1].

وساقه الحاكم أيضًا من طريق يزيد بن زياد، عن عبدالله بن الحارث، عن العبَّاس بن عبدالمطلب، قلت: يا رسول إنَّ قريشًا إذا لقي بعضهم بعضًا لقوهم ببشرٍ حسنٍ وإذا لَقُونا لَقُونا بوجوهٍ لا نعرفها. فغضب رسول الله ﷺ غضبًا شديدًا وقال: «والذي نفسِي بيَدِهِ لا يَدْخُلُ قَلْبَ رَجُلٍ الإيمانُ حتَّى يُحِبَّكُمْ لله ولرَسُولِهِ». قال الحاكم ويزيد وإن لم يخرجاه فإنه أحد أركان الحديث في الكوفيين»[2].اهـ

قلت: أقرَّه الذهبيُّ علىٰ ذلك واحتجَّ بهذا الحديث ابن تيمية أيضًا فإنه ساقه في «الاقتضاء» عن الترمذيِّ، ثُمَّ قال: «ورواه أحمد في «المسند» مثل هذا من حديث إسماعيل بن أبي خالدٍ، عن يزيد. هذا ورواه أيضًا من حديث جريرٍ، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبدالله بن الحارث، عن عبدالمطلب بن ربيعة

---

(١) «جواهر العقدين في فضل الشرفين» (٢/ ٢٢٩، ٢٣٠).

(٢) «المستدرك» (٣/ ٣٣٢).

قال: دخل العباس على رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إنا لنخرج فنرى قريشًا تتحدَّث فإذا رَأونا سكتوا فغضب رسول الله ﷺ ودرَّ عرقٌ بين عينَيه ثُمَّ قال: «والله لا يدخلُ قلبَ امرئٍ إيمانٌ حتَّى يحبَّكُمْ لله ولقرابَتي»؛ فقد كان عند يزيد ابن أبي زياد، عن عبدالله بن الحارث هذان الحديثان، أحدهما في فضل القبيل الذي منه رسول الله ﷺ [1]، والثاني في محبتهم، وكلاهما رواه عنه إسماعيل بن أبي خالد. وما فيه من كون عبدالله بن الحارث يروي الأول تارة عن المطلب بن أبي وداعة والثاني عن عبدالمطلب بن ربيعة وهو ابن الحارث بن عبدالمطلب وهو من الصحابة قد يظن أنَّ هذا اضطرابٌ في الأسماء من جهة يزيد وليس هذا موضع الكلام فيه؛ فإنَّ الحُجَّة قائمةٌ بالحديث على كلِّ تقديرٍ لاسيَّما وله شواهد تؤيِّد معناه»[2].اهـ

**أقول:** إنَّ الحديث الذي رواه عبدالله تارةً عن العبَّاس وتارةً عن المطلب بن أبي وداعة هو حديث: «**إنَّ الله خلقَ الخلقَ فجعلني من خيرِ فرقهمْ**» الحديث، لا حديث الباب.

أمَّا راويه فقد قال فيه بعضهم: عن المطلب بن ربيعة وبعضهم سمَّاه: عبدالمطلب بن ربيعة وقد أراد بعضهم أن يُعِلَّ الحديث بذلك جهلًا منه بحقيقة الأمر.

**وبيان ذلك:** أنَّ الحارث بن عبدالمطلب هو عمُّ النبيِّ ﷺ، وابنه ربيعة بن الحارث ابن عمِّه ﷺ وهو صحابيٌّ، وابنه المطلب بن الحارث ويقال:

---

(١) سيأتي هذا الحديث في باب حديث الاصطفاء.اهـ (مؤلف).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٤٢٧).

عبدالمطلب بن الحارث هو راوي هذا الحديث وهو صحابيٌّ أيضًا. قال الحافظ ابن حجرٍ: «وأمَّا أهل الحديث فمنهم من يقول المطلب ومنهم من يقول عبدالمطلب»[1].اهـ فهذا اختلاف في التسمية لا في المسمَّىٰ.

وبالجملة: فالاختلاف في اسم الصحابيِّ غير قادحٍ، فالحُجَّة بالحديث قائمةٌ.

وقد ذكر الحافظ هذا الحديث في ترجمته في «الإصابة» من رواية الترمذيِّ والبغويِّ والطبرانيِّ قال: «وحكىٰ الطبرانيُّ والبغويُّ الوجهين وصوَّب الطبرانيُّ المطلب»[2].اهـ

وأخرجه طراد في «فضائل الصحابة» عن مسلم بن صبيح، وهو من رجال «الصحيحين» : قال: «قال العباس رضي الله عنه...» فساق الحديث بنحو ما تقدَّم وزاد: «**أترجو مراد شفاعتي ولا يرجوها بنو عبد المُطَّلب**»[3] ويشبه أن يكون مسلم قد رواه عن ابن عبَّاسٍ.

ويشهد لذلك حديث الطبرانيِّ عن أبي الضحىٰ، وأبو الضحىٰ هو مسلم بن صبيح المذكور، عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: جاء العباس رضي الله عنه إلىٰ رسول الله ﷺ فقال: إنك تركت فينا ضغائن منذ صنعت الذي صنعت. فقال النبيُّ ﷺ: «**لا يبلُغُوا الخيرَ -أو قال الإيمان- حتى يحبُّوكُمْ لله ولقرابتي أترجو**

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٨٣، ٣٨٤).

(٢) «الإصابة» (٤/ ٣١٨).

(٣) «انظر جواهر العقدين» (٢/ ٢٣٠).

**سلهب -حيٌّ من مرادٍ- شفاعتي ولا يرجوها بنو عبد المطَّلبِ؟!**»[1]؛ أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير»، وأخرجه طراد أيضًا من حديث عبدالله بن الحارث عن المطلب بن ربيعة.

ولفظه: جاء العباس. وكذا ذكره محمد بن نصر المروزيُّ بلفظ الترمذيِّ، وأخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» والرويانيُّ وابن عساكر عن محمد بن كعب القرظيِّ قال: قال العباس: كانت قريش إذا جلسوا فتحدَّثوا بينهم بالحديث فجاء رجلٌ من أهل البيت قطعوا حديثهم، فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته، وكان رسول الله ﷺ إذا بلغه شيءٌ فوعظهُم اتَّعظُوا، فخطبهُمْ ثمَّ قال: «**ما بال أقوامٍ يتحدَّثُونَ بينهمْ الحديثَ فإذا رأوا الرَّجل من أهل بيتي قطعوا حديثهُمْ، والله، لا يدخُلُ قلبَ رجلٍ الإيمانُ حتَّى يُحِبَّهُمْ لله ولقرابتهم منِّي**»[2].

ومحمد بن كعب هذا ولد في حياة النبيِّ ﷺ بالمدينة، وحديث أبي الضحى أخرجه الخطيب وابن عساكر عن مسروقٍ، عن عائشة.

---

(١) أخرجه عمر بن شبه في «تاريخ المدينة» (٢/ ٦٤٠)، والطبرانيُّ في «الكبير» (١٢٢٢٨)، والبيهقيُّ في «البعث والنشور» (٥) وغيرهم.

(٢) أخرجه ابن ماجه في المقدِّمة (١٤٠)، وأحمد في «فضائل الصحابة» (١٧٩٨)، والبزَّار (١٣٢١)، والحاكم (٤/ ٧٥)، والضياء في «المختارة» (٨/ ٣٨٢) (٤٧٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦/ ٣٠٢)، وغيرهم، وقال البوصيريُّ في «زوائده» (١/ ٢١): «هذا إسنادٌ رجاله ثقاتٌ إلَّا أنَّ محمَّد بن كعبٍ روايته عن العبَّاس يقال مرسلة».

قال الخطيب: «غريبٌ، والمحفوظ عن أبي الضحىٰ عن ابن عبَّاسٍ»[1].

وقال أبو داود: «رواه جماعةٌ عن أبي الضحىٰ مرسلًا».

وحديث المُطَّلب أخرجه النَّسائيُّ أيضًا[2] وأخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» و«الصغير» والحاكم في «المستدرك» عن عبدالله بن جعفرٍ بلفظ: «**والذي نفسي بيدِهِ لا يؤمنُ أحدهم حتَّى يُحِبَّكُمْ لِحُبِّي، أترجون أن تدخلوا الجنَّةَ بشفاعتي فلا يرجوها بنو عبد المُطَّلِبِ؟!**»[3]؛ وتعقَّبه الذهبيُّ فضعَّفه من هذه الطريق خاصة.

وأخرجه أبو داود الطيالسيُّ وسعيد بن منصور في «سننه» عنه بهذا اللفظ، إلا أنه قال: «**ولا يدخلها بنو عبد المُطَّلِبِ؟!**».

وأخرجه ابن عساكر عن ابن عبَّاسٍ بنحو حديث أبي الضحىٰ[4].

وأخرجه ابن عديٍّ وابن عساكر عن عليٍّ كرَّم الله وجهه.

وأخرجه ابن عساكر وابن النجار والرويانيُّ من حديث العبَّاس رضي الله عنه.

وإنما أشرنا إلىٰ هذه الرِّوايات كلها لنُنَبِّه عليها حتىٰ لا ينخدع الطالب

---

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٥٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦/ ٣٣٦، ٣٣٧).

(٢) «السنن الكبرىٰ» (٨١٢٠).

(٣) أخرجه الطبرانيُّ في «الصغير» (١٠٣٧)، و«الأوسط» (٤٦٤٧)، والحاكم (٣/ ٥٦٨)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١/ ٨٨): «وفيه أصرم بن حوشب وهو متروك الحديث».

(٤) أخرجه ابن عساكر (٢٦/ ٣٣٧).

بفعال المُربيين وصنيعهم في أمثال هذه المواضع كما فعل «التلميذ» في جحد حديث الثقلين وحديث آية التطهير، فإنه ذهب يجمع طرق الحديثين ورواياتهما المختلفة ليعلِّل ويُضعِّف الصحيح منها بالضعيف، وهذا جهلٌ بالعلم وغشٌ للناس، ولا يُحصىٰ ما في «البخاريِّ» و«مسلمٍ» من الأحاديث الصحيحة التي رواها غيرهما من طرقٍ أخرىٰ ضعيفةٍ فما زادتها إلَّا قوة، ولو صح ما يفعله هؤلاء لكان الضعيف من الأحاديث ما تعدَّدت طُرُقُه والصحيح منها ما قلَّت طُرُقُه، ولا يتوهَّم مثل هذا من عنده شمَّةٌ مِن العِلْم.

وقد دلَّ هذا الحديث علىٰ عِظَم حَقِّه ﷺ، وحَقِّ ذوي قُرباه وفي ذلك فضلٌ عظيمٌ لهم، وناهيك بفضل قومٍ لا يدخل الإيمان قلب رجلٍ حتَّىٰ يُحبَّهم.

ومما يلحق بهذا الباب ما أخرجه الحاكم في «المستدرك» وصحَّحه وتبعه علىٰ ذلك الذهبيُّ، بطريقين إلىٰ هشام بن يوسف بسنده إلىٰ ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«أحبُّوا اللهَ لما يغذوكُمْ به من نعمهِ، وأحبُّوني لِحُبِّ الله، وأحبُّوا أهل بيتي لِحُبِّي»**.

قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يُخرجاه» وقال الذهبيُّ: «صحيحٌ»(١).

وصحَّحه الحافظ السخاويُّ وابن حجرٍ المكِّيُّ والعزيزي وغيرهم.

ورواه الترمذيُّ عن أبي داود وحَسَّنه، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان»، وقد

---

(١) «المستدرك» (٣/ ١٤٩).

ذكره ابن الجوزيِّ في «العلل المتناهية» وقال ابن حجرٍ: «إنَّ ذلك وهمٌ منه».

وأقول: كلا، فإنَّ ابن الجوزيِّ قد رمي بالنصب ولا يؤخذ بقوله في أمثال هذا، وقد وقعت بينه وبين شيعة بغداد حوادث عظيمة، وجرت بينه وبين الركن بن عبدالسلام الجيليِّ أمورٌ طويلةٌ، وكان قد أشار بحرق كتبه وطعن في نسبه ونظم خصومه فيه إشعارًا رموه فيها بالنصب ليصح لهم الطعن في نسبه، ثُمَّ دار الفلك فنالت ابن الجوزيِّ محنةٌ بعد ذلك.

وبالجملة: فقد كان الحال بينهما متباعدًا وقد عمد ابن الجوزيِّ إلىٰ بعض الأحاديث الواردة في أهل البيت فركمها في كتابيه «الموضوعات» و«العلل المتناهية» ليغيظ بذلك الشيعة، ومن نظر في هذين الكتابين له وقابل صنيعه فيهما بصنيعه في كتابه «التحقيق في أحاديث التعليق» عندما يدافع عن مذهبه ونحو ذلك من مؤلَّفاته تحقَّق ما أشرنا إليه.

ولو فعل كما فعل حفَّاظ السُّنَّة وأئمَّة الأُمَّة ووضع كلَّ شيءٍ موضعه لكان خيرًا له، وما كان له أن يترك الصحيح من الأحاديث أو يوهنها إغاظة لأحدٍ ولا رعايةٍ لهوىٰ.

وسيأتي كلام العلماء في ابن الجوزيِّ وأنه لا يُحسن نقد الحديث في الكلام علىٰ حديث الاصطفاء.

والله الموفِّق والمعين.

تمَّ الجزء الأول من كتاب «القول الفصل» بعون الله تعالىٰ

ويليه الجزء الثاني أعاننا الله علىٰ إتمامه، ونفع به المسلمين

فإنه هو الموفِّق والمعين، آمين

# فهرست موضوعات المجلد الأول

## من كتاب «القول الفصل»

# فهرست موضوعات المجلد الأول من كتاب «القول الفصل»